

مركـز الخليـج للأبحـاث
المعـرفـة للجـمـيـع

المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية

مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان

المفاهيم الأساسية

في العلاقات الدولية

المفاهيم الأساسية

في العلاقات الدولية

المفاهيم الأساسية
في العلاقات الدولية

مارتن غريفيثس
تيري أوكالاهان

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center
187 Oud Metha Tower, 11th Floor,
303 Sheikh Rashid Road,
P. O. Box 80758,
Dubai, United Arab Emirates.
Tel.: +971 4 324 7770
Fax: +971 3 324 7771
E-mail: info@grc.ae
Website: www.grc.ae

مـركـز الخـليـج للأبحــاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧٠ +
فاكس: ٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧١ +
بريد إلكتروني: info@grc.ae
موقع الإنترنت: www.grc.ae



First published in English in 2002 by Routledge as "International Relations: The Key Concepts"

First Arabic edition published in the United Arab Emirates by Gulf Research Center 2008. Authorized translation from the English language edition published by Routledge, a member of the Taylor & Francis Group.

ISBN 9948-434-88-9

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب باللغة الإنجليزية في عام ٢٠٠٢ من دار روتليدج بعنوان:

International Relations: The Key Concepts

صدرت أول نسخة باللغة العربية من هذا الكتاب من مركز الخليج للأبحاث في دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨. الترجمة المصرح بها من النسخة الأصلية الصادرة باللغة الإنجليزية تم نشرها من قبل دار روتليدج، وهي شركة عضو ضمن مجموعة تايلور وفرانسيس.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ٩-٨٨-٤٣٤-٩٩٤٨

„

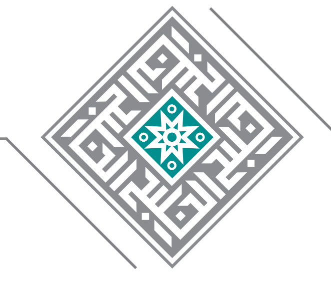
إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا الكتاب ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

"

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث



هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

المحتويات



– ب –

- ت -

- ج -

- ي -

مدخل

يضم كتاب المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية مئة وخمسين مدخلاً؛ ويعَد كتاباً شاملاً ودليلاً أساسياً ومتابعاً للحدث بالنسبة إلى كل من يهتم بالعلاقات الدولية والموضوعات المهمة المتعلقة بها، مع التركيز على القضايا المعاصرة؛ ومن المداخل المتوافرة فيه:

- الدبلوماسية
- الاحتباس الحراري
- الإرهاب
- حقوق الإنسان
- الدولة المارقة
- الأسلحة النووية الطليقة
- الأمم المتحدة
- الأمن
- ضبط التسلح
- التطهير العرقي

يحوي هذا الكتاب إشارات إلى كثير من الكتب والدراسات والمطالعات الحيوية المهمة في موضوع العلاقات الدولية، كما يقدم قائمة فريدة من نوعها مواقع شبكة الإنترنت الخاصة

بهذا الموضوع؛ وهو سهل الفهم ويمثل دليلاً لا يقّدر بثمن في مجال يشهد توسعاً شديداً. لذا، يُعَد الكتابَ المثاليَّ بالنسبة إلى الطالب وغير المختص على السواء.

مارتن غرفيث: من كبار محاضري معهد الدراسات السياسية والدولية في جامعة فليندرز الأسترالية. صاحب كتاب **خمسون مفكراً أساسياً في العلاقات الدولية** (*Fifty Key Thinkers in International Relations*)، متوافر أيضاً في منشورات روتلدج، وصدرت النسخة العربية منه عن مركز الخليج للأبحاث أيضاً.

تيري أوكالاهان: محاضر في معهد الدراسات الدولية في جامعة جنوب أستراليا.

مقدمة

تمثل مادة العلاقات الدولية مجال دراسة أكاديمياً للجذور والمحصلات (التجريبية والمعيارية في آن) الخاصة بعالم منقسم إلى دول مختلفة. وتُعَد العلاقات الدولية من خلال هذا التعريف مجالاً شاسعاً جداً، فهي تضم مجموعة منوعة من الحقول الفرعية، مثل فن الدبلوماسية وتحليل السياسة الخارجية والسياسات المقارنة وعلم الاجتماع التاريخي والاقتصاد السياسي العالمي والتاريخ الدولي والدراسات الاستراتيجية والعسكرية والأخلاق ونظرية السياسة الدولية. وإضافة إلى اتساع مداها، تتبلور دراسة العلاقات الدولية من خلال التفاعل بين الاستمرارية والتغير الذي يطال موضوع بحثها. لذا، يعكس محتوى هذا الكتاب كلاً من مدى اتساع المادة والتطورات المهمة في السياسات العالمية التي حصلت منذ نهاية الحرب الباردة. هذا الكتاب ليس قاموساً ولا مجموعة نصوص؛ ولكنه يشتمل على مواطن القوة في هذين النوعين من الكتب؛ إذ يضم ١٥٠ مفهوماً أساسياً نعتقد ضرورة اطلاع جميع الدارسين في هذا الحقل عليها حينما يواجهون تحديات فهم عالمنا المعاصر. ومن ضمن هذه القائمة، يحلل الكتاب

مفهوم **الحلف** (Alliance)، وهو عبارة عن اتفاق يقوم بين دولتين أو أكثر من أجل العمل معاً حول مسائل أمنية مشتركة. وتهدف هذه الدول من خلال مشاركتها في هذا الترتيب الأمني التعاوني إلى حماية نفسها من أي خطر مشترك أو محتمل يهدد مصالحها. فهي تعتقد أنها قادرة من خلال حشد الموارد وتوحيد الجهود على زيادة نفوذها في إطار النظام الدولي وتعزيز أمنها خارج دول الحلف.

وقد تتم هذه التحالفات عبر ترتيبات رسمية أو غير رسمية. ويجري الاعتراف علناً

بالحلف الرسمي من خلال توقيع معاهدة تَعُد الأطراف المشاركة أيَّ اعتداء يطال أياً منها اعتداءً يطالها كلها. و**حلف شمالي الأطلسي** هو خير مثال على حلف أمني رسمي. أما الحلف غير الرسمي ففرص نجاحه أقل بكثير؛ إذ يعتمد اعتماداً أساسياً على وعد قطعته الأطراف المشاركة بالتعاون في ما بينها، وبالعمل على استمرارية ذلك التعاون. ويتضمن هذا النوع من التحالفات في معظم الأحيان إجراء تدريبات عسكرية مشتركة، أو تبادل معلومات استراتيجية، أو وعوداً بالمساعدة في حال حدوث **أزمة** عسكرية. ويمكن للأحلاف غير الرسمية أن تأخذ طابع اتفاقيات سرية بين القادة.

وتعود هذه التحالفات على الأطراف المشاركة فيها بأرباح عديدة. فهي تساعدها **أولاً** على التخلص من تكلفة الدفاع؛ إذ إنه من الأوفر لدولة ما أن تتحالف مع دولةٍ أقوى منها تمتلك قدرات نووية من أن تنشئ بنفسها بنيتها التحتية وخبرتها التكنولوجية ومنظومة إيصال الأسلحة وأن تحافظ عليها. لذلك، غالباً ما تكون الأحلاف محط أنظار الدول الصغيرة والضعيفة. وهي توفّر **ثانياً** أرباحاً اقتصادية كبيرة عبر زيادة التبادل التجاري والمساعدات والقروض بين الدول الأطراف في الحلف. بالإضافة إلى أن نشر قوات عسكرية أجنبية قد يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي.

وترى **القوى العظمى** في التحالفات تقدماً استراتيجياً على أعدائها الحاليين أو المحتملين. فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أقامت عدداً من التحالفات الثنائية بعد عام ١٩٤٥ من أجل الحصول على حقوق الهبوط في المطارات والرسو في المرافئ واستخدام المنشآت العسكرية في مواقع استراتيجية مهمة محيطة بالاتحاد السوفياتي السابق. وقد تساعد هذه التحالفات أيضاً على **احتواء** عدو أو السيطرة على منطقة ذات أهمية استراتيجية. أضف إلى ذلك أن التحالفات تساعد الدول إلى حد بعيد على فرض سيطرة **مهيمنة** على حلفائها، مشجعةً إياها بذلك على الاصطفاف وراء القوة العظمى بدلاً من مواجهتها.

وتختلف أعمار التحالفات من واحد إلى آخر. فقد يستمر بعضها سنوات طوالاً نظراً إلى الإحساس بوجود خطر طويل الأمد يحدق بمصالح الدول، أو لتشابهٍ في الأنظمة السياسية بين الدول الأعضاء، أو لوجود مهيمن قوي. كما قد ينهار بعضها الآخر بسرعة كبيرة، كـ«التحالف الكبير» المزعوم بين بريطانيا والاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية خلال

الحرب العالمية الثانية؛ إذ كان ذلك الحلف قائماً ما ظل هتلر يمثل خطراً على السلم العالمي. لكن ما إن مُنيت ألمانيا بالهزيمة في عام ١٩٤٥، حتى انهار الحلف. كما يمكن لأي دولة عضو في الحلف أن تفسخ التحالف إذا ما وجدت شركاءها عاجزين عن تنفيذ الشروط التي ينص عليها هذا التحالف. وأخيراً، قد تقضي التغييرات في القيادة والأيديولوجيا في الدول الأعضاء على هذا الحلف.

ويرى **الليبراليون الدوليون**، بدءاً من إيمانويل كانط، في التحالفات مصدراً للنزاعات بين الدول. فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، عدّ الرئيس الأمريكي السابق وودرو ويلسون أن التحالفات تُدخل الدول في حال من التآمر والتنافس. أما **الواقعيون** فيَعُدون أن الدول تقوم بتحالفات ترتكز على **مصالح قومية**، وأي تغيير يطرأ على المصالح القومية من شأنه، لا بل يجب عليه أن يدفع الدول إلى إعادة النظر في شروط عضويتها في هذا التحالف، إذ يجب النظر إلى التحالفات بأنها اتفاقيات مرنة قابلة للتكيف، وتؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على **توازن القوى**.

وتجدر الإشارة إلى أن التحالفات لا تقتصر على كونها اتفاقيات أمنية تقوم بين دول تربطها علاقات ودية سلمية بعضها ببعض، بل يمكن استخدامها أيضاً لترويج العنف. وخير مثال على ذلك حلف ألمانيا وإيطاليا واليابان خلال الحرب العالمية الثانية. بالإضافة إلى أن التحالفات قد تُستعمل أيضاً في إطار السياسة الخارجية أدواتٍ استفزازية. فعلى سبيل المثال، قد ينظر طرف ثالث إلى حلف قائم بين دولتين بأنه اتفاق عدائي غير ودي. وفي ظل ظروف مماثلة قد يؤدي تحالف كهذا إلى **سباق تسلح**؛ وهذا ما دفع بعض الدول، وفي مقدمها السويد وسويسرا، إلى التزام مبدأ الحياد واتباع سياسة عدم الانحياز في أوروبا.

انظر أيضاً: توازن القوى؛ الحرب الباردة؛ الأمن الجماعي؛ الأمن المشترك؛ حشد القوى؛ المصالح القومية؛ منظمة حلف شمالي الأطلسي؛ الواقعية؛ المعضلة الأمنية.

لمزيد من المطالعة:

Dan Reiter, *Crucible of Beliefs: Learning, Alliances, and World Wars, Cornell Studies in Security Affairs* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996); Glenn Herald Snyder,

Alliance Politics, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), and Stephen M. Walt, "Building up New Bogeymen," *Foreign Policy*, no. 106 (Spring 1997), pp. 176-189.

المنظمات الدولية في السياسات العالمية:

يمثل كل مدخل من المداخل دراسة وجيزة تحدد المصطلح وتعرّف أصوله التاريخية ومختلِف تطوراته أو استخداماته في مجال العلاقات الدولية. ونقوم بشرح أسباب الجدل الدائر حول المصطلح إن كانت هذه هي الحال. ويغطي الكتاب مفاهيم ومؤسسات ومصطلحات راسخة الاستخدام، ولكنها كانت موضع مراجعة في معناها أو تطبيقاتها على العلاقات الدولية المعاصرة؛ كما يتضمن عدداً كبيراً من المصطلحات التي انضمت مؤخراً إلى معجم العلاقات الدولية لوصف الظواهر الحديثة في السياسات العالمية. وعلى الرغم من أن كل مدخل من المداخل منفرد ومكتفٍ بذاته، فإننا أقمنا صلات مرجعية مع مفاهيمَ مختلفة عديدة مشارٍ إليها بالحرف الأسود. وفي نهاية كل بحث نقدم بوضوح الصلات المرجعية المكملة للمفهوم التي يجري تقديمها في أماكن أخرى من الكتاب. وإضافة إلى ما سبق، نقدم قائمة قصيرة بأهم المطالعات الإضافية التي يمكن العثور عليها في قائمة المراجع. وأخيراً، يُعَد هذا الكتاب فريداً في سلسلة المفاهيم الأساسية، حيث إنه يقدم إلى قرّائه قائمة شاملة بالمصادر والمواقع المفيدة على شبكة الإنترنت، والتي هي أدوات بحثية لا غنى عنها في دراسة العلاقات الدولية.

شكر

ندين لروجر ثورب في منشورات روتلدج، إذ دعانا إلى كتابة هذا المؤلَّف. وعلى امتداد مشوارنا هذا، استفدنا من الدعم والنصائح التي قدمها إلينا العديد من زملائنا في هذا الحقل، وهم جورج كراودر وريك دي أنجليس وجيسيكا إليس وجون هوبسن وداريل غارفيس وأنطوني لانغلوا وأندرو أونيل وليونيل أوركارد وصموئيل ماكيندا وديفيد ماثيسون وليونارد سيبروك. ربما لا نكون اتبعنا في كل مرة النصائح التي قدموها، لكن الكتاب تحسن بفضلها مع ذلك! ويدين مارتن غريفيث بالامتنان الكبير إلى كلية العلوم الاجتماعية في جامعة فليندرز لتوفيرها الإجازة الضرورية من أجل إنجاز هذه الدراسة في عام ٢٠٠١، وإلى جولي تونكين لمساعدتها التحريرية. كما أن تيري أوكالاهان يعترف بدعم أنجيلا سكارينو وإد كارسون من جامعة جنوب أستراليا. وأخيراً، شكر خاص لشريكتَي حياتـينا، كيلي ومارغرت، اللتين سهل علينا دعمُهما المستمر مهمة الكتابة؛ ولولا ذلك الدعم لكانت المهمة أكثر مشقة.

مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان

أديلايد، أستراليا

تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠٠١

ـ أ ـ

الإبادة الجماعية (Genocide)

هي مسعى لإبادة شعب بسبب جنسيته أو عرقه أو انتمائه الإثني أو دينه. تذكر المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة حول معاقبة جريمة الإبادة الجماعية والوقاية منها خمسة أفعال إبادة جماعية هي:

١- قتل أفراد في المجموعة.

٢- التسبب بأذى جسدي أو نفسي كبير لأفراد من المجموعة.

٣- إخضاع المجموعة عن قصد لظروف حياة مدروسة بهدف تعريضها جزئياً أو كلياً للدمار الجسدي.

٤- فرض إجراءات هادفة إلى منع الولادات ضمن المجموعة.

٥- نقل الأطفال عنوة من مجموعة إلى مجموعة أخرى.

يرجع أصل كلمة Genocide الإنكليزية إلى Genos الذي يعني عرق أو قبيلة، وإلى كلمة «سيد» (Cide) اللاتينية التي تعني قَتَلَ. للأسف، وكما بالنسبة لأغلبية المفاهيم في العلوم الاجتماعية، يعاني هذا المصطلح من إفراط في الاستعمال. فكل أنواع القتل ذات المدى الواسع لا تمثل إبادة جماعية. وما يميز الإبادة عن ضروب القتل الأخرى هو مدى فعل القتل وقصديته. وتحدث الإبادة حينما تنوي حكومة، أو أي مجموعة منظمة أخرى، أن تدمر عن سابق تصور وتصميم، مجموعة من البشر، أو أن تهدد مقدرتهم على البقاء كمجموعة. وهكذا، فإن التعقيم الإجباري والاغتصاب الجماعي والتعذيب النفسي والبدني والترحيل وإعادة

التوطين والتطهير العرقي قد تكون كلها وسائل لتعزيز سياسة إبادة جماعية، حتى من دون أن يمثل أياً منها إبادة بالمعنى الضيق.

على الرغم من حصول حالات إبادة جماعية على امتداد التاريخ، بيد أن الإبادة اكتسبت في القرن العشرين سمتين فريدتين: الأولى هي مدى اتساع الإبادة غير المسبوق؛ فقد وقع ضحيتها ١٥٠ مليون شخص على الأقل خلال السنوات المئة الماضية. والثانية هي الصفة العلمية والمنهجية تقريباً التي اتخذتها عملية الذبح، وهي سمة وصلت إلى أقصى حدود مظاهرها خلال المحرقة النازية.

تجدر الإشارة أيضاً إلى تشوّه مهم وارد في التعريف الذي قدمه الميثاق حول الإبادة الجماعية. فهو لا يعتبر أن القضاء على طبقة سياسية إبادة جماعية. وطبقاً لهذا التعريف، لا يكون مقتل نحو ١,٧ مليون كمبودي على يد الخمير الحمر في أواسط السبعينيات من القرن العشرين مؤهلاً لأن يطلق عليه اسم حادث إبادة جماعية لأنه كان عنفاً طبقي التوجه. بيد أن أغلبية المفكرين يتفقون على أن هذا الحدث هو من أشنع أمثلة الإبادة في التاريخ الحديث وأكثرها شراسة ومنهجية. كما أن إحدى الملامح الفريدة في الإبادة التي رعاها الخمير في كمبوديا هي أنها كانت موجهة من جانب كمبوديين ضد كمبوديين آخرين. وهي بذلك تشبه التطهيرات التي قام بها ستالين خلال الخمسينيات.

ما هي العوامل التي تساهم في الإبادة الجماعية؟ إنها تندرج من عوامل القومية الإثنية والتعصب الديني والمواجهة الأيديولوجية إلى الصراعات المزمنة حول السلطة السياسية. وفي الكثير من الحالات، تتسارع الإبادة الجماعية مدفوعة بالخوف من «الآخر». وتتفاقم حدة هذا النوع من المشاعر خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة والحروب الأهلية وفترات الاضطراب السياسي.

والإبادة الجماعية هي أسوأ جريمة ممكنة ضد الإنسانية، وهي معترف بها كذلك من جانب المجتمع الدولي. في الواقع، ولأول مرة منذ محاكمات نورمبرغ، يبدو أن المجتمع الدولي يسعى جدياً في سعيه إلى عقاب مقترفي هذه المجازر. بيد أن نجاح المجتمع الدولي في التعاطي مع المشكلة كان ضعيفاً جداً. وإذا كان صحيحاً أن أغلبية الدول تملك قوانين محلية تحكم عملية القبض على الأشخاص المتهمين بجرائم ضد الإنسانية ومحاكمتهم، وتدعم كذلك ميثاق الأمم المتحدة لمعاقبة الإبادة الجماعية والوقاية منها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

إلا أن مصاعب كثيرة اعترضت طريق إلقاء القبض على المجرمين. مثلاً، على الرغم من أن أشخاصاً عديدين متورطين في المجازر ضد التوتسي في رواندا (١٩٩٤) وضد المسلمين في البوسنة في يوغسلافيا السابقة (١٩٩٢– ١٩٩٥) قد جرى اعتقالهم، إلا أن قليلين منهم خضعوا للمحاكمة وعوقبوا على جرائمهم. إن المقدرة على منع المجزرة قبل وقوعها وعلى معاقبة الفاعلين بعد حصولها مقيدة من جانب مفهوم السيادة. والمفارقة هي أنه بينما يسعى القانون الدولي إلى معاقبة الفاعلين، فإن القانون الدولي نفسه هو الذي يحمي العديد منهم في النهاية. وبينما تبقى السيادة عاملاً أساسياً في تحديد مدى القانون على الحلبة الدولية، يتعين علينا ألا نتوقع أكثر من نجاحات صغيرة في إحضار مجرمين أمثال بول بوت وصدام حسين ورادوفان كرادزيك أمام العدالة ليعاقبوا على جرائمهم.

وأخيراً، إن توقع الإبادة الجماعية والرد عليها من جانب المجتمع الدولي لا يزالان بطيئين. ففي عام ١٩٩٤ مثلاً، ناقش مجلس الأمن في الأمم المتحدة على مدى أكثر من ثلاثة أشهر قبل أن يقرر أن إبادة شعب التوتسي في رواندا جارية على الأرض. وخلال هذا الوقت، ذبح أكثر ٨٠٠٠٠٠ من شعب التوتسي على نحو منهجي. وقد اعترف المجتمع الدولي (بمن فيه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون) أنه خيب آمال الروانديين في عام ١٩٩٤. ولكن هذا الاعتراف ليس سوى مواساة باردة بالنسبة لجميع من عانوا الوضع الرواندي. ولا نعرف إذا كان المجتمع الدولي سيتصرف على نحو أفضل في المرة المقبلة.

انظر أيضاً: التدخل لدواع إنسانية؛ التطهير العرقي؛ جريمة الحرب.

لمزيد من المطالعة:

Michael N. Dobkowski and Isidor Wallimann, eds., *The Coming Age of Scarcity: Preventing Mass Death and Genocide in the Twenty-First Century,* with a Foreword by John K. Roth, Syracuse Studies on Peace and Conflict Resolution (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1998); Neil Jeffrey Kressel, *Mass Hate: The Global Rise of Genocide and Terror* (New York: Plenum Press, 1996); Charles B. Strozier and Michael Flynn, eds., *Genocide, War, and Human Survival* (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield Publishers, [1998]), and Samuel Totten, William S. Parsons, Israel W. Charny, eds., *Century of Genocide: Eyewitness Accounts and Critical Views,* Garland Reference Library of Social Science ; vol. 772 (New York: Garland Pub., 1997).

الاتحاد الأوروبي (European Union (EU))

هو اسم المنظمة التي تجمع العدد المتزايد من الدول الأعضاء في أوروبا الغربية التي قررت أن تتعاون في عدد كبير من المجالات، من السوق الواحدة إلى السياسة الأجنبية، ومن الاعتراف المتبادل بالشهادات المدرسية إلى تبادل السجلات الإجرامية. ويتخذ هذا التعاون أشكالاً متعددة يشار إليها رسمياً بالركائز الثلاث: اللجان الأوروبية (فوقومية)، السياسة الأجنبية والأمنية المشتركة (حكومية بينية)، التعاون في حقلي العدل والشؤون المحلية (حكومية بينية).

نشأ الاتحاد الأوروبي بوصفه منظمة شاملة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، بعد المصادقة على معاهدة ماستريخت (Maastricht). ويتألف الاتحاد الأوروبي حالياً من ١٥ دولة، بعد أن كان يقتصر في البداية على ٦ دول هي الدول الأعضاء المؤسسة: بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، وهولندا. وقد انضم إلى الاتحاد عام ١٩٧٣ كل من الدانمارك والجمهورية الإيرلندية والمملكة المتحدة. كما أصبحت اليونان عضواً فيه عام ١٩٨١، والبرتغال وإسبانيا عام ١٩٨٦، وتوسع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ ليشمل النمسا وفنلندا والسويد. وتجري محادثات لاحتمال قبول بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ودول أخرى ربما في وقت لاحق. لقد تطور التعاون الأوروبي الذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي خلال المرحلة التي تلت العام ١٩٤٥، وظهر من خلال توقيع معاهدات أساسية لتعزيز المزيد من التكامل:

- **معاهدة روما (١٩٥٨)**: حدد هذا الاتفاق الأولي أساسيات مبدأ حرية حركة البضائع والأشخاص والخدمات ورأس المال. كما تم وضع الآليات المؤسسية الأساسية، كمحكمة العدل الأوروبية، ومجلس الوزراء، واللجنة الأوروبية، والاتحاد الأوروبي. إنه اتفاق فوقومي أكثر منه اتفاق حكومي بيني، إذ يحدد موجبات قانونية قابلة للانفاذ.

- **القانون الأوروبي الواحد (١٩٨٧)**: هو عبارة عن مجهود لإتمام السوق المتكاملة من خلال السعي إلى جعل التنظيمات متناغمة من دون تجاهل الخدمات المالية والضمانات والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية وسلامة المنتجات والمعايير التقنية.

– **معاهدة ماستريخت (١٩٩٢)**: تمثل هذه المعاهدة تثبيتاً للتكامل بما فيه وحدة النقد والسياسات الاجتماعية كظروف العمل (على الرغم من أنه يجب أن تتم الموافقة بالإجماع على التوجيهات المستقبلية، أو أن تنال تأييد أغلبية الأعضاء المؤهلين). صادقت الدول الأعضاء كلها على المعاهدة على الرغم من رفضها الوشيك في الدانمارك وفرنسا، ومطالبة بريطانيا بحقها في عدم المضي في المعاهدة. يبدو أن الوحدة النقدية التامة احتمال مستبعد نظراً إلى المشكلات التي ترافق آلية سعر الصرف (العملات المثبتة) والصعوبات في تنسيق السياسات الاقتصادية الكبرى (على الدول الأعضاء أن تحافظ على نسبة دين محددة بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي، ونسبة عجز محددة بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي، ونسبة تضخم معينة).

المؤسسات الأساسية في الاتحاد الأوروبي هي مجلس الوزراء، اللجنة الأوروبية، الاتحاد الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية.

يمثل مجلس الوزراء (أو المجلس ببساطة)، الحكومات. يتألف المجلس من وزراء معينين، وفقاً للمسألة التي تتم مناقشتها، إما الوزراء المسؤولون عن مجالات محددة في السياسة (البيئة والنقل والخزينة)، أو وزراء الخارجية المسؤولون عن الشؤون العامة. يتخذ المجلس بالإجماع قراراً حول المسائل المهمة في السياسة كما حددت أحكام المعاهدة، ويقرر مبدئياً مع أغلبية مؤهلة في مسائل أخرى. تكون اجتماعات المجلس سرية على الدوام لكن نتيجة القرار تُعلن بعد الاجتماع. في بعض الحالات، لا يتضح أي دولة من الدول الأعضاء ساندت أو رفضت أي جزء من اقتراحات اللجنة الأصلية أو اقتراحات البرلمان الأوروبي. غالباً ما تعتبر هذه السرية أحد الجوانب غير الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي، إن أعضاء المجلس غير مسؤولين أمام برلماناتهم الوطنية أياً كان الموقع الوطني الذي يدافعون عنه في اجتماعات المجلس، ويمكنهم دائماً أن يلقوا اللوم على دول أعضاء أخرى (من دون وسائل تبرير) بسبب قرارات صدرت عن المجلس لا تتناغم مع السياسات الأوروبية الوطنية.

اللجنة الأوروبية، هي الهيئة التي تتمتع بالحق الرسمي والحصري بتطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي كلها، ويفترض بها أن تمثل مصلحة الاتحاد ككل في المسارات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي والمفاوضات مع العالم الخارجي. هذا يعني أنه لا يجدر بها أن تتلقى تعليمات

من أي من حكومات الدول الأعضاء، إذ يقتصر هذا الأمر على البرلمان الأوروبي والمحكمة الأوروبية. كذلك، إنها الهيئة الأساسية التي من واجبها أن تحرص على تطبيق المعاهدات والتشريعات الفرعية تطبيقاً صحيحاً. وتعين الحكومات الوطنية أعضاء اللجنة، ويجب أن يقبل بهم جميع قادة حكومات الدول الأعضاء. وللدول الأعضاء الصغيرة عضو واحد على خلاف الدول الكبيرة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، إسبانيا) التي تملك عضوين. الأمر الذي يجعل عدد الأعضاء الإجمالي عشرين عضواً.

يتألف البرلمان الأوروبي من ٦٣٠ عضواً، ينتخبهم المقترعون مباشرةً. يمكنه أن ينقض الميزانيات، ويتمتع بسلطة محدودة في تعديل التشريعات. ولقد زادت صلاحياته مع الوقت لكنها بقيت محدودة.

يمكن مقابلة محكمة العدل الأوروبية بالمحكمة العليا في الولايات المتحدة. توكل إليها مهمة تفسير المعاهدات أو تشريعات الاتحاد الأوروبي الثانوية حين ينشأ خلاف ما. وهذه مهمة بالغة الأهمية بما أن التسويات النهائية التي يتم التوصل إليها داخل المجلس غالباً ما يتم تعمد الغموض فيها، الأمر الذي يصعّب بلوغ أي اتفاق. تُلزم قوانينها محاكم الدول الأعضاء كلها التي يجب عليها أن تعيد صياغة القانون الوطني إذا تعارض مع القانون الأوروبي. ومنذ المصادقة على معاهدة ماستريخت، تستطيع المحكمة أيضاً أن تفرض غرامات على الدول الأعضاء التي لا تمتثل لقوانينها. وتتألف محكمة العدل الأوروبية من ١٥ عضواً (عضو واحد عن كل دولة عضو)، وتسعة محامين يساعدون المحكمة من خلال إجراء تقييم تمهيدي مستقل للقضية.

توضع كل التشريعات الأوروبية بالتعاون مع اللجنة الأوروبية (التي تقدم الاقتراحات وتشرف على العملية التشريعية) والبرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء (أي ممثلي الدول الأعضاء). تتخذ أنواع التشريعات الرئيسة شكل تنظيمات تتسم بقوة القانون من دون أي عمل من قبل الدول الأعضاء، وتوجيهات تلزم تحقيق النتيجة، ولكنها تترك للدول الأعضاء حرية التصرف لتحقيق هذه النتيجة.

انظر أيضاً: الاندماج؛ التكتلات التجارية الإقليمية؛ الوظيفية؛ اليورو.

لمزيد من المطالعة:

Charlotte Bretherton and John Vogler, *The European Union as a Global Actor* (London; New York: Routledge, 1999); *The State of the European Union*, 7 vols. (Oxford; New York: Oxford University Press, 1995-2005), vols. 5: *Risks, Reform, Resistance, and Revival*, Edited by Maria Green Cowles and Michael Smith; Desmond Dinan, *Ever Closer Union: An Introduction to European Integration*, 2nd ed. (Boulder, CO: L. Rienner Publishers, 1999); Mary Kaldor, "Europe at the Millennium," Politics, vol. 20, no. 2 (May 2000), pp. 55-62; Neill Nugent, *The Government and Politics of the European Union* (Basingstoke: Macmillan, 1994), and Martin Westlake, *A Modern Guide to the European Parliament, with a Preface by Sir Leon Brittan* (London; New York: Pinter, 1994).

الاحتباس الحراري (Global Warming)

سيطر تغير المناخ في العالم نتيجة زيادة تركيز ما يدعى بـ«غازات الدفيئة» في الجو (وأهمها ثاني أكسيد الكربون والكلوروفلويوروكربون، أو سي. اف. سيز) على جدول أعمال البيئة منذ منتصف الثمانينيات، وولد نقاشات سياسية عالمية كبيرة. والشك قليل في أن النشاط الإنساني على امتداد القرن الماضي قد زاد بشكل ملموس تركيز العديد من الغازات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحرارة الأرض. وهذه الزيادة المرشحة للاستمرار في المستقبل القريب تؤثر حالياً في المناخ العالمي، إلا أن معرفتنا الضئيلة وفهمنا القليل بآليات توازن الحرارة العالمية يجعلان الحاضر والمستقبل في وضع من الغموض.

يرتبط الاحتباس الحراري بشدة بانعكاسات ارتفاع كميات غازات الدفيئة على طبقة الأوزون الرقيقة الموجودة في الغلاف الخارجي حول الأرض. يمتص الأوزون الإشعاع فوق البنفسجي الذي تصدره الشمس، فيمنع إصابة الأرض بارتفاع شديد في درجة حرارتها. في عام ١٩٨٥، اكتشف العلماء ما أصبح معروفاً بسرعة على أنه ثقب في طبقة الأوزون فوق المحيط المتجمد الجنوبي. واليوم، لم يعد الثقب محصوراً بالنصف الجنوبي من الكرة الأرضية طالما أن نقص الأوزون في طبقة الأرض الخارجية قائم أيضاً في النصف الشمالي منها وفوق المحيط المتجمد الشمالي. وعلى الرغم من التحرك الدولي السريع من أجل خفض نسبة الكلوروفلويوروكربون، فإن الانبعاثات السابقة ستظل تسبب نقصاً في الأوزون على امتداد عقود آتية بسبب الفاصل الزمني بين إنتاجها وبثها في الجو، وبين ظهور آثارها الضارة. ولا يتوقع انسداد الثقب بشكل كامل إلا في حوال العام ٢٠٥٠ في أحسن الأحوال. في هذه الأثناء،

ستضاف إلى زيادة الأشعة فوق البنفسجية الواصلة إلى سطح الأرض، غازات الدفيئة الشفافة إزاء الأشعة الشمسية قصيرة الموجات حتى لو أنها تمتص الأشعة طويلة الموجات المنعكسة عن سطح الأرض. من هنا جاءت كلمة «الدفيئة».

إن النظرية التي تربط زيادة تركيز غازات الدفيئة في الجو مع الاحتباس الحراري تجد أدلة قوية على صحتها في كون التغيرات في تركيز غازات الدفيئة في الجو قد تغيرت بانسجام شديد مع تغيرات الحرارة العالمية، الأمر الذي يشير إلى وجود رابط بين العاملين. كما أن ثمة أدلة تشير إلى أن القرن العشرين كان أكثر القرون دفئاً في الألفية الثانية. فقد زادت حرارة الأرض، عموماً، على سطحها بمقدار ٦, ٠ درجة مئوية على امتداد القرن الماضي. يعكس هذا الأمر جزئياً قيام أثر دفيئة يعززه تلوث الجو الناجم عن النشاطات الإنسانية.

تجدر الملاحظة أن نزعة الاحترار على امتداد القرن العشرين لم تكن متصلة عبر الزمان ولا عبر المكان. وتتعارض مرحلتان من الاحتباس الحراري السريع نسبياً (من ١٩١٠ وحتى ١٩٤٠، وأيضاً من أواسط السبعينيات وحتى يومنا هذا) مع فترات سابقة تميزت بدرجات حرارة ثابتة تقريباً بالنسبة للمرحلة ما بين ١٨٦٠ و١٩٠٠، وانخفاض ضئيل ما بين العامين ١٩٤٠ و١٩٧٠. ومن حيث المكان أيضاً، كان الاحتباس الحراري متقطعاً، فلم ترتفع حرارة نصفي الكرة الأرضية، ولم تنخفض في الوقت ذاته؛ كما إن المناطق ذات الكثافة الصناعية بدت وكأنها تحتر بسرعة أقل من الاحتباس الحراري في المناطق ذات الكثافة الصناعية الأقل.

لم يسبق أن واجهت حكومات العالم وصانعو سياستها هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي تطرحها التغيرات المناخية. ويمكن تقسيم سياسة الردود بشكل عام بين من هدفوا إلى الحؤول دون تغيير المناخ ومن قبلوا به وركزوا على التأقلم معه. وعلى الرغم من أن مشكلة الاحتباس الحراري عالمية حقاً، طالما أن كل انبعاثات غازات الدفيئة تؤثر في مناخ الأرض بغض النظر عن مكان صدورها، إلا أن كلفة إجراءات تلطيف آثار الاحتباس الحراري وفوائدها ستوزع بشكل غير متساو بين البلدان على الأرجح. وتطرح هذه المسألة أسئلة عديدة حول العدالة الدولية طالما أن النسبة الأكبر من غازات الدفيئة تبث اليوم من الدول المصنعة التي تحوي نحو ربع سكان العالم فقط. وقد دعت دول العالم الثالث إلى تقليص الانبعاثات من الدول الصناعية لجعل قدرة الأرض على امتصاص هذه الغازات

متاحة بشكل أكبر لهذه الدول التي تتحول إلى دول صناعية الآن، وهذا مخطط يجب أن يجد تسهيلات له بواسطة نقل التمويل والتكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب.

لقد قبلت أغلب البلدان ضرورة القيام ببعض الجهد لمنع حدوث احتباس حراري أو تخفيف سرعته على الأقل من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وقدم بروتوكول مونتريال مساهمة في هذا الخصوص جرى توقيعها في عام ١٩٨٧، وتعديلها في عام ١٩٩٠. والتزمت الحكومات بخفض استهلاك وإنتاج المواد التي تنقص مادة الأوزون من الطبقة الخارجية والتي يساهم عدد منها أيضاً وبشكل مباشر في الاحتباس الحراري. واتخذ قرار التخلي عن الكلوروفلويوروكربون مع حلول العام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين، جرى التركيز الأكبر على ثاني أكسيد الكربون. وفي عام ١٩٩٢، اشتركت أكثر من ١٥٠ دولة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ (قمة الأرض). واتفقت على تقليص الانبعاثات لتصل إلى معدلات سابقة، وفي الكثير من الحالات كان الهدف الإرادي الوصول إلى معدلات العام ١٩٩٠.

وجرت محاولات لجعل تقليص الانبعاثات ملزماً قانونياً في برتوكول كيوتو عام ١٩٩٧، التابع للمعاهدة الأساسية حول المناخ، على الرغم من أن الولايات المتحدة قد انسحبت الآن من اتفاق كيوتو. كما ركز كيوتو على مجموعة واسعة من انبعاثات غازات الدفيئة كالميثان وأكسيد النتري. وكان الهدف المعلن للبرتوكول خفض انبعاثات كل غازات الدفيئة بنسبة ٥ في المئة ابتداء من معدلاتها للعام ١٩٩٠، وهو هدف يتعين الوصول إليه ما بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٢، مع تحديد الكمية التي يجب أن تكون حصة كل دولة صناعية من أجل الوصول إلى هذا الهدف الشامل. ومن المتوقع أن تقوم بلدان تصدر أعلى معدلات من ثاني أكسيد الكربون، بما فيها دول كالولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي وأغلبية الدول الأوروبية الأخرى، بخفض انبعاثاتها بمقدار ٦ إلى ٨ في المئة. وفي الحقيقة، بإمكان كل دولة على حِدى أن تخفض انبعاثاتها بكمية أكبر أو أقل من تلك التي اتفق عليها، طالما أن برتوكول كيوتو سمح بفكرة تجارة الانبعاثات بين الدول الصناعية. وهكذا، إذا انخفضت الانبعاثات في دولة ما إلى ما هو أقل من الحدود المسموح بها في المعاهدة، بإمكانها أن تبيع الكمية التي ما زالت متاحة لها إلى بلد آخر لمساعدة الشاري على الالتزام بموجبات المعاهدة.

ولكن، من حيث الواقع، لن تقوم أي حكومة على الأرجح بالتضحية بنسبة مهمة من نموها الاقتصادي من أجل تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لذا فإن استراتيجيات خفض الانبعاثات على المدى الطويل يجب أن تفصل بين التنمية الاقتصادية وزيادة استهلاك الوقود الأحفوري. وسيكون تقليص كمية الطاقة المستخدمة في كل وحدة من وحدات إجمالي الإنتاج الداخلي واحداً من العناصر في هذا النوع من الاستراتيجيات. ولكن هناك حاجة أيضاً إلى تحول كبير بعيداً من الوقود الأحفوري باتجاه مصادر طاقة متجددة. وتملك العديد من الدول الصناعية تجارب نمو اقتصادي مترافقة مع انخفاض في استهلاك الطاقة. هذا ما حصل خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، وكانت أزمة النفط الشرارة في السبعينيات. ولكن، لسوء الحظ، قامت كل الحكومات تقريباً بوضع ثقتها في الاعتقاد القائل بأن النمو الاقتصادي يجب أن يعتمد على زيادة استهلاك في الطاقة. ولكن دروس الاحتباس الحراري تجعل من الواضح أن هذا النوع من التصنيع المرتكز على استخدام غير فاعل لموارد الوقود الأحفوري ليس شكلاً مستديماً من أشكال النمو.

انظر أيضاً: التنوع الحيوي؛ التنمية؛ التنمية المستدامة؛ العولمة؛ مأساة العموم.

لمزيد من المطالعة:

Frances Drake, *Global Warming: The Science of Climate Change* (London: Arnold; New York: Co-Published in the United States of America by Oxford University Press, 2000); John Theodore Houghton, *Global Warming: The Complete Briefing*, 2nd ed. (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997); Matthew Paterson, *Global Warming and Global Politics, Environmental Politics* (London; New York: Routledge, 1996), and Gareth Porter and Janet Welsh Brown, *Global Environmental Politics, Dilemmas in World Politics* (Boulder, CO: Westview Press, 1991).

الاحتواء (Containment)

مثّل الاحتواء الهدف الأساسي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية إزاء سياسة الاتحاد السوفياتي السابق خلال الحرب الباردة. وكان جورج كينان أحد أبرز مصممي هذا الهدف، وأصبح في ما بعد ناقداً قاسياً للوسائل المتبعة لتحقيقه. تم تعيين كينان في نهاية الحرب العالمية الثانية كبير موظفي السفارة الأمريكية في موسكو. وأرسل في شباط/ فبراير من عام ١٩٤٦

برقية سرية إلى واشنطن، وبعد تحليل تاريخ النظام السوفياتي وطبيعته خلُصَ إلى أنه قد يتوسع ليبلغ المناطق الفارغة من القوة في أوروبا الوسطى والغربية إذا لم يتم منعه من ذلك. كما ذكّر حكومة الولايات المتحدة بأن أمريكا خاضت حربين في القرن العشرين لتمنع أوروبا من الخضوع لسيطرة نظام واحد مشرّب بالروح الحربية. وقال إن هذا الخطر قد يبرز مجدداً، وطلب أن يتم احتواء التوسع السوفياتي عبر السياسات الأمريكية بما هو متاح من الوقت للقيام بذلك من دون الحاجة إلى التقاتل من جديد.

لم تلقَ تحليلات كينان ومطالبته بمبدأ الاحتواء قبولاً فورياً في واشنطن، إذ كانت إمكانية مواصلة سياسة الولايات المتحدة المتعاملة مع السوفيات، ومحاولة اللجوء إلى سياسة الأمم المتحدة وإنجاحها لا تزال قائمة. إلا أنه تم تناقل مقالته الفكرية العميقة والمفصلة في وزارة الخارجية أولاً ومن ثم في نطاق أوسع عبر الحكومة، كما تم استدعاء كينان ذاته إلى واشنطن ليشرح أفكاره بالتفصيل. وعلى مر الأشهر، بدأت رؤية كينان تحرز تقدماً، ولا سيما أن سلوك السوفيات في أوروبا خيّب آمال الأمريكيين وأحبطها أكثر فأكثر؛ إذ مثّل تحليله طريقة لفهم ما كان يحدث، وشرح سبب فشل مثالية تنظيم السياسة العالمية في إطار نظام الأمم المتحدة. وكذلك بدأت مقاربة كينان تلقى ترحيباً بصفتها بديلاً من مقاربة الولايات المتحدة التي كانت تحاول إنتاجها بعدما أثبتت هذه الأخيرة على نحو مؤكد عدم إمكانية تطبيقها. ومع حلول شتاء عام ١٩٤٧، كان صانعو السياسة قد وافقوا عليها بالأغلبية، وأدرجوها في وثيقة رسمية تحددها هدفاً أساسياً للولايات المتحدة. ومع تصعيد الحرب الباردة في ما بعد، بات احتواء الاتحاد السوفياتي يمثّل حجر الأساس في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية.

ونشر كينان نسخة محررة من برقيته الطويلة كي يتمكن الشعب الأمريكي من فهم أسس سياسة الولايات المتحدة، لكنه حذف منها معلومات سرية متعلقة بالاتحاد السوفياتي. فصدرت في عدد تموز/ يوليو من عام ١٩٤٧ في مجلة العلاقات الخارجية تحت عنوان «مصادر السلوك السوفياتي»، وكانت هذه المجلة الأمريكية هي الأكثر أهميةً في ذلك الوقت والمخصصة للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية. وتم توقيع المقالة باسم «السيد إكس»، ولكن سرعان ما أصبح جلياً أن هذه المقالة تمثل ما يُعرف برؤية الحكومة الأمريكية. وتُعَد مقالة «السيد إكس» ـ وهي التبرير العلني الأساسي لسياسة الاحتواء ـ أكثر المقالات المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية شهرةً في القرن العشرين.

وإذا ما استعدنا الأحداث الماضية، يبدو من السهل الآن أكثر من أي وقت مضى أن نرى ما كانت عليه تحديداً سياسة الاحتواء وما لم تكن عليه. وعبّر كينان عن الحاجة إلى محاصرة التأثير السوفياتي ضمن حدوده، وبرر موقفه هذا بتحليل دقيق للممارسات السوفياتية والمذهب الشيوعي وللخطر الذي قد يسببه توسع القوة السوفياتية في أوروبا. إلا أن الاحتواء كان قد قُدم باعتباره سياسة بالمعنى غير الدقيق للكلمة. فقد كان في الواقع مبدأً وهدفاً سياسياً، ولم يتم الإفصاح سواء في برقية «السيد إكس» أم في مقالته عن السياسة التي قد تحقق هدف الاحتواء من بين جميع السياسات الخارجية العديدة الممكنة أو السياسات العسكرية، أم كلا الأمرين.

نأى جورج كينان بنفسه في السنوات الأخيرة عن العديد من سياسات الولايات المتحدة التي غالباً ما كانت تُبرر باسم الاحتواء. وقال إن الاحتواء قد يتم التوصل إليه، لا بل يجب التوصل إليه، عبر الدفاع القوي عن «نقاط القوة» الصناعية والعسكرية في أوروبا الغربية واليابان، أكثر منه عن حدود أوروبا وآسيا. كما شدد على الحاجة إلى الاعتماد على الوسائل الاقتصادية أكثر من العسكرية لتحقيق الاحتواء. وكان كينان يشعر بقلق شديد حيال الولايات المتحدة إذا لم تلجم نفسها من أن تصبح دولة متعسكرة بصورة كبيرة. فبالنسبة إليه، ثمة فارق كبير بين الخطر السوفياتي وخطر الشيوعية عموماً، ولا سيما عندما استخدم هذا الخطر باعتباره أيديولوجيا تحرير من قبل العديد من الدول في العالم الثالث. فالخطر السوفياتي في أوروبا لم يتمثل بالاجتياح العسكري بقدر ما تمثل بالدعوة التي وجهها نظامه السياسي إلى المواطنين العاديين الذين يكافحون الدمار والفقر الاقتصادي الذي نتج من الحرب العالمية الثانية. لذا، ففيما قدم دعمه لسياسة المساعدات الاقتصادية لأوروبا الغربية في أواخر ١٩٤٠، اعترض كينان على تصعيد سباق التسلح في أوائل ١٩٥٠، وأصبح ناقداً لاذعاً لسياسة أمن الولايات المتحدة القومي في السبعينيات والثمانينيات.

مثّلت عبارة احتواء القوة السوفياتية العظمى شعار السياسات الغربية خلال الحرب الباردة. ففي تلك الحقبة، كانت النزاعات الإقليمية تجري بوصفها نزاعات بالوكالة مؤدية خدمة أساسية؛ ألا وهي الحؤول دون تصادم مباشر بين القوى العظمى. ذهب عالم القوى العظمى الثنائي القطبية أدراج الرياح ولم يعد يُنظر إلى الحروب الإقليمية على أنها نزاعات بالوكالة. فإن كان ثمة سياسة احتواء جديدة فهي موجهة نحو النزاعات الإقليمية، والسبب في ذلك ليس قلقاً أخلاقياً أعظم للحؤول دون مكابدة خسائر في الأرواح، بل الحاجة إلى

تفادي انتشار النزاعات الإقليمية واستخدام أسلحة الدمار الشامل واستجلاب محاربين من الخارج.

انظر أيضاً: الاسترضاء؛ الانعزالية؛ الحرب الباردة ؛ الدول المارقة؛ الشيوعية.

لمزيد من المطالعة:

John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1982); Robert Litwak, *Rogue States and U.S. Foreign Policy: Containment after the Cold War* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press; [Baltimore]: Distributed by the Johns Hopkins University Press, 2000), and E. Timothy Smith, *Opposition Beyond the Water's Edge: Liberal Internationalists, Pacifists, and Containment, 1945-1953*, Contributions to the Study of World History; no. 67 (Westport, Conn.; London: Greenwood Press, [1999]).

الارتدادية (Reflexivity)

يرى بعض المفكرين في مجال دراسة العلاقات الدولية أن هناك وحدة ما بين العاملين المادي والاجتماعي. كما يعتقدون بإمكان تطبيق الأسلوب العلمي والبحث العلمي في هذا المجال. وتنبثق هذه الوحدة من الاعتقاد بأن الحقيقة موجودة وإن غير معلنة وهي قابلة للظهور. فهدف العلم – المادي والاجتماعي– هو استكشاف القوانين الشاملة والتي تمكننا من استشراف وتفسير الأمور وفقاً للمسببات التي تتضمنها هذه القوانين في نظام ضمني معين.

الارتدادية هي عبارة تشمل عدة مناهج، وتؤمن بأن الوظيفة الأساسية للعلوم الاجتماعية ليست في استشراف أو اكتشاف القوانين الشاملة. فالعالم، وبخاصة الجانب الاجتماعي منه، ليس مستوعباً لأمور يتوجب علينا فهمها بتفكيرنا أو تفسيرها بنظرياتنا، بل هي تتمثل من خلال مفاهيمنا ونظرياتنا. ولهذا، يرى معظم الارتداديين فرقاً أساسياً بين العالم المادي والعالم الاجتماعي. ويؤمنون بأن مهمتنا هي فهم الأخير – وبصورة ثانوية – تفسيره.

ولأن الارتداديين مهتمون بالنظام الاجتماعي الذي يعيد إنتاج نفسه بواسطة مكوناته فإنهم معنيون بأمري المضمون والمعنى اللذين يمثلان الأطر التي تحوي هذه الحركة. أما

بالنسبة إلى «الوضعيين»، فالحقيقة المهمة هي عادة الحقيقة النظرية والناتجة من سعي وراء الحقائق من منظار «موضوعي». وعلى عكس ذلك، يرى الارتداديون الأمور بمنظار ذاتي في محاولة إعادة بناء المكونات ومفهومها. لكنهم يعترفون بوجود آلية اجتماعية غير منظورة موجودة في المضمون الاجتماعي للحدث المعين، لذا يتوجب على الباحثين إيجاد الأطر التي تحيط والبيئة الاجتماعية التي تتضمن هذا الفعل أو الحدث.

وباختصار، إن طريقة النظر إلى الأمور، كما تعلمناها من العلوم الطبيعية، غير كافية لرؤية واقع يتضمن مساهمين مفكرين. فهؤلاء فصلوا ما بين الحدث والملاحظات التي تتعلق به. فالأحداث هي وقائع والملاحظات (الاستنتاجات) هي فكر عرضة للصح أو الخطأ. وهذا أسلوب فاعل في التعاطي مع الأمور. ولكن، لأن هذه المقاربة كانت ناجحة للغاية، يرى الارتداديون تمادياً فيها. فهي إذا طبقت على مشاركين مفكرين في صنع الحدث، ستشوه صورة الواقع. والنقطة الأساسية هنا هي أن المشاركين المفكرين قد يغيرون الوقائع في وضع ما لأن الوقائع والأفكار غير منفصلة في المجال الاجتماعي كما هي منفصلة في مجال العلوم الطبيعية، إذ إن الفكر والاستنتاج في العلوم الطبيعية منفصلان عن الموضوع ذاته، في حين نرى أنهما مكونان للموضوع في مجال العلوم الاجتماعية. فإذا اقتصرت الدراسة على الوقائع فقط، يغيب عنصر مهم ألا وهو المشاركة الفكرية، وهذا شيء مهم جداً، إذ إن العلوم الاجتماعية ترتكز على العلاقة بين الفكر والواقع.

الارتدادية إذاً، هي حركة ذات اتجاهين، بحيث يقوم الواقع بتأسيس الفكر لدى المشاركين، كما يقوم فكر المشاركين بصنع الواقع والتأثير فيه من خلال عملية متواصلة وممتدة تدفع بالفكر والواقع إلى التلازم، ولكن ليس إلى الاندماج أو الانصهار. الوعي في الارتدادية يبرر وجود فروقات واضحة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية بحيث يبرز عنصر في العلوم الاجتماعية وهو عنصر مبهم التحديد والذي يغيب عن العلوم الاجتماعية. ويفسر الارتداديون الأحداث الاجتماعية على أنها عملية تاريخية لا متناهية، إذ لا يمكن استشراف هذه العملية التاريخية من خلال قوانين شاملة كما هو الحال في العلوم الطبيعية، حيث يبقى دائماً هامش الغموض أو عدم التحديد الذي ينتج من وجود فكر المشاركين وآرائهم.

مثالاً على ذلك السوق المالية الحرة المتغيرة. فأي تغير في سعر صرف العملات قد يتأتى معه

التأثير في أسس كان يتركز عليها سعر الصرف مثال مؤشر التضخم لدى بعض الدول. فيكون أي انحراف عن التوازن قد ثبت، ما يؤدي إلى التوقعات والتخمينات وبدورها التخمينات تقود إلى انحراف عن التوازن، وبذلك تصبح الدائرة كاملة. وتكون النتيجة أن الأسواق النقدية المتغيرة الحرة قد أنتجت انحرافاً عن التوازن، وهذا بدوره يؤدي إلى التخمينات. وقد لا يحصل هذا في معظم الأحوال، ولكنه يبدل ماهية الوضع إذ بدلاً من الاتجاه نحو توازن معين تتداخل آراء المشاركين مع الوضع الفعلي في تفاعل غير متوازن حيث يعزز كل موقعه ويدفع بالفكر والواقع معاً في اتجاه معين، ثم ينكفئ على نفسه لعدم قدرته على الاستمرار، ويرتد في اتجاه آخر. وتظهر النتيجة أن الواقع نفسه والفكر الناتج لا يستطيعان الارتداد إلى النقطة التي انطلقا منها، لذا حين تعزل ظاهرة الارتدادية ويحدد مفهومها، يسهل تبيانها في أوضاع شتى.

انظر أيضاً: البنيوية؛ النظرية؛ النظرية النقدية؛ الوضعية/ ما بعد الوضعية.

لمزيد من المطالعة:

Peter L. Berger and Thomas Luckmann, *The Social Construction of Reality; a Treatise in the Sociology of Knowledge* (New York: Anchor; Garden City, NY: Doubleday, 1966); Jürgen Habermas, *On the Logic of the Social Sciences,* Translated by Shierry Weber Nicholsen and Jerry A. Stark, *Studies in Contemporary German Social Thought* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994); Mark Neufeld, "Reflexivity and International Relations Theory," *Millennium: Journal of International Studies,* vol. 22, no. 1 (March 1993), pp. 77-88, and John R. Searle, *The Construction of Social Reality* (New York: Free Press, 1995).

الإرهاب (Terrorism)

هو استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبوء به، أو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها. يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات. يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة. وينقسم الإرهاب إلى أربعة أنواع متميزة نسبياً.

الأول هو الجريمة المنظمة العابرة للحدود القومية. وقد تستخدم اتحادات المخدرات الإرهاب لحماية مصالحها الخاصة بالهجوم على الحكومات وعلى الأفراد الذين يحاولون التقليص من نشاطاتها وتأثيراتها. فالمافيا الإيطالية مثلاً، استخدمت الإرهاب لوقف جهود الحكومة الإيطالية الرامية إلى وضع حد لنشاطات المنظمة الإجرامية. النوع الثاني هو الإرهاب برعاية الدول. تعتبر أفغانستان وليبيا والعراق ثلاث بلدان أساسية ترعى الإرهاب العالمي لتحقيق مآربها الخاصة. والإرهاب برعاية الدولة طريقة حرب تستخدم فيها الدولة عملاء لها، أو ما يمثل بديلاً منهم لإيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلد آخر. كما ترعى الدول الإرهاب بتقديم دعم لوجستي ومالي وأسلحة وما شابه، وتدريب وممر آمن للإرهابيين. النوع الثالث الأساسي من الإرهاب هو ذي الميول القومية. غالباً ما استخدم الإرهاب في المراحل الأولى من الحركات المناهضة للاستعمار، أو من جانب مجموعات ترغب في الانفصال عن دولة معينة (كحركة الباسيك في إسبانيا، والقوميين السيخ في الهند وعدد من الحركات الفلسطينية). النوع الرابع الأساسي من أنواع الإرهاب، هو الإرهاب الأيديولوجي، حيث يستخدم الإرهاب إما لتغيير سياسة محلية معينة (قوانين الإجهاض مثلاً) أو لقلب حكومة معينة. وفي الحالة الأخيرة نجد مجموعات مثل «ألوية الجيش الأحمر» في ألمانيا و«الإخوان المسلمين» في مصر. بيد أن الإرهاب بعيد من أن يكون قوة عمياء البصيرة وغير عقلانية، فيجري التخطيط للأعمال الإرهابية بعناية كبيرة وتنفذ بدقة عسكرية شديدة. ويتفوق الإرهابي في نقطة أساسية وهي أن باستطاعته أن يذوب في الحشود.

تختلف الطرائق المستخدمة من جانب الإرهابيين اختلافاً شديداً. فقد شاع خطف الطائرات منذ نهاية الستينيات، إلا أن الخطف وتدمير الممتلكات واعتقال الرهائن والقصف والاغتيالات قد استخدمت أيضاً. وتقوم علاقة قوية بين الطرائق المستخدمة من جانب الإرهابيين وبين هدفهم النهائي. فكلما كانت الطريقة أكثر استعراضية، تلقى العمل بحد ذاته اهتماماً أكبر. فخطف إنسان مشرد لا يحمل التأثير نفسه كخطف رئيس دولة أو خطف طائرة. هذا لأن هدف الإرهاب نفسي أساساً. وهو يرمي إلى التسبب بالرعب والخوف والقلق لدى الشعب عامة. وعند نجاحه في ذلك، يمارس ضغطاً على أهدافه الحقيقية (وهي الحكومات في العادة) حتى ترضخ لطلبات الإرهابيين.

تحمل هجمات الإرهابيين على المدنيين هدفاً رمزياً أساساً. فالإرهابي يفجر مبنى ليس لأنه

يسعى إلى القتل من دون تمييز، بل لأن العمل نفسه سيحظى بالدعاية حول العالم وسيجلب الانتباه إلى القضية. بهذا المعنى، قد تصبح وسائل الإعلام حليفة الإرهابيين من دون ارادتها. وقد دفعت القيمة الاخبارية للهجمات الإرهابية بعض الكتاب إلىالقول إنه يجب ممارسة التعتيم الإعلامي الكامل على هذا النوع من الأعمال.

ليس الإرهاب بالظاهرة الجديدة. ففي عام ٦ قبل الميلاد، فكر الزيلوت بطرد الرومان من فلسطين بواسطة حملة إرهابية. ومنذ ذلك الحين، أصبح الإرهاب ملمحاً دائماً من المشهد السياسي. ويقال أحياناً إن الإرهاب سلاح الضعفاء. وقد بدأ الإرهاب الحديث بالتحول إلى مشكلة دولية مهمة في نهاية الستينيات مع وقوع حوادث عديدة منه حول العالم، ارتبط الكثير منها بالنزاع العربي – الإسرائيلي. وفي السنوات الأخيرة، ازدادت الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة ازدياداً كبيراً. أما أحد أكبر الهموم المتعلقة بالإرهاب اليوم فهو إمكانية أن تطور مجموعة أسلحة للدمار الشامل وتستخدمها. فصناعة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية زهيدة الثمن نسبياً وبإمكان هذه الأسلحة أن تقتل مئات آلاف الناس بحسب الظروف البيئية التي تطلق فيها. ويدور بعض الجدل حولما إذا كانت هذه إمكانية واقعية. ولكن، عورضت هذه الفكرة أو لم تعارض، فإن مجرد وقوع سلاح من هذا النوع بين أيدي مجموعة إرهابية هي فكرة مخيفة حقاً.

رداً على ذلك، يقوم جهد دولي منسق لمحاولة الخفض من عدد الهجمات. وقد تضمن ذلك قيام وكالات مناهضة للإرهاب، وتمويل مؤسسات فكرية وبحثية وتدريب الأشخاص وتبادل المعلومات بين الدول واستخدام القوة العسكرية والتسلل إلى الخلايا الإرهابية واستخدام العقوبات والإجراءات الجزائية الأخرى ضد البلدان التي تأوي إرهابيين وتحسين الإجراءات الأمنية في المطارات والسفارات والمواقع الأخرى المعرضة للإرهاب وتشديد القانون الدولي.

على مدى الثلاثين عاماً الماضية، زاد عدد الأعمال الإرهابية المسجلة رسمياً بشكل ملحوظ. فبين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٩، سجل ٣٥١٥٠ عملاً إرهابياً، بمعدل ١٦٧٣ سنوياً. وبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦، قفز هذا الرقم إلى ٤٣٨٩ هجوماً في السنة. يوجد عدد من الأسباب المحددة التي تجعلنا نتوقع استمرار زيادة معدلات الإرهاب. أولها أن الإرهاب قد

أثبت نجاحاً كبيراً في جذب الدعاية وبلبلة النشاطات الحكومية والأعمال والتسبب بضحايا ودمار كبيرين. ثانيها، توافر الأسلحة والمتفجرات والذخائر والتمويل والاتصالات السرية بشكل فوري. ويحذر بعض المراقبين من أشكال جديدة من الإرهاب في عالم العولمة. ويطلق على هذه الأشكال أحياناً تسمية الإرهاب ما بعد الحديث الذي سيستفيد من تقنية المعلومات ويستخدم تقنية الاتصالات العالية والتجهيزات الإلكترونية، وستكون أهدافه مخازن المعلومات وخدام شبكات الكمبيوتر. وأخيراً، ثمة شبكة دعم عالمية للمجموعات والدول التي تسهل إلى حد كبير القيام بأعمال إرهابية. وباختصار، لا وجود على الأرجح لعالم لا يوجد فيه شكل من أشكال الإرهاب، ويتوقف على الحكومات أن تسعى بشكل فردي أو جماعي إلى إيجاد طرائق للتقليل من المخاطر التي يحملها الإرهاب على مواطنيها.

انظر أيضاً: أسلحة الدمار الشامل؛ الأمن؛ الدولة المارقة؛ العقوبات.

لمزيد من المطالعة:

Peter Chalk, "The Evolving Dynamic of Terrorism in the 1990s," *Australian Journal of International Affairs*, vol. 53, no. 2 (July 1999), pp. 151-168; Christopher C Harmon. Terrorism Today, *Cass Series on Political Violence*; [7] (London; Portland, OR: Frank Cass, 2000); Walter Laqueur and Yonah Alexander, eds., *The Terrorism Reader: A Historical Anthology*, Rev. ed. (New York: NAL Penguin, 1987), and *The Future of Terrorism* (Conference), Edited by Max Taylor and John Horgan, *Cass Series on Political Violence*; [9] (London; Portland, OR: Frank Cass, 2000).

إزالة الاستعمار (Decolonisation)

هي عملية تقوم خلالها دولة مستعمَرة بتحقيق استقلالها الدستوري من حكم إمبريالي. وهي نقيض الاستعمار؛ أي قيام دولة ما باحتلال أراضي دولة أخرى وحكم شعبها. وعلى الرغم من قدم تاريخ النظام الاستعماري (الإغريق على سبيل المثال، أنشأوا مستعمرات حول البحر المتوسط قبل الميلاد بمئات السنين)، فإنه يرتبط عامةً بحقبة التوسع الأوروبي باتجاه أفريقيا وآسيا والأمريكتين والمحيط الهادي بين القرن الخامس عشر وأوائل القرن العشرين.

وثمة أسباب كثيرة دفعت بالأوروبيين إلى اتباع مثل هذه السياسة. فقد كانت تقودهم

الرغبة في الحصول على المواد الأولية والموارد الطبيعية وأسواق جديدة وفرص للاستثمار، إضافةً إلى قلقهم الناتج من طموحات خصومهم الأوروبيين الإمبريالية. وغالباً ما ساعدت اعتبارات توازن القوى على تغذية النزعات الاستعمارية الأوروبية.

غالباً ما تميز الاستعمار كنظام حكم بالعنف والقمع، فمال إلى القضاء على الثقافات المحلية والمعتقدات الدينية، وهو ما أدى إلى بروز طبقات اجتماعية جديدة وأضعفَ الصلات الاجتماعية التقليدية؛ فكان سكان هذه المستعمرات يجبرون أحياناً على التكلم بلغات غير لغاتهم الأم، وعلى الانصياع لمعايير سياسية وقانونية غريبة عنهم، وكان ينظر إليهم مستعمروهم على أنهم عرق وضيع. وعلى الرغم من ذلك، قد يجد البعض في الاستعمار وجهاً إيجابياً إلى جانب وجهه السلبي. ففي بعض الحالات حقق تنمية اقتصادية وتحديثاً، وأحرز تقدماً في مجالي الطب والزراعة إلى جانب نشر الليبرالية السياسية والديمقراطية في العالم الأقل تقدماً. والسؤال المطروح للنقاش هو هل كانت هذه «الإيجابيات» تفوق المعاناة الطويلة التي عاشتها الدول المستعمَرة؟

تهدف إزالة الاستعمار إلى ضمان سيادة الدولة المستعمَرَة. بتعبير معاصر، ترتبط إزالة الاستعمار بتحقيق الاستقلال السياسي لأفريقيا ومعظم آسيا من الدول الأوروبية بعد عام ١٩٤٥. بدأت ازالة الاستعمار جدياً في أوائل الخمسينيات واستمرت حتى يومنا هذا. فبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٩، على سبيل المثال، منحت بريطانيا الاستقلال كلاً من زمبابوي وبيليز وأنتيغا وبروناي، واستعادت تيمور الشرقية استقلالها بعد ٢٥ عاماً من احتلال إندونيسيا لها. وبإمكاننا النظر إلى نهاية الحكم السوفياتي على أوروبا الشرقية على أنه جزءٌ من إزالة الاستعمار.

ثمة الكثير من الأسباب التي أفضت إلى إزالة الاستعمار خلال هذه الحقبة. يعود السبب الأول إلى تدهور حالة الدول الأوروبية المالية والعسكرية بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ لم يعد بإمكانها تحمُّل تكاليف مستعمراتها في مختلف أقطار العالم، ولكن شذت فرنسا وبلجيكا عن القاعدة في هذا المجال، فلقد تمسكتا بمستعمراتهما بعزم أكبر مما فعلت بريطانيا. والسبب الثاني هو الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على الدوَل الأوروبية من أجل أن تتخلى عن مستعمراتها. والسبب الثالث أن حق تقرير المصير كان مثالاً سياسياً مهماً في العلاقات الدولية خلال القرن العشرين وتجذر في المستعمرات وغذى حركات المقاومة فيها. فبدأت

الدول المستعمِرة بالانخراط في صراعات صعبة وطويلة ضد المتمردين المحليين، كما حصل مع الوجود البريطاني في الهند (١٩٤٠ - ١٩٤٧)، والفرنسي في الهند الصينية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) والجزائر (١٩٤٥)، والوجود الألماني في إندونيسيا (١٩٤٥ - ١٩٤٩)، والبلجيكي في الكونغو (١٩٥٩ - ١٩٦٠)، وهذه مجرد أمثلة على حالات عدة. والسبب الرابع هو الرأي العام في أوروبا، والذي بدأ ينقلب ضد السيطرة الاستعمارية. وأخيراً، بدأت الأمم المتحدة تدعم هذا الأمر مع الشرعة التي أصدرتها في عام ١٩٦٠ حول إزالة الاستعمار.

يجدر تسليط الضوء على أوجه إزالة الاستعمار الخمسة. يتمثل الأول بالدور الذي مارسته القومية في ولادة الدعم الشعبي ضد الحكم الاستعماري وفي المحافظة عليه. والثاني هو السرعة التي تمكنت فيها المستعمرات من تحقيق استقلالها بعد عام ١٩٤٥، ففي بعض الحالات كان يتم ذلك بسرعة هائلة، وفي حالات أخرى كانت عملية انتقال الحكم الذاتي تتم بصورة تدريجية. والثالث هو الصعوبة البالغة في تحديد تاريخ بداية إزالة الاستعمار وتاريخ نهايتها، فهل بدأت مع المعارضة الثورية في المستعمرات وانتهت مع رحيل القوى المستعمرة؟ وهل تتضمن أيضاً فترة التنظيم الطويلة بعدما أعادت القوة الإمبريالية الحكم إلى الدولة المستعمَرَة؟ والرابع هو أنه تعين على المستعمرات كلها أن تطبق استراتيجيات مختلفة لتحقيق الاستقلال؛ فمنظمة التحرير الفلسطينية لجأت إلى الإرهاب الدولي، والماهاتما غاندي نادى بالمقاومة السلمية ضد الحكم البريطاني في الهند، في حين كان على هو شي منه أن يخوض حرباً ضارية أولاً ضد الفرنسيين ومن ثم ضد الولايات المتحدة الأمريكية. والخامس هو أنه لم يتم تحقيق إزالة الاستعمار بسهولة دائماً، كما أن العملية لم تنجح في معظم الأحيان. فغالباً ما كانت الدول المستعمِرة تغادر مستعمَراتها السابقة من دون أن تحضرها للحكم الذاتي، فيتولد فراغ في السلطة يؤدي إلى حروب أهلية ضارية وشرسة وإلى تراجع الأسواق والاقتصادات المحلية.

ربما تجدر الإشارة إلى نقطة أخيرة وهي أن تحقيق الاستقلال لا يضع بالضرورة حداً للتدخل الخارجي. فالعلاقات الاقتصادية استمرت عبر العلاقات التجارية كما استمرت الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات بالازدهار في المستعمَرات السابقة. ويرى بعض العلماء أن نهاية مرحلة الاستعمار السابقة تلتها أوجه خفية من الاستعمار الجديد.

انظر أيضاً: الإمبريالية؛ الأمم المتحدة؛ التبعية؛ تقرير المصير؛ التنمية؛ الحرب الباردة؛ الحروب من النوع الثالث؛ الدولة الفاشلة.

لمزيد من المطالعة:

Bill Ashcroft, Gareth Griffiths and Helen Tiffin, *Key Concepts in Post-Colonial Studies*, Key Concepts Series (London; New York: Routledge, 1998); Raymond F. Betts, *Decolonization, Making of the Contemporary World* (London; New York: Routledge, 1998); Geir Lundestad, *East, West, North, South: Major Developments in International Politics, 1945-1996*, Translated from the Norwegian by Gail Adams Kvam, 3rd ed. (Oslo; Boston: Scandinavian University Press, 1997), and Bernard Waites, *Europe and the Third World: From Colonisation to Decolonisation*, c. 1500-1998 (New York: St. Martin's Press, 1999).

الأزمة (Crisis)

غالباً ما تستخدم كلمة «أزمة» للدلالة إما على مشكلة معينة، مثل «أزمة بيئية»، أو على نقاش أو مجموعة نقاشات بين الدول، مثل «الأزمة بين الشرق والغرب»، أو حتى «أزمة العشرين عاماً» في العشرينيات والثلاثينيات. وعندما تستخدم هذه الكلمة على هذا النحو للدلالة على آثار درامية، يطال مفهومَها إفراطٌ في استخدامه فيعمم ويصبح تافهاً. لكن في دراسة العلاقات الدولية اتخذ هذا المفهوم معنى محدداً بدقة، وأصبح موضوع نظرية مهمة.

تفترض الأزمة موقفاً يجب فيه اتخاذ قرار حاسم بسياق خطر جداً. ولطالما ارتبطت هذه الكلمة تاريخياً بمرض خطير. فهي تشير إلى اللحظة أو نقطة التحول التي يبدأ فيها المريض بالتعافي، أو بالتدهور المؤدي إلى الوفاة. بتعبير آخر، هي جزءٌ من مرض مقرون بالموت، لكن الموت هنا ليس أمراً محتوماً. في العلاقات الدولية، الأزمة هي عبارة عن مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر، في حالة نزاع، أن خطراً كبيراً يحدق بمصالحه الحياتية وأن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر. فالأزمات بين الدول هي فترات تزداد خلالها إمكانية الحرب ازدياداً حاداً. والأزمات هي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات «الطبيعية» بين الدول. قد تتصعد فتنجم عنها حروب، أو يتم التعامل معها بطريقة تُبعد شبح الحرب، وتعيد تسوية

الوضع إلى ما كان عليه. لذا، فالأزمة هي فترة ضرورية بين السلم والحرب، لكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى حرب.

تزايدت الأبحاث حول الأزمات الدولية إثر أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢، وهي محطة من الحرب الباردة كانت القوى العظمى فيها على وشك شن حرب ضروس بسبب محاولة السوفيات نشر صواريخ نووية في كوبا. استُوحيت معظم الأعمال النظرية حول الأزمات من الحاجة إلى استخلاص عبرة مهمة من هذه المرحلة ومن الاعتراف بأن أزمات مماثلة قد تتكرر نظراً إلى استمرار العداء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. إلا أن هذا إدراك محدود للأزمات، فميزات الحرب الباردة وطرفاها أصبحا من الماضي الآن.

تركز معظم الكتابات عن الأزمات الدولية على عمليات اتخاذ القرار، مع أنها تتضمن أيضاً مجموعة من المحاولات لتصوير الأزمات على أنها لعبة مقامرة بين الدول. وفيما تميل هذه الأخيرة إلى تحديد الدولة بصفتها لاعباً عقلانياً موحداً خلال الأزمة، تركز الأولى على صانعي القرار، وتدرس عن كثب الطريقة التي يتخذون فيها القرارات، ويطبقونها في ظل الضغوط النفسية والتنظيمية التي تتسبب بها الأزمة. عموماً، يُستوحى التحليل من مصلحة رؤيوية في تحديد الاستراتيجيات الفاعلة لإدارة الأزمات. وقد وُضعت معظم النظريات المتعلقة بإدارة الأزمة على مستوى عالٍ من التجريد، بيد أن أربعة أوجه من اتخاذ القرارات خلال الأزمة تتسم بالفائدة.

أولاً، عرفنا الكثير عن الآثار النفسية التي تتركها الأزمات على عملية اتخاذ القرار. وتظهر التجارب النفسية أن الضغط المتزايد ينتج منه ارتداد معاكس تماماً على فاعلية اتخاذ القرار. وإن بعض الضغط قد يحسن من أداء الفرد، أما الكثير منه فقد يعيقه ويؤدي إلى الإضرار بطريقة التفكير في المعلومات والسياسات البديلة.

ثانياً، ثمة نزعات مشتركة تؤثر سلباً في عملية اتخاذ القرار خلال الأزمات. فغالباً ما يفسر أصحاب القرار الأزمة تفسيراً يتلاءم ومخاوفهم وآمالهم التي حددوها مسبقاً. فهم يرون ويسمعون ما يريدون أن يروه ويسمعوه فقط، ويمارسون قدراتهم الإدراكية عبر مجموعة من أنظمة المعتقدات المسبقة، وهي قيمة وفي الوقت ذاته خطرة. وهذا كله قد يؤدي بهم إلى التفكير الرغائبي والتحليل الخاطئ.

ثالثاً، قد تنشأ بعض أنماط السلوك عبر ديناميات مجموعات صنع القرار الصغيرة. ويشير مفهوم «المجموعة الفكرية» إلى مجموعة من القواعد المستبطنة نفسياً والتي تزداد حدةً بسبب البنية التراتبية المتماسكة والمعزولة التي تتمتع بها المجموعة. وتتضمن العوارض إحساساً وهمياً بالقوة غير القابلة للانكسار، وتحويل المعلومات المتعارضة إلى معلومات عقلانية وتبرير أخلاقي ذاتي للسلوك، وتكوين الآراء المصنفة نمطياً حول الغرباء ومراقبة ذاتية ونزعة إلى الإجماع.

أخيراً، لقد تعلمنا الكثير بخصوص صعوبة السيطرة على الأزمة. فالسياسات الخارجية غالباً ما تكون نتيجة «إجراءات عملية معيارية» مسبقة التحديد تُطبَّق عبر آليات بيرقراطية وإدارية معقدة. ويتعين على صانعي القرار المنفردين أن يعملوا في إطار شبكة علاقات معقدة، وقد تتطور الأزمات بصورة تتخطى سلطة أولئك المسؤولين رسمياً عن السياسة الخارجية.

وعلى الرغم من كثرة الكتابات حول صنع القرار خلال الأزمة، لم يتقدم فهمنا كثيراً في هذا المجال بسبب عدد من المشكلات. ففي حين يبدو أن تحديد الأزمة في المطلق سهلاً نسبياً، من الصعب جداً على المستوى العملي التماس الفرق بين الأوضاع السوية والأوضاع المأزومة. بالإضافة إلى أن التحديد المتعارف للأزمة يأتي بصورة سلبية ليدل على ما لم يحدث (أي تصعيد الأزمة نحو الحرب)، فقد بات التعرُّف إلى الأزمة أمراً معقداً جداً. وفي غياب إجماع علمي حول طريقة قياس تكرار الأزمة، من الصعب إيجاد تفسيرات أو تنبؤات موثوقة حول كيفية تصاعد الأزمة أو طريقة التعامل معها. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن التركيز على صنع القرار يميل إلى التعتيم على عوامل سياسية تساهم عادةً في نشوب الأزمة بين الدول وفي المصير الذي ينتظرها. من هذه العوامل ميزان القوى ودرجة التشابه بين أنظمة الدول السياسية وعلاقاتها التاريخية ومعرفتها بما يَعُدّه الطرف الآخر رهانه الأساسي.

انظر أيضاً: الحرب الباردة؛ الدبلوماسية ؛ الدبلوماسية الوقائية؛ سوء الإدراك.

لمزيد من المطالعة:

Graham T. Allison and Philip Zelikow, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*, 2nd ed. (New York: Longman; Reading, MA: Addison-Wesley, 1999); Irving L. Janis, *Victims of Groupthink; a Psychological Study of Foreign-Policy Decisions and Fiascoes*

(Boston: Houghton, Mifflin, [1972]); Richard Ned Lebow, *Between Peace and War: The Nature of International Crisis* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1990); P. Stuart Robinson, *The Politics of International Crisis Escalation: Decision-Making under Pressure,* Library of International Relations; 8 (London; New York: Tauris Academic Studies, 1996), and David A. Welch, "Crisis Decision Making Reconsidered," *Journal of Conflict Resolution*, vol. 33, no. 3 (September 1989), pp. 430-445.

الاستثمار الأجنبي المباشر ((Foreign Direct Investment (FDI)

إنه نقل رأس المال والموظفين والخبرة والتكنولوجيا من بلد إلى آخر بهدف إنشاء موجودات مولدة للإيرادات أو الحصول عليها. ثمة نوعان من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. الأول هو استثمار الموجودات الثابتة، حيث تحافظ الشركة المستثمرة على مستوى كبير من الرقابة المادية على الموجودات (كالمنشأة الصناعية مثلاً) طوال مدة الاستثمار. والثاني هو محفظة استثمارية من الأسهم والحصص الموجودة في البلدان الأجنبية.

ليس الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة. فقد كان في الحقيقة مكوناً مهماً في الاستعمار الأوروبي. وعلى امتداد العشرين سنة الماضية، ازدادت معدلاته بشكل كبير جداً. في عام ١٩٩٩، وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أعلى معدلاته بعد أن بلغ ٨٦٥ مليار دولار أمريكي، بينما زادت تدفقات الاستثمارات الطويلة والقصيرة المدى على الضعف ما بين السنوات ١٩٩٥ و١٩٩٩. بالإضافة إلى ذلك، ينتشر الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مجموعة واسعة من الصناعات والمنشآت. فالشركات التقليدية العاملة في مجال استخراج الموارد قد انضمت إليها في الخارج شركات منتجة لسلع استهلاكية ومؤسسات صناعية وأيضاً شركات في مجال الخدمات وصناعة المعلومات. وفي الحقيقة إن الاستثمار في القطاع الصناعي الأول (كالمناجم والنفط) يحتل حيزاً متضائلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر. وحينما تقوم الشركات بالاستثمار في الخارج، فهي تفعل ذلك لأسباب متعددة، هي: الوصول إلى الموارد أو المواد الأولية؛ خفض التكلفة؛ توسيع الأسواق؛ اللحاق بزبائنها؛ أو المنافسة مع الشركات الأخرى.

وتأتي معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شركات موجودة في منطقة دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. بين العامين ١٩٦٠ و١٩٩١، مثلاً، كان أكثر من ٨٥ في المئة من كل الاستثمارات الأجنبية المباشرة صادراً عن الولايات المتحدة، المملكة المتحدة،

اليابان، ألمانيا، فرنسا، البلدان الواطئة وكندا. بيد أنه خلال الفترة ذاتها، تقلصت حصة الولايات المتحدة من مجمل الاستثمارات الخارجية المباشرة من ٦٥ في المئة إلى نحو ١٦ في المئة من المجموع العالمي، بينما زادت اليابان استثماراتها من ٢ في المئة فقط إلى ٢١ في المئة. هذا ما يفسر لنا جزئياً النقاش خلال الثمانينيات والمتعلق بالانحدار النسبي لهيمنة الولايات المتحدة على العالم. ومنذ السبعينيات، تضاءلت حصة العالم الثالث من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ففي عام ١٩٩٤ مثلاً، تلقت أفريقيا ٤ , ١ في المئة فقط من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وتلقى الشرق الأوسط والاقتصادات الانتقالية في أوروبا الشرقية ٦ , ١ في المئة أيضاً، وبلدان أمريكا اللاتينية ١١ في المئة. بينما حازت آسيا في المقابل على نحو ٢٠ في المئة من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا رقم يعكس صعود الدول المصنعة حديثاً من الناحية الاقتصادية. بالطبع، منذ الأزمة المالية الآسيوية في عامين ١٩٩٧-١٩٩٨، انخفض هذا الرقم بشكل ملموس.

أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مسألة أساسية خلال السبعينيات، حيث جرى تأميم موجودات عدد كبير من الشركات الأجنبية من جانب الحكومات اليسارية. وكانت أشهر حالة هي حالة سلفادور ألليندي، الرئيس المنتخب ديمقراطياً في التشيلي الذي أمم موجودات آي تي تي وأناكوندا كوبر. وبما أن ألليندي كان اشتراكياً، فقد تحول طرد الشركات الأمريكية إلى مسألة سياسة خارجية مرتبطة بالحرب الباردة. وكانت النتيجة انقلاباً عسكرياً على ألليندي (دعمته سراً الولايات المتحدة)، وصعود أغوستو بينوشيه إلى السلطة مع نظامه العسكري الشرس. وليس من دواعي الدهشة أن يكون التأميم قد رفع مباشرة عن كل من الشركتين الأمريكيتين. وكانت إحدى نتائج هذا الحدث وأحداث أخرى مشابهة في العالم إدراكاً سائداً لدى رؤساء مجالس إدارات الشركات بأن الاستثمار الأجنبي المباشر السليم يحتاج إلى أفضل تحليل للمخاطر السياسية.

ثمة نقاش يدور بالكتابات السياسية في ما لو أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي في الحقيقة ممر لاستخراج الثروة وليس للتنمية الداخلية. يقول بعض المراقبين إن هذه الاستثمارات توجد فرص عمل، وتزيد الدخل والأسس الضريبية بالنسبة إلى الدولة المضيفة، كما تسهل نقل التكنولوجيا والرأسمال الإنساني وتعزز التنمية في النهاية ومعها النمو الاقتصادي والازدهار. أما معارضو الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنهم يقولون بالمقابل إنه يهدف إلى استخراج الثروة

القومية بدلاً من أن يساهم في البلد المضيف. ويدّعون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحفظ البلد المضيف في حال من التبعية. وهي توجد ثانياً نمطاً غير سوي من التنمية الاقتصادية. وحينما تأتي فترة الاستثمار إلى نهايتها، مثلاً، بإمكانها أن تترك قوة العمل المحلية في وضع اقتصادي هش. ثالثاً، يتعين على الدول المضيفة، حتى تتمكن من جذب الاستثمارات، أن تتنافس أكثر فأكثر الواحدة مع الأخرى حتى تتمكن من تقديم أفضل الصفقات والدوافع فتخسر في النهاية مدخولاً أكبر مما تربح. وأخيراً، ثمة مشكلات بيئية وصحية أيضاً. فالشركات المتعددة الجنسيات تصدر أحياناً تقنيات ملوثة جداً أو «صناعات قذرة» تخضع لتنظيمات شديدة في بلدانها الأم.

على الرغم من الانتقادات، صارت الاستثمارات الأجنبية المباشرة جانباً مهماً من جوانب خطط التنمية الاقتصادية لدى البلدان المضيفة. ويبدو أنها ستزداد أهمية في المستقبل. ففي عام ١٩٩٦، مثلاً، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية أكثر من ١٢٩ مليار دولار أمريكي، يرجع ٢٨ مليار دولار من بينها إلى شركات أمريكية. وفي المقابل، بلغ تدفق التنمية الرسمي في السنة ذاتها ٤٠ مليار دولار. وهكذا، نرى أن الاتصال بين العالم الصناعي والعالم الثالث يتخذ أكثر فأكثر، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر.

انظر أيضاً: الاستغلال؛ التبعية؛ التنمية؛ الشركة المتعددة الجنسيات؛ العالم الثالث؛ المساعدة الأجنبية.

لمزيد من المطالعة:

Volker Bornschier, Christopher Chase-Dunn, Richard Rubinson, "Cross-National Evidence of the Effects of Foreign Investment and Aid on Economic Growth and Inequality: A Survey of Findings and a Reanalysis," *American Journal of Sociology*, vol. 84, no. 3 (November 1978), pp. 651-683; Peter Dicken, *Global Shift: Transforming the World Economy*, 3rd ed. (New York: Guilford Press; London: Sage, 1998); J. H. Dunning, *The Globalisation of Business* (London: Routledge, 1993), and David A. Dyker, ed., *Foreign Direct Investment and Technology Transfer in the Former Soviet Union* (Cheltenham, UK; Northampton, MA: Edward Elgar, 1999).

الاسترضاء (Appeasement)

التهدئة هي من أكثر أهداف السياسة الخارجية احتمالاً للجدل، وهي ترتكز على افتراض أن تلبية مطالب الدول العدوانية تحول دون اندلاع الحرب. تكمن حماقة هذه المقاربة في أن رغبة هذه الدول نادراً ما تشبعها هذه الطريقة في التعامل؛ حيث إن الإذعان لمطالبها يزيد في عطشها إلى السلطة، وهو ما يجعلها أكثر قوةً. وعلى المدى الطويل، يبدو أن سياسة مماثلة قد تزيد خطر نشوب حرب بدلاً من تقليله.

في الثلاثينيات، اتبعت كل من بريطانيا وفرنسا سياسة التهدئة مع أدولف هتلر. فهو لم يخفِ قط أهدافه التوسعية و(العنصرية) في أوروبا، إذ إنه قد شرحها بوضوح في كتابه كفاحي. وفي أواخر الثلاثينيات، شن هتلر حملة دعائية ضد الحكومة التشيكوسلوفاكية مدعياً قيامها باضطهاد ألمان السوديت. كان ادعاؤه صادقاً بعض الشيء؛ إذ كان ألمان السوديت يُستبعَدون من مواقع حكومية لأسباب لغوية، ولم يُسرَّ هؤلاء بهذا التمييز، فاستغل هتلر الأمر لزرع الاضطرابات في صفوف ألمان السوديت؛ وبالتالي، طالب بأن تخضع مقاطعة السوديت إلى الحكم الألماني. بالطبع، لم يقبل التشيكوسلوفاكيون بالأمر؛ إلا أن هتلر ظل يضغط على تشيكوسلوفاكيا، فأصرت الدول الغربية على عقد مؤتمر دولي للنظر في هذه المسألة رغبةً منها في اجتناب حرب أوروبية. وفي الثلاثين من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨، تم توقيع اتفاق ميونيخ، فأصبحت مقاطعة السوديت تحت الحكم الألماني مع بريطانيا وفرنسا بصفتهما طرفين ضامنين لاحترام الحدود الجديدة لتشيكوسلوفاكيا، وقد تعهد هتلر بعدم الدخول في حرب مع بريطانيا. وفي غضون ستة أشهر، كان هتلر قد غزا تشيكوسلوفاكيا وبسط سلطته على كامل أراضي الدولة.

ونتيجةً لاتفاق ميونيخ، عزز هتلر قبضته على أوروبا الشرقية واجتاح بولندا في السنة التالية. من الواضح أن سياسة تهدئة هتلر مُنيت بفشل ذريع؛ فبدلاً من أن يُبعد اتفاق ميونيخ شبح الحرب عن أوروبا، عمل في الواقع على زيادة إمكاناتها، إذ رجح كفة توازن القوى لمصلحة ألمانيا. فلو كان الغرب مستعداً لخوض حرب بهدف حماية تشيكوسلوفاكيا من ألمانيا، لكان بالإمكان تجنب حرب عالمية. هذا بالتأكيد مجرد افتراض، لكن ما من شك في أن عملية ضم مقاطعة السوديت جعلت من هتلر عدواً أكثر قوة مما كان محتملاً له أن يكون لولا ذلك.

العبرة التي استخلصها صانعو السياسة والعلماء من هذه المسألة الشنيعة هي أن المجتمع الدولي يجب ألا يراعي دولاً عدوانية وغير عقلانية؛ إذ إن القيام بذلك يؤدي حتماً إلى كارثة. ولكن في حين يبدو ذلك صائباً في حالة الألمان النازيين، فإن من المهم ألا تُستبعد المقاربة التصالحية برمتها. فقد يكون هناك مناسبات حيث التهدئة هي الخيار الصائب، ومن المحتمل أن يكون لدولة ما مشكلات مشروعة يجب الاستماع إليها ومعالجتها؛ إذ إن أحد مخاطر تجاهل مراعاة المشكلات أو إحلال التوافق هو تفاقم سوء الإدراك وترك الدول من دون أي خيار آخر غير شن حرب. بالإضافة إلى أن النزعة القائمة الآن لدى نخبة الحكومات هي استخدام مثال ميونيخ لتبرير سياساتهم الخارجية العدوانية. وليس من المصادفة قيام صانعي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالاطلاع مجدداً على قضية ميونيخ في محاولة لتبرير تورطهم في العراق وفي جمهورية يوغسلافيا السابقة خلال التسعينيات. إلا أنه من الضروري عدم إغفال حجة مماثلة ألا وهي الاعتراف بأن سياسة التهدئة قد تؤدي إلى نتائج خطيرة. لذلك، لا يمكن إدانة سياسة معينة بأنها صورة من صور التهدئة إلا من خلال العودة إلى الإطار المحيط بها في النهاية؛ من هنا، يجب تقييم كل مسألة على حدة.

انظر أيضاً: توازن القوى؛ سباق التسلح؛ سوء الإدراك؛ معضلة السجناء.

لمزيد من المطالعة:

Edward Hallett Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939; an Introduction to the Study of International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan and co. ltd, 1946); Frank McDonough, Neville Chamberlain, *Appeasement, and the British Road to War,* New Frontiers in History (Manchester; New York: Manchester University Press; New York: Distributed exclusively in the USA by St. Martin's Press, 1998), and Keith Robbins, Appeasement, *Historical Association Studies*, 2nd ed. (Oxford, UK; Malden, MA: Blackwell Publishers, 1997).

الاستغلال (Exploitation)

هذه الكلمة من بين الكلمات الأكثر شعبية التي يستخدمها الدارسون المهتمون باللامساواة العالمية، وما يعتبره الكثيرون منهم سلوكاً استغلالياً بطبيعته من جانب الشركات

المتعددة الجنسيات في العالم الثالث. ولكن، على الرغم من أن الكلمة كثيراً ما تعطي صاحبها إحساساً بالصوابية البلاغية، فإنها بحد ذاتها لا تحمل أي معنى في غياب تقرير دقيق عن الطرائق التي يسمح فيها، أو التي يمنع فيها الاستفادة من الآخرين. وذلك لأن الاستغلال، في الحياة اليومية، يعني ببساطة الاستفادة بطريقة غير عادلة من شخص ما. ولكن هذ التعريف يستدعي قبلاً طرح السؤال حول معنى عبارة «غير عادل».

يحمل مفهوم الاستغلال في مدرسة التفكير الماركسي معنى خاصاً جداً، وهو مرتبط بنظرية معينة حول طريقة عمل الرأسمالية. يقول ماركس إن كل المجتمعات المتحضرة الماضية كانت تملك بنية اجتماعية طبقية ترتكز اقتصادياً على السيطرة الطبقية وعلى فائض الإنتاج. وهكذا، ترتكز كل المجتمعات المتحضرة، من حيث وجهة النظر هذه، على مقدرتها التكنولوجية في إنتاج فائض يتخطى حاجاتها الفورية المتعلقة بالتكاثر الجسدي لعمالها. ويؤكد ماركس أن أقلية صغيرة من المجتمع كانت تستولي باستمرار على هذا الفائض الاجتماعي، فينقسم المجتمع جراء ذلك إلى طبقة من المنتجين وطبقة من واضعي اليد على الإنتاج الاجتماعي.

آمن ماركس مثلاً أن المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة كانت تولد أغلبية فائض إنتاجها من عمل العبيد لديها. في هذا الوضع، يكون العبيد المنتجين المباشرين، وأصحاب العبيد هم من يستملكون فائض الإنتاج. كما آمن ماركس بأن فائض الإنتاج في المجتمع الإقطاعي الأوروبي نجم عن عمل الأقنان الذين كانوا مربوطين بأرض سيدهم الإقطاعي. لقد كان الأقنان يعملون عدداً معيناً من الأيام في الأسبوع بزراعة أرض السيد، فيولدون فائض الإنتاج الذي يمكن السيد الإقطاعي من تمويل جنوده والحفاظ على تحصيناته. وبحسب اللغة الماركسية، يدعى الاستيلاء على فائض الإنتاج من جانب طبقة اجتماعية صغيرة استغلالاً للطبقة المنتجة. والمجتمع الطبقي هو المجتمع الذي تستولي فيه طبقة معينة على فائض الإنتاج الاجتماعي من خلال استغلال طبقة أخرى.

يلبي مفهوم الاستغلال في الماركسية وظيفتين مختلفتين. هو يشير أولاً إلى واحد من سببين أساسيين لانتقاد الرأسمالية، أما السبب الثاني فهو نزعة الرأسمالية إلى كبح النمو الحر للطاقات الخلاقة لدى الفرد. وهو يدخل ثانياً حيز تفسير الصراع الطبقي وتبعاته التي تقضي بأن ينظم المستغَلون أنفسهم ضد مستغِليهم. وطبقاً لفهوم الاستغلال الماركسي التقليدي،

يكون الشعب مستغلاً إذا عمل ساعات من العمل أكثر من تلك التي تحتاجها السلع التي بإمكانه أن يشتريها مقابل دخله.

ويجب القول إنه حتى حينما تكون قيمة العمل محددة جيداً، سيكون من الصعب حسابها ومن الصعب جداً بالتالي رسم الخط الفاصل الدقيق بين المستغِل والمستغَل. قليلون هم من يعتنقون التعريف الماركسي للاستغلال اليوم، لسبب بسيط ألا وهو أن لا أحد تقريباً يأخذ بنظرية قيمة العمل على محمل الجد. كما إنه في حال قبل أحدهم بهذه النظرية، قد نسأل ما إذا كان الرأسمالي يسرق العامل، وفي هذه الحال، هل ثمة خطأ في الأمر. يقول ماركس إنه على الرغم من أن الرأسماليين يسرقون حقاً العمال، إلا أنهم يفرضون إنتاج قيمة فائضة ويساعدون بالتالي على إيجاد ما سيحسم. بكلمات أخرى، لو لم يكن المدير الرأسمالي موجوداً لتنظيم الإنتاج، لن يكون هناك من يمكنه أن يسرق الفائض، ولكن لن يكون هناك أي فائض ليسرق أيضاً. وإن ربح العمال من عملية استغلالهم بالحصول على جزء من الفائض الذي كان ممكناً بفضل المواهب الإدارية الرأسمالية، فكيف بإمكان المرء أن يشتكي من الرأسمالي الذي يستولي على باقي الفائض؟

وفي حال لم يقتنع المرء بالجدارة العلمية للماركسية بشكل عام وبالنظريات الماركسية الخاصة بالاستغلال بشكل خاص، فإن هذا يعني أن كلمة «استغلال» يجب ان تستخدم بحذر شديد بالفعل. إن وقائع اللامساواة العالمية لا تبرر بحد ذاتها استخدام هذه الكلمة لوصف العلاقة بين الأثرياء والفقراء، أو بين الأقوياء والضعفاء من اللاعبين على المسرح العالمي. هذا عدا عن القول إن الكلمة لا يمكن أن تستخدم البتة. وهذا يعني أن استخدام الكلمة بالشكل المناسب يعتمد على التبريرات المقدمة لإطلاق صفة الظلم على علاقات من هذا النوع.

انظر أيضاً: الإمبريالية؛ الرأسمالية، الشركة المتعددة الجنسيات، عدالة التوزيع.

لمزيد من المطالعة:

David Miller, "Justice and Global Inequality," in: Andrew Hurrell and Ngaire Woods, eds., Inequality, *Globalization, and World Politics* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1999), and John E. Roemer, *A General Theory of Exploitation and Class* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982).

أسلحة الدمار الشامل (Weapons of Mass Destruction)

هي منتجات جانبية من ابتكارات عصر التكنولوجيا الحديث الداعية إلى الاكتئاب. وهي أسلحة قادرة على إحداث أضرار وخسائر في الأرواح لا مثيل لها. لحسن الحظ، أدت نهاية الحرب الباردة إلى تقليص ملموس في حجم الذخائر النووية لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا، وساعدت معاهدات كمعاهدة عدم الانتشار النووي على التخفيف من خطر الإبادة الشاملة بسبب أسلحة الدمار الشامل النووية.

بيد أن الأسلحة النووية ليست أسلحة الدمار الشامل الوحيدة. فالأسلحة الكيميائية والبيولوجية تقع في الفئة ذاتها. والآن، مع انتهاء الحرب الباردة، يعتبر الكثير من المراقبين أن هذه الأسلحة تشكل خطراً أكبر على الأمن العالمي. فهي من النوع المحمول وسهل الصنع نسبياً وزهيد الكلفة لتكون، بالتالي الأسلحة المثالية بالنسبة للدول المارقة والإرهابيين معها.

وإذا كانت الأسلحة الكيميائية هي أول أسلحة استخدمت في الحرب العالمية الأولى وتسببت بآثار مدمرة، إلا أن استخدام العوامل البيولوجية في الحرب يرجع إلى القرن الرابع عشر تقريباً حينما قذف التتار بجثث مصابة بالطاعون إلى مدينة كافا المحاصرة في أوكرانيا. كما إن مواقع أخرى تبين الطبيعة الخبيثة لهذا النوع من الأسلحة.

- في القرن الثامن عشر، قدم الجيش البريطاني بشكل مقصود أغطية ملوثة بداء الجدري إلى الهنود الأمريكيين على أمل أن إصابتهم بالوباء ستخفف من قدراتهم العسكرية.

- خلال الحرب العالمية الأولى، لوث عملاء ألمان طعام الحيوانات والمواشي الحية وأحصنة الخيالة بواسطة عوامل بيولوجية.

- بين عامي ١٩٣٢ و١٩٤٥ في منشوريا، أجرى اليابانيون أبحاثاً مكثفة حول الاستخدامات العسكرية للأنثراكس والعوامل البيولوجية الأخرى. وفي عام ١٩٤١، نظراً إلى نقص التجهيزات والتدريب المناسبين، لقي ١٧٠٠ جندي ياباني حتفه بسبب الكوليرا. كما يقدر وفاة ٣٠٠٠ سجين نتيجة التجارب التي أجراها اليابانيون على برامج الأسلحة.

لم يسجل، منذ العام ١٩٤٥، أي استخدام للعوامل البيولوجية خلال الحروب. ومع أنه قد عرف عن صدام حسين أنه "حول إلى سلاح" عدداً من العوامل البيولوجية بما فيها الأنثراكس، ما من إثباتات تدل على أنه استخدم هذه الأسلحة ضد أعدائه. ولا يمكن قول الشيء ذاته في ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية. فمعروف أن العراق قد استخدمها ضد الأكراد خلال الحرب الإيرانية - العراقية (١٩٨٠-١٩٨٩).

أما العوامل التي يمكن استخدامها في الأسلحة البيولوجية، فهي تندرج في فئات ثلاث أساسية: نباتية، حيوانية وجرثومية. من ضمن هذه الفئات، نجد مجموعة واسعة جداً من العوامل الفتاكة والتي يصعب تلخيصها بسهولة. هذا لأن هناك عدداً من الأنواع من ضمن المرض الواحد. فالبروسيلا مثلاً تتضمن أربعة أنواع قاتلة بالنسبة للبشر، بينما يحمل البوتولينوس سبعة منها. وقد جرى تطوير عملاء من أجل الأسلحة بما فيها الأنثراكس وتوكسين البوتولينوم والتولاريميا والبروسيلا والطاعون والجدري.

تختلف درجة سمية هذه العوامل. فمنها من يؤدي إلى مرض خطير وبعضها قاتل. ويعتبر الأنثراكس الأكثر فتكاً بالبشر. طبقاً لمكتب تقييم التكنولوجيا الأمريكي، فإن مئة كيلوغرام من حبيبات الأنثراكس إذا نشرت فوق مساحة ٣٠٠ كيلومتر مربع في أمسية هادئة قد تقتل ما بين مليون وثلاثة ملايين شخص. ونظراً إلى أنه لم يحدث قط هجوم بأسلحة بيولوجية على منطقة كثيفة بالسكان، فإن الأرقام المطروحة تظل فرضية إلى حد كبير. بيد أنها تقلل من الضرر الممكن الذي تمثله هذه الأسلحة بالنسبة إلى البشر، وبخاصة أن أكثر من نصفهم يعيشون في المدن الكثيفة بالسكان أو بالقرب منها.

نتيجة استخدام العوامل البيولوجية والكيميائية خلال الحرب العالمية الأولى، جرت محاولات لحظر استخدام هذه الأسلحة. وكان بروتوكول جنيف لحظر الاستخدام الحربي لغازات خانقة أو سامة أو غازات أخرى أو طرائق حربية بكتيرية في عام ١٩٢٥ أول محاولة من هذا النوع. وعلى الرغم من أهمية هذه المعاهدة إلا أنها كانت تحمل شوائب من حيث المفاهيم التي تضمنتها. فلم يكن هناك حظر قانوني ضد إنتاج الأسلحة البيولوجية ولم تنطبق المعاهدة على دول من خارج إطار عصبة الأمم، كما إنها لم تتضمن آليات مؤسسية للمراقبة أو لتنظيم هذه الأسلحة.

في أواخر الستينيات، وقع تقدم ملموس في مجال تنظيم أسلحة الدمار الشامل والإشراف عليها. فقد وقع أكثر من مئة دولة، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق على معاهدة في عام ١٩٧٢ تمنع تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وخلال تلك الفترة، دمرت الولايات المتحدة مخزوناً كاملاً من المواد البيولوجية. بيد أن عدداً من الدول لم توقع بعد على المعاهدة، وهي محط شكوك بامتلاكها أسلحة كيميائية وبيولوجية. ويعتقد أن كوريا الشمالية وإيران وسوريا تمتلك القدرة على إنتاج الأسلحة الكيميائية، بينما وضعية العراق من حيث برنامجها الخاص بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية لا تزال غير واضحة. وما يعتبر مدعاة لقلق مواز هو عدد الدول التي تطور أنظمة تسليم طويلة المدى تعطيها القدرة على إرسال الخوف والرعب إلى ما وراء حدود أراضيها. هذا هو بالتحديد السبب الذي حدا بالولايات المتحدة إلى رعاية نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ. أما الناحية الإيجابية فهي أن الجهود قائمة لتعزيز إجراءات وآليات الالتزام بمختلف المعاهدات. فكانت معاهدة الأسلحة الكيميائية الشاملة في عام ١٩٩٧ خطوة على هذه الطريق.

من المهم الاعتراف أن الأسلحة البيولوجية والكيميائية تمثل تحدياً مختلفاً بالنسبة لصانعي السياسة إذا وقعت بين أيدي أطراف من غير الدول. فالسياسات والاستراتيجيات المصممة للحفاظ على السلام خلال الحرب الباردة لا تنفع في هذه الظروف الجديدة والمتغيرة. وقد يظل من الممكن ردع دولة مارقة عبر التهديد بالرد الكثيف، إلا أن هذه الاستراتيجيات لا تنفع في التعامل مع المتطرفين سياسياً. فالأسلحة الكيميائية والبيولوجية هي «أسلحة الضعيف»، وهي لذلك تحتاج استراتيجيات مغايرة لمحاربة انتشارها. فهي يمكن شحنها على متن طائرة خفيفة أو تفجيرها في شارع مكتظ أو في مستوعب قمامة بواسطة آلة تفجير عن بعد. والأكثر مدعاة للقلق هو أن أياً ممن يحملون شهادة أولية في علم الأحياء أو الكيمياء يعرف كيف يصنع هذه المواد بكميات كبيرة. كما أن البنية التحتية لأغلبية الدول غير مناسبة للتعامل مع هجوم من هذا النوع. ولا توجد كميات كافية من اللقاحات أو الأقنعة الواقية من الغازات والألبسة المناسبة لحماية مدينة مكتظة بالسكان من هجوم حتى لو كان صغير المدى، هذا عدا عن الهجوم الواسع.

من السهل أن تصاب بالقلق من هذه الأسلحة، خصوصاً حين نعلم أن روسيا قد خزّنت ما يكفي من فيروس الجدري لإصابة كل رجل وامرأة وطفل بهذا المرض على الأرض. كما إن الحوادث ممكنة الوقوع. فلقد توفي ٦٤ شخصاً جراء تسرب عرضي للأنثراكس في سفردلوك

(روسيا) في عام ١٩٧٩. ولكن من المهم أيضاً أن نتذكر أن الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ووكالات أخرى حول العالم تعمل من دون كلل لمراقبة الأطراف من دون الدول ولابتكار طرائق للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. أما الخطر الحقيقي فهو الرضى الذاتي.

انظر أيضاً: الإرهاب؛ الانتشار النووي؛ الدولة المارقة؛ ضبط التسلح.

لمزيد من المطالعة:

Richard K. Betts, "The New Threat of Mass Destruction," *Foreign Affairs*, vol. 77, no. 1 (January- February 1998); *Leonard A. Cole, The Eleventh Plague: The Politics of Biological and Chemical Warfare* (New York: W. H. Freeman, 1997); Jeanne Guillemin, Anthrax: *The Investigation of a Deadly Outbreak* (Berkeley: University of California Press, 1999); Joshua Lederberg, ed., *Biological Weapons: Limiting the Threat,* [Foreword by William S. Cohen], BCSIA Studies in International Security (Cambridge, MA: MIT Press, 1999); Richard M. Price, *The Chemical Weapons Taboo* (Ithaca: Cornell University Press, 1997), and Raymond A. Zilinskas, ed., *Biological Warfare: Modern Offense and Defense* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000).

الأسلحة النووية الطليقة (Loose Nukes)

هي مواد نووية سُرقت من المنشآت والقواعد العسكرية في الاتحاد السوفياتي السابق، وبيعت في السوق السوداء. وتضم هذه المواد رؤوساً حربية، ومكونات الأسلحة، ومواد انشطارية كاليورانيوم العالي التخصيب (ي.ع.ت.)، والبلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة النووية. وتشتمل عبارة «أسلحة نووية طليقة» على معان مخيفة ولا سيما إذا أصابتها يد المنظمات الإرهابية، ذلك أن امتلاكها لها سيحكم قبضتها على الساحة السياسية. كذلك، سيغدو في غاية الصعوبة التنبؤ بزمان ومكان استعمال هذه الأسلحة. وفي الواقع، يظن بعض المحللين أن الأسلحة النووية الطليقة تمثل خطراً حقيقياً بالغاً على أمن الغرب، وأن الحاجة ماسة إلى بذل مقدار من الجهد يفوق الجهد المبذول حتى الآن لتولي المشكلة.

ليست سرقة المواد النووية بالمشكلة الجديدة، بل هي مشكلة تزايدت حدتها منذ نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي السابق. وتتوافر خمسة أبعاد مترابطة على الأقل لهذه المشكلة.

١- منذ العام ١٩٩٠، أصبحت الظروف الاقتصادية في روسيا بغاية الصعوبة. فعانت

البلاد نقصاً مزمناً في السلع الأساسية كالمأكل والملبس، وتقطع تأمين الخدمات الرئيسة كالماء، والكهرباء، والتدفئة، ولم يتقاضَ العمال أجورهم لأشهر على التوالي. وذكرت التقديرات أن أكثر من ١٠٠ ألف شخص يعملون في الصناعة النووية في روسيا. وفي ظل هذه الظروف البائسة، يسهل تفهم الأسباب التي تحث البعض على اللجوء إلى تهريب المواد النووية وسيلة للبقاء.

٢- جذبت فرص اجتناء مبالغ ضخمة من المال المنظمات الإجرامية في روسيا، وتدير ٥٠٠٠ منظمة مماثلة أعمالها في روسيا اليوم. بالإضافة إلى ذلك، تمثل مسألة المراقبة مشكلة كبيرة، فالصناعة النووية تمتد إلى ما يزيد على مئات آلاف الكيلومترات المربعة. فالأجهزة الأمنية ضعيفة، وغالباً ما يفتقر حراس المنشآت الحساسة إلى التدريب الملائم، كما تترصدهم العصابات الإجرامية نظراً إلى معنوياتهم المنخفضة، وظروفهم الاقتصادية المثبِطة.

٣- تسهل عمليات التهريب نسبياً بالنسبة إلى المجموعات المنظمة تنظيماً عالياً نظراً إلى بساطة تهريب المواد النووية إلى خارج روسيا، والجمهوريات السوفياتية السابقة التي لا تحظى حدودها بالمراقبة الفاعلة.

٤- أدى تفكك الاتحاد السوفياتي وقيام جمهوريات مستقلة إلى غياب سلطة مركزية مسؤولة عن مراقبة الكثير من المواقع النووية.

٥- ينبغي ألا ننسى أن تجارة مماثلة متوافرة نظراً إلى وجود سوق دولية لها. فالدول المارقة مثل العراق، والمجموعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية في أوروبا، والشرق الأوسط، وسواها غالباً ما أعلنت استعدادها لشراء مواد انشطارية قابلة للاستخدام في الأسلحة النووية، ومكونات الأسلحة.

يصعب تحديد امتداد المشكلة. فلا يمكن الوثوق في معظم المعلومات، كما يصعب التحقق من صحتها. ولطالما حاجج مسؤولو الصناعة النووية في روسيا قائلين إن السوق السوداء الخاصة بالمواد النووية من نسج الخيال. ولكن، يشير الخبراء الغربيون من جهة أخرى إلى أن هذه السوق بدأت تزدهر منذ بداية التسعينيات. فقد تم إلقاء القبض على عدد من المهربين والوسطاء في ألمانيا، والجمهورية التشيكية، وتركيا وسواها في أوروبا، كما تم العثور في عام ١٩٩٤ على نصف كيلوغرام من المواد القابلة للاستخدام في الأسلحة النووية في مطار ميونيخ. وفي السنة نفسها، أوقفت الشرطة الألمانية مجرماً معروفاً لحيازته ٥,٦ غرام

من مادة البلوتونيوم. ومن المؤكد أن هذه الأحداث تدل على وجود هذه السوق، ولكن من دون الإشارة إلى مدى انتشارها. فوفقاً لبعض التقديرات، يتوافر أكثر من ١٤٠ طناً مترياً من مادة البلوتونيوم و١٠٠٠ طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب المخزنة في مواقع متنوعة في أرجاء روسيا. فحتى لو وقعت كمية ضئيلة من هذه المواد في يد من سيسيئون استعمالها، ستمثل خطراً شديداً على الأسرة الدولية.

لا تتوافر معالجة سهلة لمشكلة الأسلحة النووية الطليقة في القرن الحادي والعشرين. وإذا رفضت روسيا الاعتراف بالمشكلة، سيصعب على الدول في أوروبا وسواها معالجة الموضوع. ولكن، طُرحت عدة خيارات يتمثل البديهي منها بتوطيد العلاقة مع روسيا، وتدريب شرطة الحدود بإشراف اختصاصيين، ووضع استراتيجيات ترمي إلى تأليف هيئة إدارية طويلة الأجل تعالج موضوع المواد الانشطارية.

انظر أيضاً: الإرهاب؛ الانتشار النووي؛ تجارة الأسلحة؛ الدولة المارقة؛ ضبط التسلح.

لمزيد من المطالعة:

Graham T. Allison, *Avoiding Nuclear Anarchy: Containing the Threat of Loose Russian Nuclear Weapons and Fissile Material,* CSIA Studies in International Security; no. 12 (Cambridge, MA: MIT Press, 1996); Gavin Cameron, *Nuclear Terrorism: A Threat Assessment for the 21st Century* (New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Palgrave, 1999), and Rensselaer W. Lee, *Smuggling Armageddon: The Nuclear Black Market in the Former Soviet Union and Europe* (New York: St. Martin's Press, 1998).

الاعتراف (Recognition)

تعتمد العضوية في النظام الدولي على الاعتراف العام من قبل حكومات الدول **بسيادة** الدولة على كامل أراضيها. وهذا الاعتراف يثبت رسمياً من خلال التمثيل **الدبلوماسي** وعضوية **الأمم المتحدة**. ولا يعني هذا بالضرورة أن الحكومة تحظى بدعم شعبي بل (عادة) بسيادتها على أراضيها واستعدادها لتحمل مسؤولياتها في المجتمع الدولي، كذلك الاعتراف بالحدود المرسمة دولياً وتحمل مسؤولية أي ديون استوجبت على الحكومات السابقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى. بكلام آخر، إن الاعتراف بدولة يحدد وضع الكيان السياسي في **المجتمع الدولي**. وتسبغ هذا الوضع على الدولة الجديدة حالة من المساواة الشكلية

في إطار **القانون الدولي**: فقد أصبحت هذه الدولة قادرة على الانضمام إلى المنظمات الدولية وصار من حق ممثليها التمتع بكل فوائد الحصانة الدبلوماسية.

ومنذ العام ١٩٤٥، اتخذ الاعتراف مفهوم **إنهاء الاستعمار**. أما بعد نهاية الحرب الباردة، فلقد أدّى الاعتراف دوراً مهماً في انحلال الدول التي تشرذمت بانبثاق **القومية** قوة طاغية في العلاقات الدولية. وتمت بعض هذه التحولات بسلام، كما هو الحال في كل من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي، وبعنف دموي كما في يوغسلافيا.

وليس هناك منظار جماعي للتعاطي، سواء أكان في القانون أم في السياسة، يقود إلى الاعتراف بالدولة، فهو منظار إفرادي وليس جماعياً، وذلك لانعدام الأطر العالمية المتفق عليها للاعتراف. فمثلاً، تعتمد بريطانيا أطراً واضحة بينما تبقى الأمور مبهمة ومرنة في إقرار الاعتراف، كما حال الولايات المتحدة، إذ يميل البريطانيون إلى الاعتماد على مدى فاعلية السيطرة على أراض معينة من قبل الدولة الناشئة، ولكن هذا المنحى ليس معتمداً من بقية الدول. مثلاً، في عام ١٩٦٧، اعترفت خمس دول (الغابون، ساحل العاج، زامبيا، هاييتي وتنزانيا) باستقلال بيافرا عن نيجيريا. وعندما أقرت بيافرا عام ١٩٧٠ بعدم قدرتها على تثبيت استقلالها، قامت الدول الأفريقية بسحب اعترافها بدولة بيافرا. ولعل جدوى الموقف البريطاني يكمن في كونه لا يقر بالموافقة أو الدعم للدولة الجديدة. وعلى عكس ذلك فإن الولايات المتحدة تستعمل الاعتراف الدبلوماسي أداة لسياستها الخارجية. لذا فقد اعترفت بدولة إسرائيل بعد يوم واحد من إعلان هذه الدولة استقلالها من جانبها فقط في أيار/ مايو ١٩٤٨، في حين أنها رفضت الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية حتى العام ١٩٧٩.

منذ العام ١٩٧٠، وعلى الرغم من أن موقف الولايات المتحدة أصبح أكثر تقارباً من الموقف البريطاني، لا يزال هناك عدم توافق في المجتمع الدولي حول شروط الاعتراف بدول جديدة أو سحب هذا الاعتراف من دول موجودة. وتجلى هذا في حروب يوغسلافيا. ففي نهاية العام ١٩٩١، أقرت ألمانيا برغبتها في الاعتراف بدولتي سلوفينيا وكرواتيا. ولكن بريطانيا اعتبرت هذا الاعتراف سابقاً لأوانه، وذلك بسبب الحرب الدائرة مع جمهورية يوغسلافيا الفدرالية. ونتج من هذا جدل كبير حول هذا الموضوع. كانت حجة ألمانيا هي أن اعترافها هو بمثابة رسالة واضحة إلى حكومة الصرب بأن مواصلة عدوانها سوف يتمخض عن حرب

أهلية وأزمة بين الدول. ولكن وبغياب أي تدابير لدعم كرواتيا عسكرياً، لم يتضح السبب الذي سيجعل الصرب يحترمون هذا الإنذار. وبالتالي، فلقد تغلبت ألمانيا على الأصوات المعارضة في **الاتحاد الأوروبي**، ولكن هذا الاعتراف لم يكن ذا جدوى في وقف النزاعات التي استمرت حتى الفصل الأول من عام ١٩٩٠.

وعاد الموضوع إلى الساحة عام ١٩٩٩ خلال الأزمة بين الصرب وجمهورية كوسوفو اليوغسلافية. في ذلك الحين، جندت الولايات المتحدة حلفاءها في **حلف شمال الأطلسي** لقصف الصرب جراء اضطهادهم لمواطني كوسوفو، لكن الولايات المتحدة لم تعترف بكوسوفو دولة مستقلة. وكان عذرها في ذلك أن اعترافاً كهذا سيؤول إلى شرذمة وانقسام المنطقة، في حين أنه كان من غير المعقول أن تكون كوسوفو مع الصرب دولة واحدة بعد الحرب.

وباختصار، إن فعل الاعتراف كما فعل سحب الاعتراف يظل من الأفعال السياسية. وهي تختلف من دولة إلى دولة كما إن كل دولة قد تعتمد أطراً خاصة بها متغيرة بحسب المرحلة وتعتمد على مفهومها الخاص بما تقضي **المصلحة القومية**. فبينما الاعتراف بدولة يقدم امتيازات تترافق مع كونها أصبحت عضواً في نادٍ مميز إلا أنها لا تحظى بأي ضمانات، وحروب يوغسلافيا هي أفضل مثال في هذه الحال. وعندما انفجرت أزمة البوسنة عام ١٩٩٢، كانت الحكومة الموجودة في السلطة (المسلمة) معترفاً بها من قبل المجتمع الدولي ولم يمنع هذا التقسيم الواقع آنذاك على الأرض والذي اكتمل لاحقاً بعد ثلاث سنوات.

انظر أيضاً: التدخل لدواعٍ إنسانية؛ تقرير المصير؛ الدبلوماسية؛ السيادة؛ القانون الدولي.

لمزيد من المطالعة:

C. Chimkin, “The Law and Ethics of Recognition,” in: Paul Keal, ed., *Ethics and Foreign Policy* (St. Leonards, NSW: Allen and Unwin; Canberra, ACT: Dept. of International Relations, RSPacS, Australian National University, 1992); Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), and M. J. Peterson, *Recognition of Governments: Legal Doctrine and State Practice, 1815-1995*, Studies in Diplomacy (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan; New York: St. Martin’s Press, 1997).

الاعتمادية المتبادلة (Interdependence)

إنها حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريباً بالنسبة إلى كل من الطرفين. في دراسة العلاقات الدولية، تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنين: الحساسية والهشاشة. تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى. وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلاً) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية. وتدل الهشاشة إلى توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع. وهكذا، قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها. قد تجد إحداهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي اعتمادها على النفط.

أخذ مفهوم التبعية المتبادلة يخضع لدراسة معمقة في بداية السبعينيات. قال بعض المفكرين بوجود تغييرات أساسية ثلاث في العلاقات الدولية. أولها، إن تبعية الدول المتبادلة أصبحت أكبر في مجموعة متنوعة من المسائل، من السلع الاستهلاكية إلى الأمن. ثانيها، إن قدرة الدول على صنع القرار إزاء الاقتصاد العالمي آخذة بالتضاؤل. ثالثها، إنه كلما زاد الربط المتبادل بين الدول كلما أصبح ضعفها أكبر إزاء الاضطرابات والأحداث في مناطق أخرى من العالم. ودليلاً على هذه التغيرات، يشير منظرو التبعية المتبادلة إلى زيادات كبيرة في تدفق رأس المال عبر البلدان ونقل التكنولوجيا ونشوء الشركات المتعددة الجنسيات وتصاعد حرارة العلاقات بين القوى العظمى وتنامي أهمية المنظمات الدولية (الحكومية منها وغير الحكومية)، وزيادة المنفذية على الحدود. إضافة إلى مسائل متعلقة بحقوق الإنسان والفقر والنمو والبيئة وسياسات الطاقة التي شقت سبيلها إلى جدول أعمال السياسة الخارجية لدى الدول. بالنسبة للعديد من منظري التبعية المتبادلة، بدت سياسات القوة العارية إبان مرحلة الحرب الباردة وكأنها تفسح الطريق أمام عالم أكثر تعاوناً تحت حكم القانون. ومن المهم أن نفهم أن منظري التبعية المتبادلة لم يكونوا يتحدثون فقط عن زيادة الترابط في مجموعة من المسائل المتنوعة. فالنقلة كانت أيضاً نوعية، والعالم صار متغيراً. إن النظرة الواقعية القائلة إن الدول تسعى مستقلة وراء مصالحها القومية لم تعد تبدو وكأنها تقدم الآن صورة دقيقة عن الطريقة التي تصرفت فيها الدول في ظروف سمَّاها روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزف ناي (Joseph Nye) «تبعية متبادلة مركبة».

بالنسبة إلى كيوهان وناي، تحدت التبعية المتبادلة المركبة النظرة الواقعية بطرائق ثلاث على الأقل. أولها أن الواقعيين ركزوا فقط على العلاقات بين الدول، ولكن النشاطات عبر الحكومات وعبر البلدان أثرت في الدول بشدة، وأضعفت قدرتها على التصرف بشكل مستقل في العلاقات الدولية. لم تحمل المنظومة الواقعية ما يمكن أن يبين هذه النقلة المهمة. وبدلاً من ذلك، شدد كيوهان وناي على قنوات الاتصال المتعددة (بين الدول، عبر الحكومات وبين البلدان). ثانيها أن الواقعيين قالوا بوجود مشكلات ذات أهمية تراتبية بين الدول وميزوا بين «السياسات العليا» الخاصة بالأمن وبين «السياسات الدنيا» الخاصة بالتجارة. وقال كيوهان وناي أن هذا التمييز متقادم. وفي النهاية، في عصر من التبعية المتبادلة المركبة، قال هذان الكاتبان إن القوة العسكرية قد أصبحت أقل قابلية للاستخدام وأقل أهمية من الخيار السياسي.

بدت الكتابات حول التبعية المتبادلة في البدء وكأنها تحل محل الواقعية بصفتها إطار تحليل مسيطراً. ولكن هذا التوقع لم يعمر طويلاً، فقد أكد عدد من الباحثين أن هذه الكتابات تحوي قراءة تبسيطية للواقعي. والأهم أنها شوشت التمييز الأساسي بين الحساسية والهشاشة. وبالنسبة إلى الواقعيين، تحمل هذه الأخيرة أهمية أكبر من الأولى. وفي النهاية، إن «التبعية المتبادلة اللامتطابقة» هي مجرد تعبير آخر للحديث عن تفاوت القوى بين الدول. وطالما أنه لا يوجد رابط سببي بين التغييرات في الحساسية والهشاشة في النظام العالمي، سيكون من المبكر لأوانه التنبؤ بأي تغيير نوعي في العلاقات الدولية. وقد قال كينيث والز (Kenneth Waltz) (١٩٧٩) بشكل خاص إن العديد من الباحثين في مجال التبعية المتبادلة ضخموا تأثيرها المحتمل في بنية النظام الدولي.

على الرغم من صدور هذه الانتقادات وغيرها، كان للبحث حول التبعية المتبادلة في بداية السبعينيات انعكاساً كبيراً على الأرض. فهو لم يساعد فقط على إعادة إحياء حظوظ الدولية الليبرالية المتهاوية، بل توقع العديد من التغييرات التي ارتبطت في ما بعد بالعولمة في الثمانينيات والتسعينيات.

انظر أيضاً: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الاندماج؛ التجارة الحرة؛ حوار ما بين النماذج؛ الدولية الليبرالية؛ السلطة؛ الفوضى؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

R. J. Barry Jones and Peter Willetts, eds., *Interdependence on Trial: Studies in the Theory and Reality of Contemporary Interdependence* (London: F. Pinter, 1984); Walter C. Clemens, *Dynamics of International Relations: Conflict and Mutual Gain in an Age of Global Interdependence* (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield Publishers, 1998); *Understanding Interdependence: The Macroeconomics of the Open Economy* (Conference), Edited by Peter B. Kenen (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995); Robert Owen Keohane and Jospeh S. Nye, *Power and Interdependence*, 3rd ed. (Reading, MA: Addison Wesley, 2000), and Kenneth Neal Waltz, *Theory of International Politics*, Addison-Wesley Series in Political Science (Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co., 1979).

الإقليمية (Regionalism)

الإقليمية عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وغالباً ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه. فمنذ العام ١٩٨٠، أصبحت التجارة الدولية ثلاثية المحاور، حيث انحصرت نسبة ٨٥ في المئة منها في ثلاث مناطق: شرق آسيا، غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. كما ترافقت محاولة التكامل الإقليمي مع هذا التعاون في المناطق كلها، مثال على ذلك كان توسيع وتعزيز التبعية المتبادلة الاقتصادية في أوروبا والارتباط المتزايد بين دول أمريكا الشمالية الثلاث (الولايات المتحدة، كندا والمكسيك)، وانتقال مجموعة دول جنوب شرق آسيا إلى تجمع اقتصادي منذ العالم ١٩٨٠. مقابل ذلك، خسرت بقية الدول حصتها في السوق العالمية حتى بات حجمها في نهاية القرن العشرين لا يتجاوز عشر حجم التبادل التجاري العالمي.

الإقليم هو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي، وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي. ويحدد الإقليم عملياً بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيمه وخبراته المشتركة. ويتوجب التنبه إلى كون الإقليم كياناً ديناميا متحركاً. فهو ليس مساحة جامدة تقاس بنظام دولي ثقافي واقتصادي وسياسي يستمر عبر الأزمنة. لذا فإن عبارة «الإقليمية» تحوي حركية التعاون الإقليمي التي تحدد معدل نمو التفاعل الاقتصادي والاجتماعي لهوية المنطقة. والإقليمية تنتج من تيارات وحركات تبادل البضائع والأشخاص والأفكار ضمن مساحة كيان معين ليصبح متجانساً ومتماسكاً. وقد تنمو الإقليمية صعوداً

بدءاً بشركات الاستثمار أو الأشخاص في الإقليم الواحد أو هبوطاً من السياسات الحكومية التي تسعى إلى إيجاد وحدات إقليمية متماسكة وسياسات مشتركة بينها.

في الواقع، كل من يكتب اليوم حول الإقليمية يقول إنها تتزايد وتنمو في كل أنحاء العالم تقريباً. ويعرف هذا بالانبعاث الجديد (إذ إن الانبعاث الأول كان عام ١٩٦٠)، ويرد إلى عوامل عدة قد يكون بعضها متنافراً أحياناً. فالتراجع المادي المزعوم للهيمنة من قبل الولايات المتحدة ونهاية الحرب الباردة، وكذلك نهوض إقليم آسيا والمحيط الهادي على الساحة الدولية وخطط دول العالم الثالث لتنمية التصدير كلها ساهمت في رعلية حالة من اللامركزية في النظام الدولي. وهذا بدوره عزز استقلالية الأقطار وأطرافها الرئيسة. وتقدم الحجة النموذجية على نهوض الإقليمية من خلال اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية وتعميق التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك الاقتصاد المتنامي المستقل في دول شرق آسيا، وبذلك يكون التعاون الإقليمي بمنزلة العامل الموازن لعملية العولمة في الاقتصاد الدولي. وأخيراً قد تكون الإقليمية هي الرد على تفرد بعض الدول واحتكارها للجهات المحلية من خلال منحها الامتيازات الخاصة.

ويدور النقاش حول ما إذا كانت الإقليمية تقودنا باتجاه القطبية أو باتجاه تعاون اقتصادي دولي ونظام موحد. فإن انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية لا يتعارض (باعتقاد المراقبين) مع النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولكن العلاقة بين الإقليمية والتعددية معقدة جداً وبخاصة بعد ازدياد مدى المبادرات الإقليمية وأعدادها. مع التأكد من أن الإقليمية وتعددية الأطراف تنمو جنباً إلى جنب (الإقليمية المفتوحة) وليس بشكل منفصل (الإقليمية المغلقة) لتصبح كيفية ربط الإقليمية بالتعددية في مسار واحد من أولويات صانعي القرار التجاري.

ان الترتيبات التي تتخذ من أجل تكامل إقليمي حسن التركيب قد تساعد على تقوية اقتصاد عالمي مفتوح، وذلك لأسباب ثلاثة: أولاً، إن الاتفاقيات الإقليمية تعزز الوعي بأهمية الترابط بين الشركاء، وبذلك تحث الحكومات والمجموعات على مراعاة الأحكام الدولية. ثانياً، إن العراقيل والتحديات التي تواجهها الاتفاقيات الإقليمية قد تصبح فاعلة ومساعدة في عملية إبرام الاتفاقيات المتعددة الأطراف. وأخيراً، بازدياد

التعاون الإقليمي، يتم وضع حجر الأساس لبناء وتثبيت العلاقات المتعددة الأطراف كما يتعزز التعاون بين الثلاثة الكبار في التجارة الدولية (آسيا، أوروبا وأمريكا الشمالية) فتزداد فرص الاقتصاد الدولي بالتكامل العالمي بدلاً من أن يتشرذم هذا الاقتصاد إلى كتل تجارية إقليمية متفرقة. وهكذا تصير هناك إمكانية قيام علاقة متبادلة وداعمة بين الإقليمية وتعددية الأطراف.

انظر أيضاً: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ التجارة الحرة؛ التكتلات التجارية الإقليمية؛ العولمة؛ منظمة التجارة العالمية.

لمزيد من المطالعة:

William D. Coleman and Geoffrey R. D. Underhill, eds., *Regionalism and Global Economic Integration: Europe, Asia, and the Americas* (London; New York: Routledge, 1998); Louise Fawcett and Andrew Hurrell, eds., *Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order* (New York: Oxford University Press, 1995); Andrew Gamble and Anthony Payne, eds., *Regionalism and World Order* (New York: St. Martin's Press, 1996); Peter J. Katzenstein, "Regionalism in Comparative Perspective," *Cooperation and Conflict*, vol. 31, no. 2 (1996), pp. 123-159, and James H. Mittelman, "Rethinking the "New Regionalism" in the Context of Globalization," *Global Governance*, vol. 2, no. 2 (May-August 1996), pp. 189-214.

الإمبريالية (Imperialism)

هي سياسة هدفها الاستيلاء أو السيطرة على شعوب وأراض غريبة. ماهية الدولة الإمبريالية هي أنها تسعى إلى الحصول على مكسب من نوع ما من تلك الدول والشعوب العاجزة عن الدفاع عن أنفسها ضد تفوق الدولة الإمبريالية العسكري و/ أو الاقتصادي. قد يتخذ هذا المكسب شكل سلطة، هيبة، تفوق استراتيجي، يد عاملة رخيصة، موارد طبيعية أو ولوج أسواق جديدة. أنجزت الدول الإمبريالية أهدافها بعدد من الطرق. أكثرها انتشاراً هي الغزو والاحتلال، إلا أن نقل المستوطنين والمبشرين، وسيطرة السوق أيضاً قد أدت دوراً في الحفاظ على السيطرة الفعلية على الامبراطورية.

قامت امبراطوريات كثيرة عبر التاريخ. المصريون، الأشوريون، البابليون، الرومان والمغول جميعهم حافظوا على امبراطوريات عظيمة. ولكن ارتبطت كلمة امبراطورية مع فترة التوسع الأوروبي منذ نهاية القرن الخامس عشر وما بعده. ومن العادة تقسيم الإمبريالية الأوروبية إلى مرحلتين. كانت الموجة الأولى من صنيع إسبانيا والبرتغال وبريطانيا وفرنسا وهولندا ابتداء من العام ١٥٠٠ تقريباً مع اتباع سياسيات اقتصادية مركنتيلية واسعة.

أما الموجة الثانية التي تسمى أحياناً بالإمبريالية الجديدة، فقد بدأت خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر، وانتهت العام ١٩٤٥. كانت بريطانيا على رأسها، وكانت تتنافس مع بداية القرن التاسع عشر مع قوى عظمى ناشئة أخرى مثل ألمانيا والولايات المتحدة. كيف عسى بريطانيا أن تحافظ على المستوى المطلوب في عالم سريع التغيير؟ شعر العديد بأن الإجابة تكمن في الإمبريالية، أو في اكتساب مستعمرات جديدة من أجل أسواق وموارد جديدة. وسرعان ما بدأت بلدان كفرنسا واليابان والولايات المتحدة ترسي مستعمراتها الخاصة بها، الأمر الذي أصبح مصدر اعتزاز واستفادة اقتصادية في آن. شعر الكثيرون من الأوروبيين أن عليهم نوعاً من واجب حمل ثقافتهم «المتفوقة» إلى مستعمراتهم. فسافر المبشرون المسيحيون عبر أفريقيا وآسيا ناشرين معتقداتهم الدينية.

كانت أفريقيا إحدى الأهداف الأولى للإمبريالية الجديدة، وكانت بلدانها ضعيفة جداً حتى تتمكن من الوقوف بوجه جيش أوروبي. فبدأ «التدافع على أفريقيا» حينما أعلن هنري ستانلي أن وادي نهر الكونغو ملك لبلجيكا. فادعت فرنسا حينذاك ملكية الجزائر، وبنت قناة السويس. رداً على ذلك، استولت بريطانيا على مصر حتى تسيطر على القناة التي كانت طريقاً أساسية من طرق الشحن البحري إلى آسيا. قامت فرنسا إذاك باستعمار تونس والمغرب، بينما أخذ الإيطاليون ليبيا حتى يظل لهم حصة. ومع بدايات القرن العشرين كان الجزء الأكبر من أفريقيا تحت سيطرة المستعمرين الأوروبيين.

وكما أفريقيا، سرعان ما وقع جنوب آسيا تحت سيطرة الإمبريالية الجديدة في تلك الحقبة. اعتبرت بريطانيا أن الهند التي كانت قد استولت عليها سابقاً، بمنزلة «درة التاج» لديها، إذ تغذيها بالبهارات القيمة وبالمواد الخام. وفي شرق آسيا، رفضت الصين حق الدخول للأجانب، ولكن البريطانيين حققوا أرباح كبيرة من تهريب الأفيون إلى البلاد. وعلى عكس

الصين، أجبرت اليابان على القبول بالتأثيرات الأوروبية والأمريكية، واستفادت بشكل كامل من الوضع بهدف إطلاق سياساتها الإمبريالية الخاصة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي. وعلى الرغم من أن أمريكا اللاتينية والجنوبية لم تكن مستعمرة بشكل عام إلا من جانب إسبانيا، بيد أن الكثير من اقتصاداتها كانت واقعة تحت سيطرة الولايات المتحدة وأوروبا.

ثمة خمس نظريات أساسية حول الإمبريالية:

- قال عدد من الكتاب المحافظين إن الإمبريالية كانت ضرورية للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم في الدول الامبراطورية، حتى يكون من المستطاع احتواء نزاعاتها الاجتماعية الداخلية وتحويلها إلى الخارج. كانت هذه آراء مفكرين بارزين أمثال سيسل رودز وروديارد كيبلينغ.

- بالنسبة إلى الليبراليين أمثال هوبسون ونورمان آنجل، أدى تزايد تركيز الثروة في داخل الدول الامبراطورية إلى تناقص في الاستهلاك لدى العامة. وصار التوسع إلى ما وراء البحار طريقة لخفض تكاليف الإنتاج ولتأمين أسواق استهلاكية جديدة. كانت الإمبريالية خياراً سياسياً ولم تكن مصيراً محتوماً. وكان بمستطاع الدول الامبراطورية أن تحل مشكلة قلة الاستهلاك بزيادة معدلات دخل شعبها بواسطة التشريع أو بواسطة تحويل الدخل من الأثرياء إلى الفقراء.

- اعتبر الماركسيون التفسير الليبرالي صحيحاً إلى حد كبير، إلا أن التوصية التي تقدموا بها خاطئة طالما أن الدول تمثل مصالح رأس المال وليس مصالح العمال. طبقاً لحجة لينين الشهيرة، تمثل الإمبريالية المرحلة النهائية من الرأسمالية. وقال إن الحرب العالمية الأولى كانت قمة التنافس بين الدول الرأسمالية على أسواق جديدة وفرص استثمار جديدة.

- قال الواقعيون، أمثال هانس مورغنهو (Hans Morgenthau)، إن الإمبريالية ظاهرة أولية من ميزان القوى، وإنها جزء من الآلية التي تحاول الدول بواسطتها إنجاز تغيير لمصلحتها في الوضع القائم. والهدف الأساسي من الإمبريالية هو التقليل من الضعف السياسي والاستراتيجي للدولة. والمشكلة مع حجة لينين، طبقاً لمدرسة التفكير هذه، هي أن الدول الرأسمالية كلها لم تكن إمبريالية، ولم تكن كل الدول الإمبريالية رأسمالية.

– أخيراً، توجد مجموعة من النظريات النفسية الاجتماعية المستوحاة من أعمال جوزف شمبيتر (Joseph Schumpeter) الذي قال إن الإمبريالية كانت «إجراء لا غرض له من جانب الدولة من أجل توسع إجباري لا حدود له». هذا الإجراء كان شكلاً من السلوك المكتسب وتمأسس في الدولة الامبراطورية بفعل «طبقة المحاربين». وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة قد ولدت بسبب حاجة شرعية لدى الدولة في الدفاع عن نفسها، فإن طبقة المحاربين اعتمدت على الإمبريالية لتحافظ على وجودها.

انحدرت الموجة الثانية من النشاط الإمبريالي بسرعة بعد الحرب العالمية الأولى. ثم تلقت دفعاً جديداً مع صعود النازية في ألمانيا، ولكن مع نهاية الحرب الثانية أصبح من الواضح أن الروح المناهضة للاستعمار هي التي صارت سائدة في المجتمع الدولي. فكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانا معارضين بعمق للاستعمار، ودافعا بشدة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها. لم تعد أوروبا قادرة على تحمل تكاليف امبراطورياتها المتمددة بعيداً، كما إن الأمم المتحدة بدأت تعزز فكرة إزالة الاستعمار، رداً على التململ المتزايد من جانب الحركات القومية في المستعمرات. وهكذا، تخلت بريطانيا عن سيطرتها على الهند وباكستان في عام ١٩٤٧، وعن بورما في عام ١٩٤٨، وعن غانا وملايا في عام ١٩٥٧، وأخيراً عن زيمبابوي في عام ١٩٨٠. ومنحت بريطانيا الاستقلال إلى ٤٩ بلداً. تخلى الدانماركيون عن سيطرتهم على إندونيسيا في عام ١٩٤٩. وكان البرتغاليون آخر قوة استعمارية في أفريقيا، فمنحوا الاستقلال لمستعمراتها في عامين ١٩٧٤ و١٩٧٥. وترك الفرنسيون الهند الصينية غاضبين في عام ١٩٥٤، ثم الجزائر في عام ١٩٦٢ بعد خوضهم حرباً دموية مع حركات التحرر في كل من المستعمرتين.

على الرغم من الإدانة الدولية للاستعمار الأوروبي، ما زالت بعض بقاياه قائمة. وفي بعض الحالات، قررت المستعمرة بحد ذاتها الاحتفاظ بوضعيتها، لأسباب اقتصادية أساساً. برمودا، مثلاً، ما زالت بشكل رسمي جزءاً من الامبراطورية البريطانية. وفي حالات أخرى، ما زال النضال من أجل الاستقلال هو السمة المحددة للعلاقة. فالميلانيزيون مثلاً، ناضلوا ضد السيطرة الفرنسية منذ أوائل الثمانينيات. كما إن عدداً من الكتاب قالوا إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إمبرياليان أيضاً، حتى لو أنهما عارضا الاستعمار. وهكذا، خلال الحرب الباردة، جرى استبدال السلام البريطاني بالسلام الأمريكي والسلام السوفياتي.

لقد كانت الإمبريالية سمة دائمة من سمات التاريخ العالمي. وعلى الرغم من انتهاء

الاستعمار والحرب الباردة، فإن أشكالاً جديدة من الإمبريالية ستظهر ولا شك. ولا نستطيع من الآن القول ما إذا ستكون بالسوء الذي كانت عليه الأشكال الماضية منها.

انظر أيضاً: إزالة الاستعمار؛ الاستغلال؛ التبعية؛ تقرير المصير؛ الرأسمالية.

لمزيد من المطالعة:

Anthony Brewer, *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey* (London; Boston: Routledge and Kegan Paul, 1980); Michael W. Doyle, *Empires, Cornell Studies in Comparative History* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986); John Atkinson Hobson, *Imperialism, a Study*. New Introd. by Philip Siegelman, Ann Arbor Paperbacks; AA103 ([Ann Arbor]: University of Michigan Press, [1965]); Vladimir Lenin, *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism: A Popular Outline* (Moscow: Foreign Languages Pub. House, 1968), and Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition,* Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991).

الأمم المتحدة (United Nations)

بعد مضي سنتين عى اندلاع الحرب العالمية الثانية، التقى رئيس الوزراء البريطاني، ونستون تشرشل بالرئيس الأمريكي روزفلت. وأصدر الاثنان وثيقة تدعى الميثاق الأطلسي، تحدد أهداف الطرفين في الحرب. وإلى جانب هزيمة ألمانيا النازية سعى الجانبان إلى تحقيق السلام والحرية والتعاون والأمن بين الدول بمراقبة نظام أمني عام ودائم وشامل. حوى ميثاق الأطلسي بذور الأمم المتحدة التي اعتنقت مبادءها ٢٦ دولة في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢ حينما وقعت على إعلان الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٤٤، التقى ممثلون عن القوى الكبرى (الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة، الصين وبريطانيا) في دامبارتون أوك في الولايات المتحدة، لوضع مقترحات جدية خاصة بالمنظمة الدولية الجديدة التي سترث عصبة الأمم. وفي عام ١٩٤٥، التقت ٥١ دولة في مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو للنقاش حول بنود ميثاق الأمم المتحدة.

يقع المقر الرئيس للأمم المتحدة في نيويورك، حيث يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف

أساسية: الحفاظ على السلام العالمي، تطوير علاقات ودية بين الدول والتعاون الدولي في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. تضم الأمم المتحدة ست هيئت أساسية، هي:

١- الجمعية العمومية.

٢- مجلس الأمن.

٣- الأمانة العامة.

٤- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥- محكمة العدل الدولية.

٦- مجلس الأمناء.

المكان الوحيد الذي يجتمع فيه جميع الأعضاء هو الجمعية العمومية. هنا، يجتمع ممثلو ١٨٧ دولة عضو في الأمم المتحدة كل عام لمناقشة مشكلات العالم في إطار من برلمان عالمي. يسير الجزء الأكبر من عمل الجمعية عبر ست لجان لديها، هي:

- اللجنة الأولى: مشكلات نزع السلاح والفضاء الخارجي والسياسة والأمن؛
- اللجنة الثانية: المشكلات الاقتصادية والمالية؛
- اللجنة الثالثة: المسائل الاجتماعية والإنسانية والثقافية؛
- اللجنة الرابعة: المسائل الاستعمارية؛
- اللجنة الخامسة: مسائل الإدارة والموازنة؛
- اللجنة السادسة: المشكلات القانونية.

لا تمارس الجمعية سوى تأثير قليل في سياسات العالم. بإمكانها أن تناقش أي موضوع تختاره، وتتبنى القرارات بأغلبية الثلثين، وتساعد على انتخاب أعضاء في هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة والتصويت على ميزانية المنظمة. وفي النهاية، تعتمد درجة السلطة التي تمتلكها، مهما كانت، على سلطتها المعنوية بوصفها انعكاساً لوجهة النظر العالمية.

مجلس الأمن هو الهيئة الأكثر أهمية في الأمم المتحدة، وبخاصة من أجل أن تلبي المنظمة هدفها الأساسي والأول. وهو على استعداد للقاء في أي وقت، وفي أي لحظة يواجه السلام

والأمن العالميين تهديداً لهما. يضم مجلس الأمن ١٥ عضواً، خمسة منهم دائمين (الخمسة الكبار) وعشرة غير دائمين ومنتخبين لمدة سنتين من مجموعات إقليمية في داخل الأمم المتحدة، وهذه المجموعات هي: أفريقيا، آسيا، أوروبا، أمريكا اللاتينية، أوروبا الغربية وأوقيانيا. أما الخمسة الكبار فهم الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا. يجب أن تقبل قرارات المجلس من جانب أغلبية الأعضاء ومن بينهم بشكل إجباري الخمسة الكبار الذين يستطيع أي واحد منهم أن يمارس حق النقض بخصوص أي قرار.

من المؤكد أن الجميعة العمومية ومجلس الأمن هما الهيئتان الأكثر أهمية في الأمم المتحدة. وفي ما عدا الهيئات الأربع الأخرى، تضم الأمم المتحدة مجموعة منوعة من الهيئات المسماة بالوكالات المتخصصة التي تنظم نشاطات محددة وتضع المعايير العالمية. تضم هذه الهيئات صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، منظمة التربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، صندوق الطوارئ الدولي لمساعدة الطفولة (يونيسف)، اللجنة العليا للاجئين، وبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة.

على امتداد نصف القرن الأخير، كان تاريخ الأمم المتحدة متعدد الألوان. فخلال الحرب الباردة، كانت المنظمة مشلولة وغير قادرة على أداء أي دور أساسي في الحفاظ على السلام والأمن العالميين بسبب لجوء القوى العظمى الدائم إلى حق النقض. ومن دون تعاون هذه القوى الواحدة مع الأخرى، عجز مجلس الأمن عن تحقيق طموحات من صممه ليكون أكثر فاعلية من سابقته، أي عصبة الأمم. ومع ذلك، أشرفت الأمم المتحدة على آلية إزالة الاستعمار المعقدة التي أدت إلى ازدياد سريع في أعداد الدول الأعضاء في المنظمة في الخمسينيات والستينيات. كما طورت ممارسة حفظ السلام التي صممت جزئياً لمنع القوى العظمى من التدخل بنفسها في النزاعات التي قد تتطور حينذاك إلى صدام مباشر في ما بينها.

ومن العام ١٩٨٨ وحتى العام ١٩٩٢، تمتعت الأمم المتحدة بفترة قصيرة من النجاح، مع العلم أن نجاحها هذا كان نتيجة مباشرة لانتهاء الحرب الباردة. فلم يعد تهديد النقض من جانب أي من القوى العظمى ينتج طريقاً مسدودة أو حلاً وسطاً لا قيمة له. ووصلت الأمم المتحدة إلى أقصى معدلات شعبيتها، وبخاصة في الولايات المتحدة، بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١، حينما غطت الحملة العالمية الناجحة التي تحدت غزو العراق

للكويت وضمه له. وتوطدت هذه الهالة من الإنجاز بما بدا على أنه جهود وساطة ناجحة بين العامين ١٩٨٨ و١٩٩٠ في نزاعات طال أمدها ومنها: نزاع إيران والعراق، أفغانستان، كمبوديا، ناميبيا، السلفادور. ووفرت سلسلة النجاحات هذه بعض المصداقية لما سماه الرئيس الأمريكي جورج بوش بالنظام العالمي الجديد. ومن المفترض أن يسير هذا النظام بقيادة القانون الدولي على أن تتكفل بالسلام منظمة أمم متحدة متينة، وتزداد متانة تدريجياً مع ازدياد ثقة الناس بفاعليتها.

وفي غضون سنوات قليلة، أصبحت أعداد عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة عشرين ضعف ما كانت عليه، وصارت ميزانية حفظ السلام الدولية أربعة أضعاف ما كانت عليه، لتبلغ ٤ مليارات دولار أمريكي، كما إن أعداد قوات حفظ السلام التي نشرت حول العالم طالت أرقاماً عالية جداً لتبلغ حوالى ٨٠ ألف جندي. وفي عام ١٩٩٣، صار ينظر إلى آلاف الجنود من أصحاب القبعات الزرقاء على أنهم أدوات خلاص في مناطق كالكويت والصومال والبوسنة ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى. كان هؤلاء الجنود هم التعبير الواضح عن رغبة إدارة كلينتون الشديدة بتطبيق سياسة تعدد الأطراف التوكيدية، كما سمّتها مادلين ألبرايت سفيرة الولايات المتحدة آنذاك في المنظمة العالمية.

ولكن، بعد أشهر على استلامها السلطة حولت إدارة كلينتون الأمم المتحدة من أداة إنقاذ عالمية إلى «بعبع أطفال» عالمي جديد. فكان أن تركت عملية عسكرية، أسيء القيام بها، ١٨ جندياً أمريكياً قتيلاً في شوارع مقديشو، عاصمة الصومال. وعلى الرغم من أن العملية كانت من صنع فرق عسكرية أمريكية وبقيادة أمريكية فقط ومن دون علم الأمم المتحدة أو انخراطها فيها، إلا أن الرئيس كلينتون ومعه الكونغرس الأمريكي ألقوا اللوم على بطرس بطرس غالي، أمين عام الأمم المتحدة آنذاك. كما إن فشل قوة الحماية في البوسنة في تأمين الحماية المطلوبة لمواطني هذه الدولة المنكوبة زاد من خيبة واشنطن إزاء الأمم المتحدة.

وكانت نتيجة تبدل العواطف هذا أن طال تغييران أساسيان السياسة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة. وقع التغيير الأول في أيار/ مايو العام ١٩٩٤ حينما تبنت إدارة كلينتون خطوطاً عامة جديدة تحد من إمكانية دعمها لعمليات حفظ سلام جديدة تقوم بها الأمم المتحدة. وكان المؤشر الأول على هذا التشدد معارضة واشنطن توسيع قوة الأمم المتحدة الصغيرة في رواندا، حتى

عندما طلب قائدها خمسة آلاف جندي فقط لوقف إبادة جماعية قد تقضي على حياة ٨٠٠ ألف رواندي. أما المؤشر الثاني فكان تردد الكونغرس الأمريكي المتزايد في دفع الكلفة الصاروخية لعمليات حفظ السلام الواسعة، وبخاصة أن واشنطن (بوصفها أكبر أعضاء الأمم المتحدة) يجب أن تتكفل بـ٣١ في المئة من الكلفة الإجمالية لهذه العمليات. وبدلاً من أن يدفع حصة أمريكا (التي بلغت في منتصف التسعينيات أكثر من مليار دولار أمريكي) تردد الكونغرس ولم يقر سوى نسبة مئوية ضئيلة من المبلغ. وفي عام ١٩٩٩، قبل الكونغرس الأمريكي أخيراً بالبدء في دفع ديونه، مع العلم أن هذا القرار كان صعباً جداً الأمر الذي عكس فشل الأمم المتحدة في بناء الثقة بها انطلاقاً من نجاحاتها الأولى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

تقف ثلاثة أسباب رئيسية وراء انحدار الأمم المتحدة في التسعينيات. أولها، تغير أنماط الحروب. ترتكز شرعة الأمم المتحدة على مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وهكذا تكون الأمم المتحدة عاجزة عن الرد بفاعلية على النزاعات المسلحة التي لا تتسم بخط فاصل واضح بين الحروب الأهلية والحروب ما بين الدول. ثانيها، أنه على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، لا تكون الأمم المتحدة فاعلة إلا بما تسمح لها دولها الأعضاء وبخاصة الخمسة الكبار. كما إن الأمم المتحدة تفتقر إلى قواها العسكرية الخاصة وتعتمد بالتالي على دولها الأعضاء لتوفير القوة الضرورية بطلب من الأمين العام للمنظمة. كما إنها بطيئة في الرد على الأزمات، ولا يمكن أن تتصرف في مناطق الأزمة التي تعتبر دوائر تأثير شرعية من قبل إي من الخمسة الكبار وبخاصة الولايات المتحدة وروسيا والصين. ثالثها إن الأمم المتحدة ممولة بالكامل من جانب دولها الأعضاء، وبخاصة الخمسة الكبار، الأمر الذي يمكن هذه الدول من استخدام سلطتها المالية لتعزيز مصالحها القومية الخاصة في الأمم المتحدة.

عند نهاية القرن العشرين، قامت نقاشات عديدة طالت كيفية إصلاح الأمم المتحدة. قدمت الاقتراحات لجعل المنظمة أكثر تمثيلية مع تغير موازين القوى في السياسات العالمية. فالخمسة الكبار مثلا يمثلون المنتصرين في الحرب العالمية الثانية بدلاً من أن يمثلوا أهم الدول في القرن الحادي والعشرين. ويقول بعض المعلقين إن اليابان وألمانيا والهند تستحق كلها اعترافاً ووضعية أفضل في مجلس الأمن. إضافة إلى النقاشات الكثيرة حول أحقية وكيفية توفير سلطة مالية وعسكرية أكبر للأمم المتحدة من أجل التعامل مع الأزمات التي من المفترض أن تكون ضمن نطاقها. وما لم تخضع الأمم المتحدة لعملية إصلاحية، فإن الفجوة بين التوقعات والأداء

ستبقى تظل مفتوحة. وسيكون هذا الأمر مدعاة للأسف طالما أن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تحمل شكلاً من أشكال الحكم العالمي.

انظر أيضاً: إزالة الاستعمار؛ الأمن الجماعي؛ التدخل لدواعٍ إنسانية؛ الحرب الباردة؛ حفظ السلام؛ السيادة؛ عصبة الأمم؛ القوى العظمى.

لمزيد من المطالعة:

Peter R. Baehr and Leon Gordenker, *The United Nations at the End of the 1990s*, 3rd ed. (New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 1999); Adam Roberts and Benedict Kingsbury, eds., *United Nations, Divided World: The UN's Roles in International Relations*, 2nd ed. (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993), and Paul Taylor, "The United Nations and International Organizations," in: John Baylis and Steve Smith, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1997)

الأمن (Security)

أن تكون آمناً يعني أن تكون سليماً من الأذى. بالطبع، لا أحد آمن بالكامل، ولا يمكنه أن يكون كذلك. فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة، وقد يفقد الناس عملهم وتبدأ الحروب. ولكن الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطاً مسبقاً لنتمكن من العيش بشكل محترم. كما إنه من الصحيح عامة أن الناس الذين يعيشون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر أمناً بكثير ممن يعيشون في العالم الثالث حيث النزاعات وشح الموارد أكثر انتشاراً.

تعتبر الدراسات الأمنية مجالاً أساسياً للبحث في حقل العلاقات الدولية. وخلال الحرب الباردة، سيطرت النظرة الواقعية. واعتبر الواقعيون أن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليسوا الأفراد بحد ذاتهم، ولكن الدول التي تحمل هماً أساسياً وهو حماية سيادتها. وبما أن الدول، كما يرى الواقعيون مشغولة بآفاق الحرب، يكون الأمن هو همها الأول. بيد أن تحقيقه ليس بالمسألة السهلة. وواقع الفوضى يعني أن الدول لا يمكنها أن تعتمد بالكامل على الدول الأخرى لحمايتها. ستمثل بالطبع تحالفات، وتوقع معاهدات وكثيراً ما ستخوض مغامرات التعاون لتعزيز أمنها. ولكن هذا ليس بكاف. فإذا كان على الدول أن تحافظ على بقائها، فيجب أن تؤمن الدفاع عن نفسها.

تهاجم الدول جيرانها لعدد من الأسباب. قد تسعى إلى تعزيز موقع القوة لديها، قد ترغب في تحسين مقدرتها على الوصول إلى الموارد المهمة، قد تقلق من تحوُل دولة جارة إلى دولة قوية جداً، أو أنها قد تسيء إدراك النوايا وراء أعمال دولة أخرى. وبغض النظر عن الدوافع، نجد الدول في حالة فقدان أمان دائم، وهذا بحد ذاته يقودها إلى تشديد الأولوية على القوة العسكرية. بالطبع، يعترف الواقعيون بأشكال أخرى من القوة، بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية. ولكن، في التحليل النهائي، كلما كانت الدولة قوية عسكرياً كانت أكثر أمناً على الأرجح.

يقود هكذا تقييم للعلاقات الدولية الواقعيين إلى تقديم عدد من الآراء الإلزامية. فإذا كان على الدول أن تحافظ على بقائها، عليها أن تحافظ على جيوش كبيرة ذات جهوزية وعليها أن تكون حذرة في ما يتعلق بدفاعها، ولا تثق أبداً بكلمة الدول الأخرى، وتتصرف باستمرار بحسب ما تمليه عليها مصلحتها القومية. في الجوهر، يؤمن الواقعيون بأن التهديدات الأمنية التي تطال دولة ما تصدر عن دول أخرى عادة. وخلال الحرب الباردة، ركز التفكير الأمني الواقعي أساساً على إمكانية حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وقد مثّلت مفاهيم الردع والضربة الأولى والتدمير المتبادل الأكيد جزءاً من معجم الواقعيين الأمني.

مع نهاية الحرب الباردة، وقع نوع من ثورة في مجال الدراسات الأمنية حينما أخذ الباحثون وصانعو السياسة يبتعدون عن المقاربة التقليدية ومحورها الدولة إلى فهم أكثر اتساعاً لمفهوم الأمن. وها أن بعض منظري الأنظمة، على سبيل المثال، يأخذون بدراسة الترتيبات الإقليمية الأمنية الناشئة في آسيا وأوروبا. بيد أن وجهة نظر أكثر جذرية تشير إلى أن الأمن يجب أن ينظر إليه بطريقة تضم بين جوانبها الإنسانية بأسرها وليس فقط الدول، ويجب أن تركز على مصادر الأذى وليس فقط على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول.

يعتمد المنطق الكامن وراء هذه النقلة في وجهة النظر على حجتين أساسيتين. أولهما أن الحرب بين الدول ما زالت ممكنة، إلا أن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفاً اليوم. وليس المصلحة القومية هي الهم في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة وثقافتها. وتشير وجهة النظر هذه إلى أن النظرة الواقعية المتعلقة بالأمن ضيقة جداً. ثانيهما إن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها قد أصابتها عوامل التعرية من جانب عدد من التهديدات غير العسكرية كالمشكلات البيئية والنمو السكاني والأمراض ومشكلات اللاجئين وشح الموارد.

تعكس هذه المقاربة الأكثر جذرية لمسألة الأمن الإنساني هماً شاملاً يطال الحياة والكرامة الإنسانية. وتقودنا فكرة الأمن الإنساني إلى التركيز على حاجة الفرد إلى أن يكون بمأمن من الجوع والمرض والقمع كما حاجته إلى أن يكون محمياً ضد أحداث تهدد على الأرجح نمط حياته اليومي. وهذا بدوره يدل على حاجة إلى إعادة توزيع الثروة توزيعاً ملموساً من الأثرياء باتجاه الفقراء على المستوى العالمي.

أحد الوجوه المثيرة للاهتمام في هذا التعبير الجديد لمسألة الأمن هو درجة اعتناقه من جانب بعض القوى المتوسطة. كندا مثلاً، طورت فكرة الأمن الإنساني لتجعل منها هدفاً أساسياً في سياستها الخارجية. ومن المؤكد أن الواقعيين سيشكون بتناغم هذه السياسة مع سيادة كندا. ولكن من يعتقدون أن طريقة التفكير هذه تعد بالكثير، فإنهم ولا شك سعداء بقيام بعض الدول بتبني هذا النمط من التفكير بشكل جدي.

أما في أوساط المفكرين، فإن المسألة أقل وضوحاً بكثير. ويقوم حالياً جدال عنيف بين من يقول أن النقاش حول الأمن لا يكون مجدياً إلا في إطار الحديث عن السلوك بين الدول، وبين من يسعون إلى دفع فهمنا لمسألة الأمن باتجاه أكثر كونية. وبغض النظر عن نتائج هذا النقاش، لا شك في أن العديد من التهديدات التي تطال الدول اليوم هي تهديدات ذات طبيعة عالمية وتتطلب جهداً عالمياً للتغلب عليها.

انظر أيضاً: الاحتباس الحراري؛ الأمن الجماعي؛ الأمن المشترك؛ الحرب الباردة؛ السلطة؛ العولمة؛ معضلة الأمن؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

David A. Baldwin, “Security Studies and the End of the Cold War,” *World Politics*, vol. 48, no. 1 (October 1995), pp. 117 – 141; Barry Buzan, *People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations,* 2nd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1991), and Michael Klare and Yogesh Chandrani, eds., *World Security: Challenges for a New Century*, 3rd ed. (New York: St. Martin’s Press, 1998).

الأمن الجماعي (Collective Security)

يمكن اختصار المبدأ الأساسي الكامن وراء هذا المفهوم بالجملة التالية «الفرد في سبيل الجميع والجميع في سبيل الفرد»، ووصفه وسيلة للحفاظ على السلام بين الدول، قد يكون التنظيم الدبلوماسي والقانوني الخاص بالأمن الجماعي واقعاً في منتصف المسافة بين توازن قوى منعدم وحكومة عالمية. ومع أنه يُنظر أحياناً إلى فكرة الحكومة العالمية الواحدة على أنها حل لمشكلة الحرب، فإن من المستبعد تماماً أن يتم اللجوء إليها في تصميم واعٍ. وتبدو فكرة الأمن الجماعي جذابة لأنها توحي بالحصول على الفوائد المزعومة لحكومة عالميةٍ من دون تغيير الملامح الرئيسة لنظام الدول الفوضوي.

وبتعابير شكلية، يشير الأمن الجماعي إلى مجموعة آليات ذات ركيزة قانونية، صُممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث. ويتم تحقيق ذلك عبر توجيه تهديدات ذات صدقية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود ذات صدقية أيضاً إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين، باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام، وتنفيذها عند الضرورة. وقد تراوح هذه التدابير بين المقاطعة الدبلوماسية وفرض العقوبات وحتى القيام بأعمال عسكرية. ويكمن أساس الفكرة في عقاب جماعي ضد المعتدين من خلال استخدام قوة كبيرة جداً. وتتنازل الدول المنتمية إلى هذا النظام عن اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الناشبة بينها، ولكنها تعد في الوقت نفسه باستخدام القوة الجماعية ضد أي معتدٍ. أما في المسائل الأخرى كافة فتبقى الدول كياناً صاحب سيادة.

ويكمن الهدف في نظام الأمن الجماعي في الحفاظ على السلام بين أعضاء النظام، وليس بين النظام والخارج. فعلى سبيل المثال، لا يُعَد حلف شمال الأطلسي نظام أمن جماعي. إنه تحالف، وربما يمكن تسميته نظامَ الدفاع الجماعي. من وجهة نظر مثالية، تضمحل الحاجة إلى التحالفات في نظام أمن عالمي؛ إذ إن الأمن الجماعي يسمح للدول بالتخلي عن استخدام أحادي الجانب للقوة لأنها موعودة بالمساعدة إذا ما استخدمت دولة ما القوة ضدها بصورة غير قانونية. في الوقت عينه، يُطلب من الدول كافة المشاركة في تعزيز العقوبات على المعتدي.

ثلاثة أسباب تشرح لنا انجذاب المحللين (وأحياناً الدول) إلى فكرة الأمن الجماعي. أولاً،

تَـعِد هذه الفكرة الدول كافة بالأمن، وليس الدول الأكثر قوة فحسب. من حيث المبدأ، تملك الدول كلها دافعاً للانضمام إلى مثل هذا النظام بما أنها كلها عرضة لتهديد الحرب. ثانياً، يؤمن الأمن الجماعي مبدئياً يقيناً أكبر بالعلاقات الدولية، على الأقل في تعزيز رد فعل منسق على الحرب. ثالثاً، يركز الأمن الجماعي على مشكلة واضحة ظاهرياً، هي الاعتداء بالصورة النمطية المعروفة له، كالاعتداء العسكري على سلامة أراضي الدول الأعضاء أو على استقلالها السياسي.

وقد ظهرت أول محاولة رئيسة لإنشاء نظام أمن جماعي في نهاية الحرب العالمية الأولى، مع توقيع ميثاق عصبة الأمم. ومثلت المادة ١٠ من الميثاق التي تضمن السلام، مع المادة ١٦ التي تؤمن التهديد بالرد المضاد، جوهرَ الأمن الجماعي. وقد طُلب في المادة ١٠ من كل دولة عضو ضمان وحدة أراضي الدول الأعضاء الأخرى وسلامتها السياسية. ولتأمين هذا الوعد، كانت كل دولة عضو (وفقاً للمادة ١٦) بحالة حرب تلقائية مع أي معتدٍ. وتعكس قصة عصبة الأمم المؤسفة التي فشلت في المحافظة على السلام والأمن الدوليين (حتى إن خليفتها، الأمم المتحدة، لا تذكر عبارة «الأمن الجماعي» في ميثاقها) بعض المشكلات الرئيسة مع هذا المفهوم باعتباره وسيلة للحفاظ على السلام.

أولاً، ما لم يكن الأمن الجماعي عالمياً فعلاً، وشاملاً أكثر الدول قوة في النظام على وجه الخصوص، فلن يكون فاعلاً على الأرجح. وإذا كانت الدول الأخيرة خارج النظام، فلن تستطيع الدول الأخرى الاعتماد على الأمن الجماعي لحماية أنفسها من القوى العظمى. هذا ما كانت عليه الحال في مرحلة ما بين الحربين. فالولايات المتحدة لم تنضم إلى النظام، أما القوى العظمى الأخرى (بما فيها الاتحاد السوفياتي والصين وألمانيا واليابان) فلم تكن قط من الأعضاء الدائمين في النظام.

ثانياً، تعتمد فاعلية الأمن الجماعي على إيمان الدول المشترك بنظرية أن السلام «لا يتجزأ»؛ أي أن الاعتداء على أي دولة يعني اتباع الأعضاء السلوك ذاته، بغض النظر عن المكان الذي يقع فيه الاعتداء، وعن هويتي كل من المعتدي والضحية. كانت هذه النظرية مشتركة بين دول عدة عند نهاية الحرب العالمية الأولى، نظراً إلى الانتشار السريع والكبير للحرب والدمار الذي سببته. غير أنه يبقى ضرباً من المثالية، الاعتقاد بأن الأمن الجماعي قادر على الحلول تماماً محل توازن القوى وحسابات المصلحة القومية. فعلى سبيل المثال، كان السبب في رفض بعض

الدول فرض عقوبات على إيطاليا بعد غزوها لأبيسينيا (الحبشة) عام ١٩٣٤، اعتقادها أنه بإمكان إيطاليا أن تبقى حليفة مفيدة ضد ألمانيا.

ثالثاً، على الرغم من سهولة إدراك معنى كلمة «اعتداء»، فإنها تبقى صعبة التحديد عند التطبيق. فمثلاً، سمحت المعاهدات اليابانية مع الصين بإبقاء الفرق اليابانية متمركزة على سكك الحديد اليابانية في منشوريا، وقد كان لهذه الفرق حق الدفاع عن نفسها. لذلك، عندما انفجرت قنبلة على سكة حديدية قرب مدينة مودكن في أيلول/ سبتمبر ١٩٣١، احتل اليابانيون المدينة وسيطروا على مقاطعة منشوريا كاملة، فادعت الصين على اليابان لاعتدائها عليها، أما اليابان فقد زعمت بأنها كانت تدافع عن نفسها. وقد أمضت عصبة الأمم عاماً كاملاً لتحديد من كان على حق؛ وفي هذه الأثناء تمكنت اليابان من إنشاء الدولة ـ اللعبة الخاصة بها في المنطقة.

أخيراً، يُعَد مفهوم الأمن الجماعي محافظاً إلى حد كبير، وهو مكرس للحفاظ على وضع الأراضي القائم، ويُعرِّف «الاعتداء» بأنه أسوأ جريمة في العلاقات الدولية، ويفترض وجود آليات سلمية لحصول تغييرات إقليمية، ما يجعل الحرب غير ضرورية. وفي القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي أصبحت الحروب داخل البلدان هي القاعدة بدلاً من أن تكون بينها، من غير المرجح أن يكون الأمن الجماعي حلاً، وإن آمنت القوى العظمى مجتمعة بفرضياته الأساسية.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ الأمن المشترك؛ تحالف القوى؛ الحرب العادلة؛ الحلف؛ السيادة؛ عصبة الأمم؛ العقوبات؛ الفوضى؛ المثالية.

لمزيد من المطالعة:

Andrew Butfoy, "Collective Security: Theory, Problems and Reformulations," *Australian Journal of International Affairs,* vol. 47, no. 1 (May 1993), pp. 1-14; Barry Buzan, *People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations*, 2nd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1991); Inis L. Claude, *Power and International Relations* (New York: Random House, [1967]); Joseph Lepgold and Thomas G. Weiss, eds., *Collective Conflict Management and Changing World Politics,* SUNY Series in Global Politics (Albany: State University of New York Press, 1998); John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," *International Security*,

vol. 19, no. 3 (Winter 1994-1995), pp. 5-49; Danesh Sarooshi, The United *Nations and the Development of Collective Security: The Delegation* by the UN Security Council of its Chapter VII Powers, Oxford Monographs in International Law (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1999), and Elinor C. Sloan, *Bosnia and the New Collective Security* (Westport, CT: Praeger, 1998).

الأمن المشترك (Common Security)

يعبّر هذا المفهوم عن فكرة أن الأمن لا يحتاج إلى أن يكون قيمة تتنافس عليها الدول. تقليدياً، مال العلماء إلى التكلم عن الأمن في إطار مرجعي صراعي يركز أولاً على الخطط العسكرية. وعلى عكس مفهوم المعضلة الأمنية، تشدد فكرة الأمن المشترك (المشار إليها أحياناً بعبارة الأمن التعاوني) على المقاربات غير التنافسية التي يستطيع الخصوم من خلالها إحلال الأمن في ما بينهم، لا بعضهم ضد بعض.

ولم يدخل هذا المفهوم التداول المشترك إلا في الثمانينيات، كردة فعل جزئية على تدهور العلاقات بين الشرق والغرب. ومع أن الأمن المشترك ما زال في نواحٍ عدة مصطلحاً مبهماً وغير محدد، فإنه يحظى بجاذبية كبيرة لدى مؤيدي التغيير الجذري، ومناصري التعايش السلمي الأكثر برغماتية بين الكتل المتنافسة. وقد اعتمد هذه العبارة عند نهاية الثمانينيات الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف الذي روّج بعض نواحي جدول أعمال واسع متعلق بالأمن المشترك تحت عنوان «الفكر الجديد». في وقتها كان الاتحاد السوفياتي يكافح لمواكبة الولايات المتحدة في سباق التسلح، واعتمد نجاح إصلاحات غورباتشوف المحلية على قدرته على خفض نفقات الدفاع من دون الإضرار بأمن الاتحاد السوفياتي. فقد أمّل، مع اعتناق فكرة الأمن المشترك، جذب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية نحو دعم عملية تقليص جذري متبادل للأسلحة. كان أمله أن يصبح تخفيف المنافسة ومستويات القوة ممكناً، بعد اعتياد التعاون وضبط النفس، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير إطار عمل شامل وموثوق لتخفيف خطر الحرب النووية.

كانت التدابير التي دافع عنها غورباتشوف وآخرون واسعة النطاق. فلقد شملت في مجال ضبط التسلح تدابير لبناء الثقة والأمن، فضلاً عن إنفاذ سياسة دفاعية غير هجومية. وأمكن لتدابير بناء الثقة أن تشمل زيارات منتظمة بين القادة العسكريين من الجانبين، وإنذارات مسبقة

بالتدريبات العسكرية، ومحاولات أخرى لتعزيز شفافية أكبر في الخطط الدفاعية. أما السياسة الدفاعية غير الهجومية فهي تتعلق بنشر الأسلحة والعقائد الاستراتيجية التي تخفف الخوف من الهجوم المفاجئ من قبل الخصم. وبالإضافة إلى المقاربات الجديدة الخاصة بضبط التسلح، سعى مؤيدو الأمن المشترك إلى توسيع نطاق الأمن ومعناه لتغطية المشكلات الاقتصادية والبيئية. وارتكزت تحليلاتهم وتوصياتهم على ثلاث فرضيات مهمة.

أولاً، بمستطاع الحكومات أن تتعلم السلوك التعاوني وتغير سياساتها بطريقة تستقيم مع نظام دولي مبني باطراد على التبعية المتبادلة. بهذا، يصبح من المرجح أن يكون لتطور علاقة أكثر تعاوناً «مفعول الصدمة» على امتداد النظام، ليس فقط لأن الخصوم السابقين أصبحوا أكثر استعداداً لخفض عدد النزاعات التي انخرطوا فيها بصورة غير مباشرة، بل أيضاً لأن بعض المفاهيم الجديدة الناجمة عن العلاقة في ما بينهم قد تحمل معها تطبيقات دولية أوسع. ثانياً، السلام والأمن يمثلان «وحدة لا تتجزأ». فإما أن يحصل البلد على أمن مشترك مع دول أخرى، وإما ألا يحصل عليه ببساطة. ولكي تنجح سياسات الأمن الجديدة، عليها أن تكون أكثر شمولاً في التوجه إلى المشكلات غير العسكرية. وثالثاً، غالباً ما عُـدَّ الخطأ في الحسابات أو سوء التقدير السبب الرئيس للحرب.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حين يمكن تعريف هذه الفرضيات بأنها منسجمة مع التوصيات الموضوعة تحت عنوان «الأمن الجماعي»، فإنه ما من نظرية صارمة يمكن جمعها بهذا المفهوم. وبدلاً من أن يكون الأمن المشترك نظرية، فهو أكثر بقليل من مجموعة مبادئ عامة. بالإضافة إلى أن معظم محاولات توضيح معنى الأمن المشترك متصلة اتصالاً وثيقاً بمشكلات تتعلق بلحظة تاريخية معينة؛ قد نذكر منها خطر الحرب النووية المتفاقم في بداية الثمانينيات، والخطوات نحو إنهاء الحرب الباردة في وقت لاحق من العقد ذاته، ومحاولات ترسيخ النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في التسعينيات. وهذا الأمر قد أعطى الكتابات حول الأمن المشترك طابعاً مناسباً نوعاً ما.

هذا، ويمكن أن نضع مفهوم الأمن المشترك في منتصف النطاق النظري بين الواقعية والمثالية. ويميل الواقعيون إلى القول إن مؤيدي الأمن المشترك ساذجون لأنهم يهملون أهمية العوامل التي تضمن استمرار التنافس على الأمن بين الدول. وقد شاركهم هذه الفرضية بعض

صانعي عصبة الأمم في العشرينيات من القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى الفشل في إنشاء بيئة أمنية دائمة في أوروبا. ومن جهة أخرى، يقول من يزعم أن الدولة نفسها تمثل تهديداً للأمن البشري، إن الاقتراحات المواكبة للأمن المشترك متواضعة جداً، فالأمن العالمي يتطلب تغييراً جذرياً في النظام السياسي الدولي، ويجب تجاوز الدول من أجل أنماط جديدة من الحكم العالمي. ولا يزال على مؤيدي الأمن المشترك إما أن يظهروا فاعلية اقتراحاتهم التي لا تعتمد على حل مسبق للنزاعات القائمة بين الدول، وإما أن يثبتوا قدرتها على الحؤول دون تكرار النزاع.

انظر أيضاً: الاعتمادية المتبادلة؛ الأمن؛ الأمن الجماعي؛ الحرب؛ الحرب الباردة؛ دراسات السلام؛ سباق التسلّح؛ ضبط التسلّح؛ المثالية؛ معضلة الأمن؛ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Ken Booth, ed., *New Thinking about Strategy and International Security* (London: Harper Collins Academic, 1991); Barry Buzan, People, *States, and Fear: The National Security Problem in International Relations*, 2nd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1991); S. Croft, *Cooperative Security in Europe* (London: Brassey's, 1993), and David Dewitt, "Common, Comprehensive and Cooperative Security," *Pacific Review*, vol. 7, no. 1 (1994), pp. 1-15.

الانتشار النووي (Nuclear Proliferation)

في أيار/ مايو ١٩٩٨، انخرطت الهند وباكستان في سلسلة من الاختبارات النووية، الأمر الذي رفع إمكانية تسارع الانتشار النووي حول العالم. ويشير الانتشار النووي إلى انتشار الأسلحة النووية لدى دول لم تكن تملك السلاح النووي في فترة ما قبل العام ١٩٦٨ حين أُبرمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحتى تاريخ التفجيرات النووية الباكستانية والهندية، بدا أن الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية في التسعينيات قد لاقت بعض النجاح. فخف معدل سرعة الانتشار النووي ظاهرياً، وتقلص مجاله الجغرافي، وأعلنت بعض أجزاء الاتحاد السوفياتي السابق مناطق خالية من السلاح النووي في عام ١٩٩٦. وتعاونت ثلاث دول سوفياتية سابقة، هي بيلاروسيا، كازاخستان، أوكرانيا، وهي دول

تُركت الأسلحة النووية على أرضها، في نقل هذه الأسلحة إلى روسيا، وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولاً غير حائزة على الأسلحة النووية. واليوم، تمثل روسيا خليفة الاتحاد السوفياتي السابق الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية. لقد دل اتساع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير المحدود في أيار/ مايو ١٩٩٥ على أن قواعد عدم الانتشار قد تأصلت عميقاً في الشؤون الدولية أكثر من أي وقت مضى.

وفي الوقت نفسه، ثمة نزعات موازية نافذة يمكنها تعريض إنجازات عدم الانتشار الأخيرة إلى الخطر، وحتى التهديد بتدمير نظام عدم الانتشار المشيد بالجهد الجهيد. ومنها خطر الأسلحة النووية الطليقة، أو المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة من الاتحاد السوفياتي السابق كمصدر قلق يفوق سواه خطورة.

قبل نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي، امتلكت ثماني دول أسلحة نووية، أعلنت خمس منها رسمياً دولاً حائزة على الأسلحة النووية وفقاً لـمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا، فرنسا، والصين، بالإضافة إلى الهند وباكستان، ذاع خبر امتلاك إسرائيل برنامجاً سرياً لتطوير الأسلحة النووية. ومن جهة أخرى، قد يكون عدد كبير من الدول قادراً على إنتاج الأسلحة النووية لكنه لم يخطُ هذه الخطوة. ففي الثمانينيات، اتخذت كل من الأرجنتين والبرازيل ورومانيا وتايوان مختلف أنواع التدابير للسير في اتجاه حيازة الأسلحة النووية، لكنها إما تراجعت أو تخلت عن مشروعها. وأما جنوب أفريقيا التي اقتنت بشكل سري ترسانة تضم ستة أسلحة نووية لم يُصرح عنها في أواخر السبعينيات، فقد تخلصت مما تملك في عام ١٩٩١.

ثلاثة أسباب أساسية تشرح دواعي الحد من الانتشار بأكثر مما كانت عليه الحال في أثناء الحرب الباردة. أولاً، وفرت القوتان العظميان ضمانات أمنية لحلفائها. فلا حاجة تدعو ألمانيا واليابان إلى تطوير الأسلحة النووية في ظل حماية الولايات المتحدة النووية. ثانياً، على الرغم من سباق التسلح (ويُعرف أحياناً بالانتشار الرأسي) بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، تحمل الدولتان مصلحة واحدة في إحكام قبضتهما قدر الإمكان على الانتشار الأفقي. وأخيراً، وقعت دول عدة الجزء الأهم من التشريع الدولي في هذا الصدد، أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في عام ١٩٦٨. وهي معاهدة فريدة من نوعها، إذ

على عكس باقي المعاهدات المؤسسة على فكرة المساواة في السيادة، تميز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمييزاً رسمياً بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية وتلك التي لا تحوز عليها. فلطالما أثار عدم المساواة الرسمي الوارد في المعاهدة جدلاً على الرغم من طول أمدها ونجاحها النسبي.

في السنوات المقبلة، لا يبدو أن دولاً كثيرة ستنضم إلى الهند وباكستان في تطوير أسلحة نووية. وتبقى إيران، والعراق، وليبيا، وكوريا الشمالية دولاً تثير قلقاً ملحوظاً على صعيد الانتشار النووي. ويمكن إيلاء الاهتمام إلى الجزائر نظراً إلى النزاع الداخلي العنيف الذي تشهده، والتعاون التكنولوجي النووي المشكوك فيه مع الصين. بالإضافة إلى ذلك، في أواخر العام ١٩٩٧، وردت تقارير تفيد عن جهود سورية مبذولة في سبيل الحصول على أبحاث تتعلق بالتجهيزات النووية من روسيا. ولكن، تواصلت الجهود في سبيل تحسين إجراءات التحقق عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الرغم من أن فشل الكونغرس الأمريكي في عام ١٩٩٩ في إقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للعام ١٩٩٦ يمثل تراجعاً مهماً في تطور نظام لا نووي راسخ.

يدور النقاش حول درجة القلق التي يجب أن تساورنا حيال انتشار الأسلحة النووية. فإذا ساعد مفهوم التدمير المتبادل المؤكد في المحافظة على برودة الحرب الباردة، لماذا لا يجب منع الدول الحائزة على الأسلحة النووية من المضي في الحرب في ما بينها؟ تحمل وجهة النظر هذه مشكلتين. فهي تفترض أولاً أن مفهوم التدمير المتبادل الأكيد قد عزز الاستقرار بين القوى العظمى في أثناء الحرب الباردة، في حين قد يقول البعض إن أسباباً أخرى كثيرة حالت دون شن القوى العظمى الحرب على بعضها البعض. ثانياً، ثمة مشكلات تكنولوجية تتعلق بالقدرة على التحكم. فقد جُهزت الأسلحة النووية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بأجهزة تمكنها من السيطرة على مسألة النفاذ إلى الأسلحة. وليس واضحاً ما إذا يمكن تطبيق إجراءات القيادة والتحكم نفسها في دول مثل كوريا الشمالية، والعراق، وسوريا.

انظر أيضاً: أسلحة الدمار الشامل؛ الأسلحة النووية الطليقة؛ تجارة الأسلحة ؛ الحرب الباردة؛ الدول المارقة؛ الردع؛ سباق التسلح ؛ ضبط التسلح؛ القدرة على التدمير المتبادل المؤكد.

لمزيد من المطالعة:

Lewis A. Dunn, *Containing Nuclear Proliferation,* Adelphi Papers; 263 (London: International Institute for Strategic Studies, 1991); Darryl Howlett, "Nuclear Proliferation," in: John Baylis and Steve Smith, eds, *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (New York: Oxford University Press, [1999]); Mitchell Reiss, *Bridled Ambition: Why Countries Constrain their Nuclear Capabilities,* Woodrow Wilson Center Special Studies (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 1995), and Scott Douglas Sagan and Kenneth N. Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons: A Debate* (New York: W. W. Norton, 1995).

الاندماج (Integration)

برز هذا المفهوم في الخمسينيات، وكان أساساً وصفاً لتغيرات في هندسة أوروبا السياسية والاقتصادية. أدرك المفكرون سريعاً أن ما كان يجري ضمن أوروبا الغربية يحمل تبعات مهمة بالنسبة إلى العلاقات الدولية عامة، وبالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية. وبوحي من النظريات الوظيفية، قام كتاب، من أمثال ديفيد ميتراني (David Mitrany) وكارل دويتش (Karl Deutsch) وإرنست هاس (Ernst Haas)، بمساهمات مهمة في دراسة الاندماج في العلاقات الدولية، ووضعوا الأسس الفكرية لدراسة التبعية المتبادلة في السبعينيات من القرن العشرين.

أفضل طريقة لفهم الاندماج هو النظر إليه كآلية تتضمن (أ) حركة باتجاه زيادة التعاون بين الدول؛ (ب) انتقال تدريجي للسلطة إلى مؤسسات فوقوطنية؛ (ج) تجانس القيم التدريجي؛ (د) نشوء مجتمع مدني عالمي وبناء أشكال جديدة من المجتمعات السياسية معه. أكثر حالات الدمج تقدماً قد تكون تلك التي تتخذ فيها الدول شكل فدرالية على المستوى العالمي أو يسمح لها بالانكماش كلها لمصلحة حكومة كونية أو عالمية. المسافة التي تفصل النظام الدولي عن هذه النقطة هي مقدار التقدم الذي أنجزته آلية الدمج.

ثمة مستويين من الاندماج قائمين في العلاقات الدولية اليوم. المستوى الأول هو الاندماج على مستوى النظام. وهو يدل على آلية تنقل فيها الدول درجة معينة من سلطة صنع القرار السياسي والاقتصادي والقانوني التي تتمتع بها إلى مؤسسات فوق وطنية على مستوى عالمي. وقد صمم هذا الأمر لتحسين نوعية الحكم المحلي والعالمي ولتبسيط صنع القرار وتأمين قاعدة للعمل الجماعي. يعتبر بعض المفكرين أن الأمم المتحدة مثال جيد على الدمج

على مستوى النظام على الرغم من أن الأمم المتحدة تبقى قابلة للمحاسبة من جانب الدول، كما إنها إحدى أدوات هذه الدول. المستوى الثاني هو الاندماج الإقليمي، فيه ينضم عدد من الدول القريبة الواحدة من الأخرى لتألّف اتحاداً فدرالياً على المستويين السياسي والاقتصادي. والمثال على الاندماج الإقليمي هو الاتحاد الأوروبي.

ليس الاندماج بظاهرة جديدة. بيد أنه كان قبل القرن العشرين يتم إما بواسطة الاستعمار أو بواسطة الحرب. ولكن، منذ قيام عصبة الأمم، صار الاندماج يتم بشكل توافقي. لا نقول هنا إن التوافق كان دائماً محققاً. فالتجربة الأوروبية منذ أواخر الخمسينيات تشير إلى الصعوبة الكبيرة في تحقيق التوافق حول مسائل مبدئية. وفي الحقيقة، يعتمد نجاح الاندماج على مستوى النظام والدمج الإقليمي إلى حد كبير على نجاح الاتحاد الأوروبي. ولكن، لا يرغب كل الناخبين الأوروبيين في الولايات المتحدة الأوروبية، وما زالت بعض الدول غير راغبة في الانضمام إلى الاتحاد. فالاستفتاء الدانماركي الأول، مثلاً، المتعلق بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي سجل فشلاً، ووحده فقط الاستفتاء الثاني تمكن من الحصول على أكثر من عدد الأصوات المطلوب. كما إن عدداً متزايداً من الناخبين الألمان والفرنسيين يعلنون معارضتهم خطوات اندماجية إضافية.

الدمج الأوروبي طفل الحرب الباردة. جاء الدفع الأول باتجاهه من مشروع مارشال ومن الظروف الخاصة التي أحاطت بإعادة بناء أوروبا. والآن، مع نهاية الحرب الباردة، يتوقع بعض المراقبين عودة لأوروبا ذات طابع أكثر فوضوية. ولكن، ثمة مسائل تواجه الاندماج أوسع من تلك الحاصلة في أوروبا. وحتى لو استمرت الآلية قائمة فيها، لا يتضح ما قد تعنيه بالنسبة إلى دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. لم تلق محاولات الدمج هناك الكثير من النجاح حتى الآن. كما إنه في الكثير من هذه المناطق، نجد أن الاتجاه المسيطر يسير نحو التفتيت وليس نحو الاندماج. والوضع في غرب الصحراء الأفريقية وجنوبها أكثر الأمثلة وضوحاً على ذلك. ثانياً، بينما يجعل الاندماج الحكم أكثر سهولة بالنسبة للنخبة، إلا أنه يجعل الدول أكثر ضعفاً أمام القوى الخارجية. ويجد العاملون صعوبة متزايدة في التنافس في عالم العمل العالمي الجديد، ومن الأرجح أن ينعكس هذا الأمر على الحكومات. كما إن الحمائية ما زالت حية ترزق. ومع دخول الاقتصادات في حال من الركود، ستخضع الحكومات إلى الضغط «من أسفل» حتى تعمل على حماية اقتصادها الوطني. وهذا ما سيبطئ على الأرجح وتيرة الاندماج على مستوى النظام وعلى المستوى الإقليمي.

انظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي؛ الاعتمادية المتبادلة؛ الإقليمية؛ الدولية الليبرالية؛ الوظيفية.

لمزيد من المطالعة:

Roland Axtmann, *Liberal Democracy into the Twenty-First Century: Globalization, Integration, and the Nation-State, Political Analyses* (Manchester; New York: Manchester University Press, [1996]); Fiona Butler, "Regionalism and Integration," in: John Baylis and Steve Smith, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1997); Desmond Dinan, *Ever Closer Union: An Introduction to European Integration*, 2nd ed. (Boulder, CO: L. Rienner Publishers, 1999), and Morten Kelstrup and Michael C. Williams, eds., *International Relations Theory and the Politics of European Integration: Power, Security, and Community* (London; New York: Routledge, 2000).

الانعزالية (Isolationism)

الانعزالية استراتيجية سياسية هدفها التقليص من المشاركة الدبلوماسية في النظام العالمي إلى حدها الأدنى. الفكرة الأساسية من وراء الانعزالية هي أن الدولة ستكون أكثر أمانا وأقل عرضة للتدخلات الخارجية إذا ما حددت اتصالاتها بالدول الأخرى.

أربعة عوامل تجعل ممكناً بالنسبة لدولة ما أن تواصل هذا المسار: أولاً، يجب إما أن تكون حرة نسبياً من خطر الغزو، وإما قوية إلى درجة أنها لا تحتاج إلى تأليف تحالفات بهدف الدفاع عن نفسها. في ظروف كهذه، قد تعتقد أن الانسحاب من النظام العالمي وتحصين حدودها واتباع تنمية منفصلة هي استراتيجية مفيدة بالنسبة إليها. ثانياً، يجب أن تكون الدولة الانعزالية صاحبة اكتفاء اقتصادي ذاتي. ويجب أن تمتلك السلع والخدمات والموارد والسكان المناسبين لتمكينها من البقاء في إطار هذه العزلة الدبلوماسية التي فرضتها على نفسها. ثالثاً، تحتاج الدولة الانعزالية إما اجماعاً سياسياً وإما حكماً استبدادياً قوياً للصمود أمام التحديات الموجهة ضد سياستها الخارجية. وأخيراً، ترتدي الاعتبارات الجيوسياسية أهمية كبيرة. إن الدولة البعيدة جغرافياً أو المحاطة بسلسلة جبال أو محيط أو صحراء في موقع أفضل بكثير لاتباع سياسة الانعزال من دولة محاصرة بالأراضي.

على الرغم من أن عدداً من الدول قد تبنى سياسة انعزال مقصودة في أوقات مختلفة من

الزمن على امتداد المئتي سنة الماضية (بما فيها اليابان وأثيوبيا)، إلا أن المثال الأكثر شهرة هو الولايات المتحدة. كان الرئيس جورج واشنطن أول من تحدث عن الانعزالية في «خطاب الوداع» الذي وجهه إلى الأمة في عام ١٧٩٧. قال آنذاك إن على أمريكا أن «تبقى بعيدة من التحالفات الدائمة مع أي جزء من أجزاء العالم الخارجي». وكان يفكر بأوروبا بالتحديد. كان واشنطن يؤمن بأن الانخراط الأمريكي في الدبلوماسية الأوروبية سيضعف الديمقراطية الأمريكية ويهدد الحرية التي حاربت بقوة لتحقيقها.

كانت الانعزالية الأمريكية أساساً موقفاً سياساً – رفضاً للانضمام إلى تحالفات أو لإلزام القوات الأمريكية في الخارج ولمصلحة دولة أخرى. كانت رداً على الطابع الأوروبي الميال إلى الحرب وموجهة أساساً لدعم الاستقلال الأمريكي. باختصار، كانت سياسية بقاء خلال فترة بناء الأمة. بيد أنها لم تطبق بشكل متماسك باستمرار. أولاً، كانت الولايات المتحدة قوة امبراطورية. فهي لم تمد سلطتها فقط إلى جنوب فلوريدا وخليج المكسيك وغرباً إلى المحيط الهادي، بل حصلت أيضاً على أراض في ما وراء البحار في المحيط الهادي وبحر الكاريبي. إضافة إلى ذلك، أعلنت عقيدة مونرو في عام ١٨٢٣ أن أمريكا اللاتينية تقع بعيداً من متناول أوروبا. هذا عنى بالتحديد أن الجزء الجنوبي من القارة، بما فيها الكاريبي، قد أصبح جزءاً من دائرة التأثير الأمريكية. ثانياً، بينما روّجت الإدارات المتعاقبة للانعزالية خلال القرن التاسع عشر، ظلت الولايات المتحدة تقيم علاقات تجارية مع أوروبا، معتقدة أن التفاعل الاقتصادي يجب أن يظل بعيداً من التفاعل السياسي.

انتهت الانعزالية مع انخراط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى وتدخلها في عامي ١٩١٨-١٩١٩ ضد البلاشفة الروس. ولكن بعد معاهدة فرساي للعام ١٩١٩، عادت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى سياستها الانعزالية الرسمية. ولم تتبن سياسة خارجية ذات توجه دولي أكبر إلا حينما دخلت الحرب العالمية الثانية، أي بعد مرور عشرين سنة. ومع ذلك، ما زالت الرغبة في الانسحاب من القضايا العالمية تطل برأسها في الجدال حول السياسة الخارجية في الولايات المتحدة. في الحقيقة، إن الشد والجذب بين الانعزالية والدولية مصدر دائم للجدل في الدبلوماسية الأمريكية، وسيظل كذلك لعدد من السنوات القادمة.

انظر أيضاً: الحرب الباردة؛ الدولية الليبرالية؛ نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة؛ الهيمنة.

لمزيد من المطالعة:

Eric A. Nordlinger, *Isolationism Reconfigured: American Foreign Policy for a New Century* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

الانفصال (Secession)

يُعد الانفصال تحدياً للسلطة السياسية مثل الثورة أو الهجرة. إلا أن الانفصال يمثل ذلك التحدي على طريقته الخاصة. فيهدف الثائر السياسي إلى قلب نظام الحكم القائم أو إلى إجباره على تغييرات دستورية واقتصادية أساسية، و/ أو تغييرات تطال النظام السياسي والاجتماعي. في المقابل، لا يهدف الانفصال إلى القضاء على سلطة الدولة (أو تعديلها بشكل جذري)، بل إلى الحد منها. وعلى عكس الثوار، لا ينكر الانفصاليون سلطة الدولة السياسية بحد ذاتها، ولكن سلطتها عليهم وعلى أفراد آخرين من مجموعتهم وعلى الأرض التي يقيمون عليها. وتمثل الهجرة طريقة أخرى تتحدى بها جماعة سلطة الدولة أو تحرر نفسها منها. قد يطالب أعضاء في جماعة دينية أو إثنية بحق الهجرة من دولة ما، فينأون بأنفسهم عن سلطة هذه الدولة من دون تحدي حقها بالسلطة بحد ذاته (أي من دون تحدي سلطة الدولة على المواطنين الذين يظلون في البلاد). وعلى عكس الحق بالثورة، يتحدى حق الهجرة فقط سلطة الدولة في ممارسة الرقابة على الخروج من أراضيها وليس سلطة الدولة بحد ذاتها. أما الانفصال في المقابل، فهو جهد للنأي بالذات من مجال سلطة الدولة، ليس بالابتعاد عن حدودها القائمة، بل بإعادة رسم هذه الحدود حتى لا يكون المرء متضمناً فيها. ويكشف التعارض بين الهجرة والانفصال نقطة حاسمة حول الانفصال، فهو، على عكس الهجرة يتضمن بالضرورة مطالبة بالحصول على أرض.

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الانفصال. النوع النموذجي منها هو تبني أقليات ما فكرة الانفصال، ولكن قد لا يكون الأمر كذلك باستمرار، فطريق الانفصال قد تسلكها أغلبية الشعب. كما إن الانفصاليين قد لا يمثلون فقط أغلبية الشعب في الدولة المعنية، ولكنهم قد يطالبون بحصة أكبر من أراضي هذه الدولة. وفي النهاية، عادة ما يقال إن الحق بالانفصال تمارسه المجموعات وليس الأفراد.

تتوافر مجموعة واسعة من الحجج لدعم حق الانفصال. وربما كان أهمها وأكثرها بلاغة

الحجة المرتكزة على فكرة أن كل شعب يملك الحق بدولته: وهكذا من حيث الحق المبدئي، يجب أن تتطابق الحدود الثقافية مع الحدود السياسية. وقد تبنى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ بوضوح هذا المبدأ القومي المتعلق بتقرير المصير، معلناً أن «جميع الشعوب تمتلك حق تقرير المصير. وطبقاً لهذا الحق، هي حرة بتحديد وضعيتها السياسية وحرة في السعي وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها». ولكن مبدأ تقرير المصير يعاني إما من عدم دقة فيصبح غير ذي منفعة (طالما أن كلمة «شعب» مبهمة إلى هذه الدرجة)، وإما هو غير معقول لأنه يقود إلى درجة كبيرة من التفتت (طالما أن التعددية الإثنية تشكل جزءاً كبيراً من الدول - الأمم الحديثة). وغالباً ما تعتمد شعبية هذا المبدأ على غموضه بالتحديد.

أما التبرير الأفضل للانفصال فهو اعتماده من جانب مجموعة لتصحيح مظالم ماضية. تنطبق هذه الحجة على العديد من الحركات الانفصالية في العالم، وبخاصة على تلك التي قامت في جمهوريات البلطيق في بدايات التسعينيات من القرن العشرين. بحسب هذا المنطق، تمتلك منطقة ما حق الانفصال إذا ضُمَت بشكل غير عادل إلى دولة قائمة. وتتمتع حجة الانفصال لتصحيح مظالم ماضية بقوة كبيرة لأن الانفصال يعني في هذه الحالة مجرد استعادة المالك الشرعي لملكية سرقت منه. ربما تكون حجة العدالة التصحيحية أكثر الأسس متانة في خدمة الحق بالانفصال لأن هذا النوع من التبرير يتقدم مباشرة بالرغبة الأساسية القائمة وراء الانفصال، وهي المطالبة المشروعة بالأرض.

بالفعل، يرتدي مكوِن المطالبة بالأرض أهمية كبرى في أي حق مزعوم بالانفصال، ويتصل هذا المكوِن مباشرة بحجة العدالة التصحيحة إلى درجة أنه يمكن الاعتقاد معها أن الانفصال لا يمكن تبريره إلا بواسطة المطالبة التصحيحية بالأرض. بيد أنه توجد تبريرات غير تصحيحية أيضاً للانفصال. وقد تملك مجموعة ما مثلاً، حق الانفصال إذا كانت تسعى إلى الانفصال عن دولة بهدف حماية أعضائها من الإبادة التي قد تمارسها هذه الدولة. وهكذا، يكون الدفاع عن النفس أحياناً تبريراً قوياً من جانب مجموعة انفصالية. لاحظ أنه في حالات الدفاع عن النفس، لا يرتكز تبرير الانفصال بحد ذاته على مطالبة مشروعة بالأرض، فالقلق هنا لا يتعلق بالأرض بل بتجنيب الجماعة عملية الإبادة. وهكذا، توجد تبريرات أخلاقية قوية لحق الانفصال، حتى وإن كانت غير مرتكزة على مطالبة مشروعة بالأرض، إلا أنها قد تؤدي إليها.

يمكننا في القرن الحادي والعشرين أن نتوقع اهتماماً بنظرية الانفصال وممارستها أكبر من الذي حظيت به حتى اليوم. فانهيار الاتحاد السوفياتي والانحلال العنيف الذي شهدته يوغسلافيا وولادة مطالبات بتقرير المصير في العديد من الدول الإثنية مثل إندونيسيا قد ولدت كلها نقاشات ساخنة حول أخلاقية الانفصال وتبعاته. وحتى الآن، لا تتضح إمكانية تحقيق أي اجماع دبلوماسي حول هذه المسائل طالما أن المجتمع الدولي يظل قلقاً من عقيدة تهدد بحصول تفتيت أكبر لدوله الأعضاء.

انظر أيضاً: التحريرية الوحدوية؛ التطهير العرقي؛ تقرير المصير؛ الدولة – الأمة؛ السيادة؛ العرقية؛ القانون الدولي؛ القومية.

لمزيد من المطالعة:

Viva Ona Bartkus, *The Dynamic of Secession,* Cambridge Studies in International Relations; 64 (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999); Allen Buchanan, *Secession: The Morality of Political Divorce from Fort Sumter to Lithuania and Quebec* (Boulder, CO: Westview Press, 1991); Percy B. Lehning, ed., *Theories of Secession* (London; New York: Routledge, 1998); Hudson Meadwell, “Secession, States and International Society,” *Review of International Studies*, vol. 25, no. 3 (July 1999), pp. 371-387; Margaret Moore, ed., *National Self-Determination and Secession* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1998), and Gnanapala Welhengama, *Minorities’ Claims: From Autonomy to Secession: International Law and State Practice*, Interdisciplinary Research Series in Ethnic, Gender, and Class Relations (Aldershot, Hampshire, England; Burlington, VT: Ashgate, 2000).

– ب –

برنامج التكيف الهيكلي ((Structural Adjustment Programme (SAP)

هو مجموعة من الإجراءات السياسية والمالية التي وضعها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي لمساعدة الدول على مواجهة عجزها المزمن في ميزان المدفوعات. تختلف طبيعة رزمة "النجدة" من بلد إلى آخر، بيد أنها تتضمن عامة قروض تكييف هيكلي ومجموعة من الاستراتيجيات والشروط الهادفة إلى تحسين وضع ميزانية المدفوعات عامة في البلاد. وعادة ما تتضمن هذه الإجراءات تقليصاً في الانفاق الحكومي ورفعاً للدعم عن الصناعات المحلية، وخصخصة قطاعات الدولة، وخفضاً لقيمة العملة وخفضاً في الانفاق على الرفاه الاجتماعي، وإزالة القيود عن الاستثمار الأجنبي، وإصلاحات تقضي على التنظيمات وتهدف إلى خفض التكاليف وزيادة الفاعلية والتنافسية. وتهدف برامج صندوق النقد الدولي في أساسها إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

١– مساعدة الدولة في تأمين تمويل خارجي مستدام؛

٢– تبني إجراءات حصر المطالب منسجمة مع التمويل المتوافر؛

٣– القيام بإصلاحات هيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الهدف الأساسي من قروض التكييف الهيكلي تمكين البلدان المدينة من زيادة مداخيلها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها إزاء المصارف الأجنبية والمؤسسات الدولية الأخرى. وقبل أن يكون أي بلد أهلاً لتلقي القروض المساعدة، عليه أن ينفذ توصيات صندوق النقد الدولي. وتؤدي هذه الأخيرة عامة إلى إعادة توجيه الاقتصاد بعيداً من الاستهلاك المحلي باتجاه الإنتاج

من أجل التصدير. ويرى صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي أن زيادة الصادرات من جانب الدول المدينة ستمكنها من شق طريقها مالياً لتتجاوز مشكلاتها الاقتصادية.

ثمة عدد من الأسباب حدت ببلدان مثل المكسيك والأرجنتين والبرازيل ونيجيريا وإندونيسيا لتقوم بتكييف هيكلي في السنوات الأخيرة. أكثر الأسباب انتشاراً هو معدلات الدين العالية جداً التي كانت تعانيها، بالإضافة إلى واردات تصدير متهاوية. ولقد كان الوضع على هذه الشاكلة في الثمانينيات حينما فرحت المصارف الدولية بإقراض كميات هائلة من الأموال إلى بلدان العالم الثالث. ولكن الكساد وانخفاض أسعار السلع وخفض قيمة النقد زادوا من صعوبة رد الدين بالنسبة إلى تلك البلدان. وكان أول مؤشر على تحول دين العالم الثالث إلى مشكلة دولية أساسية في آب/ أغسطس ١٩٨٢ حين أعلنت المكسيك أنها لن تكون قادرة بعد اليوم على دفع ديونها. ومنذ بدايات الثمانينيات أدت القروض الهيكلية التكييفية دوراً متزايد الأهمية في نشاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقبل العام ١٩٨٠، كان تكييف القروض الذي يتوخاه صندوق النقد الدولي محصوراً بتمويل قصير المدى لتثبيت سعر الصرف. أما اليوم، فإن كل تمويلات صندوق النقد الدولي في البلدان الفقيرة تذهب إلى التكييف. وأيضاً، قبل العام ١٩٨٠، أقرض البنك الدولي كمية لا تذكر من المال إلى برنامج التكيف الهيكلي. أما اليوم، فإن أكثر من نصف قروض البنك الدولي الجديدة مرتبطة ببرامج من هذا النوع.

برامج التكيف الهيكلي مثار جدل شديد. ولا داعي للدهشة في ذلك، إذ إن الانتقادات تزداد حينما يواجه النظام المالي الدولي أزمة ما، كما هو الحال مع فخ المديونية في الثمانينيات وانهيار الاقتصادات الموجهة مركزياً في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق والأزمات المالية التي عانت منها مؤخراً بلدان شرق آسيا في نهاية التسعينيات.

كثيراً ما يقال، أولاً، إن برامج التكيف الهيكلي صلبة للغاية وخالية من المرونة وإنها لا تنجح في التكيف مع الظروف المختلفة والمتغيرة التي يواجهها ميزان المدفوعات في البلدان التي تعاني صعوبات في هذا المجال. فبعض الكتاب أكدوا، على العكس، أن هذه البرامج قد زادت من حدة الانهيار المالي الآسيوي في نهاية التسعينيات.

ثانياً، إذا كانت برامج التكيف الهيكلي تعمل بالمعنى الاقتصادي الضيق، إلا أنها، كما يقال، تعزز أشكالاً غير مستدامة من التنمية. فالدول ستصدر كل ما تستطيع بهدف كسب

العملة الصعبة، بغض النظر عن النتائج الطويلة المدى التي ستتركها صادراتها على البيئة. ومع اعتماد عدد متزايد من البلدان التنمية الموجهة نحو التصدير، فإن أسعار منتجاتها ستهبط. والمفارقة تكمن هنا في أن هبوط الأسعار سيزيد من الصعوبات أمام البلدان المدينة حتى تفي بالتزامات دفع ديونها. وستحتاج هذه الدول إلى رفع سقف صادراتها أكثر فأكثر لتعويض هبوط الأسعار، الأمر الذي سيضيف ضرراً إلى ضرر على البيئة والمجتمعات المحلية.

ثالثاً، كثيراً ما تواجه برامج التكيف الهيكلي النقد القائل إنها تزيد التفاوت بين دول العالم الثالث، وبخاصة بين الرجال والنساء. فمع هبوط معدلات الإنفاق المحلي، مثلاً، وتحول التنمية نحو التصدير، تحول الأموال بعيداً من توفير الحاجات الأساسية للناس كالصحة والتعليم وتعزيز الصحة العامة وما شابه، الأمر الذي يؤدي إلى إفقار متزايد للمجتمعات المحلية.

وأخيراً، تجدر الملاحظة وجود تناقض متزايد بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التزامهما بالدمقرطة وبين الدفع نحو تطبيق برامج التكيف الهيكلي. تكمن ماهية الديمقراطية في أن للشعب ما يقوله في المسائل التي تؤثر في حياته. وفي أغلب الحالات، لا تجري استشارة الشعب أبداً في ما يتعلق بمحتوى برامج التكيف الهيكلي.

على الرغم من كل هذه الانتقادات، لا يبدو أن برامج التكيف الهيكلي ستختفي من الوجود في المستقبل القريب، مع العلم أن ثمة شواهد تدل على أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يحاولان الاستجابة للانتقادات الموجهة إليهما من دون أن ينسيا الأهداف الأساسية التي من أجلها صممت برامج التكيف الهيكلي.

انظر أيضاً: البنك الدولي؛ صندوق النقد الدولي؛ العالم الثالث؛ العنف البنيوي؛ فخ المديونية؛ المساعدات الأجنبية.

لمزيد من المطالعة:

Martin Feldstein, “Refocusing the IMF, ” *Foreign Affairs*, vol. 77, no. 2 (March-April 1998); Charles Harvey, ed., *Constraints on the Success of Structural Adjustment Programmes in Africa* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin’s Press, [1996]); Tony Killick, *IMF Programmes in Developing Countries: Design and Impact, Development Policy Studies* (London; New York: Routledge, 1995).

بريتون وودز (Bretton Woods)

كان المسؤولون في واشنطن يفكرون ملياً في تحديد النظام الاقتصادي الدولي لمرحلة ما بعد عام ١٩٥٤ وتوجيهه، وذلك قبل إعلان الحرب على دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) في عام ١٩٤٢. وتوصل صانعو السياسة إلى اعتقاد مفاده أن الركود الاقتصادي الكبير وبروز الفاشية هما نتيجة السياسات التجارية التمييزية التي اعتمدتها الدول في سنوات ما بين الحربين. ومع حلول عام ١٩٤١، حددت إدارة روزفلت النظام التجاري المفتوح هدفاً لسياستها الخارجية. وقد تم الحديث عنه بوضوح في شرعة الأطلسي؛ إذ تنص المادة الخامسة منها على حق كل الدول بـ«المشاركة في التجارة بشكل متساوٍ، وفي الحصول على المواد الأولية في العالم التي تحتاج إليها لتحقيق ازدهارها الاقتصادي». كما تؤيد هذه المقاربة اتفاق الإعارة والتأجير الذي وُقع مع بريطانيا عام ١٩٤٢. وتجدر الإشارة إلى أن حق الإعارة والتأجير سمح للرئيس بنقل الذخائر والمواد الحربية كلها إلى الدول التي تحارب دول المحور. بيد أن هذا الأمر كان مشروطاً في حالة بريطانيا بقبولها بنظام اقتصادي دولي جديد لمرحلة ما بعد الحرب.

وجاءت الخطوة الأكثر أهمية التي أدخلت هذا الهدف المتعلق بالسياسة الخارجية حيز التنفيذ قبل الحرب العالمية الثانية. ففي شهر آب/ أغسطس من عام ١٩٤٤، اجتمعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واثنتين وأربعين دولة أخرى في مدينة بريتون وودز، وهي منطقة سياحية صغيرة في نيوهامبشر، من أجل وضع القواعد وتحديد المؤسسات الرسمية التي من شأنها إدارة العلاقات التجارية والنقدية القائمة في ما بينها. والجدير ذكره أن مهندسَي الحدث الأساسيين كانا هاري وايت من وزارة المالية الأمريكية وجون ماينارد كينز أحد الاقتصاديين الرئيسين في بريطانيا.

نتج من اجتماع بريتون وودز، الذي عرف رسمياً بالمؤتمر النقدي والمالي الدولي لدول منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، قرارات أدت دوراً أساسياً لا على صعيد إعادة إنعاش الاقتصاد الأوروبي وحسب، بل في تحديد الأطر التجارية والمالية التي لا يزال تأثيرها نافذاً حتى اليوم. وقد حضر هذا المؤتمر مندوبون من الاتحاد السوفياتي السابق لم يشاركوا على نحو فاعل في النقاشات، ولم يكن رفض المندوبين السوفيات الترتيبات المؤسسية التي وافق عليها المشاركون الآخرون مفاجئاً نظراً إلى كراهيتهم المتجذرة للرأسمالية. كما يجب ألا ننسى أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمثل القوة العسكرية والاقتصادية المسيطرة. فمنذ

أواخر الثلاثينيات تضاعف إنتاجها الصناعي وقضت على البطالة وكانت في طريقها إلى الفوز بالحرب على أوروبا والأطلسي، وكانت تمتلك أكبر قوة عسكرية عاملة بين الدول الغربية، إضافة إلى كونها الوحيدة التي تتمتع باقتصاد عامل ذي أهمية عالمية. وبالتالي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع جدول أعمال اجتماع بريتون وودز وبالسيطرة على مجرياته في وقت كان من المفترض أن يكون هذا الاجتماع ذا طابع بريطاني. فعلى سبيل المثال، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة كينز بتأسيس احتياطي مالي عالمي مركزي يعمل على إعادة توزيع الفائض التجاري على الدول التي تعاني عجزاً مالياً. وفي المقابل، مالت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام ليبرالي يرتكز على حركية رأس المال وعلى التجارة الحرة.

وجاءت الاجتماعات في مدينة بريتون وودز بسلسلة من التدابير تهدف إلى الحد من تقلبات النظام المالي الدولي، وإلى تسهيل توسع التجارة. وللمزيد من التحديد، تضمن نظام بريتون وودز تأسيس ثلاث مؤسسات رسمية ألا وهي البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية الذي بات يعرف بـ«البنك الدولي»، و«صندوق النقد الدولي»، والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة. وقد تم تأسيس البنك الدولي بهدف تقديم الدعم على هيئة قروض للدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وتم إنشاء صندوق النقد الدولي ليشرف على إدارة سعر الصرف الثابت بين الدول الأعضاء. أما الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة فوُضعت للحد من الممارسات التجارية التمييزية. فالميزة الخاصة التي طبعت نظام بريتون وودز تكمن في تثبيت سعر الصرف. وقام صندوق النقد الدولي بتقييم العملات العالمية بالنسبة إلى الدولار الأمريكي، وتم استخدام الذهب لتثبيت قيمة الدولار. وفي عام ١٩٤٥، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تضم ٧٥ في المئة من احتياطي الذهب العالمي؛ أي ما يوازي ٢٥ مليار دولار أمريكي. وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الاتفاقية بتحويل الدولار إلى ذهب عند الطلب.

وعلى الرغم من أن نظام بريتون وودز نجح في إعادة إحياء الاقتصاد الدولي الذي قضت عليه الحرب، فإنه تصدع بصفته استراتيجية اقتصادية طويلة الأمد؛ فقد هدف أولاً تحويلُ الدولار إلى ذهب إلى الحد من تقلبات النظام المالي، ولكن فيما يتم شحن الدولارات الأمريكية إلى الخارج على هيئة مساعدات ومن أجل دفع سعر السلع للمستهلكين الأمريكيين، يمكن لمصارف الاحتياط الخارجية أن تحول الدولارات إلى ذهب. ومع حلول عام ١٩٧٠، انخفض مخزون الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب إلى ١٠ مليارات دولار. لذلك، فشل نظام

بريتون وودز في تأمين ما يكفي من الذهب لمواكبة النمو في التجارة العالمية، فوصل إلى حائط مسدود في عام ١٩٧١ عندما أعلن ريتشارد نيكسون أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقايض بعد الآن الدولار بالذهب. وبذلك، بدأت العملات تتحرك بحرية الواحدة إزاء الأخرى.

وعلى الرغم من توقفه الرسمي، فإن عدداً كبيراً من الأطر التي حددها نظام بريتون وودز لا تزال قائمة. فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية خليفة الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة تستمر في تأدية دورها المركزي في تحديد قواعد العلاقات النقدية والتجارية العالمية وشروطها. إلا أن ازدياد معدل العاطلين عن العمل والقلق حول التنمية المستدامة وارتفاع مستويات الفقر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تستدعي بشدة عقد مؤتمر بريتون وودز ثانٍ. ومع أن هذا السؤال يبقى مطروحاً، فإن أيديولوجيا العولمة تعارض على ما يبدو هذا الاقتراح. ولكن، ما من شك في أن ذلك المؤتمر الذي عُقد في ولاية نيوهامبشر في عام ١٩٤٤ كان له تأثيره الكبير في الطابع الاقتصادي العالمي منذ عام ١٩٤٥.

انظر أيضاً: البنك الدولي؛ التعددية؛ التكتلات التجارية الإقليمية؛ رأسمالية الكازينو؛ الرقابة على رأس المال؛ سياسات إفقار الجار؛ صندوق النقد الدول؛ الليبرالية المثبتة؛ منظمة التجارة العالمية.

لمزيد من المطالعة:

M. K. Hawes, "Assessing the World Economy: The Rise and Fall of Bretton Woods," in: David G. Haglund and Michael K. Hawes, eds., *World Politics: Power, Interdependence and Dependence* (Toronto: Harcourt Brace Javanovich, 1990); Eric Helleiner, *States and the Reemergence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990s* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), and Georg Schild, *Bretton Woods and Dumbarton Oaks: American Economic and Political Postwar Planning in the Summer of 1944* (New York: St. Martin's Press, 1995).

البلد الحديث التصنيع ((Newly Industrialising Country (NIC)

البلدان الحديثة التصنيع هي مجموعة من البلدان في شرق آسيا حققت معدلاً عالياً من النمو على نحو ملحوظ في السنوات الأربعين الأخيرة، فبرهنت هونغ كونغ، وسنغافورة،

وكوريا الجنوبية، وتايوان ـ التي غالباً ما يُشار إليها بالنمور الآسيوية أو بالتنانين الأربعة ـ أنه بإمكان بعض اقتصادات العالم الثالث السابقة، التطور لتحتل مكانة عملاقة في المجالين الصناعي والاقتصادي. ويدور الجدل حول هوية بلدان أخرى قادرة على الانضمام إلى هذه الفئة، لكن قائمة المرشحين تشمل بروناي، والصين، والهند، وماليزيا، والفليبين، وتايلاند في قارة آسيا، بالإضافة إلى المكسيك والبرازيل في أمريكا اللاتينية.

منذ أوائل السبعينيات، وصولاً إلى الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧، كانت النمور الأربعة بانتظام على لائحة الدول التجارية الـ١٧ الأولى، وبحلول نهاية التسعينيات، تمكنت من السيطرة على زهاء ١٥ في المئة من التجارة العالمية في ميدان السلع المصنعة، واحتلت المرتبة الأولى في استثمار رساميلها في المنطقة وسواها. بالإضافة إلى ذلك، يمثل ميناء هونغ كونغ وميناء سنغافورة حالياً أكبر موانئ التخزين في العالم. فهونغ كونغ واحدة من أكبر المستثمرين الأجانب في العالم، كما تزعمت تايوان حقلي الأبحاث والتطوير في الإلكترونيات المتناهية الصغر في العالم.

إنها إحصاءات مدهشة، ولا يدعو إلى الاستغراب أن تعمم منظمات دولية حكومية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي صورة البلدان الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع بصفتها نموذجاً عن النمو تقتدي به بلدان العالم الثالث الأخرى، وذلك في الفترة التي سبقت الأزمة المالية الآسيوية في عامين ١٩٩٧ – ١٩٩٨.

يثير سبب نجاح البلدان الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع جدالاً ساخناً. فلقد أشار بعض الكتاب إلى تأثير الحرب الكورية وحرب فييتنام الطويل الأمد. وأشار البعض الآخر، على سبيل المثال إلى أن المساعدة الأمريكية التي بلغت ٨ مليارات دولار إلى المنطقة بين العامين ١٩٥٣ و١٩٦٩ قد أدت دوراً حاسماً في تطور هذه الاقتصادات الأربعة. وقد حظيت هذه الشركات بامتياز النفاذ إلى الأسواق في اليابان والولايات المتحدة حيث تكاثر الطلب على السلع الاستهلاكية الرخيصة. ودرس آخرون الاستراتيجيات الاقتصادية التي لجأت إليها الحكومات الوطنية.

وعموماً، انتشرت استراتيجيتان. حاولت الأولى، المعروفة بالتصنيع الذي يرمي إلى الاستعاضة عن الواردات، إقناع الصناعات المحلية، والشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات بإرساء قواعدها والشروع بالتصنيع للاستهلاك المحلي. وقد وُضعت التعرفات

العالية لحماية هذه الصناعات خلال سنواتها الأولى. وتُعنى المقاربة الثانية بالتطور الموجه نحو التصدير. وقد استهدفت هذه الاستراتيجية طائفة من الصناعات التي تثق الحكومات في قدرتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية. وقد منحت الحكومات هذه الصناعات الدعم والمعاملة المتميزة. ولقد صعُب على البلدان الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع مواصلة سياسة التصنيع الذي يرمي إلى الاستعاضة عن الواردات نظراً إلى افتقارها إلى المواد الخام. وقد أدت عوامل أخرى دورها ومنها معدل الادخار المرتفع، والعلاقات الوثيقة المتضامنة بين الحكومة والأعمال، والتعهد بالتعليم، وتواجد حكومات استبدادية قوية، ومراقبة صارمة على الاتحادات العمالية. وقد يكون التفسير الأكثر شيوعاً خلال الثمانينيات هو انجراف النمور في تيار أعجوبة الاقتصاد الياباني. فلقد استعمرت اليابان في ما مضى كوريا الجنوبية وتايوان وهذه مسألة جديرة بالملاحظة. ولكن فشل الاقتصاد الياباني الواهن، والمتراجع في ميدان الاستثمارات الأجنبية خلال أوائل التسعينيات بالتأثير في اقتصادات النمور. بالإضافة إلى أن البلدان الحديثة العهد بالتصنيع بحد ذاتها أصبحت مستثمرة رأسمالية نافذة في أثناء تلك الفترة. وعلى سبيل المثال، فاق الاستثمار الأجنبي المباشر عبر هونغ كونغ ذاك الذي لليابان زهاء عقد من الزمن، الأمر الذي يشير إلى أن تفسيراً واحداً لا يكفي.

لقد تحدى قيام البلدان الحديثة العهد بالتصنيع مبدأ الارتهان وهو نموذج التخلف القائم في العالم الثالث، الذي يربط القلب بأطرافه في علاقة وثيقة. لقد زود العالم الثالث القلب بالمواد الخام، والمنتجات الأولية الأخرى بأسعار زهيدة، في حين باع القلب رأس المال، والتكنولوجيا، والسلع ذات القيمة المضافة بأسعار مرتفعة، كما أُعيدت الأرباح والفوائد المسددة إلى القلب. وكانت النتيجة إفقاراً دائماً يعانيه العالم الثالث. ولكن، برهنت البلدان الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع أن التحرر من هذه العلاقة ممكن. فعلى سبيل المثال، كوريا الجنوبية اليوم هي عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويشير هذا إلى أنه لا يمكن المضي في معاملة العالم الثالث بصفته كياناً واحداً برباط مشترك، تربطه علاقة تذلل وخضوع بالدول التي تمثل القلب. فانتقال البلدان الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع إلى منزلة الاقتصادات الأولى في العالم يتطلب معالجة افتراضية دقيقة تفوق بمراحل المعالجة الناتجة عن نموذج الارتهان.

انظر أيضاً: الإقليمية؛ التبعية؛ التجارة الحرة؛ التنمية؛ العالم الثالث.

لمزيد من المطالعة:

Robert Garran, *Tigers Tamed: The End of the Asian Miracle* (Honolulu, Hawaii: University of Hawaii Press, 1998); Stephan Haggard, *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990); Chris Milner, ed., *Developing and Newly Industrializing Countries, Globalization of the World Economy;* 4. Elgar Reference Collection, 2 vols. (Cheltenham, UK; Northampton, MA: Edward Elgar, 1998), and Ezra F. Vogel, *The Four Little Dragons: The Spread of Industrialization in East Asia* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991).

بناء السلام (Peace-Building)

دخل مفهوم بناء السلام، الجديد نسبياً، عالم الشهرة في فترة التسعينيات. وقد نشأ جواباً على انتشار الحروب الأهلية في العالم الثالث، ومحاولة قام بها أمين عام الأمم المتحدة السابق بطرس غالي لتطوير طائفة واسعة من الإجراءات تتجاوز حدود الأشكال التقليدية المتبعة من جانب الأمم المتحدة في حفظ السلام للتعامل مع هذه الحروب. فطبيعة هذه الأخيرة داخلية في معظمها، وناجمة عن معاناة شخصية واسعة النطاق، واضطرابات سياسية واجتماعية.

وبناء السلام عبارة عن مفهوم يحدد البُنى ويدعمها، وهي بُنى من شأنها تمتين السلام وترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع. ومثلما ترمي الدبلوماسية الوقائية إلى الحؤول دون نشوب صراع معين، تبدأ عملية بناء السلام في أثناء سياق هذا الصراع لتفادي تكراره. وحده العمل المتعاون والدائم لحل المشكلات الإنسانية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية الكامنة يمكنه تحقيق السلام على أسس ثابتة. وإذا لم تبدأ عملية إعادة البناء والتنمية بعد الصراع، فالمتوقع ألا يعمر هذا السلام طويلاً.

إن بناء السلام قضية تعني كل البلدان في كل مراحل النمو. وبالنسبة إلى البلدان التي تخرج من حالة صراع، يمنح مفهوم بناء السلام فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية، وسياسية، وقضائية جديدة هي بمثابة القوة الدافعة نحو التطور. فيتم القيام بإصلاح الأرض، واتخاذ تدابير أخرى تُعنى بالعدل الاجتماعي. ويمكن للبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية اعتماد تدابير بناء السلام بصفتها فرصة لوضع أنظمتها الوطنية على طريق النمو المستدام.

تكمن المهمة الفورية لبناء السلام بتلطيف تأثيرات الحرب في السكان. وتتمثل مهماتها الأولى في المساعدات الغذائية، ودعم الأنظمة في مجالي الصحة والنظافة، وإزالة الألغام، ودعم المنظمات الرئيسة على الصعيد اللوجستي. وفي هذه المرحلة أيضاً، من الأهمية بمكان أن تُبذل الجهود الرامية إلى تلبية الحاجات الفورية بطرق تعزز أهداف التطور الطويلة الأجل عوضاً عن المجازفة بها. وفيما يجري توفير الغذاء، يجب التركيز على إعادة قدرات إنتاجه. وبالتزامن مع تسليم إمدادات الإغاثة، يجب إيلاء الاهتمام لتشييد الطرقات، وترميم منشآت الموانئ وتحسينها، وإقامة مخازن في المنطقة ومراكز للتوزيع.

فما هو التعهد إذاً، وما هي مقومات عملية بناء السلام الرئيسة؟

– عليها أن ترمي إلى توجيه الطاقة الناجمة عن النزاع نحو اتجاهات بناءة، ومسالمة بدلاً من اتجاهات مدمرة وعنيفة. وهي لا ترمي إلى إلغاء النزاع بل إلى إنتاج تغيير إيجابي (قد يكون عفوياً أو موجهاً نسبياً).

– يجوز للتطورات الاجتماعية والسياسية الطبيعية (تغييرات متزايدة بمرور الوقت) أن تُعمل التغيير في نزاعات تثيرها جهات تعمل منفردة أو عبر أطراف ثالثة تعمل مجتمعة و/ أو عبر دفاع يتسم بحسن التمييز والتدخل السياسي. تضم عملية بناء السلام عادة مجموعة من صانعي القرار السياسيين، والمواطنين، والوكالات التي تُعنى بالمساعدات والتنمية، والمنظمات الدينية، والحركات الاجتماعية. وكثيراً ما نُظر في الماضي إلى تحولات النزاع بصفتها مشكلة سياسية إلى حد بعيد. يجب وضعها كذلك في خانة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية إذا ما أريد للتغيير البنيوي الدائم أن يحدث.

– يمكن لعملية بناء السلام أن تطرأ في أي مرحلة من مراحل الدورة المتصاعدة. فإذا لم تأخذ الدبلوماسية الوقائية مجراها عند أول مؤشر إلى الاضطراب، وبقيت المشكلات من دون تقويم، يمكن حينئذ لعمليات التحول، في مراحل النزاع المتطور الأولى، أن تتخذ شكل إنذار مبكر يستدعي تطبيق تدابير وقائية مناسبة. وفيما تتصاعد وتيرة النزاع (ولا سيما إذا استحال عنفاً)، قد تتوقف عملية التحول على نوع معين من إدارة الأزمات أو التدخل، الأمر الذي قد يتطلب لاحقاً المصالحة، والوساطة، والمفاوضة، والتحكيم، وخطوات مشتركة لحل المشكلة. وفي النهاية، طبعاً، تشتمل عملية التحول على إعادة الإعمار والمصالحة.

تتلخص استراتيجيات بناء السلام في كامل العمليات التي تسعى إلى التعاطي مع أسباب النزاعات والأزمات العنيفة الكامنة في سبيل ضمان عدم تكرارها، وهي تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية للأمن والنظام، والحماية، والطعام، واللباس. فما تقوم به معظم المجتمعات بصورة عفوية هو بناء السلام - أي تطوير الأنظمة الوطنية والدولية الفاعلة الصانعة للقرار، وآليات حل النزاعات وتدابير التعاون لتلبية الحاجات الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وتسهيل المواطنة الفاعلة.

تجري عملية بناء السلام على الأصعدة كافة في الموطن ـ في الجماعة، على المستويين الوطني والدولي. ومنها على سبيل المثال، وضع أنظمة ضبط التسلح في مكانها، وزيادة أعداد آليات بناء الثقة كمحاولات تضمن التعاون والسلام في الصفقات الوطنية والدولية. كذلك هي الحال مع المبادرات في داخل البلاد التي ترمي إلى تقليص الفجوات بين الغني والفقير، ونشر مبادئ حقوق الإنسان الأساسية بين الشعوب كافة، وبناء عمليات التنمية المستدامة. تتضمن استراتيجية بناء السلام في فترة ما بعد النزاع ستة عناصر رئيسة:

- إعادة إطلاق الاقتصاد الوطني؛
- استثمارات لامركزية مؤسسة على الجماعة؛
- إصلاح شبكات الاتصالات والمواصلات الرئيسة؛
- نزع الألغام (من المواقع المناسبة والمرتبطة باستثمارات أولية أخرى)؛
- تسريح المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم؛
- إعادة دمج السكان المهجرين.

تعتبر عملية بناء السلام متممة لعملية حفظ السلام. إذ يتطلب فض النزاع بذل الجهود على مستويات عدة. ففي حين يقتصر حفظ السلام على قوات عسكرية تمثل طرفاً ثالثاً في محاولة لاحتواء العنف أو الحؤول دونه، يشتمل بناء السلام على مبادرات مادية، واجتماعية وبنيوية من شأنها أن تساعد على إعادة الإعمار وإعادة التأهيل. فمعظم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تستتبع عملية بناء السلام إلى حد معين.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ الأمن؛ الأمن المشترك؛ التدخل لدواعٍ إنسانية؛ التنمية؛

التنمية المستدامة؛ الحروب من النوع الثالث؛ حفظ السلام؛ الدبلوماسية الوقائية؛ دراسات السلام؛ الدولة الفاشلة؛ العنف البنيوي؛ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لمزيد من المطالعة:

Michael Banks, "Four Conceptions of Peace," in: Dennis J. D. Sandole and Ingrid Sandole-Staroste, eds., *Conflict Management and Problem Solving: Interpersonal to International Applications,* Foreword by Kenneth E. Boulding (New York: New York University Press, 1987); Elise Boulding, "The Dialectics of Peace," in: Elise Boulding and Kenneth E. Boulding, *The Future: Images and Processes* (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 1995); Boutros Boutros-Ghali, *An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking, and Peace-Keeping*: Report of the Secretary-General Pursuant to the Statement Adopted by the Summit Meeting of the Security Council on 31 January 1992 (New York: United Nations, 1992); Gareth Evans, *Cooperating for Peace: The Global Agenda for the 1990's and Beyond* (St. Leonards, NSW, Australia: Allen and Unwin, 1993), and Stephen Ryan, "The Transformation of Violent Intercommunal Conflict," in: Kumar Rupesinghe, ed., *Conflict Transformation* (New York: St. Martin's Press, 1995).

البنائية (Constructivism)

البنائية هي مقاربة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية. ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية (كما يدعي بعض الواقعيين)، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي (كما يقول بعض الدوليين الليبراليين). فبالنسبة إلى البنائيين، لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطاً من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن. وتقدم البنائية الاجتماعية خلافاً للمقاربات النظرية الأخرى نموذجاً عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها. ومع ذلك، تتم في الوقت عينه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة، وتغييرها عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين، فالمؤسسات واللاعبون يمثلون كيانات إشراطية متبادلة.

بالنسبة إلى البنائيين، إن للمؤسسات الدولية وظائف تنظيمية وإنشائية. وتحدد القواعد

التنظيمية القواعد الأساسية لمعايير السلوك عبر السماح ببعض التصرفات والنهي عن بعضها الآخر. ومن دون الوظائف الإنشائية تكون الأعمال غير واضحة. وإن التناظر الوظيفي الذي يستخدمه البنائيون لشرح القاعدة الإنشائية هو التشابه مع قواعد لعبة ما، مثل لعبة الشطرنج على سبيل المثال. فالقواعد الإنشائية تمكن اللاعبين من اللعب وتزوّدهما بالمعرفة الضرورية ليتفاعل كل منهما مع تحركات الآخر في طريقة ذات معنى.

تتمتع الدول بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسة كالأمن المادي والاستقرار والاعتراف من جانب الآخرين والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، تعتمد الطريقةُ التي تحقق عبرها الدول أهدافها على هوياتها الاجتماعية؛ أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقابلةً بالدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات. ويوافق البنائيون على أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي، لكنهم يقولون إنها لا تعني شيئاً في ذاتها. فعلى سبيل المثال، تختلف الفوضى الناجمة عن الأصدقاء اختلافاً كبيراً عن تلك الناجمة عن الأعداء، ولكنّ الاثنتين ممكنتان. والمهم في الأمر أن تنوع البنى الاجتماعية ممكن في ظل الفوضى. ومن المهم أيضاً أن نفهم أنه قد يكون للدولة هويات اجتماعية عدة، فقد تكون تعاونية أو تنازعية، وأن مصالحها تتنوع وفقاً لها. وتحدد الدول مصالحها في سياق تأويلها للأوضاع الاجتماعية التي تمثل جزءاً منها. وبالتالي، بإمكاننا القول إن علاقة الحرب الباردة التي نشأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانت بنية اجتماعية، حيث عَدّ كل منهما الطرف الآخر عدواً له، وحدد مصالحه الوطنية وفقاً لمعايير عدائية، لكن عندما توقفا عن النظر كل منهما إلى الآخر وفقاً لهذه المعايير، انتهت الحرب الباردة.

وتشدد البنائية على أن النظام الدولي يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المادية. بالطبع، تعطي العلاقات الاجتماعية معنى للقدرات المادية. وتتألف البنى التنظيمية الذاتية المشتركة من مفاهيم وتوقعات ومعرفة اجتماعية مشتركة ملحقة بالمؤسسات الدولية. ومن المهم أن نفهم أن البنائيين يقصدون بـ«المؤسسات» بنيةً تفوق بنيةَ المنظمات الحالية؛ فهم يرون «المؤسسة» مجموعة ثابتة أو «هيكلية» مؤلفة من هويات ومصالح. فالمؤسسات هي عبارة عن كيانات إدراكية لا يمكن الفصل بينها وبين أفكار اللاعبين حول الطريقة التي يعمل فيها العالم.

لذا، تمثل المؤسسات والدول كيانات تأسيسية متبادلة، فتشمل المؤسسات قواعد التفاعل

الدولي الإنشائية والتنظيمية، وهي على سبيل المثال تصوغ عمل الدولة وتضبطه وتعطيه معنى، كما تحدد جزئياً معنى الدولة. وفي الوقت عينه، تستمر المؤسسات باقية لأن الدول تنتجها وتعيد إنتاجها عبر الممارسة. فغالباً ما تعطي المؤسسات الأوضاع الاجتماعية معاني على أساس الأدوار المحددة مؤسسياً. تقول البنائية إن هويات الدول ومصالحها وطريقة ارتباطها الواحدة بالأخرى قد تتبدل على المستوى العام عبر التفاعلات التي تثيرها المؤسسات.

وتسلط البنائية الضوء على المؤسسات التي تأتي في المستوى الأساسي من المجتمع الدولي كالقانون الدولي والدبلوماسية والسيادة. ومع ذلك، فإن الأنظمة مهمة أيضاً. حيث يقول البنائيون إن هذه الأنظمة تنتج قواعد إنشائية وتنظيمية على السواء، فهي تساعد على إنشاء عالم اجتماعي مشترك لتفسير معاني التصرفات. ومع ذلك، تفترض طريقة العمل الخاصة بالأنظمة أن تكون المؤسسات الأساسية في مكانها بحيث تكون نشاطاتها ممكنة. وبالتالي، لا تؤسس هذه الأنظمة التعاون؛ بل تستفيد من الآثار التعاونية الناتجة من هيكليات أكثر عمقاً.

من الصعب تطبيق البنائية على أنها مقاربة نظرية. فالبنائية على سبيل المثال، لا تتنبأ بأي هيكلية اجتماعية معينة تحكم تصرف الدول. بل أكثر من ذلك، إنها تطلب معاينة علاقة اجتماعية ما والتعبير عنها وفهمها. عندئذٍ، من الممكن التنبؤ بتصرف دولة في إطار هيكلية معينة. ومع ذلك، إذا فشلت هذه التنبؤات فهذا يعني أنه لم يتم فهم الهيكليات الاجتماعية الحاكمة، أو أنها تغيرت بكل بساطة. وبالتالي، إن الوصف الواقعي لتبعات الفوضى يبدأ من تفسيرات المجتمع الدولي كـ«طبيعة الدولة» على مثال هوبس. فهذا وصف لمجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تعطي معنى لقدرات الدول المادية.

وإذا كانت منفعة البنائية بصفتها نظرية تفسيرية تبقى غامضة، فإنها لا تزال منتجة باحتسابها إطاراً نظرياً، بالنسبة إلى طريقة تطور العلاقات والهيكليات الاجتماعية المعينة بين مختلف الدول. والسبب وراء ذلك أمر يتعلق بالبحث والتحليل التاريخيين؛ فقد حددت التفاعلات الماضية بين الدول الإطار للحاضر، وقد تنتج هويات ومصالح ثابتة وعادلة، إلا أن مردوداً مماثلاً لا يمت إلى منطق الهيكلية السياسية الدولية بصلة. فالعلاقة القائمة بين الفاعلين والهيكليات تقع في قلب «النقاش بين الفاعل والهيكلية» في إطار البنائية وغيرها من مدارس الفكر في دراسة العلاقات الدولية.

انظر أيضاً: الفوضى؛ مستويات التحليل؛ المصلحة القومية؛ الواقعية؛ الوضعية/ ما بعد الوضعية؛ النظرية.

لمزيد من المطالعة:

Emanuel Adler, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics," *European Journal of International Relations*, vol. 3, no. 3 (1997), pp. 319-363; Thomas J. Biersteker and Cynthia Weber, eds., *State Sovereignty as Social Construct,* Cambridge Studies in International Relations; 46 (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); Walter Carlsnaes, "The Agency-Structure Problem in Foreign Policy Analysis," *International Studies Quarterly*, vol. 36, no. 3 (September 1992), pp. 245-270; Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory," *International Security,* vol. 23, no. 1 (Summer 1998), pp. 171-200; Peter J. Katzenstein, ed., *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics,* [Sponsored by the Committee on International Peace and Security of the Social Science Research Council], New Directions in World Politics (New York: Columbia University Press, 1996); Rey Koslowski and Friedrich V. Kratochwil, "Understanding Change in International Politics: The Soviet Empire's Demise and the International System," *International Organization*, vol. 48, no. 2 (Spring 1994), pp. 215-247; Yosef Lapid and Friedrich Kratochwil, eds., *The Return of Culture and Identity in IR Theory, Critical Perspectives on World Politics* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1996), and Alexander Wendt: "Anarchy Is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics," *International Organization*, vol. 46, no. 2 (Spring 1992), pp. 391-425, and *Social Theory of International Politics*, Cambridge Studies in International Relations; 67 (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999).

البنك الدولي (World Bank)

على غرار صندوق النقد الدولي، كان البنك الدولي من ثمار نظام بريتون وودز. سمّي في الأصل البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، وبدأ عملياته في عام ١٩٤٦ بعضوية ٣٨ دولة، بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. كانت مهمة البنك الأولى تأمين القروض إلى اقتصادات أوروبا المحطمة. وفي الخمسينيات والستينيات، وفيما بدأت أوروبا تستعيد عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية، لفت البنك اهتمامه إلى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مقدماً القروض

والضمانات والمعاونة التقنية واستشارات استثمارية وإدارة المخاطر السياسية بالنسبة إلى الدول ذات المدخول المتوسط والتي أرادت أن تتحدث وتتطور. وعلى امتداد العقد السابق، توسعت التزامات البنك لتشمل بلدان أوروبا الشرقية أيضاً. أما الآن فقد بلغ أعضاء المصرف أكثر من ١٨٠ دولة. يقع مركزه في واشنطن دي سي. وهو من أهم الوكالات في الأمم المتحدة.

منذ الخمسينيات، أنشئت أربع منظمات متخصصة لمساعدة البنك في عمله. في عام ١٩٥٦، أنشأ البنك الدولي المؤسسة المالية الدولية، وتقدم هذه المؤسسة القروض إلى أصحاب المشاريع التنموية الخاصة (أساساً الشركات المتعددة الجنسيات) وسيلة لجذب رؤوس أموال استثمارية أخرى. رابطة الوكالات الانمائية الدولية هي ثاني المؤسسات المتخصصة التي أنشأها البنك. وقد ولدت في عام ١٩٦٠ لتقدم قروضاً طويلة الأجل خالية من الفوائد إلى البلدان الأكثر فقراً في العالم. وفي عام ١٩٦٦، أنشئ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار للتوسط في النزاعات بين الحكومات والمستثمرين. وفي عام ١٩٨٨، تأسست وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف لتأمين الاستثمارات الخاصة ضد الاستملاك والضربات وأشكال أخرى من المخاطر السياسية.

يستحق هدف البنك الدولي الثناء، من حيث المبدأ. فهو يسعى إلى تخفيف مستوى الفقر في العالم الثالث. ويحاول البنك أن يفي بالتزاماته تجاه هذه الهدف المثالي بالقيام بمشاريع من شأنها أن تحرك النمو الاقتصادي وترفع مستويات المعيشة في البلدان المعنية. ويركز البنك جهوده عامة على مشاريع بنية تحتية كبيرة، كبناء السدود والطرقات وشبكات الاتصالات والموانئ والجسور. كما إن جمعية التنمية الدولية منخرطة في مشاريع أكثر تواضعاً كتنقية المياه والصحة والتخطيط الأسري والإنتاج الزراعي وتدريب المربين. وتجدر الملاحظة أن البنك يقرض فقط نسبة من التمويل المطلوب من أجل مشروع معين. وباقي المبلغ يجب أن يتم جمعه من المستثمرين الخاصين والضرائب والأسواق المالية.

يتلقى المصرف نفسه تمويله من جانب مصادر متعددة. فهو يقترض من المؤسسات التجارية، ويجني فائدة على قروضه واستثماراته. ويبيع السندات لصناديق التقاعد وشركات التأمين والشركات المتعددة الجنسيات. أما المورد الأكثر استمرارية فهو المساهمات الدولية التي تقدمها الدول الأعضاء. وتعتبر الولايات المتحدة الواهب الأكبر، إذ تساهم بأكثر من ٥٠ مليار دولار في البنك منذ العام ١٩٤٥.

أما العمل اليومي في البنك فهو من صلاحيات مجلس تنفيذي مؤلف من ٢٢ مديراً. خمسة من هؤلاء معينون من جانب أكبر الدول الواهبة، (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، بريطانيا وفرنسا)، ويجري انتخاب الباقين من بين الدول الأعضاء. يأتي موقع الرئيس ومجلس الحاكمين فوق مجلس المدراء التنفيذيين. ويضم هذا المجلس ممثلاً عن كل بلد من البلدان الأعضاء. أما القوة الاقتراعية فهي بنسبة المساهمة المالية المقدمة. هذا ما يعطي الولايات المتحدة أكبر عدد من الأصوات. ويعين رئيس البنك من جانب المدراء التنفيذيين لمدة خمس سنوات عادة.

للبنك الدولي نقاد كثر. فهناك من ناحية من يراه «ذئباً في ثياب حمل». ومن هذا المنطلق، يكون البنك في المرتبة الأولى مؤسسة تفتح أسواق العالم الثالث إلى العالم الأول بدلاً من أن يكون مكرساً لتقليص مستويات الفقر في العالم. واليوم، يقارب دين العالم الثالث ٢ ترليون دولار. وتمتلك بعض البلدان الآن دخلاً للفرد الواحد أقل مما كانت عليه قبل أن تتعامل مع البنك. ففي أوائل الثمانينيات، قدر أن عدد الذين يعيشون في حالة الفقر يبلغ ١٣٠ مليون شخص، ولكن مع بداية التسعينيات ارتفع هذا العدد ليبلغ ١٨٠ مليون شخص. إنها احصاءات قاتمة حقاً، خصوصاً بالنظر إلى كميات المال الهائلة التي أقرضت حتى الآن. ومن الأمور المثيرة للاهتمام حول هذه الأرقام هي أنها تستخدم من جانب النقاد على الطرف اليمين وعلى الطرف اليسار من الطيف السياسي. يلقي اليسار الضوء على تنامي الفقر بهدف السعي إلى إلغاء ديون العالم الثالث، وإعادة توزيع الثروة من البلدان الثرية إلى البلدان الفقيرة. أما من هم على اليمين، فإنهم يستخدمون الإحصاءات ذاتها لتشويه سمعة البنك والدفع نحو حله، معتقدين أن الازدهار الاقتصادي لن يأتي إلا عندما تترك السوق لذاتها.

وقد انتقد كتاب آخرون عقلية «المشاريع الضخمة» التي يحملها البنك، قائلين إنها فشلت في النظر إلى المشكلات المحلية مثل البيئة ودور النساء في التنمية. لقد حاول البنك أن يتعاطى مع بعض من هذه المشكلات في السنوات الأخيرة، ومول مثلاً مشاريع مصممة خصيصاً لتحسين وضعية النساء في العالم الثالث.

ولكن أكثر المشاريع التي تعرضت للجدال في السنوات الأخيرة كانت انخراط البنك في قرض يبلغ ١٦٠ مليون دولار لإعادة توطين نحو ٥٨٠٠٠ صيني من الهان والمزارعين المسلمين في أراضي التيبت التقليدية. وتقول الجالية التيبتية في المنفى إنه إذا ما قدم البنك هكذا

قرض سيكون داعماً لسياسة التطهير العرقي. ومهما كانت الطريقة التي ينظر بها إلى هذه الحالة الخاصة، إلا أنها تلقي الأضواء على المشكلة الأساسية التي تواجه البنك الدولي. فهو مؤسسة موجودة لخدمة مصالح الدول. وبوصفه كذلك، ستضر قراراته التجارية في أغلب الأحيان بحاجات المجموعات من غير الدول. لذا، من الأرجح أن البنك سيظل محور انتقادات. ولن يكون قادراً أبداً على تحقيق مثله الكسموبوليتية طالما أنه سيظل ملتحقاً بأكثر الدول قوة في النظام العالمي، وبخاصة الولايات المتحدة.

انظر أيضاً: بريتون وودز؛ التبعية؛ التنمية؛ دور النساء في التنمية؛ صندوق النقد الدولي؛ العالم الثالث؛ فخ المديونية؛ المساعدات الأجنبية.

لمزيد من المطالعة:

Kevin Danaher, ed., *50 Years Is Enough: The Case Against the World Bank and the International Monetary Fund* (Boston, MA; London: South End Press, 1994); Devesh Kapur, John P. Lewis and Richard Webb, *The World Bank: Its First Half Century*, 2 vols. (Washington, DC: Brookings Institution, 1997), and Shahrukh Rafi Khan, *Do World Bank and IMF Policies Work?* (New York: St. Martin's Press, 1999).

- ت -

التبادلية (Reciprocity)

التبادلية هي عملية الأخذ والعطاء على أساس متبادل. إذاً هي تحدد نوعية العلاقة بين طرفين يتبادلان السلع والخدمات ونواح أخرى من العلاقة. ومن خلال دراسة العلاقات الدولية، يتمحور مفهوم التبادلية حول مضمون القانون الدولي والعلاقات التجارية بين الدول.

ففي إطار النقاشات حول القانون الدولي تعتبر التبادلية السبب الرئيس لالتزام الدول بالقوانين من دون الحاجة إلى المؤسسات التي تعزز هذه القوانين أن بالترهيب أو بالتهديد. وهنا يعتقد أن العائق الرئيس في الامتثال للقانون الدولي هو فقدان الثقة بين الدول. كما إن الفوائد البعيدة المدى لاحترام القوانين الدولية تفوق الفوائد الآنية من خلال مخالفته، وطالما إن معظم الدول تتجاوب بنوايا حسنة بالالتزام بالاتفاقيات، ينتج من ذلك أسلوب معاملة بالمثل. هنا يمكن للتبادلية أن تعزز مناخاً دولياً ثابتاً يسمح بعزل أي من الدول التي تخالف القانون الدولي.

أما في إطار العلاقات التجارية، فإن التبادلية مفهوم أساسي في دراسة الأنظمة، وهي أحد الأسباب التي تدعو الدولة إلى الانخراط والالتزام بالاتفاقيات التجارية، وبخاصة ما يتيح منها توسيع التجارة الحرة في الاقتصاد العالمي. مثالاً على ذلك، إن التبادلية تمنح المصدرين حافزاً للتكاتف في سبيل رفع القيود عن التجارة الدولية. فمن دون التبادل، ترتفع كلفة الحماية في مجال الاستيراد التنافسي للصناعات بينما تتوزع الفوائد في حال رفع هذه القيود. وبعكس ذلك، إن أي اتفاقية تجارية تبادلية من شأنها أن تنتج رفع القيود عن الخارج بحيث تصبح الفوائد محصورة

في الصناعات المصدرة. في الولايات المتحدة مثلاً، عززت إيجابية اتفاقيات التبادل التجاري مع دول أخرى قوة الرئيس الأمريكي في مباحثات اتفاقيات تجارية متبادلة مع دول أخرى. ومن أجل الحصول على فوائد مركزة للمصدرين، قام الكونغرس بتفويض الرئيس إجراء المحادثات والمفاوضات التجارية مع الحكومات الأجنبية التي تهدف إلى مزيد من رفع القيود عن التجارة. وكان تكاتف المصدرين من أجل اتفاقيات متبادلة سبباً لميل المشرعين إلى الاتجاه نحو المزيد من رفع القيود الأمر الذي أعطى بدوره المزيد من السلطة إلى الرئيس في هذا المجال.

يتوجب عدم اعتبار التبادلية بوصفها شيئاً جيداً على الدوامً، كما يتوجب التمييز بين التبادلية السلبية والتبادلية المتوازنة، إذ إن الأولى يقصد بها تبادل الضرر وليس المنفعة كما هو الحال في تصعيد سباق التسلح بين القوى العظمى إبان الحرب الباردة. أما التبادلية المتوزانة، فتعنى بتبادل الفوائد ذات الجدوى بين الدول. كما يجب التنبه إلى أهمية التمييز بين التبادلية المباشرة وتلك غير المباشرة أو الموزعة. فالأولى تعنى بالاتفاقيات المتبادلة بين دول معينة، بينما تتناول الثانية اتفاقيات متعددة الأطراف بين مجموعات من الدول. وهكذا اتفاقيات تعود بالفائدة على كل عضو في المجموعة على المدى البعيد على الرغم من أن التكاليف والفوائد قد لا تكون موزعة بينها بالتساوي في وقت من الأوقات. والدرجة التي تتكامل أو تتنافس فيها الاتفاقيات المتبادلة المباشرة مع تلك غير المباشرة أو الموزعة تبقى محوراً أساسياً للنقاش بين داعمي الإقليمية من جهة وتعددية الأطراف في مجال التجارة الدولية المعاصرة من جهة أخرى.

انظر أيضاً: التعددية؛ سياسات إفقار الجار؛ القانون الدولي؛ معضلة السجناء؛ النظام.

لمزيد من المطالعة:

Lawrence C. Becker, *Reciprocity* (London; Boston: Routledge and Kegan Paul; Chicago, IL: University of Chicago Press, 1986); Michael J. Gilligan, *Empowering Exporters: Reciprocity, Delegation, and Collective Action in American Trade Policy* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1997); Robert Owen Keohane, "Reciprocity in International Relations," *International Organization*, vol. 40, no. 1 (Winter 1986), pp. 1-27, and Carolyn Rhodes, *Reciprocity, U.S. Trade Policy, and the GATT Regime* (Ithaca: Cornell University Press, 1993).

التبعية (Dependency)

اهتم العلماء وصانعو السياسات اهتماماً شديداً بشرح معدلات النمو المنخفضة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وتم تقديم نوعين من التفسيرات بهذا الصدد. النوع الأول- الوارد في نظرية التحديث ـ يركز على العناصر الداخلية في بلدان العالم الثالث. وبحسب واضعي النظريات حول التحديث، تفتقد هذه الدول ميزات معينة ضرورية للتنمية التي يجب قياسها وفقاً للنمو الاقتصادي، وتتضمن هذه الميزات الولوج إلى رأس المال ومعدلات عالية من المدخرات وبنية تحتية صناعية وخبرة تقنية. النوع الثاني من التفسيرات ـ ويتضمن نظرية التبعية ـ لا يرفض فقط التركيز المباشر على تطور النمو الاقتصادي حافزاً للمساواة وتلبية الحاجات الأساسية، بل يركز أيضاً على اللاتماثل في القوة بين دول العالم الأول ودول العالم الثالث. بتعبير آخر، إن التخلف ناتج من العوامل الخارجية في بلدان العالم الثالث.

تم تطوير مفهوم التبعية في الستينيات والسبعينيات لتحديد عدم المساواة البنيوية في الثروة والسلطة العالمية. وهذه النظرية مبنية على عمل المدرسة البنيوية للاقتصاد السياسي الدولي التابعة لعالم الاقتصاد الأمريكي اللاتيني راول بريبيش الذي برز في الثلاثينيات. وفي أمريكا الشمالية، فإن المناصر الرئيس لنظرية التبعية هو أندريه غندر فرانك، على الرغم من وجود شخصيات أخرى مهمة من أمريكا اللاتينية مناصرة أيضاً لهذه النظرية كفرناندو كاردوزو وتيوتونيو دوس سانتوس.

لم ينبذ واضعو النظريات حول التبعية نظرية التحديث فحسب، بل أيضاً نقضوا جذرياً نظرية كارل ماركس القائلة إن الرأسمالية قادرة على تعزيز التنمية في كل مكان. ويقصد بالتبعية الشروطُ المفروضة من قبل دول أجنبية في ما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والاتفاقيات التجارية غير المتساوية، وتسديد الفوائد على الديون، بالإضافة إلى أن تبادل المواد الأولية لسلع مصنعة غالية الثمن يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف. وبحسب غندر فرانك، يُحدث الاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من «الشفط الخارجي» بحيث تتحول الثروة تلقائياً من الأطراف إلى المركز، ويأتي التخلف المزمن نتيجة لذلك. فالرأسمالية هي نظام عالمي تعمل فيه المدن الكبرى على تجريد الدول التابعة من فائضها الاقتصادي الهزيل، فينتج من ذلك على التوالي تطور الدول الكبرى وتخلف الدول التابعة. إن بلدان العالم الثالث هي دول متخلفة لأنها تابعة للنظام الرأسمالي العالمي.

يتجلى التخلف بطريقتين. تتمثل الأولى بالتطور المتفاوت؛ فبعض القطاعات في بلدان العالم الثالث تحصل على حصة الأسد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تبقى القطاعات الباقية ضعيفة. أما الثانية فهي إدخال نظام طبقي غربي إلى دول العالم الثالث. يسبب رأس المال الأجنبي نشوء الطبقة «البرجوازية الكمبرادورية»، وهي طبقة أفراد من التكنوقراط الذين يقومون بتقديم المناقصات لمصلحة رأس المال الأجنبي على حساب الاقتصاد المحلي.

منذ السبعينيات، تم انتقاد نظرية التبعية بشدة، فقد هاجمها الماركسيون لأنها تخلط بين نمط إنتاج «الرأسمالية» ونمط تبادل «السوق». والأهم ما تفترضه هذه النظرية حول استحالة التطور في ظروف التخلف، وقد ثـبُت عكس ذلك من خلال ظهور البلدان الحديثة العهد بالصناعة (NICs). إضافة إلى ذلك، أشار بعض العلماء إلى أن نظرية التبعية قد خلطت بين التبعية والتخلف، فيما يمكن التأكيد أن بعض الدول ككندا تابعة ومتطورة في آن.

على الرغم من أن تأثير هذه النظرية لم يعد كما كان منذ ٣٠ عاماً، بقيت لغة المركز والأطراف تسيطر على انتقادات اليسار للعولمة. وعلى الرغم من الانتقادات الحادة، يبقى هذا المفهوم مهماً. ولكن يجب عدم استخدام التبعية على أنها تفسير شامل للتخلف وللسيئات في العالم. ويختلف مفهوم التبعية بين دولة وأخرى، وهو ما يتطلب دراسةً دقيقة للظروف الواقعية لا عرضاً لآلية استغلال كونية واحدة يمكن تطبيقها على دول الأطراف كلها.

انظر أيضاً: إزالة الاستعمار؛ الاستغلال؛ الإمبريالية؛ التنمية؛ دور النساء في التنمية؛ العالم الثالث؛ فخ المديونية؛ المساعدات الأجنبية؛ نظرية التحديث؛ نظرية النظام العالمي.

لمزيد من المطالعة:

Magnus Blomström and Björn Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses* (London: Zed Books, 1984); Colin Leys, *The Rise & Fall of Development Theory* (Nairobi: EAEP; Bloomington: Indiana University Press, 1996); Tony Smith, "The Underdevelopment of Development Literature: The Case of Dependency Theory," *World Politics*, vol. 31, no. 2 (January 1979), pp. 247-288, and Olle Törnquist, *Politics and Development: A Critical Introduction (London; Thousand Oaks*, CA: SAGE, 1999).

تجارة الأسلحة (Arms Trade)

من السخرية أن يكون الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (أي المسؤولون الاسميون عن المحافظة على الأمن والسلام الدوليين) هم من بين أكبر مزودي الأسلحة التقليدية في النظام الدولي. وعلى الرغم من أن المراقبين تحدثوا عن عامل سلمي بعد الحرب الباردة يتمثل بتحول صناعة الأسلحة من تصنيع أسلحة قاتلة إلى صناعات أكثر سلمية، فإن تجارة الأسلحة تستمر في القرن الحادي والعشرين وهي مفعمة بالنشاط. وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مزود أسلحة في العالم؛ إذ سيطرت وحدها وعلى نحو دائم على أكثر من نصف سوق تجارة الأسلحة خلال العقد الفائت، وبلغت قيمة مبيعاتها ما يقارب عشرين مليار دولار في السنة. وعلى الرغم من القلق المتزايد حول صادرات الأسلحة الروسية، فإنها تمثل في الواقع أقل من عشر مبيعات الأسلحة في التجارة العالمية. وإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية تظهر كل من فرنسا وبريطانيا لاعبين أساسيين في مجال صناعة الأسلحة. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات الصين من الأسلحة زادت على نحو مطرد خلال السنوات الماضية.

إن تجارة الأسلحة هي عملية نقل أسلحة وذخائر حربية ومعدات دعم حربي من دولة إلى أخرى. وتتم عمليات النقل هذه عادةً على أسس تجارية أو بحسب برامج مساعدة عسكرية. وغالباً ما يكون المتلقي حكومة، على الرغم من أنه تم إنشاء شبكات واسعة من الأسواق السود لتزويد المتمردين ومجموعات الانفصاليين وغيرها من المنظمات شبه العسكرية. وفي حين أن دول العالم الثالث تشتري ثلثي صادرات الأسلحة، فإن الزبائن الأساسيين يتمركزون في الشرق الأوسط؛ إذ تعد كل من إسرائيل والمملكة العربية السعودية والكويت من أهم مستوردي الأسلحة من الغرب اليوم.

مثلت نهاية الحرب الباردة ضربةً كبيرة لتجارة الأسلحة، وأدت إلى انخفاضها إلى نصف قيمتها في الثمانينيات. ونتيجة لذلك، أصبح مصير صناعات الأسلحة نفسها إلى المجهول. ومع خفض القوى العسكرية بين الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي (بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى) بات تصدير الأسلحة أمراً ضرورياً بالنسبة إلى هذه الصناعة، وهو ما أدى إلى جدال سياسي ونقاش عام.

ويعكس هذا الجدل إلى حد بعيد محاولة هذه الصناعة التوصل إلى مقاربة أخلاقية

بالنسبة إلى مبيعات الأسلحة. ويدّعي المنتقدون أن مبيعات الأسلحة تساعد الدول القمعية على مواصلة إساءاتها في مجال حقوق الإنسان، وأنها تسبب الحروب وتزيد من ضحاياها وتعيق النمو الاقتصادي. إلا أن ممثلي تجارة الأسلحة لهم موقف مغاير؛ فهم يرون أن انسحابهم من تجارة الأسلحة من الممكن أن يتسبب بإعاقة تطور قاعدة الدول المصدرة التكنولوجية وبالتالي القضاء على الأهداف الدفاعية وعلى أهداف السياسة الخارجية. وهم يَعُدون أيضاً أن الدول القمعية لا تحتاج إلى أسلحة جد حديثة وثمينة من أجل الإساءة إلى مواطنيها أو القيام بالإبادة الجماعية، فهذا النوع من الأسلحة لا يخدم هذه الأهداف. وعلى سبيل المثال، تم قتل ثمانمئة ألف شخص في رواندا عام ١٩٩٤ بواسطة مناجل بدائية. وقد تؤدي مبيعات الأسلحة إلى عدم الاستقرار كما قد تكون في بعض الأحيان عامل استقرار، إلا أن أسباب عدم الاستقرار غالباً ما تكون سياسية. بالإضافة إلى أنهم يدعون أنه ما من علاقة بين مستويات تصدير الأسلحة وعدد ضحايا الحروب. ويضيف داعمو هذه الصناعة أنه في الوقت الذي قد تؤدي فيه عمليات شراء الأسلحة إلى استعمال بعض الموارد التي كانت مخصصة للاستخدام السلمي في العالم الثالث، فإنها لم تَحُل دون التطور الاقتصادي. وهم يقولون أيضاً إنه في الوقت الذي يتم فيه استخدام هذه الأسلحة لغايات قمعية، يمكن استخدامها لردع الاعتداءات والمحافظة على توازن القوى الإقليمي. بالطبع تخدم هذه الحجج كلها مصالح مصدري الأسلحة، ولكن من الجدير الاطلاع عليها؛ إذ إن إثبات البراءة هنا يقع على عاتق من يدعمون تجارة الأسلحة ولا يقع إثبات التهمة على عاتق من يناهضونها.

في السنوات الأخيرة، جرت تطورات مهمة هدفت إلى تنظيم تجارة الأسلحة. وتضمنت هذه التطورات أيضاً جهوداً لمراقبة تصدير الصواريخ البالستية الطويلة المدى والألغام الأرضية، وترويجاً لمزيد من الشفافية في عمليات نقل السلاح. ففي عام ١٩٩١، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع وضع سجل سنوي لواردات أهم أنظمة الأسلحة وصادراتها، مع بقاء هذا السجل أداة اختيارية. ومع ذلك، يبقى الكثير لإنجازه من أجل تنظيم السوق السوداء الناشئة في مجال بيع الأسلحة.

انظر أيضاً: الحرب الباردة؛ الحروب من النوع الثالث؛ سباق التسلح؛ ضبط التسلح ؛ المساعدات الأجنبية؛ نزع السلاح.

لمزيد من المطالعة:

Cassady Craft, *Weapons for Peace, Weapons for War: The Effect of Arms Transfers on War Outbreak, Involvement, and Outcomes* (New York; London: Routledge, 1999); Mary Kaldor, *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era* (Stanford, CA: Stanford University Press; Cambridge: Polity Press, 1999); Keith Krause, *Arms and the State: Patterns of Military Production and Trade*, Cambridge Studies in International Relations; 22 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992); Edward J. Laurance, *The International Arms Trade*, Issues in World Politics Series (New York: Lexington Books; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1992), and Michael Klare and Lora Lumpe, "Fanning the Flames of War: Conventional Arms Transfers in the 1990s," in: Michael Klare and Yogesh Chandrani, eds., *World Security: Challenges for a New Century,* 3rd ed. (New York: St. Martin's Press, 1998).

التجارة الحرة (Free Trade)

يشير هذا المفهوم إلى ما يسمى بشكل أدق تجارة مفتوحة أو تجارة بين بلدان ترتكز على قوانين الإفادة النسبية. هذه الأخيرة هي الكلفة المنخفضة نسبياً لسلعة بالمقابلة مع كلفتها النسبية في بلدان أخرى. ومن المهم جداً أن نفهم معنى هذه الكلمات. «الكلفة النسبية» تعني كلفة سلعة بالمقابلة مع سلع أخرى. إن نسبة الثمن هذه هي التي يجب مقابلتها بين البلدان. وهكذا تتضمن الإفادة النسبية مقابلة مزدوجة، بين السلع والبلدان، وهذا أمر فهمه دقيق. من حيث التطبيق، يملك كل بلد إفادة نسبية في بعض السلع.

تكمن أهمية مفهوم الإفادة النسبية في النظرية الاقتصادية التي تولد القوانين الخاصة به، والتي كان أول من اكتشفها عالم الاقتصاد السياسي في القرن الثامن عشر، ديفيد ريكاردو. يتوقع القانون الأول ما ستفعل الدول إذا أعطيت الفرصة، ويفيد القانون الثاني بما يجب أن تفعل:

١ - القانون الوضعي للإفادة النسبية: إذا ما سمح لبلد ما أن يتاجر، فإنه سيصدر السلع التي يملك فيها إفادة نسبية.

٢- القانون المعياري للإفادة النسبية: إذا ما سمح لبلد أن يتاجر، فإنه سيكسب؛ بمعنى أن مكاسب التجارة ستتخطى تكاليفها.

يتعين علينا الملاحظة أن القانون الثاني لا يقول بأن الجميع سيكسب من التجارة. يقول إن ثمة تكاليف ناجمة عن التجارة، وإن ثمة مكاسب أكبر منها أيضاً. ليست التجارة الحرة شيئاً طيباً بشكل واضح لا لبس فيه. فبعض الأشخاص والشركات يخسرون بسبب التجارة الحرة، والدفاع عن التجارة الحرة يكمن في أن أشخاصاً آخرين وشركات أخرى تربح أكثر. وبالتالي، إذا كنا مهتمين بزيادة نمو الاقتصاد العالمي، من الأفضل ألا نقيد التجارة.

يعتمد اتجاه التجارة ببساطة - في حال استيراد السلع أو تصديرها- على ما إذا كان سعرها الداخلي أقل أو أكثر من سعرها العالمي. إذا كان أقل من السعر العالمي، فإن السلعة ستصدر. وهذا سيعود بالكسب على مزوديها، من مالك للشركات التي تنتجها والعمال العاملين في هذه الشركات. ولكن هذا الأمر سيضر بأصحاب الطلب الداخلي الذين سيضطرون إلى دفع مبلغ أكبر للحصول على السلعة، وأصحاب الطلب هؤلاء لا يضمون فقط المستهلكين، إذا كانت سلعة نهائية، ولكن أيضاً منتجين آخرين وعمالهم الذين يستخدمون السلعة دخلاً لهم. بيد أن ما يقوله المدافعون عن التجارة الحرة هو إن المكاسب من ناحية المزود في هذا النوع من الأسواق أكبر من خسائر أصحاب الطلب فيه، وبهذا المعنى فإن الكاسبين بإمكانهم أن يتحملوا التعويض على الخاسرين، وأن يبقوا مع ذلك في وضع جيد.

أما إذا كان السعر المحلي لسلعة ما أعلى من السعر العالمي، فسيكون اتجاه التجارة معاكساً. وسيعمل على استيراد السلعة. هنا أيضاً، نجد رابحين وخاسرين، ولكنهم على طرفي نقيض من السوق بالمقابلة مع الحالة الأولى. إن صاحب الطلب هنا هو الكاسب من السعر المنخفض، أي كل من المستهلكين والشركات التي تشتري السلعة كدخل لها. والمزود بالسلع المحلية، وليس بالسلع المستوردة ذاتها التي تتنافس مع السلع المحلية، هو الذي سيخسر. مرة أخرى، يقول المدافعون عن التجارة الحرة إن الأثر الصافي إيجابي أكثر منه سلبي. وحين تتبع التجارة شروط الأسعار النسبية المقارنة، فإن المكاسب تفوق الخسائر بالنسبة إلى المصدرين والمستوردين على السواء. وبينما تبتعد الأسعار من توازن السوق المحلية باتجاه معدلاتها العالمية، تتضاءل خسائر الخاسرين الذين يخفضون الكميات التي يشترونها ويبيعونها، بينما يستفيد الرابحون من الفرصة

بزيادة الكميات. إن هذا التغير الحاصل في الكميات هو الذي يولد الربح الصافي.

إضافة إلى تعزيز النمو العالمي والثروة الصافية، يشير المدافعون عن التجارة الحرة إلى مكاسب أخرى. يقولون أولاً إن التجارة المفتوحة ترعى المنافسة. فإذا كانت الشركات المحلية كبيرة بما فيه الكفاية لتحظى بسلطة على الأسواق وتؤثر في الأسعار، فإنها بالتالي ستنتج القليل وتضع أسعاراً عالية جداً، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الخيارات أمام المستهلك والحد من رفاهيته. إن التجارة تقضي على هذه السلطة على السوق بجعل الشركات المحلية الكبرى تتنافس مع الشركات في الخارج. وهذا من شأنه أن يزيد من إلزامها بالتصرف بصفتها منافساً ممتازاً، فتضع أسعاراً أقل حتى لو أنها ستخسر بعض الأرباح. ثانياً، يقال إن التجارة تعزز خيار المستهلك وتعطيه القدرة على الوصول إلى عدد أكبر من السلع المنوعة التي لا يستطيع شراءها بطريقة أخرى. ثالثاً، تريح التجارة الحرة من النقص في بعض السلع. كان على الاقتصادات الخاضعة للتخطيط المركزي أن تحارب باستمرار ضد التهريب بقوة أكبر مما هو سائد في اقتصادات السوق. رابعاً، يقال أحياناً إن التجارة الحرة تملك نزعة لتقليص الفوارق بين الأجور بين مختلف البلدان، وهذا بدوره قد يقلص الدافع إلى الهجرة. وفي الحقيقة، كان هذا أحد أهداف اتفاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA)، الذي كان متوقعاً منه أن يؤمن الوظائف ويرفع الأجور في مكسيكو بنسبة كافية لجعل العمال المكسيكيين يبتعدون عن الحدود مع الولايات المتحدة ولا يندفعون إلى اجتيازها.

إلا أن الواقع يقول إن العالم بعيد عن تحقيق مكاسب من التجارة الحرة. وعلى الرغم من الكلام الكبير المعسول حول ما يدعى بالتبادل الاقتصادي المعولم، فإن العالم يبقى منقسماً بين أسواق وطنية وإقليمية، والنزعة نحو الإقليمية أكبر منها نحو سوق تجارية عالمية واحدة. كما إنه من الصعب جداً، على مستوى التطبيق، قياس المكاسب الناجمة عن التجارة المفتوحة، بينما يسهل كثيراً التعرف إلى الخسائر التي تسببها. فالمكاسب عادة ما تكون منتشرة، بينما الخسائر غالباً ما تكون مركزة بين مجموعات وشركات معينة.

بيد أن الكثير من الدوليين الليبراليين يرون أن أهمية التجارة الحرة الحقيقية ليست فاعليتها الاقتصادية التي يركزعليها علماء الاقتصاد السياسي. إن الدافع الأساسي وراء تحرير التجارة العالمية هو السلام. ويقول الكثير من المعلقين إن التبعية المتبادلة بين اقتصادات العالم

قيد مهم على قرارها بخوض حرب ما. وقد كان الدافع الأساسي بالفعل لدى مؤسسي النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية هو منع قيام حرب عالمية أخرى. وعند تفاوضها على تقليص الحواجز أمام التجارة في داخل أوروبا وفي العالم ستجد البلدان أن شن حرب بينها سيكلفها الكثير. وأخيراً، تخفف التجارة الحرة قيمة السيطرة الإقليمية كوسيلة لجني الثروة فتزيل بالتالي دافعاً تقليدياً آخر من دوافع الحروب بين الدول.

انظر أيضاً: الاعتمادية المتبادلة؛ بريتون وودز؛ البلدان الحديثة التصنيع؛ التبعية؛ التجارة الموجهة؛ التكتلات التجارية الإقليمية؛ الدولية الليبرالية؛ الليبرالية المثبتة؛ منظمة التجارة العالمية.

لمزيد من المطالعة:

Gary Burtless [et al.], *Globaphobia: Confronting Fears about Open Trade* (Washington, DC: Brookings Institution; Progressive Policy Institute; New York: Twentieth Century Fund, 1998); Edward S. Kaplan, *American Trade Policy: 1923-1995, Contributions in Economics and Economic History*; no. 172 (Westport, Conn.; London: Greenwood Press, 1996); Alan Oxley, The Challenge of Free Trade (New York: St. Martin's Press, 1990); Russell D. Roberts, *The Choice: A Fable of Free Trade and Protectionism, Updated and rev*. (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2001), and Richard Rosecrance, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986).

التجارة الموجهة (Managed Trade)

يُشار إلى عبارة «التجارة الموجهة» بوصفها سياسة تجارية استراتيجية. وقد شاعت في الثمانينيات، ولا سيما في الولايات المتحدة، حيث ظهرت على الساحة مجموعة اقتراحات ترمي إلى التخلي عن نظام التجارة المتعددة الجوانب، والمباشرة بالتجارة الموجهة من واشنطن. وقد يمثل السير نحو التجارة الموجهة – أي الاستعاضة عن تدخل الحكومة، والحصص في السوق، بقوى السوق، والقواعد المتعددة الجوانب - تغييراً في سياسة الولايات المتحدة التي قادت تحرير التجارة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولطالما اتُخذت اليابان مثالاً في الحجة القائلة إنه يتعين على الولايات المتحدة اعتماد التجارة الموجهة، وكثيراً ما تلخصت الحجة بالتالي: تحظى اليابان التي توجه تجارتها بوضع اقتصادي ممتاز، فلا بد إذاً للتجارة الموجهة أن تنجح. ويميل

المدافعون عن التجارة الموجهة إلى التغاضي عن معدل الادخار المرتفع في اليابان، وساعات العمل الطويلة في الأسبوع، وانخفاض معدلات الأمية، ونفقات الحكومة المتواضعة نسبياً. ولكن منذ فترة الكساد الطويلة التي مرت بها اليابان في التسعينيات، انحسرت إلى حد ما مخاطر المضي قدماً باتجاه نظام تجاري موجه من دون أن تزول تماماً.

تقترح نظرية التجارة الموجهة التالي: إذا تعهدت الحكومات بدعم شركاتها، سيؤدي هذا إلى إخراج المنافسين الأجانب من الأسواق الدولية. يمكن للحكومات أن تضمن ديمومة الشركات المحلية على المدى البعيد من خلال دعم التكاليف غير المستردة لإنشاء عمليات واسعة بالقدرة الاحتياطية. فإذا أراد الأجانب المنافسة في السوق، تخفض الشركات المحلية أسعارها عبر زيادة حجم الوحدات وإنتاجها بسعر تكلفة أقل.

وترتكز الحجة الأخرى المؤيدة للتجارة الموجهة على الافتراض القائل إن في الاقتصاد قطاعات أساسية يُفترض أن تتواصل مع قطاعات أخرى. وقد ينجم عن خسارة القطاعات الأساسية تأثير تدريجي يترافق وانقباض القطاعات المتصلة بالقطاعات الرئيسة. وعلى نحو معاكس، حين تُغذى القطاعات الرئيسة وتُتاح لها فرصة النمو، سينتفع الاقتصاد، كما يُزعم، مع نمو القطاعات المتصلة بالقطاعات الرئيسة. وأما تدهور بعض العوامل في صناعة الإلكترونيات الأمريكية، ولا سيما أجهزة التلفزيون والفيديو، وأشباه الموصلات، فيأتي ذكر التدهور عادة حجة داعمة لنظرية القطاعات الأساسية. وقد تأتي الحجة الأكثر شيوعاً عن وجود القطاعات الأساسية من المدرسة الداعية إلى إزالة الصناعة أو الحد منها. فيحاجج البعض قائلاً إن الولايات المتحدة تحتاج إلى المحافظة على قطاع تصنيع قوي إذا أرادت أن تطور قطاعاً خدماتياً قوياً. تكمن مشكلة هذه الحجة في أن نمو الإنتاجية في قطاع التصنيع في الولايات المتحدة قد ارتفع بشدة في الثمانينيات والتسعينيات، بينما زاولت حصة التصنيع من إجمالي الناتج القومي مكانها تقريباً في العقود الأخيرة.

لا تزال مسألة ما إذا كان نجاح اقتصاد اليابان ما بعد فترة الحرب هو ثمرة اعتماده التجارة الموجهة، بالإضافة إلى نفوذ وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية مسألة قابلة للأخذ والرد. وعلى الرغم من أن الدعم الذي تقدمه الوزارة إلى بعض الصناعات كصناعة أشباه الموصلات قد أنتج ثماره، فشلت في المقابل مشاريع أخرى أشرفت الوزارة عليها. فمثلاً،

اختفت صناعة صهر الألمنيوم تقريباً وهي صناعة مولتها الوزارة. وبالإضافة إلى ذلك، تكمن أهم عمليات اليابان التجارية الناجحة في خطوة الشركات التي ولجت أسواقاً جديدة على الرغم من محاولة الوزارة ثنيها عن ولوجها، وخير مثالين هما شركتا «هوندا» و«سوني». وبناء عليه، ليس جلياً ما إذا تحقق ازدهار اليابان التجاري بفضل وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية، أو رغماً عنها. ومن جهة أخرى، يحاجج مناهضو التجارة الموجهة قائلين إنها أكثر بقليل من برنامج يدعم المدخول لفائدة مصالح سياسية منظمة على أحسن وجه تبحث عن الحماية. ليس من المستغرب أن تضع معظم الاقتراحات التي تدعم التجارة الموجهة اليابان نصب عينيها. فالأمريكيون يربطون العجز في التجارة الثنائية بالممارسات التجارية الجائرة، ولكن ليس من سبب كي تتوازن أرقام التجارة الثنائية في النظام التجاري المتعدد الجوانب. فلم يتعين على الولايات المتحدة أن تطالب بسيارات مستوردة، تماماً كما طالبت كوريا الجنوبية بطائرات مستوردة؟ ويسود اعتقاد آخر يظهر بشكل نمطي في الكتابات المتعلقة بمساواة الفرص – يقول إن الولايات المتحدة تعاني عجزاً في التجارة الثنائية لأن أسواقها مفتوحة في وجه المنافسة الأجنبية في حين أن أسواق بلدان أخرى مقفلة في وجه المنافسة الأمريكية. ويظن مناهضو التجارة الموجهة أن العجز التجاري الأمريكي هو ثمرة شروط الاقتصاد الكلي وسياساته وليس ثمرة الممارسات التجارية الجائرة. فمعدل الادخار المنخفض في الولايات المتحدة، وميلها مؤخراً إلى إنفاق أكثر مما تجني، ولدا تدفقاً مهماً للرساميل، يناظره عجز تجاري مها، وعجز في التجارة الثنائية. وأخيراً، يشك المناهضون في قدرة صانعي السياسة على اتخاذ القرارات الصائبة، وأحياناً الحازمة حيال التصرف على أساس الدلائل الاقتصادية وليس على أساس السياسة. فالكمية الواسعة من المعلومات التي تحتاجها الحكومات قبل أن تتمكن من المضي في التجارة الموجهة تستبعد إلى أقصى حدود فرص نجاحها.

باختصار، تمثل التجارة الموجهة حجة معقدة للحماية. نظرياً، تدعم الحكومة الشركات المحلية الكبيرة في سعيها إلى كسب الفوائد الطائلة من شركائها التجاريين. تتمثل إحدى نتائج هذه المنافسة المدعومة في أن الأسواق المستهدَفة هي أقرب إلى اقتصادات الحجم الصغير والوسط. فإذا مضت هذه الأخيرة في سياسة تجارية استراتيجية معادية، لا شك في أن ردود الفعل ستنطلق من شركائها التجاريين الأساسيين. بالنسبة إلى الاقتصادات التي تعتمد على التجارة، يمثل عامل ولوج أسواق أخرى عاملاً رئيساً.

انظر أيضاً: بريتون وودز؛ البلدان الحديثة التصنيع؛ التبعية المتبادلة؛ التعددية؛ سياسة إفقار الجار؛ الليبرالية المثبتة؛ المركنتيلية؛ منظمة التجارة العالمية.

لمزيد من المطالعة:

Paul R. Krugman, ed., *Strategic Trade Policy and the New International Economics* (Cambridge, MA: MIT Press, 1986); Clyde V. Prestowitz, *Trading Places: How We Allowed Japan to Take the Lead* (New York: Basic Books, 1988), and Laura D'Andrea Tyson, *Who's Bashing Whom?: Trade Conflicts in High-Technology Industries* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1993).

تحالف القوى (Concert of Powers)

أصبحت فكرة تحالف القوى شعبية في أواخر التسعينيات بوصفها صيغة لإدارة العلاقات بين القوى العظمى ولتوفير شكل من الإدارة العالمية في عالم خالٍ من أي حكومة رسمية. وأفضل مثالٍ على ذلك كان في أوائل القرن التاسع عشر؛ وإن الذين قالوا إن تحالفاً مماثلاً للقوى يمكن أن ينشأ بعد الحرب الباردة قد استخدموا هذا المثل قاعدةً لأقوالهم. فقد تم إنشاء التحالف الأوروبي في عام ١٨١٥ آلية لتنفيذ قرارات الهيئة التشريعية العليا في فيينا، وتكوّن هذا التحالف من الحلف الرباعي الذي هزم نابليون وأنهى المغامرات الإمبريالية في أوروبا، وضم الحلف القوى العظمى الأربع الأساسية: روسيا وبروسيا والنمسا وبريطانيا، وانضمت فرنسا رسمياً إلى هذا النادي في عام ١٨١٨، ولكنها كانت قد أدت دوراً مهماً في تسوية ١٨١٥؛ إذ كانت أولوية القوى العظمى في تلك الحقبة تحقيق توازن قوى ثابت في أوروبا من أجل المحافظة على الوضع الإقليمي القائم في قلب القارة.

كان أعضاء التحالف يلتقون باستمرار خلال السنوات الثلاثين والأربعين التي تلت ليتشاوروا ويجدوا حلاً لخلافاتهم، وليتعاملوا مع الأخطار الأشمل التي تواجه تحالفهم. وقد نجح التحالف باعتباره تمريناً على تعاون القوى العظمى المدعوم في تحقيق أهدافه بصورة ملموسة، على الأقل حتى منتصف القرن التاسع عشر؛ إذ نجح في قمع الانتفاضات الثورية في إسبانيا وإيطاليا في عامي ١٨٢٠ و١٨٢٢، وفي احتواء فرنسا وردعها عن مد سيطرتها على أوروبا. وأخيراً، إن الخلافات القائمة بين القوى العظمى في تلك الحقبة وفشلها المشترك في

قمع قوى التغيير الثورية داخل حدودها أوصلت التحالف إلى النهاية. إلا أنه ثمة اختلاف في الرأي حيال الوقت الذي توقف فيه التحالف عن ممارسة أعماله. ويقول بعض العلماء إن اندلاع حرب القرم عام ١٨٥٣ أذِن بانهيار التحالف، فقد كان هذا أول نزاع مسلح في أوروبا بعد تسوية فيينا، بالإضافة إلى أنه مثّل خطوة توسعية قامت بها روسيا ضد الامبراطورية العثمانية الضعيفة خلافاً للأهداف التي حددها التحالف. في حين اعتبر آخرون أن التحالف تمكّن، على الرغم من الأزمات الدورية، من البقاء بأوجه مختلفة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ عندما تخاصم أعضاء التحالف، وانقسموا إلى حلفين متنافسين.

بعد انتهاء الحرب الباردة ولا سيما في السنوات التي تبعت نهاية حرب الخليج في عام ١٩٩١، أثار بعض المراقبين إمكانية نشوء تحالف جديد بين القوى العظمى في الحقبة الحالية؛ أي الولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان والدول الريادية في الاتحاد الأوروبي. وكانت مقدرة هذه الدول على التعاون لإجبار العراق على التخلي عن إلحاقه الكويت به سبباً في ولادة آمال تتعلق باستمرار تعاونها من أجل دعم النظام الدولي. ومع ذلك، ثمة فوارق عدة بين القوى العظمى في القرن التاسع عشر والقوى العظمى الحالية.

أولاً، كانت التحالف الأوروبي يتألف من خمس قوى عظمى متساوية تقريباً. أما اليوم فمن الصعب جداً تقييم توزع القوى في العلاقات الدولية، فلم يعد هناك من علاقة وثيقة بين القوة العسكرية والتأثير السياسي، لذا من الصعب تحديد المقاييس المناسبة للعضوية في وحدة معاصرة.

ثانياً، تم إنشاء التحالف الأوروبي من أجل التعامل مع الأخطار العسكرية والسياسية في قلب أوروبا. أما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فأصبح من الصعب معرفة أي الدول تمثل خطراً فعلياً على الدول العظمى يدفعها إلى التحالف مجدداً.

ثالثاً، كانت بعض القيم المحافظة تجمع بين أعضاء التحالف الأوروبي كافة. فعلى الرغم من خلافاتهم التي ازدادت مع مرور السنوات، وافقوا على نظام توازن القوى إطاراً مشتركاً لمساعيهم. أما اليوم فتوازن القوى عالمي أكثر منه إقليمي، وليس من الصعب تحديد الفوارق الأساسية بين الدول التي تعرف بكونها أعضاءً مهمة في التحالف المعاصر. وعلى الرغم من أنها تتشارك كلها بعض المصالح، يبقى من غير الواضح ما إذا كان هناك إجماع معياري في ما بينها حيال شرعية النظام الدولي. ففي ضوء هيمنة الولايات المتحدة اليوم، ليس من المرجح أن

تقوم قوى عظمى أخرى (ولا سيما الصين) بالانضمام إلى تحالف ترئسه دولة واحدة.

هذا لا يعني أن شيئاً شبيهاً بتحالف القوى لا يمكن أن يقوم أو يتم إنشاؤه في الأعوام المقبلة. فالقوى العظمى في القرن الحادي والعشرين تتقاسم بعض المصالح، ككرهها للحرب النووية والإرهاب الدولي واستخدام القوة العسكرية لتغيير الحدود الإقليمية وخطر الانهيار الاقتصادي العالمي. والسؤال المطروح الآن هو هل هذه المصالح كافية لتوليد التعاون اللازم للحفاظ عليها؟

انظر أيضاً: الأمن الجماعي؛ توازن القوى؛ الحلف؛ الدبلوماسية؛ القوى العظمى؛ النظام.

لمزيد من المطالعة:

Gordon Alexander Craig and Alexander L. George, *Force and Statecraft: Diplomatic Problems of Our Time*, 2nd ed. (New York; Oxford: Oxford University Press, 1990); Kalevi J. Holsti, "Governance with Government: Polyarchy in Nineteenth-Century European International Politics," in: James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel, eds.), *Governance without Government: Order and Change in World Politics*, Cambridge Studies in International Relations; 20 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992), and Richard Rosecrance, "A New Concert of Powers," *Foreign Affairs,* vol. 71, no. 2 (Spring 1992), pp. 64-82.

التحريرية الوحدوية (Irredentism)

المصطلح الإنكليزي الذي يعني التحريرية الوحدوية (Irredentism)، مستوحى من جملة إيطالية هي (Terra Irredentia)، وتعني «الأرض غير المستردة». وقد استخدمت أول ما استخدمت للحديث عن أراض ينطق أهلها بالإيطالية، بينما هي تقع تحت الحكم النمساوي والسويسري خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبعد التوحيد، خاضت إيطاليا عدداً من الحروب حتى تضم هذه الأراضي (ترنت، دلماسيا، تريستا، فيومي). ويمكن التعريف بالوحدوية التحريرية على أنها مطالبة من جانب دولة بأرض تقع تحت سيادة دولة أخرى. وهي كلمة متصلة بكلمة انفصالية، ولكن مختلفة عنها. وكلمة انفصالية تعني محاولات تقوم بها أقلية قومية لتنفصل عن دولة قائمة، وتؤلف دولة بحد ذاتها. وعلى الرغم من أن الانفصالية

ليست هي ذاتها الوحدوية التحريرية، إلا أنها متصلة بها اتصالاً وثيقاً. قد تقوم دولة ما بمحاولة واضحة لضم أرض من دولة أخرى، بيد أن الأقلية قد تطالب بفصل الأرض التي تسكنها عن الدولة التي تنتمي إليها وتوحيدها مع دولة أخرى. المثال الجيد على هذا الوضع هو كردستان، وهي أرض يسكنها أكراد موزعون حالياً بين العراق وإيران وسوريا وتركيا.

ترتبط الوحدوية التحريرية بقوة مع أكثر المظاهر عدوانية في القومية الحديثة. بيد أنه حتى قبل نشوء الأيديولوجيات القومية، حاولت بعض الدول تبرير الإمبريالية باستخدامها حجة استعادة الأراضي أو تحرير أشقائها. فكان تبرير الحملات الصليبية مثلاً هو استعادة الأراضي المقدسة وتحرير الأشقاء المسيحيين من سيطرة المسلمين عليهم. هدفان اثنان يدفعان الوحدوية التحريرية: (أ) نزعة التوسع وزيادة القوة و/ أو الثروة؛ و(ب) الميل نحو الأنسباء والأقارب. وبذلك يكون السعي وراء الأهداف التحريرية الوحدوية عنيفاً في أغلب الأوقات، وكان وراء عدد كبير من الحروب في القرن العشرين. تتضمن الأمثلة على ذلك مطالبة الأرجنتين بريطانيا بملكية جزر فالكلاند/ مالفيناس، والتزام جمهورية إيرلندا السابق (قبل اتفاق الجمعة العظيمة) بإيرلندا موحدة.

على الرغم من أن التحريرية الوحدوية غالباً ما تكون مبررة بدوافع مساعدة الأقليات الإثنية وتحريرها من الدولة التي تعيش فيها، إلا أن ثمة سببين يجعلان الوحدوية التحريرية تسيء إلى وضعية الأقليات وظروف معيشتهم أكثر مما تحسنها. السبب الأول هو أنها قد تساهم في جعل التنبؤ يحقق ذاته سواء بالنسبة إلى لأقلية، أم بالنسبة إلى الدولة التي تقيم فيها. فالحكومة التي تتعرض لمطالب تحريرية وحدوية قد تمارس تمييزاً إضافياً ضد الأقلية، إذ تعتبرها بمنزلة تهديد لأمنها القومي. وقد تتبع سياسات قمعية لتثني الأقلية عن تبني أهداف تحريرية وحدوية، ما سيجعل قادة هذه الأقلية ينظرون بدورهم إلى هذه الإجراءات على أنها أدلة على استحالة العيش مدة أطول تحت سيطرة دولة أجنبية. وبما أن الحركات الوحدوية التحريرية نادراً ما تكون ناجحة، فإن الأقليات قد تصير إلى حال أسوأ مما كانت عليه قبل النزاع. ثانياً، ما هو مركزي في العديد من الحركات الوحدوية التحريرية هو الأرض وليس الشعب، وفي هذه الحالة يصبح هذا الأخير مجرد بيادق في لعبة التحرير والتوحيد. ولا تعنى الدولة التحريرية الوحدوية فعلاً برفاه شعبها، بل غالباً ما تستخدمه لزرع عدم الاستقرار عند الخصم، كما فعل العراق قبل غزوه الكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، صارت الوحدوية التحريرية خاضعة لمفارقة. فالقانون الدولي مناهض من ناحية للوحدوية التحريرية، وكلما كانت الوثائق الدولية أكثر حداثة، كانت أكثر وضوحاً في إدانتها واستبعادها للتطلعات والنشاطات الوحدوية التحريرية. يشدد ميثاق الأمم المتحدة على احترام الحدود الإقليمية وسيادة الدولة، كما تفعل منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية ومعاهدة هلسينكي النهائية (١٩٧٥) في ما يتعلق بأوروبا.

من ناحية أخرى، كان انهيار ترتيبات الحرب الباردة في ما يتعلق بشرق أوروبا وشرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط من شأنه أن يحمل معه لا محالة حاجة إلى إعادة رسم الحدود السياسية. وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين، عادت النزاعات الوحدوية التحريرية لتنشأ مجدداً على مساحة واسعة تمتد من شمال البلقان وصولاً إلى سبراتلي وجزر كوريل في جنوب المحيط الهادي. تواجه العديد من حكومات دول تقع في هذه المنطقة الجغرافية الواسعة جداً اضطرابات سياساية واقتصادية مع عودة القومية الإثنية والضغط من أجل الدقرطة. إضافة إلى أن شرعية الحدود القائمة تتعرض لتحديات متزايدة حالياً.

في هذا الإطار، من المهم أن يستجيب المجتمع الدولي (وبخاصة الولايات المتحدة والأمم المتحدة والمنظمات الأمنية الإقليمية) إلى مشكلة الوحدوية التحريرية بطريقة ناشطة إيجابية بدلاً من اتباعه النمط السلبي. وبينما لا يمكن القضاء بالكامل على الاستعدادات الوحدوية التحريرية، إلا أنه يمكن الخفض من حدة نزاعاتها باعتناق بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتعددية السياسية في إطار الدول مع احترام أكبر واهتمام بحقوق الأقليات. طالما أن القومية الإثنية لن تختفي على الأرجح في المستقبل القريب، يتعين علينا أن نطور آليات وطرائق واستراتيجيات لإدارة النزعات الوحدوية التحريرية.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ الانفصال؛ الحقوق خارج الحدود الإقليمية؛ الدمقرطة؛ السيادة؛ القومية.

لمزيد من المطالعة:

David Carment and Patrick James, “Internal Constraints and Interstate Ethnic Conflict: Toward a Crisis-Based Assessment of Irredentism,” *Journal of Conflict Resolution,* vol.

39, no. 1 (March 1995), pp. 82-109; Naomi Chazan, ed., *Irredentism and International Politics*, Studies in International Politics, Adamantine International Studies (Boulder, CO: L. Rienner Publishers; London: Adamantine Press, 1991); Alexis Heraclides, "Secessionist Minorities and External Involvement," *International Organization*, vol. 44, no. 3 (Summer 1990), pp. 341-378; Donald L. Horowitz, "Irredentas and Secessions: Adjacent Phenomena, Neglected Connections," *International Journal of Comparative Sociology*, vol. 33, nos. 1-2 (1992), pp. 118-130, and Manus I. Midlarsky, ed., *The Internationalization of Communal Strife*, Studies in International Conflict Series. Studies in International Conflict; v. 7 (London; New York: Routledge, 1992).

التدخل لدواعٍ إنسانية (Humanitarian Intervention)

كتب الكثير حول موضوع التدخل الإنساني في التسعينيات. وكلمة «تدخل» تصف ممارسة سلطة عامة من جانب دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة. وهكذا يصبح التدخل أكثر من مجرد «تدخل» في مجال الشؤون الداخلية لدولة أخرى. ويلتقط مصطلح التدخل الدكتاتوري العوامل الإكراهية في التدخل بدقة أكبر. ويعنى التدخل الإنساني بعمل (إكراهي) تقوم به دولة أو مجموعة من الدول على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة، وهو عمل يتم على أسس إنسانية، أو بهدف إعادة إرساء الحكم المؤسسي. وعادة ما يتضمن هذا العمل القوة العسكرية، ولكن ليس بالضرورة. باختصار، تقوم دولة أو مجموعة دول بالتدخل لمصلحة المواطنين في دولة أخرى وغالباً ضد حكومة هذه الدولة. ويجب التمييز بين التدخل الإنساني والمساعدة الإنسانية التي يتطلب إرسالها موافقة الحكومة المستقبلة لها. فالمساعدة الإنسانية تنسجم مع السيادة أما التدخل الإنساني فلا.

وحتى العام ١٩٩٠، كان هناك اتفاق عالمي تقريباً على أن التدخل الإنساني غير قانوني. وهو ممنوع بشكل واضح في شرعة الأمم المتحدة في البنود (٢)، (٤) و (٧) لأنه يهدد بالتحديد سيادة الدولة. فمبدأ السيادة هو أساس القانون الدولي والأمم المتحدة. وما لم تتفق الدول على احترام سلامة أراضي الدول الأخرى واستقلاليتها السياسية، فإنه من الصعب أن تتعايش بصفتها دولاً متساوية بحسب شروط القانون الدولي الشكلية. بيد أن العدالة هي الثمن الذي يجب دفعه من أجل تحقيق النظام في العلاقات الدولية. وفي غياب أي تبرير معياري لسيادة الدولة، يمكنها أن تمثل درعاً تعتدي الدول من خلفه على حقوق الإنسان الخاصة بشعوبها.

وخلال الحرب الباردة، كان من الممكن التعرف على تدخلات كانت دوافعها ونتائجها إنسانية بشكل جزئي. ويذكر العديد من المراقبين غزو فييتنام لكمبوديا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ بوصفه حالة كلاسيكية من التدخل الإنساني الذي وضع حد لحكم الإبادة الجماعية الذي مارسه بول بوت. ولكن هذا وحالات أخرى من التدخل الإنساني لم تكن مبررة بتلك الصفة من جانب الدولة المتدخلة. وبدلاً منها، وبالانسجام مع القانون الدولي، كان التبرير يلجأ إلى مفهوم الدفاع عن النفس.

بعد انتهاء الحرب الباردة في عام ١٩٨٩، بدأ الإجماع حول عدم قانونية التدخل الإنساني ينهار في وجه الخروقات الكثيفة التي شهدتها حقوق الإنسان في يوغسلافيا والعديد من الدول الأفريقية. فطالب الرأي العام في الولايات المتحدة وفي أجزاء كثيرة من أوروبا الغربية حكوماته بالقيام بعمل ما لإنهاء ما كان يبدو قائمة متزايدة من النزاعات الداخلية. وبما أن مهمات حفظ السلام كانت على الأغلب غير فاعلة، فقد قال العديد من المراقبين أن الوقت قد حان لتوسيع مدى الاستخدام الشرعي للقوة ليتضمن التدخل الإنساني. بيد أن ثمة مشكلات أساسية ثلاث في هذه الحجة ما زال حلها بعيد المنال بالنسبة إلى المجتمع الدولي.

المشكلة الأولى: صحيح أن التدخل الإنساني يهدد سيادة الدولة، إلا أنها علاقة تتسم بالتعقيد. وتعني كلمة «تدخل» أن العمل مصمم ليؤثر في قيادة الشؤون الداخلية في دولة ما، وليس ضم هذه الدولة أو الاستيلاء عليها. ولم يكن غزو هتلر لبولندا في العالم ١٩٣٩ حالة تدخل بل حالة حرب؛ والاستعمار الأوروبي في آسيا وأفريقيا لم يكن تدخلاً ولا حتى حرباً بل غزواً. لا يسهل رسم الخط الفاصل بين التدخل من ناحية والغزو من ناحية ثانية على الدوام ولا هذا الخط ثابت ومستقر. بيد أن التدخل، على عكس الحرب والغزو، يتضمن التأثير في الشؤون الداخلية في دولة ما بطريقة معينة من دون الاستيلاء على هذه الدولة أو السعي إلى هزمها في مواجهة عسكرية. وبما أن التدخل ليس غزواً، فإن أعمال التدخل الإنساني يفترض بها أن تكون قصيرة المدى. والنتيجة أن التدخل الإنساني بحد ذاته لا يمكنه أن يحل الأسباب الاجتماعية والسياسية العميقة التي تقف وراء النزاعات.

المشكلة الثانية: من هم الفاعلون المناسبون للقيام بتدخل مناسب لدواع إنسانية؟ ولا توجد حالة واحدة من التدخل الإنساني حيث لا يكون الدافع للتدخل فيها إلا واحداً من مجموعة أسباب. ويستحيل أن نتخيل ان الدول قد تضع (أو يجب أن تضع) الهموم الإنسانية

قبل المصلحة القومية. وهي، والحال هذه، ستختار أن تتدخل في مناطق معينة وليس في مناطق أخرى. مثلاً، في أفريقيا الوسطى، لم تر القوى العظمى أن استخدام القوة للحؤول دون الإبادة الجماعية في رواندا العام ١٩٩٤هو جزء من مسؤوليتها، ولا فصل اللاجئين في ما بعد عن العناصر العسكرية والسياسية في المخيمات الزائيرية والتانزانية، ولا مساعدة الوكالات الإنسانية لمد يد العون إلى آلاف وآلاف اللاجئين في الغابات الماطرة خلال الحرب الأهلية الزائيرية العام ١٩٩٦. بيد أن الولايات المتحدة وحلفاءها في منظمة حلف شمال الأطلسي رأوا أن المساعدة الإنسانية مبررة في كوسوفو العام ١٩٩٩. ونظراً إلى الدوافع الممزوجة لدى القوى العظمى، لن يمارس التدخل الإنساني بطريقة منسجمة أبداً. والرد الوحيد على هذه المشكلة هو بالحديث عن الأمم المتحدة على أنها الطرف المناسب للقيام بالتدخل الإنساني. وطالما أن الأمم المتحدة تقع تحت سيطرة الدول فإن المشكلة ستظل قائمة.

وأخيراً، هدف التدخل الإنساني التعاطي مع ما يعتبر خرقاً لحقوق الإنسان. وبما أن وجهات النظر حول هذه الأخيرة مشروطة ثقافياً، فما من تعريف للتدخل الإنساني يمكن أن يكون محايداً ثقافياً. في القرن السابع عشر، ظن العديد من الكتاب المسيحيين أن الدول الأوروبية مناط بها واجب التدخل في الشؤون الداخلية لدى دول أخرى لوضع حد لممارسات معينة كالأضاحي البشرية وأكل لحوم البشر. وفكروا أيضاً أن إنقاذ الأرواح عمل إنساني، وأن المجتمع الذي ينكر حرية نشر المسيحية أو الذي يضطهد المبشرين بها يستحق التدخل الإنساني. اليوم، تنزع الخروقات التي تسبب نداءات من أجل التدخل الإنساني إلى استثناء الوفاة بسبب الفقر وسوء التغذية وسوء الإدارة السياسية والاقتصادية. فمفهومنا للتدخل الإنساني أصبح في جزئه الأكبر ذا طبيعة سياسية ومرتكزاً على الدولة. ويصبح العذاب والقهر والموت مسائل خاصة بالتدخل الإنساني حينما يكون سببها انهيار دول فقط أو قيامها باستغلال فاقع لسلطتها.

وهكذا، على الرغم من أن مفهوم التدخل الإنساني غالباً ما يرتبط بأهداف كسموبوليتية بسيطة، من الصعب إدراك كيفية قيام المجتمع الدولي بتنفيذ المبدأ من حيث الممارسة. فمؤيدو التدخل الإنساني يجب أن يعترفوا بأن الالتزام الصادق بإنقاذ ضحايا الاعتداءات على حقوق الإنسان لا يستثني العمل السياسي والدبلوماسي الشاق الذي يجب أن يظل قائماً لإحلال السلام ومن ثم مساعدة المجتمعات التي مزقتها الحروب على إنجاز إعادة بنائها وتحقيق المصالحة بين أطرافها.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ حفظ السلام؛ حقوق الإنسان؛ سلام وستفاليا؛ عامل سي. إن. إن؛ القانون الدولي.

لمزيد من المطالعة:

Chantal de Jonge Oudraat, "Humanitarian Intervention: The Lessons Learned," *Current History*, vol. 99, no. 641 (December 2000), pp. 419-429; Robert Lester Phillips and Duane L. Cady, *Humanitarian Intervention: Just War vs. Pacifism* (Oxford: Rowman and Littlefield, 1995); Nikolaos K. Tsagourias, *The Jurisprudence of Humanitarian Intervention*, Melland Schill Studies in International Law (Manchester: Manchester University Press, 2000); Nicholas J. Wheeler, *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2000), and Oliver Ramsbotham and Tom Woodhouse, *Humanitarian Intervention in Contemporary Conflict: A Reconceptualization* (Cambridge, MA: Polity Press, 1996).

التطهير العرقي (Ethnic Cleansing)

عندما تكون الشعوب العرقية هي الأقليات في أراضٍ تسيطر عليها جماعات عرقية أخرى منافسة، قد يتم طردها من الأراضي، أو إبادتها دورياً وهو احتمال نادر. تستطيع المجموعات التي تمثل الأكثرية أن تحقق أراضيَ أكثر اتحاداً وتقارباً وتوسعاً بغية إقامة الدولة ـ الأمة عن طريق إبعاد الأقليات العرقية. هذا ما فعله كثير من الصرب العرقيين من خلال سياسة التطهير العرقي بعد انقسام يوغسلافيا. فبالفعل، كانت عبارة «التطهير العرقي»(Ethnic Cleansing) واردة في نص حل يوغسلافيا، فهي ترجمة حرفية لعبارة «اتنيكو سيسنجي»(Etnicko Ciscenje) في اللغة الصربية الكرواتية ـ الكرواتية الصربية. من الصعب تحديد أصل هذه العبارة، ولكن تناقش تقارير وسائل الإعلام قيام «أراضٍ مطهرة عرقياً» في كوسوفو بعد عام ١٩٨١. في ذلك الوقت، كان هذا المفهوم مرتبطاً بالأمور الإدارية البعيدة من العنف والمتعلقة على نحو خاص بتصرف الألبانيين في كوسوفو تجاه الأقليات الصربية.

اكتسب التعبير معناه الحالي خلال الحرب في البوسنة والهرسك (١٩٩٢ - ١٩٩٥). بما أن الضباط العسكريين في الجيش الشعبي اليوغسلافي السابق كان لهم دور متميز في هذه الأحداث كلها، يمكن القول إن أصل هذا المفهوم يرجع إلى المفردات العسكرية. إن عبارة

«تطهير الأراضي» تُوجَّه عادة إلى الأعداء، وتستخدم في معظم الأحيان في المرحلة الأخيرة من القتال بغية السيطرة كلياً على الأراضي المغزوة.

يجب عدم حصر تحليل معنى التطهير العرقي في حالة يوغسلافيا السابقة الخاصة. قد تسيطر هذه السياسة على أي أرض تضم مزيجاً من الشعوب وتكون عواقبها وخيمة، وبخاصة في محاولة لإعادة رسم الحدود أو لإعادة تحديد الحقوق على هذه الأراضي. هناك عمليات جديدة من النزاعات الواسعة النطاق التي تعتمد التحركات العنيفة ضد المدنيين الأعداء أكثر مما تعتمد الحرب في معناها التقليدي؛ أي بين القوات المسلحة. اليوم هناك كثير من الدول تطبق هذه السياسات وهذا المنطق (رواندا في عام ١٩٩٤).

تجدر الإشارة إلى أن سياسة التطهير العرقي تخرق أساساً شرعة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. عندما تكون الوسائل والطرق المعتمدة في التطهير العرقي مشابهة لأعمال الإبادة، وعندما تندمج عناصر عدة لتعقد النية على تدمير جماعة، عندها نتحدث عن الإبادة الجماعية. ما من تحديد قانوني دقيق للتطهير العرقي، كما هي الحال بالنسبة إلى الإبادة الجماعية، على الرغم من أن العبارة استخدمت بكثرة في الجمعية العمومية، وفي قرارات مجلس الأمن، وفي مستندات المقررين الخاصين، وفي كتيبات المنظمات غير الحكومية.

يفترض البعض أن التطهير العرقي هو تورية للإشارة إلى الإبادة الجماعية. غير أن الفرق بينهما ذو أهمية. فالتطهير العرقي يسعى إلى «تطهير» أو «تنظيف» الأراضي من جماعة عرقية بواسطة الإرهاب أو الاغتصاب أو القتل لحث السكان على الرحيل. أما الإبادة فتهدف إلى تدمير الجماعة من خلال إقفال الحدود كي لا يتمكن أحد من الهرب. وينبغي ألا ننظر إلى هذه المسألة كما لو أن التطهير العرقي ليس جريمة دولية وحشية فحسب؛ بل تجب العقوبة فيه بوصفها جريمةً بحق الإنسانية.

انظر أيضاً: الإبادة الجماعية؛ الإرهاب؛ جريمة الحرب؛ الحروب من النوع الثالث؛ الدبلوماسية الوقائية؛ العرقية؛ الملاذ الآمن.

لمزيد من المطالعة:

Andrew Villen Bell, *Ethnic Cleansing* (New York: St. Martin's Press, 1996); Norman

Cigar, *Genocide in Bosnia: The Policy of "Ethnic Cleansing"*, Eastern European Studies; no. 1 (College Station: Texas A&M University Press, 1995); Norman M. Naimark, *Fires of Hatred: Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe* (Boston; Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001); J. Otto Pohl, *Ethnic Cleansing in the USSR, 1937-1949*, Contributions to the Study of World History; no. 65 (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1999), and Stevan M. Weine, *When History Is a Nightmare: Lives and Memories of Ethnic Cleansing in Bosnia-Herzegovina* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1999).

التعددية (Multilteralism)

يشير هذا المصطلح إلى ثلاث خصائص، أو ثلاثة مبادئ ترتكز عليها العلاقات بين الدول أو مجموعة دول، بالإضافة إلى جهات أخرى في ميادين محددة ولا سيما التجارة. وتتألف هذه المبادئ من عدم التمييز، عدم التجزئة، ونشر المعاملة بالمثل.

يُقصد بعدم التمييز أن تنفذ الدول التزاماتها الواردة في المعاهدات من دون أي مفاجآت أو استثناءات ترتكز على التحالفات، أو على خصوصية الظروف المتوافرة، أو على الدرجة التي تبدو فيها المصالح القومية موضوعة على المحك. والمثال الذي غالباً ما يتم ذكره للدلالة على حالة عدم التمييز هو التزامات الدول بتوسيع وضعية الدولة الأكثر رعاية لتشمل باقي الدول في النظام التجاري الذي يحكمه الاتفاق العام بشأن التعرفات الجمركية والتجارة (الغات)، وخليفته منظمة التجارة العالمية.

يأتي بعدها دور عدم التجزئة. في إطار التعاون العسكري، على سبيل المثال، يُطلب من الدول أن تفي بالتزاماتها تجاه الدول الأخرى من خلال اتفاقية تُعنى بالأمن الجماعي. ما يعني بالنسبة إلى أنظمة أمنية متعددة الأطراف الطلب منها اعتبار السلام غير قابل للتجزئة من جانب ولمصلحة أي طرف موقع على اتفاقية الأمن الجماعي.

وأخيراً، يعني مبدأ نشر المعاملة بالمثل أن الاستمرار في تطبيق مبدأ عدم التمييز وعدم التجزئة هو عنصر مهم في الترتيبات المتعددة الأطراف. فلا تُصنف الأمثلة العرضية والفردية عن التعاون بين الدول ضمن إطار المنافسة الفردية أو العلاقات العدائية بين الدول بالمتعددة الأطراف، بل يجب على المساهمة المشتركة أن تستمر لفترة طويلة، ويمكن بهذا الاعتماد عليها لتصبح أساس

التوقعات بشأن أداء الاتفاقيات الجماعية على المدى البعيد. وبكلمات أخرى، تطرح الدول ما يسمى أحياناً «ظلال المستقبل». ويمكن لحالات التعاون المتكرر في إطار متعدد الأطراف أن يعزز انتشار المعاملة بالمثل بين الدول، ويساعد على تحويل إدراكها لمصالحها الخاصة.

إن نهاية الحرب الباردة، وتكامل اقتصاد العالم المتنامي عبر مجموعة لم يسبق لها مثيل من تحركات رأس المال، والناس، والمعلومات أثارت الاهتمام في تعددية الأطراف بصفتها شكلاً تنظيمياً في العلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي العالمي. وتستجيب الدول، والجهات غير الحكومية، والمؤسسات، وجهات أخرى عابرة للحدود القومية إلى طائفة من المشكلات القديمة والجديدة المندرجة في جدول الأعمال العالمي. ففي المجالين الاقتصادي والبيئي، على سبيل المثال، يشير حضور منظمات شبيهة بمنظمة التجارة العالمية، ومجموعة شبكات بيئية عابرة للحدود القومية إلى أن التحول نحو تحرير السوق والتكامل العالمي سيتم بإشراف أشكال مهمة من التنظيم المتعدد الأطراف، والإدارة، واللوبي السياسي.

تعددية الأطراف إذاً عبارة عن وسيلة معينة ترمي إلى لم شمل جهات دولية تدعم التعاون، وتدمج مبادئ عدم التمييز، وتنشر مبدأ المعاملة بالمثل، وتقيم بُنى تأسيسية معممة. واليوم، يتصاعد الجدل حول إمكانات تعددية الأطراف. أولاً، على الرغم من الحجج القائلة إن أشكال التعاون المتعددة الأطراف وفّرت أسس توسع التجارة العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين، تتكاثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية. يبقى أن نعرف إلى أي مدى تقوض الإقليمية تعددية الأطراف أو تعززها والعكس صحيح. ثانياً، لا يتوافر التعاون المتعدد الأطراف بالتساوي في أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، يشيع التعاون المتعدد الأطراف داخل أمريكا الشمالية وبين بلدانها وبلدان أوروبا الغربية أكثر من شيوعه بين دول منطقة آسيا والمحيط الهادي. ويرقى سبب نقص تعددية الأطراف على الصعيد السياسي في منطقة آسيا والمحيط الهادي جزئياً إلى أن الولايات المتحدة لم تُدخل المعايير والمنظمات المتعددة الأطراف إلى المنطقة في الفترة التي تلت الحرب مباشرة بطريقة تماثل دخولها إلى أوروبا.

انظر أيضاً: الإقليمية؛ بريتون وودز؛ التبادلية؛ التجارة الموجهة؛ الحرب الباردة؛ سياسات إفقار الجار؛ الليبرالية المثبتة؛ منظمة التجارة العالمية؛ نظام الحكم.

لمزيد من المطالعة:

Stephen Gill, ed., *Globalization, Democratization, and Multilateralism, Multilateralism and the UN System* (New York: St. Martin's Press, 1997); John Gerard Ruggie, ed., *Multilateralism Matters: The Theory and Praxis of an Institutional Form* (New York: Columbia University Press, 1989); Michael G. Schechter, ed., *Future Multilateralism: The Political and Social Framework* (Basingstoke: Palgrave, 1998); James P. Sewell, ed., *Multilateralism in Multinational Perspective: Viewpoints from Different Languages and Literatures* (Basingstoke: Palgrave, 2000), and Rorden Wilkinson, *Multilateralism and the World Trade Organisation: The Architecture and Extension of International Trade Regulation*, Routledge Advances in International Political Economy (London; New York: Routledge, 2000).

تقرير المصير (Self-Determination)

في نهاية القرن العشرين، نجد مبدأ تقرير المصير بحاجة ماسة إلى تحليل خلاق ومرونة في التعبير عنه أكبر من تلك التي حظي بها حتى الآن. قبل نهاية الحرب الباردة، كان تقرير المصير محصوراً بتشابه شديد مع آلية إزالة الاستعمار. وبما أن هذه الآلية اكتملت اليوم، على الأقل بمعناها الشكلي، صار كل من معنى "الذات" في عبارة تقرير المصير الذاتي، وكيف تقرر هذه الذات طريقة حكمها ناضجاً لإعادة التفسير بشكل خلاق. للأسف، على الرغم من أن مبدأ تقرير المصير قد صار مجدداً محط اهتمام العلماء في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا الاهتمام لم يترجم بعد على صعيد السياسة العالمية الفاعلة. والنتيجة، تظل المجموعات التي تستمتع بحق تقرير المصير وتلك المحرومة منه رهناً بسياسات العنف والرؤية الواضحة التي ترافق بعض النزاعات السياسية.

اليوم، ينادى بمبدأ تقرير المصير من جانب شعوب مختلفة لا دول لها ولصالحها كالأكراد والكيبيكيين والباسك والفلسطينيين والتيبتيين والتاميل. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يسبغ بعضاً من الشرعية على عدد من هذه الصراعات، إلا أنه يفعل ذلك كيفما اتفق. ويرقى السبب نسبياً إلى كون صراعات حق تقرير المصير قد استلهمت قيماً متعارضة بين الجماعية والفردية التين لا يمكن أن تتعايشا بسهولة. ويحمل تقرير المصير نزاعات بين ذاتين متنافستين. وتعبيراً عن الديمقراطية، نرى أن هذا المبدأ هو مبدأ بسيط ظاهرياً يعتمد على مقولة: دعوا الشعب يحكم! إلا أنه، وكما قيل باستمرار، لا يمكن للشعب أن يحكم إلا عندما يقرر من هم الشعب. وهذا القرار، متى اتخذ، يسبغ على ممثلي الشعب سلطة كبيرة تضع حدوداً للمشاركة الشعبية في الآلية

السياسية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تقرير المصير قد تبنّى أشكالاً توسعية، كما تبنّى أشكالاً تفككية على امتداد التاريخ. فقد استخدم كعقيدة إمبريالية لتبرير توسع الولايات المتحدة عبر «المصير الواضح»، وغزوات فرنسا النابوليونية ومسعى هتلر الشهير لإقامة ألمانيا العظمى، ومنذ نهاية الحرب الباردة اتخذ أشكالاً تفككية في الاتحاد السوفياتي، وبالطبع في يوغسلافيا أيضاً.

تحتفي الأمم المتحدة أحياناً بتعزيز مبدأ تقرير المصير باعتباره واحداً من أهداف المنظمة الأساسية. وتبدأ شرعة الأمم المتحدة (١٩٤٥) بتأكيد «احترام مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب». بيد أنه، في الوقت ذاته، تحولت القيم الليبرالية والديمقراطية التي تدعم جاذبية تقرير المصير مع تطبيق هذا المبدأ أداة لإنهاء الاستعمار وحسب. وهذا يشير إلى قلة الأهمية التي أولاها كاتبو الشرعة إلى تقرير المصير، وهي عبارة تظهر مرتين فقط في الوثيقة بأكملها. بالطبع، ما من حق لتقرير المصير يستشف مباشرة من الشرعة. وقبل العام ١٩٤٥، لم يكن القانون الدولي على علم بأي حق تقرير مصير معين، وفي كنف الشرعة نفسها يرتبط المبدأ بوضوح بمنع استخدام القوة وبالحق بسلامة الأراضي (البند ٢)، وبالالتزام العام بتأمين السلام والأمن أيضاً (الفصل السابع).

تميز العقدان اللذان تليا كتابة الشرعة والإعلان العام لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، بنهاية الإمبريالية. وأصبحت أغلبية القوى الاستعمارية ملتزمة أكثر فأكثر بالتخلي عن مستعمراتها وبدأت كتلة أفرو - آسيوية بإعلاء صوتها في الأمم المتحدة. في عام ١٩٦٠ وبعدها في عام ١٩٧٠، أقرت الجمعية العمومية قرارين وفّرا نوعاً من الوضعية القانونية لمبدأ تقرير المصير، حتى لو أنهما رسما حدوداً لتطبيقاتها. فقد ربط إعلان ضمان استقلال البلدان والشعوب المستعمرة (١٩٦٠) وإعلان العلاقات الودية (١٩٧٠) حق تقرير المصير بإزالة الاستعمار. ولم يعترفا بأي حق لما قد يسمى تقرير مصير داخلي (أي الحق بحكومة تمثيلية)، ولم يعترفا بأي حاجة إلى تعديل الحدود بين المستعمرات السابقة، وهي الحدود التي رسمها الأوروبيون من دون الأخذ في الحسبان كثيراً رغبات أصحاب هذه الأراضي.

ومنذ نهاية الاستعمار، أصبح واضحاً أن الحلول الوسط الدبلوماسية التي سهلت انتقال السلطة السياسية خلال تلك الفترة قد أصبحت متقادمة. واليوم، يحتاج مبدأ تقرير المصير إلى تعريف وقابلية للتطبيق. أما إنقاذه من التفكك الكامل فهو يعتمد على تجديد الروابط بين

الاستقلالية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحق بتقرير المصير. وأكثر ما يجب الاهتمام به في هذا التجديد هو تبني تفسير أكثر ليبرالية واتساعاً لمعنى تقرير المصير. فهذا الأخير لا يجب أن يعني التحريرية الوحدوية والانفصالية وإعادة التفاوض العنيف على الحدود الإقليمية. فتعزيز حقوق الأقليات واللامركزية والفدرالية واعتراف أكبر بشرعية التعبير عن الذات هي كلها تعبير عن حق تقرير المصير. أما الاعتراف بحقوق الجماعة على حساب الحقوق الفردية فهي غير منسجمة مع الجاذبية الأخلاقية التي يمارسها هذا المفهوم الذي أسيء التعاطي معه بشكل كبير.

انظر أيضاً: الاعتراف؛ الأمم المتحدة؛ الانفصال؛ الدولة – الأمة؛ السيادة؛ العرقية؛ القومية.

لمزيد من المطالعة:

Michael Freeman, "The Right to Self-Determination in International Politics: Six Theories in Search of a Policy," *Review of International Studies* (Special Issue), vol. 25 (December 1999), pp. 355-370; Hurst Hannum, *Autonomy, Sovereignty, and Self-Determination: The Accommodation of Conflicting Rights* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1990); Alexis Heraclides, "Secession, Self-Determination and Non-Intervention: In Quest of a Normative Symbiosis," *Journal of International Affairs*, vol. 45, no. 2 (Winter 1992), pp. 399-420; Daniel Philpott, "In Defense of Self-Determination." *Ethics*, vol. 105, no. 2 (January 1995), pp. 352-385; Kamal S. Shehadi, *Ethnic Self-Determination and the Break-up of States*, Adelphi Paper; 283 (London: International Institute for Strategic Studies, 1993), and Yael Tamir, "The Right to National Self-Determination," *Social Research*, vol. 58, no. 3 (Fall 1991), pp. 565-590.

التكتلات التجارية الإقليمية (Regional Trade Blocs)

إن النمو المتسارع للتبادل التجاري في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية قد أثار قلقاً حول تأثيرات هذا النمو في البلدان المستثناة منه، وعلى نظام التجارة العالمي. يرى المراقبون أن النظام المتعدد الأطراف قد يتفتت إلى كتل إقليمية منحازة. ويأمل آخرون في أن يكون هذا النظام حجر أساس لبناء نظام تجاري منفتح. ليست هذه أول مرة في التاريخ كانت فيها الإقليمية مطلوبة شعبياً. فالعام ١٩٦٠ شهد كثافة في محاولات إبرام اتفاقيات تجارية إقليمية. وكذلك

عام ١٩٣٠ حيث انقسمت المجموعة التجارية الدولية إلى كتل متنافسة.

لا جدوى من محاولة تحديد بدايات العلاقات التجارية الإقليمية إذ إنها قديمة بقدم وجود دول - أمم على استعداد لمحاباة بعض جيرانها ضد غيرهم. ولقد ساهمت هذه الاتفاقيات التجارية في تمثيل التاريخ السياسي. مثال على ذلك هو إنشاء اتحاد الجمارك الألماني الذي شمل ١٨ دويلة عام ١٨٣٤، والذي كان خطوة على طريق نشأة دولة ألمانيا في فترة لاحقة من القرن ذاته. وهذه السابقة موجودة في ذهن الأوروبيين الذين يودون جعل الاتحاد الأوروبي دولة واحدة.

إنه لمن السهل تحديد الأصول التاريخية لاتفاق الكتل التجارية الإقليمية لمراعاة القوانين وهو ما يعرف بمبدأ عدم التحيز التجاري. وتسمى هذه القاعدة بسياسة الدولة الأكثر حظوة. ولقد اعتمدت المملكة المتحدة هذه السياسة في أوائل القرن التاسع عشر حين سعت إلى انفتاح التجارة منفردةً بإلغاء قانون الذرة وانتقلت قاعدة عدم المحاباة في العلاقات التجارية إلى الدول الأخرى، وكانت نتيجتها المعاهدة التجارية الإنكليزية -الفرنسية عام ١٨٦٠.

وينص المبدأ على أنه إذا أعطت إحدى الدول امتيازات تجارية إلى شريك واحد يتوجب عليها معاملة الآخرين بالمثل. واعتبر مفاوضو القرن التاسع عشر أن من شأن هذا الإجراء أن يلغي الأضرار التي قد تعرقل المفاوضات. فالمفاوضون في المرحلة الأولى كانوا ميالين إلى حجب الامتيازات خوفاً من أن يستفيد من يدخل المفاوضات لاحقاً من هذه الامتيازات، على عكس هؤلاء الذين باشروا المفاوضات في مراحلها الأولى. ولكن ما تبين خلال القرن التاسع عشر أن النظام المنبثق من جراء عدم المحاباة قد نجح وأثمر تقليص الرسوم الجمركية على عدد مطرد من الدول.

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، باءت جهود بريطانيا وعصبة الأمم في إعادة نظم «الدولة الأكثر محاباة» بالفشل. فانقسم العالم إلى كتل مختلفة مثل دول الكومنولث البريطانية، وأوروبا الوسطى وغيرها. أما الحلفاء المنتصرون بالحرب، وفي مقدمهم الولايات المتحدة، فاعتبروا أن أسلوب المحاباة في التجارة منذ العام ١٩٣٠ قد أدى إلى انهيار التجارة العالمية، وبالتالي إلى الكساد الاقتصادي العظيم. وطبقاً لذلك، أنشئ مبدأ الدولة الأكثر محاباة في مرحلة النظام التجاري ما بعد الحرب على شكل البند الأول من الاتفاق العام للتعرفات الجمركية والتجارة. وقد عارضت الولايات المتحدة سياسات التمييز الجمركي، كما هو الحال بين دول

الكومنولث البريطانية في فترة تأسيس الاتفاق العام للتعرفات الجمركية والتجارة. ولكن سرعان ما تخلت عن معارضتها للأفضليات في إطار التكامل الأوروبي، إذ اعتبر الأمريكيون أن لمبدأ التكامل الأوروبي السلمي أهمية تستوجب التغاضي عن مبدأ الدولة الأكثر محاباة.

وقد تسلم الاتفاق العام للتعرفات الجمركية والتجارة خبر عقد ٣٣ معاهدة تجارية ما بين عام ١٩٩٠ و١٩٩٤، أي ما يقارب ثلث مجمل العمليات منذ ١٩٤٨. ويمثل ارتفاع عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية خلال العشرين سنة الماضية خرقاً لإجراءات مرحلة ما بعد الحرب. فلم تكن الاتفاقيات الإقليمية السابقة عديدة أو ناجحة كالاتفاقيات المبرمجة في الحقبات اللاحقة. ففي حين كانت الولايات المتحدة تسعى سابقاً إلى تعزيز الانفتاح المتعدد الأطراف بواسطة الاتفاق العام للتعرفات الجمركية والتجارة، أصبحت الآن إحدى أهم الدول التي تبرم اتفاقيات، وتقوم بمبادرات إقليمية، ويخشى المراقبون أن ينقسم العالم إلى ثلاثة محاور أو كتل تجارية تتمثل بالأمريكيتين ومركزها الولايات المتحدة، وأوروبا ومركزها الاتحاد الأوروبي ومنطقة المحيط الهادي ومركزها اليابان.

تشمل المعاهدات التجارية الإقليمية الرسمية مجالاً من الإجراءات تتراوح بين إعفاءات هامشية من التعرفة الجمركية وصولاً إلى تكامل اقتصادي شامل. ونذكر من هذه المستويات خمسة، هي: معاهدات تجارية مميزة، المناطق الحرة، اتحاد الجمارك، الأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية. وأبسط أنواع الاتفاقيات هي التي تمنح امتيازات جزئية إلى أطرافها. أما إذا كانت هذه الامتيازات تبادلية فتدعى هذه بالاتفاقيات التجارية المتمايزة. وإذا ذهبت الاتفاقية خطوة أبعد وألغت كل التعرفات والرسوم وضوابط الاستيراد (مئة في المئة بين المشاركين) تعرف حينها بالمنطقة التجارية الحرة. وتبقى نمطياً الرسوم والتعرفة مطبقة على الدول غير المشاركة في الاتفاقيات. والمستوى التالي في التكامل عندما تذهب الأطراف المشاركة في منطقة التجارة الحرة إلى أبعد من مجرد إلغاء كل الرسوم والتعرفات في ما بينها فتضع مستوى مشتركاً من الحواجز الجمركية إزاء الأطراف الخارجية. وهذا يستوجب في حده الأدنى تعرفة ضرائبية خارجية. كما إن اتحاداً جمركياً من شأنه أن يحدد حجم التبادل وضوابطه، وإيرادات التصدير وغيرها من الممارسات التجارية. وتكون بالواقع قد قامت بإرساء قواعد السياسة التجارية بين أعضائها بشكل موحد الأمر الذي يتيح لها إجراء المفاوضات التجارية مع دول أخرى كوحدة متماسكة.

وفي ما عدا التبادل الحر للسلع والخدمات بين الأطراف المشتركة، تتضمن السوق المشتركة الحركة الحرة لعناصر الإنتاج وبخاصة قوة العمل ورأس المال. أما في ما يتخطى الحركة الحرة للسلع والخدمات والعناصر، فإن الاتحاد الاقتصادي يحمل معه تجانساً للسياسات الاقتصادية الوطنية بما فيها أساساً الضرائب والنقد الموحد. وكان قرار المجموعة الأوروبية بتغيير اسمها إلى اتحاد أوروبي في عام ١٩٩٤ يمثل تصميماً على المضي قدماً باتجاه هذا المستوى الأعلى من التكامل. أما الوحدة الاقتصادية الكاملة فهي تستدعي بدورها اتحاداً سياسياً فدرالياً.

انظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي؛ الإقليمية؛ بريتون وودز؛ التبادلية؛ التجارة الحرة؛ التعددية؛ الحواجز غير الجمركية؛ سياسات إفقار الجار؛ منظمة التجارة العالمية.

لمزيد من المطالعة:

A. S. Bhalla and P. Bhalla. *Regional Blocs: Building Blocks or Stumbling Blocks* (New York: St. Martin's Press; Basingstoke, Macmillan, 1997); Jeffrey A. Frankel, Ernesto Stein and Shang-Jin Wei, *Regional Trading Blocs in the World Economic System* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1997); Till Geoger and Dennis Kennedy, eds., *Regional Trade Blocs, Multilateralism and the GATT: Complementary Paths to Free Trade?* (London; New York: Pinter, 1996); *Regionalism Versus Multilateral Trade Arrangements* (Conference), Edited by Takatoshi Ito and Anne O. Krueger, *NBER-East Asia Seminar on Economics*; v. 6 (Chicago: University of Chicago Press, 1997); T. David Mason and Abdul M. Turay, eds., *Japan, NAFTA, and Europe: Trilateral Cooperation or Confrontation?* (New York: St. Martin's Press, 1994), and Kenichi Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (New York: Free Press, 1995).

التنمية (Development)

تُعَد كلمة «تنمية» مفتوحة لجدل كبير، فقد تبدو متعالية بالنسبة إلى كثيرين، ولا سيما عند التمييز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو «غير النامية». وغالباً ما يقاس التطور بطريقة وحيدة، وهي قياس التغير في إجمالي الناتج القومي بالنسبة إلى الفرد بين البلدان. فالبلد الذي يقال إنه نام يكون إجمالي الناتج القومي فيه متزايداً. وإن كانت الثغرة تصغر بين إجمالي ناتجه القومي وناتج ما يسمى البلدان المتقدمة النمو، يُقَل إن هذا البلد ينتقل من كونه بلداً أقل نمواً

إلى بلد عالي النمو. لذا، يقال عن البلدان الحديثة العهد بالصناعة مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ إنها تبلغ سريعاً معايير النمو الغربية وتتخطاها في بعض الأحيان.

مع ذلك، تكمن مشكلات كثيرة في قياس النمو من خلال إجمالي الناتج القومي بالنسبة إلى الدخل الفردي دون سواه. فهل يكون البلد عامةً في مرحلة النمو الفعلية إن كان التفاوت في الثراء فيه يزداد على الرغم من ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بالنسبة إلى الدخل الفردي؟ ففي حين تصبح أثرى طبقات المجتمع أكثر ثراءً إلى حد كبير، قد لا تشهد أغلبية المواطنين تغيراً في وضعها المعيشي. كذلك، أيمكن أن يقال عن بلد ما إنه نام إن كان النمو الاقتصادي يتحقق على حساب الأجيال القادمة، من خلال استنفاد الموارد غيرِ المتجددة وتلويث الهواء والأرض والماء؟ فمثلاً، تم تحقيق قدر لا بأس به من النمو الاقتصادي في بلدان عدة من الكتلة الشرقية السابقة في مرحلة ما بعد عام ١٩٤٥، ولكن من دون أدنى اهتمام بالبيئة.

ثمة مشكلة أخرى تتعلق بمفهوم تطور النمو الاقتصادي، ألا وهي أنه يتجاهل الحريات السياسية ونوع الحكومة التي تشرف على التنمية. فقد كانت الحكومات المستبدة قائمة في كثير من البلدان الحديثة العهد بالصناعة خلال مرحلة نموها. أفيمكن أن يقال عن بلد ما إنه نام إذا كان مواطنوه مظلومين سياسياً ومحرومين من حقوق الإنسان الأساسية كحرية التعبير؟ فالنّمو الذي شهدته مسارعة الصين إلى التصنيع في الخمسينيات والستينيات تحقق على حساب رفاه الشعب الذي عانى مجاعة شاملة وظروف حياة فظيعة.

بالتالي، لا يُعَد قياس إجمالي الناتج القومي بالنسبة إلى الدخل الفردي الطريقة المثلى لقياس النمو. قد يكون النمو الاقتصادي أحد العوامل التي تساهم في التطور، لكن التطور لا يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، ولا يمكن تصنيف النمو الاقتصادي كله على أنه تطور. سياسياً، استُعملت كلمة «النمو» غالباً للإشارة إلى تقدم نحو النظام الاقتصادي والحكومي الغربي أو نحو نمط حياة غربي. لكن قول بعض المراقبين إن التشبه بالغرب هو السبيل الوحيد المفترض للنمو قد ينم عن تكبر بالغ.

قد تكون هنالك طريقة أفضل لقياس النمو من خلال تلبية الحاجات الأساسية لكل فرد من المجتمع؛ أي من خلال تأمين المسكن والطعام والماء النظيف والصحة والدواء والتعليم وعناصر مهمة أخرى بهدف التوصل إلى ظروف حياة مقبولة. إذا أفلح بلد ما في تأمين هذه

الأشياء، يمكن أن يقال عنه عندئذٍ إنه تطور. وعلى هذا الأساس، تُعَد دول أفريقية كثيرة متخلفةً لأنها تعجز عن توفير هذه الأمور الأساسية.

ثمة طريقة لقياس النمو باحتسابه منحصراً في تأمين الحاجات الأساسية، وهي إحصاء الناس الذين يعيشون عند حد الفقر أو تحته. وهذا مفيد في كشف المتغيرات التي طرأت في بلد ما مع مرور الزمن، لأنه يشير إلى توزع الثروة فيه. مع ذلك، حين يصبح البلد أكثر ثراء، يرتفع المعيار الذي يقاس به الفقر. فالفقر في ألمانيا يختلف جداً عن الفقر في السودان.

ختاماً، لا تقتصر التنمية فحسب على النمو الاقتصادي، إذ يحتاج المرء إلى درس تكلفة نمو كهذا وتوزيع أي زيادة في الثروة وتوفير الأمور الأساسية من أجل تأمين مستويات معيشة محترمة للجميع.

التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات السكان. وأهم هذه الخيارات الواسعة هو عيش حياة طويلة وصحية والتعلم والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى حياة محترم. التنمية تمكن الشعب من الحصول على هذه الخيارات. وعلى عملية التنمية أن توجِد على الأقل بيئة مثمرة للناس، فردياً أو جماعياً، بهدف تنمية قدراتهم كلها ونيلهم فرصة معقولة لعيش حياة منتجة وخلاقة تتناغم مع احتياجاتهم ومصالحهم.

من الواضح أن التخلف واسع الانتشار، إذ يمثل العالم المتخلف ثلاثة أرباع سكان العالم تقريباً، وذلك بحسب المكان الذي نرسم فيه الحد الفاصل بين الدول المتخلفة وتلك المتطورة. وعلينا أن نأخذ في الحسبان أيضاً استمرار التخلف، فالعضوية في نادي الدول الثرية الحصري لم تتغير كثيراً منذ عام ١٩٠٠ حتى يومنا هذا.

لماذا علينا نحن في الدول الصناعية المتقدمة أن نقلق بشأن آفاق التطور في باقي دول العالم؟ أولاً، للأسباب الإنسانية الواضحة، أفيمكننا أن نستمتع فعلاً بثروتنا في حين أن الفقر هو ظرف الحياة الطبيعي في معظم أنحاء العالم؟ ثانياً، مصلحتنا الاقتصادية تتطلب منا تنمية باقي دول العالم تنمية سريعة؛ وبهذه الطريقة تتوسع الأسواق أمام صادراتنا، ولن تكون الأجور الزهيدة عنصر جذب يحرمنا الوظائف في بلداننا. وأخيراً، إن عالماً أكثر نمواً سيكون على الأرجح عالماً أكثر سلمية.

انظر أيضاً: البلد الحديث التصنيع؛ البنك الدولي؛ التبعية؛ التنمية المستدامة؛ الدمقرطة؛ الدولة الفاشلة؛ العالم الثالث؛ فخ المديونية؛ المساعدات الأجنبية؛ النظرية؛ نظرية التحديث؛ نظرية النظام العالمي؛ النمو السكاني.

لمزيد من المطالعة:

Howard Handelman, *The Challenge of Third World Development* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1999); Daniel Little, *Development Ethics: Justice, Well-being and Poverty in the Developing World* (Boulder, CO: Westview Press, 2001); Ozay Mehmet, *Westernizing the Third World: The Eurocentricity of Economic Development Theories*, 2nd ed. (London: New York: Routledge, 1999), and Amartya Kumar Sen, *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999).

التنمية المستدامة (Sustainable Development)

على الرغم من أن هذا المفهوم قد أصبح عملة رائجة في نهاية القرن العشرين، إلا أنه فكرة مشوشة وأحياناً متناقضة، ولا يوجد اتفاق واسع النطاق حول كيفية تطبيقه عملياً. ويشير المدافعون عن التنمية المستدامة إلى ضرورة إدماج ثلاث أولويات في أي برنامج للتنمية، وهي:

١- الحفاظ على الآليات البيئية؛

٢- الاستخدام المستدام للموارد؛

٣- الحفاظ على التنوع الحيوي.

اكتسبت التنمية المستدامة أوراق اعتمادها بفضل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، (المعروفة أيضاً تحت اسم لجنة بروتلاند تيمناً باسم رئيستها غروهارلم بروتلاند من النرويج)، وقد أقامتها الأمم المتحدة في عام ١٩٨٣، وقدمت اللجنة تقريرها إليها بعد مضي أربع سنوات. شددت اللجنة على أن تكامل النظامين الاقتصادي والبيئي أمر حاسم إذا ما أريد للتنمية المستدامة أن تنجح. وحددت اللجنة التنمية المستدامة على أنها نوع التنمية الذي يستجيب إلى حاجات الحاضر من دون تهديد قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. على الرغم

من اقتضاب هذا التعريف، إلا أنه مفتوح لتأويلات متعددة. ما هي بالضبط الحاجة، مثلاً، وكيف يمكن تحديدها؟ فما يعتبر حاجة من قبل شخص أو مجموعة ثقافية قد لا يعتبر كذلك بالضرورة من قبل شخص آخر أو مجموعة ثقافية أخرى. وقد تختلف الحاجات أيضاً مع الزمان، وتختلف معها مقدرة الناس على تلبيتها. وأيضاً، إن معنى «تنمية» يمكن تفسيرة بطرائق عديدة.

على الرغم من المصاعب القائمة في طريق تحديد التنمية المستدامة بطريقة دقيقة وفهم كيفية تطبيقها، إلا أن الدعوات إلى تبنيها قد صدرت عن مختلف مجموعات الضغط العالمية، وبخاصة على مستوى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، المعروف باسم قمة الأرض، الذي انعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وعلى الرغم من اكتساب مصطلح «التنمية المستدامة» رواجاً كبيراً، إلا أنه ما زال مفهوماً مبهماً. ولا يجدر بنا الشعور بالدهشة، طالما أن كلمة «مستدامة» بحد ذاتها تنم عن إيحاءات مختلفة. فحين نديم شيئاً ما، قد نكون داعمين لحالة مرغوب فيها، أو إننا قد يكون متحملاً لحالة غير مرغوب فيها. سمحت هذه المعاني المختلقة من استخدام المفهوم بطرائق مختلفة وأحياناً متناقضة أيضاً.

ينبع المزيد من الخلط والإبهام في معنى مصطلح مستدامة من استخدامه في سياقات مختلفة، كسياق الاستدامة البيئية/ الاقتصادية. ومن الأسس المهمة للاستدامة البيئية هو أن التفاعل الإنساني مع العالم الطبيعي ينبغي ألا يضر بالآليات الحيوية الطبيعية. لذا، فإن مفاهيم مثل «أكبر محصول مستدام» قد تطورت لتشير إلى كمية مورد معين قابل للتجدد والذي يمكن استخراجه من الطبيعة من دون أن نضرب مقدرتها على إنتاج محصول مماثل في المستقبل. أما الاستدامة الاقتصادية، فهي تنزع إلى إيلاء أولوية أقل إلى وظائف النظام البيئي ونضوب الموارد.

إحدى نقاط القوة في فكرة الاستدامة هي أنها تجمع الهموم البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ومن الناحية التطبيقية، قد تتفق الأغلبية على عدد من المبادئ الأساسية المشتركة من أجل تنمية مستدامة، هي:

- استمرار الدعم للحياة الإنسانية؛
- استمرار المحافظة على نوعية البيئة والمخزون طويل المدى للموارد الحية؛
- حق الأجيال المقبلة بالموارد التي تحمل قيمة مساوية لتلك التي تستخدم اليوم.

ركز الكثير من التفكير والأبحاث حول التنمية المستدامة على تعديل الاقتصادات من أجل جعل عملها أكثر تكاملاً مع وظائف وقدرات البيئة ومن أجل استخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر فاعلية وتقليص تدفق النفايات والتلوث. ويجب في هذه الحال أن يعكس ثمن السلعة في السوق كلفة إنتاج المادة الخام وصولاً إلى التخلص من نفاياتها، وعلى الرغم من أن هذا النوع من المقاربة الذي يمكن تسميته بمقاربة «المهد إلى اللحد» قد يمثل بعض الإزعاج مع مواد معينة كالمعادن.

من المسائل الأساسية في النقاش الدائر حول التنمية المستدامة هي الأدوار النسبية التي يؤديها النمو الاقتصادي (التوسع الكمي للاقتصادات) والتنمية (التحسن النوعي في المجتمعات). ففي تقريرها الأول، أشارت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية إلى أن الاستدامة يمكن تحقيقها فقط بزيادة خمسة إلى ستة أضعاف النشاط الاقتصادي العالمي في غضون ٥٠ سنة. وسيكون هذا النمو ضرورياً لتلبية الحاجات الأساسية والتطلعات لدى مجموعة أكبر من سكان العالم المقبلين. وهكذا، قللت اللجنة من أهمية النمو. وقد يكون هناك بعض المنطق في ذلك، إذ إن العديد يؤمنون بأن السعي وراء النمو الاقتصادي وإهمال نتائجه الاقتصادية هو الذي إيجاد أغلبية المشكلات البيئية في المرتبة الأولى.

انعكس التغيير في طريقة التفكير حول النمو الاقتصادي في نوعين من ردات الفعل إزاء نداءات الاستدامة التي صدرت حتى يومنا هذا: من ناحية، التركيز على النمو كالعادة، ولكن بوتيرة أبطأ، وتحديد التنمية المستدامة بوصفها تنمية من دون نمو في «الموارد الخارجة عن مقدرة البيئة». إن فكرة السيطرة على «الموارد الخارجة» تعني السيطرة على دفق المادة والطاقة البيئية عبر النظام الاقتصادي والاجتماعي. وهذا لا يعني بالضرورة أن مزيداً من النمو الاقتصادي سيكون مستحيلاً، ولكنه يعني أن النمو يجب أن يتم باستخدام أفضل للموارد وتحسين للإدارة البيئية بدلاً من الطريقة التقليدية في قياس «الموارد الخارجة» الاقتصادية.

إن أحد المؤشرات إلى درجة التغيير الذي يتعين إنجازه لجعل هذه المسألة ممكنة هو في الطريقة التي نقيس بها التقدم ومستويات المعيشة على النطاق الوطني. فإجمالي الناتج القومي مثلاً هو مؤشر أساسي إلى الإنتاج الاقتصادي، ويخضع لحدود صارمة في ما يتعلق

بالاعتبارات الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية. لا يأخذ حساب إجمالي الناتج القومي في الحسبان أي نضوب لأي مورد طبيعي، أو أي أثر ضار للنشاط الاقتصادي في البيئة، وهو أمر يغذي بدوره التكاليف في مسائل كالصحة والرفاه. والحقيقة أن الحسابات التقليدية لإجمالي الناتج القومي غالباً ما تنظر إلى تدهور الموارد على أنه يساهم في الثروة، فيسجل تدمير مناطق بأكملها، كالغابات مثلاً، على أنه زيادة في إجمالي الناتج القومي. إن الحاجة إلى إدخال عوامل بيئية قد أصبح معترفاً بها على نطاق واسع الآن، كما يعتقد بعض الباحثين أن القياسات المصححة بالشكل المناسب والواردة في «إجمالي الناتج القومي الأخضر» قد تقدم قياساً جيداً على الاستدامة القومية.

انظر أيضاً: الاحتباس الحراري؛ التنمية؛ التنوع الحيوي؛ الرأسمالية؛ ؛ مأساة العموم.

لمزيد من المطالعة:

Michael Kenny and James Meadowcroft, eds., *Planning Sustainability, Environmental Politics* (London; New York: Routledge, 1999); Norman Myers and Julian L. Simon, eds., *Scarcity or Abundance?: A Debate on the Environment* (New York: W. W. Norton, 1994); *World Commission on Environment and Development* (WCED): *Our common future*, Oxford Paperbacks (Oxford; New York: Oxford University Press, 1987), and *Our Common Future Reconvened* (London: WCED, 1992).

التنوع الحيوي (Biodiversity)

أصبحت المحافظة على تنوع الأرض الحيوي وعلى مختلِف صور الحياة التي تطورت على مدى ملايين السنين فيها إحدى أكثر المهمات المعترف بها دقة في عصرنا هذا. إذ إن خسارة الأنواع تؤدي إلى استنفاد إرث بيولوجي يحمل قيمة أخلاقية وعملية وعلمية لا تقدر بالنسبة إلى أجيال المستقبل. وينقسم التنوع الحيوي إلى ثلاثة أنواع عامة هي: تنوع الموطن والتنوع الوراثي وتنوع الأنواع، وتعتمد فرص بقاء كلٍّ من هذه التنوعات على صحة الاثنين الآخرين وبقائهما، فيشكل الثلاثة معاً صحة النظام البيئي.

تنوع الموطن

هو مجموعة الأماكن المختلفة التي تجد فيها الحياة كالحيد البحري المرجاني، والغابات المعمرة في شمال غرب المحيط الهادي في الولايات المتحدة الأمريكية والمروج ذات الأعشاب الطويلة والأراضي الساحلية الرطبة وغيرها من الأماكن. ويحوي كل نوع من هذه المواطن عدداً كبيراً من الأنواع والأجناس التي تعتمد بدورها عليه؛ فعندما لا يعود لهذا الموطن وجود، تختفي معه هذه الأنواع كلها. وعادةً، لا يزول موطن برمته بل تزول أقسام منه تدريجاً إلى أن تبقى منه بقع صغيرة. هذا ما حدث في الغابات المعمرة والأراضي الساحلية الرطبة في الولايات المتحدة، وهو ما يحصل الآن في الغابات المدارية في العالم. إن زوال الموطن باستثناء بقع صغيرة منه هو أمر مؤذٍ؛ فهو لا يقتصر على القضاء على بعض الأنواع المحلية بل يهدد الأنواع التي تعتمد على المساحات الأكرية من أجل البقاء على قيد الحياة.

التنوع الوراثي

حتى نفهم التنوع الوراثي، علينا أن نوضح ما يقصده علماء الأحياء بمصطلح "مجموعة حيوانية". لنأخذ مثلاً الغربان في حديقتك، فهي تمثل مجموعة حيوانية؛ أي أفراداً من نوع معين تعيش معاً، وينتقي كل واحد منها رفيقه من المجموعة نفسها. فالغربان في المجموعة تتقاسم مورثاتها بعضها مع بعض أكثر مما تفعل مع أفراد من مجموعات من النوع نفسه تعيش في مكان آخر، لأنه نادراً ما يتزاوج أفراد مجموعة وأفراد من الخارج. وعلى الرغم من أن كل مجموعة من نوع معين تحوي بعض المعلومات الوراثية التي تختص بها، إلا أن الأفراد من المجموعات كافة تتلحى ببعض المعلومات الوراثية المشتركة التي تحدد نوعها.

في المبدأ، يمكن لأفراد من مجموعة معينة أن تتناسل مع أفراد من مجموعة أخرى. ويُعرَّف النوع بأنه مجموعة من الأفراد التي يمكنها أن تتناسل في ما بينها. أما في الواقع، فنادراً ما يتناسل أفراد من مجموعات مختلفة، وذلك لأسباب ترجع إلى العزلة الجغرافية.

يعود التنوع الوراثي داخل نوع معين إلى تنوع المجموعات التي يتضمنها؛ فالنوع الذي لم يعد يتضمن سوى مجموعة واحدة كفصيلة الكوندور الكاليفورني، لا يحوي الكثير من التنوع الوراثي، كذلك الذي يتكون من عديد من المجموعات. فعصافير الدوري التي تجدها في

معظم أمريكا الشمالية تتضمن عدداً كبيراً من المجموعات، وتحوي بالتالي تنوعاً وراثياً كبيراً داخل النوع الواحد.

ويهتم علماء الأحياء ببقاء المجموعات كما الأنواع على قيد الحياة نظراً إلى المعلومات الوراثية الفريدة التي تتميز بها كل مجموعة. فبقاء النوع على قيد الحياة يعتمد على بقاء مجموعاته، فإذا بقي القليل فقط من المجموعات على قيد الحياة تقل التكتيكات الخاصة بالبقاء والتي يمكن للنوع أن يلجأ إليها لمواجهة الخطر المحدق به (كالاحترار العالمي)؛ إذ إن كل مجموعة حيوانية لديها مجموعة مختلفة من التعليمات الوراثية التي تساعد النوع على التأقلم مع التهديدات.

تنوع الأنواع

هذا ما يقصده أغلب الناس عندما يتكلمون عن التنوع الحيوي. ثمة نحو مليون ونصف مليون من الأنواع التي تعرف بأسماء على سطح الأرض، إلا أننا نعلم أنه ثمة أيضاً أنواع لا نعرف أسماءها يراوح عددها بين خمسة ملايين وخمسة عشر مليون نوع. وإن معظم البراهين على وجود أنواع لا تحمل أسماءً بعدُ تأتي من دراسات تمت على حشرات من الغابات الاستوائية، فعندما يُعرَّض الجزء الأعلى المتشابك الأغصان من شجرة استوائية إلى الدخان ويتم جمع كل الحشرات النافقة، يتم الحصول على عدد كبير من الحشرات غير المعروفة حتى يومنا هذا. تغطي الغابات الماطرة الاستوائية أقل من اثنين في المئة من مساحة الأرض، وتمثل مع ذلك وحدها موطناً لنصف الأنواع الموجودة على سطح الأرض على الأقل، أو ربما ما يقارب ٩٠ في المئة منها. وترتكز التوقعات الأعلى على افتراض أن عدداً كبيراً من الأنواع المتوقع اكتشافها ستكون استوائية لأن الاكتشافات الحيوية لمنطقة خط الاستواء تتم على نحو متقطع جداً. وثمة مواطن أخرى يتم اكتشافها وهي من دون شك تحوي الكثير من الأنواع غير المعروفة للعلم اليوم.

عمل البشر سنوياً في العقود السابقة على تدمير الغابات الاستوائية التي يُعَد بقاؤها شرطاً أساسياً للمحافظة على التنوع الحيوي. فبعض هذه الغابات المدمرة في وسط أمريكا وجنوبيِّها يتم حرقها ومن ثم تستخدم للرعي أو للزرع، وبعضها الآخر تقطع أشجاره لحرق خشبها وتحديداً في أفريقيا حيث تجميع الحطب يسرِّع وطأة إزالة الغابات. خلال القرن الأخير، تمت إزالة ما بين ربع الغابات الماطرة أو نصفها عن سطح الأرض. وإذا استمرت عملية إزالة

الغابات على هذا المنوال فلن يبقى سوى بعض البقع من الغابات الماطرة مع حلول منتصف القرن الحادي والعشرين.

ويتوقع علماء الأحياء فقدان نصف الأنواع الموجودة على سطح الأرض أو أكثر خلال السنوات الخمسة والسبعين المقبلة بسبب عمليات الإزالة التي تطال الغابات الاستوائية حيث تتمركز الأنواع بشكل كبير فيها على مساحات جغرافية ضيقة. إذن تعمل الإنسانية الآن على تدمير عدد كبير من الأنواع في السنوات المئة والخمسين المقبلة، وهذا العدد يوازي العدد نفسه الذي يتم القضاء عليه خلال مئة مليون سنة جراء أسباب طبيعية. إن القضاء على أنواع وفيرة كالحمامات المهاجرة لا يتطلب سوى بضعة عقود، كما سبق أن أظهر التاريخ. ومن غير الممكن أن يتمكن التطور في الألفية المقبلة من استبدال الأنواع التي تم القضاء عليها عبر إزالة الغابات والأعمال الإنسانية بأنواع جديدة.

وعلى الرغم من أن إزالة الغابات في المنطقة الاستوائية الغنية تلقى موجات عارمة من الغضب، لكن يجب ألا ننسى أن هذه العمليات في أمريكا الشمالية وأوروبا قضت على مساحات أكبر من الغابات القديمة فاقت عدد المساحات المدمرة في المنطقة الاستوائية. فعلياً، تم القضاء على غابات الخشب الصلب في شمال شرق الولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية، والغابات القديمة الثانية التي نبتت على بقايا المزارع خلال القرن الفائت هي بديل بيئي فقير نظراً إلى ما قد فُقِد. وفي السنوات الأخيرة، أدى قطع الأشجار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى القضاء على بعض أهم الغابات القديمة في العالم.

لقد جاء رد الفعل الدولي حيال هذا الوضع بطيئاً وغير مناسب. ففي عام ١٩٩٣، وقّعت ١٥٥ دولة اتفاقية التنوع الحيوي في إثر مؤتمر ريو دي جانيرو التاريخي الذي عقد قبل سنة. وتهدف الاتفاقية إلى حماية التنوع البيئي من خلال وضع بعض القوانين المتعلقة باستخدام الموارد الوراثية والتكنولوجيا الحيوية. وقد تعهدت الأطراف التي وقعت هذه الاتفاقية وضعَ خطة من أجل حماية التنوع الحيوي وتقديمَ تقارير تتم مراجعتها دولياً. لسوء الحظ، تبقى القواعد غامضة وذات تخصصية كبيرة.

انظر أيضاً: الاحتباس الحراري؛ التنمية المستدامة؛ العولمة؛ مأساة العموم؛ النمو السكاني.

لمزيد من المطالعة:

Owen Greene, “Environmental Issues,” in: John Baylis and Steve Smith, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (New York: Oxford University Press, [1999]); Karen T. Litfin, “Environmental Security in the Coming Century,” in: T. V. Paul and John A. Hall, eds., *International Order and the Future of World Politics* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1999); Dan L. Perlman and Glenn Adelson. *Exploring Values and Priorities in Conservation* (Oxford; Malden, Massachusetts: Blackwell Science, 1997), and Oran R. Young, *International Governance: Protecting the Environment in a Stateless Society*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca: Cornell University Press, 1994).

توازن القوى (Balance of Power)

ما من مفهوم في دراسة العلاقات الدولية تم النقاش بشأنه بقدر هذا المفهوم. لقد تم تحديده بطرائق عدة لدرجة أنه تحول إلى فكرة مبهمة. ويدل استخدام هذه العبارة بطريقة موضوعية أو وصفية على توزيع القوى بين الدول بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ، وهي تدل عادةً على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى. ومن الناحية الفرضية، فإنها تعبر عن سياسة ترويج تساوي القوى، القائمة على افتراض أن عدم توازنها أمرٌ خطير. لذلك، يتعين على الدول الحذرة التي لا تقف في الطرف المتضرر من ميزان القوى أن يتحالف بعضها مع بعض ضد دولة مهيمنة، أو أن تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدرتها على وضع حد لأي معتدٍ. كما يمكن لأي دولة أن تختار دورها التوازني فتغير انحيازها مع طرف ما لمصلحة آخر متى دعت الحاجة من أجل المحافظة على هذا التوازن. وتستدعي سياسة توازن القوى أن تهدِّئ أي دولة من مسعاها المستقل إلى القوة، لأن توافر الكثير من القوة لدولة واحدة قد يولد لدى الدول الأخرى شعوراً بالخوف منها والعدوانية نحوها.

وتقوم كل أنظمة توازن القوى على شروط مشتركة:

١- مجموعة من الدول السيدة المستقلة لا تقيدها أي سلطة مركزية شرعية.

٢- منافسة دائمة مع مراقبة أي موارد نادرة أو قيم متعارضة.

٣- توزيع غير متساوٍ للمكانة والثروة وإمكانات القوة بين اللاعبين السياسيين الذين وضعوا النظام.

يتضافر انعدام المساواة والتهديد بالعنف ليولّدا عند الدول المسيطرة والدول التابعة لها مصلحة مشتركة، ولكن غير متساوية في المحافظة على الانضباط داخل النظام الذي يضمن توازنه سيادتها. إن توازن القوى هو نوع من التسوية بين الدول التي تفضل نظامه على الفوضى المطلقة، على الرغم من أنه نظام يؤثر الدول الأكثر قوة وازدهاراً على حساب السيادة المتساوية بين الدول كلها.

تؤدي القوى العظمى دوراً رئيساً في أنظمة توازن القوى بسبب قواها العسكرية المتفوقة وسيطرتها على مفاتيح التكنولوجيا. لذلك، تسعى دائماً أي دولة مسيطرة أو مهيمنة لتبرير موقفها سواء من خلال توفير بعض الخدمات العامة لدول أخرى (كنظام اقتصادي مفيد أو توفير الأمن الدولي) أو لأنها تعتنق مجموعة من القيم المشتركة مع دول أخرى. وتحصد القوى العظمى حصصاً غير متساوية من أرباح النظام لكنها تتحمل أيضاً مسؤولية كبيرة بوصفها منظمةً له.

ومن المهم تحديد بعض التمييزات الأساسية في شأن توازن القوى؛ وأولها التمييز بين الأوضاع الدولية بحسب القطبية، ويشتمل على الحالات التالية:

- أحادية القطبية، وهو وضع تفرض فيه دولة واحدة أو قوة عظمى سلطتها على النظام الدولي. وقد يقول كثيرون إن الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الوضع اليوم.

- ثنائية القطبية، وتتساوى فيه دولتان أو مجموعتا دول في القوة تقريباً. وغالباً ما يستخدم هذا المفهوم للدلالة على فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، على الرغم من أن هذه التسمية مضللة. ففيما كانت هاتان القوتان العظميان أقوى من كل الدول الأخرى، فإنهما لم تتمتعا بمقدار قوة متساوٍ بينهما. فالقطب السوفياتي كان أضعف بكثير من خصمه من الناحية الاقتصادية، على الرغم من أن قدرته على الدخول في سباق تسلح نووي مستديم مع خصمه وعلى مد قوته العسكرية التقليدية إلى خارج أراضيه غطت ضعفه هذا.

- تعددية قطبية، وتتمركز فيه على الساحة العالمية ثلاث قوى عظمى على الأقل. والمثال

التقليدي على ذلك هو أوروبا القرن التاسع عشر. وإن القوة الاقتصادية والعسكرية الكبرى لدولة ما لا تجعلها في هذه الحال تتفوق بالضرورة على الدول الضعيفة التي بإمكانها أن تتكتل ضدها.

التمييز الثاني المهم هو بين التوازنات الإقليمية والمحلية من جهة، وتوازن القوى في النظام الدولي عامةً من جهة أخرى. فعلى الرغم من أن المؤرخين غالباً ما يتحدثون عن توازن القوى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كما لو أنه كان يمثل مجموع العلاقات الدولية، فإن ذلك لم يستحل حقيقة فعلية إلا في الفترة الوجيزة التي سيطرت فيها الدول الأوروبية على باقي العالم. ويشهد العالم اليوم عدداً من التوازنات الإقليمية التي تطغى عليها دولة أحادية القطب.

ويكمن التمييز الثالث بين توازن القوى الموضوعي والآخر غير الموضوعي. إن إحدى أكبر مشكلات تقييم توازن القوى في القرن الحادي والعشرين هي أن مصادر القوة موزعة على نحو متفاوت بين القوى العظمى، وما من رابط بين امتلاك مصدر قوة ما والقدرة على السيطرة على محصلته. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تظهر فيه الولايات المتحدة الأمريكية دولةً مهيمنةً بصورة مطلقة من ناحية القوة العسكرية، فإن القوة الاقتصادية موزعة بطريقة أعدل كثيراً على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان.

وإن إحدى أبرز المسائل المتنازع عليها في دراسة العلاقات الدولية هي العلاقة بين توازن القوى واستقرار النظام الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن كلمة "استقرار" ذاتها متنازع عليها! فهي على سبيل المثال، قد تعني السلام، كما قد تعكس حالة ثابتة في توزيع معين للقوى، بغض النظر عما إذا كانت سلمية أم لا. ويَـعُد بعض العلماء أن التعددية القطبية أقل استقراراً من أحادية القطبية أو ثنائيتها. ففي ظل تعدد الأقطاب يقال إنه من الصعب جداً تقييم الأخطار، كما تميل كل دولة إلى تحميل المسؤولية إلى دولة أخرى وتتكل على دول أخرى لتحقق التوازن ضد دولة ناشئة. وفي المقابل، عندما تتركز القوة بين دولتين تتنافسان على المستوى العالمي، فغالباً ما تنقلان نزاعهما هذا إلى الخارج. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق لم يخوضا حرباً مباشرة في ما بينهما مثلاً، فإن عشرين مليون شخص قتلوا في العالم الثالث جراء تدخل القوى العظمى في سلسلة ما يسمى "الحروب بالوكالة" في النصف الثاني من القرن العشرين.

إن الجدل القائم بين مؤيدي أنظمة توازن القوى ومعارضيها لم تحسم بعد لسببين رئيسين: أولاً، إن مسألة توزيع القوى بين الدول متغيرة وتكمن على مستوى التحليل الهيكلي؛ إذ يجب تحديد ارتباطها بالنتائج على مستوى العلاقات بين الدول في ضوء طابع القوى العظمى وعلاقاتها في ما بينها. ثانياً، بما أن جذور نظام الدول الحديث تعود إلى القرن السابع عشر، فثمة الكثير من الأنظمة المختلفة التي يمكن إجراء مقابلات هادفة بينها. وفي الواقع، إن توازن القوى هو مفهوم ديناميكي يستوجب فهمه في إطاره. فمثلاً، من الصعب استخلاص نتائج التوازن الثنائي القطبية المزعوم خلال الحرب الباردة في وقت كانت المنافسة فيه بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق على أشدها حول التحديات الجديدة التي تحملها الحقبة النووية.

انظر أيضاً: تحالف القوى؛ الجغرافيا السياسية؛ الحرب الباردة؛ الحلف؛ القدرة على التدمير المتبادل المؤكد؛ صدام الحضارات؛ الفوضى؛ القوى العظمى؛ مستويات التحليل؛ نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Ernst B. Haas, "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda," *World Politics,* vol. 5, no. 4 (July 1953), pp. 442-477; Charles W. Kegley, Jr. and Gregory A. Raymond, "Must We Fear a Post-Cold War Multipolar System?," *Journal of Conflict Resolution,* vol. 36, no. 3 (September 1992), pp. 573-585; Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise," *International Security,* vol. 17, no. 4 (Spring 1993), pp. 5-51; John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security,* vol. 15, no. 1 (Summer 1990), pp. 5-56; R. Harrison Wagner, "What Was Bipolarity?," *International Organization*, vol. 47, no. 1 (Winter 1993), pp. 77-106; Kenneth Neal Waltz, *Theory of International Politics,* Addison-Wesley Series in Political Science (Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co., 1979), and David Wilkinson, "Unipolarity without Hegemony," *International Studies Review*, vol. 1, no. 2: *Prospects for International Relations: Conjectures about the Next Millennium* (Summer 1999), pp. 141-172.

- ج -

جريمة الحرب (War Crime)

هي اختصار لمتن من القوانين التي وضعت منذ أكثر من ٥٠٠ سنة ماضية، على الرغم من أنها تمثلت أساساً من خلال تجربة الحرب العالمية الثانية والمحرقة التي تخللتها. وجريمة الحرب هي خرق لقوانين الحرب تؤدي إلى مسؤولية إجرامية فردية. ولقد جرت المحاكمة الأولى لجرائم الحرب ضد بيتر فون هاغنباخ، الذي حوكم عام ١٤٧٤ في النمسا وحكم عليه بالإعدام لاقترافه فظاعات خلال الحرب. ومع الحرب العالمية الأولى، قبلت العديد من الدول بفكرة أن بعض الخروق لقوانين الحرب (التي وضعت في معاهدات لاهاي في عام ١٨٩٩ والعام ١٩٠٧) هي جرائم حقيقية. وحدد ميثاق المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ العام ١٩٤٥، جرائم الحرب بوصفها «خرقاً لقوانين الحرب أو عاداتها»، بما فيها القتل وسوء المعاملة وترحيل المدنيين في المناطق المحتلة وقتل سجناء الحرب أو إساءة معاملتهم وقتل الرهائن وسلب الممتلكات العامة أو الخاصة وتدمير البلديات وأي تخريب لم يكن ضرورياً عسكرياً.

سجلت مواثيق جنيف في عام ١٩٤٩ المحاولة الأولى لتقنين جرائم الحرب عن طريقة معاهدة قانونية إنسانية. وجرى تحديد جرائم الحرب على أنها «خرق خطير» لكل من المواثيق الأربعة (حول الجرحى والمرضى على البر، والجرحى والمرضى في البحر، وسجناء الحرب والمدنيين). وتتضمن هذه الخروق:

- القتل المقصود؛
- التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية؛

- التسبب المقصود بالعذابات الكبيرة؛
- القيام بتدمير الممتلكات بطريقة لا تبررها ضرورة عسكرية؛
- إجبار المدنيين أو سجناء الحرب على خدمة القوة العدوة؛
- حرمان المدنيين أو سجناء الحرب المقصود من المحاكمة العادلة؛
- الترحيل أو الإقامة الجبرية غير القانونيين ضد المدنيين؛
- اتخاذ الرهائن.

في عام ١٩٧٧، وسع بروتوكول إضافي مظلة مواثيق جنيف، وأوكل إلى الدول واجب محاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم حرب أو تسليمهم إلى دولة تقبل بمحاكمتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن كل جرائم الحرب المذكورة سابقاً تنطبق فقط في حالة النزاعات المسلحة بين الدول. ويضم القانون الدولي قواعد أقل في ما يتعلق بطريقة قيادة النزاعات الداخلية التي تعتبرها العديد من الدول جزءاً من سلطاتها المحلية. ومع ذلك، يمكن القول إن هذا الوضع آخذ بالتغير في ضوء الرد الدولي على العنف الفظيع الذي رافق انقسام يوغسلافيا في التسعينيات، والأعمال الوحشية أيضاً التي ارتكبت بحق شعب التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤. وحين أنشأ مجلس الأمن في الأمم المتحدة محكمة جرائم الحرب في يوغسلافيا في عام ١٩٩٣، وأتبعها في عام ١٩٩٤ بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أمن لهاتين المحكمتين سلطاناً قضائياً على مجموعة من الجرائم.

أولاً، تمتعت هذه المحاكم الجنائية الدولية بسلطان قضائي على جرائم الإبادة الجماعية. وتذكر عبارة إبادة جماعية بالمحرقة ولكنها تتمتع اليوم بتوصيف قانوني محدد. وتتطلب ماهية جريمة الإبادة الجماعية النية المتعمدة في تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية تدميراً كاملاً أو شبه كامل، عبر القتل أو التعذيب أو وسائل أخرى. إن عامل النية المتعمدة جزء أساسي من جريمة الإبادة الجماعية ويبقى أصعب ما يمكن إثباته في المحكمة. ثانياً، تمتلك هذه المحاكم سلطاناً قضائياً على الجرائم ضد الإنسانية. يمكن اعتبار جرائم الحرب على أنها مجموعة فرعية من الجرائم ضد الإنسانية، إلا أن هذه الأخيرة لا تميز الحروب في داخل الدول عن الحروب ما بين الدول. وهي تتضمن فظاعات كالاغتيال والاستعباد والترحيل والتعذيب

والاغتصاب. أنشئت المحاكم الدولية لجرائم الحرب لمحاكمة أكثر الجرائم كراهية للجنس البشري. وهي جرائم تستحق إدانة عالمية لها من جانب كل الدول.

تنشأ مشكلة أخلاقية حينما يجلب المتهمون أمام محكمة جرائم الحرب. هل سيتلقون محاكمة عادلة؟ هل جرائم الحرب مجرد إجراء يفوق بقليل «سلام المنتصر»؟ إن المحاكمات التي خضع لها العسكر الألمان واليابانيون والموظفون المدنيون الرسميون الذين اعتقلوا عند نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن لترضي الجميع إن في تحقيق العدالة وإن في مجرد الانتقام مما حصل. أما اليوم، فإن محاكم جرائم الحرب تضم قضاة من مختلف البلدان يستمدون سلطتهم من الأمم المتحدة وليس من مجموعة من الدول المنتصرة في الحرب. وما زال علينا أن نرى ما إذا كانت تجربة المحاكم الحديثة التي أنشئت للتحقيق في جرائم حرب وقعت في بلدان معينة ستقود إلى إقامة محكمة جرائم حرب دائمة. فتتخذ هذه الأخيرة شكل محكمة جنائية دولية دائمة تنظر بمسائل الإبادة الجماعية وجرائم منتشرة أو منهجية ضد الإنسانية وجرائم الحرب الواسعة النطاق.

انظر أيضاً: الإبادة الجماعية؛ التطهير العرقي؛ الحرب؛ الحرب العادلة؛ الحروب من النوع الثالث؛ حقوق الإنسان؛ القانون الدولي.

لمزيد من المطالعة:

Yves Beigbeder, *Judging War Criminals: The Politics of International Justice* (New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 1999); Geoffrey Best, *War and Law Since 1945* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1994); Geoffrey Robertson, *Crimes Against Humanity: The Struggle for Global Justice* (Harmondsworth: Penguin, 2000), and Michael Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, 2nd ed. ([New York]: Basic Books, [1992]).

الجغرافيا السياسية (Geopolitics)

طالما أدّت الجغرافيا دوراً مهماً في الشؤون الإنسانية. فقد رسمت هوية وطابع وتاريخ الدول – الأمم، وساعدت، كما أعاقت، نموها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وأدت دوراً مهماً في علاقاتها الدولية. والجغرافيا السياسية هي دراسة تأثير العوامل الجغرافية في

سلوك الدولة – الأمة، كيف يحدد موقعها ومناخها ومواردها الطبيعية وسكانها وطبيعة أرضها خيارات سياستها الخارجية، وموقعها في هرمية الدول التراتبية أيضاً.

وضع مصطلح «جغرافيا سياسية» رودلف كيلن، وهو عالم سياسي سويدي، في عام ١٨٩٩. بيد أنه لم ينتشر استعماله إلا في الثلاثينيات من القرن العشرين حين تبنته مجموعة من الجغرافيين السياسيين الألمان، وبوجه خاص الميجر جنرال المتقاعد الدكتور كارل هوشهوفر في بدائرة الجغرافيا في جامعة ميونيخ. وكان ارتباط هوشهوفر عبر رودلف هس مع أدولف هتلر هو الذي جذب اهتمام العالم إلى هذا المفهوم حينما أمن هتلر السلطة لنفسه وللحزب النازي خلال العام ١٩٣٣. كما اهتم العديد من المفكرين في الغرب وروسيا والصين واليابان بالجغرافيا السياسية باعتبارها علم صناعة الدولة، وطريقة تفكير من خلال الأهمية المفترضة للعوامل الجغرافية في العلاقات الدولية. وانطلاقاً من كونها حقلا للدراسة، استوحت الجغرافيا السياسية أعمال مفكرين أساسيين في القرن التاسع عشر، هما: ألفرد تاير ماهان (١٨٤٠–١٩١٤)؛ وسير هالفورد جون ماكندر (١٨٦١–١٩٤٧). ولكن يمكن لفت الانتباه إلى تأثير الرائد الألماني في مجال الجغرافيا السياسية، فريدريتش راتزل (١٨٤٤–١٩٠٤)، والجغرافي الفرنسي بيار فيدال دي لا بلاش (١٨٤٥–١٩١٨). كتب ماهان في نهاية القرن التاسع عشر ليقول إن القوة البحرية كانت أساس قوة الدولة. إن الدولة التي تسيطر على أعالي البحار (كما فعلت بريطانيا في ذلك الوقت) بإمكانها أن تسيطر على العلاقات الدولية. بيد أن المقدرة على تحقيق هكذا سيطرة تعتمد على قوات بحرية كبيرة ومسلحة تسليحاً جيداً، وعلى شواطئ طويلة وموانئ مناسبة. في عام ١٩١٩، قدم سير هالفور ماكندر موازياً إقليمياً لنظرية ماهان (تخلى عنه في عام ١٩٤٣). تحدث ماكندر عما يسمى بـ"نظرية الأرض الداخلية"، قائلاً إن الدولة التي تسيطر على الأراضي بين ألمانيا وسيبيريا سيكون بإمكانها أن تسيطر على العالم. وكما قال ماكندر في جمل لا تنسى:

- من يحكم أوروبا الشرقية يحكم الأرض الداخلية.
- من يحكم الأرض الداخلية يحكم الجزيرة العالمية.
- من يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم.

على الرغم من ارتباطها بالسياسة الخارجية لألمانيا النازية في الثلاثينيات والأربعينيات

من القرن العشرين (كان هتلر مهووساً بتوسيع «منطقة حياة» ألمانيا)، فإن الجغرافيا السياسية مجال استقصاء جدي. تتضافر مختلف أبعاد الجغرافيا السياسية حول أهمية موقع الدول على الخريطة العالمية. فالدولة التي تنحشر بين دولتين أخريين ستحمل أهدافاً في سياستها الخارجية مختلفة تماماً عن الدولة التي يحيط بها البحر أو حواجز طبيعية أخرى. وغالباً ما قيل مثلاً إن النزعات الانعزالية في السياسة الخارجية الأمريكية مرتبطة مباشرة بالمسافة التي تفصلها عن أوروبا، وأن المحيطين الأطلسي والهادي كانا يؤمنان دفاعات طبيعية (قبل اختراع الأسلحة النووية). ويفسر هذا الأمر أيضاً التشديد الذي وضعته الولايات المتحدة على القوة البحرية في السنوات المئة الأخيرة تقريباً. وفي المقابل، إن موقع روسيا على أطراف الغرب وافتقارها إلى الحدود الآمنة يساعد في فهم علاقاتها الصعبة تاريخياً مع الغرب.

بالنسبة إلى المحللين الجيوسياسيين، ثمة صلة مهمة بين الموقع والثروة والقوة. فالدول الواقعة في مناطق ذات المناخ المعتدل تنزع إلى أن تكون أكثر قوة اقتصادياً وعسكرياً من غيرها من الدول. وهي قادرة على إنتاج مجوعة منوعة من المنتجات الزراعية ما يسهل استخراج مواردها الطبيعية. وفي الوقت ذاته، تجد الدول الواقعة حول خط الاستواء، أو في مناطق باردة جداً من الكرة الأرضية، تنزع إلى أن تكون متخلفة اقتصادياً ودائماً تحت رحمة بيئتها الطبيعة.

ويؤثر المناخ أيضاً في مقدرة الدولة على خوض حرب. والمثال الممتاز على ما نقول هو أعداد الجنود الفرنسيين والألمان الكبيرة الذين تجمدوا حتى الموت بينما هم يحاولون غزو روسيا في القرنين التاسع عشر والعشرين. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر المناخ في الأرض، وهذا بدوره يحمل انعكاسه على طريقة خوض الحرب. الصحارى والأدغال وصفوف الجبال تحتاج كلها تدريبات خاصة وتجهيزات، وبإمكانها إما أن تفيد الجيش وإما أن تسبب له هزيمة نكراء. وهكذا، فإن الموقع يحمل معه تبعات استراتيجية مهمة. فلننظر مثلاً إلى التفوق الواضح الذي تتمتع به دولة تسيطر على منابع نهر كبير بالنسبة إلى جارتها الواقعة في أسفل النهر. لن تختلف أهداف السياسة الخارجية لدى كل من الدولتين وحسب، طبقاً لموقع كل واحدة منهما على نظام النهر، بل سيؤدي ذلك أيضاً إلى ردود استراتيجية مختلفة في حال وقوع أزمة عسكرية.

والاعتقاد الكامن في قلب التحليل الجيوسياسي هو أن المقدرة الاقتصادية والعسكرية

لدى الدول وموقعها في التراتبية الهرمية بين سائر الدول وكيف تتعاطى مع جيرانها هي نتيجة عوامل جيوسياسية. وفي العلاقات الدولية، تكون الجغرافيا هي القدر بذاته. ولكن، من المهم أيضاً ألا نقع في فخ حصر مجال معقد من الاستقصاء، كمجال العلاقات الدولية بعامل واحد. ثمة طرق كثيرة لتفسير سلوك دولة ما، والجغرافيا السياسية هي إحداها. كما إن بعض المفكرين يقولون إن الجغرافيا السياسية قد عفا عنها الزمن في القرن الحادي والعشرين، وحلت محلها «السياسات الزمنية». إن القيمة الاستراتيجية التي يتمتع بها «اللامكان» الخاص بالسرعة قد حل محل المكان بعدما ضغطت وسائل الاتصال الإلكترونية ووسائل النقل السريعة الزمان والمكان معاً.

انظر أيضاً: ميزان القوى؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

K. Braden and E. Shelley, *Geopolitics* (London: Longman, 1998); Klaus Dodds and David Atkinson, eds., *Geopolitical Traditions: A Century of Geopolitical Thought*, Critical Geographies; 7 (London; New York: Routledge, 2000); Colin S. Gray and Geoffrey Sloan, eds., *Geopolitics, Geography, and Strategy* (London; Portland, OR: Frank Cass, [1999]); Dick Hodder, Sarah J. Lloyd, and Keith McLachlan, eds., *Land-Locked States of Africa and Asia* (London; Portland, OR: F. Cass, [1998]), and Nurit Kliot and David Newman, eds., *Geopolitics at the End of the Twentieth Century: The Changing World Political Map*, [Cass Studies in Geopolitics; no. 2] (London; Portland, OR: Frank Cass, 2000).

الجمعانية (Communitarianism)

برز الفكر الجماعي خلال العقدين الأخيرين باعتباره مجموعة مهمة ومتنوعة من الحجج في النظرية السياسية الموجهة بوجه خاص ضد مختلف أوجه النظرية السياسية الليبرالية الحديثة، ويمثل هذا النقد من ناحية أخرى جزءاً من مشروع أشمل يهدف إلى إظهار حالة من الانحراف تثقل كاهل الخطاب الأخلاقي المعاصر.

يتسم نقد النظرية الليبرالية للتنظيم المشترك بأربعة أوجه. أولاً، يحتسب أصحاب هذا

المذهب أن الأولوية الليبرالية المولاة للحقوق الإجرائية حول أفكار العدالة الأساسية كانت ناقصة نظراً إلى فشلها في فهم طريقة تكوين الإنسان عبر الأهداف التي اختارها والقيم التي يتمسك بها والجماعات التي يعيش فيها. وثانياً، تمثل الليبرالية وجهاً من الفردانية الاجتماعية التي تفشل في فهم النطاق الذي من دونه لا معنى لهوية الفرد بصفته جزءاً من الجماعة، والتي تقلل من قيمة الأهمية التي توليها الممتلكات الجماعية للأفراد. ثالثاً، يتساءل أصحاب مذهب التنظيم المشترك حول عالمية الليبرالية؛ فهم يقولون إنه ما من نظرية تتعلق بالعدالة يمكن أن تطبق عالمياً وفي مختلف الثقافات. رابعاً، هم يشكّون في الأولوية الأخلاقية التي يوليها الليبراليون للخيار الفردي؛ فإذا كان الخيار الفردي مجرد مسألة تفضيل غير موضوعية، فما من تبرير عقلاني لتحديد أي طريقة حياة هي الأفضل وأيها الأسوأ.

الحجة الأساسية التي يقدمها أصحاب مذهب التنظيم المشترك هي القول إن الإنسان لا يطور قدراته الإنسانية المميزة إلا في «المجتمع». فالفرد لم يكن موجوداً قبل المجتمع؛ والمجتمع أوجدنا وأعطى معنى لحياتنا وجعلنا إنسانيين بالكامل. فهو شرط ضروري ليصبح الأفراد أشخاصاً يتمتعون بالأخلاق، مسؤولين ومستقلين. فبالنسبة إلى الجماعيين، يؤدي الفشل في إدراك ذلك إلى خسارة في روح الجماعة وفي الفعل السياسي؛ إذ يؤيد ذوو هذا المذهب فكرة قديمة مفادها أن الإنسان حيوان سياسي، لذا فإن احتساب الأفراد كائنات غير اجتماعية والتنكر لكون خياراتهم نتيجة التحاقهم الاجتماعي يعنيان أن نتوصل إلى مفهوم مبتسر حيال معنى الإنسان الكلي.

لفت فكر التنظيم المشترك في السنوات الأخيرة انتباه دارسي العلاقات الدولية؛ إذ تكمن أهميته في إمكانية أن يمثل قاعدة الدفاع الأخلاقي عن الدولة ـ الأمة ذات السيادة. وإذا كان الإنسان متجذراً في المجتمع والفرد عاجزاً عن ممارسة إنسانيته خارج المجتمع المشترك، يتعين إذاً على المنظمة الاجتماعية التي تعبر بوضوح عن قيم الجماعة المشتركة (وكذلك الدولة ـ الأمة!) أن تتحلى ببعض القيم الأخلاقية. وبالتالي، خلافاً للرؤية الكسموبوليتية، لا يمكن النظر إلى الدولة ـ الأمة على أنها لا تمت إلى الأخلاق بصلة. ويكمن الخلاف القائم بين هذين الموقفين إلى حد بعيد في تحديد مصدر القيمة الأخلاقية الأساسي. فبالنسبة إلى الكسموبوليتيين، يُعَد الإنسان الفرد في ذاته مصدر القيمة الأخلاقية، وليس مجرد جماعات سياسية معينة.

وأحد أبرز أوجه حجج هذه المدرسة في دراسة العلاقات الدولية هو تناغمها مع بعض تأويلات الواقعية السياسية. ولكنّ ما هو مهم ومثير للجدل في الوقت عينه بهذه التأويلات، أنها لا تأخذ في الحسبان كل ما قد يَعُدّه العلماء (ولا سيما في الولايات المتحدة) ضرورياً لهذه المدرسة الفكرية، ويركز التصويت الواقعي بحسب شروط التنظيم المشترك على مبدأ الشخص بصفته فرداً ووضع الدولة الأخلاقي ومقر مبادئ العدالة المناسب (أي العالمية مقابل الإقليمية).

انظر أيضاً: الدولة – الأمة؛ عدالة التوزيع؛ القومية؛ الكسموبوليتية؛ النظرية؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Chris Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches* (New York: Columbia University Press, 1992); Molly Cochran, "Cosmopolitanism and Communitarianism in a Post-Cold War World," in: MacMillan, John and Andrew Linklater (eds.). *Boundaries in Question: New Directions in International Relations* (London; New York: Pinter Publishers, 1995); Stephen Mulhall and Adam Swift. *Liberals and Communitarians* (Oxford, UK; Cambridge, MA: Blackwell, 1992), and Janna Thompson, *Justice and World Order: A Philosophical Inquiry* (London; New York: Routledge, 1992).

- ح -

الحرب (War)

تعني الحرب استخدام القوات المسلحة في نزاع ما، وبخاصة بين البلدان. ترى وجهة النظر التقليدية أن تصنيف النزاع على أنه حرب يجب أن يفضي إلى ١٠٠٠ قتيل على أرض المعركة على الأقل. يسمح هذا التعريف بضم حروب أخرى، مثل الحروب الأهلية داخل الدول، وحروب من النوع الثالث أيضاً. وعلى الرغم من أن كل حرب فريدة من نوعها، من المفيد التمييز بين ثلاث فئات من الحروب بوصفها مجموعة من الأعمال العدوانية التي تقوم بها الدول وتبادر إليها بارسال قواها المسلحة لتعبر الحدود الدولية.

أول هذه الفئات الثلاث تتضمن الحروب التي يمكن وصفها بـ«العقلانية». وهي حروب تشن عن قصد من جانب حكومة أو أكثر على أمل أن تكون الحرب هذه أداة في تحقيق بعض من الأهداف القومية. في القرن التاسع عشر، كانت الحروب من هذا النوع كثيرة، ولم تكن الحسابات المؤدية إليها غير واقعية. فبين عامي ١٨١٦ و١٩١١، انتصرت الدول التي بادرت إلى الحرب في أربعة أخماس منها. وهكذا، بدا وكأن شن الحرب في القرن التاسع عشر عملاً منطقياً.

الفئة الثانية من الحروب هي تلك التي تعنى بالانزلاق أو بالصدام. وفي هذه الحال، تنخرط الحكومات في الحروب بسبب سوء حسابات فاضحة، أو فشل في إدراك مسيرة معينة للأحداث. وعادة ما يصعب التنبؤ بنتائج هذا النوع من الحروب. في القرن العشرين، ربحت الدول التي شنت هكذا حروب خمسيها فقط، بينما خسرت ثلاثة أخماسها. بكلمات أخرى، بعد العام ١٩١١، نرى أن الحكومة التي تبادر إلى حرب ستخسرها على الأرجح، الأمر الذي يطرح السؤال حولما إذا كانت الحكومات قد أصبحت أكثر غباء، أو إذا كانت قد أصبحت مثقلة كثيراً بالسياسات المحلية،

أو ما إذا كان النظام الدولي قد أصبح بالتدريج أكثر تعقيداً وأصعب بالتالي على الفهم والسيطرة.

أما فئة الحروب الثالثة فهي تتقاطع مع أولى الفئتين. وهي حروب تشن لأن الحكومة المعنية تخاف من السلام، وتشعر أنها ما لم تشن حرباً الآن فإن النتيجة المترتبة عن عدد متزايد من سنين السلام ستكون أقل احتمالاً. ومثال على ذلك، وجود مؤشرات كثيرة لهكذا مخاوف وراء قرار اليابان في قصف مرفأ بيرل هاربور في عام ١٩٤١.

ثمة عدد من النظريات التي تسعى إلى شرح أنماط الحرب والسلام بين الدول في النظام العالمي. يقول بعض المفكرين إن الأسباب الكامنة وراء الحرب قد تكون موجودة في هيكلية السلطة والتحالفات في النظام العالمي، أو في طريقة تغير هذه الهيكلية مع الزمن. ويقول البعض الآخر إن جذور الحرب ترجع إلى العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية الداخلية في الدولة. ويقول بعض مفكرين آخرين أيضاً إن الدول الديمقراطية الليبرالية دول مسالمة بطبيعتها، بينما الدول المستبدة أكثر ميلاً للحرب. ويعتقد البعض أن الحرب تنتج من نزعات الدول الرأسمالية التوسعية بحثاً عن أسواق خارجية وفرص استثمارية ومواد أولية. كما قيل إن جذور حروب معينة ترجع إلى محاولات يقوم بها قادة سياسيون لحل مشكلاتهم الداخلية عبر اتباع سياسات خارجية عدائية على فرضية أن النزاع الخارجي سيعزز التناغم الداخلي. وقد جرى شرح الحروب أيضاً بوصفها محصلة سوء إدراك ونتيجة الضغط النفسي الذي تمارسه الأزمة على مركز صنع القرار.

لا وجود لنظرية واحدة مقنعة بالكامل حول الحرب. خلال بحثنا عن أسباب الحرب، من المهم التمييز بين ثلاث مشكلات: الظروف التي في غيابها لا تكون الحرب ممكنة، أنماط الحرب والسلام على امتداد الزمان والمكان، وأخيراً تفسيرات حروب معينة. في دراسته الشهيرة حول الكتابات المتعلقة بأسباب الحرب، لاحظ كينيث والز (١٩٥٩) أنه على الرغم من أن غياب حكومة عالمية قد جعل الحرب ممكنة، إلا أنه ما من حرب معينة يمكن شرحها من دون دراسة العوامل على مختلف مستويات التحليل.

وعلى الرغم مما يواجهنا من صعوبات في شرح الحرب، تجدر ملاحظة ثلاثة تغييرات رئيسة في أنماط الحرب والسلام في العلاقات الدولية المعاصرة. أولها، أن إمكانية الحرب بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين بعيدة، وبخاصة إذا ما ظلت الولايات المتحدة

مسيطرة عسكرياً ومهيمنة سياسياً على النظام الدولي. وقبل بداية الحقبة الحديثة في مرحلة ما من القرن السابع عشر، كان من الصعب التمييز بين فترات الحرب وفترات السلام. ومع صعود الدولة الحديثة والتصنيع وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة على الأسلحة الحربية، أصبحت الحرب أكثر تدميراً ولكنها أقل وتيرة. واليوم، وبسبب وجود الأسلحة النووية، جزئياً، يقول بعض المفكرين إن الحرب قد أصبحت متقادمة في مجال العلاقات بين الدول الصناعية الأكثر تقدماً. ومن المتأمل به أن تكون الحرب العالمية الثانية هي «الحرب الشاملة» الأخيرة في العصر الحديث. هذا عدا القول إن العلاقات بين روسيا والصين وأوروبا والولايات المتحدة ستكون منسجمة حتى ليكون من الصعب جداً تخيل ظروف تجعل استخدام هذه البلدان للقوة ضد بعضها البعض عملاً عقلانياً لحماية ما تراه مصالحها القومية.

وإذا كانت الحرب التقليدية أو النووية تبدو غير مرجحة بشكل متزايد بين أكثر الدول قوة، إلا أن هذا التوقع السعيد لا ينطبق بالضرورة على العلاقات بين الدول القوية والدول الضعيفة في النظام، أو بين دول غير القوى العظمى. فهكذا حروب لم تتوقف البتة خلال فترة الحرب الباردة، وهذا ما يسمى بشكل مضلل أحياناً بـ«السلام الطويل»! وثاني أهم التغييرات في الحروب التقليدية الخاصة بالولايات المتحدة هو ما سمي بالثورة في الشؤون العسكرية. يعتقد العديد من المخططين الأمريكيين أنه مع نهاية القرن الحادي والعشرين، ستكون الحرب التي ستنخرط فيها الولايات المتحدة مؤتمتة بالكامل وخالية من الجنود بشكل متزايد. وستجري الكثير من دورات القتال فوق أراضي المعركة باستخدام مقاتلات وقاذفات صواريخ من دون بشر لإطلاق الأسلحة من غواصات أو سفن نصف مغمورة بالماء. وسيراقب القادة البعيدون سير المعارك بواسطة الفيديو في الوقت ذاته التي تدور المعركة ويضغطون على أزرار لتدمير الأهداف التي تظهر أمام شاشاتهم. أما الجنود الأمريكيين على أرض المعركة، فسيكونون «على خط اتصال» دائم وقادرين على تدمير أهداف بكبسة على أزرار كمبيوترهم الحربي النقال. وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن حرب القرن الحادي والعشرين ستكون رهن المعلومات بقدر ما هي رهن الرصاص. ويخطط البنتاغون منذ الآن لأشكال متطورة من حروب المعلومات، بما فيها تخريب قواعد الأنظمة الإلكترونية والمالية والهاتفية لدى العدو قبل إطلاق رصاصة غضب واحدة. وستكون هذه الحرب مدعومة بـ«هجمات أثيرية» على مراكز القيادة بمساعدة السواتل الفتاكة. وسيكون الهدف هو إفقاد قيادة العدو بصرها بشكل فعلي بحرمانها من الاتصال مع جنودها ومعرفة مواقعهم قبل بدء العدوان المادي.

ما زالت المحصلات السياسية لهذه الثورة في الشؤون العسكرية غير واضحة حتى الآن. وعلى الرغم من أن الكثير من المراقبين يرون أن التكنولوجيا المتقدمة ستحمل معها حروباً أكثر تدميراً، إلا أنه يجب التمييز بين تدمير الناس وتدمير البنى التحتية. من ناحية، تشير الوقائع إلى أن الكنولوجيا العسكرية المتقدمة تنتج أسلحة دقيقة جداً وقادرة على التمييز. فالقنابل «الذكية» قادرة على اختيار أهداف محددة وتجنب أهداف أخرى، معيدة بالتالي التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وهو تمييز بهت على طول القرن العشرين. وهكذا، ادعت الناتو، عن حق بعض الشيء، أنها لم تستهدف المدنيين في حرب كوسوفو في عام ١٩٩٩، ولكنها استهدفت فقط الفرق والتجهيزات العسكرية. من جهة أخرى، قد تمثل مقدرة الولايات المتحدة على خوض حرب من دون أن تؤدي إلى خسائر بشرية أمريكية، إغراء باستخدام القوة من دون ضرورة لها، بهدف «حل» نزاعاتها مع الدول الأضعف منها في النظام الدولي. كما إن ما تعد به هذه الثورة في الشؤون العسكرية من تقليص عدد الضحايا المدنية خلال حرب ما، لا يعني أن الأضرار في البنى التحتية الصناعية ستكون أقل، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى وقوع ضحايا كبيرة من المدنيين بعد نهاية الحرب. في الحقيقة، نجد شواهد كثيرة جداً على ما نقول في العراق وصربيا.

في النهاية، يتعلق التغيير الثالث الأساسي في طريقة شن الحرب بالعلاقة ما بين الحرب والدولة. في الماضي، كانت الحروب بين الدول الأوروبية جزءاً بحد ذاتها من مشروع «صناعة الدولة»، فتساعد على توحيد الدول داخلياً وتسهل توسع الاستعمار الأوروبي خلال فترة نظام موازين القوى «التقليدي». أما اليوم، فإنه سيكون من الصعب القول إن الأنماط المعاصرة للنزاعات المسلحة في أجزاء كبيرة من العالم الثالث ستفضي إلى النتيجة ذاتها. ويميز بعض الباحثين بين «مناطق» سلام و«مناطق» حرب. تقع الأولى في شمال وجنوب أمريكا وأوروبا الغربية وأجزاء كبيرة من آسيا في المحيط الهادي. أما الثانية فهي تسيطر على السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط ومناطق جنوب الصحراء الأفريقية. واليوم، نحن نشهد عودة إلى المؤسسات الخاصة في إدارة الحرب في هذه الأجزاء من العالم حيث الدول تتفكك، كما في أفريقيا حيث الأطراف المتحاربة تحاول السيطرة على الدولة لمجرد أنها ترغب في تقديم مصالحها الخاصة بالسيطرة على ثروات «مواطنيها».

انظر أيضاً: التدخل لدواع إنسانية؛ الحرب الباردة؛ الحرب العادلة؛ الحروب من النوع الثالث؛ الدولة الفاشلة؛ السلام الديمقراطي؛ علم الاجتماع التاريخي؛ القوى العظمى.

لمزيد من المطالعة:

Kalevi J. Holsti, *Peace and War: Armed Conflicts and International Order, 1648-1989*, Cambridge Studies in International Relations; 14 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991), and *The State, War, and the State of War*, Cambridge Studies in International Relations; 51 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996); Mueller, 1989; John Orme, "The Utility of Force in a World of Scarcity," *International Security,* vol. 22, no. 3 (Winter 1997-1998), pp. 138-167, and Martin L. Van Creveld, The Transformation of War (New York: Free Press; Simon and Schuster; Maxwell Macmillan International; Toronto: Collier Macmillan Canada, 1991).

الحرب الباردة (Cold War)

هي مرحلة في التاريخ الدولي (بدأت مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتهت في بداية التسعينيات)، كما إنها وصف لمجموع العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال هذه المرحلة. ومع أن الحرب الباردة آخذة في الاختفاء بسرعة في ثنايا التاريخ، فما زال اختلاف التأويلات الخاصة بسماتها مستمراً في صياغة التوقعات حول بعض الملامح الرئيسة للعلاقات الدولية المعاصرة. فعلى سبيل المثال، يميل الذين يتوقعون أن يكون العالم من دون نزاعات أيديولوجية كبيرة عالماً متناغماً على نحو كبير، إلى رؤية مرحلة الحرب الباردة مرحلة صراعية في الأساس.

ثمة ثلاث رؤى أساسية حول الحرب الباردة، تولدت عن كل واحدة منها مجموعة ادعاءات حول أسباب الحرب وطبيعتها ونهايتها، فضلاً عن الإرث الذي تركته في العلاقات الدولية المعاصرة. ولعل أكثر النظريات شعبية هي أن الحرب الباردة كانت صراعاً مكثفاً على القوة بين القوى العظمى. وتعني كلمة «حرب» التوتر والنزاع المسلح وعلاقاتٍ لا رابح ولا خاسر فيها بين القوى الخارقة. وتشير كلمة «باردة» إلى وجود عوامل زُعم أنها قيدت المواجهة وحالت دون نشوب حرب «ساخنة». وقد تركز التأريخ التقليدي على تعريف للحرب الباردة يفترض وجود توتر كبير بين الشرق والغرب مع التهديد بتصعيد ذلك التوتر إلى نزاع نووي. بالطبع، هناك جدل كبير قائم بين الذين يتقاسمون مجمل النظرية حول الطرف المسؤول في الحرب الباردة. والتمييز المشترك هو بين المؤرخين التقليديين والمؤرخين التعديليين. فوفقاً للحجج التقليدية، كانت الحرب الباردة صراعاً بين القيم العالمية المتنازِعة. وفي الغرب كانت مفاهيم اقتصاد السوق

والديمقراطية المتعددة الفرقاء سائدة. أما في الشرق، فكانت دولانية الحزب الواحد والاقتصاد الإداري القائد يحظيان بتقدير كبير. وكانت صراعات الأفكار الواضحة والطبيعة العنيدة لمن دافعوا عنها هي القوى الدافعة وراء النزاع. وفي مدرسة الفكر الواسعة هذه، كان تصرف الاتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها دافعاً مهماً وراء الحرب الباردة. وجاءت سياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة كرد فعل دفاعي إزاء عدو معادٍ في الأصل وتوسعي. ولولا الأسلحة النووية ووضع الدمار المتبادل المؤكد، لتحولت الحرب الباردة إلى «ساخنة» في مناسبات عدة. ولحسن الحظ لم يكن الاتحاد السوفياتي قادراً على الاستمرار في منافسة الولايات المتحدة، وقد كان هذا العجز السبب الرئيس في انهيار نظام الحرب الباردة. كذلك، يعود توقيت هذا الانهيار بصورة أساسية إلى استعداد الولايات المتحدة وحلفائها لمعادلة التصعيد السوفياتي في سباق التسلح أو تجاوزه. والآن مع انتهاء الحرب الباردة، تسيطر الولايات المتحدة على النظام الدولي. وفي ضوء طبيعة الهيمنة الأمريكية المعتدلة، لا تثير هذه السيطرة قلقاً كبيراً.

يتفق العلماء التعديليون والعلماء التقليديون على طبيعة الحرب، ولكنهم يختلفون في تعيين الطرف الملام. وقد أصبحت التعديلية شعبية في عام ١٩٧٠ خلال حرب فيتنام، لكنها تبقى مدرسة فكر هامشية في الولايات المتحدة. ويؤكد التعديليون قوة الولايات المتحدة خلال عام ١٩٤٥ وما بعدها. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الولايات المتحدة خسرت ٤٠٠ ألف شخص خلال الحرب العالمية الثانية، فإن الاتحاد السوفياتي قد خسر ٢٧ مليون شخص. وكذلك، استفاد الاقتصاد الأمريكي من الحرب، في حين أصبح الاقتصاد السوفياتي شبه مدمر. وبحسب بعض التعديليين، لم يكن التصرف السوفياتي سوى محاولة دفاعية لبناء منطقة أمن شرعية في أوروبا الشرقية، في حين كانت الولايات المتحدة تحاول بناء نظام الاقتصاد الدولي من أجل مصالحها القومية. باختصار، كانت الحرب الباردة مرحلة سيطرة أمريكية ارتكزت شعبيتها على «التهديد» السوفياتي الخرافي. وبالفعل، كان ضعف الاتحاد السوفياتي الاقتصادي المتأصل أساسياً بشرح انهياره في عام ١٩٩١، ولكن كان من الممكن أن تنتهي الحرب الباردة في وقت أبكر ومن دون تكاليف باهظة الثمن من حيث سباق التسلح. وتُعَد مرحلة ما بعد الحرب الباردة وقتاً شديد الخطورة، لأن الولايات المتحدة لم تعد تواجه أي تحدٍّ لقوتها العسكرية، أو أي تحدٍّ سياسي لنظرياتها الخاصة حول أي نظام دولي مرغوب فيه أكثر.

وعلى عكس النظرية القائلة إن الحرب الباردة هي صراعية في الأصل، وبغض النظر عن

المحرض الرئيس، تقول مدرسة فكر معارضة (مستعيدةً الأحداث الماضية) إن الحرب الباردة كانت مفيدة جداً للجانبين. فقد قامت بالنسبة إلى الولايات المتحدة بحل مشكلة ما ستفعله بألمانيا واليابان، وكلتاهما من الدول الأساسية في نشوب الحرب العالمية الثانية. أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، فسمحت الحرب الباردة بإيجاد حل للمشكلة الألمانية عبر تجميد الملامح الاجتماعية السياسية في أوروبا الغربية والشرقية معاً. كذلك كان استمرار الحرب الباردة مفيداً للحفاظ على تراتبية هرمية نووية شديدة بين القوى الخارقة وحلفائها، كما بين الدول النووية وغير النووية. وقد أخضع الاحتمال النظري لنزاع نووي، النزاعات الحالية ضمن كل كتلة من الكتل لمصالح «الاستقرار العالمي» الذي تؤمنه القوى الخارقة. في النهاية، قامت المصالح المحلية القوية في كل جانب بتغذية الحرب الباردة. فعلى سبيل المثال، في داخل الولايات المتحدة، قامت قطاعات سباق التسلح المعززة للمنشآت العسكرية ـ الصناعية بتبرير التدخل في الخارج، وتسهيل قيام دولة الأمن القومي، وبرفع مقام الرئاسة فوق مؤسسات حكومة الولايات المتحدة الفدرالية الأخرى. وفي الجهة الثانية من الستار الحديدي، بررت الحرب الباردة القمع المحلي، وأخضعت المدنيين لقطاعات المجتمع العسكرية، كما حافظت على نظام حكم مستبد يعتمد على موجبات «الإدراك الجيوسياسي».

وعلى الرغم من وجود بعض الحقيقة في مجمل ادعاءات مدارس الفكر هذه، فإنها تشترك بالميل إلى المبالغة في درجة الالتحام والتبصر في التخطيط للسياسة الأجنبية وتطبيقها. لقد كانت الحرب الباردة مرحلة نزاع وتعاون حقيقيين بين القوى العظمى. وقد نتجت من مرحلة اضطراب جيوسياسي في أوروبا التي قامت نزاعاتها الداخلية بإخضاع القارة لقوتين أوروبيتين خارقتين إضافيتين تختلفان من حيث الأنظمة الاجتماعية ولا تربطهما سوى معرفة دبلوماسية قليلة. لم يكن هناك مفر من بعض النزاعات التي نشأت بينهما، وقد زادها ميل كل واحدة إلى اتهام الأخرى بالأسوأ.

كذلك، من الضروري تذكّر أن الحرب الباردة بصفتها مرحلة في التاريخ، قد تزامنت مع بداية العهد النووي، كما مع إزالة الاستعمار، وقد أدى كلاهما إلى رفع المراهنات في المنافسة. وعلى الرغم من العوامل كلها التي فرقت بين القوى الخارقة، فإن هذه الأخيرة تقاسمت بعض المصالح المشتركة المهمة التي خففت من منافستها هذه، وبخاصة بعد أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ عندما خشي كثيرون من اندلاع حرب نووية. إن انقسام أوروبا وضبط التسلح

والمصالح المشتركة في ضمان أن الحروب الحقيقية في العالم الثالث لن تؤدي إلى نزاع مباشر بين بين القوى الخارقة، كلها عوامل وفرت درجة من الاعتدال في الحرب الباردة. غير أن اعترافها بمصالحها المشتركة بطريقة تؤدي إلى إنهاء المواجهة مرة واحدة وإلى الأبد، يُعَد أمراً شديد الصعوبة، كما تبين خلال حقبة الانفراج في نهاية الستينيات. فطوال الفترة التي كانت فيها الحرب الباردة مستعرة، كان الاتحاد السوفياتي السابق والشيوعية هما الخاسرين. ومن جهة أخرى، في عهد تفوق فيه مشكلات النظام العالمي قدرة أي دولة على الاستجابة لها على نحو فاعل، وفي ضوء الدليل الذي يشير إلى أنه يمكن وصف علاقة الحرب الباردة بأنها شراكة معادية، من المهم عدم المبالغة في ثمار فوز الولايات المتحدة وحلفائها.

انظر أيضاً: الاحتواء؛ إزالة الاستعمار؛ الاسترضاء؛ توازن القوى؛ الحلف؛ دراسات السلام؛ الردع؛ سباق التسلح؛ سوء الإدراك؛ الشيوعية؛ ضبط التسلح؛ العالم الثالث؛ القوى العظمى؛ الليبرالية المثبتة ؛ منظمة حلف شمال الأطلسي؛ نهاية التاريخ.

لمزيد من المطالعة:

Ken Booth, ed., *Statecraft and Security: The Cold War and Beyond* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1998); Richard Crockatt, *The Fifty Years War: The United States and the Soviet Union in World Politics, 1941-1991* (London; New York: Routledge, 1995); John Lewis Gaddis, *We Now Know: Rethinking Cold War History* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997); J. Isaacs and T. Downing, *The Cold War* (London: Bantam Press, 1998); Geir Lundestad, *East, West, North, South: Major Developments in International Politics, 1945-1996,* Translated from the Norwegian by Gail Adams Kvam, 3rd ed. (Oslo; Boston: Scandinavian University Press, 1997); Martin Walker, *The Cold War and the Making of the Modern World* (London: Fourth Estate, 1993), and Odd Arne Westad, ed., *Reviewing the Cold War: Approaches, Interpretations, and Theory* (London; Portland, OR: F. Cass, 2000).

الحرب العادلة (Just War)

هل يمكن تبرير استعمال العنف في أثناء الحرب؟ على مر التاريخ، ساهمت المؤتمرات والاتفاقيات حول قواعد السلوك المقبول في تحديد مسألة شن الحرب تحديداً دقيقاً. وتم

تصنيف هذه القواعد في خانة القانون الدولي، والتعبير عنها بأسلوب فلسفي ضمن إطار مفهوم الحرب العادلة، وبأسلوب عملي في ميثاق الأمم المتحدة، وفي خلاصات محكمة جرائم الحرب في نورمبورغ. ولا يتم التقيد دوماً بهذه القواعد، لكن تقر معظم الدول بأنها معايير أخلاقية حكيمة ومنطقية تزود بمقاييس ملائمة يُبنى على أساسها الحكم. فرضية أولية تمثل ركيزة مفهوم الحرب العادلة، وهي: طبيعة البشر التي لا تقبل التغيير، والتي يسير فيها الخير والشر جنباً إلى جنب. يقترف البشر من دون استثناء في حياتهم أفعالاً لا تمت إلى الأخلاق بصلة، وهي تشتمل على قتل سواهم من البشر. ونظراً إلى هذه النزعة الطبيعية المشؤومة، لا مفر من أن يصون الأفراد والدول أنفسهم من أذى الاعتداءات. وأدت هذه الحاجة بالتالي إلى تطوير قواعد السلوك - وهي مبادئ الحرب العادلة.

تُقسم مبادئ الحرب العادلة عادة إلى قسمين: يتمثل الأول في أحقية قرار المشاركة في حرب معينة. وأما الثاني، وهو قانون الحرب، فيشير إلى قواعد الأخلاق التي تحكم طريقة سير الحروب أياً كانت.

مبادئ الحرب العادلة
حق اللجوء إلى الحرب القضية العادلة السلطة الشرعية النيات الصائبة الإعلان الجهري (عن الأسباب والنوايا) التناسب (نتائج يغلب فيها الخير الشر) الملاذ الأخير آمال معقولة بالنجاح
قانون الحرب التمييز (حماية المدنيين) التناسب (كمية القوة المستخدمة ونوعها)

يستحق كل مبدأ من هذه المبادئ التوسع فيه:

القضية العادلة

يُقصد بالقضية العادلة أن تمتلك الحق إلى جانبك. وتركز القضية العادلة عموماً على مبدأ الدفاع عن النفس ضد أفعال عدائية لا مبرر لها. فالدفاع عن النفس، من دون سواه، قضية عادلة يقرها القانون الدولي الحديث، وهو يمثل كذلك أساس نظرية **الأمن الجماعي**، ما يبرر قيام دول بنجدة دولة تتعرض إلى اعتداءات دولة أخرى.

السلطة الشرعية

تشير السلطة الشرعية إلى حكومة دولة **ذات سيادة** تم تأليفها بموجب القانون، وهي تملك من دون سواها **السلطة** في أن تُلزم مواطنيها بالحرب.

النيات الصائبة

عرض القديس توما الأكويني الذي نصّب نظرية الحرب العادلة فوق القانون الطبيعي، لمبدأ «حق اللجوء إلى الحرب» للمرة الأولى أمام الفكر الغربي عرضاً مفصلاً. فليس الثأر سبباً أخلاقياً مقبولاً تُشن على أساسه الحرب، بل يجب النفور منها، وكبحها، والاستعداد لقبول فكرة السلام حين يتم بلوغ الغايات التي بررت الحرب في المقام الأول. وعلى الرغم من تصنفيها في خانة «حق اللجوء إلى الحرب»، وهي من ضمن مبادئ الحرب العادلة، تحظى النوايا الصائبة بأهمية تفوق سواها بالنسبة إلى الجندي الفرد في ما يتعلق بقواعد السلوك في الحرب. فهي تركز بأسلوب فلسفي على قواعد الحرب التي تحمي غير المقاتلين، وتطالب بقبول استسلام العدو، ومعاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية.

طور الأكويني كذلك نظرية التأثير المزدوج، وقد صيغت في الأصل لتعويض فعل شر (القتل) بفعل خير (مقاومة الاعتداء). ما دام القتل ليس هو الهدف المرغوب فيه، لا بأس به إذا كان مجرد عاقبة لا يمكن تفاديها ناجمة عن تحقيق غاية صائبة. ولاحقاً، توسعت نظرية التأثير المزدوج لتبيح الأعمال العسكرية التي سببت ضرراً غير مباشر للمدنيين وممتلكاتهم مع العلم أنها مبررة بحد ذاتها بموجب الضرورة ومبادئ الحرب العادلة الأخرى. وهي اليوم أساس منطقي لانتهاك مبدأ حماية غير المقاتلين. ويشتمل المبدأ على ضمانات عدة، منها: لا يجوز أن تكون عواقب فعل الشر مقصودة، ويجب أن تُبذل كل الجهود المعقولة في سبيل تحقيق الغاية

العسكرية المنشودة بعيداً من العواقب غير المرغوب فيها على غير المقاتلين، كما يجب أن ترجح كفة فعل الخير المُنجَز على كفة فعل الشر العرضي.

التصريح العلني

يرمي هذا المطلب إلى عرض أسباب الحرب بوضوح، بالإضافة إلى الشروط التي يمكن بموجبها إعادة بناء السلام. ويهدف هذا المطلب أيضاً إلى إعلام مواطني الدولة جميعاً بالسبب الذي يتطلب اللجوء إلى السلاح، والخطر الناجم عنه على حياة أولئك المشاركين في الصراع.

التناسب

يعني التناسب، في مفهوم «تبرير اللجوء إلى الحرب» أن تحظى الأهداف والغايات التي يجب بلوغها بعلاقة منطقية مع السبل المستخدمة لتحقيقها.

الملاذ الأخير

يقر هذا المبدأ بعواقب الحرب المدمرة، ويصر على ضرورة تفاديها بقدر الإمكان، بما يتلاءم ومصالح الدولة الشرعية، الأمر الذي يعني الاستعانة بالمفاوضات، والتسويات، والعقوبات الاقتصادية، والسلطات الأعلى (منظمة **الأمم المتحدة** مثلاً) وما شابهها في سبيل تقويم الظلم إذا أمكن قبل أن يصبح اللجوء إلى الحرب مبرراً.

الأمل بالنجاح المعقول

لا يجوز للدولة أن تفرط في حياة مواطنيها وممتلكاتهم في مساع لا طائل منها.

بالإضافة إلى هذه المقاييس الرامية إلى تقييم حجج اللجوء إلى الحرب، يضم تقليد الحرب العادلة مبدأين حيويين يساهمان في تقييم سبل الحرب التي تعتمدها الدول ما إن تبدأ الحرب وهما التمييز والتناسب.

التمييز

يقوم أساس هذا المبدأ على حماية غير المقاتلين من الاعتداء. ويُقسم غير المقاتلين إلى قسمين يرتكز كل منهما على الطبقة والوظيفة. تشير طبقة غير المقاتلين إلى أناس يحظر جعلهم أهدافاً عسكرية ومنهم

الجسم الطبي، رجال الدين، سواء ارتدوا البزة الرسمية أم لا، الرضع والصغار (الأطفال عادة)، كبار السن، الجرحى أو المرضى، والذين لا حول لهم ولا قوة. وأما غير المقاتلين بحكم الوظيفة، فمنهم المزارعون، والتجار، وسواهم من الذين لا علاقة مباشرة لهم بالمجهود الحربي. ومن بين المدنيين، يُنظر عموماً إلى صانعي القرارات في الحرب، ومنتجي التجهيزات الحربية على أنهم يساهمون مساهمة مباشرة في المجهود الحربي/ ويحملون بالتالي صفة المحاربين. أما الذين يؤدون مهمات أو ينتجون سلعاً ضرورية للعيش، فهم من فئة غير المقاتلين ولو استعان العسكر بخدماتهم أو بسلعهم.

التناسب

مثلما يمثل التناسب أحد مبادئ «حق اللجوء إلى الحرب»، ينطبق التناسب الأخلاقي على السبل المستخدمة في شن الحرب. فالتناسب يعني، ضمن إطار احترام «قانون الحرب»، أن لا تؤدي كمية الجهد المبذول ونوعه إلى عواقب جائرة تفوق نسبتها نسبة الغايات الشرعية.

مع مرور الزمن، تطور مفهوم تقليد الحرب العادلة من مجموعة مبادئ مصمَمة لتغطي العلاقات بين الأمراء المسيحيين، إلى علاقات علمانية تقوم في جوهرها على توافق الدول في ما بينها، ومفاده أنه لا يجوز التعرض إلى استمرارية استقلالها بقوة السلاح. ففي السنوات الأخيرة، تزايد الاهتمام في النقاش الدائر حول حسنات مبادئ الحرب العادلة وطابعها العملي. ركز النقاش على طرح الأسئلة التالية: هل من الممكن تبرير حرب نووية في الوقت الذي تتعارض فيه سياسة **الردع** النووي مع مبدأي التمييز والتناسب؟ إلى أي حد تحافظ مقاييس الحرب العادلة على طابعها الواقعي تحت تأثير ضغوطات تمارسها حرب تقليدية حديثة؟ كيف يمكن تكييف مبادئ نظرية الحرب العادلة مع حالات **التدخل لدواع إنسانية**؟ تتوقف الأهمية الراهنة لمبدأ الحرب العادلة على قدرة تكيفه مع المتغيرات في ممارسة الحرب في القرن الحادي والعشرين وما يليه.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ التدخل لدواعٍ إنسانية؛ جريمة الحرب؛ الحرب؛ الردع؛ سلام وستفاليا؛ القانون الدولي؛ المجتمع الدولي.

لمزيد من المطالعة:

Donald L. Davidson, *Nuclear Weapons and the American Churches: Ethical Positions on Modern Warfare* (Boulder, CO: Westview Press, 1983); Jon Gorry, "Just War or Just

War?: The Future(s) of a Tradition," *Politics*, vol. 20, no. 3 (September 2000), pp. 177-183; James Turner Johnson, *Can Modern War Be Just?* (New Haven: Yale University Press, 1984), and Michael Walzer, *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations,* 2nd ed. ([New York]: Basic Books, [1992]).

الحروب من النوع الثالث (Wars of the Third Kind)

ليست أغلبية النزاعات المسلحة حروباً بين الدول نووية أو وفق آلية تقليدية. بدلاً من ذلك، تقع هذه النزاعات ضمن فئة واسعة كان إدوارد رايس (١٩٩٠) أول من أطلق عليها اسم «حروب من النوع الثالث». تخاض هكذا حروب في العادة في ما اصطلح على تسميته العالم الثالث، وتعتمد بشدة، ولو لم يكن بشكل حصري، على حرب العصابات. ومفهوم الحروب من النوع الثالث أكثر دقة من مفهوم «النزاعات قليلة الحدة»، وهي عبارة تخفف من وطأة ما يمكن أن يكون نزاعاً مسلحاً شديد الوطأة. وهي لا تكون في أغلب الأحيان نزاعات بين الدول بشكل حصري، ولا محصورة ضمن نطاق حدود إقليمية قائمة. وفي كل عام من عقد الثمانينيات والتسعينيات، وقع ما يقارب ٣٠ إلى ٤٠ حرباً من النوع الثالث. وإلى حين انهيار الاتحاد السوفياتي السابق ويوغسلافيا في التسعينيات، وقعت كل هذه الحروب تقريباً في البلدان النامية، وبخاصة بين الحكومات وخصومها المتطلعين إلى السيطرة على الدولة، أو إلى تحقيق درجة معينة من الاستقلالية الإقليمية.

تضم الحروب من هذا النوع نمطين كبيرين. تمثل الصراعات الأيديولوجية النمط الأول، حيث تتنافس قوتان عسكريتان مرتبطتان بالسكان المدنيين بواسطة التزام سياسي مشترك، كما كان حال حروب تحرير أريتريا ونيكاراغوا. أما النمط الثاني فهو يحمل نزاعات أكثر تفتتاً، حيث العنف يصبح لامركزياً ويكون اقتصاده السياسي استخراجياً استغلالياً (كما في الصومال وليبيريا والكونغو). لا يستثني أي من النمطين الآخر، طالما أنه في غضون صراع مهيكل أيديولوجياً بنسبة معينة، قد يؤدي الانقسام إلى أطراف متعددة إلى التفتت. كما إنه لا يمكن افتراض أن الأطراف المتنازعة لا تمتلك قاعدة أيديولوجية.

متى أضرمت نار الحروب من النوع الثالث، يصبح من الصعب جداً إخمادها نهائياً، إن بواسطة انتصار عسكري حاسم أو بواسطة مفاوضات دبلوماسية وسياسية. فالأسلحة سهلة المنال للغاية. وعادة ما تكون الدولة مفتتة. كما يجري استلاب قطاعات من السكان، وبخاصة

الشبان منهم، في الأنظمة الموجودة، وتصبح المجموعات المتنافسة مستقطبة بسهولة. ما من نظرية عامة حول النزاعات يمكن تطبيقها على الحروب من النوع الثالث. ولا يمكن التعرف إلى جذور هذه الحروب في مجموعة واحدة من المسائل، ولا يمكن أن تنسب إلى حدث واحد. فكل حرب تحمل معها إطارها التاريخي الذي يتفاعل مع العوامل الداخلية والخارجية في رسم فريد من نوعه. وقد جرى التعرف إلى بعض أسباب أو عوامل هذه الحروب في الكتابات المتزايدة حولها، وهذه العوامل، هي:

- الإرث الاستعماري: فرضت الدول الاستعمارية بالقوة ولم يكن لها سوى جذور قليلة بين السكان المحليين في المناطق المستعمرة. فلجأت السلطات الاستعمارية من ضمن هذه الآلية إلى العنف عامة للحث على الخضوع إلى سلطتها. واليوم، نجد أن الدول التي قامت بعد الاستقلال عبارة عن بنى خارجية فرضت من فوق. وقد ورثت أدوات العنف الاستعمارية واستخدمتها لإخضاع السكان.

- العرقية والدين: تزايدت النزاعات بين المجموعات العرقية بحدة في السنوات الأخيرة. وبينما تم التشديد على الهوية الإثنية مكوناً أساسياً في حروب النوع الثالث، نجد أن الكثير من هذه النزاعات الإثنية تعود بجذورها إلى تاريخ قيام الدولة الاستعمارية. فعندما قامت السلطات الاستعمارية بتصنيف الطبقات الاجتماعية بحسب فئات إثنية معتبرة أن بعض المجموعات فقط تستحق أفضلية في المعاملة، جعلت من السهل قيام علاقات مسيطر وتابع بين مختلف المجموعات الإثنية. وكان هذا هو جذر الكراهية الطويلة المدى بين المجموعات المحرومة بسبب هذا النوع من الترتيبات السياسية. وتمثّل رواندا المثال الكلاسيكي على هذا الأمر.

- تنمية غير متساوية: في الكثير من الدول النامية توزيع غير عادل وغير متساو جغرافياً في نشر النشاط الاقتصادي والتحديث وتقبل التغيير.

- الفقر: الفقر علة حروب النوع الثالث ونتيجة لها في آن. فالحكومات ذات الميول العنيفة، وأخصامها على حد سواء تجند مناصريها والعاملين لمصلحتها من بين الذين يحملون انتهازية اجتماعية واقتصادية مشتركة ورغبة في الكسب الاقتصادي.

- قيادة سيئة: تفتقر الكثير من الدول الأكثر فقراً إلى القيادة الكفء. فقد تصرف بعض القادة بوصفهم زعماء عشائريين يؤمنون بأن العنف أداة سياسية شرعية. واعتمدوا من أجل الحفاظ على بقائهم السياسي على دعم العسكر والوكالات شبه العسكرية.

– التدخل الأجنبي: تركت السرعة التي جرت فيها إزالة الاستعمار العديد من اقتصادات البلدان النامية في حالة من التبعية المرتكزة على إنتاج السلع الأولية واستيراد السلع المصنعة. وكان انخفاض أسعار السلع الأولية المصدرة وأعباء الديون الكبيرة سبباً لقيام حروب من النوع الثالث. كما إن الدول الخارجية قد تدخلت في أغلب الأحيان مزودة الأطراف مباشرة بالأسلحة. كان ذلك حال أنغولا وأفغانستان والسلفادور (على سبيل المثال لا الحصر) خلال الحرب الباردة حينما طالت النزاعات فيها بسبب تدخل القوى العظمى ودعمها لمختلف الفرقاء.

– العسكرة: تعني هذه الكلمة أكثر من مجرد وجود للعسكر. وهي تدل على سيطرة القيم والأيديولوجيا وأنماط السلوك العسكرية على الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والخارجية في الدولة.

– الدولة والتنمية السياسية: تظل الكثير من الدول الأكثر فقراً ضعيفة، ليس بالمعنى الاقتصادي فقط، ولكن من حيث تماسكها الداخلي والشرعية الشعبية لحكامها وتطور حس المواطنية الذي تشترك به الأغلبية العظمى من السكان.

يقول العديد من المراقبين إن حروب النوع الثالث ستظل الشكل المسيطر في النزاعات المسلحة في القرن المقبل. وما لم تهدد بالانتشار إلى مناطق ترى القوى الكبرى أنها مناطق نفوذ خاصة بها، أو ما لم تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لأكثر من قوة عظمى واحدة، فإنها لن تسترعي الجهود الدبلوماسية المتواصلة من جانب المجتمع الدولي. والمؤسف بقاء فجوة كبيرة بين الاهتمام الأكاديمي في فهم أشكال النزاعات المسلحة الجديدة واهتمام صانعي السياسة في التعاطي معها.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ تجارة الأسلحة؛ التدخل لدواعٍ إنسانية؛ التطهير العرقي؛ جريمة الحرب؛ الدولة الفاشلة؛ اللاجئون؛ المرتزقة؛ المساعدة الأجنبية؛ الملاذ الآمن.

لمزيد من المطالعة:

Mats Berdal and David M. Malone, eds., *Greed & Grievance: Economic Agendas in Civil Wars* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000); Kalevi J. Holsti, *The State, War, and the State of War*, Cambridge Studies in International Relations; 51 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996); John Mueller, "The Banality of "Ethnic

War”,” *International Security,* vol. 25, no. 1 (Summer 2000), pp. 42-70; Stephanie G. Neuman, ed., *International Relations Theory and the Third World* (New York: St. Martin’s Press; Basingstoke: Macmillan, 1998), and Edward E. Rice, *Wars of the Third Kind: Conflict in Underdeveloped Countries* (Berkeley: University of California Press, 1990).

حفظ السلام (Peacekeeping)

في عام ١٩٩٨، تركت الأمم المتحدة بصماتها على نصف قرن من حفظ السلام. فقد خضع حفظ السلام الدولي لعدد من التحولات منذ قيامه. وفي حين لم ينص ميثاق الأمم المتحدة أصلاً على حفظ السلام بحد ذاته، أصبح هذا الأخير رسالة المنظمة الدولية البارزة. وقد تركزت معظم الجهود المبذولة في عمليات حفظ السلام التقليدية على استخدام قوات مسلحة على نحو خفيف لتأمين منطقة عازلة بين الأطراف المتنازعة.

في الأصل، اعتقد واضعو ميثاق الأمم المتحدة أن فرض السلام هو الطريقة الفضلى لضمان الحفاظ على النظام الدولي. ولكن، خاب هذا الأمل مع تهميش الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة. وقد تطور مفهوم حفظ السلام نتيجة سلسلة من التسويات، والقدرة على تكييف كل مهمة وفقاً للظروف الخاصة التي تواجهها على الأرض. ومع ذلك، تميز تقدم حفظ السلام خلال الحرب الباردة بعدد من المبادئ التي حددت القواعد الواجب اتباعها على صعيد انتشار عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ثلاثة من هذه القواعد حاسمة: قاعدة القبول، ضرورة عدم التحيز، والالتزام بمبدأ استعمال القوة في حالة الدفاع عن النفس لا غير.

ليست قاعدة القبول مطلوبة من حكومة الدولة المضيفة حيث يجب نشر قوات حفظ السلام فحسب، بل يجب كذلك ضمان قبول الأطراف المتنازعة المحلية كافة إذا ظهرت بوادر الأمل في إقامة علاقة ناجحة بين الأطراف المتنازعة. فقد أملى مفهوم سيادة الدولة الأسمى ضمن إطار عمل نظام الأمم المتحدة هذا القبول، ويجب أن يُمنح في سبيل إضفاء طابع الشرعية على تواجد قوات دولية ضمن حدود الدولة. ومبدأ القبول هو أحد الخطوط الفاصلة الرئيسة بين فرض السلام (المحدد في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة)، وحفظ السلام (المسموح به بموجب شروط الفصل السادس من الميثاق).

أما الميزة الأخرى الأساسية فهي مفهوم عدم التحيز في نشر قوات حفظ السلام. تستلزم

عملية حفظ السلام طرفاً ثالثاً يعمل بصفته حكماً متجرداً في فض الخلاف بين طرفين أو أكثر. ويمكن أن تُلقى ظلال الشكوك على مصداقية القوة بكاملها إذا لوحظ أنها تحابي مصلحة أحد الأطراف المتنازعة. فلا ترمي عمليات حفظ السلام إلى إصدار الأحكام المسبقة على حلول القضايا المثيرة للجدل، ولا يُقصد منها تغيير الميزان السياسي للتأثير في الجهود الرامية إلى تهدئة النزاع.

أخيراً، يميز عنصر أساسي بين مهمة إنفاذ القوانين وعملية حفظ السلام التقليدية ألا وهو استخدام القوة. ففي مهمة حفظ السلام، لا يحق للجنود استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس.

ينظم مجلس الأمن عادة عمليات حفظ السلام، وهو يقرر حجمها، وطول مدتها، وصلاحياتها. وبما أن الأمم المتحدة لا تضم شرطة عسكرية أو مدنية تابعة لها، تقرر الدول الأعضاء ما إذا شاءت المساهمة في المهمة، وفي هذه الحالة، تحدد عدد الرجال ونوع العتاد الذي تنوي تقديمهم. ويبقى العاملون المدنيون والعسكريون في عمليات حفظ السلام أعضاء في مؤسساتهم الوطنية الخاصة، لكنهم يؤدون مهامهم تحت إشراف ومراقبة العمليات التابعة للأمم المتحدة، كما يُتوقع منهم التصرف وفقاً لطبيعة مهمتهم الدولية على وجه الحصر. وعادة ما يعتمرون قبعات أو خوذاً زرقاء، كما يضعون شارة الأمم المتحدة لتحديد هويتهم بصفتهم حفظة السلام.

بين العامين ١٩٤٨ و٢٠٠٠، جرت ٥٠ عملية حفظ سلام، نُظمت ٣٦ منها في السنوات ما بين ١٩٨٨ و١٩٩٨. وحين وضعت الحرب الباردة أوزارها في نهاية الثمانينيات، أدى عدد الحروب الأهلية المتزايد ترافقه نسبة تعاون ضخمة بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى ازدياد سريع في عمليات حفظ السلام. ففي عام ١٩٩٠، بلغت ميزانية الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام أقل من ٥, ٠ مليار دولار. وبحلول العام ١٩٩٤، ارتفعت الميزانية لتبلغ ٤ مليارات دولار. ويميز بعض العلماء بين الجيل الأول من عمليات حفظ السلام والجيل الثاني منها. فقد تم إعداد الجيل الأول للتعامل مع النزاعات بين الدول، كما قام منطق تعاملها جزئياً على الحؤول دون تدخل الولايات المتحدة المباشر أو الاتحاد السوفياتي. ولهذا السبب، زود الأعضاء غير الدائمين من مجلس الأمن معظم العاملين في هذه القوات. وبعد الحرب الباردة، أُرسلت بعثات الجيل الثاني لعمليات حفظ السلام إلى مناطق اشتعلت فيها حروب طغى عليها الطابع الأهلي أكثر من طابع الحروب بين الدول،

واتسعت رقعة صلاحيتها لتشمل تسليم المساعدات الإنسانية، تنظيم الانتخابات والإشراف عليها، نزع السلاح من المقاتلين السابقين وتسريحهم، تدريب الشرطة المدنية. ومن أصل ٣٢ عملية قامت بها الأمم المتحدة في التسعينيات، كان ١٣ منها في أفريقيا.

منذ منتصف التسعينيات، تراجعت عموماً كلفة عمليات حفظ السلام وعددها. وتقوم الأمم المتحدة الآن بسدس عدد عمليات حفظ السلام التي توصلت إليه في أوج هذه العمليات في عام ١٩٩٣. وفي حين انتشر ٨٠ ألفاً من حفظة السلام في عام ١٩٩٣، كان أقل من ١٥ ألف منهم في الخدمة بحلول العام ٢٠٠٠. وتمثل الولايات المتحدة أقل من ٥ في المئة من قوات الأمم المتحدة. وبحلول العام ١٩٩٧، تراجعت كلفة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى أقل من مليار دولار على الرغم من أن الدول الأعضاء لا تزال مدينة للأمم المتحدة بأكثر من هذا المبلغ في رسوم عمليات حفظ السلام الجارية والسابقة. وبعد فشل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الصومال، ويوغسلافيا، ورواندا في منتصف التسعينيات، أصبحت الأمم المتحدة أكثر حذراً بشأن إرسال قوات حفظ السلام من فترة ما بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١.

حتى الآن، تمكنت أكثر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بساطة في أواخر التسعينيات من تجنب الإخفاق على الرغم من المبالغ الضخمة التي تدين بها الدول الأعضاء، لا سيما الولايات المتحدة. ولكن لن يبقى الحال على ما هو عليه. فبقيادة واشنطن، يتسع مرة أخرى دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام في العالم بدءاً بكوسوفو. وبدعم الولايات المتحدة الكامل، أوكلت إلى الأمم المتحدة مهمة إدارة الحكومة المدنية لهذا البلد الذي دمرته الحرب، وهي مهمة لم يسبق لها مثيل. وانخرطت الأمم المتحدة كذلك في شرق تيمور، لتوفير الأمن والدعم الإداري، فيما تتعافى الدولة الجديدة من الدمار إثر كفاحها في سبيل الاستقلال عن إندونيسيا. ليست خدمات الأمم المتحدة بالزهيدة، ويمكن تلبية الطلبات المتزايدة عليها شرط أن تتمكن الدول الأعضاء من تأمين الموارد المادية المطلوبة لتخطي التعقيدات المتزايدة لعمليات حفظ السلام.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ بناء السلام؛ التدخل لدواع إنسانية؛ الحرب الباردة؛ الحروب من النوع الثالث؛ الدبلوماسية الوقائية؛ السيادة؛ القانون الدولي؛ المرتزقة؛ الملاذ الآمن.

لمزيد من المطالعة:

Mats Berdal, *Whither UN Peacekeeping?*, Adelphi Paper; no. 281 (London: International Institute for Strategie Studies, 1993); Jocelyn Coulon, *Soldiers of Diplomacy: The United Nations, Peacekeeping, and the New World Order*, Translated by Phyllis Aronoff and Howard Scott (Toronto; Buffalo: University of Toronto Press, 1998); William J. Durch, *UN Peacekeeping, American Politics, and the Uncivil Wars of the 1990s* (New York: St. Martin's Press, 1997; 2000); Marrack Goulding, "The Evolution of United Nations Peacekeeping," *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 69, no. 3 (July 1993), pp. 451-464; Dennis C. Jett, *Why Peacekeeping Fails* (New York: St. Martin's Press, 2000), and William Shawcross, *Deliver Us from Evil: Peacekeepers, Warlords, and a World of Endless Conflict* (London: Bloomsbury, 2000).

حقوق الإنسان (Human Rights)

يرتبط مصطلح «حقوق الإنسان» ارتباطاً وثيقاً بتأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، وفي تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد حل محل جملة «الحقوق الطبيعة»، ومحل جملة «حقوق الرجل» (The Rights of Man) التي لم تفهم عالمياً على أنها تتضمن حقوق المرأة أيضاً.

ترجع أصول هذا المفهوم إلى اليونان وروما القديمتين، حيث ارتبط بعقائد القانون الطبيعي ما قبل الحديثة التي تعتبر أنه يجب الحكم على سلوك الإنسان بحسب «قانون الطبيعة». ولم ترتبط عقائد القانون الطبيعي بنظريات السياسة الليبرالية حول الحقوق الطبيعية إلا بعد القرون الوسطى. وفي الحقبة اليونانية ـ الرومانية، كما في القرون الوسطى، كانت عقائد القانون الطبيعي تعلم واجبات «الرجل» على أنها متميزة عن حقوقه. كما إن هذا العقائد غالباً ما تعترف بشرعية الرق والقنانة، وتستثني بالتالي أفكار حقوق الإنسان الأساسية كما هي مفهومة اليوم ـ وهي أفكار الحرية والمساواة العالمية.

ولحقوق الإنسان اليوم أربع سمات أساسية. أولها، بغض النظر عن أصلها الأول أو تبريراتها، تمثل حقوق الإنسان مطالب فردية أو جماعية لإعادة رسم السلطة والثروة والخيرات الإنسانية الأخرى والمشاركة فيها. ثانيها، ترجع حقوق الإنسان إلى أساس أنه مميز عما هو غير أساسي في الادعاءات أو الخيرات. وفي الواقع، يذهب بعض المنظرين بعيداً هنا إلى درجة حصر حقوق الإنسان بحق جوهري واحد أو حقين ـ مثل حق الحياة أو المساواة في الفرص.

ثالثها، توصف أكثر تأكيدات حقوق الإنسان بالقيود المناسبة التي توضع على حقوق أي فرد أو مجموعة بقدر ما هو ضروري لتأمين حقوق مماثلة لغيرها. وأخيراً، إذا كان حق ما محدداً بصفته حقاً إنسانياً، فهذا يعني أنه عالمي بطابعه وملك لجميع البشر بشكل متساو.

ومن الشائع التمييز بين ثلاثة أجيال من حقوق الإنسان تتالت الواحدة بعد الأخرى تاريخياً. الجيل الأول من الحقوق المدنية والسياسية يتفرع من القرنين السابع عشر والثامن عشر اللذين شهدا ثورات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. صممت هذه الحقوق بحسب شروط سلبية (حرية من) أكثر منها إيجابية (حقوق في)، إذ اتسمت بالفلسفة السياسية الخاصة بالفردية الليبرالية وما يتصل بها من عقيدة سياسة عدم التدخل الاجتماعية. نتبين هذه الشروط في البنود ٢ إلى ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي تتضمن:

- تحرر من التمييز على أساس الجنس والعرق وأشكال التمييز الأخرى.
- حق الفرد في الحياة والحرية والسلامة.
- التحرر من الرق أو الاستعباد غير الإرادي.
- التحرر من التعذيب ومن أشكال المعاملة أو العقاب القاسية وغير الإنسانية أو المذلة.
- التحرر من الاعتقال والتوقيف أو النفي الاعتباطي.
- الحق في محاكمة عادلة وعلنية.
- التحرر من التدخل في الحياة الشخصية والمراسلات.
- حرية الحركة والسكن.
- الحق باللجوء هرباً من الاضطهاد.
- حرية الفكر والمعتقد والدين.
- حرية الرأي والتعبير.
- حرية التجمع السلمي والتنظيم.
- حرية المشاركة في الحكم مباشرة أو عبر انتخابات حرة.
- حرية الملكية الخاصة وحق عدم الحرمان منها بشكل اعتباطي.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيكون من الخطأ القول إن هذه الحقوق هي مجرد حقوق سلبية. مثلاً، حق السلامة الفردية، والحق بمحاكمة عادلة وعلنية، والحق باللجوء هرباً من الاضطهاد، والحق بانتخابات حرة لا يمكن تأمينها كلها من دون عمل حكومي إيجابي. والثابت في هذه المفاهيم من الجيل الأول هو فكرة الحرية في مقابل إساءة استخدام السلطة السياسية والمبالغة فيها.

ترجع أصول الجيل الثاني من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية إلى التقليد الاشتراكي أساساً. فالحقوق في هذه الفئة هي في جزئها الأكبر رد على سوء استعمال التنمية الرأسمالية والمبالغة بها وما ادعي أنه مفهوم الحرية الفردية الذي يكمن في أساسها ويقبل باستغلال الطبقات العاملة والشعوب المستعمرة. تاريخياً، يمثل هذا الجيل مقابلاً للجيل الأول من الحقوق المدنية والسياسية مع حقوق إنسانية جرى تصميمها بطريقة إيجابية (الحق في) أكثر منها سلبية (التحرر من)، وهي تتطلب تدخل الدولة بدلاً من امتناعها من أجل تعزيز المساواة. هذه الحقوق الإيجابية موجودة في البنود ٢٢ إلى ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي تضمن ما يلي:

- الحق بالضمان الاجتماعي.
- الحق بالعمل وبالحماية من البطالة.
- الحق بالراحة والترفيه، بما فيه العطل الموسمية المدفوعة الأجر.
- الحق بحياة نموذجية مناسبة للحفاظ على صحة الذات والعائلة وراحتهما.
- الحق بالتعليم.
- الحق بحماية إنتاج الفرد العلمي والأدبي والفني.

وأخيراً، جاء جيل جديد من الحقوق التضامنية وهو نتاج صعود وهبوط الدولة – الأمة في آن واحد في النصف الثاني من القرن الماضي. ينذر البند الثامن والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بها، وهو يقول: «لكل امرء حق بنظام اجتماعي وعالمي يمكن من تحقيق هذه الحقوق الموجودة في هذا الإعلان بشكل كامل». ويتضمن هذا الجيل ستة حقوق. تعكس ثلاثة منها نشوء القومية في العالم الثالث والثورة التي صاحبتها من حيث رفع مستوى التوقعات، كالمطالبة مثلاً بإعادة توزيع عالمية للسلطة والثروة والقيم المهمة الأخرى كالحق بتقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والحق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحق

بالمشاركة والاستفادة من «التراث المشترك للبشرية». أما الحقوق الثلاثة الأخرى من الجيل الثالث – الحق بالسلام والحق ببيئة صحية وقابلة للحياة والحق بالمساعدة الإنسانية ضد الكوارث – فتشير إلى عجز الدولة ـ الأمة، أو عدم فاعليتها في بعض المجالات الحساسة.

على امتداد السنوات الخمسين الماضية، كان هناك حوار قائم حول الأولوية التي يجب أن تعطى لكل نوع من أنواع حقوق الإنسان. وقد تغلب على هذا النقاش مؤخراً انقسام أكثر جذرية بين من يؤمنون بأنه لا يزال الحديث عن حقوق إنسان عالمية أمراً ممكناً، وبين من يؤكدون أن التعريف بالحقوق الإنسانية وترتيبها يعتمد على العادات والممارسات في مختلف الثقافات.

تحمل الجمعية العمومية في الأمم المتحدة مسؤولية أولية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بحسب ميثاق الأمم المتحدة، كما يحملها تحت سلطتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان والمفوض الأعلى لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وأنشئت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي لجنة حكومية مشتركة متفرعة من المجلس الاجتماعي والاقتصادي، لتمثل جهاز التخطيط السياسي المركزي في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. أما المفوض الأعلى لحقوق الإنسان، وهو منصب أنشأته الجمعية العامة عام ١٩٩٣، فهو مسؤول عن تنفيذ وتنسيق برامج حقوق الإنسان ومشاريعها التي تقرها الأمم المتحدة بما فيها المراقبة العامة على مركز جنيف لحقوق الإنسان، وهو مكتب تابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

وعلى امتداد السنوات العشرين الأولى من حياتها، ركزت لجنة حقوق الإنسان جهودها على وضع المعايير (معتقدة أن لا صفة قانونية لديها للتعاطي مع الشكاوى المتعلقة بخروقات حقوق الإنسان). ومع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وضعت مسودة معايير حقوق الإنسان، وجُهزت عدد من أدوات حقوق الإنسان العالمية. ومن أهمها كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٦)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مع أول بروتوكول اختباري (١٩٧٦). وإذ عرفت هذه الأدوات الثلاث عالمياً باسم الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، أصبحت بمنزلة حجر الأساس لتفسير أحكام حقوق الإنسان في شرعة الأمم المتحدة. كما كانت اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥) أساسية أيضاً، ومعها اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء (١٩٧٩)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٩)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، وكل منها يستلهم أحكامه من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

تواصل اللجنة أداء دورها في وضع المعايير. ولكن منذ العام ١٩٦٧، أعطي لها الإذن بالتعامل مع خروقات حقوق الإنسان، ومنذ ذلك الحين وهي تضع آليات وإجراءات للتحقيق في الخروقات لحقوق الإنسان، ولمراقبة امتثال الدول لقوانين حقوق الإنسان العالمية. وهكذا، فإن الكثير من عمل اللجنة أصبح اليوم في مجال التحقيق والتقييم والنصح. وعلى أساس كل حالة على حِدى، قد تعين مقررين خاصين وممثلين خاصين ولجان خاصة، ومبعوثين آخرين لدراسة أوضاع حقوق الإنسان وتقديم التقرير إلى اللجنة. وخلال السبعينيات والثمانينيات، أصبحت آليات تقصي الحقائق وإنفاذ القانون تحتل مركز اهتمام اللجنة. وفي التسعينيات، كرست اللجنة اهتمامها أكثر فأكثر باتجاه حاجات الدول إلى تخطي العقبات أمام التمتع بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، بما فيها الحق بالتنمية والحق بمستوى معيشة نموذجي. كما كرس اهتمام متزايد بحماية حقوق الأقليات والسكان الأصليين وبحماية حقوق النساء وحقوق الأطفال. وعلى الرغم من تزايد قوانين حقوق الإنسان، فإن الالتزام بها يبقى التزاماً إرادياً من جانب الدول ـ الأمم.

انظر أيضاً: الإبادة الجماعية؛ الأمم المتحدة؛ جريمة الحرب؛ القانون الدولي؛ الكسموبوليتية؛ المجتمع المدني العالمي.

لمزيد من المطالعة:

Jack Donnelly, *International Human Rights, Dilemmas in World Politics* (Boulder, CO: Westview Press, 1997); Timothy Dunne and Nicholas J. Wheeler, *Human Rights in Global Politics* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1999); Steven Lukes, *The Curious Enlightenment of Professor Caritat: A Comedy of Ideas* (London; New York: Verso, 1995), and Thomas Risse, Stephen C. Ropp and Kathryn Sikkink, eds., *The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change*, Cambridge Studies in International Relations; 66 (New York; Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

الحقوق خارج الحدود الإقليمية (Extraterritoriality)

في القانون الدولي، يعني الخروج عن الحدود الإقليمية المواضع التي تمتد فيها سلطة وقوانين دولة ما ذات سيادة على أراضي دولة أخرى، بقوة معاهدة تضمن هذا النوع من الحقوق عادة. وبشكل عام، تقع السلطة القانونية الخارجة عن الحدود الإقليمية في أغلب الأحيان في نطاق عمل القناصلة والدبلوماسيين في بلدان محددة حيث تناط بهم السلطة

القضائية، بالإضافة إلى واجباتهم القنصلية العادية. ويعرف هذا المصطلح أحياناً بأنه الحصانة ضد قوانين دولة ما، يتمتع بها الممثلون الدبلوماسيون لدول أخرى. غالباً ما امتد هذا النوع من الحصانة إلى الجيوش التي تعطى حق المرور، وإلى السفن الحربية. ويمكن إعطاء حقوق خارجة عن الحدود الإقليمية بواسطة اتفاقية، ويمكن الغاؤها بضم البلد الذي أعطاها إلى بلد لا يعطي حقوقاً مثيلة لها، أو أيضاً بتخل طوعي عنها من جانب البلد الذي يتمتع بها.

تتجذر الحقوق الخارجة عن الحدود الإقليمية في مفهوم السيادة، ذلك لأنها تعتبر بشكل تقليدي خرقاً لها. في القانون الدولي، ترجع السيادة إلى ادعاء دولة ما حصرها كامل السلطة القضائية على الأفراد أو النشاطات القائمة ضمن حدودها. وهكذا، يمكن التعريف بالحقوق الخارجة عن الحدود الإقليمية بأنها ادعاء دولة حقها بممارسة السلطة القضائية على الأفراد أو النشاطات الواقعة خارج حدودها.

يمكن تصنيف الادعاءات الخارجة عن الحدود الإقليمية إلى أربعة أنواع:

- الإقليمية: وتنطبق على الأفراد أو النشاطات ضمن منطقة خاصة خارج أراضي الدولة؛
- العالمية: تنطبق على الأفراد أو النشاطات بغض النظر عن مكان وجودهم خارج أراضي الدولة؛
- الحصرية: ما من طرف آخر يتمتع بسلطة قضائية على فرد أو نشاط؛
- المشتركة: أطراف آخرون قد يمتلكون جزءاً من السلطة القضائية أيضاً.

منذ بداية القرن الثامن عشر وفي القرن العشرين أيضاً، طالبت الدول الغربية بسلطة قضائية جزئية على الأقل، خارج حدودها الإقليمية على مواطنيها في دول أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط والمحيط الهادي. كان اعتقادها أن البلدان «غير المتحضرة» لا تخضع للقانون المسيحي للأمم، وهي ليست بالتالي دول ذات سيادة. وهكذا، تمتلك الدول المسيحية حق وواجب حماية مواطنيها في دول غير ذات سيادة، هي دول غير مسيحية. أما بروز مبدأ حق تقرير المصير، فقد جعل هذا المفهوم المتعلق بالسيادة مرفوضاً أكثر فأكثر. اعتبر مفهوم حق تقرير المصير أن السيادة ليس امتياز الدول المتحضرة، ولكنها حق كل الدول على الإطلاق. وفي بعض الحالات، تم التخلي عن ادعاءات الحقوق الخارجة عن الحدود الإقليمية حينما أصبحت هذه الدول «متحضرة». وفي حالات أخرى، تخلى الغرب عن مطالبه معتمداً فقط

مبدأ حق تقرير المصير. أما اليوم، فإن الحقوق الخارجة عن الحدود الإقليمية بالمعنى الإقليمي (أي النوع الأول) قد توفاها الزمن. ذلك أن الإصلاحات القانونية في البلدان المعنية ونشوء مبدأ حق تقرير المصير قد قتلاها. وبعيد نهاية الحرب العالمية الثانية، امتد مبدأ السيادة المرتكز على السلطة القضائية الإقليمية إلى كل البلدان، المسيحية منها وغير المسيحية.

تجدر الملاحظة أن وقاحة العديد من الأوروبيين الذين اعتبروا أن الحضارة هي حضارة أوروبا وحدها لم تكن أقل من وقاحة الصينيين. ولم يكن اعتقاد الأوروبيين أن دينهم هو دين الإيمان الحقيقي أقل دغمائية من اعتقاد الشعوب المسلمة التي اتصلوا بها. إن معيار «الحضارة» الذي أصر عليه الأوروبيون أدى في الحقيقة إلى وقوع معاملة ظالمة. بيد أن الشعوب الآسيوية والأفريقية لم تطالب بالمساواة في الحقوق بالقانون الدولي إلا حينما استوعبت أفكار حقوق الدول المتساوية بالسيادة، وحق الشعوب بتقرير المصير والتي لم تكن تؤدي دوراً كبيراً في تجربتها التاريخية قبل قيام اتصال بينها وبين أوروبا.

انظر أيضاً: الإمبريالية؛ تقرير المصير؛ السيادة؛ القانون الدولي؛ المجتمع الدولي.

لمزيد من المطالعة:

Gerrit W. Gong, *The Standard of "Civilization" in International Society* (Oxford: Clarendon Press, 1984); International Chamber of Commerce, *The Extraterritorial Application of National Laws,* Edited by Dieter Lange and Gary Born, ICC Publication; 442 (Paris; New York: ICC Pub.; Deventer; Boston: Kluwer Law and Taxation Publishers, 1987); Alan D. Neale and Mel L. Stephens, *International Business and National Jurisdiction* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1988).

الحِكمانية العالمية (Global Governance)

هو عبارة عن تقنيات ومؤسسات وقواعد وأصول وترتيبات قانونية تستخدم لإدارة العلاقات بين الدول ولتسهيل التعاون العملي عبر مختلف المسائل والقطاعات. وفي السياق الدولي الراهن، يمارس الحكم باسم السياسة العالمية من جانب المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. ولا يجدر المزج بين مفهوم الحِكمانية (Governance) ومصطلح «الحِكمانية الجيدة» (Good Governance) الذي غالباً ما يستخدم في بعض المنظمات الدولية (وبوجه

خاص صندوق النقد العالمي والبنك الدولي) للدعوة إلى جدول أعمال إصلاحي موجه إلى دول معينة. وعادة ما تتصدر قائمة جدول الأعمال هذا قضايا الديمقراطية والشفافية والإصلاحات المواتية للسوق.

منذ تاريخ معاهدة سلام وستفاليا والمفكرون يهتمون بمشكلة الحكم. ولقد اعتبر الواقعيون باستمرار أن أكثر الوسائل فاعلية لإدارة النظام الدولي هو توازن القوى. وبشكل عام، لا يعتقدون أن الحكم العالمي بإمكانه أن يتخطى كثيراً إنجاز السلام والاستقرار بين الدول. من ناحية أخرى، سعى الليبراليون إلى رعاية حكم عالمي من خلال تطوير ترتيبات مؤسسية تعزز التعاون بين الدول. بعد التعرض لحالات فشل مبكرة، كتلك التي منيت بها عصبة الأمم، عادت المقاربة الليبرالية إلى الواجهة بقوة، فظهرت مجدداً بعد العام ١٩٤٥ مع تأسيس الأمم المتحدة وتطور أنظمة قادرة على إدارة الاقتصاد العالمي.

وقد جاء الاهتمام المتجدد بالحكم العالمي بدافع من ثلاثة مصادر. أولها نهاية الحرب الباردة التي زادت التوقع القائل إن المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة بشكل خاص) تؤدي دوراً أكثر مركزية في إدارة النظام الدولي. وثانيها هو صعود العولمة وحس جديد بـ«العولمية» يخترق الكثير من الفكر المعاصر. ويعتبر بعض المراقبين أن العولمة بحد ذاتها هي مظهر من مظاهر الحكم العالمي، بمعنى أنها تدفع الدول إلى الامتثال للطلبات التنافسية في السوق العالمية. ثالث مصادر تجدد الاهتمام هو ارتفاع مستوى الوعي في ما يتعلق بالمشكلات التي يرزح تحتها كوكبنا والتي تحتاج إلى مقاربة عالمية متفق عليها ومنسقة. تدور النقاشات المعاصرة الخاصة بالحكم العالمي حول أفضل موقع للسلطة، وحول السلطة في سياق عالم يعيش حالة اندماج وتفتيت في وقت واحد.

وبمعنى أوسع بكثير، ثمة موقفان متنافسان إزاء مشكلة الحكم العالمي، فلدينا من ناحية العديد من المراقبين الذين يقولون بضرورة متابعة هذه المسألة بطريقة تدريجية، بالاعتماد على الأنظمة والمؤسسات الحالية التي لا تهدد الدولة بصفتها لاعباً أساسياً في العلاقات الدولية. ولدينا من ناحية أخرى، من يدعون أن الدولة مؤسسة متقادمة الشكل في القرن الحادي والعشرين، عاجزة عن تقديم مستويات الحكم المطلوبة من جانب عالم يواجه مشكلات بيئية وفقراً مدقعاً وشحاً في الموارد ونمواً سكانياً لم يسبق له مثيل. فالمشكلات معقدة وصعبة إلى درجة كبيرة تحول دون أن تتعامل معها دولة واحدة أو حتى ائتلاف دول، وبالتأكيد من

دون أن تتعامل معها سوق مهتمة فقط بالنمو الاقتصادي. فتكون الدولة ملحقة بمؤسسات فووطنية تزيد سلطتها على حساب سيادة الدولة. وهكذا، فإن مفهوم الحكم العالمي هو مفهوم غير متفق عليه. وهو يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين، بحسب الإطار النظري الذي يستخدم أساساً لتحديد هذا المفهوم وتقييمه.

كما إن مفهوم الحكم الشامل غير متفق عليه سياسياً، فبعض المحافظين مثلاً يقول إنه يهدد سيادة الدولة، وإنه يمثل مرحلة متقدمة على طريق الحكومة العالمية. بيد أن آفاق وقوع هكذا حدث في المستقبل القريب ما زالت بعيدة المنال للغاية. وبينما صحيح أن الدول تسعى إلى طرائق لتدير النظام العالمي بفاعلية أكثر، إلا أن الأدلة الملموسة على أنها راغبة بالسماح لأي مؤسسة فووطنية أن تحكمها مباشرة، قليلة جداً. إضافة إلى أن السيادة تظل مثالاً مهماً بالنسبة للكثير من شعوب العالم، وبخاصة منها الجماعات التي تسعى وراء قدرة أكبر على تقرير المصير. وهكذا، طُرح فهم الحكم العالمي بالنسبة إلى المستقبل القريب بصفته ادارة عالمية أكثر منه حكومة عالمية.

ونجد الكثير من الكتاب اليساريين الذين يحملون شكوكاً حول ما يتعلق بالحكم العالمي. فهم يخشون أن يعكس قيم ومصالح الدول الغنية والقوية في النظام على حساب الدول الفقيرة والضعيفة. باختصار، الحكم العالمي مفهوم مسيس إلى أقصى الحدود، ويثير أسئلة أساسية حول موقع السلطة المناسب في الشؤون الدولية ومدى القدرة على محاسبة المؤسسات العالمية وطبيعة العدالة العالمية.

انظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي؛ الأمم المتحدة؛ الكسموبوليتية؛ مجموعة الدول الصناعية السبع؛ المنظمات غير الحكومية، النظام.

لمزيد من المطالعة:

Paul F. Diehl, *The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1997); Richard Falk, *On Humane Governance: Toward a New Global Politics.* The World Order Models Project Report of the Global Civilization Initiative (University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1995); Samuel M. Makinda, "Recasting Global Governance," in: Ramesh Thakur and Edward Newman, eds., *New Millennium, New Perspectives: The*

United Nations, Security, and Governance, UNU Millennium Series (Tokyo; New York: United Nations University Press, 2000); James N. Rosenau, "Governance and Democracy in a Globalizing World," in: Daniele Archibugi, David Held and Martin Köhler, eds., *Re-Imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy* (Cambridge, UK: Polity Press, 1998); Caroline Thomas, *Global Governance, Development and Human Security: The Challenge of Poverty and Inequality, Human Security in the Global Economy* (London; Sterling, VA: Pluto Press, 2000), and Raimo Väyrynen, ed., *Globalization and Global Governance* (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield Publishers, 1999).

الحلف (Alliance)

هو عبارة عن اتفاق يقوم بين دولتين أو أكثر من أجل العمل معاً حول مسائل أمنية مشتركة. وتهدف هذه الدول من خلال مشاركتها في هذا الترتيب الأمني التعاوني إلى حماية نفسها من أي خطر مشترك أو محتمل يهدد مصالحها. فهي تعتقد أنها قادرة من خلال حشد الموارد وتوحيد الجهود على زيادة نفوذها في إطار النظام الدولي وتعزيز أمنها خارج دول الحلف.

وقد تتم هذه التحالفات عبر ترتيبات رسمية أو غير رسمية. ويجري الاعتراف علناً بالحلف الرسمي من خلال توقيع معاهدة تَعُد الأطراف المشاركة أيَّ اعتداء يطال أياً منها اعتداءً يطالها كلها. وحلف شمالي الأطلسي هو خير مثال على حلف أمني رسمي. أما الحلف غير الرسمي ففرص نجاحه أقل بكثير؛ إذ يعتمد اعتماداً أساسياً على وعد قطعته الأطراف المشاركة بالتعاون في ما بينها، وبالعمل على استمرارية ذلك التعاون. ويتضمن هذا النوع من التحالفات في معظم الأحيان إجراء تدريبات عسكرية مشتركة، أو تبادل معلومات استراتيجية، أو وعوداً بالمساعدة في حال حدوث أزمة عسكرية. ويمكن للأحلاف غير الرسمية أن تأخذ طابع اتفاقيات سرية بين القادة.

وتعود هذه التحالفات على الأطراف المشاركة فيها بأرباح عديدة. فهي تساعدها أولاً على التخلص من تكلفة الدفاع؛ إذ إنه من الأوفر لدولة ما أن تتحالف مع دولةٍ أقوى منها تمتلك قدرات نووية من أن تنشئ بنفسها بنيتها التحتية وخبرتها التكنولوجية ومنظومة إيصال الأسلحة وأن تحافظ عليها. لذلك، غالباً ما تكون الأحلاف محط أنظار الدول الصغيرة والضعيفة. وهي توفّر ثانياً أرباحاً اقتصادية كبيرة عبر زيادة التبادل التجاري والمساعدات

والقروض بين الدول الأطراف في الحلف. بالإضافة إلى أن نشر قوات عسكرية أجنبية قد يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي.

وترى القوى العظمى في التحالفات تقدماً استراتيجياً على أعدائها الحاليين أو المحتملين. فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أقامت عدداً من التحالفات الثنائية بعد عام ١٩٤٥ من أجل الحصول على حقوق الهبوط في المطارات والرسو في المرافئ واستخدام المنشآت العسكرية في مواقع استراتيجية مهمة محيطة بالاتحاد السوفياتي السابق. وقد تساعد هذه التحالفات أيضاً على احتواء عدو أو السيطرة على منطقة ذات أهمية استراتيجية. أضف إلى ذلك أن التحالفات تساعد الدول إلى حد بعيد على فرض سيطرة مهيمنة على حلفائها، مشجعةً إياها بذلك على الاصطفاف وراء القوة العظمى بدلاً من مواجهتها.

وتختلف أعمار التحالفات من واحد إلى آخر. فقد يستمر بعضها سنوات طوالاً نظراً إلى الإحساس بوجود خطر طويل الأمد يحدق بمصالح الدول، أو لتشابهٍ في الأنظمة السياسية بين الدول الأعضاء، أو لوجود مهيمن قوي. كما قد ينهار بعضها الآخر بسرعة كبيرة، كـ«التحالف الكبير» المزعوم بين بريطانيا والاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية؛ إذ كان ذلك الحلف قائماً ما ظل هتلر يمثل خطراً على السلم العالمي. لكن ما إن مُنيت ألمانيا بالهزيمة في عام ١٩٤٥، حتى انهار الحلف. كما يمكن لأي دولة عضو في الحلف أن تفسخ التحالف إذا ما وجدت شركاءها عاجزين عن تنفيذ الشروط التي ينص عليها هذا التحالف. وأخيراً، قد تقضي التغييرات في القيادة والأيديولوجيا في الدول الأعضاء على هذا الحلف.

ويرى الليبراليون الدوليون، بدءاً من إيمانويل كانط، في التحالفات مصدراً للنزاعات بين الدول. فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، عدّ الرئيس الأمريكي السابق وودرو ويلسون أن التحالفات تُدخل الدول في حال من التآمر والتنافس. أما الواقعيون فيَعُدون أن الدول تقوم بتحالفات ترتكز على مصالح قومية، وأي تغيير يطرأ على المصالح القومية من شأنه، لا بل يجب عليه أن يدفع الدول إلى إعادة النظر في شروط عضويتها في هذا التحالف. إذ يجب النظر إلى التحالفات بأنها اتفاقيات مرنة قابلة للتكيف، وتؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على توازن القوى.

وتجدر الإشارة إلى أن التحالفات لا تقتصر على كونها اتفاقيات أمنية تقوم بين دول

تربطها علاقات ودية سلمية بعضها ببعض، بل يمكن استخدامها أيضاً لترويج العنف. وخير مثال على ذلك حلف ألمانيا وإيطاليا واليابان خلال الحرب العالمية الثانية. بالإضافة إلى أن التحالفات قد تُستعمل أيضاً في إطار السياسة الخارجية أدواتٍ استفزازية. فعلى سبيل المثال، قد ينظر طرف ثالث إلى حلف قائم بين دولتين بأنه اتفاق عدائي غير ودي. وفي ظل ظروف مماثلة قد يؤدي تحالف كهذا إلى سباق تسلح؛ وهذا ما دفع بعض الدول، وفي مقدمها السويد وسويسرا، إلى التزام مبدأ الحياد واتباع سياسة عدم الانحياز في أوروبا.

انظر أيضاً: الأمن الجماعي؛ الأمن المشترك؛ تحالف القوى؛ توازن القوى؛ الحرب الباردة؛ المصلحة القومية؛ معضلة الأمن؛ منظمة حلف شمال الأطلسي؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Dan Reiter, *Crucible of Beliefs: Learning, Alliances*, and *World Wars, Cornell Studies in Security Affairs* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996); Glenn Herald Snyder, *Alliance Politics,* Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), and Stephen M. Walt, "Building up New Bogeymen," *Foreign Policy*, no. 106 (Spring 1997), pp. 176-189.

الحواجز غير الجمركية ((Non-Tariff Barrier (NTB)

حتى فترة الثمانينيات، كانت التعرفات الجمركية أداة رئيسة للحد من الواردات من الدول الأخرى، ولحماية الصناعات المحلية. والتعرفات الجمركية عبارة عن ضريبة مفروضة على السلع المستوردة من خارج البلاد، وغير مفروضة على السلع المماثلة من داخلها. ويمكن فرض التعرفات الجمركية على الواردات على أساس القيمة، أي على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة المستوردة المقدرة في السوق، أو يمكن فرضها على أساس معين أي بتحديد مبلغ محدد مقابل كل وحدة مستوردة. وتُفرض التعرفات الجمركية (تُدعى أحياناً الرسوم) أساساً لزيادة العائدات، فهي نسبياً زهيدة، ويسهل على حكومة صغيرة أو منظمة تنظيماً رديئاً تحصيلها. وعادة تمنح الدول الصناعية المتقدمة أفضلية تنافسية سطحية لمنتجي السلع المحليين على منافسيهم الأجانب على حساب مستهلكي السلع المحليين. ويحظى المنتجون المحليون بأسعار أعلى، وحصة أكبر في السوق، ونسبة أعلى من الأرباح.

منذ فترة الثمانينيات، في ضوء التقدم الملحوظ في مجال خفض التعرفات الجمركية من خلال جولات المفاوضات المتعاقبة برعاية الاتفاق العام بشأن التعرفات الجمركية والتجارة (الغات)، طورت الدول مجموعة حواجز غير جمركية لتحقيق أهداف التعرفات الجمركية نفسها. فانحسرت نسبة التعرفات الجمركية المفروضة من قبل البلدان الصناعية الرئيسة على المنتجات الصناعية من معدل يناهز ٥٠ في المئة من قيمة المنتج في عام ١٩٤٧، إلى ٥ في المئة بحلول نهاية القرن العشرين. واليوم، نظمت منظمة التجارة العالمية، خليفة الغات، الكثير من الحواجز غير الجمركية، وفيما تتنوع هذه الأخيرة تنوعاً هائلاً عبر النظام الدولي إلا أنها تتألف من أربعة أنواع رئيسة.

أولاً، يمكن رسم حدود التجارة من خلال فرض القيود الكمية المتنوعة أو المفاوضة عليها كما هو حال الحصص. وتُعتبر أعباء هذه الأخيرة عادة أثقل من أعباء التعرفات الجمركية نظراً إلى محدودية المرونة التي تتيحها في التجارة، بالإضافة إلى أنها تفرض قيوداً أكبر على مدى تنافسية البائعين المحليين والأجانب. ففي عام ١٩٦٢، عقد العديد من البلدان المتاجرة بالنسيج اتفاقاً موقتاً ينظم تجارة المنسوجات القطنية في محاولة لحماية الصناعات المحلية. وفي عام ١٩٧٣، تلت هذا الاتفاق اتفاقية المنسوجات المتعددة الألياف التي اتسعت حدودها لتغطي الأصواف والألياف المصنعة. أما المثال الآخر على القيود الكمية فهو استخدام التقييد الطوعي للصادرات الذي فرضته الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي على اليابان والبلدان الحديثة العهد بالتصنيع في سبيل حماية بعض القطاعات المحلية ولا سيما المنسوجات، والسيارات، والصناعات ذات التقنية العالية؛ وقد تضمنت أساساً اتفاقاً ثنائياً تُحدَد فيه كمية السلع المتداوَلة تجارياً ونوعها وفقاً للمواصفات المطلوبة لدى البلد المستورد.

ثانياً، قد تخضع التجارة لقيود بواسطة قوانين المنتجات المحلية المطلوبة من الحكومات. فلا يُستهدف بعضها صراحة في التجارة الدولية إنما يمكنها التأثير في كلفة السلعة التجارية أو جدواها. والبديهي منها هي القوانين والمعايير والتدابير التي تقيد الشكل الذي قد تتخذه السلعة أو طريقة إنتاجها لبيعها في السوق المحلي. وربما المقصود من قواعد مماثلة حماية الأمن العام أو الصحة العامة، أو أنها تسعى إلى ضمان توافق المنتجات المركبة.

ثالثاً، قد تلجأ الحكومات إلى الإعانات المالية لحماية صناعات معينة. وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية تحظر الإعانات المالية المخصصة مباشرة للصادرات، يصعب للغاية تنظيم إعانات مالية تُخصص لإنتاج إجمالي سلعة معينة أو قسم معين. أما الإعانات المالية

غير المخصصة لشركات أو صناعات معينة، وتلك المخصصة للأبحاث والتنمية، والتنمية الإقليمية، والتكيف مع القوانين البيئية فليست منظمة على المستوى الدولي.

رابعاً، يمكن للدول أن تُغرق الأسواق الخارجية بالصادرات. والإغراق هو تصدير سلعة بثمن زهيد جائر، إما بسعر أقل من ذاك المترتب على المصدر في السوق المحلية أو أقل من سعر كلفة محددة. وتسمح منظمة التجارة العالمية برسوم مكافحة الإغراق على الواردات تساوي هامش الإغراق ـ الفرق بين سعر السوق الفعلي وسعر السوق «المنصف».

لقد أثار استخدام الحواجز غير الجمركية الجدل في السنوات الأخيرة، وقد طغى سؤالان على الحوار. أولاً، إلى أي حد حلت الحواجز غير الجمركية محل التعرفات الجمركية في وضع القيود على التجارة الدولية؟ المقابلة صعبة بما أن الكثير من الحواجز غير الجمركية لا تظهر للعيان بحكم طبيعتها. ففي حالات عدة، مجرد التعريف عن حاجز غير جمركي هو مسألة غير موضوعية، فما يراه أحدهم على أنه حاجز غير جمركي قد يراه آخر على أنه نشاط شرعي. ثانياً، هل يجب بالضرورة إدانتها وإخضاعها للتنظيم الدولي؟ مرة أخرى، تنقسم الكتابات بين الذين يرون في الحواجز غير الجمركية كلها قيوداً على التطور نحو نظام تجارة حرة، والذين يثقون أن الدول تمتلك الحق الشرعي في استخدامها لحماية مصالحها القومية الأساسية. على أي حال، لا يزال الحوار يتصدر جدول الأعمال الدبلوماسي والأكاديمي، لا سيما على أعلى مستويات منظمة التجارة العالمية التي تعقدت مهمتها شر تعقيد بسبب مفهوم الحمائية الجديد في التجارة الدولية.

انظر أيضاً: بريتون وودز؛ التجارة الحرة؛ التجارة الموجهة؛ التعددية ؛ سياسات إفقار الجار؛ التكتلات التجارية الإقليمية؛ منظمة التجارة العالمية.

لمزيد من المطالعة:

J. Michael Finger and Nellie T. Artis, eds., *Antidumping: How it Works and Who Gets Hurt,* Studies in International Trade Policy (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993); J. A. McKinney, "The World Trade Regime: Past Successes and Future Challenges," *International Journal*, vol. 49 (1993-1994), pp. 445-471; Helen V. Milner, *Resisting Protectionism: Global Industries and the Politics of International Trade* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), and John Gerard Ruggie, "Trade Protectionism and the Future of Welfare Capitalism," *Journal of International Affairs*, vol. 48, no. 1 (Summer 1994), pp. 1-11.

حوار ما بين النماذج (Inter-Paradigm Debate)

إنها طريقة خاصة في وصف حالة نظرية العلاقات الدولية في السبعينيات والثمانينيات. وهي تذكر أحياناً على أنها الجدال الثالث في دراسة العلاقات الدولية، بعد الجدال ما بين الواقعيين والمثاليين في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، والجدال الثاني المسمى بـ«الجدال الأكبر» بين المؤرخين وعلماء الاجتماع الوضعيين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

برز مصطلح «نموذج» (Paradigm) مع فلسفة العلوم في الستينيات، ومن خلال أعمال توماس كون (Thomas Kuhn) أساساً. قال كون باختصار إن النموذج مكون من مجموعة من الفرضيات الأساسية حول موضوع – غرض علمي. يكون النموذج مُمكِناً ومُقَيِداً في آن. فهو يساعد من ناحية على تعريف ما هو جدير بالدراسة، ويكون النموذج لا غنى عنه في تبسيط الواقع عند عزل بعض العوامل والقوى عن إمكانات أخرى لا تعد ولا تحصى. والنموذج، من ناحية ثانية مقيد، إذ إنه يحد من مجالنا الإدراكي (ما «نراه» على أنه أهم العوامل الفاعلة والعلاقات في مجال دراسي معين). عند دراسته لتاريخ العلوم، قال كون إن ما يسميه العلم «الطبيعي» يعمل على أساس نماذج معينة، تعتبر حقيقة فرضياتها مضمونة. وهكذا، فإن النموذج هو نمط تفكير في حقل استقصاء ينظم النشاط العلمي ويرسي معايير للبحث. يولد النموذج الاجماع والاتساق والوحدة بين الباحثين. بيد أن فترات العلم الطبيعي تقطعها فترات من العلم الثوري، إذ يواجه العلماء مشكلات (أو تشوهات) لا يمكن حلها من ضمن بنود النموذج المسيطر. ولا يمكن لمرحلة جديدة من العلم الطبيعي أن تستعيد مجراها إلا على أساس «نقلة في النموذج» ترسي مجموعة جديدة من الفرضيات التي تأخذ بالحسبان هذه التشوهات التي استحال التعاطي معها من ضمن إطار النموذج القديم.

على الرغم من أن كون لم يقل الكثير حول العلوم الاجتماعية، إلا أن العديد من الباحثين في هذا المجال سرعان ما وضعوا يدهم على حججه بهدف تقوية الأسس التاريخية والتنظيمية والاجتماعية لاختصاصاتهم المختلفة وتوضيحها. لم يكن دارسو العلاقات الدولية مختلفين عن غيرهم بهذا المعنى.

كان أرند ليبهارت (Arend Lijphart) من بين الأوائل الذين استقدموا مفهوم النموذج

لدى كون إلى مجال العلاقات الدولية. قال ليبهارت، حينما كتب في أوائل السبعينيات، إن نمط تطور نظرية العلاقات الدولية العام يوازي نسخة كون عن التقدم النظري في مجال العلوم الطبيعية. ووصف النموذج التقليدي باستخدامه مصطلحات مثل الدولة ذات السيادة والفوضى الدولية. وقد اعتبر ليبهارت أن الواقعية تتمتع بوجود في كل مكان وفي كل الأوقات في هذا المجال الأمر الذي يخولها أن تكون نموذجاً. وهي تضع الأسئلة وتحدد المفاهيم الجوهرية والطرائق والمشكلات وترسم اتجاه البحث. بيد أن الواقعية، في منتصف السبعينيات، تعرضت لهجوم متواصل من جانب الليبراليين والراديكاليين. وهكذا، يرجع الحوار بين النماذج إلى حوار مفترض بين الواقعيين والليبراللين والراديكاليين يتعلق بمدى ملاءمة النموذج الواقعي المسيطر.

يستخدم الكتاب مصطلحات مختلفة للحديث عن «نماذج» مختلفة في إطار هذا الحوار. يساعد الجدول التالي على توضيح المصطلحات المستخدمة.

واقعية	ليبرالية	ماركسية
سياسات القوة	تبعية متبادلة	بنيوية
سياسة واقعية	تعددية	تبعية
	راديكالية	

يعتبر الواقعيون أن العلاقات بين الدول تقوم في غياب حكومة عالمية. النظام الدولي فوضوي ولا يمكن فهم العلاقات الدولية على أفضل وجه إلا بالتركيز على توزيع القوة بين الدول. وعلى الرغم من مساواتها الشكلية، فإن عدم التساوي في توزيع القوة يعني أن ساحة العلاقات الدولية هي شكل من أشكال «سياسات القوة». يصعب قياس القوة، كما أن توزيعها بين الدول يتغير مع الزمن ولا يوجد إجماع بين الدول حول كيفية توزيعها. ومع ذلك، تظل العلاقات الدولية جزءاً من عالم الضرورة (على الدول أن تسعى وراء القوة حتى تتمكن من البقاء في بيئة تنافسية) والاستمرارية مع الزمن. وحين ينظر الواقعيون إلى التغيير في النظام الدولي، يركزون أساساً على التغييرات في موازين القوى بين الدول وينزعون إلى عدم احتساب إمكانية التغييرات الأساسية في ديناميات النظام بحد ذاته.

على عكس الواقعيين، يرى الليبراليون أن العلاقات الدولية عالم ممكن من التقدم

والتغيير الهادف. وهم يضعون الحرية الفردية فوق أي شيء آخر ويؤمنون بضرورة منع الدولة من التصرف بطريقة تهدد هذه الحرية. داخلياً، تكون سلطة الدولة الليبرالية الدستورية محدودة بالمحاسبة الديمقراطية التي يمارسها المواطنون وبالحاجة إلى احترام متطلبات السوق الاقتصادية وبحكم القانون. يؤمن الليبراليون أنه على الرغم من المصاعب التي تواجه إعادة إنتاج هذه القيود على المستوى الدولي، إلا أنها يجب أن ترسى لتعزيز الاستقرار، بين الدول ذات السيادة كما في داخلها.

في النهاية، يهتم الراديكاليون أساساً بمصادر البنيوية للامساواة التي يدعون أنها جزء لا يتجزأ من النظام الدولي، كما بالطرائق التي يمكن التغلب بها عليها. وغالباً ما استوحت الليبرالية مجرى تفكير الماركسية، ولكن ليس على الدوام، ودرست كيف تفسح العلاقات الدولية المجال بين الدول أمام الظلم في النظام الرأسمالي العالمي (وكيف تنزع إلى إخفائه). وعلى عكس الليبراليين، لا يرضى الراديكاليون بالإصلاحات الدولية التي تنحصر في تنظيم العلاقات بين الدول، وبخاصة إذا ما كانت تعتمد على مقدرة القوى العظمى وعلى إرادتها. يؤمن الراديكاليون أن كل من الواقعية والليبرالية في خدمة الحفاظ على توزيع القوة والثروة الأساسي. ويعتقدون أن على دارسي هذا المجال التفكير بطريقة أكثر نقدية حول الظروف التاريخية الكامنة وراء اللامساواة بين الطبقات العالمية، وحول القوى المادية والأيديولوجية التي تحافظ عليها وإمكانية التغيير الثوري باتجاه نظام عالمي عادل.

لا حاجة إلى الدخول في تفاصيل التحليلات التي قدمها كل ما أطلق عليه اسم نموذج في دراسة العلاقات الدولية. إلا أنه تجدر الإشارة إلى نقاط ثلاث حول الحوار ما بين النماذج بصفتها «صورة ذاتية» لهذا المجال.

أولها، إن الحوار بين النماذج كان «حواراً» غريباً بعض الشيء. فقد أشار بعض الباحثين إلى عدم وجود حوار حقيقي البتة، إذا كانت كلمة حوار تعني حواراً مفتوحاً ذا معنى. لم يكن للماركسية في النهاية التأثير الذي تمتع به الواقعيون والليبراليون في هذا الحقل، والأدلة التي تشير إلى أن الواقعيين قد دخلوا في نقاش جدي مع الراديكاليين قليلة جداً. وعلى الرغم من وجود نقاش دائم بين الواقعيين والليبراليين، سيكون من الصعب القول إن خلافاتهما كانت جدية إلى درجة أنها مثّلت «حواراً بين النماذج» بالمعنى الكُوني.

النقطة الثانية هي أنه على الرغم من جاذبية التشجيع على تنظيم وجهات النظر المتعارضة لأهداف تعليمية، فإن طابع وحدود كل من المدارس الثلاث أكثر تعقيداً بكثير من النظرة التي تعتبرها نموذجاً منسجماً. وهذا طرح أسئلة مهمة حول زرع حجج كون بالكامل ونقلها من تاريخ العلوم إلى دراسة العلاقات الدولية. فهناك مثلاً، فوارق فلسفية مهمة بين الواقعيين يمكن الحديث عنها حينما يستخدم المرء لغة النماذج.

وأخيراً، أصبحت استعارة الجدل ما بين النماذج استعارة قديمة. فهي لم تكن تبسيطية بعض الشيء فقط بصفتها طريقة لتلخيص أهم النقاط في هذا المجال حينما صار له انتشار شعبي في السبعينيات، بل هي اليوم غير ملائمة البتة بسبب وجود مدارس فكرية مهمة (كالمفهوم الأنثوي والبنائية وما بعد الحداثة، على سبيل المثال لا الحصر) عصية على النمذجة بحد ذاتها. واليوم، ابتعد النقاش كثيراً من النقطة التي كان عليها في السبعينيات فرافقته الاستعارات المستخدمة لوصفه.

انظر أيضاً: الارتدادية؛ التبعية؛ التبعية المتبادلة؛ الدولية الليبرالية؛ النِسوية؛ النظرية؛ النظرية النقدية؛ الواقعية؛ الوضعية/ ما بعد الوضعية.

لمزيد من المطالعة:

Michael Banks, “The Inter-Paradigm Debate,” in: Margot Light and A. J. R. Groom, *International Relations: A Handbook on Current Theory* (Boulder, CO: L. Rienner; London: Pinter, 1985); Michael W. Doyle, *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism* (New York: Norton, 1997); Martin Griffiths, *Fifty Key Thinkers in International Relations* (London: Routledge, 1999); Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions, International Encyclopedia of Unified Science*; v. 2, no. 2, 2nd ed. Enl. (Chicago: University of Chicago Press, 1970); Arend Lijphart, “The Structure of the Theoretical Revolution in International Relations,” *International Studies Quarterly,* vol. 18, no. 1 (March 1974), pp. 41-74, and Ole Weaver, “The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate,” in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996).

– د –

الدبلوماسية (Diplomacy)

الدبلوماسية في معناها الشامل هي العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية. إنها وسيلة الحلفاء للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة. فالدول تتواصل وتساوم وتؤثر إحداها في الأخرى وتحل خلافاتها بواسطة الدبلوماسية. ومن المهم أن نعرف أن المواجهات الخطيرة بين القوى العظمى منذ عام ١٨١٥ والتي انتهت بالقوة، لا تبلغ إلا ١٠ في المئة من إجمالي المواجهات، ويجري عمل العلاقات الدولية العادي من خلال أداة الدبلوماسية السلمية.

وفي معناها الضيق، الدبلوماسية هي تطبيق السياسة الخارجية، وهي مختلفة عن عملية صنع السياسة. قد يؤثر الدبلوماسيون في الساسة، لكن مهمتهم الأساسية هي التفاوض مع ممثلي الدول الأخرى. فالسفراء والوزراء والمبعوثون متحدثون رسميون باسم بلادهم في الخارج، وهم الأدوات التي تحافظ بها الدول على الاتصال المباشر والدائم في ما بينها. وعلى الرغم من أن الرسائل سريعة الوصول من دولة إلى أخرى في أيامنا هذه، تستطيع اللقاءات الشخصية وجهاً لوجه أن تضيف خصوصية وصدقاً إلى التبادل الدبلوماسي. فالدبلوماسية الرسمية هي نظام دائم من التواصل الرسمي بين الدول، ومن ذلك تبادل السفراء وبقاء السفارات في العواصم الأجنبية وإرسال الرسائل بواسطة مبعوثين مؤهلين رسمياً والمشاركة في المؤتمرات والمفاوضات المباشرة الأخرى.

وتنبع أهمية الدبلوماسية من واقع أن معظم السياسات الخارجية تُحدد عموماً من دون وضع تدابير لتطبيقها. وعلى الدبلوماسي البارع أن يجعل هذه السياسات متأقلمة مع الوضع القائم.

كذلك، هنالك مناسبات عدة تبرر فيها حيثيات وضع معين اتخاذ تدابير معارضة للسياسة العامة المتبعة، ولهذا تعتمد الدولة غالباً على حكمة مسؤوليها الدبلوماسيين في هذا المجال. وقلة هي الحكومات التي تتبع سياسة متماسكة تماماً يحركها صوت واحد، لذا يقع على عاتق الدبلوماسيين أن يوفقوا بين الأصوات المتنافسة وأن يجعلوا سياسة دولتهم الخارجية متماسكة وواضحة ومفهومة.

للدبلوماسية وجهان؛ فهي الوسيلة التي تدافع بها الدولة عن نفسها وتشكو همومها إلى العالم، وهي أيضاً إحدى الوسائل الأساسية للتوفيق بين مختلف المصالح القومية المتنافسة. بمعنى آخر، تهدف الدبلوماسية إلى تلبية أهداف الدولة المعنية مع الحفاظ على النظام العالمي. إنها الأداة التي تستخدمها الدول للوصول إلى أهدافها من دون إثارة عداء الدول الأخرى. وعلى الدبلوماسيين دائماً أن يحافظوا على الحاجة إلى حماية مصالح دولتهم ويتجنبوا النزاع مع الدول الأخرى.

للدبلوماسية ثلاث وظائف رئيسة: جمع المعلومات، تقديم صورة إيجابية، تطبيق السياسة. تجمع السفارة المعلومات حول تفكير القيادة السياسية المحلية وحالة الاقتصاد المحلي وطبيعة المعارضة السياسية. وهذه الأمور كلها مهمة لأنها تساعد على التنبؤ بالمشكلات الداخلية واستباق التغيرات في السياسة الخارجية. ويُعَد المثلون الدبلوماسيون بمنزلة «عيون حكومتهم وآذانها»، إذ إن رسائلهم وتقاريرهم جزء من المواد الأولية التي تبنى عليها السياسة الخارجية. كما تهدف الدبلوماسية إلى توفير صورة مستحبة عن الدولة. واليوم، تتيح الاتصالات الحديثة تكوين أفكار واتخاذ مواقف حول العالم، وتتمتع الدول بأنظمة علاقات عامة واسعة تهدف إلى جعل أعمالها وسياساتها محط تأييد دولي. وتزود السفارات الأجنبية وسائل الإعلام المحلية بتفسيرات رسمية وتحاول تجنب الدعاية السلبية أو التخلص منها. وأخيراً، يدير الدبلوماسيون برامج الدولة في الخارج؛ إذ يفاوضون في مسألة الحقوق العسكرية ويسهلون الاستثمار الأجنبي والتجارة ويشرفون على توزيع المساعدات الاقتصادية ويوفرون المعلومات والمساعدة التقنية.

يقول بعض العلماء إنه مع مرور الزمن، قلت أهمية السفراء الرسميين على نحو ملحوظ. فحين كان السفر والتواصل بدائيين، كان السفراء يتمتعون بالسلطة والأهلية لتطبيق السياسة الخارجية. وقد يقيمون في الخارج لسنوات عدة من دون أن يتلقوا تعليمات جديدة أو يعودوا إلى ديارهم. أما اليوم، فيتلقى المبعوثون إلى الخارج عدداً كبيراً من الرسائل والتعليمات يومياً،

ويتواصل رؤساء الدول أحدهم مع الآخر مباشرة عبر الهاتف. وغالباً ما يتفاوض واضعو السياسات الرفيعو المستوى مباشرةً بعضهم مع بعض (دبلوماسية القمة)، أو يرسلون مبعوثين خاصين (دبلوماسية المكوك). لقد جعل هنري كيسنجر، وزير الخارجية في عهد الرئيسين نيكسون وفورد، دبلوماسية المكوك فناً راقياً في السبعينيات. ونتيجة لذلك، أصبح السفير أقل أهمية في عالم "السياسات العليا"، ولا سيما في مجال الأمن العسكري، مقابلةً بما كان عليه في الماضي.

من جهة أخرى، إن نمو التبعية المتبادلة بين الدول وتحوُّل نظام الدولة القديم المرتكز على أوروبا إلى مجتمع دولي شامل، ساهم بظهور أسلوب من الدبلوماسية متعدد الأطراف أكثر فأكثر. فالإدارة المتعددة الأطراف مهمة في مسائل عدة متعلقة بالاتفاقيات التعاونية بين الحكومات. وهذه هي الحال في مجالات عدة كانتشار الأسلحة النووية ومراقبة الأسلحة والتنظيمات التجارية والقضاء على الإرهاب. وتدعو الأمم المتحدة ومنظمات حكومية بينية أخرى إلى مؤتمرات دورية لمعالجة مشكلات الغذاء والنمو السكاني والبيئة، إضافة إلى مشكلات أخرى ذات طابع عالمي. وبما أن معظم البلدان الأقل تطوراً تقوم بالجزء الأكبر من اتصالاتها الدبلوماسية في الأمم المتحدة، فإن مشكلات دبلوماسية حديثة كثيرة تتم معالجتها في هذا المنتدى المتعدد الأطراف.

انظر أيضاً: الأزمة؛ الاعتراف؛ التبادلية؛ تحالف القوى؛ التعددية؛ سوء الإدراك؛ عامل سي إن إن؛ العولمة؛ القانون الدولي؛ المجتمع الدولي.

لمزيد من المطالعة:

Ronald Peter Barston, *Modern Diplomacy* (Harlow: Addison Wesley Longman, 1996); Gordon Alexander Craig and Alexander L. George, *Force and Statecraft: Diplomatic Problems of Our Time,* 2nd ed. (New York; Oxford: Oxford University Press, 1990); Abba Eban, *Diplomacy for the Next Century* (New Haven: Yale University Press, 1998); Stewart Eldon, *From Quill Pen to Satellite: Foreign Ministries in the Information Age* (London: Royal Institute of International Affairs, European Programme, 1994); Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994), and Paul Sharp, "For Diplomacy: Representation and the Study of International Relations," *International Studies Review*, vol. 1, no. 1 (Spring 1999), pp. 33-57.

الدبلوماسية الوقائية (Preventive Diplomacy)

تركز الدبلوماسية الوقائية أساساً على تحديد النزاعات الناشئة والرد عليها بغية تجنب وقوع أعمال عنف. فوفقاً للمدافعين عن هذه الدبلوماسية الوقائية، يسهل حل النزاعات قبل أن تصل إلى مرحلة العنف. فمتى انفجر نزاع عنيف، يصعب للغاية وضع حد له. وهكذا، تُزهق الأرواح، وتتولد موجات جديدة من الكراهية، وتقع الأضرار الجسيمة. ومن جهة أخرى، يقول بعض العلماء إن النزاع قد لا ينضج حلاً إلا بعد الوصول إلى «حائط مسدود» يصبح الوضع معه لا يطاق بالنسبة إلى الفريقين إضافة إلى تكاليفه الباهظة. ومع بلوغ الحائط المسدود، يكون كل من الفريقين قد تكبد خسائر فادحة فيسعى يائساً إلى تسوية. عندئذ، تبدو الحلول التي كانت غير مقبولة سابقاً مستساغة مقابل الألم الذي يعانيه الفريقان، أو من المتوقع أن يعانيه كل منهما في المستقبل. وعادة ما يمر وقت طويل، سنوات في أكثر الأحيان، قبل أن يصل النزاع الشديد إلى حائط مسدود. وفي هذه الأثناء، يتكبد الفريقان خسائر جمة.

تمنح الدبلوماسية الوقائية فرصة تجنب الكثير من الألم والضرر الناجمين عن نزاع عنيف وعن حالة «الحائط المسدود» التي غالباً ما تتبع أعمال العنف. وقد يبدو تدخل فريق ثالث (مثل الدول أو المنظمات الدولية) جد فاعل في وقت مبكر. فقبل أن يستحيل النزاع عنفاً، تكون المسائل العالقة أقل حجماً وتعقيداً، ولا تكون تعبئة الفريقين وانحيازهما وتسليحهما في حالتها القصوى. وبما أن الدماء لم تهرق بعد، لا تتصاعد حدة الشعور بالغبن، والرغبة في الانتقام. ولم يبدأ الفريقان بعد تجريح واحدهما الآخر ووضعه في أنماط مقولبة؛ ولا يزال القادة المعتدلون ممسكين بزمام الميول المتطرفة. ولا يندفع الفريقان بدرجة كبيرة لتحقيق الانتصار ذلك أن الحل الوسط لن يكلف خسارة ماء الوجه.

ولكن قد تنشأ صعوبة عند تطبيق الدبلوماسية الوقائية، وهي أنه غالباً ما تتوافر نافذة ضيقة للغاية يمكن من خلالها أن يتجنب الفريقان وقوع أعمال عنف. وفي المراحل الأولى من النزاع، يصعب تمييز مدى خطورة الوضع فلا ينشأ أي حافز للتدخل. إضافة إلى ذلك، قد يولد التدخل قبل أوانه حالة نزاع حقيقية وحتى متأزمة في أذهان الفريقين المتنازعين، كما ومن الممكن أن يساهم أي تدخل مبكر لا يأخذ في الحسبان الظروف المحلية، وحاجات الفريقين ومصالحهما وطبيعة النزاع في توسيع الهوة بين الفريقين بدلاً من تضييقها. على سبيل المثال، إذا بدا أن جهات خارجية ومنظمات دولية تشرع المطالبات الوطنية الداعية إلى الحق في

تقرير المصير في بداية النزاع، فقد تشرع أيضاً الحملات المتطرفة وتقوض السلطة السياسية القائمة. ولكن في الوقت نفسه، إذا انتظرت الجهات الخارجية وقتاً أكثر من اللازم، يمكن أن يتم تخطي الخط الأحمر نحو أعمال العنف قبل اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية. وما إن يتم تخطي هذا الخط حتى تتوانى مساعي حل النزاع على نحو خطير، إن لم نقل إنها تضيع. لذلك يعتبر التوقيت المناسب للجوء إلى الدبلوماسية الوقائية عنصراً أساسياً وفرصة يمكن تفويتها في عملية حل النزاعات.

وتتطلب الدبلوماسية الوقائية أولاً التيقظ إلى «الإنذار المبكر» لكشف الظروف التي قد تؤدي إلى وقوع نزاع عنيف. وقد تمثل المظاهرات وأعمال الشغب مؤشرات على هذا الإنذار المبكر كما تكون الحال مع أعمال القمع التي تقوم بها الحكومات لامتصاص التمرد. وقد تهدد الأطراف المتنازعة نفسها السلام الذي شهدته أو عرفته. وتظهر هذه الإنذارات عادة في خضم النزاعات بين الدول أو في داخلها. ومن بين الإنذارات الأهم لنزاع ناشئ، نداءات تحررية وحدوية تحث على الانفصال والاتحاد بدولة أخرى، وكذلك التهديدات بتوسيع نطاق نزاع دائر ليشمل دول مجاورة، وأعمال التمرد العشوائية التي يقوم بها أفراد تابعون لمجموعات وأقليات راديكالية ضد مؤسسات الدولة أو ممثليها بالإضافة إلى إشارات تدخل خارجي محتمل وغير مشروع في النزاعات الداخلية الدائرة.

لا يكفي الإنذار المبكر وحده للقيام بالرد المناسب. فالقدرة على التمييز بين إنذار بنزاع حقيقي وإنذار خاطئ شرط أساسي. هذا يعني أن مشكلة الدبلوماسية الوقائية ليست في عدم القدرة على تحديد الإشارات المحتملة لوقوع نزاع بل في فهم مثل هذه الظروف بشكل كاف يسمح بتوقع احتمال انفجار أي منها وتحولها إلى نزاع، إضافة إلى توقع موعد انفجارها. ومهما كانت نية كل من الدول والمنظمات المتعددة الأطراف حسنة، فإنها قد تثير سخط الجماهير من خلال إطلاق إنذارات مبالغ فيها عن احتمال وقوع أعمال عنف ليست موجودة أصلاً، كما يمكنها أن تستبعد أطرافاً إذا حاولت التدخل في وضع لا يبدو أنه يبرر التدخل الخارجي المبكر. وقد تضعف إرادتها وتستنفد مواردها المحدودة من جراء تدخلها في نزاعات عدة لا يمكنها تولي أمرها في آن معاً.

وما أن يتم الاعتراف بأزمة ناشئة، تقع المشكلة التالية التي غالباً ما تكون أصعب

وهي إقناع الأطراف المتنازعة بدخول مفاوضات مباشرة في ما بينها أو السماح لجهة أجنبية بالتدخل. وقد لا يسهل بالضرورة الإنذار المبكر الرد السريع. فقد تأخذ الدبلوماسية الوقائية أشكالاً عدة مثل الاعتراضات الدبلوماسية الشفهية، والتنديد، وفرض العقوبات والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات بشكل فاعل والتحقق منها، وحفظ السلام، والقيام بالمساعي الحميدة، وأشكال أخرى من الوساطة يجريها فريق ثالث.

انظر أيضاً: الأزمة؛ الأمم المتحدة؛ بناء السلام؛ الحروب من النوع الثالث؛ حفظ السلام؛ الدبلوماسية؛ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لمزيد من المطالعة:

Alexander L. George and Jane E Holl, *The Warning-Response Problem and Missed Opportunities in Preventive Diplomacy* (Washington, DC: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, 1997); David A. Lake and Donald S. Rothchild, eds., *The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998), and Michael S. Lund, *Preventing Violent Conflicts: A Strategy for Preventive Diplomacy* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1996).

دراسات السلام (Peace Studies)

في النصف الثاني من القرن العشرين، تمأسست الدراسات عن السلام بصفتها حقلاً دراسياً مستقلاً في المعاهد، وبصفتها قوام المعرفة والمهارات التطبيقية التي يمكن استخدامها في مجالات عدة من حياتنا السياسية، والاجتماعية والخاصة. ولكن يجاهد العلماء في المعاهد للحصول على اعتراف بالدراسات عن السلام بصفتها حقلاً مستقلاً من الدراسات المتداخلة أو المتعددة التخصصات. وفي الوقت نفسه، لا يمكن للمرء أن يتجاهل العلاقة بين الدراسة وممارسة الدراسات عن السلام من جهة وميادين البحث ذات الصلة من جهة أخرى كعلوم النفس، والاجتماع، والتواصل، والدراسات حول الأمن، والعلاقات الدولية، والسياسة الخارجية. ولكن سواء نُظر إلى الدراسات عن السلام على أنها حقل دراسي متعدد التخصصات أو على أنها مهنة جديدة جديرة بالثقة، يبقى أن بزوغها يحتاج تحديد موقع له ضمن الإطار التاريخي.

ترقى دراسة الحرب والسلام إلى عهود قديمة. ولكن، معظم وجهات النظر التاريخية حول أصول الدراسات المتعلقة بالسلام، لا سيما تلك التي تركز على الساحة الدولية تشدد على تأثير الحربين العالميتين وآثارهما. فقد أدى ما نجم عنهما من رعب، ومعاناة، ودمار إلى البحث عن بدائل للواقعية، وهي النموذج المهيمن على العلاقات الدولية. وقد أشعل هذا البحث شرارة مناظرات متواصلة حول أصول النزاع، وطبيعته، وديناميته والتعاون الذي يهيمن على دراسة العلاقات الدولية حتى يومنا هذا.

على الرغم من أن الكتابات حول تطور الأبحاث عن السلام والدراسات عنه تشير إلى تأثير الحربين العالميتين، إلا أنها تركز أساساً على تأثير الحرب العالمية الثانية. ويرقى السبب جزئياً إلى أن معاناة المدنيين خلال تلك الحرب قد بلغت حداً لم يسبق له مثيل. تقول بعض التقديرات، إن عدد القتلى من العسكريين في الحربين (زهاء ١٧ مليوناً) كان متوازياً تقريباً، بينما بلغ عدد القتلى من المدنيين في الحرب العالمية الثانية سبع مرات أكثر مما كان عليه في الحرب العالمية الأولى، وقُدر بـ٣٥ مليوناً. وأما السبب الثاني للتعامل أولاً مع تأثير الحرب العالمية الثانية في المناظرات حول النزاع والتعاون فيشتمل على ادعاء بعض العلماء القائل إن الحرب العالمية الثانية قد بدأت فعلياً حين وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها مع قرار مثير للجدل انعكس في معاهدة فرساي في عام ١٩١٩.

ومع ذلك، بصرف النظر عن بعض التساؤلات حول نموذج سياسات القوة الذي هيمن على دراسة السياسة العالمية خلال تلك الفترة (منتصف الأربعينيات لغاية منتصف الستينيات)، لم تظهر للعيان أي بدائل جدية. فخلال العقدين الأولين عقب الحربين العالميتين، كان التشديد أولاً على دراسة الحرب وأسبابها، في حين بقي السلام على نحو كبير مفهوماً تجريدياً، يُعرف عنه على أنه غياب الحرب. وقد ناقش الكثيرون من علماء العلوم الاجتماعية أن للحرب، بصفتها مشكلة، حلاً علمياً. وهكذا استخدموا تدابير كمية لدراسة أصول الحروب ونتائجها، مشددين على ضرورة بقاء هذه الدراسات (والدارسين معها) على الحياد.

منذ الستينيات، ظهرت نقاط تحول عديدة كان لها تأثير ملحوظ في تطور حقل الدراسات عن السلام. وقد تضمنت نقاط التحول هذه ما يلي:

- فترة الستينيات، ولا سيما حركة السلام المناهضة لحرب فييتنام؛

- بزوغ حركة تجميد السلاح النووي وحملات أخرى تدعو إلى نزع السلاح في مراحل مختلفة من الحرب الباردة؛

- نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية.

لقد نُظر إلى الدراسات عن السلام بصفتها حقلاً دراسياً حساساً يشكل بديلاً ناجحاً لميادين تقليدية من الدراسة والممارسة. وشدد الباحثون عن السلام على قدرة هذه الدراسات في إطلاق شرارة تغيير الأنظمة أي تحويل البنى السياسية والاجتماعية بطرق تمكنها من الاستجابة أكثر إلى حاجات البشر الأساسية. وفي سبيل سلوك هذا الاتجاه، يظن كثيرون من العلماء في هذا الحقل أنه يجب على الدراسات عن السلام أن تصبح أداة بمتناول الشبكات، وبناء التحالفات، والتعبئة السياسية على مستوى أساسي بهدف تعزيز التغيير السياسي المؤسس على مبادئ المساواة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. ويستلزم التنحي بعيداً من المقاربات التقليدية باتجاه النظرية حول الدراسات عن السلام وممارستها أكثر من مجرد إضافة وجهات نظر جديدة على الكتابات المتوافرة. فالدراسات عن السلام مشروع تغييري يسعى إلى بناء تفسيرات للحقائق السياسية والاجتماعية ويجد مكاناً له بالتالي في مجالات النظرية، والبحث، والممارسة، والنشاطية.

انظر أيضاً: الأمن؛ بناء السلام؛ الحرب؛ الحرب الباردة؛ العنف البنيوي؛ الكسموبوليتية؛ المثالية.

لمزيد من المطالعة:

Robert Elias and Jennifer Turpin, eds., *Rethinking Peace* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1994); Charles W. Kegley and Gregory A. Raymond, *How Nations Make Peace* (New York: St. Martin's; Worth Publishers, 1999); Paul Rogers and Oliver Ramsbotham, "Then and Now: Peace Research-Past and Future," *Political Studies,* vol. 47, no. 4 (September 1999), pp. 740-754, and David J. Whittaker, *Conflict and Reconciliation in the Contemporary World, Making of the Contemporary World* (London; New York: Routledge, 1999), and

الدِّمَقرَطة (Democratisation)

يلتقي هذا المفهوم مع انتشار الديمقراطية حول العالم انطلاقاً من قلبها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. فمع انتهاء الحرب الباردة، سيطر التفاؤل في ما يتعلق باحتمال

حلول الديمقراطية في بلدان العالم الثالث. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، تبدد معظم هذا التفاؤل، فقد عرفت دول عدة في العالم الثالث المراحل الأولى من عملية التحول إلى الديمقراطية، غير أن عدداً كبيراً منها بقي في طور تلك المراحل التأسيسية. وعلى الرغم من أن الدمقرطة لم تتوقف توقفاً شاملاً، فإنه من غير المتوقع أن يحدث تقدم حقيقي فيها.

إن التمييز بين الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الليبرالية مهم جداً. فالديمقراطية الليبرالية نظام حكم يلبي الشروط التالية:

– منافسة شاملة ذات مغزى، تجري بانتظام ومن دون استخدام للقوة بين الأفراد أو المجموعات المنظمة (خصوصاً الأحزاب السياسية)، للحصول على مراكز فاعلة في السلطة الحكومية.

– مستوى عالٍ وشامل من المشاركات السياسية في اختيار المسؤولين والسياسات، على الأقل من خلال انتخابات منتظمة وعادلة، لا يتم فيها إقصاء أي مجموعة اجتماعية راشدة.

– مستوى معين من الحريات المدنية والسياسية يشمل أموراً جوهرية كحرية التعبير وحرية الصحافة والحرية في إنشاء المنظمات والانضمام إليها، بحيث يكفي هذا المستوى لتأمين شمولية المنافسة والمشاركة السياسيتين.

سجلت السنوات الثلاثون الماضية بعض التقدم على الصعيد الديمقراطي. فقد بدأت التحولات الديمقراطية في أوروبا الجنوبية في السبعينيات؛ ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية في مطلع الثمانينيات ثم إلى أوروبا الغربية وأفريقيا وبعض مناطق آسيا في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات. واليوم، تتمتع الدول أكثر من ذي قبل ببعض مقاييس الديمقراطية، وقد بلغت شعبية أيديولوجيا الديمقراطية أوجها، فليس هناك سوى قلة من الحكام ممن يؤيدون المبدأ الدكتاتوري ينشطون في الدفاع عن التقاليد والسياسات الدكتاتورية (قد تكون كوريا الشمالية والعراق استثناءين ممكنين). وفي معظم الحالات، يتم تبرير المبدأ الدكتاتوري بجوانبه الإيجابية المفترضة التي تؤدي إلى إيجاد النظام والاستقرار والنمو والرفاه، على سبيل المثال.

ومن الواضح أيضاً أن جزءاً كبيراً من التقدم الديمقراطي سطحي؛ فهو تغطية خفيفة

للتراكيب والمؤسسات السياسية والاجتماعية التي شهدت تغيراً ضئيلاً منذ عهد الدكتاتورية، فقد يتم إجراء انتخابات دورية تظهر فيها المنافسة السياسية والمشاركة الشعبية وفقاً للديمقراطية الانتخابية، فيما يبقى جزء كبير من الشعب خارج العملية الانتخابية. فضلاً عن ذلك، غالباً ما تكون الأجهزة العسكرية وبعض الأجزاء الأخرى المهمة في الدولة معزولة عن الإشراف الديمقراطي، وقد يكون الإعلام خاضعاً للرقابة والمحاكمُ فاسدةً وغير فاعلة. باختصار، تتم الانتخابات لكن لا تتم مراعاة الديمقراطية بجوانبها كافة. وخير مثال على الديمقراطية الانتخابية يظهر في البرازيل وبوركينا فاسو والكونغو والسلفادور وإندونيسيا وكينيا وماليزيا وروسيا وتنزانيا وتركيا وأوكرانيا وزامبيا.

وازداد عدد الدول الديمقراطية انتخابياً على نحو مطرد، أما الدول التي تتّبع الديمقراطية الليبرالية فبقيت على حالها، ففي عام ١٩٩١ كان عدد هذه الأخيرة ٧٦ دولة، وفي عام ١٩٩٦ أصبح عددها ٧٩ دولة، الأمر الذي يعني أن الانتخابات تجرى في العديد من الدول لكن عملية تحول الدول إلى الديمقراطية الليبرالية لا تحرز أي تقدم. وفي الوقت عينه، تردت نوعية الديمقراطية في عدد من الدول التي عرفت هذا المفهوم لفترة طويلة مثل فنزويلا وكولومبيا والهند وسريلانكا. ومن جهة أخرى، ثمة بوادر إيجابية في بعض مناطق أوروبا الغربية، فالعلاقات السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة تتطور بسرعة، والتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي سيساعد على منع تدهور الأجواء الديمقراطية فيها. بذلك، تكون بيئة أوروبا الغربية الخارجية مناسبة للديمقراطية. في المقابل، ليس الوضع على هذه الشاكلة في شرق آسيا وجنوبِها؛ فمعدل النمو الاقتصادي في الصين مرتفع لكن فساد النخبة الاقتصادية والسياسية يبقى مشكلة أساسية، كما إن القمع السياسي لأي رأي مخالفٍ سريعٌ وقاسٍ، وقد يتضمن صدور أحكام بالإعدام. فالفساد هو مشكلة أساسية في كثير من دول هذه المنطقة كتايلندا والفليبين وإندونيسيا.

وتجسدت أعمق أنواع الفشل الذي واجهته بدايات الديمقراطية الضعيفة في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية، حيث لم يقُد العنف العرقي إلى سقوط الديمقراطية فحسب، بل إلى سقوط السلطة كاملة، كما حدث في رواندا والصومال. وفي حالات عدة، غذّت انطلاقة الديمقراطية الضعيفة النزاع العنيف؛ ففي عديد من الدول الأفريقية تميل المجالس النيابية الجديدة والضعيفة إلى أن تصبح جزءاً من نظام حكم الفرد الواحد الاستبدادي.

وثمة أمران أساسيان يقيدان الدمقرطة؛ أولاً، من الصعب جداً، بل من المستحيل، إقحام الديمقراطية في دول يغيب الاستقرار عن مجتمعها السياسي، ولكن إذا كانت الانتخابات شرعية فلا بد من الاعتراف بشرعية الدولة، ونادراً ما تكون هذه هي الحال في أفريقيا. ثانياً، ظهرت الديمقراطية الليبرالية في أوروبا الغربية بالترادف مع توسع الرأسمالية وظهور مجموعة ناخبين من الطبقة الوسطى، وتطورت معارِضةً المؤسسات القروسطية المتسلسلة على شكل هرمي، كما في النظام الملكي المستبد الذي يطالب بالحكم المطلق مرتكزاً على مقولة أنه يتمتع بالدعم السماوي. وقد هاجم الديمقراطيون الليبراليون النظام القديم على جبهتين. أولاً، طالبوا بسلطة دولة متساهلة وبإيجاد دائرة للمجتمع المدني تحوي فيها العلاقات الاجتماعية علاقات العمل الخاصة والعلاقات الشخصية من دون أي تدخل حكومي. ومن العناصر المهمة في هذه المسألة دعم السوق الاقتصادية المرتكزة على احترام الملكية الخاصة. أما العنصر الثاني فهو المطالبة بألا تكون سلطة الدولة مرتكزة على الحقوق الطبيعية والخارقة بل على إرادة الشعب السيد. وفي المحصلة، تقود هذه المطالبة بالديمقراطية إلى إيجاد آليات تمثيلية تؤكد الدعم الشعبي للمنتَخَبين. فالتقليد الذي أصبح ديمقراطية ليبرالية تحول أولاً إلى ليبرالي (يهدف إلى وضع حد للسيطرة الحكومية على المجتمع المدني) ثم إلى ديمقراطي (يهدف إلى إيجاد بنية تؤمن اختيار الشعب لممثليه). وكان لليبراليين تحفظات عدة حتى عندما كان التركيز على الديمقراطية، فكانوا يخشون أن تعرقل الديمقراطية قيام مجتمع ليبرالي. اليوم، وفي عديد من الدول، ثمة توتر حقيقي بين محاولات تعزيز الديمقراطية وقوى الرأسمالية المحركة التي تزداد حول العالم أكثر من تعززها محلياً. كما إن الطبقات الوسطى ذات النفوذ تتطور باستمرار، ولا يتضح ما إذا كانت تجربة أوروبا وأمريكا الشمالية ستتكرر على صعيد العالم.

انظر أيضاً: الدولية الليبرالية؛ السلام الديمقراطي؛ العولمة؛ نهاية التاريخ.

لمزيد من المطالعة:

Michael Cox, G. John Ikenberry and Takashi Inoguchi, eds., *American Democracy Promotion: Impulses, Strategies, and Impacts* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2000); Robert Alan Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989); Larry Diamond, "Is the Third Wave Over?," *Journal of Democracy,* vol. 7, no. 3 (1996), pp. 20-38; Kalevi J. Holsti, *The State, War, and the State of War*, Cambridge

Studies in International Relations; 51 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996); Ghia Nodia, "How Different Are Post-Communist Transitions?," *Journal* of Democracy, vol. 7, no. 4 (1996), pp. 15–29, and Robert Pinkney, Democracy in the *Third World* (Buckingham: Open University Press, 1993).

دور النساء في التنمية ((Women in the Development (WID))

سعت الأمم المتحدة منذ إنشائها إلى التخفيف من الفقر وإلى تحسين مستويات المعيشة في دول العالم الأكثر فقراً. واعتمدت الاستراتيجية العامة على تمويل برامج واسعة من المساعدات والتنمية. بيد أنه حتى السبعينيات، لم تأخذ أي من هذه البرامج بالحسبان بوجه خاص دور النساء في آلية التنمية. واعترافاً منها بهذه المشكلة، انخرطت الأمم المتحدة بحملة ناشطة لتقديم مواقع النساء ضمن مجتمع التنمية. وقد تضمن ذلك اتخاذ تدابير لتحسين قدرة النساء على الحصول على التمويل، وجعل المساواة بين الجنسين من أولويات المنظمة، وتأمين نجاح برامج التنمية في الأمم المتحدة في تحقيق نتائج تأخذ النساء في الحسبان. لتسهيل هذه المهمة، أنشئت وحدات خاصة ضمن مؤسسات كالبنك الدولي. كما إن المساعدات الأجنبية بدأت تستهدف المشكلات النسائية، وبدأت النساء تساهم أكثر فأكثر على مستوى التخطيط الاستراتيجي.

وكان العقد الدولي للنهوض بالمرأة أكثر المبادرات أهمية، فقد دام من العام ١٩٧٦ حتى العام ١٩٨٥، وساعد على فتح مساحة للنقاش والجدل حول مسائل تهم النساء. وقد فعل ذلك عبر طرائق ثلاثة على الأقل.

١- عدد من المؤتمرات أقيمت خلال تلك الفترة أمنّت للنساء فرصة نقاش تجاربهن الفردية والمشاركة في ورشات عمل وتطوير شبكات المعلومات.

٢- إنشاء وكالتين متخصصتين في الأمم المتحدة: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٣- قدم هذا العقد دفعاً مهماً لكتابات أنثوية ناشئة حول النساء والتنمية.

بقي الكثير من هذه الكتابات محط نقد للأمم المتحدة بسبب تحيزها الجنساني في المساعدات التي تقدمها وفي برامج التنمية التي قيل إنها فشلت في الأخذ بالحسبان

مشكلات أساسية بالنسبة لحياة النساء، كالولادة والحمل والصحة وتربية الأطفال. كما إن هذه البرامج لم تفعل الكثير للتغلب على اللامساواة الكبيرة بين الرجال والنساء في العالم الثالث. وقالت أدبيات النساء والتنمية إن النساء جزء لا يتجزأ من التنمية، بيد أنهن نادراً ما يستفدن منها بسبب عدم قدرتهن على الوصول إلى الأسواق والتمويل وصنع القرار والتعليم. وكان هدف هذه الأدبيات إلقاء الضوء على أهمية الأدوار النسائية والمساعدة على إرساء استراتيجية للتقليص من اللامساواة بين الجنسين. ساعد النقد الذي حوته هذه الكتابات على إرساء وجود نسائي ضمن النقاش حول التنمية، وضمن آليات التخطيط واتخاذ القرار أيضاً. فكانت بهذا المعنى مساهمة كبيرة في تنمية العالم الثالث باتجاه تصحيح التحيزات المؤسسية ضد النساء في الأمم المتحدة وأمكنة أخرى. إضافة إلى ذلك كانت الكتابات الخاصة بدور النساء في التنمية نقطة انطلاق مهمة لحملات نسائية في الدراسات حول التنمية والاقتصاد السياسي الدولي. وكان المتن الأدبي الأول الذي يجذب الانتباه إلى حاجة النساء للحصول على المساعدة والتنمية والمساواة بين الجنسين والتخطيط الذي يأخذ بالحسبان الحاجات الجنسانية.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ البنك الدولي؛ التنمية؛ نظرية التحديث.

لمزيد من المطالعة:

Ester Boserup, *Woman's Role in Economic Development* (London: Earthscan, 1989); Naila Kabeer, *Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought* (London; New York: Verso, 1994); Gita Sen, *Development, Crises, and Alternative Visions: Third World Women's Perspectives*, New Feminist Library (New York: Monthly Review Press, 1987), and Irene Tinker and Jane Jaquette. "UN Decade for Women: Its Impact and Legacy," *World Development,* vol. 15, no. 3 (1987), pp. 419-427.

الدولة ـ الأمة (Nation-State)

قد تبدو الأمم والدول متشابهة، لكنها ليست كذلك. فالدول تحكم الشعوب ضمن منطقة تحدها الحدود، وهي تنطوي على قوانين، وضرائب، ورسميين، وعملات، وخدمات بريدية، وشرطة، وجيوش (عادة). وتشن الدول الحرب، وتفاوض في المعاهدات، وتضع

الناس في السجن، وتنظم الحياة بألف طريقة وطريقة، كما إنها تنادي بالسيادة ضمن أراضيها. في المقابل، تتألف الأمم من مجموعات من الناس تدعي امتلاك روابط مشتركة كاللغة، والثقافة، والهوية التاريخية، وتدعي مجموعات أخرى أنها أمم تشتمل على دولة خاصة بها، كما يقول الفرنسيون، والهولنديون، والمصريون، واليابانيون. ويطالب آخرون بدولة لكنهم لا يحظون بها كسكان التيبت، والشيشان، والفلسطينيين. ولا يسعى آخرون إلى إقامة دولة بل يطالبون بشيء من الاستقلال الذاتي يتمتعون به. فتدعي دولة «كارين» أنها أمة عالقة ضمن دولة بورما/ ميانمار. وتقول قبائل السيو إنها أمة ضمن حدود الولايات المتحدة. وتحظى هذه الأمم كلها بأرضها، وحقوقها، وقوانينها، وثقافتها لكنها لا تحظى بفرصة إقامة دولة. يفوق حجم بعض الأمم المتخيلة حجم الدول، وتتعدى حدودها حدود الدول. فتحتضن الأمة العربية أكثر من اثنتي عشرة دولة، فيما تنتشر الأمة الكردية على أربع دول.

يفترض البعض أن الدول ثابتة وقائمة على الدوام عبر معظم بقاع الأرض. ولكن في الواقع، تعيش الدول حالة تغير مستمر. فغالباً ما تتغير حدودها - إما بسبب الحرب، أو المفاوضات، أو التحكيم، أو حتى بسبب بيع الأرض لقاء المال (مثلاً باعت روسيا منطقة ألاسكا إلى الولايات المتحدة). لقد تمكنت بعض الدول من الاستمرار، لكن دولاً أخرى قائمة اليوم قد تذهب أدراج الرياح غداً. وعلى مر العقد الأخير، اختفت بعض الدول ـ تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، اليمن الشمالي والجنوبي، وطبعاً جمهوريات الاتحاد السوفياتي الاشتراكية.

يضفي الاعتراف الدبلوماسي طابع الشرعية على دولة جديدة (أو على حكومة دولة معينة)، ولكن يغيب التوافق أحياناً ضمن الأسرة الدولية. فعلى سبيل المثال، يخضع الشعب الفلسطيني إلى حد بعيد لسلطة دول أخرى، على الرغم من أن شريحة كبرى من الأسرة الدولية ترى أنه يملك حق إقامة دولة مستقلة. وتفشل دول أخرى تطالب بحق إقامة دولة مستقلة في الفوز بالدعم، بل يُنظر إليها على أنها عابثة وغير شرعية (مثال على ذلك كوسوفو). وحين تأسست منظمة الأمم المتحدة، كانت تتألف من إحدى وخمسين دولة عضواً، وهي تضم اليوم زهاء ١٩٠ دولة. وكانت الشريحة الكبرى من أعضاء اليوم إما مستعمرات (كما في معظم أفريقيا)، أو أجزاء من دول أخرى (كالدول التي نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي).

وقد تطورت الدولة – الأمة التقليدية في أوروبا الشرقية والغربية ضمن حدود دول إقليمية

قائمة، كانت جزءاً من نظام الدولة الأوروبي الذي اتخذ شكلاً معترَفاً به في سلام وستفاليا في عام ١٦٤٨. في المقابل، اتخذت الدول التي نشأت لاحقاً - بدءاً بإيطاليا وألمانيا ـ مساراً مختلفاً كان هو ذاته الذي اتخذته الدول – الأمم في أوروبا الشرقية والوسطى إبان قيامها، حيث أضاء مشعل الوعي الوطني المرتقب الدرب أمام قيام دولة. وينعكس الفرق بين هذين المسارين (من الدولة إلى الأمة ومن الأمة إلى الدولة) في خلفيات الجهات التي مثّلت طليعة مشيدي الأمة والدولة. ففي الحالة الأولى، كان المشيدون محامين، ودبلوماسيين، وضباطاً في الجيش انتموا إلى إدارة الملك، وأسسوا معاً بيروقراطية الدولة. أما في الحالة الثانية، فقد وضع الكتاب، والمؤرخون، والعلماء، والمثقفون أساساً لتوحيد الدولة دبلوماسياً وعسكرياً في وقت لاحق. وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهر جيل ثالث مختلف تماماً من الدول – الأمم إثر عملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا وآسيا أولاً. وهذه الدول، التي تأسست ضمن الحدود التي رسمتها الأنظمة الاستعمارية السابقة، غالباً ما نالت سيادتها قبل أن تصلها الأشكال المستوردة لتنظيم الدولة، وتتأصل في هويتها القومية التي تعلو فوق الاختلافات القبائلية. وفي هذه الحالات، تعين على هذه الدول الاصطناعية أن تمر أولاً بعملية تشييد الدولة. وأخيراً، مع انهيار الاتحاد السوفياتي، اتخذ منحى تمثيل الدول – الأمم المستقلة في أوروبا الشرقية والجنوبية طريق الانفصال العنيف إلى حد ما. نظراً إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي المضطرب الذي وجدت هذه الدول نفسها فيه، امتلكت الشعارات القومية العرقية القوة اللازمة لتعبئة الجماهير الهائجة في سبيل الاستقلال.

مثلت الدولة–الأمة في وقت من الأوقات جواباً على التحدي التاريخي المتمحور حول إيجاد مرادف عملي للتكامل الاجتماعي في شكله الحديث الباكر الآخذ في الانحلال. ونواجه اليوم تحدياً مماثلاً. فالعولمة – التي تطال التجارة، والاتصالات، والإنتاج الاقتصادي، وسوق المال، وتساهم في انتشار التكنولوجيا والأسلحة، وفوق كل شيء عولمة المجازفات البيئية والعسكرية - تطرح مشكلات لا يمكن حلها بعد الآن ضمن إطار الدول–الأمم أو من خلال نهج الاتفاقيات التقليدية بين الدول ذات السيادة. وإذا استمرت الأمور سائرة في الاتجاه ذاته، قد يفرض تقويض السيادة القومية التدريجي وضع الأساس لمنظمات سياسية، وتوسيعها لتتخطى مستوى السلطة القومية.

يعتقد بعض المراقبين أن دور الدولة – الأمة قد تقلّص ليصبح أشبه بدور بلدية ضمن نظام رأسمالي عالمي، يقع على عاتقه تأمين البُنى التحتية الضرورية، والخدمات اللازمة

لاجتذاب توظيف الرساميل. ولكن، هذا تبسيط مفرط. فالمجتمعات تطالب بهوية، وقد نجحت الدولة - الأمة أحياناً في تزويدها بها، في حين وهنت هويات أخرى. لذا تستطيع الدولة - الأمة أن تؤدي دوراً مهماً في التعبير للعالم الخارجي عن هوية فريدة مرتبطة بمكان معين. ويقل مستوى نجاح الدولة - الأمة في الحالات التي ينقسم فيها السكان إلى مجموعات كبيرة متعددة لا ترغب في التخلي عن هوياتها المختلفة المشرذمة في سبيل تحقيق هوية وطنية. وخير الأمثلة المعاصرة على هذا نراها في ماليزيا، وإندونيسيا، ويوغسلافيا. ففي هذه الحالات، تفشل الأيديولوجيا القومية لأسباب شتى في استيعاب شرائح كبيرة من السكان، ما يسبب أزمات ثقة متواصلة ضمن المجتمع ترد عليها عموماً أجهزة الدولة، والمجموعة الحاكمة رداً عنيفاً في بعض الأحيان.

لقد جلبت التأثيرات الثقافية الناجمة عن العولمة المتسارعة عوامل مفككة ترمي إلى شرذمة المجتمعات، وتذرر الوحدات الثقافية والسياسية والاجتماعية الأولى بما فيها وحدة العائلة النووية. ونجد أن هذه النزعة تتمتع بقوة كبيرة في الدول - الأمم المتقدمة اقتصادياً في الغرب، كما أنها اتجهت إلى تقليص سلطة الدولة - الأمة وأهميتها، ودورها كمؤسسة.

وإلى جانب التذرر ضمن المجتمعات ولا سيما الغربية منها، ظهرت نزعة مناقضة ظاهرياً تسير باتجاه الإقليمية. فلقد مثل تخلي الدول - الأمم عن الكثير من أدوارها الاقتصادية لصالح الكيانات الإقليمية الصورة الأبرز في الدورة الأخيرة التي قامت بها العولمة. فقد تنامت المدن العالمية، وتزايدت استقلاليتها على نحو مهم عن الدولة - الأمة التي تنتمي إليها بشكل واضح. وهكذا، أصبحت نيويورك ولندن وطوكيو مدناً عالمية من الصف الأول، في حين تقع لوس أنجلوس وفرانكفورت وزوريخ وباريس، وسيدني، وسنغافورة ومعها عشرات المدن الأخرى في الصف الثاني. وتتغير العلاقة بين هذه المدن العالمية والحكومات الوطنية، لا سيما في الميادين الحساسة كالسياسة النقدية، ومعدلات الفوائد، والاتفاقيات التجارية، والهجرة.

رافق تطور المدن العالمية النمو الإقليمي الذي أصبح متصلاً بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة، وطال حدود البلدان الغنية والفقيرة. وفيما شمل هذا الامتداد الاقتصادي المحيطي ما عُرف بالعالم الثالث، وبلدان الكتلة الشيوعية السابقة، يشمل اليوم مناطق واسعة ضمن البلدان المتقدمة نفسها.

ولكن، لا يغيبن عن بالنا أن التحكم في تحركات الشعوب قد أصبح وظيفة الدولة ـ الأمة الحديثة الأساسية، كما أصبح هاجسها الرئيس إبقاء الشعوب الفقيرة في مكانها، لا سيما بالنسبة إلى تلك المناطق الغنية في العالم التي لا تريد أن يجتاح مدنها أناس ـ يفتقرون عادة إلى البراعة - ولا يفيدون اقتصادها بشيء.

قد نشهد في القرن المقبل المزيد من تدهور الدولة – الأمة بصفتها مركز القوة الوحيد والنافذ، كما سنشهد المزيد من تنامي منظمات لا تمت إلى الدولة بصلة، بالإضافة إلى تمركز القوة الفعلية ضمن المدن العالمية. وتحتل بعض هذه المنظمات مكانة تفوق مكانة الدولة مثل الاتحاد الأوروبي وسواه من المنظمات المختلفة تمام الاختلاف كالهيئات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات. وتتشارك كلها في الاضطلاع ببعض وظائف الدولة – الأمة من جهة، أو التهرّب من مراقبتها. وبما أن حجم كل منها يفوق حجم الدول، ولا تحدها حدود جغرافية، فهي تنعم بمكانة تخولها الاستفادة من التطورات الأخيرة في مجالي النقل والاتصالات. ونخلص إلى أن نفوذها في طور النمو، في حين أن نفوذ الدولة – الأمة آخذ بالانهيار.

انظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي؛ الإقليمية؛ الانفصال؛ الدولة الفاشلة؛ رأسمالية الكازينو؛ سلام وستفاليا؛ العولمة؛ القومية؛ المجتمع المتخيَّل؛ المنظمات غير الحكومية.

لمزيد من المطالعة:

J. Samuel Barkin and Bruce Cronin. "The State and the Nation: Changing Norms and the Rules of Sovereignty in International Relations," *International Organization*, vol. 48, no. 1 (Winter 1994), pp. 107-130; Martin L. Van Creveld, *The Rise and Decline of the State* (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1999), and Robert H. Jackson and Alan James, eds., *States in a Changing World: A Contemporary Analysis* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993).

الدولة المارقة (Rogue State)

الدول المارقة هي الدول التي تخالف بانتظام الأعراف والأنظمة الدولية مثل أفغانستان وإيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية، وبخاصة في العقد المنصرم. وهذه الدول عدائية وتمثل تهديداً للسلام العالمي، وهي ذات أنظمة رجعية عدائية تجاه الأجنبي ومتعالية ولا تحترم قواعد

المجتمع الدولي. فلا عجب إذا وجدت هذه التسمية القبول لدى صانعي السياسة الأمركية لتبرير بعض الخيارات السياسية كتعبئة الرأي العام لدعم إجراءات وأفعال ضد هذه الدول المارقة. وتجدر الإشارة إلى أنه في معظم الحالات يكون النظام الحاكم هو المارق وليس الشعب أو الأمة. وفي غياب هذا التمييز، يدفع الشعب ثمن الأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي ضد هذا النظام وهذا جلي في وضع العراق.

يرى المجتمع الدولي أن السلوك المارق يتضمن التالي: إنتاج وتطوير الأسلحة البيولوجية والكيميائية، محاولة شراء المواد اللازمة لصنع الأسلحة النووية، الاتجار بالمخدارت، نقض الاتفاقيات الدولية، حماية الإرهاب، غزو أو استعداء الدول المجاورة وبناء قواعد الصواريخ البعيدة المدى. مثال على ذلك كوريا الشمالية وتجاربها بإطلاق هذه الصواريخ في الأجواء اليابانية أواسط التسعينيات. ولكن زعيم الدول المارقة من دون منازع هو العراق. إذ ترى الولايات المتحدة أن نظام البعث الحاكم هناك قد مارس كل هذه الأعمال السابق ذكرها.

وقد تقوم بعض الدول ببعض هذه الممارسات، وتعرف آنذاك بالدول المقلقة وفق التسمية الأمريكية. وتعتبر صربيا مثالاً على ذلك. والفرق بين الدولة المارقة والدولة المقلقة هو استعداد أمريكا وبالتالي المجتمع الدولي للتغاضي عن بعض الأعمال التي تخل بأحكام القانون الدولي من دون أن يسبغ على من يقوم بها لقب دولة مارقة.

يتعامل المجتمع الدولي مع هذه الدول المارقة بأسلوبين وهما الاحتواء أو التساهل. الاحتواء طبعاً هو امتداد للحرب الباردة ويطبق على دول معينة. وأبرز خطوات هذه السياسة هو فرض العقوبات، علماً أن معظم المراقبين لا يؤمنون بجدوى هذا الإجراء. فلقد برهنت الحكومة العراقية على مدى السنين الفائتة عن قدرتها على الصمود على الرغم من العقوبات، في حين لم يستطع المواطنون العراقيون الصمود من جانبهم!

أما الأسلوب الآخر في التعاطي الدولي فهو مكافأة الدول التي تراعي أحكام القانون الدولي وهذا أسلوب بدائي في استرضاء الدول المارقة. ولا يمكن التكهن بجدوى هذه السياس، إذ يترك للمستقبل معرفة ما إذا كانت كوريا الشمالية ستنصاع لمطالب أمريكا بوقف التسلح النووي لقاء الحصول على المساعدات والدعم التقني.

ومن المآزق الناجمة عن اعتبار بعض الدول مارقة أو منبوذة أو رجعية هو أن المجتمع الدولي يتحمل جزءاً من المسؤولية عن تصرفات هذه الدول. لذلك هناك بعض من عدم المصداقية في استعمال هذه التصنيفات. ولم تتورع الولايات المتحدة عن تقديم العون وعن مساندة بعض الدكتاتوريين وبيعهم الأسلحة المتقدمة والتغاضي عن أنظمتهم الهمجية والمتخلفة إذا كان في ذلك خدمة لمصالح أمريكا. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول هي جزئياً نتيجة توزيع غير عادل للقوة والثروة في النظام الدولي. وأفضل طريقة للتأكد من أن دولاً مثل إيران وليبيا والعراق لن تصبح دولاً مارقة منذ البداية هو اتباع استراتيجيات تقضي بإشراكها وحظر بيع الأسلحة لها وإلغاء ديونها والتعامل بأخلاقية أكبر تجاه دول العالم الثالث من قبل المجتمع الدولي.

انظر أيضاً: الاحتواء؛ الإرهاب؛ الاسترضاء؛ أسلحة الدمار الشامل؛ الدولة الفاشلة؛ العقوبات.

لمزيد من المطالعة:

P. D. Hoyt, "The "Rogue State" Image in American Foreign Policy," *Global Society,* vol. 14, no. 2 (April 2000), pp. 297-310; Michael Klare, *Rogue States and Nuclear Outlaws: America's Search for a New Foreign Policy* (New York: Hill and Wang, 1995); Anthony Lake, "Confronting Backlash States," *Foreign Affairs,* vol. 73, no. 2 (March - April 1994), pp. 45-55, and Raymond Tanter, *Rogue Regimes: Terrorism and Proliferation* (Basingstoke: Macmillan, 1998).

الدولة الفاشلة (Failed State)

هي بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة. إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي. في السنوات الأخيرة، أشير بهذه الطريقة إلى عدد من الدول، مثل كمبوديا، هاييتي، رواندا وسيراليون.

ولفهم الطابع الدقيق لدولة مفككة، يجدر بنا مقابلتها بنقيضها، أي الدولة المتماسكة أو القابلة للحياة التي تستطيع أن تحافظ على سيطرتها على حدودها الإقليمية، وأن تؤمن مستوى لائقاً من الخدمات كالخدمات الصحية والتربوية لشعبها، وهي دولة تملك أيضاً بنية تحتية

واقتصاداً عاملين، وهي قادرة على الحفاظ على القانون والنظام. وتكون دولة من هذا النوع متماسكة اجتماعياً وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر.

لا تملك الدول الفاشلة أياً من الحسنات المذكورة سابقاً. هي عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية أو الخدمات الضرورية لمواطنيها، ولا تملك أي بنية تحتية عاملة ولا نظاماً ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية؟ وفي بعض الحالات، تقع السلطة بين أيدي مجرمين وأمراء حرب وعصابات مسلحة أو متطرفين دينيين. وقد تقع بعض هذه البلدان في براثن الحروب الأهلية لسنوات عديدة. أكثر مظاهر تفكك الدولة إيلاماً هو ما تسببه من عذابات كبيرة للمدنيين في أغلب الحالات.

سيكون من الخطأ الاعتقاد أن تفكك دولة ما حدث داخلي بالكامل. بل على العكس، يحمل هذا الأمر معه انعكاسات إقليمية وأحياناً دولية. فحين تستوطن الفوضى، يتدفق اللاجئون عبر الحدود هرباً من العنف. وغالباً ما ينتشر النزاع لتطال البلبلة الدول المجاورة. في بداية التسعينيات، ضربت الحرب الأهلية مثلاً في رواندا الاستقرار الهش، أساس ما كان يدعى آنذاك زائير (واليوم الكونغو). وقد تصبح الدول الفاشلة ملاذاً للعصابات الإجرامية وتجار المخدارت ومهربي السلاح. وغالباً ما يكون من الضروري انفاق جهد إنساني كبير وأموالاً طائلة لمساعدة السكان المدنيين. تفكك الدولة مشكلة بالنسبة إلى العديد من البلدان في النظام العالمي، وهي ليست مجرد مشكلة «داخلية».

إن عدداً من الأسباب يقف وراء تفكك الدولة. ويجد بعض الباحثين جذوراً لهذه المشكلة في آلية انهاء الاستعمار. إن الفرضية الأساسية التي تمثل ركيزة لإنهاء الاستعمار هي أن أوضاع الشعب ستزدهر حينما يكون قادراً على حكم نفسه بنفسه. ولكن، خلال الخمسينيات والستينيات، لم تحظ فكرة «الشعب» ومكوناته بانتباه كبير، ووضعت القليل من الاستراتيجيات من جانب السلطات الاستعمارية العائدة إلى ديارها لتمكين الدول المستقلة حديثاً من التحول إلى كيانات ناضجة ومستقرة. وقاد الفشل في التعامل مع هذه المشكلة إلى عدد من الحروب الأهلية التي كان مبررها حق تقرير المصير. وقد أخفت الحرب الباردة هذه المشكلة عن الأنظار إلى درجة ما. وتدفقت المساعدات من القوى العظمى إلى قادة تلك الدول وساعدت على توطيد حكمهم. وفي الحقيقة، استفاد بعض قادة هذه الدول استفادة كبيرة من

الحرب الباردة. بيد أن نهاية هذه الأخيرة وخسارة المساعدات الأجنبية معها كشفت الهشاشة الحقيقية عند هذه الدول.

غالباً ما يضاف عامل مساعد آخر إلى نهاية الحرب الباردة، وهو مشكلة الدمقرطة. وتشدد أشكال الحكم الديمقراطية على حق المواطنين بالمساهمة في آلية صنع القرار. بيد أن الدول ذات حكم الفرد الواحد تمارس قبضة ضيقة جداً على السلطة. وهكذا يتم الحصول على الاستقرار بواسطة التسلط والرعب. بيد أن الانتقال من حكم الفرد الواحد (الأوتوقراطية) إلى الديمقراطية غالباً ما يترك الدولة من دون رؤية واضحة للطرف الذي يجب أن يمسك بالسلطة. وهكذا، فإن الدخول بحالة «فراغ في السلطة» يقدم الفرص للجماعات الساخطة كي تحاول الاستيلاء على الحكم.

تجدر الإشارة أيضاً إلى عاملين آخرين، الأول هو سوء الإدارة والفساد؛ والثاني هو النظام الرأسمالي العالمي، طالما أن المديونية الكبيرة التي تمثل سمة العديد من هذه الدول الضعيفة تهدد بشدة قدرتها على النمو.

وإذ تنتمي الدول الفاشلة إلى طبقة خاصة بها، من المهم الاعتراف بأن العديد منها (وكلها تقريباً يقع تحت الصحراء الأفريقية الكبرى) على وشك الانهيار بشكل خطير. وهي لم تنتقل بعد إلى حالة من الفوضى، ولكنها تبدو في طريقها إليها. ماذا يمكن العمل بخصوص هذه الدول؟ تناقش الدراسات السياسية مدى واسعاً من الخيارات، ابتداء بـالاحتواء والعزل وتقديم المساعدات الأجنبية وانتداب بعض السلطات الحكومية إلى الأمم المتحدة وحتى إعادة إدخال أنظمة الوصاية الخاضعة للأمم المتحدة إليها.

انظر أيضاً: إزالة الاستعمار؛ برنامج التكيف الهيكلي؛ البنك الدولي؛ التبعية؛ التدخل لدواع إنسانية؛ تقرير المصير؛ التنمية؛ الحروب من النوع الثالث؛ الدمقرطة؛ فخ الديون؛ اللاجئون؛ المساعدات الأجنبية؛ نظرية التحديث.

لمزيد من المطالعة:

Chris Allen, “Warfare, Endemic Violence and State Collapse in Africa,” *Review of African Political Economy*, vol. 26, no. 81 (September 1999), pp. 367-384; Gerald B.

Helman and Steven R. Ratner, "Saving Failed States," *Foreign Policy,* no. 89 (Winter 1992-1993), pp. 3-20; William Reno, "Clandestine Economies, Violence and States in Africa," *Journal of International Affairs,* vol. 53, no. 2 (Spring 2000), pp. 433-459, and I. William Zartman, ed., *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*, SAIS African Studies Library (Boulder, CO: L. Rienner Publishers, 1995).

الدولية الليبرالية (Liberal Internationalism)

على الرغم من أن مؤيدي الواقعية يدينون الدولية الليبرالية بوصفها شكلاً من أشكال المثالية في أواخر الثلاثينيات ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الدولية الليبرالية محور تركيز متجدد في نهاية القرن العشرين. فعلى الأقل، في بداية التسعينيات، لا سيما بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي والشيوعية، بدا لكثيرين أن فرصة تحقيق الحلم بنظام عالمي قد اتيحت ـ وهو حلم غالباً ما يرتبط بفن السياسة الخاص بالرئيس ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. منذ ذلك الوقت، تلاشى بعض التفاؤل الذي ساد تلك الفترة، وتبين بوضوح أن الدولية الليبرالية تواجه شتى التحديات النظرية والعملية.

تتلخص الدولية الليبرالية أساساً في أنها مشروع يرمي إلى تغيير العلاقات الدولية كي تتلاءم ونماذج السلام والحرية والازدهار التي يُزعَم أن الديمقراطيات الليبرالية الدستورية تنعم بها كالولايات المتحدة الأمريكية. وفي الواقع، بلغة فن الخطابة السياسي على الأقل، تزعمت الولايات المتحدة مهمة تعزيز الدولية الليبرالية بطريقة أو بأخرى في القرن العشرين.

وفيما تصور مشروع مماثل مجموعة واسعة من السبل الرامية إلى تحقيق أهدافه السامية، تستحق ثلاثة منها الملاحظة بشكل خاص: أولاً، تعزز الليبرالية التجارية فكرة التجارة الحرة والتجارة عبر حدود الدولة، على افتراض أن الترابط بين الدول سيقلل الحوافز على استعمال القوة، كما إنه سيرفع كلفة استعمالها. ووفقاً لهذا التنوع من الدولية الليبرالية، لا تمثل الانقسامات الإقليمية بين الدول سبباً للنزاع إذا ما انفصلت السيطرة الإقليمية عن السلطة السياسية. لذلك، بالإضافة إلى توفير المنافع الاقتصادية، يُنظر إلى التجارة الحرة على أنها السبيل إلى توحيد الشعوب وربما إلى التخفيف من ولائهم السياسي للدولة – الأمة.

فإذا أدارت الليبرالية التجارية عملياتها عبر الحدود القومية، ستوجه ما يسمى غالباً

الليبرالية الجمهورية أنظارها نحو العلاقات بين الدول ومواطنيها. فالليبرالية الجمهورية تساند انتشار الديمقراطية بين الدول، ما يعني أن الحكومات ستقدم كشف حساب لمواطنيها وسيصعب عليها المضي في سياسات من شأنها أن تعزز المصالح الفئوية الخاصة بالنخبة على الصعيدين العسكري والاقتصادي. فطوال العقد الماضي، دارت حوارات واسعة حول مسألة ما إذا كانت الدول الديمقراطية تنعم بالسلام أكثر من الدول غير الديمقراطية، بالإضافة إلى الأسباب الكامنة خلف الصلة المزعومة بين سمات سياسة الدولة الداخلية وسياساتها الخارجية.

أخيراً، تعمل ما يدعى بالليبرالية التنظيمية أو المؤسسية على مستوى البنية السياسية الدولية. فعلى هذا الصعيد، تتناقض الدولية الليبرالية مع تشديد مؤيدي الواقعية على دور فوضى النظام السياسي الدولي البنيوي في وضع المصالح الجماعية في خدمة المصالح القومية. كثيرون هم مناصرو الدولية الليبرالية الذين يثقون في إمكانية تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الدولية والممارسات التي من شأنها أن تخفف من حدة معضلة الأمن بين الدول.

تجدر الإشارة إلى أن الدولية الليبرالية هي أساساً إصلاحية لا ثورية. فهي لا تسعى إلى تغيير البنية الأساسية الخاصة بنظام الدول، بل إلى تعديل تلك العوامل التي حددها مناصرو الواقعية على أنها أسباب الحرب الرئيسة.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، تواجه الدولية الليبرالية تحديات عدة، منها التحديات الثلاثة التالية، وهي الأكثر تثبيطاً للعزيمة.

أولاً، من الواضح أنه ليس ضرورياً أن تتعاضد أنواع الدولية الليبرالية الرئيسة الثلاثة في ما بينها، بل هي في الواقع غالباً ما تتناقض. مثلاً، كيف يمكن للدول في عصر العولمة أن تقدم كشف حساب لمواطنيها في الوقت الذي يتعين عليها أن تكيف سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بها مع القيود التي تضعها الرأسمالية العالمية؟ وبالإضافة إلى ذلك، ليس جلياً إذا كانت الليبرالية التجارية تعزز الليبرالية الجمهورية أو تعترض طريقها. فمثلاً، لا تتناسب سرعة إرساء الديمقراطية وسرعة روسيا في اعتناق الرأسمالية. وفي الواقع، تخطر على بال المرء بلدان عدة عملت على اعتناق الرأسمالية من دون الديمقراطية، والمثل الأبرز على ذلك هي الصين.

ثانياً، لا يمكن التنعم بالقيم الدولية الليبرالية في وقت واحد. يمكن للسلام والحرية

الفردية وسيادة القانون أن تسير جنباً إلى جنب في بعض الدول الديمقراطية الليبرالية، ولكن يسقط التناظر المحلي على المستوى الدولي. لذلك، يصطدم مناصرو الدولية الليبرالية ببعض المعضلات المستعصية، ليس أقلها كيف يمكن إصلاح عالم يحوي خليطاً من الدول الليبرالية وغير الليبرالية؟ هل يمكن التأقلم مع هذه الأخيرة أو الضغط عليها؟ كيف يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الصين؟ هل يمكن لها أن تأمل بإصلاح تدريجي في الصين أو ربط المزيد من التجارة بالإصلاح الداخلي؟

ثالثاً، يخيم جو من التوتر الشديد بين الكسموبوليتية الليبرالية والدولية الليبرالية. فالأولى مؤسسة على خضوع الدولة للقيم الليبرالية الخاصة باستقلال الفرد الذاتي وحريته. ونظرياً، لطالما نظر الليبراليون إلى الدولة بمنظار المرتاب، في حين أن الدولية الليبرالية تميل إلى التعامل مع الدولة على أنها قضية مفروغ منها. فمن ناحية، يعزز مناصرو الدولية الليبرالية سيادة القانون بين الدول، ولكن يتناقض موقفهم هذا مع غايتهم الأخلاقية الرامية إلى تعزيز الحرية الفردية. فمثلاً، غالباً ما يختلف مناصرو الدولية الليبرالية في ما بينهم حول موضوع التدخل لدواع إنسانية. فمن جهة، يتعاطفون مع الفكرة القائلة إن سيادة الدولة ليست مطلقة، وإن ادعاء الدولة تمثيل مواطنيها باطل إذا انتهكت حقوقهم انتهاكاً منتظماً. ومن جهة أخرى، يتحفظ مناصرو الدولية الليبرالية على مسألة إنزال العقاب نتيجة لجوء أطراف خارجية إلى استخدام قوة عسكرية لمصلحة أفراد تمارس حكوماتهم عليهم سياسة القمع. فالتدخل لدواع إنسانية يقوض سيادة القانون الدولي، ويمكنه أن يوفر الفرص للدول النافذة كي تضع في الواجهة مصالحها القومية من خلال التذرع بمثل ليبرالية. وبصورة مشابهة، ينقسم مناصرو الليبرالية حول موضوع حق تقرير المصير. فمن جهة، يتعاطف هؤلاء مع الفكرة القائلة بالحكم الذاتي، ولكنهم من جهة أخرى يتحفظون في شأن مساندة مبدأ غالباً ما ينجم عنه عند تطبيقه خضوع الفرد لمصالح الدولة.

يتمثل الرد على هذه المعضلات بثقة الدولية الليبرالية في فكرة التقدم التاريخي المساعِدة على تخطي التحديات الماثلة من جهة، أو في أن تتحول نحو وجهة أكثر تطرفاً تسودها المواطَنَة العالمية من جهة أخرى. تكمن مشكلة الاتجاه الأول في أنه يميل نحو الإعجاب بالذات، بينما يوصف الاتجاه الثاني بالهشاشة في وجه الاتهامات بالمثالية التي يطلقها مناصرو الواقعية. ولكن في النهاية، أن يُدعى المرء بالمثالي ثمن زهيد لقاء الطعن في مبادئ الإنسان الأخلاقية!

انظر أيضاً: الاسترضاء؛ الأمن الجماعي؛ التبعية المتبادلة؛ التدخل لدواعٍ إنسانية؛ تقرير المصير؛ الحوار بين النماذج؛ الدمقرطة؛ السلام الدائم؛ السلام الديمقراطي؛ الكسموبوليتية؛ الليبرالية المثبتة؛ المثالية؛ معضلة الأمن؛ المكاسب النسبية/ المكاسب المطلقة؛ نهاية التاريخ؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Scott Burchill, "Liberal Internationalism," in: Scott Burchill [et al.], *Theories of International Relations* (Basingstoke: Macmillan, 1996); Antonio Franceschet, "The Ethical Foundations of Liberal Internationalism," *International Journal*, vol. 54, no. 3 (1999), pp. 463-481; Daniel Deudney and G. John Ikenberry, "The Nature and Sources of Liberal International Order," *Review of International Studies* (Special Issue), vol. 25 (December 1999), pp. 179-196; Stanley Hoffmann, "The Crisis of Liberal Internationalism," *Foreign Policy,* no. 98 (Spring 1995), pp. 159-177, and Mark W. Zacher and Richard A. Matthew, "Liberal International Theory: Common Threads, Divergent Strands," in: Charles W. Kegley, ed., *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge* (New York: St. Martin's Press, 1995).

- ر -

رابطة الدول المستقلة ((Commonwealth of Independent States (CIS))

رابطة الدول المستقلة هي منظمة بين الحكومات أُسست في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. تتألف من الجمهوريات السوفياتية السابقة التي خلفت موقتاً اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية. وقد ضمت رابطة الدول المستقلة في البداية ثلاثة أعضاء هي: بيلاروسيا وأوكرانيا وروسيا. وبعد أسبوعين من تأسيسها، انضمت إليها ثماني جمهوريات سوفياتية سابقة باعتبارها أعضاء مؤسسين، وهي آذربيجان وكازخستان وقيرغيزستان ومولدافيا وطاجكستان وتركمنستان وأوزبكستان، وذلك بعد موافقة برلماناتها. وعلى الرغم من أن آذربيجان فشلت في بادئ الأمر بإقرار الوثيقة التأسيسية، إلا أنها عادت لتصبح عضواً بعد إقرار مشروعها للوثائق في عام ١٩٩٣. أما دول البلطيق؛ أستونيا ولاتفيا وليتوانيا، فقد أصبحت دولاً مستقلة في أوائل عام ١٩٩١، ورفضت المشاركة في رابطة الدول المستقلة. وانضمت جورجيا إلى الرابطة في عام ١٩٩٣.

يعمل أعضاء الرابطة كدول مستقلة، وتهدف هذه المنظمة إلى المساعدة على النقل المنظم للوظائف الحكومية وأحكام المعاهدات التابعة للاتحاد السوفياتي السابق إلى الدول التي خلفته، لترويج سياسات منسقة في نزع السلاح والأمن القومي ومن أجل العمل على تحقيق وحدة اقتصادية. فنشأت سلطة مركزية على مثال الاتحاد الأوروبي تتمتع بصلاحيات محددة بهدف إيجاد بيئة اقتصادية مشتركة ولتنسيق السياسات الخارجية وسياسات الهجرة والحماية البيئية ومكافحة الجريمة. وينعقد مجلس رؤساء الدول المستقلة على الأقل مرة واحدة في السنة، ومقره الإداري مدينة مينسك في بيلاروسيا.

عندما تفكك الاتحاد السوفياتي رسمياً، وضعت الدول الخليفة قبضتها على منشآته.

فوضع القادة مجموعة الأسلحة النووية والاستراتيجية تحت السيطرة المشتركة للرئيس الروسي بوريس يلتسين وقائد القوات المسلحة التابعة لرابطة الدول المستقلة المارشال يفغيني سابوشنيكوف، على الرغم من أن الرئيس الأوكراني ليونيد كرافشوك أصرّ على الاحتفاظ بحق إلغاء إطلاق الأسلحة من الأراضي الأوكرانية. ووافق القادة الجمهوريون على احترام اتفاقيات الاتحاد السوفياتي السابقة الدولية التي تتضمن سياسة نزع السلاح. واستحوذت روسيا على مقعد الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن في الأمم المتحدة. واعترفت الولايات المتحدة الأمريكية باستقلال الجمهوريات، وبالتالي أصبحت جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة كلها أعضاء في الأمم المتحدة مع حلول عام ١٩٩٢.

تواجه رابطة الدول المستقلة منذ تأسيسها صراعاً داخلياً وعدم توافق بين الدول الأعضاء حول البيانات المكتوبة. فوفقاً للاتفاقيات الأساسية، تحتفظ الجمهوريات بحق امتلاك قوات مسلحة خاصة بها أو وحدات حرس وطني. وكذلك اعتمدت الجمهوريات الروبل الروسي عملةً مشتركةً، ووافقت على مبادئ احترام حقوق الإنسان، وعلى الحاجة إلى المحافظة على ثقافات الأقليات الإثنية، والتعاون وتنسيق الإصلاحات الهادفة إلى إرساء اقتصادات السوق الحرة. ولكن سَرعان ما بدأت الخلافات حول السيطرة على أساطيل البحر الأسود التي كانت تابعة سابقاً للاتحاد السوفياتي، وحول الإصلاحات الاقتصادية ورفع المراقبة على الأسعار وحول تسليم روسيا مسألة نزع الأسلحة النووية من أراضي الدول الأعضاء. وتجدر الإشارة إلى أن الحروب العرقية والإقليمية التي انخفضت خلال عقود السلطة السوفياتية المركزية ما لبثت أن ظهرت مجدداً في الحروب الأهلية في جورجيا ومولدافيا وطاجكستان ومنطقة القوقاز الشمالية في روسيا، وفي الحرب بين أرمينيا وآذربيجان.

رفضت برلمانات الجمهوريات التصديق على العديد من الاتفاقيات التي أُبرمت في السنة الأولى من تأسيس رابطة الدول المستقلة. إذ لم تلقَ معظم البيانات الأساسية الدعم إلا من عدد ضئيل جداً من أعضاء رابطة الدول المستقلة، كالاتفاق حول الأمن المشترك الذي تم توقيعه من قبل ستة أعضاء فقط في عام ١٩٩٢، وميثاق رابطة الدول المستقلة الذي وقعته سبع دول فقط من الدول الأعضاء في عام ١٩٩٣. وتصاعدت حدة الخلافات السياسية الداخلية في العديد من الجمهوريات، بما فيها بيلاروسيا، حول بيانات الدول المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، برز خلاف جوهري بين الجمهوريات حول أهداف رابطة الدول المستقلة وسبب إنشائها. فانقسمت الجمهوريات إلى فريقين؛ فريق تتزعمه روسيا وكازخستان، ويرى في رابطة الدول

المستقلة وسيلة لتحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وثيق؛ وفريق آخر بقيادة أوكرانيا، ينظر إلى رابطة الدول المستقلة بصفتها منظمة انتقالية تحضر كل جمهورية لتحقيق اقتصادها الكلي. ومع حلول عام ١٩٩٦، تم تطبيق أقل من نصف المعاهدات والاتفاقيات التي وُقِّعت في إطار رابطة الدول المستقلة والتي يبلغ عددها ثمانمئة.

تجدر الإشارة إلى أن قيرغيزستان تجاهلت في عام ١٩٩٣ الإجراءات التي تنص عليها رابطة الدول المستقلة والتي تتعلق بإصدار عملات جديدة، وأصدرت عملة خاصة بها، الأمر الذي دفع دولاً أخرى إلى التخلّي عن الروبل الروسي، وهي العملة المشتركة والمعتمدة في رابطة الدول المستقلة. وكذلك تبدلت مهمة رابطة الدول المستقلة العسكرية في السنة ذاتها بعدما تم إلغاء قيادتها العسكرية المشتركة، فأصبحت روسيا المسؤولة عن مراقبة الأسلحة الاستراتيجية، واكتسبت بالتالي الحق الحصري في امتلاك رمز إطلاق الأسلحة النووية. وبقي مستقبل رابطة الدول المستقلة غير واضح مع حلول نهاية القرن العشرين، إذ استمر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في كل من روسيا وأجزاء كبيرة من آسيا الوسطى.

انظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي؛ التكامل؛ الحرب الباردة.

لمزيد من المطالعة:

Zbigniew Brzezinski and Paige Sullivan, eds., *Russia and the Commonwealth of Independent States: Documents, Data, and Analysis* (Armonk, NY: London: M. E. Sharpe, 1997); Anatoly Michailovich Khazanov, *After the USSR: Ethnicity, Nationalism and Politics in the Commonwealth of Independent States* (Madison, Wis.; Ann Arbor, MI: University of Wisconsin Press, [1995]); Ronald Grigor Suny, *The Soviet Experiment: Russia, the USSR, and the Successor States* (New York: Oxford University Press, 1998), and Mark Webber, *The International Politics of Russia and the Successor States,* Regional International Politics Series (Manchester; New York: Manchester University Press, 1996).

الرأسمالية (Capitalism)

لكل مجتمع طريقته الخاصة في تنظيم حياته المادية التي تسمح له بإنتاج السلع والخدمات المفيدة أو المرغوب فيها لديه، والتي يتم توزيعها على أفراده للاستهلاك. وقد قام كل مجتمع بإدارة حياته المادية بطرائق مختلفة، تسمى أحياناً التشكيلات الاجتماعية. وتُعَد الإقطاعية في

أوروبا الغربية في القرون الوسطى، والمركزية في قرارات الإنتاج والتوزيع في الاتحاد السوفياتي، ورأسماليات اليابان العصرية وأوروبا الغربية والولايات المتحدة، أمثلة عن تشكيلات اجتماعية مختلفة. وأحد الاختلافات في التشكيلات الاجتماعية، كالإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية على طريقة الاتحاد السوفياتي، هو الرقابة على الفائض الاجتماعي واستخدامه؛ إذ يظهر الفائض الاجتماعي عندما يصبح المجتمع قادراً على إنتاج أكثر مما هو ضروري لتلبية الحياة المادية بحسب مستوى المعيشة القائم. وتُعَد أهرامات مصر القديمة والمنشآت العامة وجيش روما وأساطيلها البحرية الضخمة وكتدرائيات أوروبا المزيَّـنة في القرون الوسطى، كلها أدلة على الفائض الاجتماعي.

وعندما ندرس تشكيلات اجتماعية مختلفة، ونرى كل طريقة متبعة لتنظيم الحياة المادية، يظهر نمط ما. ثمة ثلاث طرائق أساسية للتنظيم: التقليد والأمر والسوق. في العالم العصري، كل تشكيلة اجتماعية حالية هي بدرجة معينة مزيج من المبادئ التنظيمية الثلاثة. فالرأسمالية العصرية تشكيلة اجتماعية مبنية على السوق، لأن السوق هي المبدأ التنظيمي الأولي، غير أنه حتى هنا في الرأسمالية يمكننا إيجاد الكثير من أمثلة الأمر وبعض أمثلة التقليد. نختار مثلاً عملاً مبنياً على التقاليد العائلية كالزراعة؛ فمعظم المزارعين أولاد مزارعين. وهناك حتماً بعض عناصر الأمر في الرأسمالية الحديثة؛ إذ إن الحكومة، من خلال الضرائب، تقوم بطلب الموارد لتأمين الدفاع ونظام المحاكم والتعليم ومعظم البنى التحتية (كالطرقات والمرافق)، وفي الحالات القصوى، كالحروب الكبيرة؛ كذلك، قد تطلب الحكومة العمل مباشرة عبر التجنيد الإلزامي.

والرأسمالية كالإقطاعية أو الاشتراكية أو الأنظمة المبنية على الرِّق في العالم القديم، هي مجموعة علاقات اجتماعية تنظم حياة المجتمع المادية، فهي تشكيلة اجتماعية خاصة. ويمكن تعريف التشكيلة الاجتماعية بطريقتين: إما تعريفاً تاريخياً، وإما عبر التعريف بالملامح الرئيسة التي تميزها من تشكيلات اجتماعية أخرى. فتاريخياً، الرأسمالية هي التشكيلة الاجتماعية التي بدأت بالحلول محل الإقطاعية في بعض أنحاء أوروبا الغربية بين عامي ١٤٠٠ و١٨٠٠. وأصبحت الرأسمالية، مع قيام الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا في منتصف ١٧٠٠، التشكيلة الاجتماعية المسيطرة في العالم من خلال الغزوات والاستعمار من جهة، وبسبب ميل القادة الوطنيين إلى زيادة قوة بلادهم عبر التصنيع (كاليابان مثلاً) من جهة أخرى. ولم تصبح كلمة «رأسمالية» شائعة الاستعمال إلا في أواخر القرن التاسع عشر.

وبالطريقة الثانية، يمكن التعريف بثلاثة ملامح رئيسة للرأسمالية تميزها من التشكيلات الاجتماعية الأخرى. أولها وأكثرها أهمية هو رأس المال نفسه، ونزعة الرأسماليين إلى جمع رأس مال أكبر. ويختلف رأس المال اختلافاً كبيراً عن أوجه الثروة التي كانت سائدة قبل الرأسمالية. فقد كان قصر بارون إقطاعي بالتأكيد وجهاً من أوجه الثروة، لكنه لم يكن رأسَ مال؛ إذ إنه لم ينتج شيئاً، بل في الواقع تطلب بناؤه وصيانته عمالاً كان لهم أن ينتجوا بدلاً من ذلك سلعاً زراعية أكثر. أما صناعة الرقاقات الصغروية، فهي مختلفة؛ إنها ثروة ورأسمال في الوقت عينه، فهي تنتج سلعاً تعوض أصحاب المصنع بما تنتجه من تكاليف بناء المصنع وتشغيله (أو هذا ما يأمله أصحاب المصنع ويتوقعونه)، وسيسمح هذا التعويض الزائد المسمى ربحاً، للمالكين ببناء مصانع رقاقات أخرى.

ثانيها، إن الأسواق تؤمن المعلومات والتوقعَ والنظام. فإذا انخفضت الأسعار والأرباح في أحد قطاعات الاقتصاد ينخفض الإنتاج في ذلك القطاع أيضاً. وأما إذا ارتفعت الأسعار والأرباح في أحد قطاعات الاقتصاد، فيزيد إنتاجه (مع ثبات العوامل الأخرى). وإذا كان عمل ما نادراً، فستدفع الأجور المرتفعة على هذا العمل مزيداً من العمال إلى اكتساب هذه المهارة، وستدفع في الوقت عينه الرأسماليين إلى البحث عن طرائق جديدة لاستبدال هذا النوع من الأعمال بالآلات وبرامج الحاسب.

وثالثها، أن للرأسمالية صورتين من صور القوة: السوق والدولة. وكما ذكر سابقاً، فإن في الرأسمالية الحديثة عنصر أمر، لكن ما يميزها من تشكيلات اجتماعية أخرى الطريقة التي تم فيها فصل عنصر السوق عن عنصر الأمر. كذلك هناك علوم مختلفة لكل واحدة من مصادر القوة، حيث يدرس الاقتصاديون القوة الصادرة عن السوق، في حين يدرس العلماء السياسيون القوة الصادرة عن الدولة، ويجدر بالذكر أن هذا ليس حال الاقتصاد أو الاشتراكية السوفياتية. وفي حين أنه يتعين على أي تشكيلة اجتماعية تطوير درجة معينة من الاستقرار، فإن التشكيلات الاجتماعية قد تغيرت أيضاً؛ فلقد ضعفت الإقطاعية وتم استبدالها بالرأسمالية، وقد انحل الاتحاد السوفياتي وما زالت مركباته السابقة حتى الآن في مرحلة انتقالية.

إن الرأسمالية هي نوع خاص من أنواع أنظمة السوق، لذلك من الضروري دراسة طبيعة الأسواق وأنظمة السوق قبل فهم الرأسمالية. فلطالما أنتجت المجتمعات البشرية سلعاً

وخدمات، لكنها لم تنتج دائماً بضائع، وهذا فرق مهم. فالبضاعة هي سلعة أو خدمة يتم إنتاجها لكي تُباع؛ فإن قمت بدهن منزلك فقد أنتجت خدمة. وكذلك إن قمت بدهن منزل أحد آخر مقابل أجر مالي، تحولت خدمة دهن المنزل إلى بضاعة. وتستطيع السوق وحدها تنسيق إنتاج البضائع وتوزيعها. لذا، لا تميل السوق إلى أن تصبح قوة تنسيق رئيسة إلا عندما يصبح تصنيع أغلبية السلع والخدمات بهدف جعلها بضائع. لذا، من المهم عدم الخلط بين وجود الأسواق وأنظمة السوق. في الجزء الأكبر من التاريخ كانت الأسواق على هامش المجتمع، في حين أمنت القيادة والتقاليد عملية تنسيق الحياة المادية في قسمها الأكبر. وعلى عكس الأسواق التي وجدت منذ وقت طويل، فإن أنظمة الأسواق جديدة. ولطالما كانت في معظم تاريخها على حدود الحياة المادية لا في وسطها؛ فقد كان العمل في الأرض هو المسيطر على قلب الحياة المادية. ووجب الانتظار حتى بداية الثورة الصناعية، لكي تصبح المجتمعات قادرة على تأمين الغذاء لنفسها مع شعب يعمل أقل من ٨٠ في المئة منه في الأرض.

ثمة خطوات ثلاث على طريق الرأسمالية. أولاً، على السوق دخول الحياة المادية فيتحول الخنزير من لحم للفلاح إلى مدخول للفلاح. وثانياً، يجدر بالعمل والأرض (المعروفين بعوامل الإنتاج) أن يخضعا لآلية السوق. حينئذ فقط، يمكن القيام بالخطوة الثالثة، وهي قيام الرأسمالي بتوظيف العمل واستئجار الأرض بهدف تخفيف التكاليف بواسطة عمل على نطاق يفوق نطاق عائلة الفلاح.

وتُعَد الرأسمالية التشكيلة الاجتماعية الأكثر سيطرة في العالم اليوم، لكن بعض الشكوك ما زالت تسود في ما يتعلق بمستقبلها، ولا سيما أن كيفية تطور العلاقة بين الدول والأسواق مبهمة في ظلها، فنحن نعيش في عهد تبدو فيه الدولة تابعة للسوق العالمية، مع أن الرأسمالية في المقابل ليست نظاماً اقتصادياً يمول نفسه، بل تعتمد قدرتها على صنع الثروة على رغبة الدول في إدارة عدم الاستقرار وقدرتها على ذلك، وعلى التفاوت الذي تولده الرأسمالية على مستوى عالمي.

انظر أيضاً: بريتون وودز؛ التبعية؛ التطور؛ رأسمالية الكازينو؛ الشيوعية؛ عدالة التوزيع؛ العولمة؛ الليبرالية المثبتة؛ نظرية النظام العالمي؛ نهاية التاريخ.

لمزيد من المطالعة:

Robert Gilpin and Jean M. Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987); William Greider, *One World, Ready or Not: The Manic Logic of Global Capitalism* (New York: Touchstone, 1998); Robert Heilbroner, 21st Century Capitalism (New York: Norton, [1993]), and David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are so Rich and Some so Poor* (New York: W.W. Norton, 1999).

رأسمالية الكازينو (Casino Capitalism)

يشير هذا المفهوم (وعبارات أخرى مثل «المال المجنون» أو الرأسمالية التوربينية) إلى الحركية غير المنتظمة لنشاط رأس المال العالمي. وقد ابتكرت هذه العبارة الراحلة سوزان ستراينج، ويتركز معظم عملها على دراسة أصول العولمة المالية في عالم الاقتصاد وعواقبها. وتُعَد السرعة التي يتم فيها نقل تريليونات الدولارات عبر الحدود من دون أي قيود، تحدياتٍ جديدة لصانعي السياسات، ولا سيما في العالم الثالث. فقبل أن يتخذ صانعو السياسات الخطوات التصحيحية المناسبة للتعامل مع تحركات التدفقات السريعة، يكون الضرر قد تناول الأسواق المحلية المالية والاقتصاد الحقيقي من جهة. وقد تؤدي تدفقات الدخول السريعة من جهة أخرى إلى الاقتراض المفرط و«الفقاعات» في أسواق الأسهم العادية والأملاك، في حين تستطيع تدفقات الخروج (التي هي عادة أسرع من تدفقات الدخول) وضع ضغوط تنازلية على العملات وأسواق الأسهم والأصول الحقيقية.

وتسلّط الأزمة المكسيكية في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، وأزمة العملات في جنوب غرب آسيا الضوء على هذه المشكلة. فقد كانتا ـ بصورة جزئية ـ نتيجةً للانسحاب الكبير والمفاجئ للتدفقات الرأسمالية الخاصة، والذي أدى إلى وضع مزيد من الضغوط التنازلية على العملات. وقد عرفت كل من كوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا وتايلندا والفليبين تدفقات خروج الأموال التي تشكل نحو ١٠ في المئة من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الاقتصادات. وقد كان الجزء الأكبر من هذا الانعكاس نتيجة قروض المصارف التجارية واستثمار الأوراق المالية.

ووفقاً لآراء سوزان ستراينج وعلماء آخرين، بدأت مرحلة رأسمالية الكازينو الحالية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، بعد انهيار نظام بريتون وودز انهياراً جزئياً. والجديد هنا هو السرعة التي تتنقل فيها الأموال؛ إذ إنه من الممكن نقل مليارات الدولارات في بضع

ثوانٍ بواسطة الضغط على أزرار الحاسوب. وقد كانت عدة عوامل، ولا سيما التحرير المالي غير المقيد والتقدم التكنولوجي، سبباً في تغيير الوظيفة الأساسية للنظام المالي العالمي. وبفضل التجديدات في النظام المالي العالمي (مثلاً العقود الاختيارية والعقود التأجيلية والمقايضة..) أصبح هذا النظام أكثر تعقيداً وأصعب مراساً مما كان عليه منذ ٢٠ عاماً. ولقد فاق الاقتصاد المالي الاقتصاد الحقيقي في النمو، وصارت العلاقة بينهما مبهمة إلى حد كبير. فتخطت الأسواق المالية العالمية وظيفتها الأصلية التي تتمثل بتسهيل التجارة والاستثمارات عبر الحدود، ولم تعد تلك آلية لجعل المدخرات في متناول الاستثمارات المنتجة.

تُعَد سوق تبادل العملات اليوم السوق الكبرى في العالم. ووفقاً لـ«بنك التسويات الدولية» (Bank for International Settlements) الذي يشرف على الصفقات في أسواق تبادل العملات الأجنبية، يتم الاتّجار في العالم بما معدله ١,٤ تريليون دولار (١,٤٩٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) في اليوم الواحد. وكان إجمالي الحركة اليومية في تجارة تبادل العملات في عام ١٩٧٧ لا يتعدى ١٨ مليار دولار.

لماذا نحتاج إلى أسواق تبادل العملات؟ تكمن وظيفتها الأساسية في تسهيل الاستثمار والتجارة عبر الحدود. وبما أن الدول المختلفة تستخدم عملات مختلفة، تحوِّل أسواق تبادل العملات عملة معينة إلى عملة أخرى. تاريخياً، كان يعود معظم الفضل في تجارة تبادل العملات إلى التجارة الدولية، في حين احتاج مشترو السلع الأجنبية والخدمات إلى عملة أخرى للقيام بصفقاتهم. في بداية السبعينيات، كانت نحو ٩٠ في المئة من صفقات تبادل العملات متعلقة بالتجارة والاستثمار. لكن في الوقت الحالي، لم يعد لتجارة تبادل العملات علاقة كبيرة بالتجارة الدولية؛ إذ إن أغلبية المشتريات والمبيعات تعود إلى الصفقات المالية بدلاً من تجارة البضائع. في الواقع، نمت تجارة تبادل العملات بسرعة تفوق سرعة تجارة السلع والخدمات الدولية. في عام ١٩٩٧، بلغ الحجم العالمي لاستيراد السلع والخدمات ٦,٦ تريليون دولار. وإذا ما قمنا بمقابلة تجارة تبادل العملات العالمية بإجمالي الإنتاج الداخلي العالمي، نجدها عشرة أمثال إجمالي الإنتاج الداخلي العالمي. وتُظهر هذه الإحصاءات أن تجارة تبادل العملات قد حصلت على حياة خاصة بها، وبما أن قيمة تجارة تبادل العملات الأجنبية العالمية أكبر بمرات عدة من القيمة السنوية للإنتاج والتجارة العالميتين، تتحرك معظم رؤوس الأموال الاستثمارية العالمية للبحث عن ربح سريع من النشاطات المضاربة بدلاً من الإسهام في الاقتصاد الحقيقي. وتُظهر هذه الإحصاءات

أيضاً أن المضاربة تمثل إلى حد كبير حصة التجارة الكبرى في سوق تبادل العملات.

لهذا، من المناسب النظر إلى النظام المالي العالمي بأنه أكبر كازينو في العالم، حيث يتم كل يوم تحريك تريليونات الدولارات في البحث عن فرص مربحة من استثمارات المضاربة. وتكون هذه التدفقات نقدية بصورة كبيرة، وتجذبها أرباح المضاربة القصيرة الأمد. وقد تغادر بلداً ما بالسرعة التي وصلت فيها إليه.

وهناك عدة طرائق تؤثر من خلالها سيطرة رأس المال المالي سلباً في الاقتصاد الحقيقي. فأولاً، عبر تأمين الحافز الاقتصادي للمقامرة والمضاربة على أسس أدوات مالية، وهو ما يؤدي إلى تحويل رأس المال المالي العالمي بتحويل الأموال عن الاستثمارات المنـتِجة الطويلة الأمد. وثانياً، تشجع المصارف والمؤسسات المالية على الحفاظ على معدلات فوائد حقيقية مرتفعة، وهو ما يقلص على نحو كبير قدرة المصانع المنـتِجة على الحصول على قروض. وثالثاً، يؤدي رأس المال المالي (بسبب طبيعته المعتمدة على المضاربة) إلى الشك في الفوائد وتطايريتها وتبادل المعدلات. وتؤذي التطايرية كثيراً قطاعات الاقتصاد الحقيقي المختلفة، ولا سيما التجارة. وأخيراً فإنها تحد بصورة كبيرة جهود الحكومات لدعم التوظيف الكامل وخفض التفاوت.

انظر أيضاً: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ بريتون وودز؛ الرأسمالية؛ الرقابة على رأس المال؛ صندوق النقد الدولي؛ العولمة؛ الليبرالية المثبتة.

لمزيد من المطالعة:

Benjamin J. Cohen: "Phoenix Risen: The Resurrection of Global Finance," *World Politics*, vol. 48, no. 2 (January 1996), pp. 268-296, and *Organizing the World's Money: The Political Economy of International Monetary Relations,* Political Economy of International Relations Series (New York: Basic Books, 1977); Peter B. Kenen, *Managing Exchange* Rates, Chatham House Papers (New York: Council on Foreign Relations Press, 1988), and Susan Strange, *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy,* Cambridge Studies in International Relations; 49 (New York: Cambridge University Press, 1996); *Casino Capitalism* (Manchester: Manchester University Press, 1997), and *Mad Money: When Markets Outgrow Governments* (Manchester: Manchester University Press, 1998).

الردع (Deterrence)

تقوم هذه السياسة في أبسط أوجهها على التهديد التالي الذي يهدف إلى ردع دولة ما عن العدوان: «لا تعتدِ عليّ، لأنك إن فعلت فسيحدث لك أمر فظيع». بتعبير آخر، هذه السياسة هي نوع من الردع في الاستراتيجية العسكرية. وبهدف توجيه تهديد مماثل، على الرادع أن يقرر ما الذي يمثله الهجوم، وعليه أن يحدد بالتالي مستوى الرد الملائم لردع الطرف المهاجم. وهذا يعتمد بدوره على تقدير الرادع لنيات الخصم وعلى تقييمه له. وعلى التهديد أن يكون جديراً بالصدقية أيضاً كي ينجح الردع، فليس على المعتدي المحتمل أن يصدق أن تكلفة الهجوم أكبر من فوائده فحسب، بل أن احتمال مكابدته هذه التكلفة كبير جداً.

غالباً ما يتناقض الردع كاستراتيجية مع الدفاع؛ فالدفاع يركز على القدرات العسكرية لا على النيات. وفيما يقوم الردع على التهديد بفرض عقوبة، يقوم الدفاع على نكران قدرة العدو على تحقيق أهدافه ما إن يبدأ الهجوم. ولم يصبح من الممكن التمييز بين الأمرين في وقت السلم إلا مع ظهور الأسلحة النووية. فقبل التوصل إلى مرحلة الدمار المتبادل الأكيد، كانت كلمتا «ردع» و«دفاع» تشيران إلى مرحلتين مختلفتين من الزمن فحسب. فقبل القيام بأي هجوم، يفترض بالقوات العسكرية أن تردع العدو. وبعد الهجوم؛ أي حين يفشل الردع، تكون تلك القوات مستعدة لمقاومة الاعتداء بقوة؛ أي للدفاع.

في ضوء تكلفة الحرب النووية المرفوضة، أَولى الاستراتيجيون العسكريون والمخططون متطلبات الردع في العصر النووي اهتماماً بالغاً. فعلى الرغم من أن الأمر يبدو غريباً، تكمن المشكلة الأساسية في مفهوم الردع النووي في أنه ما من دولتين مسلحتين نووياً (لحسن الحظ) قادتا حرباً إحداهما ضد الأخرى، مستخدمتَين أسلحتهما النووية. والنتيجة أن أياً من متطلبات الردع النووي المزعومة هذه، لا ينبع من نظرية عملية تمت تجربتها واختبارها واقعياً. فما توصلت إليه النظرية هو بالتالي استنتاجي لا استقرائي.

لا أحد يعرف أي نوع من الهجومات، أو أي نوع من السلوك عموماً تولده حيازة الأسلحة النووية، وليست هنالك إجابة موثوقة عن السؤال التالي: «ما الحد الكافي للأسلحة النووية؟»، هذا لأن صدقية التهديد الرادع وقفٌ على معرفة الخصم لا على الرادع. لكن هنالك ثلاث مسائل تبقى محور النقاشات التي تتناول الردع النووي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، على الرغم من كونها مثيرة للجدل إلى حد معين في سياق تلك الحرب.

أولاً، هنالك نقاش واسع حول مدى الردع النووي والمعضلات التي ترافق محاولة ردع التهديدات الموجهة إلى الدولة وإلى حلفائها أيضاً. فخلال الحرب الباردة مثلاً، اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية الردع الممتد، فلم تكن قواها النووية معدة لردع هجوم نووي مباشر (أو ضربة أولى) على أراضيها فحسب، وإنما كان يُعتقد أيضاً أن بإمكانها ردع الاتحاد السوفياتي عن القيام باعتداء غير نووي على حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية أو عن أي سلوك «استفزازي» سوفياتي وصيني. ويُسمى هذا أحياناً الردعَ العام على عكس الردع المباشر الذي يُطبَّق على تهديد وشيك.

ثانياً، لا إجماع في الدراسات على أفضل طريقة لجعل الردع النووي جديراً بالتصديق في نظر الخصم. هنالك تبادل معقد بين الصدقية والفاعلية في الأفكار القائمة حول الردع النووي؛ فقد يكون الرد المتوافر على الهجوم، والذي تقل فيه الصدقية جداً، كافياً للردع إذا أدى إلى عقاب قاسٍ جداً (أي رد ضخم)، أو إذا كان ربح المعتدي المتوقع محدوداً بالنسبة إليه. من جهة أخرى، قد يفشل الرد المهدِّد العالي الصدقية والذي يحتم على المعتدي تكاليف متوسطة الحجم في الردع، إن كان المعتدي يولي هدفه قيمة كبيرة ويستبق احتمال تحقيقه. فخلال الحرب الباردة، قام جدل بين مناصري «الردع المحدود» وبين من اقترحوا أنه يجدر بالولايات المتحدة أن تكون مستعدة لشن حرب نووية ضد الاتحاد السوفياتي لردعه. ولطالما واجهت استراتيجية الردع النووي مفارقة أنه في حال فشِل الردع وبدأت الحرب، فلن يكون من المنطقي تنفيذ تهديد بالرد النووي يرتكز عليه الردع. فما إن يتم التعرض للهجوم، لا يربح اللاعب العاقل شيئاً من وراء الرد الضخم.

ثالثاً، لطالما دار نقاش حامٍ حول مستويات الأسلحة النووية وأنواعها الضرورية لتحقيق الردع النووي. فمن جهة، يعتقد معلقون كثر أن الحرب النووية مستبعدة جداً لدرجة أن الدول المسلحة نووياً تتعايش في حالة من الردع الوجودي. وما دام القادة السياسيون يعترفون بعدم عقلانية استعمال الأسلحة النووية أدواتٍ للحرب، وبأنه يستحيل الدفاع عن النفس ضد هجوم نووي أو شن هجوم نووي على أمل الحؤول دون أي رد نووي (المعروف أيضاً بحصانة الضربة الثانية)؛ فلا يصعب تحقيق الردع النووي. وهنالك معلقون آخرون يقولون العكس، مدعين أن مفارقة الردع تفسح مجالاً للعدو للضرب أولاً. ويجب تجنب الخيار بين الانتحار والاستسلام من خلال تخطي ما يسمى «حاجز النار» بين الأسلحة النووية والتقليدية.

خلال الحرب الباردة، تمت مناقشة هذه المسائل الثلاث إلى حد معين، وهنالك كم لا بأس به من الكتابات التي تتناول هذا الموضوع. ولحسن الحظ أن الحرب الباردة انتهت من دون حرب نووية. مع ذلك، ستبقى المسائل ذاتها مستمرة في المستقبل ما بقيت الأسلحة النووية. وإن تعلمنا شيئاً من تجربة الردع النووي خلال السنوات الخمسين الماضية، فهو أن الردع ليس مجرد كدسة من الأسلحة، فالاستراتيجية النووية المرتكزة على هذا المفهوم لا تؤمن استمرارية السلام، ولا تسمح للقادة السياسيين بتجاهل السياق الدولي الذي يجعل الردع ضرورياً.

انظر أيضاً: الأمن المشترك؛ الانتشار النووي؛ الحرب الباردة؛ سباق التسلح؛ سوء الإدراك ؛ ضبط التسلّح؛ القدرة على التدمير المتبادل المؤكد؛ معضلة الأمن؛ نزع السلاح.

لمزيد من المطالعة:

Lawrence Freedman, *The Evolution of Nuclear Strategy* (New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 1981), and Richard Ned Lebow and Janice Gross Stein, "Nuclear Lessons of the Cold War," in: Ken Booth, ed., *Statecraft and Security: The Cold War and Beyond* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1998).

الرقابة على رأس المال (Capital Controls)

هي نطاق واسع من الإجراءات التي تتخذها الحكومات للحد من حركة رؤوس الأموال والمال عبر حدودها الوطنية. وفي عهد ما يقال إنه عولمة سريعة، وفي ضوء الانهيار المالي الآسيوي في أواخر التسعينيات، يتجادل علماء الاقتصاد السياسي الدوليون حول حسنات السيطرة على رأس المال ومساوئها. ولا تُعَد مثل تلك الرقابة جديدة على الرغم من أن استخدامها بدأ يقل منذ أواخر الستينيات. سببُ هذا الجدل قرارُ الحكومة الماليزية فرضَ الرقابة على رؤوس الأموال في عام ١٩٩٨، منعاً لدخول تدفقات رؤوس الأموال المتقلبة إلى اقتصادها وخروجها منه، ولا سيما رأس المال المضارب. وتُفرض السيطرة عادةً على رأس المال لسببين: أولاً، على أنها جزء من إدارة الاقتصاد الكلي لتعزيز أو استبدال إجراءات نقدية ومالية أخرى. وثانياً، لبلوغ أهداف التنمية الوطنية الطويلة الأمد، من أجل ضمان أن يتم استثمار مدخرات السكان محلياً، أو حجز بعض أنواع الاستثمارات للسكان.

ومن الناحية التصنيفية، يمكن فرض الرقابة على رؤوس الأموال الخارجة من البلاد أو الداخلة إليها، وتشمل الأولى الرقابة على الصفقات الخارجية للاستثمارات المباشرة والمساهمة للسكان أو للأجانب أو لكليهما. فعلى سبيل المثال، قد تشمل إعادة ترحيل الأجانب لرأس المال تحديد فترة قبل أن يتم السماح بمثل هذه الإعادة والتسويات التي تعد مراحل إعادة الترحيل وفقاً لتوافر تبادل العملات. ويمكن تقييد أسهم السكان الأجنبية، سواء بصورة مباشرة أم عبر تحديد الحافظة المباحة لأموال البلاد الاستثمارية. ويستطيع القانون أيضاً تقييد إيداعات السكان المصرفية في الخارج. وبصورة تخييرية، يمكن توفير الحسابات والصفقات المصرفية المعينة في العملات الأجنبية للسكان، كما يمكن فرض متطلبات احتياطي رأسمال لا فائدة عليه على الإيداعات بالعملات الأجنبية، فيتم بهذا تخفيف الفوائد المدفوعة عليها أو إلغاؤها؛ أي خفض جاذبيتها. ويكمن الهدف الأساسي من الرقابة على تدفقات خروج رؤوس الأموال في التخفيف من محاولات تحويل العملات خلال الأزمات المالية، ما قد يزيد من انخفاض قيمة العملة.

وقد قامت كل من الدول الغنية والفقيرة بفرض رقابة على رؤوس الأموال المتدفقة إلى داخل البلاد ولكن لأسباب مختلفة. فعندما تم السماح بحركة رؤوس أموال حرة بدءاً من الستينيات، تسببت تدفقات رؤوس الأموال الواسعة بمشكلات للدول الغنية مثل غرب ألمانيا وهولندا وسويسرا عبر رفع الطلب على عملاتها، فارتفع ثمن صادراتها بالنسبة للمستهلكين في البلدان الأخرى. لذلك، فَرضت إجراءات رقابية كتحديد إيداعات غير المقيمين المصرفية.

وقد لجأت بعض الدول التي كانت تواجه مشكلات بسبب تدفقات رؤوس الأموال الواسعة التضاربية، إلى الرقابة في وقت لاحق. ففي عام ١٩٩٢، فرضت تشيلي على القروض الأجنبية التي تدخل البلاد متطلبات الاحتياطي التي بلغت ٢٠ في المئة (رفعتها لاحقاً إلى ٣٠ في المئة)؛ بمعنى آخر، كان من الضروري وضع نسبة معينة من كل قرض في المصرف المركزي مدة عام من دون تسجيل أي فائدة عليه. وفي عام ١٩٩٤، فرضت البرازيل ضريبة على الاستثمار الأجنبي في سوق الأسهم، ورفعت الضريبة على المشتريات الأجنبية للاستثمارات المحلية ذات الفائدة الثابتة. وكذلك قامت جمهورية تشيكيا في العام ذاته بفرض ضرائب على صفقات تبادل العملات المصرفية، كما فرضت القيود على الاستدانة القصيرة الأمد في الخارج من قبل مصارفها والمؤسسات الأخرى. أما ماليزيا، فقد فرضت الرقابة على رأس المال عبر التدفقات الداخلة في عام ١٩٩٤، وأيضاً في عام ١٩٩٨، على الرغم من قلق المجتمع المالي الدولي الواسع.

ويدور الجدل حول حكمة فرض الرقابة على رؤوس الأموال بين هؤلاء الذين يعتقدون أنه يجب على الدولة ألا تتدخل في السوق، وبين الآخرين الذين يعتقدون أن الرقابة على رؤوس الأموال تبقى إحدى الأدوات القليلة التي تحاول من خلالها الحكومات تنظيم تحركات رؤوس الأموال الدولية التي زادت زيادة درامية في السنين الأخيرة. أما في صفوف علماء الاقتصاد، فيميل الأكثرية إلى معارضتها لخمسة أسباب رئيسة.

أولاً، هم يحتجون على تجاهل حقوق المستثمرين في اختيار الوقت المناسب للاستثمار والطريقة المناسبة للقيام بذلك. ثانياً، هم يحاولون تقليص دافع الأجانب والسكان للاستثمار عندما لا يكونون متأكدين متى يتمكنون من إخراج أرباحهم أو استثماراتهم من البلاد، مع وجود الرقابة على رأس المال. ثالثاً، تزيل الرقابة على رؤوس الأموال نظام السوق الذي يقدر بصورة دائمة البلدان التي تتبع سياسات قوية ومناصرة للنمو ويكافئها كما يعاقب الدول التي لا تقوم بذلك. رابعاً، تميل الرقابة على رأس المال إلى الزيادة لأنه عندما تقوم الحكومات بتقنين تبادل العملات، فإنها لا تحد تدفقات رؤوس الأموال الداخلة فحسب، بل تحد أيضاً قدرة المستهلك على شراء المواد المستوردة. وأخيراً، تعزل الرقابة الاقتصادات الناشئة، وإذا ما استمرت فإنها تعيق البلاد التي تفرضها عن النمو الاقتصادي العالمي.

أكثر ملامح الاقتصاد العالمي بروزاً هو أن قوة العمل كثيرة أما رأس المال فقليل. ويدعي معارضو الرقابة على رؤوس الأموال أن تحقيق حركية أكبر لرؤوس الأموال والتوجه صوب اندماج كامل في السوق المالي، هما خطوتان أساسيتان نحو النمو العالمي الاقتصادي. ويُعَد ذلك أفضل إمكانية لتحويل تجمع مدخرات العالم الصغير إلى أسهم مالية استثمارية مطلوبة.

من جهة أخرى، يؤمن مؤيدو الرقابة على الرأسمال بأنه من الضروري حساب الربح والخسارة في تخفيف التطايرية القصوى لتحركات رؤوس الأموال المضاربة. وأما العلاجات التي تخضع لها الدول المدِينة ذات العملة المعرضة للهجمات المضاربة، فإنها تسبب الألم لها، وقد تكون تكاليف الرقابة على رأس المال أقل في بعض الحالات من ترتيبات صندوق النقد الدولي المعيارية التي تشمل عادة معدلات فائدة محلية أعلى. وقد تكون القيود على تدفقات رؤوس الأموال الطارئة أفضل سياسة إذا ما تمت طمأنة المستثمرين الدوليين بأنها ليست مفروضة على أنها حل طويل الأمد لمشكلات البلاد الاقتصادية.

ويبدو من غير المرجح أن يُحل الجدل القائم حول الرقابة على رأس المال لمصلحة أحد الموقفين. كما أن الاندماج المتزايد في أسواق رؤوس الأموال العالمية يجعل من الصعب المحافظة على أسعار صرف ثابتة أو خاضعة لإدارة دول فردية. لهذا، فإنه بالنسبة إلى معظم البلدان، يُعَد التوجه نحو أسعار صرف أكثر حرية قيِّماً. لكن، بما أن هناك تكاليف على التدفقات فائقة الحرية لرأس المال القصير الأمد، تبرز الحاجة إلى الرقابة على رأس المال بأنها إحدى أدوات سياسة الاقتصاد الكلي.

انظر أيضاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ بريتون وودز؛ التنمية؛ رأسمالية الكازينو؛ صندوق النقد الدولي؛ العولمة.

لمزيد من المطالعة:

Sebastian Edwards, ed., *Capital Controls, Exchange Rates, and Monetary Policy in the World Economy* (Cambridge; New York, NY: Cambridge University Press, 1997); Miles Kahler, ed., *Capital Flows and Financial Crises* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998); Christine P. Ries and Richard J. Sweeney, eds., *Capital Controls in Emerging Economies, Political Economy of Global Interdependence* (Boulder, CO: Westview Press, 1997), and Günther G. Schulze, *The Political Economy of Capital Controls* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2000).

- س -

سباق التسلح (Arms Race)

هو نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعيان إلى تحسين أمنهما، الواحدة مقابل الأخرى من خلال بناء قوة عسكرية. وغالباً ما يُعرف منطق سباق التسلح بظاهرة الفعل ورد الفعل. ففي حال شرعت دولة (أ) بتطوير برنامج عسكري عدواني، تتوقع دولة (ب) مجاورة لها الأسوأ؛ أي أن الدولة (أ) تحضر لحرب. إن الحذر وكون العلاقات الدولية قائمة في جو الاعتماد الكامل على الذات يفترضان أن تزيد الدولة (ب) المجاورة من إنفاقاتها العسكرية لتتلاءم وإنفاقات الدولة (أ)، حيث إن عدم قيامها بذلك يجعلها عرضة للاعتداء. إلا أن محاولة الدولة (ب) الحفاظ على توازن القوى قد تبوء بالفشل، وقد ترى الدولة (أ) أن رد فعل الدولة (ب) عدائي. والنتيجة هي زيادةٌ في مستوى العداء بين الطرفين وتصعيد في نوعية الأسلحة المتوافرة لديهما أو كميتها أو كلتيهما معاً، وتضاؤلٌ في أمن كلٍّ من الدولتين. في ما يلي مثالان يعطيان صورة واضحة عن الموضوع:

في عام ١٩٠٦، أطلقت بريطانيا العظمى نوعاً جديداً من السفن الحربية هو (HMS Dreadnought). تميزت هذه السفينة بسرعتها التي فاقت سرعة السفن الحربية الموجودة أصلاً وبكونها مصفحة ومزودة ببطاريات مدفعية قوية قادرة على إطلاق القنابل لمسافات بعيدة. أقلقت عملية إطلاق هذه السفينة ألمانيا، فقامت بتصنيع سفن تتمتع بالقوة نفسها. هذا ما دفع بريطانيا العظمى إلى بناء المزيد من هذه السفن الحربية القوية لمضاهاة ذلك. وأخيراً، تم تطوير سفن (Superdreadnoughts) ووضعت في الخدمة. لذا، كان إطلاق مجموعة من السفن الجديدة سبباً في سباق تسلح غـيّر وجه الحروب البحرية.

وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أول دولة تصنع الأسلحة النووية وتستخدمها. ويَـعُد صانعو السياسة الأمريكية أن استخدام هذه الأسلحة ضد اليابان كان ضرورياً لوضع حد سريع للحرب العالمية الثانية. لكن كانت للأسلحة فوائد أخرى؛ فقد عملت أولاً على تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية، فما من دولة ستشن اعتداءً على هذه الأخيرة خشية أن تتعرض للقصف بأسلحة الدمار الشامل. ثانياً، عَـدّ بعض صانعي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أن الأسلحة النووية منحت بلادهم نفوذاً في مباحثاتها مع ستالين بشأن مستقبل أوروبا الشرقية. وعلى الرغم من أن امتلاك الولايات المتحدة للقنبلة الذرية وضعها في موقع عسكري متقدم على الاتحاد السوفياتي السابق، فإن نجاح ما يعرف بـ«الدبلوماسية الذرية» اعتمد بصورة أساسية على افتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لشن حرب عالمية ثالثة على منطقة ذات أهمية هامشية بالنسبة إلى أمن أمريكا القومي. على أي حال، في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩، فجر السوفيات قنبلتهم الذرية الخاصة بهم، فتبخر عندئذ عامل التفوق الأمريكي. فجاء جواب الولايات المتحدة الأمريكية ببدء برنامج تصنيع أسلحة نووية واسع النطاق. وخلال السنوات الثلاثين التالية، قام كل من الطرفين بتخصيص كمية ضخمة من الموارد بهدف تحقيق تفوق نووي على الطرف الآخر. وفي أول التسعينيات، قُـدِّرت الرؤوس الحربية التي صنعتها القوى العظمى بأكثر من مئة ألف رأس.

في الواقع، ليس من الضروري أن يكون سباق التسلح منافسة تدفع بدولة ما إلى زيادة عدد القنابل والدبابات والطائرات والسفن والغواصات التي تمتلكها مقابلةً بما لدى خصمها. فعلى سبيل المثال، في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)، دخلت كل من فرنسا وألمانيا في سباق تسلح لزيادة عدد جنودهما. إضافةً إلى ذلك، يمكن للدول أن تدخل سباقاً من أجل تحسين تكنولوجيا الحرب الدفاعية الخاصة بها. فخلال الحرب الباردة مثلاً، تسابقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي من أجل تحسين نوعية أنظمة التسليح الخاصة بهما، وأنظمة الإنذار المبكر والتقنيات الاستخبارية وفاعليتها. وكانت السواتل الثابتة بالنسبة إلى الأرض والكاميرات ذات النقاوة العالية عاملين تكنولوجيين مساعدين اكتسبا أهمية كبرى في سباق التسلح النووي.

إن جوهر سباق التسلح هو نقص الثقة بين الأطراف. فمع تصاعد سباق التسلح تزداد حدة التوتر ويصعب التعاون ويصبح من الصعب جداً تحقيق الأمن. وغالباً ما تتلون سباقات

التسلح بألوان من افتراضات أيديولوجية وسياسية، الأمر الذي يضفي عليها عنصراً غير منطقي. ويعتقد عدد من العلماء أن سباق التسلح ينبئ باقتراب الحرب. وتكمن المفارقة في أن الدول التي تقع في شرك سباق التسلح من أجل تعزيز وضعها الأمني بالنسبة إلى خصمها قد تنتهي من جراء ذلك إلى تزعزع أمني دائم.

وثمة نزعة أحياناً في سباق التسلح إلى زيادة أهمية قوة الخصم الحقيقية. والسبب في ذلك نقص في المعلومات الدقيقة والصحيحة المتعلقة بعدد الأسلحة. كما تميل بعض الدول إلى وصف خصومها بصورة أقوى مما هم عليها حقيقة. فخلال الخمسينيات والستينيات مثلاً، زاد صانعو سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً من أهمية القدرة النووية للاتحاد السوفياتي.

ويشهد العالم اليوم عدداً من سباقات الأسلحة التقليدية، وتتمركز معظم هذه السباقات في شبه القارة الأفريقية، وهي لا تشكل أي تهديد للسلام العالمي. ولكن ما يقلق أكثر هو بداية سباق تسلح نووي بين الهند وباكستان، إذ فجرت كلتا الدولتين قنابل نووية ودخلت في حرب حول منطقة كشمير وهددت كل واحدة بشن حرب على الأخرى. وإن من الصعب جداً وضع حد لسباق التسلح متى بدأ. ويبدو أن مسألة ضبط التسلح هي أفضل الحلول الدبلوماسية لسباق التسلح على أمل أن يتم خفض حدة التوتر في شبه القارة الهندية عبر تدابير مماثلة.

انظر أيضاً: الأمن؛ الأمن الجماعي؛ انتشار الأسلحة النووية؛ الحرب الباردة؛ الردع؛ ضبط التسلح؛ معضلة الأمن.

لمزيد من المطالعة:

Craig Etcheson, *Arms Race Theory: Strategy and Structure of Behavior,* Contributions in Military Studies; no. 87 (New York: Greenwood Press, 1989); Matthew Evangelista, *Innovation and the Arms Race: How the United States and the Soviet Union Develop New Military Technologies,* Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca: Cornell University Press, [1988]); Robert McNamara, *Blundering into Disaster: Surviving the First Century of the Nuclear Age* (New York: Pantheon Books, 1986), and Ronald E. Powaski, *Return to Armageddon: The United States and the Nuclear Arms Race, 1981-1999* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2000).

السلام الدائم (Perpetual Peace)

هو شرط السلام المستمر ضمن النظام الدولي. ولا يعني هذا المفهوم ببساطة أن محو الحرب إلى الأبد ممكن، بل يتضمن كذلك مقدرة البشر على تحقيق نظام عالمي عادل لا جدوى للحرب فيه. وتتماشى الفكرتان معاً، ولكن لم يسُد السلام الدائم في أي وقت من الأوقات، وبالتالي اتخذ التوسع في هاتين الفكرتين شكل مشروعي سلام؛ أي أنهما خطتان ترميان إلى إحلال السلام الدائم. وقد كان من بين القائلين بهما مفكرون أمثال دانتي أليغياري، أراسموس، الملك جورج ملك بوهيميا، والأبيه دي سان بيار، وجان جاك روسو، و(الأكثر شهرة) إيمانويل كانط.

بدأت المناقشات الجدية في أوروبا حول مشروعي السلام تدور خلال القرن الثامن عشر في عصر التنوير. وقد ساد موضوعان في الفكر الثقافي في تلك الفترة ـ الالتزام بتقدم الإنسان، بالإضافة إلى اعتقاد راسخ في كمال البشر الأخلاقي. ومثلت هاتان الفكرتان معاً أساس الفلسفة التطورية النافذة المؤسسة على العقل. وبغض النظر عن تقدم الفنون والعلوم الظاهري، بقيت الحرب حجر عثرة في سبيل إقامة عالم أفضل. وقد تفاعل الكتاب في تلك الفترة كذلك مع تشاؤم المفكرين السياسيين مثل توماس هوبز الذي حاجج في كون السلام حالة وقتية لا غير يساندها ميزان القوى. وقد وصف كانط هوبز وسواه من مؤيدي الواقعية في ذلك العصر بـ«المعزين البائسين».

كان إيمانويل كانط بلا شك أهم مفكري عصر التنوير، الذي تناول مشكلة إصلاح فوضى النظام الدولي مع الحاجة إلى إحلال السلام الدائم. فوفقاً لكانط، كانت الحرب مصدر الفساد الأخلاقي والشر. ودل تكرار الحرب على أن دولاً عدوانية تهدد باستمرار حقوق الأفراد وحرياتهم. بالإضافة إلى أنه لا يمكن للدول تحسين دساتيرهم فيما يساورهم القلق حيال إمكانية غزوهم من دول أخرى. ولكن رأى كانط في الحرب، على غرار هوبز من قبله، إنها وضع البشرية الطبيعي، وبالتالي يجب العثور على طريقة ما تمكن الدول من التعايش معاً بانسجام. فمن وجهة نظر كانط، تقع مسؤولية السعي إلى إلغاء الحرب على كاهل الأفراد والدول جميعاً من خلال الانخراط في هدف تدرجي باتجاه السلام الدائم.

وتتضمن مقالته «السلام الدائم» مخططاً فلسفياً (١٧٩٦) أكثر محاولاته إثارة للإعجاب في سبيل إيجاد حل للمشكلة. وليس هذا عمله الوحيد حول هذا الموضوع، لكنه بالتأكيد

الأكثر شهرة. وترمي هذه المقالة إلى تحديد شروط سلام دائم من خلال عرضه كيف يمكن للدول أن تصبح جزءاً من مجتمع كسموبوليتي شامل من دون إقامة حكومة عالمية واحدة، وهو منظار يصفه كانط بـ«استبداد عديم الروح».

كرس كانط الجزء الأول من المقالة لما سمّاه المواد التمهيدية، وهي عبارة عن مجموعة من المحظورات التي ترمي إلى تغيير موقف الدول من بعضها البعض. وتتضمن هذه المواد إلغاء الجيوش القائمة تدريجاً، عدم تكبد الديون بالنسبة إلى الشؤون الخارجية، والتعهد بعدم التدخل في دساتير الدول الأخرى. ويرافق هذه المواد مجموعة أخرى من المواد النهائية التي تقدم إطار عمل يمكن من خلاله المحافظة على السلام الدائم. وتتضمن هذه المواد طلباً مفاده أن تطور الدول كافة دستوراً جمهورياً، تضع أساس اتحاد مؤلف من الدول الحرة، وتنشئ قاعدة عامة تنطوي على حسن الضيافة الشاملة والعبور الحر.

وقد أدرك كانط تماماً دور السلطة في الشؤون الدولية. على أي حال، ثمة سببان يشيران إلى دوافع ثقته بنجاح خطته. أولهما أن الدول ستُستنزف أخيراً أخلاقياً، واقتصادياً، وديمغرافياً نتيجة شن الحروب على بعضها البعض. وبعد محاولات عدة ناقصة ترمي إلى إحلال السلام، ستمثل الدول أخيراً ائتلافاً دائماً وناجحاً. أما السبب الثاني بالنسبة إلى كانط فيرقى إلى انتشار «الحق الأخلاقي» انتشاراً كاملاً. فحتى الطغاة يأتون على ذكر القانون من وقت إلى آخر ولا يخلو أكثر الملوك والأمراء وصولية من المبادئ خلواً تاماً. وتكمن المشكلة في كيفية إقناع زعماء كهؤلاء بتغيير سلوكهم.

إن التعليم العام والكلمة الحرة عاملان أساسيان. مع ذلك، يشعر المواطنون العاديون بتأثيرات الحرب الأكثر حدة. وفي النهاية، يشق البشر طريقهم ببطء وألم من عدم نضجهم السياسي ويرون أن البديل الوحيد للسلام الدائم هو، بحسب كلمات كانط، «سلام المدافن». وفي نهاية التحليل، يتمسك كانط بثبات بالنظرة القائلة إن المصلحة الذاتية المتنورة هي المفتاح الذي سيفتح الباب أمام فدرالية عالمية وإلغاء الحرب بشكل نهائي.

بالطبع، لا يزال العلماء المنادون بالواقعية ينظرون نظرة ازدراء إلى مفهوم السلام الدائم. فوفقاً لهم، هذا المفهوم عبارة عن فكرة ساذجة لا بل خطيرة نظراً إلى النتائج المأساوية التي ستنجم على الأرجح عن محاولات مأسستها، ويشيرون دليلاً على ذلك إلى فشل عصبة الأمم

واندلاع الحرب العالمية الثانية. ويُعتبر هيغل، وهو فيلسوف ألماني عاش في القرن التاسع عشر، أحد أكثر النقاد الكومونتاريين (المجتمعيين) لمفهوم السلام الدائم إثارة للاهتمام. فوفقاً لهيغل، يكمن سبب الحرب الرئيس في طبيعة الدولة الفريدة التي يحمي حكمها الذاتي هوية سكانها المجتمعية ويمثلها. فالشعب وليد وسط معين، وهو يملك تاريخاً، ولغة مشتركة، وعادات، وأهواء، وقواعد سياسية واجتماعية محددة، ولا يمكن لهويته أن تشمل البشرية جمعاء. فبالنسبة إلى هيغل، تندلع الحروب نتيجة نزاع بين طريقتي حياة متعارضتين. وحتى عندما تتعاون الدول، تبقى أهدافها ومصالحها نصب عينيها. فيمكن توقيع المعاهدات وإقامة التحالفات، لكنها تدوم بدوام المنفعة التي تجلبها على رفاه الأطراف المتعاقدة.

انظر أيضاً: الأمن الجماعي؛ الحكمانية العالمية؛ دراسات السلام؛ الدولية الليبرالية؛ السلام الديمقراطي؛ الفوضى؛ المثالية؛ نهاية التاريخ؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

James Bohman and Matthias Lutz-Bachmann, eds., *Perpetual Peace: Essays on Kant's Cosmopolitan Ideal,* Studies in Contemporary German Social Thought (Cambridge, MA: MIT Press, 1997); Chris Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches* (New York: Columbia University Press, 1992); Andrew Hurrell, "Kant and the Kantian Paradigm in International Relations," *Review of International Studies*, vol. 16, no. 3 (July 1990), pp. 183-205; Immanuel Kant, *Kant: Political Writings*, Edited by Hans Reiss, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), and R. Spegele, "Out with Theory - in with Practical Reflection: Towards a New Understanding of Realist Moral Skepticism," in: Robert M. A. Crawford and Darryl S. L. Jarvis, eds., *International Relations: Still an American Social Science?: Toward Diversity in International Thought,* SUNY Series in Global Politics (Albany, NY: State University of New York Press, 2001).

السلام الديمقراطي (Democratic Peace)

لا تشن الدول الديمقراطية الحرب الواحدة ضد الأخرى؛ أي لا تخوضها بصورة فعلية إطلاقاً. وفي التسعينيات كان السلام الديمقراطي موضع جدل يركز على ثلاث مسائل:

١- هل هناك علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية والسلام؟

٢- إذا صح الأمر، فما الذي يفسر هذه العلاقة؟

٣- كيف تؤثر هذه العلاقة في النظام العالمي؟

في القرن العشرين، يعنى بالديمقراطية نظام الحكم المتميز بِـ:

- إجراء الانتخابات بانتظام لشغل المواقع الأقوى في الحكومة.
- أحزاب سياسية متنافسة.
- الحق الدستوري شبه الكلي.
- الاقتراع السري.
- احترام الحريات المدنية والحقوق السياسية (أو حقوق الإنسان الأساسية).

قبل القرن العشرين، وضع العلماء تحديد الكلمة استناداً إلى غياب الاقتراع السري وتنافسية الأحزاب السياسية وطبيعة الحق الدستوري المحدودة. وإذا كانت الدول الديمقراطية تنسب فقط إلى حالة انتخابية تنافسية منتظمة تعترف بمجموعة مدنيين متساوين في الحقوق، فإذاً من الواضح أن هذه الدول نادراً ما تشن الحرب بعضها على بعض، وقد لا تتواجه البتة. وإذا ما كانت الحرب الدولية هي مجرد التزام عسكري يلقى فيه أكثر من ألف شخص حتفهم، فإن ٣٥٣ زوجاً من الدول إذاً قد خاضت حروباً مماثلة بين عامي ١٨١٦ و١٩٩١. ولم تكن أيٌّ من هذه الحروب بين دولتين ديمقراطيتين؛ فقد تَوَاجه ١٥٥ زوجاً من الدول أحدها ديمقراطي والثاني غير ديمقراطي، ١٩٨ زوجاً من الدول غير الديمقراطية.

إن المغزى من وراء هذه الوقائع المبنية على الملاحظة والاختبار غير واضح. فهل هذه الوقائع تعرض ميزة ديمقراطية عميقة ودائمة؟ أم هي غرابة إحصائية بحتة، مشابهة لفكرة أن الدول التي منحت امتياز ماك دونالد لم تحارب أيٌّ واحدة الأخرى قبل عام ١٩٩٩؟ فقد انهارت العلاقة بين امتياز ماك دونالد والسلام، وهي علاقة غير قائمة على أساس وطيد، وذلك عند هجوم حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا في آذار/ مارس ١٩٩٩. بخلاف هذه العلاقة، تم اختبار غياب الحرب بين الدول الديمقراطية بطرق مختلفة لفترات أخرى وبتحديد آخر وبوسائل أخرى لتحديد معنى الحرب، وفي كل مرة أتت النتيجة مرضية. غير أن

الفكرة لا تزال غير واضحة في ما يتعلق بكون الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضاً لأنها ديمقراطية. كما يرى بعض العلماء أنه يمكن شرح السلام النسبي بين الدول الديمقراطية على أساس عناصر أخرى. مثلاً، من الممكن أن يكون غياب الحرب بين الدول الديمقراطية خلال الحرب الباردة ناتجاً من تهديد الاتحاد السوفياتي الساحق. من جهة أخرى إذا كان هذا التهديد هو الحجة لغياب الحرب بين الدول الديمقراطية منذ ١٩٤٥، فما بال الفترات الأخرى؟

إذا تم الإقرار بصلة سببية بين الديمقراطية والسلام، فثمة عدد من العوامل المقترحة لشرح هذه الصلة. أولاً، من الممكن أن يكون رؤساء الدول الديمقراطية مقيدين بمقاومة شعوبهم لتكاليف الحرب وضحاياها؛ وإذا صح ذلك تكون الدول الديمقراطية باعثة للسلام في كل أنواع الدول، لأن الحروب ضد الدول غير الديمقراطية غير محببة على غرار الحروب ضد الدول الديمقراطية. لكن الدول الديمقراطية غالباً ما تحارب كالدول الأخرى؛ أما ميولها السلمية فهي لا تطال سوى الدول الديمقراطية الأخرى، كما يُدَّعى. والقانون الذي يفترض أن الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضاً يبقى بلا جدوى لأن من الواضح جداً أن الدول الديمقراطية تورطت نسبياً في عدد من الحروب يضاهي عدد حروب الدول غير الديمقراطية.

ثانياً، إن تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية وفي ما بينها يوجِد عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة، الأمر الذي يمنع قيام الحروب بينها. وعلى الرغم من أن ذلك عنصر مساهم في السلام الديمقراطي، فإنه يحمل أيضاً جانباً مظلماً. فالدول الديمقراطية ليست متناغمة كلياً؛ بل هي منقسمة بين وكالات عدة، بعضها يعمل في السر ويكوّن أنظمة فرعية استبدادية مرتبطة بأعلى هرم الآلية الديمقراطية فقط، وخير مثال على ذلك الأجهزة العسكرية وخصوصاً في أثناء الحروب، والمؤسسات السرية كوكالة الاستخبارات المركزية (CIA).

إن التفسير الأكثر إرضاءً هو من نوع ثقافي. فوجود ثقافة التفاوض والتصالح الديمقراطية تعني أن المسؤولين الديمقراطيين هم أساساً قادرون على اتخاذ مواقف إيجابية في حوارهم مع الدول الديمقراطية الأخرى، فهم يتشاركون القيم نفسها، ولذلك يفضلون التفاوض على الحرب. ويتم حل الخلافات بين أبناء الدول الديمقراطية من خلال التسويات والمفاوضات بدلاً من النزاعات والإكراه، وعندما تكون الدول الديمقراطية على خلاف على الصعيد الدولي تحاول أن تحل الأزمة بالطريقة نفسها، كما تتبادل الدول الديمقراطية الأدوار في

محاولة للتوصل إلى التسويات والتنعّم بالسلام في ما بينها. ولا تثق الدول الديمقراطية بالدول غير الديمقراطية وتعاملها بعدائية لأنها لا تخضع لمعايير التسويات.

تتعلق المسألة النهائية في هذا الجدل بتأثير هذه العلاقة في النظام العالمي، حيث يؤمن المتفائلون بأن الديمقراطية سوف تنتشر حول العالم، وبذلك تزداد نسبة السلام فيه. أما المتشائمون فيشيرون إلى أن الدول الديمقراطية عموماً عدائية تجاه الدول غير الديمقراطية، وإذا لم تشجع الدول الديمقراطية الحالية فعلياً عملية الدمقرطة فلن يحل السلام في النظام العالمي، بل ستنعم الدول الديمقراطية بالسلام في ما بينها، بينما يظل باقي العالم في حالة حرب. لذا، على الدول الديمقراطية أن تستثمر عدداً أكبر من الموارد لتساعد باقي الدول على التحول الديمقراطي. إن مساعدة كهذه لن يتسنى لها أن تتم إلا إذا اتسعت حلقة التفاهم بين الدول الديمقراطية في ما يتعلق بتقديمها، فهي لا تعزز حرية الدول الأخرى وازدهارها فحسب، بل تعزز السلام واللاعنف أيضاً.

انظر أيضاً: الحرب؛ الحرب الباردة؛ الدمقرطة؛ الدولية الليبرالية؛ السلام الدائم؛ صِدام الحضارات؛ مستويات التحليل؛ النظام ؛ نهاية التاريخ ؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones and Steven E. Miller, eds., *Debating the Democratic Peace,* International Security Readers (Cambridge, MA: MIT Press, 1996); Joanne Gowa, “Democratic States and International Disputes,” *International Organization*, vol. 49, no. 3 (Summer 1995), pp. 519-522; Bruce Russett, *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World*, with the Collaboration of William Antholis [et al.] (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), and Spencer R. Weart, *Never at War: Why Democracies Will Not Fight One Another* (New Haven: Yale University Press, 1998).

سلام وستفاليا (Peace of Westphalia)

هو مصطلح أُعطي لتسوية سياسية أنهت ثلاثين عاماً من الحرب (١٦١٨–١٦٤٨). عند نهاية القرن السادس عشر وما بعد، غرقت أوروبا الوسطى في دوامة من الاضطرابات الدينية

الحادة، لا سيما في ألمانيا حيث تحدى أتباع لوثر، وكالفن، وزوينغلي حق الامبراطورية الرومانية المقدسة (وكانت آنذاك تحت سيطرة عائلة هابسبورغ في النمسا) في تقرير مصيرهم الديني.

بدأت الحرب حين دمر رئيس أساقفة براغ عدداً من الكنائس البروتستانتية. ورداً على هذا التصرف، بعد أن فشلت الالتماسات المقدمة إلى الامبراطور الروماني المقدس في تسوية هذه القضية، اقتحم البوهيميون البروتستانت قصر الامبراطور، وألقوا باثنين من وزرائه من النافذة، وخلعوا الملك الكاثوليكي، وأولوا فريدريك المنتخب البالاتيني السلطة. انتهى هذا الجزء من المعركة بعد أن هزم جوهان تسيركلي، كونت تيلي فريدريك في معركة الجبل الأبيض بعد سنوات عدة.

لم تضع الهزيمة حداً للعداوة بين الكاثوليك والبروتستانت. وعلى العكس، أشارت الهزيمة إشارة واضحة إلى الخطر الحقيقي على البروتستانتية في بقاع أخرى من أوروبا. ففي محاولات متوالية، حارب الدانماركيون (١٦٢٥-١٦٢٩) والسويديون (١٦٣٠-١٦٣٤) الامبراطور الكاثوليكي لكنهم فشلوا في التغلب على قواته الأكثر عدداً على نحو واسع حتى انضم الفرنسيون إلى السويديين في عام ١٦٣٥ فانقلب الوضع ضد مصلحة الامبراطورية الرومانية المقدسة. وفي تلك الأثناء، خسرت الحرب الكثير من طابعها الديني. فقد دخل الفرنسيون الحرب حوالى العام ١٦٣٥، وقد ساورهم القلق من تنامي نفوذ الكنيسة في أوروبا الوسطى. وبالنسبة إليهم، لم يكن الصراع دينياً وموجهاً ضد الامبراطورية الرومانية المقدسة بقدر ما كان سياسياً ويهدف إلى السيطرة في أوروبا.

كان تضافر الجهود بين الفرنسيين والسويديين كافياً للتغلب على الامبراطورية الرومانية المقدسة. وفي عام ١٦٤٤، بعد سلسلة من الانتصارات الفرنسية والسويدية، بدأت المفاوضات لتسوية النزاع. وأخيراً، في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٦٤٨، تم توقيع معاهدة وستفاليا في مونستر وأوزنابروك. لقد مثلت الحرب أكثر النزاعات سفكاً للدماء في التاريخ الأوروبي، وخلفت وراءها الخراب في أوروبا، بالإضافة إلى تقلص عدد سكان ألمانيا إلى النصف تقريباً. واختفت مدن وقرى عن الوجود، واستحالت الممتلكات خراباً، وتفشى الوباء والمرض. وتحول الجنود والمرتزقة المسرحون من الخدمة إلى النهب، وانحطت الثقافة الأوروبية عموماً. واستلزم الأمر مرور ٢٠٠ عام كي تتعافى ألمانيا من تأثيرات حرب الثلاثين عاماً. وفي الجوهر، أسدلت الحرب الستار على زمن العصور الوسطى، كما قوّضت سلطة الامبراطورية الرومانية المقدسة في أوروبا.

تمثل المعاهدة بحد ذاتها واحدة من أكثر الوثائق اللافتة في التاريخ الأوروبي. يرد فيها بالتفصيل، من ضمن ما يرد، استعادة الأراضي المكتسبة خلال مختلف المعارك، وحل الأطراف المتنازعة من أعمال الإثم، ورفع الحظر عن التجارة، والتواصل، والتنقل، كما تصف طريقة حل الجيوش وإطلاق سراح السجناء. وتعترف المعاهدة بسيادة الدول الألمانية، والكونفدرالية السويسرية، وهولندا، فيما حقق الفرنسيون والسويديون مكاسب ملحوظة على صعيد الأراضي. بالإضافة إلى أن فرنسا قد أصبحت الدولة المهيمنة على أوروبا نتيجة للمعاهدة.

لكن الأهم من هذا كله أنه غالباً ما نُسب للمعاهدة فضل إرساء الأسس القانونية لنظام الدولة الحديثة. لا يتفق العلماء جميعاً على هذا الرأي، إذ يرى بعضهم أن الدولة الحديثة قد برزت في وقت سابق جداً على المعاهدة، في حين يرى آخرون أنها برزت في وقت متأخر جداً عنها. ولكن لا شك في أن سلام وستفاليا يمثل نقطة تحول مهمة في السياسة الأوروبية وتاريخ العالم. فقد وضعت المعاهدة الأساس لمبدأين: يعني الأول حرفياً أن الملك يتمتع بالسيادة ضمن أراضيه ولا يخضع للإرادة السياسية لأي كان. واعترفت التسوية بسلطة الحكام المطلقة وربطت هذا الحكم الفردي أو الخاص بسلالة حاكمة بمنطقة معينة. ويمنح المبدأ الثاني الملك سلطة تحديد الدين الذي سيُمارس في مملكته. وقد حظر هذا المبدأ التدخل في شؤون الدول الداخلية على أساس ديني ولا يزال يحتل اليوم منزلة مهمة في أساس القانون الدولي.

انظر أيضاً: الدولة – الأمة؛ السيادة؛ القانون الدولي.

لمزيد من المطالعة:

Ronald G. Asch, *The Thirty Years War: The Holy Roman Empire and Europe, 1618-48* (New York: St. Martin's Press, 1997); James A. Caporaso, ed., *Continuity and Change in the Westphalian Order,* International Studies Review Presidential Series (Oxford, UK; Malden, MA: Blackwell, 2000); Myron P. Gutmann, "The Origins of the Thirty Years' War," *Journal of Interdisciplinary History*: The Origin and Prevention of Major Wars, vol. 18, no. 4 (Spring 1988), pp. 749-770; Stephen D. Krasner, "Westphalia and All That," in: Judith Goldstein and Robert O. Keohane, eds., *Ideas and Foreign Policy*: *Beliefs, Institutions, and Political Change,* Cornell Studies in Political Economy (Ithaca: Cornell University Press, 1993), and Geoffrey Parker, ed., *The Thirty Years' War,* with Contributions by Simon Adams [et al.], 2nd Rev. ed. (London; New York: Routledge, 1997).

السلطة (Power)

يمكن تعريف السلطة، بمعناها الأبسط، في العلاقات بين الدول بأنها قدرة دولة ما على السيطرة، أو أقله على التأثير في دول أخرى، أو في نتائج أحداث معينة. وهنا، تجدر الإشارة إلى بعدين مهمين هما: البعد الداخلي والبعد الخارجي. يتلاءم البعد الداخلي وتعريف السلطة في القاموس على أنها القدرة على الفعل. فالدولة النافذة هي أي دولة غير خاضعة لأي تدخل أو تأثير خارجيين في صياغة سياساتها وتنفيذها. والمرادف الأكثر شيوعاً لهذا البعد الداخلي المرتبط بالسلطة هو مصطلح حكم ذاتي. أما البعد الخارجي فيتلاءم وتعريف السلطة في القاموس على أنها القدرة على السيطرة على سلوك الآخر أي إجباره على الامتثال. إلا أنه ليس من الضروري ممارسة تأثير مماثل فعلياً. فكل ما يلزم هو اعتراف الآخرين، سواء ضمنياً أو علنياً، كي يكون هذا التأثير فاعلاً، كما لا تستلزم ممارسته النية الواعية. فمن الممكن التأثير في سلوك الآخرين واعتباره نتيجة ثانوية لأعمال السلطة (أو لأعمال محتملة).

ويسلط معظم العلماء الضوء على السلطة بوصفها وسيلة، أي القوة التي تمنح قدرة التأثير في سلوك جهات أخرى بما يتلاءم وأهداف المرء نفسه. وعلى الصعيد الوطني، يرتكز هذا التأثير في العلاقات بين دولة (أ) وجهة أخرى (ب)، فتسعى (أ) إلى التأثير في (ب) للعمل وفق مصالح (أ) إما بأداء عمل ما، أو بمتابعة أداء عمل ما أو الامتناع عن أدائه. ومن الممكن أن تسعى الحكومات إلى السلطة لمجرد أنها سلطة، ولكن غالباً ما تعتبر السلطة، كالمال تماماً، وسيلة مهمة تستعمل أساساً لتحقيق أهداف معينة أو المدافعة عنها، أهداف يمكن أن تشمل المكانة المرموقة، والأرض أو الأمن. وبغية تحقيق هذه الغايات، يمكن أن تستعمل الدولة (أ) مختلف تقنيات التأثير ابتداء من الإقناع، مروراً بمنح مكافآت ووصولاً إلى التهديد وحتى استعمال القوة.

انطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن استعمال سلطة الدولة هي مسألة بسيطة في ممارسة العلاقات. ولكن للسلطة ميزات دقيقة تجعل استخدامها فناً أكثر منه علماً. أضف إلى أن الاقتراحات الواضحة لتحديد العلاقات بين عناصر السلطة الوطنية والمحيط حيث سيتم استخدامها لتعزيز المصالح الوطنية جد نادرة. يعني ذلك كله في النهاية أن السلطة تحبط أي محاولة لتقييمها بشكل دقيق وعلمي.

والجدير بالذكر أنه لا يمكن عزل السلطة الوطنية عن محيطها. وبالتالي، لا يمكن تقييمها

إلا استناداً إلى عناصر السلطة كافة (كالقوة العسكرية، والموارد الاقتصادية وعدد السكان) وإلى علاقتها بلاعب أو لاعبين آخرين كما إلى الوضع الذي يتم في إطاره ممارسة هكذا سلطة. فقد تبدو دولة ما قوية بسبب الأصول العسكرية الضخمة التي تملكها، ولكن قد تبدو هذه الأصول غير ملائمة لمواجهة أصول عدو محتمل أو غير مناسبة لطبيعة النزاع. فالسؤال الذي يجب طرحه هو: السلطة على من، واستناداً إلى ماذا؟

لطالما ارتبطت السلطة تاريخياً بالقوة العسكرية. ولكن لا يمكن لعنصر واحد أن يحدد السلطة الوطنية. وترقى المشكلة جزئياً إلى المعنيين اللذين ارتبطا بكلمة «سلطة»، وهما القدرة على القيام بعمل ما وممارسة هذه القدرة فعلياً. وعلى الرغم من ذلك، تبقى اعتبارات عدة على الدولة مراعاتها عند التحول من سلطة محتملة إلى سلطة فعلية، أقلها العلاقة البينية السياسية والنفسية بين هذه العوامل كفعالية الحكم والوحدة الوطنية.

في هذا الإطار، لا يمكن فصل عناصر السلطة الوطنية، بغض النظر عن تعريفها، إلا نظرياً. فهي تشكل معاً الموارد الضرورية للوصول إلى الأهداف والغايات الوطنية.

ويرتبط كل ما سبق ارتباطاً وثيقاً بواقع مهم هو أن السلطة الوطنية متحركة وليست ثابتة. فلا عنصر محدد ولا علاقة خاصة متعلقة بالسلطة إلا وقابلة للتغيير. ففي القرن الماضي خصوصاً، سرعت التغييرات المتلاحقة التي عرفتها التكنولوجيا العسكرية هذه الحركة. وكان للانفجار النووي الذي حققته الولايات المتحدة تأثير فوري في السلطة، وفي طبيعة الحرب وحتى في العلاقات الدولية بحد ذاتها. فيمكن أن يكون لأي حرب أو لأي ثورة الوقع المفاجئ نفسه على السلطة. لا ننسى أن الحربين العالميتين دمرتا أوروبا، وسهلتا بروز كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ووضعتا البلدان النامية على سكة نهاية الاستعمار. وبذلك، فككت هاتان الحربان، في غضون أقل من ٥٠ عاماً، نظاماً دام أكثر من ثلاثة قرون. ومن الممكن أن يغير النمو الاقتصادي أيضاً موقع سلطة دولة ما بسرعة، تماماً كما حصل مع اليابان وألمانيا بعد العام ١٩٤٥. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر اكتشاف موارد جديدة أو استنفادها في ميزان القوى. فقد تسبب تناقص مخزون النفط الذي تسيطر عليه منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) بالتزامن مع فاعليتها كمنظمة، إلى تغيير مفاجئ في علاقات القوة بعد العام ١٩٧٣.

تجدر الإشارة إلى أن تغييرات مماثلة لا يمكن ملاحظتها دائماً بسرعة. فالسلطة هي ما

يؤمن به الشعب أنه سلطة إلى أن تجري ممارستها. بكلمات أخرى، تمنح سمعة السلطة سلطة، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السلطة حقيقية أم لا. في الوقت نفسه، نجد في صفحات التاريخ أمثلة عديدة عن دول استمرت في ممارسة سلطتها مرتكزة على أمجاد الماضي، لتتحطم في النهاية جراء حدث واحد.

يصعب إذاً تقييم السلطة الوطنية. فكما رأينا، تقع المشكلة في كون عناصر السلطة مرتبطة في ما بينها في أغلب الأحيان. بكلمات أخرى، على غرار المحاولات الاستراتيجية كافة، يبقى القول إن تقييم موقع دولة ما بالنسبة إلى سلطة لاعبين إقليميين أو عالميين آخرين هو فن أكثر منه علم.

إضافة إلى اعتبار السلطة بمنزلة علاقة بين لاعبين، علينا ألا ننسى الفرق المهم بين السلطة النسبية والسلطة الهيكلية. تمنح الأخيرة السلطة لاتخاذ القرار بشأن كيفية القيام بالأمور، السلطة لصياغة الأطر التي تنشأ ضمنها العلاقة بين دولة وأخرى، أو بين دولة وشعب، أو بين دولة وشركات. وتكون السلطة النسبية لكل فريق في علاقة معينة إما أكثر أو أقل، إذا حدد فريق واحد الهيكلية المحيطة بالعلاقة. ومن الناحية التحليلية، يمكن التمييز بين هيكليات السلطة الأربع المنفصلة، ولكن المرتبطة في العلاقات الدولية:

- هيكلية المعرفة، وتعني سلطة التأثير في أفكار الآخرين؛
- الهيكلية المالية، وتعني سلطة الحد من الاعتمادات المالية أو تسهيلها؛
- الهيكلية الأمنية تبلور التوقعات الأمنية؛
- هيكلية الإنتاج تؤثر في الفرص المتاحة لحياة أفضل أمام البشر، منتجين كانوا أو مستهلكين.

في دراسة السلطة بوصفها علاقة بين الدول وجهات أخرى، من المهم ألا ننسى دور السلطة الهيكلية في صياغة شروط العلاقة بحد ذاتها. فعلى سبيل المثال، أشار عدد من العلماء إلى أنه على الرغم من تدهور سلطة الولايات المتحدة على ما يبدو بالمقابل مع دول أخرى في النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أنها تملك موارد واسعة من السلطة الهيكلية ساعدت في المحافظة على موقعها المهيمن في النظام الدولي.

انظر أيضاً: الأمن؛ المخاطرة السياسية؛ المكاسب النسبية/ المكاسب المطلقة؛ الهيمنة؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Steven Lukes, *Power: A Radical View*, Studies in Sociology (London; New York: Macmillan, 1974); Joseph S. Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990); Susan Strange, *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy,* Cambridge Studies in International Relations; 49 (New York: Cambridge University Press, 1996), and Michael P. Sullivan, *Power in Contemporary International Politics*, Studies in International Relations (Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1990).

السلع العامة (Public Goods)

من المتفق عليه أن السوق هي المكان الأنسب لإنتاج السلع الخاصة. غير أن السوق تعتمد على مجموعة سلع لا يمكنها تأمينها بنفسها، كحقوق الملكية، التكهن، والأمان ... إلخ. هذه السلع غالباً ما توفّرها آليات غير آليات السوق أو آليات الأسواق المعدلة. إلا أن الناس بحاجة إلى السلع العامة والخاصة، سواء شاركوا في عمليات السوق أم لا، والسلام خير مثال على ذلك. ومن المعروف أن السلع العامة تقدم فوائد لا تنحصر ببائع واحد أو بمجموعة باعة. فما أن تزوَد حتى يستفيد منها الكثيرون مجاناً. مثال على ذلك: أسماء الطرق، والبيئة النظيفة. ولكن في غياب آلية تحدد العمل الجماعي، يمكن ألا تُنتج هذه السلع بشكل كاف. والمهم في هذه المسألة هو كيفية استهلاك هذه السلعة، فإذا لم يُمنع أحد من استهلاكها، تسمى سلعة عمومية. وإذا كان يمكن أن يستهلكها الكثيرون من دون أن تُستنفد تأخذ تسمية سلعة غير قابلة للمنافسة من جهة الاستهلاك. تتحلى السلع العامة الخالصة، وهي نادرة، بهاتين الصفتين، بينما تتحلى بهما السلع العامة غير الخالصة، ولكن بنسبة أقل أو أنها تتحلى بمزيج منهما.

إذا نظرنا إلى التعليم نفهم لماذا يصعب إنتاج السلع العامة بالكمية المناسبة. لنفرض أنه لدينا العديد من الأشخاص الأميين من جهة والعديد من أرباب العمل من جهة أخرى. في هذه الحالة، تقع على عاتق أول رب عمل يوظف شخصاً أمياً تكاليف تعليمه. ولكن لماذا يتحمل

أول رب عمل التكاليف كافةً بينما يقطف ثمر ذلك مجاناً أرباب عمل آخرين في المستقبل؟ قد يثبط هذا التفكير عزيمة أرباب العمل ويثنيهم عن تحمل كلفة تعليم الأيدي العاملة. لذلك يكمن الحل الأنسب في هذه الحالة في أن يضع أرباب العمل جميعهم مواردهم معاً لتمويل التعليم، أو على الأقل لسد الفجوة بين الفوائد التي يحصدها الأفراد من التعليم- تعليم كانوا ليدفعوا ثمنه - والفوائد الإضافية التي يحصدها أرباب العمل معاً. ولكن بما أن الفوائد لا تقتصر على أرباب العمل وحدهم فغالباً ما يُدعى المجتمع ككل إلى بذل الجهود.

هذه هي، بشكل مبسط، معضلة توفير السلع العامة. ومع العولمة، يتحمل الناس في بلدان أخرى أكثر فأكثر عوامل خارجية، مثل التكاليف والأرباح الإضافية. فالمسائل التي لطالما كانت مسائل وطنية بحتة تحولت الآن إلى عالمية لأنه لم يعد باستطاعة دولة واحدة أن تتحكم بها.

في دراسة العلاقات الدولية، يرى مؤيدو الواقعية أن مخزون السلع العامة يعتمد على وجود قائد واحد. ففي الشؤون الاقتصادية الدولية مثلاً، إن نظام التجارة المفتوح، وحقوق الملكية المحددة جيداً، والإجراءات المتوافق عليها بما في ذلك النقد الدولي، وسياسات الاقتصاد الكلي الثابتة، والقيام بالعمل الملائم في الأزمات الاقتصادية، وأسعار عملات ثابتة تعتبر كلها سلعاً عامة. لقد حظي تحليل السلع العامة المرتبط بالاقتصاد السياسي الدولي بالأهمية مقابل تقدم تحليل النظام. فقد اعتبرت الأنظمة والمؤسسات الدولية وأساليب اتخاذ القرارات التي أدت إليها أنها تخدم مصالح الدول كافة. ولكن في غياب آلية تنفيذ خارجي للقانون، يظن مؤيدو الواقعية أن الدول تتوانى عن التفاوض في الأنظمة الدولية، ذلك أن الجهات جميعها تملك حافز الانتفاع مجاناً.

نظرياً، يرتفع احتمال عدم توفير السلع العامة (بما في ذلك السلع التي تمثل نظاماً اقتصادياً دولياً ليبرالياً) في حال ارتفع عدد اللاعبين. ويمكن حل هذه المشكلة بإدخال حوافز انتقائية. وإذا كان لا بد من ربط سلعة خاصة بسلعة عامة، يمكن أن تأتي هذه الأخيرة نتيجة ثانوية. وهكذا بطريقة مماثلة يمكن أن تحل مجموعة صغيرة من الجهات المتعاونة، أو القادة المتحدين، محل المهيمن وتقوم بتوفير سلع عامة دولية. عندئذ يظهر الانفتاح أو تتم المحافظة عليه في غياب المهتمين.

انظر أيضاً: العولمة؛ المكاسب النسبية/ المكاسب المطلقة؛ نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة؛ النظام؛ الهيمنة.

لمزيد من المطالعة:

John A. C. Conybeare, “Public Goods, Prisoners’ Dilemmas and the International Political Economy,” *International Studies Quarterly,* vol. 28, no. 1 (March 1984), pp. 5-22; Joanne Gowa, “Rational Hegemons, Excludable Goods, and Small Groups: An Epitaph for Hegemonic Stability Theory?,” *World Politics*, vol. 41, no. 3 (April 1989), pp. 307-324; Russell Hardin, *Collective Action* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982), and Mancur Olson, *The Logic of Collective Action; Public Goods and the Theory of Groups*, Harvard Economic Studies; v. 124 (Cambridge, MA: Harvard University Press, [1971]).

سوء الإدراك (Misperception)

تركز مجموعة الأعمال التي تناولت هذا المفهوم على أعمال علماء النفس الذين درسوا الطريقة التي يكتسب الناس من خلالها المعلومات، وينظمونها ضمن مجموعة من معتقدات متماسكة، ثم يكيفون هذه الأخيرة في ما تتوارد المعلومات وتتغير الأدلة. فيصقل إدراكنا طريقة فهمنا لمحيطنا ونقل إشاراته، وغالباً ما يختلف إدراكنا غير الموضوعي عن الواقع. ففي أكثر الأحيان، نرى ما نتوقع رؤيته أو ما نريد رؤيته. وقد مثّت هذه المسألة مصدر وحي لكثير من العلماء، فدرسوا كيف يؤثر الإدراك وسوء الإدراك في قرارات السياسة الخارجية. ونظروا إلى طبيعة سوء الإدراك وانعكاسه على ميادين معينة من السياسة الخارجية (لا سيما استراتيجية الردع النووي، وخلال الأزمات).

تكثر الحالات التي يخطئ فيها القادة السياسيون وصانعو القرار إدراك سلوك الآخرين. وقد تركز الانتباه على ثلاثة أنواع رئيسة من سوء الإدراك.

أولاً، يشيع سوء إدراك الأهمية التي يضعها الخصم في سبيل تحقيق غاياته. وتكثر الأمثلة في التاريخ عن قادة سياسيين إما استخفوا بصعوبة ردع دول أخرى عن اتباع سياسة معينة، أو بالغوا في تقدير أهميتها. تشمل الأمثلة عن الحالة الأولى، سوء الإدراك الذي وقع فيه القادة السياسيون في بريطانيا خلال سنوات سياسة المهادنة حيال ألمانيا قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وسوء الإدراك الذي وقع فيه صانعو القرار الأمريكيين على التوالي خلال حرب فييتنام. في الثلاثينيات، استخفت الحكومة البريطانية بدرجة الاهتمام

التي يتطلبها إقناع هتلر بالعدول عن الحرب، وفي الستينيات، فشلت الولايات المتحدة في إدراك درجة الأهمية التي تعلقها فييتنام الشمالية على التوحد مع فيتنام الجنوبية. ومن جهة أخرى، يتوافر الدليل القائل إن القادة الغربيين بالغوا في تقدير صعوبة ردع الرئيس ميلوسيفيتش عن محاولة إنشاء صربيا الكبرى في التسعينيات. ولو أن صدام حسين أدرك بشكل صحيح رد فعل الأسرة الدولية، لما أقدم على خطوة اجتياح الكويت في عام ١٩٩٠، كما يقول البعض.

وقد قام النوع الثاني من سوء الإدراك منذ انتشار المعتقد القائل إن دولاً أخرى تملك خيارات بديلة من السياسات التي تنفذها. وهذا سوء إدراك آخر يشيع بين الدول الأكثر نفوذاً في النظام الدولي. فتشير مثلاً الضغوطات التي تلقتها اليابان في عام ١٩٤١ (حين هاجمت بيرل هاربور) والتي تلقتها الصين في عام ١٩٥١ (حين تورطت مباشرة في الحرب الكورية) إلى السبب الذي يدفع بعض الدول إلى التصرف تصرفاً يجوز أن يؤدي إلى الحرب. فالبديل من القتال الذي تصورته كل من اليابان والصين لم يكن المحافظة على الوضع القائم، بل إتاحة الفرصة لتعرية المواقع التي بناها كل من البلدين.

ويرتكز النوع الثالث من سوء الإدراك على الافتراض القائل إن تصرف المرء قد يظهر للآخرين شفافاً وواضحاً أكثر مما هو عليه فعلاً. فخلال الحرب الباردة، غالباً ما أعرب العديد من صانعي السياسة الأمريكية عن دهشتهم حين ووجهوا بالفكرة القائلة إن حجم الأسلحة النووية الأمريكية وتركيبتها قد يكونا مصدر قلق مشروع بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي. فلقد صَعُب عليهم فهم كيف يمكن للاتحاد السوفياتي أن يفشل في ملاحظة بواعث الاستراتيجية النووية الأمريكية غير الخطيرة.

كثيرة هي أسباب سوء الإدراك. ويرتكز البعض منها على عوامل نفسية معروفة، فيما تتفرع أخرى من أنظمة معتقدات غير ملائمة. تتضمن العوامل النفسية المبالغة في الثقة بالنفس من الناحية المعرفية، والميل الشائع إلى تفادي التنافر المعرفي، وما يدعى بالتجنب الدفاعي.

تشير المبالغة في الثقة بالنفس من الناحية المعرفية إلى الطرق التي غالباً ما نبالغ من خلالها في معرفتنا لمحيطنا. وأما التنافر المعرفي، فهو الميل إلى استيعاب معلومات جديدة نضيفها إلى معتقداتنا القائمة وليس العكس بالعكس. ويشير التجنب الدفاعي إلى ميل نفسي شائع وهو

رفض التعرف إلى المثيرات الفائقة الخطورة وتفهمها. يمكن أن يزيد تأثير مصادر سوء الإدراك هذه خلال فترات الإجهاد الشديد، وتدرس مجموعة أعمال متعلقة بالموضوع كيف تكشف أنواع سوء الإدراك هذه عن نفسها خلال أزمات معينة تعتري العلاقات الدولية.

انظر أيضاً: الأزمة؛ الردع؛ مستويات التحليل.

لمزيد من المطالعة:

Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), and Robert Jervis [et al.], *Psychology and Deterrence, Perspectives on Security* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1985); Ernest R. May, *"Lessons" of the Past; the Use and Misuse of History in American Foreign Policy* (New York: Oxford University Press, 1973); Arthur A. Stein, "When Misperception Matters," *World Politics*, vol. 34, no. 4 (July 1982), pp. 505-526, and Eviatar Zerubavel, "Horizons: On the Sociomental Foundations of Relevance," *Social Research,* vol. 60, no. 2 (Summer 1993), pp. 397-413.

السيادة (Sovereignty)

ترجع أصول مفهوم السيادة إلى سلام وستفاليا في عام ١٦٤٨، حين امتنعت الحكومات عن دعم من يدين بدينها في النزاعات التي يخوضها هؤلاء ضد دولهم. وكان الاعتراف بالسلطة الإقليمية للملوك والأمراء يحتم اتباع سياسة عدم تدخل ضمن ما اعتبروه حدودهم الإقليمية المحددة. وهكذا، ضعفت بشدة سلطة الكنيسة الكاثوليكية خارج حدودها الإقليمية، الأمر الذي سمح بقيام الدولة – الأمة العلمانية. وكان اعتراف أمراء أوروبا المتبادل بسيادة كل واحد منهم على أراضيه في ما يتعلق بقضية المعتقد الديني المهمة، يعني أنهم مستعدون للتخلي عن بعض الأهداف السياسية في مقابل الاستقرار والسيطرة الداخلية.

وهكذا، ترجع كلمة «سيادة» إلى حقبة كان فيها فرد واحد ـ السيد أو الملك – يحكم الدولة. وما زالت بقايا هذا المعنى الأصلي للكلمة قائمة في استخدامنا الحديث لها مع وجود نزعة لمعاملة الدول ذات السيادة كما لو أنها أفراد. بيد أن جوهر السيادة قد تحول تدريجاً إلى أيدي الشعب أو الرابطة (سيادة الشعب) ولم يعد بين أيدي فرد سيد (كما في سيادة السلالة).

فكان اعتراف الشعب بسلطة مركزية حاكمة ضمن مساحة جغرافية محددة، بالإضافة إلى الاعتراف بوضعيتها من جانب الدول الأخرى هما العنصرين اللذين يسبغان السيادة على الدولة. بيد أن الاعتراف بالسلطة المركزية، محلياً كان أم دولياً، لا يحتم بالضرورة الموافقة على سلطة الحكومة في البلاد، وهذه نقطة جوهرية. فالحكم القمعي والتوتاليتاري الذي لا يحظى بدعم شعبي ليس أقل سيادة من جمهورية منتخبة ديمقراطياً. فالسيادة تنبع من الاعتراف بشرعية سلطة مركزية حاكمة وليس من قبول بأخلاقية أو قانونية الأعمال التي تقوم بها هذه السلطة المركزية.

ينص القانون الدولي على أن الدول ذات السيادة متساوية، والمساواة في السيادة هي الأساس الذي تنطلق منه الأمم المتحدة في عملها. مبدأ المساواة في السيادة هذا هو ما يكفل المشاركة المتساوية من جانب كل الدول في العلاقات الدولية. وتحوي المساواة في السيادة العناصر التالية:

١- كل الدول متساوية قانوناً؛

٢- تتمتع كل دولة بالحقوق التي تتأتى عن السيادة الكاملة؛

٣- كل دولة مجبرة على احترام واقع الكيان القانوني الذي تتمتع به الدول الأخرى؛

٤- يمنع خرق سلامة أراضي دولة ما واستقلالها السياسي؛

٥- تملك كل دولة حق حرية اختيار وتطوير أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

٦- كل دولة مجبرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية بالكامل وعلى العيش بسلام مع الدول الأخرى.

تجدر ملاحظة نقطة محددة هنا، هي أن السيادة ليست مطلقة بالكامل. فقد تحمل الدول التزامات دولية، وهي مجبرة على الوفاء بها حين تدخل في معاهدات واتفاقيات دولية. بالطبع، تكون الدول حرة في عدم الدخول في هذه الاتفاقيات منذ البداية، ولكن متى تفعل، فهي تتخلى بقدر ما عن سيادتها لصالح المجتمع الدولي.

ونتيجة للسيادة، تحمل الخطوط السياسية على الخرائط أهمية كبيرة. وقد استبدل مفهوم

الدولة – المدينة التي تشعّ من حولها وتمركز السلطة بين يديها، كما مفهوم حلقات التأثير المتداخلة بفكرة الانسجام ضمن خط الحدود الإقليمية.

ولقد زرعت هذه الفكرة السياسية الجديدة في كل زوايا العالم حينما قام المستعمرون الأوروبيون بفرض رؤيتهم إلى العالم بواسطة قوتهم العسكرية على الحضارات المتخلفة عسكرياً في الأمريكيتين وأفريقيا وآسيا. وقام الأوروبيون المستعمرون برسم خطوط على الخرائط باهتمام وتفصيل كبيرين، فاستولدوا أمماً حيث لم يكن هناك أمم من قبل، وقسموا أمماً كما لو أنها لم تكن موجودة من قبل.

وقد حمل ادعاء السيادة ضمن حدود إقليمية عناصر قانونية قوية لمصلحة طبقة حاكمة ناشئة. وصار بالإمكان فرض التطابق الثقافي والديني والسياسي باستخدام الدولة بطريقة أكثر منهجية وفاعلية. وأصبحت القومية توازي الادعاء بأن السلطة السياسية يجب أن تعكس اللون الثقافي الواحد في كل زاوية من زوايا الأرض ذات السيادة. وهكذا، وسعت القومية وعمقت من مدى السيادة لتضم أنواعاً من التطابق الثقافي الخاص بالمواطنية.

في السنوات الأخيرة، خضع مفهوم السيادة إلى جدل حام بعد إهماله لأعوام عدة. وقد اختبر المفكرون تجريبياً درجة تغير السيادة في حقبة عولمة النشاطات الاقتصادية المزعومة. كما تزايدت الكتابات حول أشباه الدول والدول الفاشلة. وإذا كانت المسألة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة هي الدرجة التي تعرضت فيها سيادتها للتعرية، إلا أن المسألة بالنسبة للعديد من الدول الفقيرة هي الدرجة التي لم تتمكن فيها أبداً من التمتع بسيادة فعلية. ويميز روبرت جاكسون بين السيادة السلبية والسيادة الإيجابية. ويقول إن الكثير من دول العالم الثالث أنجزت الأولى عبر إزالة الاستعمار ولكنها لم تحصل على الثانية. السيادة السلبية تعني الحق القانوني بالطلب من الدول الأخرى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المعنية. أما السيادة الإيجابية فهي تعني قدرة الدولة على ممارسة سيطرة فعلية في مجال سلطتها الشكلية. وقد خضع مفهوم السيادة إلى إعادة دراسة على مستوى معياري. فإذا كانت الدول ذات السيادة تسيء بشكل منهجي إلى حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها، فهل يجب أن تستمر بالتمتع بامتيازات السيادة التي ينص عليها القانون الدولي. تقبع هذه المسألة في قلب النقاشات حول ما إذا كان التدخل لدواع إنسانية يجب أن يؤدي دوراً في القانون الدولي أكبر من الذي يؤديه الآن.

جرت العادة بوصف السيادة على أنها مماثلة للزواج. فهي بقيت من حيث وضعيتها القانونية من دون تغيير، بغض النظر عن العلاقة القائمة بين الزوجين (وفي هذه الحالة الزوجان هما القانون والاستقلالية). وفي هذه الحال، لم تكن السيادة مبدأ مثيراً للاهتمام. أما اليوم، فإن الحال قد تغيرت مع قيام المفكرين والدول أيضاً باستكشاف أشكال متحولة في مختلف أبعاد السيادة بحسب المكان والزمان.

انظر أيضاً: الإمبريالية؛ الأمم المتحدة؛ التدخل لدواع إنسانية؛ تقرير المصير؛ الحقوق خارج الحدود الإقليمية؛ الحكمانية العالمية؛ الدولة - الأمة؛ الدولة الفاشلة؛ سلام وستفاليا؛ العولمة؛ القومية؛ الوظيفية.

لمزيد من المطالعة:

Thomas J. Biersteker and Cynthia Weber, eds., *State Sovereignty as Social Construct* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992); Robert H. Jackson, *Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the Third World,* Cambridge Studies in International Relations; 12 (Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 1990); Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), and Gene M. Lyons and Michael Mastanduno, eds., *Beyond Westphalia?: State Sovereignty and International Intervention* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995).

سياسات إفقار الجار (Beggar-thy-Neighour Policies)

تتبع الحكومات أحياناً سياسات على حساب دولٍ أخرى لاعتقادها أنها في مصلحتها القومية القصيرة الأجل. ولكن في حال اتبعت هذه الدول الأخرى السياسات نفسها كـ«سياسة إفقار الجار» فإن الضرر سيعود عليها أيضاً. وخيرُ مثالٍ على ذلك الحشود في ملاعب الرياضة؛ فإذا جلست على أحد المقاعد وحجب شخصٌ أمامك عنك الرؤية، فمن مصلحتك أن تقف لترى ما يحصل على أرض الملعب حتى لو كنت تحجب الرؤية عن المشاهدين خلفك. إن وقوف الجميع ليس بأفضل من بقائهم جالسين، فالنتيجة هي نفسها مع فارق أن الوقوف أكثر إزعاجاً. والعبرة هنا تُطبَّق على كثير من العلاقات الدولية على الرغم من أنها تُستخدم عادة لتأكيد الديناميات التي أسهمت في الركود الاقتصادي العظيم في الثلاثينيات، وكذلك

تُستخدم تحذيراً لحكومات قد تغريها فكرة اتباع سياسات مشابهة في المستقبل.

وقد اتبعت الدول الرأسمالية الأكثر تقدماً عند مواجهتها محناً اقتصادية، كتضافر حالة ركود أو انخفاض في الطلب على سلعة ما مع ارتفاع نسبة البطالة، ثلاثة أوجه من سياسات «إفقار الجار» في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، فاتخذت كل دولة إجراءات معينة لزيادة صادراتها وخفض وارداتها في الوقت عينه.

أولاً؛ مع بداية العشرينيات، كانت الطريقة المفضلة لتقنين الواردات هي الانكماش الضريبي؛ إذ قامت الحكومات بزيادة الضرائب والتقليل من نسبة الإنفاق. علماً بأن الانكماش الضريبي يقوم على الحد من الإنفاق المحلي. والفكرة المقصودة هنا هي أنه في حال خـفَّضت إحدى الحكومات نسبة الإنفاق لديها بنحو ١٠ في المئة فإنها حُكماً ستقلل من وارداتها بنسبة ١٠ في المئة. والحجة هنا هي أن الانكماش الضريبي سيؤدي إلى انخفاض الأجور وإلى الضريبة المنخفضة ما سيعزز تنافسية قطاع الصادرات في البلاد. والمشكلة هي أنه عندما طبقت كل الدول المعنية هذه السياسة، لم تتمكن أي دولة منها من تحقيق أفضلية تنافسية، بل وقعت كلها أسيرة دوامة الانكماش بسبب تداعي نسبة الإنفاق في كل منها، فانخفضت نسبة الصادرات وارتفعت نسبة الفقر ولا سيما لدى المنتجين الأساسيين.

ثانياً، قامت كل حكومة بخفض قيمة عملتها على أمل أن يسهم ذلك في خفض أسعار الصادرات بالنسبة للمستهلكين في الخارج، وأن يخفف المستهلكون المحليون من التوجه إلى السلع الباهظة المستورَدة. حظي خفض قيمة النقد بشعبية أكبر من الانكماش الضريبي مع تقدم الركود. وقد أصبح ذلك ممكناً عند تخلي الحكومات عن نظام سعر صرف العملات الثابت المعروف بقاعدة الذهب. وقد تمكنت البلدان التي لجأت إلى هذه الطريقة في وقت مبكر (كبريطانيا) من تخطي الانهيار الاقتصادي على نحو أسرع من تلك التي اعتمدتها في وقت لاحق. وقد ذكر بعض الكتاب أن أحد الأسباب الرئيسة للركود الكبير كان خفض قيمة العملات التنافسي. وبالطبع، إن اعتماد بريطانيا هذه السياسة عام ١٩٣١ كان له تأثير سيئ في الولايات المتحدة عام ١٩٣٢. غير أن ضرر خفض قيمة العملات يبقى أقل من ذاك الذي يسببه الانكماش الضريبي؛ إذ إنه من المستحيل اعتماده من قبل الدول كلها في الوقت عينه.

ثالثاً، زادت الحكومات التعرفات الجمركية على الواردات مشجعةً بذلك استهلاك

المنتجات المحلية على أمل التخفيف من البطالة. وكان يتم ذلك في بعض الأحيان على نطاق امبراطوريات كنظام التفضيل الامبراطوري في بريطانيا. وعلى امتداد العشرينيات، كان نظام الحماية عبر التعرفات الجمركية موجوداً ولكن على المستوى نفسه كما في اقتصاد ما قبل الحرب العالمية الأولى، وبذلك لم تعرف العشرينيات الحمائية. وكانت الدول التي قاومت سياسة خفض قيمة العملة أول من اعتمد الحماية عن طريق التعرفة الجمركية (كالولايات المتحدة التي خفضت قيمة عملتها في عام ١٩٣٣)، وأول من اعتمد ضبط أسعار الصرف (ألمانيا). إن نظام الحمائية هو الطريق المباشرة للحد من الواردات، وقد سادت موجة الحمائية في الثلاثينيات. ورأى بعض المعلقين أن نظام الحمائية مهد الطريق بصورة حتمية لانتعاش الاقتصاد العالمي. لقد كانت الحمائية نتيجةً للركود الكبير لا سبباً له، حتى إن كينز (J. M. Keynes)، وهو أشهر عالم اقتصاد في عصره، استحسن نظام الاكتفاء الذاتي في عام ١٩٣٣، وارتأى أن على كل دولة أن تختار الحل الأنسب لها، وأنه لا يمكن لأي دولة أن تخاطر بمقاومة الانكماش إلا إذا تأكدت أن الإنفاق المتزايد سيؤدي إلى خلق فرص عمل أكثر على الصعيد المحلي. وفهم كينز أن الاقتصاد العالمي ينتعش فقط بعد أن تستعيد كل دولة عافيتها الاقتصادية. وتكمن المشكلة الأساسية في حصر التأثير السلبي لاعتماد سياسة إفقار الجار بواسطة الانكماش الضريبي الذي أدى إلى هبوط في أسعار السلع العالمية وفي حجم التجارة العالمية وقيمة الأصول المالية. لقد قدم كينز بصمته الرامية إلى إنعاش الاقتصاد العالمي في مؤتمر بريتون وودز العالمي في نيوهامبشاير في عام ١٩٤٤.

كانت هذه المشكلة مصدر قلق كبير بالنسبة إلى واضعي نظام بريتون وودز، وقد ازداد القلق بعد انهيار النظام في أوائل السبعينيات. إلا أنه تراجع مع بروز التحدي الأكبر المتمثل بالتضخم. ونظراً إلى التبعات المترتبة على ثبات الأسعار، لم تكن الدول مستعدة لاستخدام سعر صرف عملاتها لتصدير العاطلين عن العمل ما دام هذا الإجراء سيسهم في التضخم المحلي فقط.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح خفض قيمة العملة التنافسي أخطر من أي وقت آخر اعتباراً من السبعينيات؛ إذ إن الخطر الآن (وكما في الثلاثينيات) بات يتمثل بالانكماش لا بالتضخم. وفي بداية التسعينيات في أثناء أزمة النقد التي وقعت في أوروبا، ظهرت عوامل تشير إلى الانكماش مع انسحاب بعض الدول من نظام النقد الأوروبي ولجوئها إلى سياسة خفض قيمة عملاتها. من هنا تبرز أهمية وجود سياسات توسعية لدى الدول مع فائض خارجي. ولقد كان هذا العامل أساسياً بعد انهيار الاقتصاد الآسيوي في عام ١٩٩٧،

ولحسن الحظ منع عاملان آنذاك اعتماد سياسات «إفقار الجار»: أولاً، لم تلجأ الصين إلى خفض قيمة عملتها بغية أن تجعل صادراتها أكثر تنافسية مقابلة بالدول الآسيوية الأخرى. ثانياً، كانت الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت تتمتع بازدهار اقتصادي سريع مكّنها من استيعاب الواردات المتدفقة إليها من الدول الآسيوية على الرغم من الانكماش المستمر في الاقتصاد الياباني. ومع ذلك كله، ما زال مبكراً إدراج تجربة سياسات «إفقار الجار» في تاريخ الركود الاقتصادي الكبير.

انظر أيضاً: بريتون وودز؛ التعددية؛ التكتلات التجارية الإقليمية؛ الليبرالية المثبتة؛ نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة.

لمزيد من المطالعة:

Thomas E. Hall and J. David Ferguson, *The Great Depression: An International Disaster of Perverse Economic Policies* (Ann Arbor; Michigan, IL: University of Michigan Press, 1998); William R. Keylor, *The Twentieth-Century World: An International History*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 1992), and Charles Poor Kindleberger, *The World in Depression, 1929-1939, History of the World Economy in the Twentieth Century*; v. 4 (Berkeley, CA: University of California Press, [1973]).

- ش -

الشتات (Diaspora)

تُعَد دراسة الشتات في العالم حقلاً أكاديمياً متنامياً لا يقتصر على مجال علمي واحد في العلوم الاجتماعية. فبعد أن كانت مقتصرة على الدراسات اليهودية وقصة الهجرة الأمريكية، أصبحت دراسة التحركات البشرية التي تقوم بها الجماعات حول العالم شاملة الآن جماعات ثقافية صينية وكورية ولاتينية وهندية لا تحصى، تقطن خارج موطنها الأصلي. وما يميز دراسة الشتات هو مراقبة الاستمراريات والتأقلمات الثقافية التي تُعَد من خصائص هذه التحركات. ويهتم العلماء على نحو كبير بمدى حسن حفاظ مجموعات الشتات على ثقافات موطنها الأصلي وبمدى فقدانها في عملية الاندماج في ثقافة أخرى. ففي حقبة من القومية والعولمة والتدفق المتزايد للمهاجرين واللاجئين، قد نتوقع اهتماماً متزايداً من جانب العلماء بدراسة الشتات في حقل العلاقات الدولية، أكثر مما كان يحصل في ما مضى.

ابـتُكرت كلمة «الشتات» أصلاً لوصف وضع اليهود الذين قطنوا خارج فلسطين بعد نفيهم إلى بلاد بابل. منذ ذلك الحين، اتسعت معانيها لتشمل أي مجموعة انتشرت بعيداً من موطنها، مع إيلاء الانتباه الأكبر للمتحدرين من أصول أفريقية والذين أُجبروا على مغادرة أفريقيا ونُقلوا إلى العالم الجديد عبيداً في القرن السابع عشر.

في ضوء تنوع تجربة الشتات، سيكون من غير المجدي الإصرار على إيجاد تحديد حصري لما هو شتات وما ليس كذلك. لكن عوضاً من ذلك، تفيدنا معرفة وجود أنواع مختلفة من الشتات، ومن المهم أيضاً التمييز بينها. هنالك ثلاثة أنواع أساسية: أولاً، ضحايا الشتات، كاليهود والأرمن والأفارقة. هؤلاء يؤلفون جماعات اتسم تاريخها بظلم دوري، إذ أجبرت

على الفرار من موطنها أو على مغادرته بالقوة. ثانياً، عمال الشتات وإمبرياليوه، كالهنود والبريطانيين الواحد تلو الآخر. فقد انتقلت جماعات كثيرة من مكانها الأصلي وأسست مجتمعات خارج بلادها نتيجة لتاريخ الإمبريالية. وفي حالة الشتات البريطانية، نجد أن أغلبية المشتتين يتحدرون من إداريي مستعمرات بريطانيين بقوا في المستعمرات السابقة بدل العودة إلى وطنهم. أخيراً، تجار الشتات، كالمغتربين الصينيين أو اللبنانيين، وهم يؤلفون جماعات مكنتها مهارة مبادراتها الفردية من الازدهار خارج موطنها الأصلي.

إذا أخذنا تنوع هذه التجربة في الحسبان، أفيُعقل القيام بأي تعميم مفيد يتعلق بالشتات؟ ليس فعلاً. ما يمكن أن يقال هو أن أنواع الشتات تعاني مشكلة مشتركة؛ هي مشكلة الهوية الثقافية التي يستجاب لها بطرائق مختلفة جداً. تقوم هوية الشتات على عنصرين: مكان الأصل ومكان الإقامة. غالباً لا يزور أهل الشتات موطنهم الأصلي، فتأتي تجربة دمجهم في وطنهم الجديد لتعمق شعورهم بالعيش على الهامش والذي كان يفترض بها أن تعالجه؛ وهو ما يجعل وضع الشتات حالة معلقة، موقتة ومثيرة للاهتمام. فنادراً ما تثبت جنسيتهم أو يُبت أمرها، وإنما يمثلون نماذج من نظام اجتماعي وثقافي يتخطى الدولة ويسبقها حتى في الزمن، وهو نوع جديد نسبياً من التنظيم السياسي نشأ منذ ٤٠٠ عام تقريباً.

انظر أيضاً: الدولة ـ الأمة، العرقية، العولمة، القومية، اللاجئون.

لمزيد من المطالعة

Robin Cohen, ed., *The Cambridge Survey of World Migration* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995), and *Global Diasporas: An Introduction,* Global Diasporas (Seattle, WA: University of Washington Press, 1997), and Isidore Okpewho, Carole Boyce Davies and Ali A. Mazrui, eds., *The African Diaspora: African Origins and New World Identities* (Bloomington: Indiana University Press, 1999).

الشركة المتعددة الجنسيات ((Multinational Corporation (MNC)

تدعى أحياناً مؤسسات متعددة الجنسيات أو شركات عابرة للقوميات، وهي عبارة عن لاعبين نافذين يقومون بنشاطات تجارية لقاء الربح في أكثر من بلد. ترى هذه الجهات العالم

بشكل متزايد، على أنه كيان اقتصادي واحد، كما أنها تملك تأثيراً هائلاً في الاقتصاد العالمي. وفي الواقع، ما من وجه من وجوه الحياة البشرية لا يخضع إلى تأثير هذه الشركات العملاقة بطريقة أو بأخرى. على سبيل المثال، تسيطر أكبر ٥٠٠ شركة على أكثر من ثلثي التجارة العالمية التي تدور عملياتها بين الشركات التابعة لها. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل أكبر مئة شركة ما يقدَر بثلث الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من تواجد أكثر من ٥٣ ألف شركة متعددة الجنسيات في أرجاء العالم (وما يقارب ٤٥٠ ألف مؤسسة فرعية وشركة تابعة)، تتخذ معظم الشركات الـ٥٠٠ الأولى مقرها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إن مصطلح «شركة متعددة الجنسيات» هو مصطلح مضلل من ناحيتين. أولاً، يستتبع المصطلح مستوى من التدويل لا وجود له على صعيد الإدارة وملكية الأسهم. ثانياً، تمارس معظم الشركات المتعددة الجنسيات نشاطها ضمن الحدود الإقليمية للدولة ذات السيادة، وليس بين «الأمم». وقد تكون التسمية الأصح «شركة أعمال عالمية».

الشركات المتعددة للجنسيات ليست جديدة. بدأت شركتا «هادسون باي» و«بريتيش إيست إنديا»، مثلاً، أعمالها خلال موجة التوسع الاستعماري الأولى منذ ما يزيد على ٣٠٠ عام. وبالطبع، تغيرت مذاك معالم الشركات المتعددة الجنسيات تغيراً كبيراً جداً. فقد كانت الثورة الصناعية، والتقدم على صعيدَي التكنولوجيا والاتصالات، والتقنيات الإدارية الحديثة مهمة جداً. وعلى سبيل المثال أيضاً، تمكنت شركة هنري فورد، في العقد الأول من القرن العشرين، من زيادة عدد السيارات التي يمكن تصنيعها في السنة الواحدة زيادة واسعة، بفضل سبل الإنتاج الجديدة التي انتهجتها. وبحلول العام ١٩١١، بنى فورد مصنعاً لتركيب أجزاء السيارات في أوروبا، ورسخ أسس الشركة لاعباً أساسياً في صناعة السيارات الناشئة في العالم أجمع.

وعلى الرغم من تاريخ الشركات المتعددة الجنسيات الطويل، يعود الفضل إلى مؤتمر بريتون وودز (١٩٤٤) الذي وضع أساس نظام اقتصادي دولي مؤسس على مبادئ التجارة الحرة، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام الشركات لنشر نشاطاتها التجارية على نطاق واسع، بالإضافة إلى منزلة الولايات المتحدة المهمة في نظام ما بعد ١٩٤٥، ولا سيما قوة الدولار الأمريكي.

لا ريب في أن دور الشركات المتعددة الجنسيات هو الدور الأكثر إثارة للجدل من بين

أدوار الجهات غير الحكومية. يراها كثير من النقاد بمنظار الشركات الفاتكة، متهمين إياها بقلب الحكومات المنتَخبَة، وباستغلال الدول المتخلفة، وبالتورط في نشاطات غير قانونية، وبتجاهل حقوق الإنسان، وبإلحاق الأذى بالبيئة عمداً. وتتوافر بالتأكيد الأدلة التي تؤيد بعض هذه الاتهامات. فخلال السبعينيات مثلاً، اتهمت شركة آي.تي.تي. وشركة أناكوندا كوبر(بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية) بالإطاحة بحكومة سلفادور ألليندي الاشتراكية المنتَخَبة ديمقراطياً بغية استرجاع أصولها المؤممة. وقد تسبب مصنع «يونيون كاربيدز» في بوبال في الهند بموت زهاء ٤٠٠٠ شخص وإلحاق الضرر بحوالى نصف مليون شخص. أما شركة «رويال داتش شل»، فهي من الشركات المتعددة الجنسيات القليلة التي بقيت في جنوب أفريقيا خلال سنوات الفصل العنصري على الرغم من نداءات الأسرة الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية التي طالبت الشركة بالتخلي عن مصالحها التجارية هناك. بالإضافة إلى ذلك، ألحق منجم «أوكي تيدي» في غينيا الجديدة الذي تديره شركة بي.أتش.بي. ضرراً بيئياً فادحاً في نظام نهر «فلاي»، الأمر الذي غير حياة السكان المحليين تغييراً لا يمكن إصلاحه.

وفي الوقت نفسه، وصف المدافعون عن الشركات المتعددة الجنسيات هذه الأخيرة بمحركات التقدم، والمبدعة في حقلي الأبحاث والتطوير، والقوة الدافعة نحو الحداثة في العلاقات التجارية، والأمل الأفضل للتغلب على التخلف والفقر المزمنين في العالم الثالث.

يصعب تقييم هذه المواقف. فالكثير منها رهن الموقف الأيديولجي المسبق لأصحابها. باستثناء البلدان الحديثة التصنيع، لم يلحظ سوى تحسن طفيف جداً في مستوى معيشة شعوب العالم الثالث. وفي الواقع، تشير الأدلة إلى أن اللامساواة العالمية تتزايد باطراد. صحيح أن الكثير من الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في العالم الثالث قد شيدت المستشفيات والمدارس، وبُنى تحتية أخرى على قدر من الأهمية. كما أمن بعضها التوظيف، والتدريب المهني العالي، والرعاية الصحية، وفرصاً تعليمية يستفيد الموظفون منها. ولكن صحيح أيضاً أن بعضها قد أثر تأثيراً عميقاً في الثقافة المحلية، ولجأ إلى عمالة الأطفال، وألحق الأذى بالبيئة، وغالباً ما تورط في ممارسات فاسدة. ومع ذلك، تدل بعض المؤشرات إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات بدأت تعي أهمية التصرف بمسؤولية أكبر في المجتمعات التي تدير أعمالها فيها، ما يعود عليها بالفائدة. فبمقدار ما أصبح المضي في البحث عن أسواق ومستهلكين جدد هدفاً

تفوق أهميته استخراج الموارد في عيون الشركات، تصبح المخاطرة بسمعتها عبر التورط في ممارسات من شأنها أن تشوّه صورتها العالمية مخاطرة لن تعود عليها بالفائدة.

انظر أيضاً: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الاستغلال؛ الإمبريالية؛ التجارة الحرة؛ العولمة.

لمزيد من المطالعة:

Richard J. Barnet and John Cavanagh, *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order* (New York: Simon and Schuster, 1994); Paul N. Doremus [et al.], *The Myth of the Global Corporation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998); Richard Falk, *Predatory Globalization: A Critique* (Cambridge: Polity Press, 1999); David C. Korten, *When Corporations Rule the World* (West Hartford, Conn.: Kumarian Press; San Francisco, CA: Berrett-Koehler Publishers, 1995); Peter Schwartz and Blair Gibb, *When Good Companies Do Bad Things: Responsibility and Risk in an Age of Globalization* (New York: John Wiley, 1999), and John Stopford, "Multinational Corporations," *Foreign Policy*, no. 113 (Winter 1998).

الشيوعية (Communism)

جرى تفسير هذا المبدأ بطرائق عدة، فمنهم من رأى فيه فلسفة سياسية، أو نظاماً فاضلاً، أو نظام قواعد سياسية واقتصادية، أو فلسفة تاريخية، ومنهم من رأى فيه أيديولوجيا تغييرية ثورية تتعارض إلى حد كبير مع الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية. ومال دارسو العلاقات الدولية إلى النظر إليه على أنه الأيديولوجيا الرسمية للاتحاد السوفياتي (١٩١٧ - ١٩٩١) وللصين (١٩٤٩ حتى الآن).

تُشتق هذه العبارة من كلمة «كوميونيس» اليونانية ومعناها «المُلك للجميع». ونظرياً، تم تنظيم المجتمع الشيوعي بطريقة يتقاسم بواسطتها الأفراد مردودات أعمالهم بالتساوي، ويتمتعون بملكيات مشتركة، فيقدم الأفراد ما توافر لديهم، ويستهلكون بالتالي على قدر حاجاتهم، ويعامل بعضهم بعضاً بعدل ومساواة من دون أي تمييز على صعيد الجنس أو العمر أو الجنسية، فما من حاجة إلى سلطة الدولة القسرية من أجل مراقبة الأفراد؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى التصرف الاكتسابي الذي يطبع المجتمعات الرأسمالية الليبرالية. وما من داعٍ إلى

القول إن هذه الرؤية لم يجرِ يوماً تطبيقها عملياً بصورة كاملة. وعلى الرغم من ذلك، نجحت بعض الجماعات الريفية الصغيرة في العيش على هذا النحو مظهرةً (للشيوعيين على الأقل) أن الإنسان قادرٌ على العيش مع أخيه الإنسان في وحدة سياسية متناغمة.

وخلافاً للمعتقد الشائع، لم يكتب كارل ماركس عن ميزات مجتمع شيوعي متطور إلا قليلاً؛ إذ كان مهتماً بفهم طبيعة الرأسمالية والقوى التاريخية التي من شأنها أن تؤدي إلى إلغاء الملكية الخاصة. لكنه قال إنه في مجتمع شيوعي من الممكن أن يطارد المرء الحيوانات في الصباح ويصطاد السمك بعد الظهر ويربي الماشية في المساء ويتحاور مع الآخرين بعد العشاء.

بدأت الشيوعية بصفتها قوة سياسية حديثة منظمة في القرن التاسع عشر، ومن ثم أصبحت أيديولوجيا شاملة في أوائل القرن العشرين. ويُعزى جزء كبير من نجاحها إلى جهود لينين الذي كان إسهامه الأكبر في النظرية الشيوعية وممارستها يتمثل بتطوير دور «حزب الطليعة» الأساسي؛ إذ قادت مجموعة الثوار المهرة هذه في وقت لاحق الثورة قدماً. وقد يمثل حزب الطليعة مصالح العمال الفعلية كونه يهيمن موقتاً على طبقة العمال أو البروليتاريا. إذ كانت مهمته تعليم العمال وتنظيمهم وبالتالي قيادتهم خارج وجودهم المستلب وغير الراسخ في ظل الرأسمالية.

أُتيحت للينين فرصة ترجمة أفكاره إلى أعمال في روسيا بعد نجاحه في الثورة البلشفية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧. وعلى الرغم من ذلك، عندما صار حزب الطليعة في السلطة، مارس سلطة دكتاتورية قاسية جداً في ذلك الوقت. بالإضافة إلى أن لغة الثورة العالمية التي روّجها الاتحاد السوفياتي أثارت عداء قادة الدول الرأسمالية وأقلقتهم. ومما لا شك فيه أيضاً أن الأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين الذين انضموا إلى من عرفوا بـ«الروس البيض» في الحرب التدخلية ضد البلاشفة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٨ و١٩١٩ كانوا معنيين بهذا الأمر كثيراً. وقد يعود معظم عداء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى هذه الحقبة من تاريخ الأمريكيين والسياسة الأوروبية الخارجية.

لم تعلن القيادة السوفياتية حاجتها إلى نشر الشيوعية في العالم وحسب، بل عملت أيضاً على دعم الأحزاب الشيوعية والحركات النقابية العمالية في أوروبا بشكل ناشط، وموّلت النشاطات الثورية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وانخرطت في سباق تسلح كبير مع

الغرب. كان القادة السوفيات في أوقات من الحرب الباردة يختارون كلماتهم عندما يتحدثون عن إمكانية التعايش السلمي بين الشيوعية والرأسمالية. ومع ذلك، كان كل من الاتحاد السوفياتي والصين يمثل تهديداً خطيراً للقيم الغربية من وجهة نظر العالم الغربي. اليوم، وبعد انهيار الشيوعية كأيديولوجيا شاملة، تبدو إمكانية تحقيق نظرة ماركس الطوباوية بعيدة جداً بقدر ما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر.

أنظر أيضاً: الحرب الباردة؛ الرأسمالية؛ عدالة التوزيع؛ نهاية التاريخ.

لمزيد من المطالعة:

R. N. Berki, *Insight and Vision: The Problem of Communism in Marx's Thought* (London: J. M. Dent, 1983); Robin Blackburn, ed., *After the Fall: The Failure of Communism and the Future of Socialism* (London; New York: Verso, 1991); Karl Marx and Frederick Engels, *The Communist Manifesto: With Related Documents* (Harmondsworth: Penguin, 1999), and Adam Bruno Ulam, *The Communists: The Story of Power and Lost Illusions, 1948-1991* (New York: Scribner's; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1992).

.

- ص -

صدام الحضارات (Clash of Civilisations)

تم نشر مقالة صموئيل هنتنغتون «صدام الحضارات؟» في مجلة *Foreign Affairs* في عام ١٩٩٣، وقد تسببت بجدل أكاديمي وعام ساخن. وبعد ثلاثة أعوام، ظهر الكتاب الذي يحمل العنوان ذاته، لكن من دون علامات الاستفهام هذه المرة. فما يمثل عنصر الجاذبية في نظرية هنتنغتون هو محاولته تطوير بناء شامل لا يشرح نزاع الحاضر والمستقبل فحسب، بل يشرح أيضاً الملامح الرئيسة لنظام السياسة الدولية. وبما أن هذه النظرية تتناول أيضاً النزاعات في داخل الدول، فإن تأثيراتها تتجاوز العلاقات الدولية. وقد تم توقع عدد من «صور العالم» في السياسات الدولية الخاصة بالقرن الحادي والعشرين. ويرى بعض دارسي العولمة الأكثر تفاؤلاً؛ ناشرو الديمقراطية المزعومون، أن شعوب العالم تتقارب على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي من جهة، بينما ركزت أكثر التحليلات تشاؤماً على الهوة بين «مناطق السلام والحرب»، وعلى الصدامات بين القوى العظمى الناشئة في عهد متعدد الأقطاب من جهة أخرى.

وينتمي تشخيص هنتنغتون إلى المعسكر التشاؤمي، مع أنه يتميز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساسية. ويدّعي هنتنغتون أن العالم مقسم إلى عدد من الحضارات: غربية وأمريكية لاتينية وأفريقية وإسلامية وصينية وهندوسية ومسيحية أرثوذكسية وبوذية ويابانية. وتضم بعض هذه الحضارات دولاً رئيسة، غالباً ما تمتلك أسلحة نووية. وتُعَد الصين مركز الدول الصينية. أما اليابان، فلديها حضارتها الخاصة بها. وتملك الحضارة الغربية مراكز متصلة بين الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا. وفي ما يختص بروسيا، فهي مركز الدول المسيحية الأرثوذكسية. في المقابل، يفتقر الإسلام إلى الدولة المركز، كما هي حال

أمريكا اللاتينية وأفريقيا. لذلك، يمكن توقع نشوء نزاعات على طول الخط المتصدع الرئيس بين الحضارات: الأرثوذكسية مقابل المسيحية الغربية، والإسلام؛ المسلمون مقابل الهندوس؛ والصينيون مقابل الهندوس. وستبقى أفريقيا وأمريكا اللاتينية على الهامش.

ويعرف هنتنغتون الحضارة بأنها أوسع مجموعة أشخاص، تتجاوز المستوى الذي يميز البشر من الأنواع الأخرى. ويمكن تعريف الحضارة بالعناصر المشتركة الموضوعية التالية: اللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات، فضلاً عن تعريف الناس بأنفسهم. ويهتم هنتنغتون بالتحدي الذي يفرضه الإسلام على الغرب اهتماماً خاصاً، لأن معدل الولادات فيه أعلى من الحضارات الأخرى من جهة، ولانبعاث شعبيته في نهاية القرن العشرين من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يعني رفض الإسلام للقيم الغربية والتأثير الأمريكي أنه مقدر لهاتين الحضارتين أن تصطدما عند نقطة ما. فإذا تحالفت الصين مع الدول الإسلامية ضد الولايات المتحدة، فسيكون خطر الحرب كبيراً جداً.

من هنا يقترح هنتنغتون بعض الخطوط والقواعد الأساسية في السلوك الحري اتباعه لتجنب مثل هذا المصير؛ حيث يرى أن على الدول المركز الامتناع عن التدخل بالشؤون الداخلية للحضارات الأخرى، كما عليها التوسط في المشكلات التي قد تتحول إلى حرب على الخطوط المتصدعة بين الحضارات؛ ويجدر بالحضارات كلها العمل لتحديد قيم مشتركة. أما بالنسبة إلى الغرب، فيحثّ هنتنغتون الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها مع آخرين في الكتل الغربية، وتجنب إضعاف قيمها الثقافية المميزة. ولا يدعم هنتنغتون تعدد الثقافات وسياسات الاحترام بين الأقليات المختلفة.

وكما هو متوقع، وُجِّهت الانتقادات إلى وجهة النظر هذه على أسس عدة. أولا، تمت الإشارة إلى أن تقليص عدد الحضارات إلى ثمانٍ أو تسعة هو أمر غير جدي، وذُكر أنه من غير المرجح قيام حضارة أفريقية محتملة، فأفريقيا هي فسيفساء غنية بالثقافات، كما هي حال أوروبا. وأوروبا لا تشبه أمريكا الشمالية. ويحمل ما جمعه هنتنغتون في حضارة واحدة، هي الغربية، تصدعات داخلية ملحوظة، فالحضارات ليست كتلاً ذات طابع واحد. فبعضها كالإسلام مثلاً، تُعرف أولاً بديانتها. وفي حضارات أخرى، كالحضارة الكونفوشيوسية، العلاقة بين الدين والقوة السياسية أقل وضوحاً. وفي الحضارة الغربية، تمثل الكاثوليكية أو البروتستانتية المسيحية جزءاً من المشهد

الثقافي، على الرغم من أن مواطني الدول الغربية منقسمون بعمق في ما يتعلق بالمعتقدات الدينية. وفي حضارات هنتنغتون كلها، يظهر اتجاه فكري يتبع الخطوط الطائفية وآخر يتبع الخطوط الدنيوية، وهو ما يمثل موضوع جدل كبير اليوم بين دول عدة مثل تركيا وإيطاليا.

وإلى جانب الدين، تجعل الانقساماتُ الثقافية النظرَ إلى الحضارات على أنها كتل سياسية مندمجة أمراً صعباً. كذلك، يتكلم هنتنغتون عن الثقافة الأمريكية اللاتينية، لكنه يتجاهل مثلاً الانقسام بين الإسبان والثقافات الهندية. وهناك أيضاً انقسامات ملحوظة بين المجموعات الاجتماعية التي تستفيد من النظام الاقتصادي الدولي، وبين المجموعات التي تتأذى منه. ففي القارة الأفريقية، تتشارك الأوليغارشية والغرب القيم ذاتها، والميول الثقافية ذاتها، في حين تكتفي مجموعات أخرى بأنماط حياة انخفضت قيمتها الاجتماعية وهي بعيدة كل البعد من الحداثة. فمن يمثل الحضارة الأفريقية؟ المجتمعات التي تتكلم الإنكليزية؟ أم تلك التي تتكلم الفرنسية؟ أم الجماهير التي تتكلم اللغات المحلية فقط، والتي لم تصل إلى التكنولوجيا الغربية بعد؟

أما الانتقاد الرئيس الثاني الموجه إلى نظرية هنتنغتون، فهو أن العلاقة بين الدول والحضارات تبقى مبهمة؛ فإذا كانت الحضارة هي المتغير المستقل الحقيقي، فلماذا سمحت بعلاقات القوة بين الدول خلال الحرب الباردة؟ أضف إلى ذلك أن تحليل هنتنغتون للانحيازات، بين الصين والإسلام مثلاً، يجتاز الحدود الحضارية بوضوح، ويعكس مصالح الدول العظمى. ويمكن الرد على ذلك عبر القول إن القوة العسكرية وتوازن القوة بين الدول قد يسيطران على تأثير الثقافة والدين.

في النهاية، اعتبر النقاد أن هنتنغتون قد استخف بقوة الحضارات الغربية الثابتة، ألا وهي الرأسمالية العالمية، والتبعية المتبادلة. ومع أن رؤيته تحذرنا من الطرق التي قد تتسبب فيها القيم الثقافية ببعض النزاعات (مثلاً بين الاتحاد السوفياتي السابق وأفغانستان، وخلال الحروب في الخليج عام ١٩٩١، وفي يوغسلافيا طوال العقد الماضي)، فإنها تبقى مملوءة بالشوائب في بعض المسائل المهمة.

انظر أيضاً: توازن القوى؛ الجغرافيا السياسية؛ الحرب الباردة؛ السلام الديمقراطي؛ العولمة؛ المجتمع المدني العالمي؛ نهاية التاريخ؛ الهيمنة.

لمزيد من المطالعة:

Roman Herzog [et al.], *Preventing the Clash of Civilizations: A Peace Strategy for the Twenty-First Century,* Edited by Henrik Schmiegelow (New York: St. Martin's Press, 1999); Salim Rashid, ed., *The Clash of Civilizations?: Asian Responses* (Karachi; New York: Oxford University Press, [1997]); Stephen M. Walt, "Building up New Bogeymen," *Foreign Policy,* no. 106 (Spring 1997), pp. 176-189, and Samuel P. Huntington: "The Clash of Civilizations?," *Foreign Affairs,* vol. 72, no. 3 (Summer 1993), and *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

صندوق النقد الدولي ((International Monetary Fund (IMF)

كان لأزمة الركود الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين انعكاساً قوياً على الدول الصناعية المتقدمة. هبطت أسعار المزروعات في الولايات المتحدة وأوروبا، ارتفعت معدلات البطالة ارتفاعاً قياسياً، أقفلت المصارف تاركة الناس من دون فلس واحد، وتعطلت المصانع وانهارت التجارة الدولية. وفي الحقيقة، وكان قيام هذه الأزمة الكبرى أحد الأسباب التي جعلت الكثير من الألمان العاديين على استعداد للسير وراء هتلر في الحرب عام ١٩٣٩.

في الوقت ذاته، تبين أن اندلاع الحرب في أوروبا كان عاملاً في استعادة الاقتصاد الأمريكي صحته. كانت الزيادات في معدلات الإنتاج الضرورية لخوض الحرب منشطاً للنمو الاقتصادي، فقد أعادت الناس إلى العمل والمال إلى التداول. بيد أن إحدى أهم المسائل التي واجهت صانعي السياسة الأمريكيين كانت كيفية الحفاظ على معدل النشاط الاقتصادي الجديد بعد الحرب. هل سيتباطأ الاقتصاد العالمي بشكل مأساوي مجدداً؟ هل ستظل التعرفات العالية هي سمة صورة العلاقات الدولية؟ هل ستعود معدلات البطالة العالية؟

كان هدف مؤتمر بريتون وودز أساساً، ضمان عدم تكرار هذه الأمور. وضع المؤتمر الذي انعقد في عام ١٩٤٤ هدفين أساسيين أمامه: تثبيت قيمة النقد، وتعزيز التجارة العالمية. وإلى جانب البنك الدولي، أنشئ صندوق النقد الدولي لتسهيل تحقيق هذين الهدفين. ينص البند الأول من ميثاق صندوق النقد الدولي على أن هدفه هو التالي:

- تعزيز التعاون النقدي العالمي؛

- تسهيل توسع والنمو توازنه على مستوى التجارة الدولية؛
- تعزيز المعدلات العالية للوظيفة والحفاظ عليها؛
- تعزيز الثبات في سعر الصرف وتجنب الخفض التنافسي فيه؛
- القضاء على القيود الخاصة بسوق القطع الأجنبي؛
- تقديم موارد للبلدان حتى تصحح الخلل في ميزان مدفوعاتها من دون أن تلجأ إلى إجراءات هدامة بالنسبة إلى الازدهار الوطني والدولي؛
- تقصير مدة فقدان التوازن في ميزان المدفوعات العالمي للدول الأعضاء والخفض من درجته.

نفذ صندوق النقد الدولي أولاً مهمته الأساسية عندما ربط عملات العالم بالدولار الأمريكي. إذ طلب من الدول الأعضاء تحديد قيمة عملتها بالنسبة إلى الدولار. وكانت مناقشة أي تغيير يفوق الواحد في المئة مع الأعضاء الآخرين في الصندوق والحصول على موافقتهم مسألة ملزمة. استفاد المستثمرون وأصحاب الصناعات والدول كثيراً مما كان يسمى نظام القيمة الأصلية (الإسمية). فهو لم يعطهم فقط فكرة واضحة عن قيمة مختلف العملات الحقيقية، بل ساعدهم أيضاً على إدخال درجة من القدرة على التنبؤ في مجال الاقتصاد العالمي. دام نظام القيمة الأصلية حتى أوائل السبعينيات حينما قررت الولايات المتحدة أنها لم تعد قادرة على السماح للدول الأخرى بتحويل دولاراتها إلى ذهب.

جرت عادة الحديث عن انهيار نظام بريتون وودز في أوائل السبعينيات. وهذا ليس صحيحاً بالكامل. في الواقع، استمر صندوق النقد الدولي بسبب أن الحاجة إلى الاستقرار النقدي أصبحت أكثر أهمية في غياب سعر صرف ثابت. ومع ذلك، تغير دور صندوق النقد الدولي منذ السبعينيات. صحيح أنه استمر بتعزيز الاستقرار النقدي والتجارة، ولكن أصبح دوره أكثر فأكثر في مساعدة البلدان التي تعيش أزمة مالية. وفي الحقيقة، أصبح نوعاً من مؤسسة لإدارة الازمات الاقتصادية. وهو يقدم مساعدة مالية وتقنية للبلدان التي تعاني مشكلات نقدية، وهو لا يزال المقرض الأخير. فإذا كانت دولة عضو تعاني مشكلات اقتصادية مستمرة، يبادر صندوق النقد الدولي إلى برامج تعديل بنيوية. يمكن لهذه الإصلاحات الاقتصادية الكبروية أن تتضمن استراتيجيات لخفض الديون، وسياسات خصخصة وحصر نفقات

عامة. للأسف، عادة ما تنعكس هذه الاستراتيجيات على الفقراء انعكاساً شديداً. لهذا السبب يعتبر بعض المراقبين أن هذه البرامج جائرة جداً.

اليوم، يملك صندوق النقد الدولي نقاداً أكثر منه أصدقاء. يلمح بعض الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد العالمي قد يسير بشكل أفضل من دونه، وأن العديد من برامج الضبط التي يقودها تزيد من حدة الأزمات بدلاً من أن تخفف منها. كما يلمح البعض الآخر إلى أن صندوق النقد الدولي أفضل من الكثير من الحكومات في مجال الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، على الرغم من أنه مؤسسة غير مثالية. ومهما كانت الحقيقة، لا توجد دلائل كثيرة تشير إلى أن صندوق النقد الدولي سيتحول إلى ركام مؤسسي مهمل. قامت دعوات تم إسكاتها من أجل مؤتمر بريتون وودز جديد، إلا أن هذه الرسالة لم تصل بعد إلى صانعي السياسة وإلى المسؤولين الحكوميين. وفي الوقت ذاته، من الصعب أن نتخيل كيف يمكن للاقتصاد العالمي أن يعمل بشكل فاعل من دون نوع من إرشاد مؤسسي. ويكمن التحدي في تأمين قيام توازن بين حسن الإدارة الاقتصادية والحاجات الإنسانية. ويبدو أن أمام صندوق النقد الدولي طريقاً طويلة يسلكها ليصل إلى هذا الهدف.

انظر أيضاً: برنامج التكيف الهيكلي؛ بريتون وودز؛ رأسمالية الكازينو؛ الرقابة على رأس المال؛ سياسات إفقار الجار؛ الليبرالية المثبتة.

لمزيد من المطالعة:

Kevin Danaher, ed., *50 Years Is Enough: The Case Against the World Bank and the International Monetary Fund* (Boston, MA; London: South End Press, 1994); Eric Helleiner, *States and the Reemergence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990s* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996); Lawrence J. McQuillan and Peter C. Montgomery, eds., *The International Monetary Fund--Financial Medic to the World?: A Primer on Mission, Operations, and Public Policy Issues* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1999), and Shahrukh Rafi Khan, *Do World Bank and IMF Policies Work?* (New York: St. Martin's Press, 1999).

- ض -

ضبط التسلح (Arms Control)

إن إحدى طرائق التعامل مع انتشار الأسلحة هي اتفاقيات ضبط التسلح المتفاوض حولها والتي لها تاريخها العريق في العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، اتخذ سكان أثينا سلسلة من تدابير ضبط التسلح مع سكان إسبرطة منذ نحو ٢٥٠٠ عام. وفي أوائل القرن التاسع عشر، تم اعتبار الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا منطقة منزوعة السلاح إثر توقيع معاهدة روش ـ باغوت في عام ١٨١٧. وخلال القرن العشرين، ارتفع عدد اتفاقيات ضبط التسلح ارتفاعاً ملموساً، والسبب وراء ذلك هو ظهور الأسلحة النووية والخطر المتمثل بالحرب النووية بين القوى العظمى. إلا أن المشكلة تكمن في الانتشار الأفقي للأسلحة بين الدول، سواء أكانت تلك الأسلحة تقليدية أم نووية. وذلك ما يمثل حافزاً كبيراً لضبط التسلح.

إن مسألة ضبط التسلح تختلف اختلافاً كاملاً عن مسألة نزع السلاح؛ فمناصرو هذه الأخيرة يرون أن الطريقة الوحيدة لضمان سلامة العلاقات الدولية هي إلغاء الأسلحة من حسبان الدول. في المقابل، إن الهدف من ضبط التسلح تنظيمي محض، فهو لا يهدف إلى إقامة نظام عالمي جديد، بل إلى إدارة النظام الحالي. ومن المؤكد أن مسألة ضبط التسلح قد يواكبها ارتفاع في أعداد الأسلحة وأنواعها في الدول.

يمكن تطبيق مسألة ضبط انتشار الأسلحة من خلال طرائق عدة ومعاهدات ذات استراتيجيات مختلفة؛ وهي تتضمن:

١- تحديد أعداد وأنواع الأسلحة التي يمكن استخدامها قانونياً في الحرب.

٢- تحديد القدرة التدميرية بعد اندلاع الحرب من خلال خفض عدد الترسانات.

٣- خفض إجمالي عدد الأسلحة.

٤- منع التكنولوجيا التي من شأنها الإخلال بتوازن القوى.

٥- تطوير إجراءات بناء الثقة.

من طبيعة اتفاقيات ضبط التسلح أن تحظر بعض أنواع الأسلحة وبعض أنظمة التسلح، وأن تحدد عدد الأسلحة التي يمكن لدولة ما أن تمتلكها ونوعها وقوتها التدميرية، وهي تلغي أيضاً إنتاج الأسلحة التي من شأنها تهيئة المناخ الملائم لاندلاع حرب، وتضع حداً لتطور التكنولوجيا الحديثة أو على الأقل تبطّئه، وهي تتضمن طرائق جديدة للاتصال والتحقق والامتثال. ومنذ عام ١٩٤٥، ركز عدد كبير من اتفاقيات ضبط التسلح على انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وعلى المشكلات المتعلقة بأنظمة مضادة للقذائف البالستية، وكذلك على خفض تواتر الاختبارات النووية حول العالم. ومن أهم هذه الاتفاقيات:

- بروتوكول جنيف عام ١٩٢٥، الذي ينص على حظر استعمال الغاز والأسلحة الجرثومية.

- معاهدة القطب الجنوبي عام ١٩٥٩، التي تمنع الدول من استخدام القطب الجنوبي لغايات عسكرية.

- اتفاقية الأسلحة البيولوجية عام ١٩٧٢، التي تحظر تصنيع الأسلحة البيولوجية وامتلاكها.

- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨، التي تحد من نقل الأسلحة النووية والتكنولوجيا المرتبطة بها إلى الدول غير النووية.

- محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية عام ١٩٧٢، التي تراقب تطور الأنظمة المضادة للقذائف البالستية واستخدامها.

- معاهدة القوى التقليدية في أوروبا عام ١٩٨٩، التي تحدد عدد الأسلحة التقليدية المتفق على إمكان استخدامها في أوروبا.

– محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، التي تخفض حجم الترسانات النووية للقوى العظمى.

– اتفاقية الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٣، التي تفرض على الأطراف الموقعة عليها تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية في غضون عقد من الزمن.

– معاهدة الألغام ضد الأفراد عام ١٩٩٨.

وفي حين أنه ما من شك في أهمية الدور الذي أدته مسألة ضبط التسلح في شأن التخفيف من حدة التوتر بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة، يكشف تاريخ تلك الحقبة عن عدد من المشكلات المتعلقة باتفاقيات ضبط التسلح. والأهم في الأمر، أن إمكانية التحقق على نحو دقيق صعبة جداً. ولنقل بشكل مباشر إن الدول تمارس الخداع في كثير من الأحيان؛ فهي تمتنع أحياناً من التصريح عن كامل مخزونها من السلاح وتبني منشآت سرية وتغير مواقع أسلحتها، وقد لا تتعاون مع المراقبين الميدانيين محاوِلةً التملص من الأمر. وحتى مع استخدام أكثر الأجهزة الإلكترونية تقدماً كالمراقبة عبر الأقمار الاصطناعية، من المستحيل التأكد بصورة كاملة من التزام الدول بشروط الاتفاقية كافة. لذا، فإن شبح انعدام الثقة يخيم دوماً على اتفاقيات ضبط التسلح.

وترتبط بهذه المشكلة مشكلة أخرى، ألا وهي نزعة الدول إلى تجاهل اتفاقيات ضبط التسلح بعد التوقيع عليها. فمع العلم بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد وقعت في عام ١٩٩٣ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإنها صنعت مذ ذاك كميات كبيرة من تلك الأسلحة، وهو ما أثار مسألة تطبيق اتفاقيات ضبط التسلح تطبيقاً كاملاً. والسؤال المطروح: كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يفرض تطبيق اتفاقيات ضبط التسلح في عالم من الدول السيدة المستقلة؟ لا يوجد سوى القليل من الحلول الموثوق بها بعد استثناء التدخل العسكري. أما فرض العقوبات واللجوء إلى الدوافع الاقتصادية والسبل الدبلوماسية فقد تم اعتمادها كلها، لكن من الصعب تحديد مدى نجاحها. على أي حال، إذا كانت هذه التدابير القسرية تعمل ضد الدول الصغرى ذات الاقتصادات الضعيفة، فمن الصعب التكهن كيف يتمكن المجتمع الدولي من تطبيقها ضد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، مثلاً.

تسلط هذه المشكلات الضوء على طبيعة اتفاقيات ضبط التسلح الهشة. لهذا السبب

أظهر بعض الباحثين تشاؤمهم حيال مساهمة هذه الاتفاقيات في تحقيق الاستقرار الدولي. ولربما تكون المشكلة الكبرى هي عدم المساواة في توزيع القوى في النظام الدولي، إذ اعتبر عدد من دول العالم الثالث أن اتفاقيات ضبط التسلح كمعاهدة عدم انتشار السلاح التي وُقِّعت في عام ١٩٦٨ هي السبيل الذي يضمن للعالم الأول؛ أي الدول المتقدمة، أن تحكم قبضها على النظام الدولي، حيث تضمن لها مسألة ضبط التسلح خضوع الدول الضعيفة، وتريحها من عناء إخماد الحروب والتخفيف من حدة التوتر الدولي. سواء أكنتَ ممن يوافقون على هذه النظرة أم ممن يعارضونها، فإنها بالتأكيد انتقاد قاسٍ لن يتغير على الأرجح في المستقبل القريب.

انظر أيضاً: أسلحة الدمار الشامل؛ الانتشار النووي؛ تجارة الأسلحة؛ الحرب الباردة؛ القدرة على التدمير المتبادل المؤكد؛ الردع؛ سباق التسلح ؛ معضلة الأمن؛ نزع السلاح.

لمزيد من المطالعة:

Lawrence Freedman, *The Evolution of Nuclear Strategy* (New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 1981); Nancy W. Gallagher, ed., *Arms Control: New Approaches to Theory and Policy* (London; Portland, OR: Frank Cass, 1998); Andrew J. Pierre, ed., *Cascade of Arms: Managing Conventional Weapons Proliferation* (Washington, DC: Brookings Institution Press; Cambridge, MA: World Peace Foundation, 1997), and Emanuel Adler, ed., *The International Practice of Arms Control* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1992).

- ع -

العالم الثالث (Third World)

يستخدم هذا المصطلح (بشكل رخو) للإشارة إلى بلدان من آسيا وأفريقيا وأوقيانيا وأمريكا اللاتينية متخلفة اقتصادياً، ينظر إليها على أنها كيان يحمل سمات مشتركة كالفقر وارتفاع في معدلات الولادة والتبعية الاقتصادية إزاء الدول المتقدمة. أما العالم الأول فهو العالم المتطور – أي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان – بينما البلدان الحديثة العهد بالصناعة فهي هونغ كونغ وسنغفورة وكوريا الجنوبية وتايوان وأستراليا ونيوزيلاندا. ويتألف العالم الثاني من العالم الشيوعي سابقاً بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية معه، لم يعد هناك وجود للعالم الثاني بالطبع. العالم الثالث هو العالم المتخلف الزراعي والريفي والفقير. كثيرة هي بلدان العالم الثالث التي تضم مدينة متطورة أو اثنتين، ولكن باقي البلاد يظل فقيراً. ويجب على الأرجح اعتبار أجزاء عديدة من أوروبا الوسطى والشرقية جزءاً من العالم الثالث. واليوم، يمكن اعتبار روسيا بلداً من العالم الثالث يملك أسلحة نووية. وقد اعتبرت الصين على الدوام جزءاً من العالم الثالث. وبشكل عام، ما زالت أمريكا اللاتينية وأفريقيا والجزء الأكبر من آسيا تعتبر أجزاء من العالم الثالث.

أما مصطلح «العالم الرابع» فهو ينطبق على بعض البلدان الأكثر فقراً، وبخاصة في أفريقيا التي لا تملك أي قاعدة صناعية وتعتاش بشكل شبه كامل على الزارعة (المرتكزة على الزراعات من أجل القوت)، ولا تملك إلا أملاً ضئيلاً أو معدوماً بالتصنيع والتنافس في السوق العالمية.

لا تلقى عبارة «العالم الثالث» قبولاً عالمياً. فالبعض يفضل عليها مصطلحات أخرى

كـ«الجنوب» و«البلدان غير الصناعية» و«الدول الأقل نمواً»، و«الأمم الناشئة». ومع ذلك، فإن مصطلح «العالم الثالث» هو الأكثر استخداماً على الأرجح في وسائل الإعلام اليوم. بالطبع، ما من مصطلح يصف بشكل مناسب ودقيق كل البلدان الخارجة عن «العالم الأول» غير المصنعة وغير «المغربنة».

وبقدر ما يمكن للمرء أن يقوم بتعميمات مفيدة، فإن بلدان العالم الثالث تتسم بعدد من القسمات المشتركة، منها: اقتصادات مشوهة وتابعة إلى حد كبير ومكرسة لإنتاج المنتجات الأولية لصالح الدول المتطورة وتأمين أسواق للسلع النهائية التي تصنعها هذه البلدان؛ هيكليات اجتماعية ريفية وتقليدية؛ نمو سكاني عال؛ انتشار واسع للفقر. ومع ذلك، نجد أن العالم الثالث يحمل اختلافات حادة، إذ إنه يضم بلداناً على مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من الفقر في الريف ومدن الأكواخ، فإن النخب الحاكمة في أغلبية بلدان العالم الثالث هي نخب ثرية.

تتصل هذه الظروف المترابطة في آسيا وأفريقيا وأوقيانيا وأمريكا اللاتينية باستيعاب العالم الثالث ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي عن طريق الغزو أو السيطرة غير المباشرة. وكانت النتيجة الاقتصادية الأهم للسيطرة الغربية هي إنشاء سوق عالمية للمرة الأولى في التاريخ. ومع إقامة اقتصادات مرتبطة بالغرب على امتداد اقتصادات العالم الثالث الفرعية، وإرساء مؤسسات حديثة أخرى، بلبلت الرأسمالية الصناعية الاقتصادات التقليدية ومعها المجتمعات.

وبما أن اقتصادات الدول المتخلفة قد جرى توجيهها لتلبية حاجات الدول الصناعية، فهي غالباً ما تضم بعضاً من النشاطات الاقتصادية الحديثة، كالتعدين أو المزارع ذات المحاصيل الكبيرة. وغالباً ما تبقى السيطرة على هذه النشاطات بين أيدي شركات أجنبية كبرى. وتتحدد أسعار منتجات العالم الثالث عادة من جانب كبار الزبائن في البلدان المسيطرة اقتصادياً في الغرب، وتوفر التجارة مع الغرب الجزء الأكبر من مداخيل العالم الثالث. وعلى امتداد فترة الاستعمار، حد الاحتلال المباشر بقوة من تراكم رأس المال داخل البلدان الخاضعة للسيطرة الأجنبية. وحتى بعد إزالة الاستعمار (في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات) نمت اقتصادات العالم الثالث ببطء، أو إنها لم تشهد نمواً البتة، وذلك بسبب الشروط التي

وضعت لغير مصلحتها في العقود التجارية ـ العلاقة بين كلفة السلع التي يتعين على الدولة استيرادها من الخارج وإيرادات هذه الدولة من السلع التي تصدرها إلى الخارج. ويقال إن شروط التبادل التجاري سئية حينما ترتفع تكلفة الواردات بسرعة أكبر بكثير من ارتفاع المداخيل الناجمة عن الصادرات. وبما أن الشارين في الدول الصناعية هم من حددوا أسعار أغلبية السلع المتداولة في التجارة العالمية، لم يكن من المدهش أن تسوء وضعية العالم الثالث. وبعد ١٩٧٣، وحدها الدول المنتجة للنفط نجحت في تجنب آثار السيطرة الغربية على الاقتصاد العالمي.

ما من دراسة حول العالم الثالث بإمكانها أن تتوقع آفاقه المستقبلية من دون أن تأخذ في الحسبان النمو السكاني. ففي عام ٢٠٠٠، كان عدد سكان الأرض يزيد على ستة مليارات نسمة، ٨٠ في المئة منهم يعيشون في العالم الثالث. ومن المؤكد أن هذا النمو السكاني سيحول دون أي تحسينات ملموسة في مستويات المعيشة هناك، كما إنه سيهدد الناس في الاقتصادات الراكدة بزيادة معدلات الفقر لديها.

كان مؤتمر باندونغ في عام ١٩٥٥ بداية النشوء السياسي للعالم الثالث. وقد أدت الصين والهند، وهما دولتان تتعارض أنظمتهما الاقتصادية والسياسية تعارضاً حاداً، دوراً أساسياً في تعزيز هذا المؤتمر، وفي تغيير العلاقة بين العالم الثالث من جهة والدول الصناعية، الرأسمالية والشيوعية منها، من جهة أخرى. ونتيجة لإنهاء الاستعمار، تحولت الأمم المتحدة التي كانت في البداية تحت السيطرة العددية لبلدان أوروبا والبلدان ذات الأصول الأوروبية، تدريجياً إلى نوع من منتدى للعالم الثالث. ومع زيادة حدة المشكلات، أصبحت مشكلة التخلف محور نقاش دائم مع أنه أكاديمي أساساً. وعلى الرغم من هذا النقاش، بقيت وحدة العالم الثالث فرضية، يعبر عنها أساساً من على منابر المؤتمرات العالمية.

فشلت المساعدة الأجنبية ومعها كل جهود المؤسسات والهيكليات القائمة في حل مشكلة التخلف. وقد اقترح مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية الذي انعقد في نيودلهي العام ١٩٧١، تخصيص ١ في المئة من الدخل الوطني للبلدان الصناعية لمساعدة العالم الثالث. لم يتم الوصول أبداً إلى هذا الرقم أو حتى إلى ما يقاربه. وفي عام ١٩٧٢، وضع مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية الذي انعقد في سانتياغو هدف تحقيق نمو في البلدان المتخلفة وقدره ٦

في المئة في السبعينيات. ولكن هذا الهدف أيضاً لم يتم تحقيقه. أما ظروف المعيشة التي تعانيها الأغلبية الساحقة من الناس التي تعيش في البلدان الفقيرة، فإنها لم تتغير بشكل ملموس منذ العالم ١٩٧٢، ولم تتدهور كذلك.

ومهما حصل من تنمية اقتصادية في العالم الثالث، فإنها لم توزع بشكل متساو بين الدول، أو بين المجموعات السكانية في داخل الدول. أما الدول التي تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي ملموس فهي تلك المنتجة للنفط، أي الجزائر والغابون وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وعمان والسعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا. وقد امتلكت المال الضروري لذلك بعد أن نجحت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وهي اتحاد نفطي، في رفع أسعار النفط بدرجة كبيرة. كما إن الدول المتخلفة تنتج مواد خام أخرى، وقد حاولت إقامة اتحادات تماثل أوبك. منها مثلاً، أستراليا وغينيا وغويانا وجمايكا وسيراليون وسورينام ويوغسلافيا، وقد تأسست الجمعية العالمية للبوكسيت في عام ١٩٧٤؛ كما أسست التشيلي والبيرو وزائير وزامبيا اتحاد الدول المنتجة للنحاس في عام ١٩٦٧. إلا أن مواداً أولية استراتيجية كالنحاس والبوكسيت لا تمثل مواد أساسية بالنسبة للدول الصناعية كما النفط، ولم تتمتع هذه الاتحادات بالتالي بقوة أوبك؛ كما إن بلداناً تنتج الكاكاو والقهوة (ومنتجات غذائية أخرى) فهي أقل قدرة حتى من سابقاتها على فرض إرادتها.

تتفق كل الوكالات الدولية على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لتحسين ظروف العالم الثالث، بما فيها الاستثمار في المشاريع المدينية والريفية العامة لمواجهة البطالة والمعدلات المتدنية للوظيفة، وإجراء إصلاحات مؤسسية ضرورية لإعادة توزيع القوة الاقتصادية، وإصلاحات زراعية وإصلاحات ضريبية وإصلاحات في التمويل العام. ولكن، في الحقيقة، نجد أن العقبات السياسية والاجتماعية أمام الإصلاح جزء من طبيعة النظام الدولي ذاتها ومن طبيعة أغلبية حكومات العالم الثالث.

انظر أيضاً: إزالة الاستعمار؛ الإمبريالية؛ برنامج التكيف الهيكلي؛ البلدان الحديثة التصنيع؛ التدخل لدواعٍ إنسانية؛ التنمية؛ التنمية المستدامة؛ دور النساء في التنمية؛ الدولة الفاشلة؛ الشركات المتعددة الجنسيات؛ عدالة التوزيع؛ فخ المديونية؛ المساعدة الأجنبية؛ نظرية التحديث؛ النمو السكاني.

لمزيد من المطالعة:

Christopher S. Clapham, *Third World Politics: An Introduction* (London: Routledge, 1992); Manochehr Dorraj, ed., *The Changing Political Economy of the Third World* (Boulder, CO: L. Rienner Publishers, 1995); Jeffrey Haynes, *Third World Politics: A Concise Introduction* (Oxford: Blackwell Publishers, 1996); James M. Goldgeier and Michael McFaul, "A Tale of Two Worlds: Core and Periphery in the Post-Cold War Era," *International Organization*, vol. 46, no. 2 (Spring 1992), pp. 467-491; Paul Harrison, *Inside the Third World: The Anatomy of Poverty* (Harmondsworth: Penguin, 1993); Stephanie G. Neuman, ed., *International Relations Theory and the Third World* (New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 1998), and Caroline Thomas, "Where is the Third World Now?," *Review of International Studies*, vol. 25, no. 5 (1999), pp. 225-244.

عامل سي إن إن (CNN Factor)

افتتح تيد تورنر شبكة الأخبار الكابلية «سي إن إن» (CNN) في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٨٠، وسمّى عملية بث الأخبار على مدار الساعة «شبكة أمريكا للأخبار». وكان استخدام الأقمار الصناعية لبث «سي إن إن» إلى مشغلات الكابل في أنحاء البلاد، يعني أن تورنر يستطيع بلوغ المستهلكين الأمريكيين من دون بناء شبكة تقليدية من فروع البث المحلية لإعادة بث برامجه على الموجات الهوائية. لكن لسوء حظ تورنر، لم يستطع سوى ٢٠ في المئة من الأسر الحصول على كابل تلفزيوني، فلم تبلغ قناته الجديدة التي تبث على مدى ٢٤ ساعة سوى ١,٧ مليون أسرة، وهو رقم أقل بكثير من الرقم الضروري لتحقيق ربح.

وازدادت السرعة التي خسر فيها تيد تورنر الأموال بعد مرور ١٨ شهراً على إطلاق «سي إن إن»، عندما أنشأت الشركة «هيد لاين نيوز»(Headline News) وهي شبكة إخبارية أخرى تبث على مدار الساعة. وقد توقع محللون إعلاميون كثر الفشل، وتساءلوا عما إذا كان تورنر يملك مالاً كافياً يسمح له بخسارة الأموال على مدى سنين. فقد كان تورنر أنفق عند منتصف الثمانينيات أكثر من ٧٠ مليون دولار للحفاظ على «سي إن إن» و«هيد لاين نيوز»، غير أنه مع حلول عام ١٩٨٥، كانت محطة تورنر الأصلية للأخبار قد بلغت أكثر من ٣٣ مليون أسرة؛ أي ما يعادل أربعة كابلات منزلية أمريكية من أصل خمسة، وما يوازي ٤٠ في المئة من

تلفزيونات المنازل الأمريكية كلها، وقد اشترك نحو ١٨ مليون أسرة بـ«هيد لاين نيوز». كانت هذه الأرقام أساسية لنجاح «سي إن إن» الاقتصادي، لأن جمهوراً أكبر يعني مردوداً إعلانياً أضخم. وفي منتصف الثمانينيات، أصبحت «سي إن إن» و«هيد لاين نيوز» وعلى نحو سريع جزءاً مهماً من عائلة الشبكات النامية صانعة نظام تورنر للبث. وبعدما فشل تورنر في العام نفسه في شراء «سي بي أس» التي كانت لتزيد من جمهور «سي إن إن»، عاد إلى استراتيجية توسيع الجمهور من خلال صنع شبكات الترفيه والأخبار المرتكزة على الكابلات. وبالنسبة إلى تورنر، كانت مسألة جمع إشارات بث «سي إن إن» و«هيد لاين نيوز»، ووضعهما على القمر الصناعي الدولي في عام ١٩٨٥ سهلة نسبياً، فصنع بهذا «سي إن إن» الدولية. أما اليوم، فتملك «سي إن إن» ميزانية سنوية تبلغ ٤٠٠ مليون دولار و٢٥٠٠ موظف و١٥٠ مراسلاً متمركزين في ٢٩ مكتباً في أنحاء العالم كافة، يستطيعون نقل الأخبار بواسطة القمر الصناعي إلى ١٤٥ بلداً.

وعندما طلب تورنر رفع علم الأمم المتحدة في «سي إن إن» خلال حفل الافتتاح لعام ١٩٨٠ (إلى جانب علم الولايات المتحدة وعلم ولاية جورجيا)، كان ذلك تلميحاً إلى طموحه في صنع خدمة أخبار دولية. وقد تجلت أهمية توسع «سي إن إن» العالمي بوضوح أكبر خلال حرب الخليج في عام ١٩٩١، عندما لم تنتج تغطيتها عن كثب أعلى معدلات الشركة فحسب، بل أدت أيضاً إلى الحديث عن عامل «سي إن إن»؛ كيف أن الشبكة ترسم عن غير قصد منها الأخبار الحدثية بفضل تغطيتها التلفزيونية الصادمة المباشرة. وقد بنت «سي إن إن» معظم سمعتها بصفتها مصدراً موثوقاً للأخبار الدولية على أساس نقلها من مكان الحدث، من مواقع مثل ساحة «تيان ان مين» في بكين في أيار/ مايو ١٩٨٩، ومن بغداد تحت الحصار في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، ومن مبنى البرلمان في موسكو في آب/ أغسطس ١٩٩١. بهذه وغيرها من الأحداث الأخرى المنقولة مباشرة، صُنعت سمعة «سي إن إن» باعتبارها مؤسسة أخبار قد تصوغ بحضورها نتائج الأحداث التي تغطيها.

يقوم حوار حول موضوعين خاصين بمسألة عامل «سي إن إن» المزعوم، يتناول الأول تأثيره في العلاقات الدولية. ويرى بعض المراقبين أنه كان محورياً في شرح الطريقة التي انتهت فيها الحرب الباردة، وسرعتها. ففي أواخر الثمانينيات، غزت رؤية الازدهار الرأسمالي أوروبا الشرقية عبر التلفزيون، مشددة على الانهيار الاقتصادي في الدول الشيوعية. وفي عام ١٩٨٩، دُمر جدار برلين في حدث كان تصوره مستحيلاً قبل سنوات عدة. وبفضل الأقمار الصناعية والاتصالات

الفورية العالمية، دارت صور الاحتفال حول العالم. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، قامت انتفاضات شعبية بإسقاط حكومة اشتراكية تلو أخرى في أوروبا الشرقية؛ فكانت صور كل انتفاضة مصدر إلهام للانتفاضة التالية. وكذلك، عندما اندلعت المظاهرات المؤيدة للديمقراطية في ساحة «تيان ان مين» في عام ١٩٨٩، نقلت أقمار «سي إن إن» الصناعية الصور الدرامية إلى كل أنحاء العالم مباشرة. وقد سارعت الولايات المتحدة إلى إدانة المجزرة التي تلت، وفرضت عقوبات تجارية. وفي المقابل، لم يُحدث هجوم عنيف سابق على المنشقين الصينيين في عام ١٩٨٦ أي ردات فعل تذكر من جانب القادة الغربيين، لأنه لم تكن هناك على الأرجح سوى آلات تصوير قليلة.

على الرغم من ذلك، من السهل المبالغة بتأثير التلفزيون في السياسة الخارجية. فقد يحث تقرير تلفزيون «ستارك» عن عذاب البشر، على إصدار قرار بإرسال المساعدات الإنسانية. لكن قليلاً ما تقنع صور التلفزيون الحكومة بالقيام بعمل عسكري لإنهاء النزاعات التي تسبب العذاب، كالحرب في البوسنة (١٩٩٠-١٩٩٢)، مهما كانت هذه الصور مؤثرة.

ويدور موضوع الجدل الثاني حول ما إذا كان عامل «سي إن إن»، في وضعه هذا، إيجابياً أم سلبياً. وفي حين احتفل قادة الغرب بعامل «سي إن إن» في الاتحاد السوفياتي السابق، ندد كثيرون بتأثيره في حكوماتهم. يستطيع التلفزيون تعليم الشعب وتسليط الضوء على المشكلات التي كان من المحتمل تجاهلها لولاه. لكنه يشجع في الوقت نفسه صانعي السياسات على التصرف بسرعة، وربما بسرعة أكثر من اللزوم، في وجه أزمة ما. إذا كانت الحال هذه، فهي تعود جزئياً إلى الدرجة التي تملك فيها الحكومات مجموعة واضحة من السياسات. وفي حال كانت تملكها، أمكنها استخدام عامل «سي إن إن» لمصلحتها. وخلال حرب الخليج عام ١٩٩١، أدركت البنتاغون أنه يمكن استخدام صور الأخبار التلفزيونية إذا ما تم انتقاؤها بدقة ونشرها، لتعزيز جدول الأعمال العسكري بدلاً من أن تكون ضده؛ وذلك عبر تقييد الوصول إلى خطوط الجبهات (وهو ما لم يحصل خلال حرب فييتنام)، وعبر تأمين تحرير أخبار الفيديو الخاصة به، فأبرز الجيش دقة الأسلحة ذات التقنية العالية، وقلل من مظاهر الخسائر البشرية في الحرب. وبعد الحرب، ظهر للعيان أن ٧ في المئة فقط من القنابل التي ألقيت على العراق كانت كما زُعم «ذكية»، أما البقية فقد كانت قنابل تقليدية غالباً ما سببت دماراً مدنياً واسعاً. وقيل أيضاً إن صواريخ «باتريوت» وهي تضرب صواريخ «سكود» العراقية في السماء المظلمة فوق تل أبيب، قد ولدت إدراكاً عاماً لعجائب التكنولوجيا العسكرية الأمريكية، وأقنعت

الإسرائيليين بالامتناع عن مهاجمة العراق لتجنب زعزعة ائتلاف الحلفاء. كذلك، ومن دون أدنى شك، قام عامل «سي إن إن» بإقناع المخططين العسكريين في الولايات المتحدة بأن عليهم القيام بحروب صغيرة وقليلة الضحايا نسبياً، على الأقل في ما يتعلق بالضحايا الأمريكيين إذا لم يشمل ذلك الأعداء أيضاً.

انظر أيضاً: الحروب من النوع الثالث؛ الدبلوماسية؛ الكسموبوليتية.

لمزيد من المطالعة:

Stephen Badsey, ed., *The Media and International Security*, Sandhurst Conference Series; 1483-1153 (London; Portland, OR: F. Cass, 2000); Susan D. Moeller, *Compassion Fatigue: How the Media Sell Disease, Famine, War, and Death* (New York: Routledge, 1999), and Warren P. Strobel: "The CNN Effect," *American Journalism Review*, vol. 18 (May 1996), pp. 33-37, and *Late-Breaking Foreign Policy: The News Media's Influence on Peace Operations* (Washington, DC: U.S. Institute of Peace Press, 1997).

عدالة التوزيع (Distributive Justice)

هي مبادئ معيارية صممت لتوزيع السلع توزيعاً محدوداً وفقاً للطلب. وتختلف هذه المبادئ باختلاف الأبعاد؛ من سلع صالحة للتوزيع (مدخول، ثروة، فرص...إلخ)، وطبيعة المستفيدين منها (أفراد، دول... إلخ)، والأساس الذي يجري توزيعها بناءً عليه (المساواة، وفقاً لميزات الأفراد، وفقاً لعمليات السوق المجانية... إلخ). وتُعَد المبادئ الخمسة التالية محور الجدل الأخير حول نظرية العلاقات الدولية المعيارية: المساواتية الصارمة؛ مبدأ الاختلاف؛ المبادئ المبنية على الرفاه، المبادئ المبنية على الاستحقاق، مبادئ حرية الإرادة.

المساواتية الصارمة

إن أحد أبسط مبادئ العدالة التوزيعية هو مبدأ المساواة الجذرية أو الصارمة، ويذهب إلى أنه يجب أن يتساوى الأشخاص في حصولهم على السلع والخدمات. ويتم تبرير هذا المبدأ بأن احترام الأشخاص بالتساوي أمر لا بد منه، وبأن المساواة في السلع والخدمات المادية هي الوسيلة الفضلى لوضع هذا المثال القائل بالاحترام المتساوي موضع التنفيذ.

تكمن مشكلة المساواتية الصارمة في أن بعض الخدمات والسلع المادية التي قد تخصص للبعض قد تدخل تحسيناً على أوضاعهم من دون أن يسيء هذا الأمر إلى وضع آخرين. على سبيل المثال، يتحسن حال الأشخاص الذين يفضلون التفاح على الليمون إذا استبدلوا الليمون الذي بحوزتهم ببعض التفاح من الأشخاص الذين يفضلون الليمون. بالفعل، قد يرغب الجميع بالقيام بعمليات تبادل لتحسين أحوالهم، وتكون النتيجة أن المطالبة برزم متساوية تعني فعلياً أن يكون الجميع في حال مادية أسوأ من تلك التي يواجهونها لو خضعوا لتوزيع اختياري. هناك العديد من الانتقادات الأخرى حول مبادئ المساواة الصارمة، فهي تحد من الحرية من غير داع أو ضرورة، ولا تترك الأثر الأفضل على احترام الأشخاص بالتساوي، وتتناقض مع ما يستحقه الشعب، كما إن كل إنسان باستطاعته أن يكون أفضل حالاً لو لم توزع المداخيل على نحو صارم في التساوي. من هنا، استوحي جزئياً مبدأ الاختلاف.

مبدأ الاختلاف

خضعت هذه النظرية التابعة للعدالة التوزيعية للمناقشة الأكثر توسعاً في العقود الثلاثة الأخيرة، وقد اقترحها جون راولز في كتابه الذي يحمل رؤية مستقبلية، وهو بعنوان **نظرية العدالة** (١٩٧١) (*Theory of Justice*) واقترح راولز مبدأي العدالة التاليين:

١- يتساوى الأفراد في حق النفاذ إلى النظام الكلي الأكثر شمولية المتعلق بالمساواة في الحريات الأساسية والمتناغم مع نظام مماثل يضمن الحرية للجميع.

٢- تتم معالجة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية حتى:

أ- تؤمّن الفائدة الكبرى لأقل الأفراد استفادةً.

ب- تصبح مرتبطة بمكاتب ومراكز مفتوحة للجميع، بشرط أن تتساوى الفرص على نحو عادل (راولز ١٩٧١ :٦٠).

الحافز الأساسي لمبدأ الاختلاف مشابه لحافز المساواة الصارمة؛ وهو احترام الأشخاص بالتساوي. وتختلف الآراء حول حجم الفروق التي يسمح بها مبدأ الاختلاف، وحول الفرق في نسبة تحسن وضع الأفراد الأقل استفادةً في ظل مبدأ الاختلاف، مقابلةً بمبدأ المساواة الصارمة. لا يعارض راولز مبدأ المساواة الصارمة بذاته، لكنه ليس مهتماً بالمركز النسبي

للأفراد الأقل استفادةً، بل بمركزهم المطلق. إذا عمل نظام المساواة الصارم على توسيع مركز الأفراد الأقل استفادةً المطلق في المجتمع، عندئذ يؤيده مبدأ الاختلاف. إذا كان من الممكن أن يرتفع شأن الأشخاص الأقل استفادةً أكثر فأكثر من خلال اللامساواة في المدخول والثروة، عندها ينصح مبدأ الاختلاف باللامساواة حتى يصل الأفراد الأقل استفادةً إلى أعلى درجات المركز المطلق.

تم الاعتراف عالمياً اليوم بأهمية راولز في تاريخ النظريات السياسية. يقول شارلز بايتز (١٩٧٩) إن مبدأ الاختلاف ذو صلة وثيقة بالساحة الدولية، على الرغم من أن راولز لم يوسعه إلى أبعد من المجتمعات الليبرالية التي يمكن وصفها بالمجموعات الخاصة، حيث يتعاون الأفراد للحصول على الفائدة المتبادلة. بحسب بايتز وبعض المفكرين الكسموبوليتيين، يجب تطبيق العدالة التوزيعية على مستوى عالمي بين جميع الأفراد، ويجب عدم حصرها وفقاً لما تتفق على توزيعه الدول على أساس عادل.

المبادئ المبنية على الرفاه

يكمن حافز المبادئ المبنية على الرفاه في أن مستوى رفاه الشعب هو من الأمور المعنوية الأولية الأكثر أهمية. ويرى مناصرو هذه المبادئ النظريات الأخرى؛ كالمساواة وشؤون الأفراد الأقل استفادة والموارد والمطالبات المرتكزة على مبدأ الاستحقاق أو الحرية، على أنها موضوعات ثانوية. وفي رأيهم، تكون هذه النظريات ذات قيمة في حال ساعدت على زيادة الرفاه، لذلك يجب معالجة المسائل التوزيعية كافة وفقاً لطرق التوزيع التي ترفع من نسبة الرفاه. غير أن عبارة «ترفع من نسبة الرفاه» غير دقيقة، فيقترح واضعو النظريات حول الرفاه وظائف معينة لزيادتها. وعلى الرغم من أن عدد مؤيدي وظائف الرفاه البديلة ليس بالقليل، يبقى النشاط الفلسفي الأكبر مركزاً على مفهوم يعرف بمذهب المنفعة. ويمكن استخدام هذه النظرية لتصوير المميزات الرئيسة للمبادئ المرتكزة على الرفاه.

في الأصل، استخدم مناصرو مذهب المنفعة كلمة «منفعة» بدلاً من «رفاه»، وقد عرّفوها بالسرور والسعادة، أو إرضاء النفس بالأفضل. على سبيل المثال، بالنسبة إلى مؤيدي فكرة إرضاء النفس بالأفضل، يكمن مبدأ توزيع الأرباح الاقتصادية في توزيعها للتوصل إلى إرضاء النفس. في مبدأ مماثل، تظهر وظيفة الرفاه على نحو نظري بسيط؛ بأن طريقة توزيع المبالغ

الحسابية لإرضاء الأطراف يجب أن تقاس على أساس نسبة التفضيل. ومن السهل توضيح النظرية الأساسية لمذهب المنفعة وتوضيحها. لذلك، تم توجيه العمل على النظرية لحمايتها من الانتقاد المعنوي، ولا سيما من نقدين مهمين.

الأول هو أن مذهب المنفعة فشل في اعتبار الاختلاف بين الأفراد اعتباراً جدياً؛ حيث يقول المذهب إن من الحذر إرضاء الأفراد من خلال تأمين أمورهم المفضلة، إذ إنهم قد يعانون ثقل الأعباء أو الألم أو التضحية في فترات معينة من حياتهم على نحو يؤدي إلى تحسين عيشهم. وتطرح الشكوى ضد هذا المذهب لأنه يعتمد هذا المبدأ الموصوف بالحذِر والخاص بالأفراد، فيطبقه على كامل الكيان المجتمعي الذي يختلف اختلافاً كبيراً عن الأشخاص. قد تتم الموافقة على أن للفرد حرية اختيار المعاناة في إحدى فترات حياته (ليوم ولعدد من الأيام) بغية التوصل إلى تحسين مستوى هذه الحياة. لكن الاعتراض على مذهب المنفعة يتمثل بأنه من غير الأخلاقي أن تعاني مجموعة من البشر لتحصل مجموعة أخرى على أكبر فائدة ممكنة. في حالة الفرد، هناك كيان واحد يختبر التضحية والربح. بالإضافة إلى أن الأشخاص الذين يعانون أو يقدمون التضحيات هم الذين يختارون ذلك ليحققوا بعض الربح في ما بعد. أما عندما يتعلق الأمر بالمجتمع عامةً، فليس هناك فرد واحد يعاني، بل أفراد كثر يعانون ويقدمون التضحيات ليحقق غيرهم المكاسب.

والنقد الثاني حول مذهب المنفعة يتعلق بالطريقة التي يعامل فيها هذا المذهب الأولويات والمصالح الفردية على أساس ممتلكات الآخرين. مثلاً، قد يحمل بعض الأشخاص أولويات تنص على خفض نسبة الأرباح المادية لدى مجموعة من الأقليات العرقية. في ظل نظريات هذا المذهب في مضمونها الأصلي، تُحسب هذه الأولوية أو المصلحة ككل الأولويات في تحديد التوزيع الأفضل. إذن، لو كانت الأولويات العرقية منتشرة ولم تعاكسها أولويات الأقليات لطالب مذهب المنفعة بتوزيع غير متساوٍ يرتكز على العرق.

المبادئ المبنية على الاستحقاق

تختلف مبادئ التوزيع هذه، وفقاً لما تمثل على أساس الاستحقاق. وتنتمي الاقتراحات الأحدث إلى إحدى هذه الفئات الثلاث:

١- الإسهام: يجب مكافأة الأفراد على عملهم بحسب قيمة إسهامهم في الإنتاج الاجتماعي.

٢- الجهد: يجب مكافأة الأفراد وفقاً للجهد الذي يبذلونه في عملهم.

٣- التعويض: يجب مكافأة الأفراد بحسب التكاليف التي يكابدونها في عملهم.

تكمن مشكلات التخصيص والتنفيذ وفق هذه المبادئ في أساس الاستحقاق؛ فمن الصعب تحديد ما يجب عدّه إسهاماً أو جهداً أو تكلفة، ومن الأصعب قياس هذه العناصر في نظام اقتصادي عالمي معقد.

ويتمثل الاعتراض الأخلاقي الأساسي على هذه المبادئ بأنها تجعل المكاسب الاقتصادية تابعة لعناصر لا يتحكم فيها الأفراد تحكماً كاملاً. وتكون هذه المشكلة أكثر بروزاً في ما يتعلق بالمبادئ المبنية على الإنتاجية؛ إذ تتأثر إنتاجية الفرد تأثراً واضحاً بعوامل عدة لا يتحكم فيها الإنسان إلا في بعض الحالات.

مبادئ حرية الإرادة

تمنح آخر المناقشات التي جرت في ما يتعلق بهذه المبادئ دوراً معيناً للسوق بوصفها وسيلة لتطبيق النمط التوزيعي المرغوب فيه؛ بحيث يستخدمها مبدأ الاختلاف وسيلةً لمساعدة الأفراد الأقل استفادة، ويستخدمها مبدأ المنفعة وسيلةً لتطبيق النمط التوزيعي الهادف إلى زيادة المنفعة، واعتمدت عليها المبادئ المبنية على الاستحقاق لتوزيع السلع بحسب الاستحقاق الفردي... إلخ. على خلاف ذلك، نادراً ما يرى مؤيدو حرية الإرادة السوق وسيلةً لتطبيق نظام مرغوب فيه، لأن المبادئ التي يناصرونها لا تقترح «نمطاً» بل تصف طرائق الانتساب أو التبادل العادلة. ستكون السوق عادلة، ليس باعتبارها وسيلة لنمطٍ ما، بل على أساس التبادل الذي يرضي شروط المبادلة العادلة كما تصفها المبادئ. ويعتقد مؤيدو هذه المبادئ أن النتيجة العادلة هي التي تنجم عن خطوات عادلة عدة يقوم بها الأفراد، وأنه يجب اتباع نمط توزيعي خاص بالعدالة من دون تمييز في نقطة الانطلاق وفي النتيجة.

يتسم الاعتراض الواضح على حرية الإرادة في غموض سبب التمييز بين الأفراد، فيتمكن الأوائل من إقصاء الأواخر ليحصلوا على جزء ما من العالم المادي. (مثلاً، يحصل الأوائل على الأرض، بينما يصبح الأواخر فلاحين مأجورين).

مهما كان مبدأ العدالة التوزيعية المتبع، يجب الإشارة إلى أنه يسهل تخصيص السلع في

المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة مقابلةً بالنظام الدولي. إن طبيعة المجتمع المحلي المتمثلة بالطبقية تعني أن السلطات – نظرياً – تقوم بتوزيع السلع. ليست هذه الحال في العلاقات الدولية؛ فما من سلطة حاكمة تخصص الممتلكات وفقاً لمبادئ العدالة، وهنا تكمن اللامساواة الكبرى. إن حصة الدول الفقيرة من المدخول العالمي التي تتقلص يوماً بعد يوم سببت تساؤلات كثيرة، وأدت إلى المطالبة بإعادة النظر في توزيع السلع والخدمات بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وكما هو متوقع، إن نقاط الضعف والقوة في مبادئ العدالة التوزيعية المتنافسة، وإمكانية تطبيقها في العلاقات الدولية، تُعَد اليوم المسائل الأساسية في الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية.

انظر أيضاً: الاستغلال؛ الجمعانية؛ حقوق الإنسان؛ النظرية.

لمزيد من المطالعة:

Charles R. Beitz, *Political Theory and International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979); Will Kymlicka, *Contemporary Political Philosophy: An Introduction* (Oxford [England]: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1990), and John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1971), and *The Law of Peoples* (Harvard, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1999).

العرقية (Ethnicity)

أصبحت العباراتان، «الجماعات العرقية» و«الصراع العرقي»، عباراتين شائعتين جداً على الرغم من أن معنييهما مبهمان وغامضان. إن معظم النزاعات المسلحة الكبرى في العالم هي نزاعات داخلية، ويمكن أن يوصف معظمها ظاهرياً بالنزاعات العرقية. إضافة إلى الحركات العرقية العنيفة، تبرز أيضاً حركات عرقية غير عنيفة مهمة ومتعددة كحركة الاستقلال الكيبيكي في كندا. أثار الاضطراب السياسي في أوروبا مشكلات الهوية العرقية والقومية ووضعها في واجهة الحياة السياسية. فمن جهة، انقسم الاتحاد السوفياتي إلى أكثر من عشر دول تقريباً مرتكزة على الأعراق، وبرزت مشكلات الانتماء والأقليات بقوة لا سابق لها. ومن جهة أخرى، يبدو أن الوضع هو العكس تماماً، بما أن الدول – الأمم في أوروبا الغربية تتقدم نحو

تكامل اقتصادي وسياسي وربما ثقافي أكثر عمقاً مما مضى. لكن هنا أيضاً برزت أهمية الهويات العرقية، إذ يخشى كثيرون فقدان هويتهم القومية والعرقية نتيجة التكامل الأوروبي، فيما يفكر البعض في احتمال حلول هوية أوروبية محل الهوية العرقية والقومية.

تشتق كلمة عرقية (Ethnicity) من الكلمة اليونانية «إتنوس» المشتقة بدورها من كلمة «إتنيكوس»، أي الأمة. وقد استُخدمت في الإنكليزية بهذا المعنى من أواسط القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، حين بدأت تشير تدريجاً إلى خصائص عرقية. في الولايات المتحدة، بدأت كلمة «العرقية» تستخدم في زمن الحرب العالمية الثانية بوصفها كلمة مهذبة للدلالة على اليهود والإيطاليين والإيرلنديين وأشخاص آخرين اعتُبروا أقل شأناً من الجماعات البريطانية المسيطرة. ما زالت كلمة عرقية في اللغة اليومية تشير إلى «مشكلات الأقليات» و«علاقات العرق». فهي تدل في العلاقات الدولية على جوانب من العلاقات بين جماعات تعتبر نفسها ويعتبرها الآخرون مختلفة ثقافياً عن سواها.

يجب أن تقال بضع كلمات عن العلاقة بين العرقية والعرق. فبينما كان شائعاً تقسيم البشر إلى أعراق مختلفة، يتجنب علم الوراثة الحديث عن الأعراق لسببين أساسيين. الأول وهو أنه لطالما كان هنالك تهاجن واسع بين البشر لدرجة أن الحديث عن حدود ثابتة بين الأعراق يعتبر تافهاً. الثاني، إن توزع السمات الوراثية الجسدية لا يتبع حدوداً واضحة. بمعنى آخر، غالباً ما يكون الاختلاف داخل جماعة عرقية واحدة أكبر من الاختلاف المنهجي بين جماعتين.

يمكن أن تتخذ العرقية أشكالاً متعددة، وبما أن الأيديولوجيات تشدد على النسب المشترك بين أفرادها، يشكل التمييز بين العرق والعرقية معضلة. قد تشكل الأفكار المتعلقة بالعرق جزءاً من الأيديولوجيات العرقية أو لا، كما أن وجودها أو غيابها لا يشكل عاملاً حاسماً في العلاقات العرقية البينية.

أما العلاقة القائمة بين كلمتي العرقية والقومية فمعقدة كتعقيد العلاقة بين العرقية والعرق. وعلى غرار كلمتي «عرقي» و«عرق»، لكلمة «أمة» (Nation) تاريخ طويل، وقد استُخدمت في معانٍ كثيرة في الإنكليزية. تشدد القومية (Nationalism) ، كالأيديولوجيات العرقية، على تشابه معتنقيها الثقافي وتضع حدوداً بين الأفراد واحدهم تجاه الآخر، الأمر الذي يجعل منهم دخلاء. إن العلامة التي تميز القومية هي علاقتها بالدولة وفقاً لتحديدها. فالقومي

يتمسك بواقع أن الحدود السياسية والحدود الثقافية هي حدود مشتركة، فيما لا تطالب مجموعات عرقية كثيرة بالسلطة على الدولة. وعلى الرغم من أن القومية قد تنحو إلى اتخاذ طابع عرقي، فقد لا تكون هذه هي الحال بالضرورة.

تجدر الإشارة إلى أن التنظيم والهوية العرقيين، بدلاً من أن يكونا ظاهرة أساسية في مناهضة الحداثة والدولة الحديثة، يكونان في أغلب الأحيان ردة فعل على عملية التحديث. حين نتكلم عن العرقية، نشير إلى أن الجماعات والهويات تطورت من خلال الاتصال المتبادل وليس العزلة. لكن ما هي طبيعة الجماعات المماثلة؟

أصبحت عبارة «جماعة عرقية» تعني ما يشبه كلمة «الشعب». لكن ما هو الشعب؟ هل يشكل سكان بريطانيا شعباً؟ هل يشتملون على شعوب متعددة أم أنهم يشكلون جزءاً من شعب جرماني أو ناطق باللغة الإنكليزية أو أوروبي؟ أيعني هذا أنه ليس ضرورياً أن تتمتع الجماعات العرقية بثقافة مميزة؟ أيمكن أن تكون جماعتان متطابقتين عرقياً وتشكلان بالرغم من ذلك جماعتين عرقيتين مختلفتين؟ هذه أسئلة معقدة. خلافاً لوجهة النظر الشائعة، لا يعتبر الاختلاف الثقافي بين جماعتين الطابع الحاسم في العرقية. فقد يكون لجماعتين مختلفتين في غينيا الجديدة، لغة ومعتقدات دينية وحتى تكنولوجيات مختلفة تماماً، لكن هذا لا يعني أن علاقة عرقية تربطهما. وكي نتكلم عن العرقية فعلاً، على الجماعتين أن يتذكرا أن كلاً منهما مختلف ثقافياً عن الآخر. العرقية هي بشكل أساسي أحد جوانب علاقة ما وليست ملكاً لجماعة منعزلة. وعلى العكس، قد تبدو بعض الجماعات متشابهة ثقافياً وتربطها على الرغم من ذلك علاقة عرقية بينية اجتماعية جداً (وحتى متقلبة). هذه هي حال العلاقة بين الصرب والكرواتيين بعد انقسام يوغسلافيا. وقد يكون هنالك أيضاً اختلاف ثقافي داخل الجماعة الواحدة من دون عرقية. بقدر ما تعتبر الفوارق الثقافية مهمة وذات معنى سياسي، تحمل العلاقات الاجتماعية عنصراً عرقياً.

العرقية هي بالتالي أحد عناصر علاقة بين عاملين يعتبران نفسيهما مختلفين ثقافياً عن أفراد الجماعات الأخرى. ويمكن بالتالي تحديدها على أنها هوية اجتماعية (ترتكز على تباين الواحد تجاه الآخر) وتتسم بصلة قرابة وهمية أو مستعارة. وتقسم الجماعات العرقية إلى أربعة أنواع أساسية:

١- **الأقليات العرقية المدينية:** تشمل هذه الفئة إضافة إلى آخرين، المهاجرين غير

الأوروبيين في المدن الأوروبية وذوي الأصول الإسبانية في الولايات المتحدة، إضافة إلى المهاجرين إلى المدن الصناعية في أفريقيا وفي أماكن أخرى. ركزت الأبحاث عن المهاجرين على مشكلات التأقلم والتمييز العرقي في المجتمع المضيف والعنصرية والمشكلات الناتجة من إدارة الهوية والاختلاف الثقافي. وبالرغم من أن لديها مصالح سياسية، نادراً ما تطالب هذه الجماعات العرقية بالاستقلال السياسي أو الحكومة المستقلة، فهي تُدمج عادةً في نظام إنتاج واستهلاك رأسمالي.

٢- **الشعوب المحلية**: هذه العبارة هي شاملة للسكان الأصليين في بلد ما، فهم عاجزون نسبياً على الصعيد السياسي وغير مندمجين في الدولة - الأمة القائمة إلا جزئياً. وترتبط الشعوب المحلية بنمط إنتاج غير صناعي ونظام سياسي من دون دولة.

٣- **الأمم البدائية (الحركات العرقية القومية)**: هذه الجماعات، وهي الأشهر في وسائل الإعلام تشمل الأكراد والسيخ والفلسطينيين والتاميل السريلانكيين وأعدادهم تتزايد. يتم التعريف بها إلى أنها جماعات لديها قادة سياسيون يطالبون بالحق بإنشاء دولتهم الأمة وبعدم خضوعهم لحكم الآخرين. قد يقال عن هذه الجماعات التي لا تملك دولة - أمة، إنها تتمتع بقدر أكبر من الخصائص المشتركة مع الأمم أكثر منه مع الأقليات المدينية أو الشعوب المحلية. فهي مجموعات مستقرة؛ يتم التمييز في داخلها بحسب المستوى الطبقي والتعليمي وهي تمثل مجموعات كبيرة. ويمكن وصف هذه الجماعات، وفقاً للمصطلحات المشتركة، بأنها شعوب لا دولة لها.

٤- **الجماعات العرقية في المجتمعات المتعددة**: تشير عبارة «المجتمع المتعدد» عادةً إلى دول نشأت من الاستعمار، وتضم شعوباً غير متجانسة ثقافياً. تمثل كينيا وإندونيسيا وجامايكا مجتمعات متعددة نموذجية. تُعتبر الجماعات (وتعتبر نفسها) التي تمثل المجتمع المتعدد، على الرغم من أنها مجبرة على المشاركة في النظامين الاقتصادي والسياسي المتجانسين، إنها مميزة جداً في مسائل أخرى. في المجتمعات المتعددة، لا يمثل الانفصال عادةً خياراً مطروحاً، وتعتبر العرقية بمنزلة منافسة جماعية. إن معظم الدول المعاصرة مجتمعات متعددة.

انظر أيضاً: الشتات؛ الانفصال؛ التحريرية الوحدوية؛ التطهير العرقي؛ تقرير المصير؛ الدولة - الأمة؛ القومية.

لمزيد من المطالعة:

Montserrat Guibernau and John Rex, eds., *The Ethnicity Reader: Nationalism, Multiculturalism, and Migration* (Cambridge, UK: Polity Press; Malden, MA: Blackwell Publishers, 1997); J. Hutchinson and A. D. Smith, eds., *Ethnicity* (Oxford: Oxford University Press, 1996); László Kürti and Juliet Langman, eds., *Beyond Borders: Remaking Cultural Identities in the New East and Central Europe* (Boulder, CO: Westview Press, 1997); Manning Nash, *The Cauldron of Ethnicity in the Modern World* (Chicago: University of Chicago Press, 1989); T. K. Oommen, *Citizenship, Nationality, and Ethnicity: Reconciling Competing Identities* (Cambridge, MA: Polity Press, 1997), and Jeff Spinner, *The Boundaries of Citizenship: Race, Ethnicity, and Nationality in the Liberal State* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994).

عصبة الأمم (League of Nations)

سبقت عصبة الأمم منظمة الأمم المتحدة، وقد مثلت محاولة مهمة قامت بها القوى العظمى بعد الحرب العالمية الثانية (١٩١٤ - ١٩١٨) في سبيل مأسسة نظام أمن جماعي، وصيغ ميثاقها التأسيسي جزءاً من اتفاقية فرساي (١٩١٩). عُقدت الجلسة الأولى في جنيف عام ١٩٢٠، وحضرها ممثلون عن ٤٢ دولة. على مدى السنوات الـ٢٦ التي تلت، حضر ما مجموعه ٦٣ دولة في مناسبة أو أخرى. وأما الجلسة الأخيرة، فعُقدت عام ١٩٤٦ حيث تم في نهايتها رسمياً الاستعاضة عن عصبة الأمم بمنظمة الأمم المتحدة التي نقلت مقرها الرئيس على الفور إلى نيويورك، ما عكس منزلة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى التحرر من الصورة الوهمية التي رافقت أداء عصبة الأمم.

وعلى غرار الأمم المتحدة، تألفت العصبة من جمعية ومجلس وأمانة سر. وتألفت الجمعية من كامل الدول الأعضاء التي يجتمع ممثلوها سنوياً في جنيف. أما المجلس، فتألف من أعضاء دائمين عدة (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان، ولاحقاً ألمانيا والاتحاد السوفياتي)، ومن أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة. تفوق جلسات المجلس المنعقدة جلسات الجمعية، فهو ينظر في النزاعات السياسية، ويركز على خفض التسلح، كما إن قراراته تؤخذ بالإجماع. وأما أمانة السر، وهي القسم الإداري في العصبة، فتألفت من الأمين العام وفريق عمل من ٥٠٠ شخص. ارتبطت منظمات عدة بالعصبة كالمحكمة الدولية، ومنظمة العمل الدولية.

مثلت العصبة، إلى حد ما، امتداداً لممارسة ليبرالية وبرلمانية على نطاق العلاقات الدولية. وقد قامت العصبة على فكرة مفادها أن التسوية السياسية التي تم التوصل إليها من خلال مناقشة مفتوحة هي الوسيلة المثلى لتعزيز الاستقرار السياسي. وقد تمسك أحد مهندسي العصبة الرئيسين وهو الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون بهذه الفكرة بعمق. فعلى غرار الكثير من المنظمات الدولية، صممت معالم العصبة في ضوء الدروس المزعومة التي استخلصت من الحرب العالمية الأولى، ومنها ثلاثة دروس ذات أهمية خاصة. أولاً، اجتازت ألمانيا الحدود إلى فرنسا وبلجيكا في عام ١٩١٤، وقد ساد الاعتقاد أن تحديد هوية المعتدي في الحروب الآتية مسألة سهلة. والمقصود بهذا القرار إطلاق طائفة من التدابير المضادة الجماعية، من المقاطعة الدبلوماسية، مروراً بفرض العقوبات، وصولاً إلى الحرب في النهاية. ثانياً، قام نظام الحؤول دون اندلاع النزاعات على الافتراض القائل إن منع الحرب في متناول اليد من خلال تطبيق منطق يرتكز على مبادئ شرعية. فالفكرة القائلة إن السلطة تخضع للقانون هي افتراض شائع بين صفوف أصحاب المثل العليا في فترة ما بين الحربين. ثالثاً، أدت التطورات السياسية السريعة في عام ١٩١٤ إلى وضع قيد الانفاذ آليات تأخير عدة ترمي إلى التخفيف من سرعة اتخاذ القرار من جانب واحد في أثناء أزمة معينة. إنما يُعتبر اللجوء إلى الحرب قانونياً بعد مضي ثلاثة أشهر متتالية على إحالة الخلاف إلى المجلس، وقد تم الافتراض أنه سيُعمَل بهذه المهلة. لقد فشلت العصبة في ردع الاعتداءات التي قامت بها إيطاليا واليابان وأخيراً ألمانيا في الثلاثينيات أو معاقبة المعتدين، ما دل على أن شوائب أساسية تشوب هيكليتها.

ويجدر الذكر أن العصبة لم تمثل الأسرة الدولية تمثيلاً كاملاً. لم يقر مجلس الشيوخ الأمريكي المعاهدات، ولم يصبح عضواً فيها. وضمت العصبة أفريقيا الجنوبية وليبيريا، وهما البلدان الأفريقيان الوحيدان. ولم يتلقَ الاتحاد السوفياتي دعوة إلى فرساي، كما أنه لم ينضم إلى العصبة حتى العام ١٩٣٤. وقد مثلت بضع دول أمريكا الجنوبية فقط، فيما اقتصر تمثيل آسيا على الصين، واليابان، وتايلاند. ولم تؤدِ ألمانيا أي دور نظراً إلى مسؤوليتها المزعومة في نشوب الحرب العالمية الأولى. لقد كانت العصبة أساساً أوروبية الصنع ولهذا السبب اقتصر عدد الدول التي جاز لها المضي في عملية حفظ الأمن ضد المعتدي على فرنسا وبريطانيا. فمن دون موافقة هاتين الدولتين لم يكن بالإمكان المضي في أي قرار. وصممت فرنسا تحديداً على استعمال العصبة أداة لاحتواء دور ألمانيا في أوروبا.

نجم فشل العصبة في المحافظة على السلام والأمن الدوليين عن عدد أعضائها المحدود، وعن قرارها المضي في تسويات إقليمية أذلت ألمانيا، و عن إيمانها أيضاً في استعداد الدول العظمى لوضع مصالحها القومية القصيرة الأجل في خدمة حماية السلام الدولي. ووقفت عصبة الأمم عاجزة بمواجهة قيام الفاشية في إيطاليا وألمانيا واليابان في الثلاثينيات، وهي كتلة من الدول النافذة التي مجدت الحرب، وباشرت برنامجاً مستديماً يهدف إلى إعادة التسلح لبلوغ غايتها ألا وهي إعادة رسم معالم ميزان القوى العالمي بما يتلاءم ومصالحها. الحق يقال إن العصبة تأسست في زمن واصلت فيه الدول النافذة الاعتماد على الحرب وسيلة لحل النزاع، وحين ظهرت على الساحة أشكال أخرى من القومية، لم تقوض هذه الأخيرة أساس بعض الامبراطوريات فحسب (النمسا – هنغاريا، تركيا)، بل بررت ظهور أنماط جديدة من التسلط الامبراطوري. وفي ضوء المتغيرات السريعة في ميزان القوى التي طرأت في النصف الأول من القرن العشرين، بالإضافة إلى العزلة الدبلوماسية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بالكاد يدهشنا أن تكون العصبة قد شاركت في أفول نجم أوروبا عوضاً عن الحؤول دون ذلك.

بغض النظر عن سجل العصبة الذي يُرثى له، حققت هذه الأخيرة بعض النجاح في فض الخلافات بين دول صغيرة (على سبيل المثال، الخلاف بين اليونان وبلغاريا في عام ١٩٢٥، وبين بولندا وليتوانيا في عام ١٩٢٧). وفي أثناء تاريخها القصير، نظرت العصبة في أكثر من ٦٠ قضية، من خلافات قانونية تقنية، وصولاً إلى قضايا رئيسة تدور حول النزاع المسلح. وقد نجحت في إقناع النصف بالتوصل إلى حل سلمي، وإن كان الماثلون أمامها من الدول الصغرى، وحتى لو بالإمكان تسوية الخلافات من خلال مقاربة قانونية. كما يجب أن نتذكر أن العصبة كانت مسؤولة عن مراقبة مراحل إزالة الاستعمار الأولى من خلال التصرف ببعض الأراضي التي استعمرتها ألمانيا وتركيا قبل الحرب العالمية الأولى. كانت هذه الأراضي بمنزلة مكافأة لباقي أعضاء العصبة، تحت شكل انتداب. كما حُددت لها درجات متفاوتة من الاستقلال السياسي بما يتوافق وموقعها الجغرافي ودرجة نموها الاقتصادي.

انظر أيضاً: إزالة الاستعمار؛ الأمم المتحدة؛ الأمن الجماعي؛ المثالية.

لمزيد من المطالعة:

George Gill, The League of Nations: from 1929 to 1946 (New York: Avery, 1996); Thomas J. Knock, *To End All Wars: Woodrow Wilson and the Quest for a New world Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), and Francis Paul Walters, A *History of the League of Nations* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1986).

العقوبات (Sanctions)

يعتبر الكثيرون أن العقوبات وسائل سلمية وفاعلة لتنفيذ القانون الدولي. طبقاً للبند ٤١ من شرعة الأمم المتحدة، باستطاعة مجلس الأمن أن يطلب من أي دولة عضو تطبيق إجراءات لا تتضمن استخدام القوة المسلحة لتكون قرارات مجلس الأمن مطبقة. وتعمل العقوبات بشكل تقليدي على قطع التجارة والاستثمارات، الأمر الذي يمنع الدولة المستهدفة من شراء أو بيع السلع في السوق العالمية. وقد تستهدف العقوبات سلعاً معينة كالسلاح أو النفط. وقد تقطع أيضاً المواصلات الجوية وتعلق أو تضع حداً بشكل جازم للعلاقات الدبلوماسية وتحاصر حركة الأشخاص وتلغي الاستثمارات أو تجمد الموجودات في المصارف الدولية. وتتعالى أصوات النقاد متهمين العقوبات بأنها قاسية وظالمة. فالقانون الدولي لم يضع أي معايير يمكن إسناد العقوبات إليها أو الحد من أثرها المدمر. وما يدعو للسخرية هنا هو أن العقوبات تستخدم لتنفيذ القانون بينما هي خارجة بحد ذاتها عن القانون.

يمكن للعقوبات أن تفرض من طرف واحد أو أن تكون متعددة الأطراف. تحمل العقوبات من طرف واحد بعض التأثير، سواء في الدولة التي تفرضها أم في الدولة المستهدفة. وفي السنوات الأخيرة، أضعفت العقوبات الأمريكية بوضوح اقتصادات كوبا والعراق، وأبطأت الاستثمارات في ليبيا وإيران، وألحقت الأذى بباكستان التي كانت معتادة على تلقي مساعدة اقتصادية وعسكرية أمريكية كبيرة. ولكن، يجدر بنا أيضاً النظر في الآثار الجانبية التي تحملها العقوبات من طرف واحد. فهذه الآثار تتخطى خسارة الصادرات والأرباح والوظائف. ففي حالة كوبا، ساعدت العقوبات الأمريكية على تسهيل مهمة كاسترو في إبقاء سيطرته على الاقتصاد والمجتمع الكوبيين. وهناك، في أماكن أخرى (بما فيها العراق) تم التذرع بالعقوبات الأمريكية لتبرير القمع وعدم الكفاءة. فالعقوبات بالفعل قد حملت ربما أثراً خبيثاً في إضعاف الحكم المدني في باكستان وزيادة التركيز على السلاح النووي هناك.

بصفتها قاعدة عامة، تنزع العقوبات من طرف واحد إلى أن تكون أكثر بقليل من تصريحات، أو تعبيراً عن المعارضة، إلا في تلك الحالات حيث العلاقة بين الدولة التي تفرض العقوبات والدولة المستهدفة كبيرة إلى درجة أن الأخيرة تعجز عن التأقلم معها. ومع الوقت، تفقد العقوبات الاقتصادية من أذاها. وفي الاقتصاد المعولم، باستطاعة الدولة المستهدفة عادة أن تجد مصادر بديلة من العرض والتمويل. وحتى إن المدافعين عن العقوبات من طرف واحد قد يعترفون بأن الأثر الذي تخلفه ليس أفضل ما هو مطلوب. والمشكلة أنه من الصعب جداً في الأغلب تأمين الدعم الدولي لفرض عقوبات معينة. فأفق النجاح في حمل الآخرين على تبني الإجراءات ذاتها يعكس مجموعة من العوامل، بما فيها المصالح التجارية والحظوة السياسية وتوافر الأموال لتعويض المداخيل الضائعة.

في السنوات الأخيرة، حاولت الأمم المتحدة تنسيق عقوبات متعددة الأطراف ضد عدد من الدول. وفرض مجلس الأمن نظامي عقوبات فقط في سنيه الخمسة والأربعين الأولى. والمثير للدهشة أنهما اعتبرا فاعلان بشكل عام. فقد استهدفا روديسيا (زيمبابوي اليوم) وجنوب أفريقيا. وفي العقد ما بعد نهاية الحرب الباردة، قام مجلس الأمن بفرض عقوبات على إحدى عشرة دولة هي: العراق (١٩٩٠)، يوغسلافيا السابقة (١٩٩١)، ليبيا، الصومال وليبيريا (١٩٩٢)، هاييتي وأنغولا (١٩٩٣)، رواندا (١٩٩٤)، السودان وبوروندي (١٩٩٦)، وسيراليون (١٩٩٧).

تسببت العقوبات بأوضاع صعبة أثرت في الناس العاديين أكثر من تأثيرها في القادة. ومع تراكم الأدلة على الآثار المضنية التي حملتها العقوبات، وبخاصة في العراق، تزايد اعتراف الخبراء بجانبها السلبي وتساءلوا عما إذا كانت العذابات الإنسانية يمكن تبريرها عن طريق التذرع بالهدف الأصلي. وطبقاً لشرعة الأمم المتحدة، لا يمكن إقرار عقوبات إلا بعد تحديد عمل عدواني بحسب البند ٣٩. بيد أن جملة «تحديد عمل عدواني» ليست محددة بشكل واضح. والنتيجة، كما يقول النقاد، أن العقوبات غالباً ما تفرض بشكل ظالم باستخدام معايير لا تطبق بشكل عادل أو يجري تحريفها. وفي أغلب الأحيان، تكون رغبات ومصالح الأقوياء، وليس القوانين الدولية الواضحة، هي التي تحدد المستهدفين من العقوبات ومن أنظمتها.

من المفترض أن العقوبات تأتي بتغيير في السلوك، وليس مفترضاً بها أن تمثل نوعاً من

العقاب أو الثواب. وحين فرضت العقوبات على العراق لدفعه إلى الانسحاب من الأراضي الكويتية التي احتلها، أشار المشككون إلى أن الكثير من الاجتياحات والاحتلالات الأخرى لم تلِها عقوبات. فإسرائيل والمغرب وتركيا وإندونيسيا، مثلاً، لم تخضع كلها للعقوبات حين غزت جيرانها واحتلت أراضيهم، هذا مع العلم أنها قد أدينت من جانب مجلس الأمن وطلب منها الانسحاب.

ومتى تفرض العقوبات على بلد، يجري تأليف لجنة من مجلس الأمن تعمل بشكل سري للإشراف عليها. هذا ما يجعل آلية فرض العقوبات سياسية للغاية ومفتوحة على ضغوط الأعضاء الدائمين. وقد تبدأ العقوبات بتبرير معين وتستمر بتبريرات أخرى.

وغالباً ما تفشل العقوبات لعدم تطبيقها. ولم تُعط الأمم المتحدة الوسائل الضرورية لتطبيقها بالطريقة التي تنص عليها. ويجب أن تعتمد على انصياع طوعي من جانب الدول الأعضاء ومن جانب التجار ورجال الأعمال. وليس من المدهش ازدهار إجراءات «الالتفاف على العقوبات». كما إن العقوبات قد تلحق الضرر خارج البلد المستهدف. فهي تضر مثلاً بالبلدان المجاورة لذلك البلد أو بالشركاء التجاريين الأساسيين له الذين يخسرون أسواقاً لصادراتهم وإيرادات حكومية وفرص عمل. وربما أضرت العقوبات أيضاً بالمصالح الكبرى في مجال الأعمال وهي تميل إلى التسبب بمعاناة الأفقر والأكثر ضعفاً.

وفي مقابل كل الآلام التي تفرضها، نجد أن العقوبات نادراً ما تنجح. فالعقوبات التي فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا في عام ١٩٣٥ فشلت في إجبارها على الانسحاب من أثيوبيا. كما فشلت مؤخراً العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق في حمله على تغيير سياساته بشكل مهم. ويعتقد الكثير من الخبراء أن العقوبات الهادفة قد تكون أكثر إنسانية وأكثر فاعلية. وتعني العقوبات الهادفة ممارسة ضغط حيث يكون هذا الأخير أكثر فاعلية. وحظر تصدير السلاح مثلاً هو نوع من العقوبات المستخدم بشكل شائع. أما نوع آخر منها فيسعى إلى ضرب المجموعات الأساسية كالنخب السياسية ونخب الأعمال.

تعطي العقوبات أفضل نتائجها حينما يتوافر إجماع سياسي دولي ويجري التعويض على الدول غير المستهدفة والتي يتعين عليها تحمل تكاليف العقوبات. وفي أغلب الأحيان، تفضل الحكومات الأخرى حداً أدنى من العقوبات أو لا عقوبات البتة. بالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما

يقال إن التفاعل الاقتصادي مرغوب فيه لأنه يعزز أنظمة سياسية واقتصادية أكثر انفتاحاً. إن هذا النمط من التفكير يجعل من الصعب قيام دعم متعدد الأطراف للعقوبات. ويتطلب الأمر في العادة أحداثاً عدوانية للغاية، كغزو صدام للكويت واحتلاله لها، ودعم ليبيا للإرهاب كما حصل في عملية لوكربي، ورفض هاييتي الفاقع لنتائج الانتخابات وما يرافقها من تعديات على حقوق الإنسان، للتغلب على المواقف المناهضة للعقوبات. وتقبع العقوبات الاقصادية حالياً في منطقة وسطية بين الحرب والسلم لم يحددها القانون الدولي ولم ينظمها بالشكل المناسب. وقد ساهم غياب الإطار القانوني الدائم في درجة النجاح الضئيلة التي أفرزتها العقوبات في الماضي.

انظر أيضاً: الإرهاب؛ الأمم المتحدة؛ الدولة المارقة؛ عصبةالأمم.

لمزيد من المطالعة:

David Cortright and George A. Lopez, eds., *Economic Sanctions: Panacea or Peacebuilding in a Post-Cold War World*?, with a Foreword by Ronald V. Dellums (Boulder, CO: Westview Press, 1995); Margaret P. Doxey, *International Sanctions in Contemporary Perspective,* 2nd ed. (New York: St. Martin's Press, 1996); Kim Richard Nossal, *Rain Dancing: Sanctions in Canadian and Australian Foreign Policy* (Toronto; Buffalo: University of Toronto Press, 1994); Robert A. Pape, "Why Economic Sanctions Do Not Work," *International Security,* vol. 22, no. 2 (Autumn 1997), pp. 90-136, and Thomas G. Weiss [et al.], eds., *Political Gain and Civilian Pain: Humanitarian Impacts of Economic Sanctions, Foreword by Lakhdar Brahimi* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1997).

علم الاجتماع التاريخي (Historical Sociology)

ينتشر الإحساس بأننا نعيش في عالم سريع التغير، ولكن لا يوجد اتفاق حول ما قد تغير في الواقع، كما إن الاتفاق أقل بكثير حول كيفية فهم هذه التغيرات أو الوجهة التي نحن سائرون إليها. وهكذا، مثلاً، يقوم نقاش شديد الحيوية حول ما إذا كانت الظاهرة المرتبطة بالعولمة جديدة حقاً، أو كانت تعود إلى القرن التاسع عشر، أو القرن السادس عشر، أو حتى قبل ذلك. يتطلب طرح أسئلة كهذه والإجابة عنها الدخول في تحليل تاريخي وتحليل مقارن.

لإلقاء الضوء على اتجاه التغيرات العالمية المعاصرة ومعناها، تكون الخطوة الضرورية في عزل ما هو حقاً جديد في المشهد العالمي عن الظواهر الثابتة أو المتكررة. بإمكاننا أن نفعل هذا الأمر عند مقابلة الديناميات العالمية الحالية مع تلك التي كانت في المراحل السابقة من إعادة التنظيم الأساسية فقط. وأكثر المقابلات انتشاراً (بشكل واضح أو ضمني) هي تلك التي تقام بين وضع العالم حالياً ووضعه في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، أو ما يسمى بالعصر الذهبي للرأسمالية والهيمنة الأمريكية. وتعطي هذه المقابلة الانطباع (الصحيح) بوجود تحول أساسي في العلاقات بين الدول، بين الدول ورأس المال وبين الدول/ رأس المال والعمل. وبشكل أخص، نشعر بوجود تحول من حقبة استقرار متوقع نسبياً إلى حقبة دوران ولا استقرار لا يمكن توقع ما سيحصل فيها. بيد أن المقابلة وحدها قد تكون مضللة. ويستحسن بنا أن نقابل الحاضر ليس فقط بمراحل من الاستقرار النسبي، ولكن أيضاً بمراحل مشابهة من عدم الاستقرار وإعادة التنظيم في العالم الحديث.

على امتداد العقد الماضي، تركز الاهتمام المتزايد على هذا النوع من الدراسات الذي يسمى بعلم الاجتماع التاريخي. وهو نوع يستكشف الماضي – وبشكل خاص الطريقة التي تتغير بها المجتمعات أو تعيد إنتاج نفسها – للمساعدة على تحديد ما سيكون ممكناً اجتماعياً.

على الرغم من أن حقل علم الاجتماع التاريخي متنوع، إلا أن علماء الاجتماع التاريخيين الذين تتقاطع همومهم بالضرورة مع طلاب العلاقات الدولية، يشتركون في بعض المبادئ. وفي تلخيصه الممتاز لعملهم، يقول جون هوبسون إن صورة ماكس فيبر تحوم بشدة في الخلفية. استوحى ما يسميهم هوبسون علماء الاجتماع التاريخيين الفيبريين أعمال ماكس فيبر حول العلاقة بين الحرب والرأسمالية والدولة عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ليقدموا مبادئ منهجية مهمة بالنسبة لدارسي الحرب والتغيرات النظامية العالمية.

ثلاثة هي من بين أهم المبادئ. أولها، لا جدوى من دراسة العلاقات الدولية إذا كانت هذه الأخيرة مستقلة عن السياسات المحلية. وفي الواقع، إن علم الاجتماع التاريخي جزء من محاولة لتفسير الظروف التاريخية التي سببت نشوء هذا التمييز. ثانيها، لا جدوى أيضاً من تجاهل العلاقة بين السياسات الدولية والسياسات الاقتصادية. فالدولة بحد ذاتها تحمل وجه جانوس. وقدرتها على استثارة إخلاص المواطنين لها واستخراج الموارد من ضمن حدودها

الإقليمية لتخوض حرباً مع دول أخرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسيطرتها على اللاعبين الآخرين في المجتمع المدني. ثالثها، وفي تناقض مباشر مع النظريات الواقعية حول العلاقات الدولية، قدم علم الاجتماع التاريخي إلى دراسة العلاقات الدولية تحليلات شديدة التعقيد حول طبيعة السلطة، وبشكل خاص سلطة الدولة. وفي معرض تقديم مثال واحد فقط، هناك فرق أساسي بين الاستبداد وبين سلطة البنية التحتية في الكتابات المتوافرة. وتعني الأولى قدرة الدولة على التصرف من دون التفاوض مع مجموعات أخرى في المجتمع. أما الثانية فتعني قدرة الدولة على اختراق المجتمع وعلى تنفيذ سياساتها وقراراتها من خلال أدوات بيروقراطية وإدارية معقدة. إحدى الطروحات الأساسية التي ظهرت في هذا الحقل هي أن الدول التي تتمتع بسلطة بنية تحتية قوية تجد سهولة أكبر في التأقلم مع التغيير من تلك الدول صاحبة السلطة الاستبدادية.

في الوقت الحالي، يجري الارتباط بين علم الاجتماع التاريخي ودراسة العلاقات الدولية بحد ذاتها ببطء. فطلاب العلاقات الدولية يكرهون، وربما نفهم موقفهم، الحجج التي تدعي أن فهمنا للحاضر يعتمد على معرفتنا بالصحيفة اليومية أقل من اعتمادنا على فهم شامل لتاريخ العالم. وعلم الاجتماع التاريخي أمر صعب، لأنه يفرض علينا إعادة النظر في العديد من منطلقاتنا المتجذرة فينا حول الموضوع. إضافة إلى ذلك، فإن جسم النظرية الناشئ من هذا الحقل الدراسي لا يترجم بسهولة إلى توصيات سياسية. والطلاب الذين يودون الانخراط في مجال علم الاجتماع التاريخي قد يحتاجون إلى التخلي عن أي اهتمام مباشر بمقاربة "حل المشكلات"، حتى لو كانوا سيجدون مكافأة لهم في أساس يرتكز على معرفة متطورة بالمصادر التاريخية الخاصة بالمشكلات بحد ذاتها.

انظر أيضاً: الحرب؛ الدولة - الأمة؛ النظرية؛ نظرية النظام العالمي.

لمزيد من المطالعة:

John M. Hobson, "The Historical Sociology of the State and the State of Historical Sociology in International Relations," *Review of International Political Economy*, vol. 5, no. 2 (1998), pp. 285-320; Anthony Jarvis, "Societies, States and Geopolitics: Challenges from Historical Sociology," *Review of International Studies*, vol. 15, no. 3 (July 1989), pp. 281-293, and Dennis Smith, *The Rise of Historical Sociology* (Cambridge: Polity Press, 1991).

العنف البنيوي (Structural Violence)

العنف البنيوي مفهوم أساسي في حقل دراسات السلام من ابتكار يواهان غالتونغ، وهو أحد رواد هذا الحقل. يفكر أكثرنا في السلام مستخدماً بشكل بديهي مصطلحات سلبية، قائلاً إن السلام هو انعدام الحرب أو النزاع المسلح. والسلام هو عكس ما يمكن ملاحظته وقياسه وعكس ما هو حقيقي جداً في آثاره المباشرة، ونقصد هنا الحرب. وعلى امتداد سنوات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة، ادعى الكثيرون من المراقبين الذين دعموا مفهوم الردع النووي ومفهوم الدمار المتبادل المؤكد، أن هذين المفهومين، مهما كانت تكلفتهما قد ساعدا في الحفاظ على «سلام طويل المدى» بين الخصمين الأساسيين. بيد أن فكرة العنف البنيوي والمصطلح المرتبط بها وهو «السلام الإيجابي» لا تدل فقط على استخدام القوة الملحوظ بين الدول، بل أيضاً أي شيء يمكن تلافيه، ومن شأنه أن يمنع أو يعيق اكتمال الذات الإنسانية أو تحقيق الذات. في المقابل، يحكي الباحثون في مجال السلام عن المفهوم الأخير على أنه إرضاء لحاجات الإنسان الأساسية، والتي قد تكون ذات طبيعة فيسيولوجية، بيئوية، اقتصادية وروحية. وهكذا، نرى أن مفهوم العنف البنيوي أكثر اتساعاً من المحور التقليدي الذي يركز عليه الدارسون الأنكلو - أمريكيون في حقل العلاقات العامة والمتعلق بالحرب والاستخدام المباشر للقوى المسلحة المادية بين الدول.

ويشير المصطلح على وجه الخصوص إلى الهيكليات التي تحفظ سيطرة مجموعة، تقع في مركز القوة، على مجموعة أخرى، عادة ما تمثل الأغلبية، وتقع عند الأطراف. بالنسبة إلى هذه الأخيرة، يمكن للعنف البنيوي أن يتمظهر من خلال الأجور الضئيلة والأمية والتدهور الصحي وقلة الحقوق القانونية والسياسية والسيطرة المحدودة جداً على حيواتها. وإذا قاومت أو حاولت تغيير الشروط البائسة بواسطة العمل المباشر، فإنها قد تصطدم بالعنف المباشر.

استخدم مفهوم العنف الهيكلي أول ما استخدم في سياق الأوضاع الاستعمارية. وقد اعتمد غالتونغ بنفسه على أعماله الميدانية في روديسيا تحت الحكم البريطاني الاستعماري. أما اليوم، فقد اتسع استخدام المفهوم ليشمل الطرائق المستمرة والخفية على الأغلب والتي بواسطتها يتم إلحاق الأذى بالأشخاص من خلال البنى السياسية والاقتصادية الثقافية.

مقابلة بالعنف المباشر، يعمل العنف البنيوي ببطء ولكنه، كما يقول البعض، يقتل عدداً

أكبر من الناس على المدى الطويل. أما إحدى الطرائق لقياس أثر العنف البنيوي فهي بطرح متوسط معدل الأعمار في العالم من أعلى رقم موجود له للحصول على مؤشر أولي عن الوفيات المبكرة وتلك التي يمكن تجنبها. وتترجم هذه المعدلات أرقاماً تناهز ١٧ مليون شخص على الأقل في السنة، وهم عادة من أطفال العالم الثالث الذين يموتون من الفقر أو من الأمراض القابلة للوقاية.

ليست الوفاة بالطبع هي الأثر الوحيد الناجم عن العنف البنيوي، بل إن ثمة أربعة أنواع من العنف في السياسات العالمية:

١- العنف الكلاسيكي في الكتابات التقليدية وهو الذي يتسبب بألم مقصود، كما في الحرب أو التعذيب أو العقاب غير الإنساني والمذل؛

٢- الحرمان من الحاجات المادية الأساسية للإنسان كالمسكن والملبس والطعام والماء؛

٣- القمع ويعني خسارة الحريات الإنسانية الخاصة باختيار معتقداتها والتعبير عنها؛

٤- الاستلاب وهو شكل من أشكال العنف البنيوي ضد هويتنا وضد حاجاتنا غير المادية إلى العيش المجتمعي والعلاقات مع الآخرين.

يندرج العنف الهيكلي في إطار الأنواع الثانية والثالثة والرابعة من العنف. وهو لا يحتاج إلى أن يشاهد قائماً بين الجلاد وضحيته. بل إنه قد يكون جزءاً لا يتجزأ من نظام اجتماعي أو من بنى سياسية واقتصادية.

بيد أن مفهوم العنف البنيوي لا ينفع كثيراً في الاستخدامات التفسيرية، فهو مجرد طريقة لوصف ما هو واقع اعتيادي وكئيب في العالم الثالث بوجه خاص. وما من رابط واضح بين البنية والعنف المباشر، فالفقر والقمع لا يؤديان بالضرورة إلى الثورة. وكان مفهوم العنف البنيوي مهماً في المساعدة على تحديد مدى الدراسات من أجل السلام، وما زال مفيداً أداة بلاغية بين أيدي الناشطين الذين يسعون إلى تبرير نضالاتهم ضد القمع الاقتصادي. بيد أن البعض قد يقولون إن هذا المفهوم واسع جداً. فالكلمات الصائبة لوصفه موجودة بكثرة (مثل الظلم، الاستلاب، القمع، إلخ.) بل إنها أحياناً تفتقر إلى الذوق حينما تجري مقارنة العنف البنيوي بالإبادة الجماعية النازية. ولكن، بالنسبة للثائرين على النظم القائمة، يوفر مفهوم

العنف الهيكلي سبباً وجيهاً لخوض نزاعات مسلحة. ومع إزالة الفوارق القائمة بين العنف المباشر وأشكال «العنف» الأخرى، يكون استخدام العنف المباشر لوضع حد للأشكال الأخرى استخداماً «مبرراً».

انظر أيضاً: بناء السلام؛ دراسات السلام؛ الدولة الفاشلة؛ الحرب؛ الحروب من النوع الثالث؛ عدالة التوزيع.

لمزيد من المطالعة:

W. Eckhardt, “Death by Courtesy of Governments, 1945–1990,” *Peace Research*, vol. 24, no. 2 (1992), pp. 51-55; Johan Galtung, “Twenty-Five Years of Peace Research: Ten Challenges and Some Responses,” *Journal of Peace Research*, vol. 22, no. 2 (1985), pp. 141-158; Peter Lawler, *A Question of Values: Johan Galtung’s Peace Research, Critical Perspectives on World Politics* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995), and Stephen Ryan, “The Transformation of Violent Intercommunal Conflict,” in: Kumar Rupesinghe, ed., *Conflict Transformation* (New York: St. Martin’s Press, 1995).

العولمة (Globalisation)

هو مصطلح يعني تسارع وتكثيف آليات وعمليات ونشاطات، يقال إنها تعزز التبعية العالمية المتبادلة، وربما الاندماج السياسي والاقتصادي العالمي في النهاية. وهو بالتالي مفهوم ثوري يتضمن إزالة الإقليمية عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ولكن، سيكون من الخطأ النظر إلى العولمة بطريقة حتمية. فكما إن ثمة قوى اندماج عاملة على الأرض من خلال تقليص المسافات على مستوى عالمي، ثمة قوى تفتيت أيضاً.

تحمل العولمة بعض السمات التي يمكن التعرف إليها، على الرغم من عدم وجود إجماع في هذا المجال حول أي من هذه السمات! تتضمن العولمة أولاً إدراكاً متزايداً لكون العالم مكاناً واحداً. وينعكس هذا الأمر في جمل مثل «القرية العالمية» و«الاقتصاد العالمي». وقليلة هي الأماكن التي تبعد لمسافة سفر أكثر من يوم واحد، والاتصالات عبر الحدود الإقليمية أصبحت الآن فورية تقريباً. ففي عام ١٩٨٠، كان هناك نحو مليون مسافر دولي يومياً. وفي عام ٢٠٠٠ صار أكثر من ٣ ملايين شخص يعبر الحدود الإقليمية كل يوم بهدف السياحة.

ثانياً، حسنت تقنية المعلومات والاتصالات قدرة الوصول إلى الأسواق البعيدة، وبسطت كل من إنتاج السلع وتوزيعها، وسهلت التجارة الخارجية. ثالثاً، أصبح البشر أكثر فأكثر اعتماداً الواحد على الآخر لذا لم يعد بالإمكان التعامل مع مشكلات الاحترار العالمي وتجارة المخدرات العالمية والإرهاب إلا عبر تعاون أكبر على المستوى فوالوطني. رابعاً، يقول بعض المراقبين إن العولمة تمحي الفوارق الثقافية، فترى علماء الاجتماع مثلاً ينزعون إلى الحديث عن «كوكلة» (Coca-Colaisation)، أو عن «مكدلة» (McDonaldisation) الثقافة العالمية.

وأخيراً، يدّعي بعض المراقبين أن قدرة الدول ذات السيادة على القيام بأعمال مستقلة سياسياً قد ضعفت بسبب العولمة. وهذا صحيح على وجه الخصوص في مجال السياسة الاقتصادية. فقد أصبحت فكرة الاقتصاد الداخلي المنحصر ضمن حدود مرسومة بشكل جيد وتحت إدارة الدولة فكرة متقادمة. واليوم، تخضع السياسة الاقتصادية الداخلية لقوى السوق العالمية. ولا تملك الدولة في الواقع سوى تأثير أو سيطرة فاعلة بسيطة في هذه القوى. وكل دولة تحاول أن تمارس تأثيرها ترى نفسها عرضة لسحب الاستثمارات وهرب رأس المال من أراضيها، الأمر الذي يؤدي باقتصادها إلى الكساد. باختصار، تتضمن العولمة تحولاً جذرياً في بنية العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية. وتتضمن أيضاً نزعة للتفكير والتصرف بطريقة عالمية واعترافاً بأن الإنسانية لا يمكنها أن تكون منضبطة على طول حدود خطوط جغرافية. والحديث عن العولمة لا يعني بالتالي فقط وصف الحاضر، ولكنه يحوي أيضاً فهماً للقوى التي ترسم المستقبل. وبهذا المعنى تكون العولمة مفهوماً متعدد الجوانب معقداً وديناميا في آن.

وأسباب العولمة كثيرة، من أكثرها أهمية الرأسمالية الليبرالية والثورة في تقنية المعلومات والاتصالات. وتعني الرأسمالية الليبرالية ببساطة التقاء القيم الليبرالية (الحرية، حقوق الإنسان، الفردية، الديمقراطية) مع نظام اقتصادي معتمد على السوق. ويعتقد الكثيرون أن هذه النظرة إلى العالم قد انتصرت على الشيوعية وعلى فكرة الاقتصاد الموجه، الأمر الذي أدى إلى قيام بيئة عالمية مساعدة على تحرك الرساميل والسلع بشكل حر.

لا يوجد اتفاق بين المفكرين حول أصول العولمة. وقد أرجعها البعض إلى فجر الحضارة الغربية، بينما ينظر البعض الآخر إلى أصول نظام الدولة الحديثة بحثاً عن مؤشرات عن العولمة فيها، ويتحدث البعض الأخير عن معنى مد أول خط تلغراف عابر للمحيط الأطلسي في

منتصف القرن التاسع عشر. بيد أن ما يميز العولمة اليوم هو كثافة التبادلات القائمة وسرعتها. وتقدم زيادة عدد المنظمات غير الحكومية مثالاً سهلاً على ذلك: عند بداية القرن العشرين، كان عددها نحو ١٧٠ منظمة، أما اليوم فإن الرقم يدور حول ٥,٥٠٠ منظمة. واللافت أن عددها في عام ١٩٨٠ كان قريباً من ٢٥٠٠ منظمة، ما يمثل زيادة بنسبة مئة في المئة في غضون عشرين سنة. لا شك إذاً، أن الثمانينيات كانت مفصلاً حاسماً في تاريخ هذا المفهوم.

تختلف تقييمات العولمة اختلافاً كبيراً، فهي بالنسبة للبعض كلمة سرية تعني الهيمنة الأمريكية وتحرير الشركات المتعددة الجنسيات من الرقابة والتنظيم الفعليين. وهذه شكوى رافقت الحركات «المضادة للعولمة» في السنوات الحديثة. ويعتبر البعض الآخر أنها قوة ممكنة في خدمة ازدهار ومساواة أكبر من خلال توسع رأس المال. وفسرها بعض الناشطين الليبراليين على أنها تحمل تعزيزاً لحقوق الإنسان العالمية والسلام العالمي، بينما رآها بعض اختصاصيي الثقافات على أنها قوة شر تهدد بقاء الثقافات وأنماط الحياة المحلية.

صحيح أنه لا يستفيد الجميع من العولمة. وأنه حتى تصبح الاستفادة منها كاملة، يجب توافر رأس المال والقدرة على اكتساب التكنولوجيا. وبينما الكثير من الدول في النظام العالمي لا يملكون لا ذاك ولا تلك، نجد مثلاً أن نسبة كبيرة من شعوب العالم لا تملك شبكة هاتف. كما أن التواجد «على الشبكة» لا يعني الكثير بالنسبة لمن يعيشون في أفقر مناطق العالم الثالث. بكلمات أخرى، قد لا تكون العولمة عالمية في النهاية. وفي أفضل حالاتها تجد لها توزيعاً وانعكاسات غير متساوية في كل مكان.

من وجهة نظر بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ثمة مشكلات كثيرة غير محلولة متعلق بالعولمة، ومن بينها علاقاتها بالديمقراطية. إذا كانت العولمة تضعف حقاً مقدرة الدول على اتخاذ قرارات اقتصادية وسياسية مستقلة، فهذ يعني، كما يقول البعض، إن العولمة قوة خطيرة مضادة للديمقراطة.

انظر أيضاً: الاحتباس الحراري؛ الإقليمية؛ الرأسمالية؛ رأسمالية الكازينو؛ الشركة المتعددة الجنسيات؛ صدام الحضارات؛ نهاية التاريخ.

لمزيد من المطالعة:

John Baylis and Steve Smith, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1997); Robert J. Holton, *Globalization and the Nation-State* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1998); Andrew Hurrell and Ngaire Woods, eds., *Inequality, Globalization, and World Politics* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1999); Ray Kiely and Phil Marfleet, eds., *Globalisation and the Third World* (London; New York: Routledge, 1998); Patrick O'Meara, Howard Mehlinger and Matthew Krain, eds., *Globalization and the Challenges of a New Century: A Reader* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 2000), and Jan Aart Scholte, *Globalization: A Critical Introduction* (New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 2000).

ـ ف ـ

فخ المديونية (Debt Trap)

هو وضع يفرض على الدولة أن تنفق الكثير مما تجني من التجارة بهدف خدمة دينها الخارجي بدلاً من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. وهو يُعَد أحد أبرز المشكلات التي تشل دول العالم الثالث (أو أغلبية مواطني العالم الثالث، على وجه الدقة). ويُعزى فخ المديونية في الدول الفقيرة إلى إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في عام ١٩٧٣ والارتفاع الهائل في أسعار النفط في تلك السنة. فقد أودعت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط أموال النفط الجديدة في المصارف الغربية، فشعرت المصارف بحاجة إلى إيجاد طرف تُقرضه لأن النقد بدأ يفقد من قيمته جراء التضخم (الذي ارتفع بسرعة فائقة في ذلك الوقت)، فاقترضت دول عدة من أوروبا الشرقية والعالم الثالث مبالغ طائلة من المال متوقعةً أن يبقى معدل الفائدة ثابتاً.

وقد أُحبطت التوقعات نتيجة نزعتين برزتا في الاقتصاد العالمي خلال السنوات العشرين التي تلت. تمثلت الأولى بانهيار نظام سعر صرف العملات الثابت الذي تم إنشاؤه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ وبدأت الدول تستخدم معدل الفوائد لتثبيت سعر صرف عملاتها. وتمثلت الثانية بارتفاع معدل الفوائد في الثمانينيات كرد فعل على العجز في الميزان التجاري والميزانية العامة في الولايات المتحدة. هذا ما أدى إلى ركود في عديد من الدول الصناعية، وهو ما قلل أسواق التصدير أمام الدول الفقيرة. وفيما انخفضت عائدات التصدير في معظم بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ارتفعت أحكام تسديد الدين مخلفة وضعاً من الإفلاس المالي؛ إذ انهار في فترة الركود سعرُ المواد الأولية التي كان يعتمد عليها عدد كبير من الدول الفقيرة

للحصول على عملات صعبة، فباتت الديون المتراكمة كبيرة جداً لدرجة أنها أصبحت في حاجة إلى قروض جديدة من أجل تسديدها.

تم تسليف الدول الفقيرة مبلغاً قدره ٩٢٧ مليار دولار أمريكي بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٠، وتم إعفاؤها من ١٣٤٥ مليار دولار أمريكي من خدمة الدين. فبدأت الدول المدينة فترة التسعينيات بأكثر من ستين في المئة من الدين مما كانت عليه في عام ١٩٨٢. وتضاعف دين دول الصحراء الأفريقية الجنوبية في هذه الفترة. وعندما تمت إثارة مسألة إلغاء الدين أو الإعفاء منه، قالت المصارف الغربية إن هذا الأمر سيؤدي إلى ما يسميه الاقتصاديون «الخطر الأخلاقي»؛ أي أن عدم القدرة على تسديد الدين سيشجع ببساطة الدول الفقيرة على الاستمرار في الاقتراض على أمل ألا تسدد ديونها أبداً. من جهة أخرى، قال بعض المعلقين إن الخطر الأخلاقي يجب أن يطبق على الجهتين؛ إذ إن الإفراط في الاقتراض هو إفراط في الإقراض، ويتعين على الدائنين أن يتحملوا مسؤولية أخطاء ارتكبوها في السبعينيات.

بلغ مجمل دين العالم الثالث مع حلول عام ١٩٩٧نحو ٢٠٢ تريليون دولار أمريكي. تم تسديد ٢٥٠ ملياراً منها بالفوائد والقروض الأساسية في السنة نفسها. ويمثل فخ المديونية كارثة إنسانية مزمنة لسبعمئة مليون إنسان يصنفون في فئة الأفراد الأكثر فقراً في العالم. وشهدت أفريقيا ـ وهي القارة الأكثر مديونية في العالم ـ خلال العقد الأخير انخفاض معدلات الأعمار والمداخيل ومستويات الاستثمارات وارتفاع معدل وفيات الأطفال والأمهات.

وجرت المحاولة الأولى الفعلية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ للتعامل مع المشكلة عندما تلقى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي موافقة مجلس حكامهما من أجل المباشرة بمبادرة الدول الفقيرة العالية المديونية. قدمت هذه السياسة عند إطلاقها وعداً بأن الدول الفقيرة ستحقق «مخرجاً قوياً» من عبء الدين الذي لا طاقة لها به. رحبت مجموعات الحملة والمنظمات غير الحكومية بهذه السياسة كمقاربة أولى شاملة لإلغاء الدين مع إمكانية ضخمة بالقضاء على الفقر. هذه المبادرة مفتوحة للدول الأشد فقراً، ولا سيما تلك:

١ – الجديرة بامتياز المساعدة العالية كتلك التي تقدمها منظمة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي ومنظمة تسهيل النمو وخفض الفقر التابعة لصندوق النقد الدولي (التي كانت معروفة سابقاً باسم «تسهيل التنظيم البنيوي المتقدم»).

٢- التي تواجه وضعاً غير محتَمل نتيجة الدين حتى بعد التطبيق الكامل لآلية تسريح الدين التقليدية.

٣- التي حققت رقماً قياسياً في تطبيق استراتيجيات تركز على خفض الفقر وبناء الأسس لتنمية اقتصادية مستدامة.

تمثل مبادرة الدول الفقيرة العالية المديونية في ما يخص الدين أول آلية لخفض الدين تَعِد بالتعامل مع فخ المديونية المستمرة بطريقة شاملة وموحدة. وهي مصممة من أجل إيجاد حل ليس للدين التجاري والدين الذي يجب على الدول الفقيرة العالية المديونية للدائنين الثنائيين وحسب، بل أيضاً الدين الواجب للدائنين المتعددي الأطراف، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التطور الإقليمي. والهدف الأساسي من مبادرة الدول الفقيرة العالية المديونية هو تمكين هذه الدول التي يمثل دينها حملاً ثقيلاً لا يمكن حله عبر آلية خفض الدين التقليدية، من تحقيق مستوى دين مستدام خلال فترة ست سنوات. وخلال هذه الفترة يتعين على الدولة أن تطبق برنامج التنظيم البنيوي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي. وعند «نقطة القرار» التي تتمثل بنهاية السنوات الثلاث الأولى، يقوم الدائنون بدراسة مشكلة دين الدولة ويحددون ما إذا كانت جاهزة لمغادرة إطار الدول الفقيرة العالية المديونية؛ وإن كانت لا تستطيع ذلك، يحددوا ما تحتاج إليه من تسريح دين لتصل إلى مستوى دين مستدام عند «نقطة الانتهاء»، أي بعد ثلاث سنوات.

ما مستوى الدين المستدام؟ هذا ما حدده البنك الدولي بالمستوى الذي يمكن للدولة فيه أن تسدد مستحقاتها من الدين الحالي والمستقبلي كاملةً من دون أن يتأثر النمو الاقتصادي ومن دون أن تلجأ إلى إعادة جدولة أو زيادة التأخيرات. في كيان الدول الفقيرة العالية المديونية، تخضع الدول لتحليل الدين المستدام الذي يتم على أساسه تحديد مدى قيمة تسريح الدين الذي تحتاج إليه الدولة لتحقق أهداف المبادرة المستدامة، وهو عبء دين يراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ في المئة من صادرات الدولة السنوية وخدمة دين تصل من ٢٠ إلى ٢٥ في المئة من الصادرات السنوية.

تبلغ التكلفة (وبالتالي تسريح الدين المؤمن) في ظل الخطة ٣٠ مليار دولار أمريكي تقريباً، تُقسم مناصفة بين الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وبالنسبة إلى تطبيقها على مجمل خفضات الدين، يقترح تقدير أولي أنه بعد الدول الفقيرة العالية المديونية وتسريح

الدين التقليدي، سيتم خفض قيمة الدين العام ـ المقدرة حالياً بـ ٩٠ مليار دولار أمريكي ـ إلى النصف تقريباً في ٣٣ دولة من المرشح تصنيفها لذلك.

انظر أيضاً: برنامج التكيف الهيكلي؛ البنك الدولي؛ التبعية؛ التنمية؛ الدولة الفاشلة؛ صندوق النقد الدولي؛ عدالة التوزيع؛ المساعدة الأجنبية.

لمزيد من المطالعة:

Martin Dent and Bill Peters, *The Crisis of Poverty and Debt in the Third World* (Brookfield, VT: Ashgate Pub., 1999); Cheryl Payer, *Lent and Lost: Foreign Credit and Third World Development* (London; Atlantic Highlands, NJ: Zed Books, 1991), and Susan George, *A Fate Worse than Debt* (Harmondsworth: Penguin, 1988), and The *Debt Boomerang: How Third World Debt Harms Us All* (London: Pluto Press, 1991)

الفوضى (Anarchy)

تستدعي هذه الكلمة في استخدامها اليومي صوراً تعكس حالات من والعنف وغياب القانون وانعدام النظام. تُشتَق كلمة فوضى الإنكليزية (Anarchy) من كلمة «أنارخوس» (Anarkhod) اليونانية؛ ومعناها «من دون حاكم»، وهي تستعمل للدلالة على غياب حكم يحفظ السلام. وغالباً ما ترافق حالات الفوضى هذه حالاتٌ من التمرد الكبير والاضطراب الاجتماعي والسياسي. ويُكثر بعض كتاب الخيال العلمي ومنتجو الأفلام من استخدام هذه الفكرة في أعمالهم ليصوِّروا مستقبل الجنس البشري. وفي هذا السياق، كلمة الفوضى هي نقيض التصرف الحضاري، وهي تعبر عن رؤية متشائمة للإمكانات الإنسانية.

يستخدم دارسو السياسة الدولية هذه العبارة على نحو أكثر دقة؛ فيصفون السياسة الدولية بالفوضوية لأنه ما من دولة واحدة أو تحالف دولي يتمتع بالسلطة المطلقة على كامل النظام. فما من حكومة عالمية مركزية؛ إذ إن الصفة المشتركة بين الدول العاملة في إطار النظام الدولي هي أنها دول سيدة مستقلة، مسؤولة عن مصيرها ولو أنها لا تتحكم به. وهي دول تمارس سيطرتها الشرعية على أراضيها ولا تخضع لأي سلطة عليا، وتحدد الوقت الملائم لتشن حرباً أو لتعقد سلاماً أو لتتكاتف مع دول أخرى.

كان توماس هوبز أول فيلسوف سياسي حديث يصف العلاقات الدولية بالفوضوية، مع العلم بأن فلسفته السياسية تُعنى على نحو أساسي بمعضلة النظام داخل الدولة، إلا أن الوصف الذي قدمه في شأن «الحالة الطبيعية» الدولية كان له كبير الأثر في تطور نظرية العلاقات الدولية.

ويستخدم هوبز فكرة الحالة الطبيعية «ليفياتان» التي كانت تُعرف أحياناً بـ«التناظر الوظيفي المحلي» ليُظهر السبب الذي يدفع بالأفراد المنطقيين إلى تفضيل العيش في ظل قوة عليا مطلقة بدلاً من العيش في عالم تعمه الفوضى. بالنسبة إليه، إن حالة الطبيعة هي إحدى حالات البؤس والصعوبة التي يعيش فيها الإنسان ويكافح باستمرار من أجل البقاء على قيد الحياة؛ فمهما عظمت قوة الأفراد تجدهم عاجزين عن حماية أنفسهم حماية كاملة تجاه أي اعتداء. في ظل هذه الظروف، ما من وقت للتسلية والعلاقات الاجتماعية والتصرفات الحضارية؛ إذ يقضي المرء هذه الحياة (التي وصفها بالمقرفة والوحشية والقصيرة) محاولاً التغلب على منافسيه بهدف البقاء حياً. هذا الوضع ظالمٌ جداً إذ يتطلب من الأفراد العقلانيين أن يتخلوا عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية مقابل الحماية والأمن اللذين يؤمنهما لهم قائد متسلط أو دولة دكتاتورية.

من السهل أن نرى كيف تنطبق هذه الشروط ما قبل الاجتماعية على العلاقات الدولية ولا سيما في نظر الواقعيين في هذا المجال. فهم يَعُدون أن غياب السلطة العليا التي من شأنها أن تفرض النظام وتنفذه في إطار التحالف يعني أن الدول الأخرى غير المنضمة إلى التحالف تعيش في حال من عدم الأمان الدائم، لذا يتعين عليها أن تبقى متأهبة للقيام بكل ما بوسعها من أجل البقاء على قيد الحياة في هذا المحيط حيث تعتمد كل دولة على قدراتها الخاصة. من هنا، يتبين الترابط الوثيق بين الفوضى والحرب.

وتُعَد التأويلات الواقعية اليوم لنتائج الفوضى على العلاقات الدولية موضوعَ جدل ولا سيما في نظرية العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، يوافق بعض الدوليين الليبراليين على أهمية الفوضى، إلا أنهم يَعُدون الواقعيين ميّالين إلى المبالغة من حيث تأثيرها في تصرفات الدول. وكذلك الأمر بالنسبة إلى البنائيين الذين يوافقون أيضاً على أن الفوضى هي الميزة الأساسية للنظام الدولي لكنهم يَعُدون أنها لا تعني شيئاً بذاتها. فعلى سبيل المثال، تختلف الفوضى القائمة بين الأصدقاء اختلافاً كبيراً عن تلك القائمة بين الأعداء، لكن الاثنتين ممكنتان. باختصار،

تعتمد طبيعة الفوضى وأثرها في الدول إلى حد كبير على مستوى التحليلات التي ترتكز عليها مختلف النظريات وعلى كيفية تبرير العلاقة التي تربط مختلف المستويات بعضها ببعض.

انظر أيضاً: البنائية؛ الحرب؛ الدولية الليبرالية؛ المجتمع الدولي؛ مستويات التحليل؛ معضلة السجناء؛ المكاسب النسبية/ المكاسب المطلقة ؛ حوار ما بين النماذج ؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, 2nd ed. (New York: Columbia University Press; Basingstoke: Macmillan, 1995); Kenneth Neal Waltz, *Theory of International Politics*, Addison-Wesley Series in Political Science (Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co., 1979); Helen V. Milner, "The Assumption of Anarchy in International Relations Theory," *Review of International Studies,* vol. 17, no. 1 (January 1991), pp. 67-85; Robert Powell, "Anarchy in International Relations Theory: The Neo-Realist-Neo-Liberal Debate," *International Organization*, vol. 48, no. 2 (1994), pp. 313-344, and Alexander Wendt, "Anarchy Is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics." *International Organization,* vol. 46, no. 2 (Spring 1992), pp. 391-425.

- ق -

القانون الدولي (International Law)

يأتي القانون الدولي على نوعين: القانون الخاص والقانون العام. يختص الأول بحل النزاعات الدولية بين الأفراد والشركات، بينما يحكم الثاني العلاقات بين الدول. ويتضمن أموراً متعلقة بملكية الأرض واستعمال البحار وضبط التسلح وحقوق الإنسان.

تملك كل الدول جهازاً أعلى لصنع القوانين. بيد أن المجتمع الدولي لا يملك سلطة من هذا النوع. وبدلاً منها، تستخدم المعاهدات وسائل أساسية تقيم فيها الدول واجبات قانونية تلزم كل واحدة تجاه الأخرى. وطالما أن النشاطات التي تتطلب تعاوناً دولياً تزداد أكثر فأكثر، فإن المعاهدات تكاثرت، وهي تتعاطى الآن مع مجموعة منوعة هائلة من الموضوعات. تندرج المعاهدات بحسب نوعين أساسيين: معاهدات ثنائية تعقد بين دولتين، بينما المعاهدة المتعددة الأطراف تعقد بين أكثر من دولتين. أهم المعاهدات هي تلك المتعددة الأطراف التي تعقد بين كل دول العالم.

تملك كل دولة ممارساتها الدستورية الخاصة بها والتي تنظم سلطة صنع المعاهدات في حكومتها. فدستور الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يراقب سلطة صنع المعاهدات. بإمكان الرئيس أن يعقد معاهدات تصبح ملزمة بعد موافقة ثلثي مجلس الشيوخ الأمريكي عليها. أما الاتفاقيات الدولية التي لا تندرج تحت صفة المعاهدة، وهي معروفة باسم اتفاقيات تنفيذية، فإن الرئيس باستطاعته وحده القيام بها من دون موافقة مجلس الشيوخ، وفي السنوات الأخيرة اعتمدت هذه الاتفاقيات أكثر بكثير من المعاهدات.

لا توجد آلية موحدة لعقد معاهدة، ولكن تتضمن المسألة عامة سلسلة من المراحل بما فيها التفاوض، الموافقة الملزمة، التصديق، الإنفاذ. قد تحصر أطراف المعاهدة التزامها ببعض نواحي المعاهدة من خلال تحفظات تقوم بها، أو إنها قد تعدل من واجباتها بحسب بروتوكولات معينة.

يمثل القانون الدولي العرفي المصدر الأساسي الثاني للقانون الدولي. وهو مكون من الممارسات الشائعة لدى البلدان والتي أصبحت مع مرور زمن معين مقبولة بوصفها ملزمة قانونياً. قد تصل بعض الممارسات التي يقوم بها عدد من الدول إلى وضعية قانون دولي عرفي إقليمي فقط، بينما تصل ممارسات أخرى مشتركة بين أغلبية واسعة من البلدان إلى وضعية قانون عرفي عالمي.

وحتى الفترة الأخيرة تقريباً، كان القانون الدولي العرفي هو الوسيلة الأساسية المستخدمة لتطوير القانون الدولي، ولكنه أثبت بطء شديد في التأقلم مع طبيعة القانون الدولي السريعة التغير. واليوم، تخطت المعاهدات المتعددة الأطراف هذه المسألة. إضافة إلى ذلك، كان تزايد عدد الدول، من «نادي العشرين» الصغير بعد الحرب العالمية الأولى إلى نحو ١٩٠ دولة اليوم، سبباً في تصعيب الحصول على إجماع في الممارسات، وهو أمر ضروري لإرساء قانون عرفي دولي. بيد أن بعض أجزاء قانون البحار الحالي مستلهم من ممارسات شائعة بين الدول، الأمر الذي يشير إلى أن القانون الدولي العرفي ما زال يحمل أهمية كبيرة جداً.

يرتكز القانون الدولي العرفي على عاملين. الأول هو عبارة عن ممارسة ثابتة ومتسقة. من الضروري إثبات أن عدداً كبيراً من الدول القوية نسبياً منخرطة في هذه الممارسة، وأنها مستخدمة منذ فترة طويلة من الزمن. العامل الثاني هو قبول الدول بأن تكون الممارسة ملزمة قانونياً. قد تلتزم بعض الدول بالقانون الدولي العرفي حتى لو اعترضت عليه، ذلك أن الأغلبية العظمى بين الدول قد وافقت عليه. مثلاً، خلال سنوات الفصل العنصري، كانت حكومة جنوب أفريقيا تعترض على اعتبار أن سياساتها العنصرية مخالفة للقانون الدولي، حتى لو كان المجتمع الدولي يعتبر هذه السياسات غير قانونية.

المصدر الثالث الأساسي للقانون الدولي هو قرارات الأمم المتحدة. تقوم الجمعية العمومية بإصدارها كتوصيات في المرحلة الأولى، وقد تصبح التزامات قانونية دولية إذا

ما أثرت في قيام قانون دولي عرفي وقادت إلى عقد معاهدات متعددة الأطراف تتعامل مع المشكلات التي طرحها القرار. تكون بعض القرارات مهمة إلى درجة أنه يطلق عليها اسم «إعلان» كاسم شرف. ويكون هذا الأخير أداة رسمية تستخدم في مناسبات نادرة حينما ينطق بمبادئ ذات أهمية كبيرة ودائمة، مثل إعلان حقوق الإنسان. وبما أن الإعلانات تظل مجرد قرارات تصدرها الأمم المتحدة، لا يمكن أن تكون ملزمة قانونياً حتى لو ساد توقع قوي مفاده أن الدول ستلتزم بأحكامها.

أهم مظهر من مظاهر القانون الدولي هو أنه لا يجري انفاذه كما يجري انفاذ القانون المحلي. إذ لا وجود لقوة شرطة دولية ولا يمكن إجبار الدول على القيام بواجباتها القانونية طالما أنه لا وجود لسلطة أعلى من سلطة تلك الدول نفسها. ويجري تنفيذ القانون الدولي بين الدول عن طريقين أساسيين هما التبادلية والمسؤولية القانونية. تمتثل الدول لالتزاماتها القانونية لأنها تريد من الدول الأخرى ان تفعل الشيء ذاته. مثال جيد على ذلك هو الحصانة الدبلوماسية. كما أن أغلبية الدول تلتزم بالقانون الدولي في أغلب الأحيان لأنها تريد أن ترسم لنفسها صورة الملتزم بالقانون والمسؤول قانونياً.

يجري حل الأغلبية الكبرى من النزاعات القانونية بين الدول بواسطة مجموعة مندمجة من المفاوضات والوساطات والمصالحات. يملك المجتمع الدولي آلية قانونية ضعيفة لتحكيم النزاعات تتخذ شكل محكمة العدل الدولية. في هذه المحكمة ١٥ قاضياً يجري اختيارهم ليمثلوا مختلف المناطق الجغرافية في العالم. أما وظيفة المحكمة فهو الفصل في النزاعات التي ترفع إليها من جانب الدول وتقديم آراء استشارية حول المسائل القانونية الدولية التي تعرض عليها من جانب المنظمات الدولية. وحدها الدول بإمكانها ان ترفع القضايا أمام المحكمة. الأفراد والمجموعات والعناصر غير الحكومية يمنعون من حمل شكاواهم، هذا مع العلم أن الدول بإمكانها أن ترفع الشكوى بالنيابة عنها، شرط أن تكون الحقوق التي جرى التعدي عليها هي أيضاً من حقوق الدولة. ولا يمكن إجبار الدول على المثول أمام المحكمة، ولكنها عادة ما تكون قد وقعت على معاهدة تجبرها على فعل ذلك، أو أنها قبلت بالسلطة القضائية الخاصة بالمحكمة الدولية من خلال إعلانها ذلك. لم يمض دور محكمة العدل الدولية من دون التعرض للانتقاد. فقد وجهت العديد من الدول انتقاداتها إلى المحكمة لأنها رفضت أن تؤدي دوراً فاعلاً في الشؤون القانونية الدولية. فقد نزعت المحكمة إلى أن تكون محافظة وإلى مساندة

الحقوق القائمة لدى الدول الأقوى. وكما الأمم المتحدة، تعتمد المحكمة على الدول حتى تأخذ في الحسبان النظام العالمي العام، بدلاً من مصالحها القومية حينما تقرر الالتزام بالقانون الدولي وبقرارات المحكمة.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ التبادلية؛ التدخل لدواعٍ إنسانية؛ جريمة الحرب؛ الحرب العادلة؛ الحقوق خارج الحدود الإقليمية؛ المجتمع الدولي.

لمزيد من المطالعة

Thomas M. Franck, *The Power of Legitimacy among Nations* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1990); Rosalyn Higgins, *Problems and Process: International Law and How We Use it* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, [1994]); Peter Malanczuk, *Akehurst's Modern Introduction to International Law*, 7th rev. ed. (London; New York: Routledge, 1997), and Martin Shaw, *International Law*, 4th ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

القدرة على التدمير المتبادل المؤكد ((Mutually Assured Destruction (MAD))

هو عبارة عن علاقة بين دولتين يمكن من خلالها أن تدمر كل منهما مجتمع الأخرى حتى بعد تلقي هجوم شامل (أو ضربة أولى) تشنه إحداهما على الأخرى. ويرتبط مفهوم التدمير المتبادل المؤكد ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الردع. ويشير هذا الأخير، كما تم شرحه في جزء آخر من هذا الكتاب، إلى قدرة دولة معينة على إقناع خصمها بالعدول عن الهجوم نظراً إلى الخسائر الفادحة التي سيكابدها الخصم. ولكن، لا يمكن أن تنجح سياسة الردع ما لم يتوافر شرطان: أولاً، أن يكون التهديد بالثأر تهديداً موثوقاً به. ثانياً، أن تتمتع الدولة بالقدرة على الرد ما إن يُشن الهجوم عليها. وتمحور سؤال صانعي السياسة الرئيس خلال الحرب الباردة حول كيفية وضمانة تحقيق هذين الشرطين.

عموماً، دار التنافس بين مقاربتين. الأولى، نظرية استخدام السلاح النووي. لم تسعَ هذه النظرية إلى استخدام الأسلحة النووية لردع الاتحاد السوفياتي السابق فحسب، بل أيضاً لتطوير أسلحة مماثلة إلى أدوات تُستخدم في الحرب. ووفقاً للمدافعين عن نظرية استخدام السلاح النووي، يمكن لحرب نووية أن تقتصر على بقعة محددة من دون أن تستحيل حرباً نووية شاملة.

وأفاد هؤلاء المدافعون كذلك أن الفوز في هذه الحرب ممكن. وأما بديل نظرية استخدام السلاح النووي، فهو التدمير المتبادل الأكيد الذي ساد أخيراً الفكر النووي الأمريكي.

تطورت فكرة التدمير المتبادل المؤكد على مر السنوات، لكن يقترن هذا المفهوم عادة بروبرت ماكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي في عهد جون أف. كينيدي في بداية الستينيات. فقد حاول ماكنمارا تحديد مستوى الضرر الذي يمكن للولايات المتحدة أن تلحقه بالاتحاد السوفياتي، حتى تتأكد من أن الأخير لن يفكر بتسديد ضربة أولى أو وقائية للولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا الغربية. اعتقد ماكنمارا أن الولايات المتحدة تحتاج إلى نحو ٤٠٠ سلاح نووي لتدمير ثلث سكان الاتحاد السوفياتي، وما يزيد على ثلثي البُنى التحتية الصناعية الخاصة به. وانطلاقاً من هذه الحسابات، طور ماكنمارا عقيدة «الدمار المؤكد». وأما مفهوم التدمير المتبادل المؤكد، فهو امتداد لهذا المنطق، ويمكن تعريفه بأنه حالة يفتقر فيها شن هجوم على دولة ما إلى المنطق حينما ستتضرر الدولة المهاجمة. وتفسر ضرورة اللجوء إلى ضربة ثانية منيعة أهمية الدور الذي لعبته الغواصات في نظام الدفاع الأمريكي في أثناء الحرب الباردة. فالقضاء عليها في غاية الصعوبة في معركة مفتوحة. وبما أن كل غواصة قادرة على حمل ٢٠ صاروخاً نووياً أو أكثر، فهي قادرة على تسديد ضربة ثانية منيعة. وبامتلاك أمريكا قدرة مماثلة، سيعلم السوفيات أنهم حتى لو تمكنوا من تسديد ضربة أولى ناجحة على قاعدة أسلحة نووية أرضية، فسيعانون ضرراً على مستويات غير مقبولة من مصادر أخرى. وبهذه الطريقة، تكمن قيمة مفهوم التدمير المتبادل المؤكد بصفته خطوة يتعذر فيها الإتيان بحركة. وغالباً ما تم تشبيه القوى العظمى خلال الحرب الباردة بعقربين داخل زجاجة.

قام الجدال حول ثبات مفهوم التدمير المتبادل المؤكد منذ الستينيات. فقد حاجج بعض الكتاب قائلين إن هذا المفهوم في غاية الخطورة، ولا يأخذ سباق التسلح في الحسبان، لا سيما في ما يختص بتطوير تكنولوجيات جديدة في صناعة الأسلحة. وجدت هذه الحجة أساساً لها في بداية الثمانينيات حين بدأت حكومة ريغان الحديث عن تطوير منظومة قذائف مضادة للقذائف التسيارية. فيمكن لنظام مثل «حرب النجوم» أن يحمي صانعه من قوة الرد لدى الخصم فيتيح إمكانية الشروع بحرب نووية والفوز بها. وقد تصاعدت حدة هذا الجدال في السنوات القليلة الأخيرة مع صيحات الغضب التي أطلقتها روسيا والصين في وجه محاولات أمريكية ترمي إلى تشييد درع فاعل يحمي من الصواريخ وموجه ضد الدول المارقة النووية. وقد قام الجدال الثاني

حول مقدرة مفهوم التدمير المتبادل المؤكد على الحؤول دون تحول الحرب الباردة إلى ساخنة أم لا. وقال جون ميولر على سبيل المثال أن الأسلحة النووية لم تقم سوى بدور بسيط في عدم شن حرب مفتوحة بين القوى العظمى. ومن ضمن عوامل أخرى، لا تزال ذكرى المذبحة التي نجمت عن الحربين العالميتين المعروفتين سبباً كافياً يضمن ألا يدخر صانعو السياسة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي جهداً كي يحولوا دون تحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة.

لا شك في أن نهاية الحرب الباردة قد غيرت طريقة التفكير في ما يتعلق بالسلاح النووي تغييراً مهماً. فمع انخفاض عدد الأسلحة النووية، وتوقيع طائفة من المعاهدات، وسيادة روح التعاون الجديدة بين القوى العظمى، يكمن القلق الرئيس لدى صانعي القرار اليوم في إمكانية حيازة الإرهابيين والدول المارقة أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الإطار، لا تُطبَق نظريات الردع التقليدية تطبيقاً يماثل ذاك الذي شهدته الحرب الباردة في أوجها.

انظر أيضاً: أسلحة الدمار الشامل؛ الانتشار النووي؛ الحرب الباردة؛ الردع؛ سباق التسلح؛ ضبط التسلح.

لمزيد من المطالعة:

Stephen J. Cimbala, *The Past and Future of Nuclear Deterrence* (Westport, Conn.: Praeger, 1998); Lawrence Freedman, *The Evolution of Nuclear Strategy* (New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 1981); Robert McNamara, *Blundering into Disaster: Surviving the First Century of the Nuclear Age* (New York: Pantheon Books, 1986); John Mueller, *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War* (New York: University of Rochester Press, 1996), and *The Absolute Weapon Revisited: Nuclear Arms and the Emerging International Order* (conference), Edited by T. V. Paul, Richard J. Harknett and James J. Wirtz (Ann Arbor; Michigan, IL: University of Michigan Press, 1998).

القوة العظمى (Superpower)

كيف نتعرف إلى قوة عظمى حين نلتقي إحداها؟ ليست الإجابة عن هذا السؤال سهلة كما يبدو للوهلة الأولى. فبعض الباحثين يشكون في أن لهذا المفهوم أي فائدة تحليلية في القرن الحادي والعشرين.

كان وليام فوكس أول من استخدم هذا المصطلح في عام ١٩٤٤. في ذلك الوقت، كانت ألمانيا وإيطاليا واليابان (كلها من قوات المحور) مهزومة، وكان القسم الأكبر من أوروبا في حالة تمزق، وكانت الصين غارقة في حرب أهلية. حدد فوكس القوة العظمى على أنها دولة تمتلك قوة عظيمة «بالإضافة إلى تميز قوتها بحركية كبيرة». وقال إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وحدها تستحق أن تسمى بقوى عظمى، لأن هذه الدول الثلاث، كما قال قد تكون مسؤولة عن رسم عالم ما بعد العام ١٩٤٥. كان فوكس محقاً بمعنى من المعاني. فـ«الثلاثة الكبار» لم يضعوا فقط شروط الاستسلام الألماني في عام ١٩٤٥، بل أشرفوا كذلك على ما تبعه من تقسيم أوروبا، وكانوا أساسيين في قيام الأمم المتحدة.

ولكن يخطئ من يظن أن هذه الدول الثلاث كانت متساوية في القوة. وإذا كان صحيحاً أن الجيش السوفياتي هزم لوحده تقريباً الألمان على الجبهة الشرقية، ينبغي ألا ننسى أن الولايات المتحدة أمنت له ١٥ ألف طائرة و٧ آلاف دبابة و٥٢ ألف سيارة نقل (جيب) و٣٧٦ ألف شاحنة. بكلمات أخرى، كانت حركية قوة الاتحاد السوفياتي السابق معتمدة بكثرة على قوة أمريكا الشمالية الصناعية والاقتصادية. بالطبع، تبخرت أي شكوك حول وضع الاتحاد السوفياتي بوصفه قوة عظمى حينما فجر في عام ١٩٤٩ أول قنبلة نووية له.

وكذلك، كان قانون الإعارة والتأجير الأمريكي عاملاً حاسماً في السماح لبريطانيا في مواصلة الحرب في أوروبا والانتصار في النهاية على ألمانيا. كما إنه، عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت بريطانيا على شفة الإفلاس وكان قسم كبير من شعبها يقف على حد المجاعة. برر فوكس تسمية بريطانيا بقوة عظمى بالقول إن مواردها الإنسانية والمادية الهائلة، وتكنولوجيتها المتقدمة وقيادتها لمنظمة الكومنولث تعطي لها وضعية مميزة مقابل دول أخرى تمارس بعضاً من السيطرة الإقليمية. وعلى الرغم مما سبق، يصعب الاستنتاج أن بريطانيا استحقت أبداً في يوم ما أن تدعى قوة عظمى. وعند إلقاء نظرة متأخرة على الوضع الذي كان قائماً، نجد أن القوة العظمى الحقيقية الوحيدة في عام ١٩٤٤ كانت الولايات المتحدة. وبوصفها «مخزوناً للديمقراطية». موّلت الولايات المتحدة المجهود الحربي وتمتعت باحتكار الأسلحة النووية، كما امتلكت الاقتصاد العامل الوحيد صاحب الأهمية العالمية آنذاك. وعلى الرغم من اعتراضات بريطانيا والاتحاد السوفياتي السابق، طورت الولايات المتحدة إطاراً تنظيمياً لاقتصاد العالم ما بعد الحرب.

يقضي مصطلح «قوة عظمى» بوجود تراتبية هرمية للقوى بين الدول. والقوة العظمى هي دولة تؤدي دور قيادة حاسماً في النظام العالمي، وتتمكن من كسب ولاء دول أخرى. بإمكان القوة العظمى أن تفرض، في إطار دائرة نفوذها، إرادتها السياسية على الدول الأصغر وتبقى بعيدة عن المساءلة نسبياً. وهي لا تملك فقط القدرة على إرسال قوة عسكرية فاعلة إلى مسافات بعيدة عن أراضيها، ولكنها تملك أيضاً موارد عسكرية هائلة تحت تصرفها. وأخيراً، قد يقول المرء إن القوة العظمى تملك واجبات خاصة متعلقة بالحفاظ على النظام الدولي، وتتمتع بوضعية مميزة في المنتديات الدولية كما في الأمم المتحدة.

يقول بعض الباحثين إن المصطلح لا يضيف شيئاً مهماً إلى مصطلح قوة كبرى الأقدم بكثير. واستباقاً لهذا الانتقاد، قال فوكس بوجود فرق نوعي بين القوى العظمى في حقبة ما بعد ١٩٤٥ والقوى الكبرى الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كفرنسا وإسبانيا وبريطانيا. فالقوى الكبرى كانت من ناحية أصغر بكثير وقامت بنشاطاتها على مسافات قريبة الواحدة من الأخرى. وحتى لو كانت هذه الدول من اللاعبين الدوليين المهمين، إلا أنها لم تبلغ يوماً المدى العالمي والتأثير الذي بلغته الولايات المتحدة ومعها الاتحاد السوفياتي. واليوم، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، يبدو أن القوة العظمى الوحيدة في المستقبل المنظور ستظل الولايات المتحدة.

انظر أيضاً: الحرب الباردة؛ القوى العظمى؛ القوى الكبرى؛ القوى الوسطى؛ الهيمنة.

لمزيد من المطالعة:

Paul Sharp, “Adieu to the Superpowers?,” *International Journal*, vol. 47 (1992), pp. 818-847, and William T. R. Fox, *The Super-Powers: The United States, Britain, and the Soviet Union – their Responsibility for Peace* (New York: Harcourt, Brace and company, [1944]), and “The Super-Powers Then and Now,” *International Journal*, vol. 35, no. 3 (Summer 1980), pp. 417-436.

القوى الكبرى (Great Power)

على امتداد خمسة قرون، ارتدت أقوى دول العالم عباءة القوى الكبرى، وكان منها: البرتغاليون والإسبان والإيطاليون في القرن السادس عشر، والسويديون والدانماركيون في

القرن السابع عشر، والبريطانيون والفرنسيون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأخيراً الأمريكيون والروس في القرن العشرين. القوى الكبرى، كما يدل اسمها هي أكثر الدول تأثيراً في النظام العالمي في وقت معين من الزمن. خلال الحرب الباردة، دعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نفسيهما قوى عظمى انسجاماً مع المقدرة التدميرية الهائلة لأسلحتهما النووية والمدى العالمي لمصالحهما القومية.

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكيك ميزان القوى ثنائي القطبية الذي رافقه، يجب إعادة النظر في ما يمثل قوة كبرى في القرن الحادي والعشرين. ففي عالم ما بعد الحرب الباردة، امتلكت ألمانيا واليابان قوة اقتصادية مهمة، ولكنهما افتقدتا كل من الإرادة السياسية والقوة العسكرية الملازمة لوضعية القوة الكبرى.

وبعد سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩، وعلى مدى سنتين قصيرتين، انتهج الاتحاد السوفياتي دوراً أممياً، وتطلعت إليه الدول الغربية شريكاً في حقبة جديدة من السياسات العالمية. إلا أن هذه المرحلة الانتقالية انتهت وبدأت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفياتي واندلاع حرب البوسنة في عام ١٩٩٢. تتمتع روسيا حالياً باقتصاد أصغر من اقتصاد إسبانيا، لذا يصعب رؤيتها قوة كبرى ناشئة حتى سنوات كثيرة إلى الأمام، على الرغم من استمرار سيطرتها الإقليمية على وسط آسيا. وفي الوقت ذاته، ستنشأ الصين على الأرجح في العقود المقبلة بصفتها قوة مؤثرة في الشؤون العالمية نظراً إلى إمكاناتها الاقتصادية الواسعة وقدرتها العسكرية الصاعدة.

أما الاتحاد الأوروبي، بحسب واقعه الحالي، فإنه يمثل في أعين البعض نوعاً من محطة في وسط الطريق، ليس من المؤكد إذا كانت تستطيع أن تتحول إلى قوة كبرى، أو أنها ستظل محكومة بالعجز. ويعتقد الكثير من المراقبين أن الاتحاد الأوروبي يقف على مفترق طرق. ولم يعد مصمموه يركزون على أولوية توسيع أو تقوية مؤسساته وآليات صنع القرار فيه. واذ تتسم قيادته بالضعف نجد أن العلاقات الفرنسية الألمانية التي تمثل محركه الأساسي مهتزة. كما إن المسائل المحيطة بالنقد الأوروبي الموحد (اليورو) تمثل أيضاً مجالاً لخلافات عميقة.

وفي الوقت الحالي، تمثل الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تتمتع بقدرات القوة العظمى في كل المجالات، إلا أن الدور الذي تمارسه اليوم يختلف بشكل كبير عن الدور الذي أدته خلال الحرب الباردة. ولم تعد الولايات المتحدة تفرض من جانب واحد السياسات العالمية

وتطبقها فحسب، بل هي تعمل كمحفز للقيام بأعمال متعددة الأطراف (على الرغم من أنها تختار هذه الأعمال وتضعها تحت شروطها الخاصة)، كما فعلت خلال حرب الخليج في عام ١٩٩١ ومؤخراً في البوسنة.

يحمل جدول الأعمال الداخلي الآن انعكاساً كبيراً على خيارات السياسة الخارجية بالنسبة لكل القوى الكبرى. فهذه ظاهرة جديدة واختراقية، وما زالت غير مدروسة أو مفهومة بشكل كاف. وفي غياب أي نوع من التهديد كالذي يشبه نمط المواجهة بين الشرق والغرب في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، يبدو أن خيارات السياسة الخارجية أصبحت تحت رحمة الهموم الداخلية.

وفي الوقت ذاته، يمثل تعريف الدولة الكبرى بحد ذاته مسألة خاضعة لبعض النقاش. فهي تحتم وجود ناد مع قواعد عضوية. كانت القوى الكبرى تقليدياً في الصفوف الأمامية من حيث القوة العسكرية وكان يعترف لها ببعض الحقوق والواجبات في ما يتعلق بالأمن والسلام العالميين. لذا، منحت وضعية مميزة في منظمات مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة. وحجة هذه القوى هي أنها ساهمت في النظام والاستقرار العالميين ليس فقط بواسطة سياساتها، ولكن أيضاً من خلال اتباعها سياسات معينة الواحدة منها إزاء الأخرى. وتتضمن هكذا سياسات المحافظة على موازين القوى، وتجنب الأزمات والسيطرة عليها حينما تنشب (بدلاً من استخدامها من أجل فائدة تحقق لطرف واحد) واحتواء النزاعات بينها والحد منها.

أما اليوم، فإن المعيار الأساسي للعضوية والأداء ضمن هذا النادي لم يعد واضحاً. فالأمور التي كانت ثابتة إبان عالم الحرب الباردة الثنائي القطبية قد حلت محلها أمور غير ثابتة في عالم وحيد القطبية تسيطر عليه حالياً الولايات المتحدة، أو على الأقل، عالم تمثل فيه القرارات السياسية الأمريكية مرجعاً أساسياً يقيس إزاءه الآخرون قراراتهم. وتجدر الملاحظة أيضاً إلى أن دولاً عديدة تقف موقفاً مزدوجاً إزاء الولايات المتحدة، وتسود مشاعر قريبة من الإحراج أحياناً لكون قوى مهمة أخرى مضطرة إلى أن تعتمد بدرجة كبيرة على الأمريكيين. فأوروبا تعتقد مثلاً أن الالتزام الأمريكي هو شرط مسبق للنظام الدولي، ومع ذلك، فإن العديد من الأوروبيين على قناعة أيضاً أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تتصرف لوحدها في عالم اليوم، ويجب أن تتصرف بالاتفاق مع الآخرين. ومع مرور الزمن في القرن الحادي والعشرين، يرجح أن لا تتمكن الولايات المتحدة

من الاستمرار في وضعيتها المريحة الحالية. فثمة قوى كبرى أخرى ستنشأ، ويبقى أن نرى ما إذا كانت ستتعايش بطرائق تعزز النظام الدولي أو تهدده.

انظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي؛ تحالف القوى؛ توازن القوى؛ عصبة الأمم؛ القوى العظمى؛ القوى الوسطى؛ مجموعة الدول الصناعية السبع؛ نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة.

لمزيد من المطالعة:

Richard Bernstein and Ross H. Munro, *The Coming Conflict with China* (New York: A. A. Knopf, 1997); Jeffrey E. Garten, *A Cold Peace: America, Japan, Germany, and the Struggle for Supremacy* (New York: Times Books, 1992), and Josef Joffe, *The Great Powers, Predictions*; 18 (London: Phoenix, 1998).

القوى الوسطى (Middle Power)

ينضوي هذا المصطلح تحت لواء التحليل الخطابي أكثر منه التحليل المقارن. وقد يبدو هذا القول غريباً. ففي النهاية، إذا أمكن استعمال مصطلحات مثل قوة عظمى استعمالاً متجرداً إلى حد ما للدلالة على دول تتشارك ميزات مهمة تميزها من سواها من الدول، فلم لا ينطبق هذا القول على الدول الوسطى؟ يُفترض أن القوى الوسطى ليست بالعظمى ولا بالصغرى، وهذا صحيح من حيث التعريف. ولكن تكمن مشكلة هذا المصطلح في أنه ينطبق على عدد وافر من الدول. فعلى صعيد وضع القوى المتوسطة، ما تتشارك فيه هذه الدول أقل شأناً بمراحل من اختلافها عن بعضها البعض. وبالتالي، على نحو مختلف عن القوى العظمى، لا تتصرف القوى الوسطى تصرفات متشابهة. فعدد الدول العظمى اقتصر على خمس أو ست في النظام الدولي في آن واحد، في حين أن قائمة الدول الوسطى أطول بكثير مع العلم أنها تتنوع بتنوع المعايير التي توضع الدولة على أساسها في هذه الفئة الغامضة. وفي القرن الحادي والعشرين الذي يصعب فيه قياس السلطة أكثر من أي وقت مضى، يُنظر إلى الافتراض القائل إن السلوك مرتبط بحالة القوة المتوسطة هو افتراض يدعو إلى الشك.

أثمرت بعض المحاولات عن وضع لائحة بالدول الوسطى. على سبيل المثال، من خلال الاطلاع على إجمالي الناتج القومي للعام ١٩٧٥، حدد كارستن هولبراد ١٨ دولة، مركّزاً على

حضورها في مناطق معينة. فظهرت الأسماء التالية:

- أفريقيا: نيجيريا، جنوب أفريقيا؛
- آسيا: الصين، اليابان، إيران، الهند؛
- أوروبا: المملكة المتحدة، إسبانيا، إيطاليا، بولندا، فرنسا، وجمهورية ألمانيا الفدرالية؛
- أمريكا الوسطى والشمالية: المكسيك وكندا؛
- أمريكا الجنوبية: الأرجنتين، البرازيل؛
- أوقيانيا: إندونيسيا، أستراليا.

وقد قامت محاولات مماثلة بوضع لوائح مختلفة بمرور الزمن، لكن تكفي هذه اللائحة لنبذ الفكرة القائلة إن السلوك مرتبط بوضعية الدولة.

ترقى أصول مصطلح «قوة وسطى» إلى المناظرات التي قامت حول تأليف الأمم المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، ومباشرة في الفترة التي تلتها. أعلنت كندا وأستراليا أنهما تستحقان اعترافاً دستورياً بهما يفوق مجرد الحصول على العضوية في الجمعية العامة على الرغم من أنهما لا تمثلان جزءاً من القوى العظمى، ولا يمكنهما بالتالي التمتع بالامتيازات التي تحظى بها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وفي الواقع، بلغة الخطابة، تصدرت كندا وأستراليا المحاولات الهادفة إلى إسباغ دلالة دبلوماسية مهمة على مصطلح «القوة الوسطى». ونزع البلدان إلى استعمال هذا المصطلح للإشارة إلى مكانة الكنديين والأستراليين بصفتهم مواطنين صالحين. وهم بحسب الظاهر، قريبون كفاية من القوى العظمى، ما يتيح لصوتهم أن يصل إلى آذان الساحة الدبلوماسية. ومن ناحية أخرى، تولي الدولتان مسألة إقامة نظام دولي اهتمامها، كما الدول الصغيرة، حيث تتقيد السلطة بالقواعد والمعايير لتعزيز تعايش سلمي بين الدول. وهذا يوحي بأنهما تحملان هما مشتركاً يتعلق بقيام مؤسسات دولية أقوى من الحالية لتعزيز حل المشكلات بواسطة وسائل سياسية نظامية، وأنهما في وضع فريد للمساهمة بالقضاء على مصادر النزاعات الكامنة، كما سباق التسلح.

إذاً اقتصر مصطلح «قوة معتدلة» على دولتين فقط على أساس تعريف الذات الذي يستحق التهنئة، فليس المعنى بمرفوض كلياً. في النهاية، تملك أستراليا وكندا خصائص مشتركة.

فموجودات البلدين العسكرية والاقتصادية محدودة بالمقابلة مع موجودات الدول العظمى، وهما يحاولان تأدية دور دولي فاعل من خلال الاعتماد على مهارتهما الدبلوماسية والتقنية للتأثير في العلاقات الدولية بما يعود عليهما بالفائدة. ويميل البلدان كذلك إلى الاعتماد على مجموعات متعددة الأطراف، أو على ائتلاف الدول للتأثير في القوى العظمى، ولا سيما في ميدان التجارة الدولية تجاه الولايات المتحدة.

لا يمكن الذهاب إلى أبعد مما قلنا على أي حال. ففي ميدان حفظ السلام على سبيل المثال، أرسلت فرنسا وباكستان جنوداً عبر البحار لتأدية هذا الدور، ما فاق عدد الجنود الذين أرسلتهم كندا وأستراليا. وبالكاد مثّلت القوات الكندية أمثلة مضيئة عن صورة المواطنين الدوليين الصالحين في الصومال عام ١٩٩٢، بعد أن وُجدت بعض فرقهم مذنبة بجرم تعذيب مواطنين صوماليين. وصحيح القول إن أستراليا تزعمت باقي الدول في إرسال قوات حفظ السلام إلى تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩، ولكن بعض خطابات الحكومة الأسترالية أثارت نفور الكثير من الدول الآسيوية بعد أن ألمحت إلى أن أستراليا تحتل مكانة تؤهلها الانضمام إلى فئة الدول العظمى في تلك المنطقة! تدل هذه الأمثلة على مخاطر استعمال مصطلح مشابه لمصطلح «القوة المتوسطة» للتعريف بدول نجمت سياساتها الخارجية غير الخطيرة عن موقع جغرافي محظوظ وليس عن ميزة قومية.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ حفظ السلام؛ القوى العظمى ؛ القوى الكبرى.

لمزيد من المطالعة:

Andrew F. Cooper, Richard A. Higgott and Kim Richard Nossal, *Relocating Middle Powers: Australia and Canada in a Changing World Order, Canada and International Relations*; 6 (Vancouver: University of British Columbia Press, 1993); Carsten Holbraad, *Middle Powers in International Politics* (New York: St. Martin's Press, 1984); Richard Leaver and Dave Cox, eds., *Middling, Meddling, Muddling: Issues in Australian Foreign Policy* (St. Leonards, NSW: Allen and Unwin, 1997), and Denis Stairs, "Of Medium Powers and Middling Roles," in: Ken Booth, ed., *Statecraft and Security: The Cold War and Beyond* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1998)

القومية (Nationalism)

على الرغم من أهمية القومية، ما من إجماع حول ماهيتها والأسباب التي أدت إلى إحكام قبضتها على شريحة كبيرة من سكان العالم. ويجب أن يسبق أي دراسة عن القومية نوع من التعريف بمقومات الأمة. وقد تعقدت هذه المسألة في أكثر الأحيان بسبب طريقة الناس في استخدام مصطلحات «الأمة»، «الدولة»، «البلد» من دون تمييز في ما بينها. ويشير المصطلحان الأخيران إلى كيانات سياسية، إذ يصف الأول مجموعة من الناس قد تعيش أو لا تعيش في الدولة نفسها أو البلد نفسه. وتنقل اللغة الألمانية الفرق من خلال كلمتي «المواطنية» (Staatsangehörigheit) و«القومية» (Nationalität). فيمكن للمرء أن ينتمي إلى القومية الألمانية من دون أن يكون مواطناً ألمانياً.

يستند تعريف «الأمة» أو «القومية» إما إلى معيار موضوعي أو ذاتي، أو ألى مزيج من الاثنين. فمعظم تحديدات القومية تعتمد على سمات معينة تنطبق عموماً على أعضاء مجموعة معينة. فاللغة المشتركة، والدين، والإثنية (التحدر من أصل مشترك)، والثقافة استُخدمت كلها معياراً يحدد هوية الدول. وتشير دراسة عرضية حول تاريخ العوامل القومية المميزة إلى أنه غالباً ما تعزز هذه العوامل بعضها البعض في تحديد قومية معينة. فبعض القوميات كالقومية الكرواتية تتميز عن القومية الصربية على أساس الاختلاف الديني حصرياً. وبصورة مماثلة، يتميز الباكستانيون الناطقون بالأردية عن الهنود الناطقين بالهندية تميزاً كبيراً على أساس الدين.

ولكن في حالات أخرى، لا يمثّل الدين المشترك وسيلة دقيقة تماماً لرسم حدود قومية معينة. فعلى سبيل المثال، تنقسم الأمة الألمانية أساساً بين البروتستانت والكاثوليك، في حين ينتمي سكان فرنسا وإيطاليا إلى قوميتين مختلفتين على الرغم من أن الأغلبية الساحقة كاثوليكية.

وتبقى اللغة المشتركة واحدة من أكثر علامات القومية الموضوعية استعمالاً. وفي الواقع، مثّلت اللغة المشتركة عاملاً فائق الأهمية في التوحيد القومي. ولكنه تعريف محفوف بالصعاب. فمن ناحية، ما ندعوه اليوم باللغات القومية هو، إلى حد ما، مجرد تركيبات مصطنعة. وهذا بالتأكيد صحيح في ما يتعلق بأوروبا الشرقية – الوسطى والعالم غير الأوروبي. فعلى سبيل المثال، صاغ الفيلولوجي الصربي فوك كارادزيك اللغة الصربية –الكرواتية الحديثة مما يُدعى باللهجة الستوكافية في بداية القرن التاسع عشر، وكان ما فعله محاولة واعية ترمي إلى توحيد السلالات الجنوبيين (اليوغسلاف) في أمة واحدة.

وقد جرى توليد لغات أخرى لأهداف إمبريالية. فلم تظهر لغات آسيا الوسطى المتنوعة (الأوزبكية، القرغيزية، الكازاخية) إلا بعد أن قدمها اللغويون السوفيات خارج إطار اللهجات المحلية خلال العشرينيات. واستُعين باللغات لاحقاً دليلاً يدعم الادعاءات السوفياتية حول وجود أمم عديدة في آسيا الوسطى التي كانت آنذاك منقسمة إلى جمهوريات اشتراكية سوفياتية منفصلة بوصفها جزءاً من استراتيجية «فرق تسد».

وحتى في الحالات التي أصبحت فيها اللغة العامية لغة وطنية، طرأ هذا التغيير النموذجي بعد قيام الدولة – الأمة. فعلى سبيل المثال، لم تصبح اللغة الفرنسية لغة وطنية إلا بعد إنشاء الدولة – الأمة الفرنسية. ففي عام ١٧٨٩، لم يكن ينطق بالفرنسية إلا نصف سكان مملكة فرنسا. وبالنسبة إلى الثوريين القوميين، مثّل انتشار اللغة الفرنسية بصفتها لغة الأمة أهمية قصوى، وهذا الأمر سيان بالنسبة إلى اللغات الألمانية، والإيطالية، والهنغارية، ولغات أوروبا الحديثة الأخرى. ومثّلت اللغة العامية المشتركة في الإدارة، والتربية، والقيادة العسكرية أداة فاعلة لبسط سلطة بيروقراطية الدولة الحديثة. وهكذا، تولدت اللغات القومية من الدولة– الأمة إلى حد بعيد وليس العكس صحيحاً.

وبناء عليه، يبدو أن الوجود المسبق للمواصفات الدينية أو اللغوية المشتركة لا يمثل مؤشراً قاطعاً على تحديد هوية الأمة. فتؤلف الإثنية أو التحدر من أصل مشترك معيارين آخرين محتملين يرسمان الحدود القومية. وقد حظيا بشعبية ولا سيما من خلال أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وباتا جزءاً من افتتان تلك الفترة بما عُرف بعلم الأعراق. ولكن بالنسبة إلى دارس اليوم، لا تبدو الإثنية معياراً إلزامياً. فشعوب أمم المتوسط المتنوعة، على سبيل المثال، هي ببساطة ثمرة اتحاد الأعراق مع بعضها البعض طوال مئات السنين. وعلى نحو مماثل، تألفت الأمم الأمريكية، أو المكسيكية، أو البريطانية، من شعوب تحدرت من خلفيات إثنية مختلفة.

لهذا السبب، في ما يمكن استخدام السمات الموضوعية بصفتها معايير أولية لتحديد وجود أمة معينة، يبقى القول إنها غير كافية. وفي الواقع، يمكن أن تمثل الأمة كياناً في غاية الذاتية. وقد توصل دارسو القومية أخيراً إلى خلاصة (أشبه بالحشو) تقول إن الشعب ينتمي إلى أمة معينة إذا خالجه الشعور بذلك.

بالمفهوم الأيديولوجي، تقوم القومية على الفكرة القائلة إنه على الشعب الذي ينتمي إلى مجموعة معينة تدعى «أمة» أن يقيم في بقعة معينة ويحكم دولة خاصة به. ويشير هذا التعريف إلى القومية بصفتها طريقة تُرسم من خلالها الحدود بين الشعوب. فإذا كانت القومية عبارة عن أيديولوجيا أو حالة ذهنية، يمكن للمرء أن يسأل لماذا تخلى الكثيرون في وقت مبكر عن أيديولوجيات عالمية (المسيحية) وتحديد هوية الذات غير القومية (وظيفة أو وضع اجتماعي)؟

يرد البعض جذور القومية إلى الحركة الإصلاحية الدينية. فقد أدت هذه الأخيرة دوراً مهماً في تطوير المشاعر القومية الأولى، ولا سيما في ضوء النهضة التي شهدتها الطباعة وموجة المنشورات باللهجات العامية المتنوعة التي تلت (بالتعارض مع اللاتينية العالمية)، ما أضعف سلطة الكنيسة بصفتها مؤولاً للكتاب المقدس، وأدى إلى تأسيس قواعد الأمة. وفيما زرعت النهضة في مجال الطباعة بذور الوعي الذاتي القومي، واصل الكثيرون تحديد هويتهم من خلال انتمائهم الديني بدلاً من انتمائهم القومي.

يرسم معظم دارسي القومية علاقة سببية بين التغييرات التي جرت في أوروبا أثناء نهاية القرن الثامن عشر وتطور القومية خلال الفترة ذاتها. ففيما غادر الناس قراهم ومزارعهم باتجاه المدن النامية، خلفوا وراءهم الكثير من روابطهم السابقة وتقبلوا روابط جديدة. وقد رافقت التغييرات الاجتماعية الاقتصادية الكبرى التي وقعت خلال أواخر القرن الثامن عشر تغييرات في الفكر السياسي، إذ نافست الليبرالية بفاعلية فكرة الحق الملكي الإلهي والحكم المطلق. وعلى سبيل المثال، جسدت حرب الاستقلال الأمريكية الفكرة القائلة بحق تقرير المصير القومي، بالإضافة إلى توطيد المبادئ الليبرالية الراديكالية. وقد عُرفت القومية الأمريكية بأنها إيمان بمجموعة اقتراحات ليبرالية اعتقد الأمريكيون أنها تنطبق ليس عليهم فحسب بل على البشرية جمعاء. وبشكل مماثل، ضربت القومية الإنكليزية جذورها في الفكرة القائلة بالحرية الفردية فيما تطورت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما القومية فقد نمت في أحضان الدولة المركزية الناشئة والانجذاب إلى اللغات العامية. واحتاجت الدولة الحديثة إلى ترويج لغة مشتركة بين رعاياها. فنشأت المدارس الحكومية (بإدارة الدولة) تماماً في الوقت الذي تنامت فيه القومية. واستخدمت الدولة مدارسها لتعليم لغة وطنية مشتركة (فرضاً) لتعزيز مفهوم الولاء للدولة من جهة، ولتسهيل مهام الدولة من

جهة أخرى، كجباية الضرائب والتجنيد العسكري. وقد أدى تحصيل الضرائب من السكان، وتشكيل منظمات عسكرية ضخمة بهدف التوسع الإقليمي إلى تطور نظام الدولة الحديثة في أوروبا، وهي عملية ارتبط بها لاحقاً نشوء الأيديولوجيا القومية ارتباطاً وثيقاً. ومع اتساع رقعة الحكم المباشر في أوروبا، أصبح الرفاه، والثقافة، وروتين الأوروبيين العاديين اليومي رهناً بالدولة التي حدث أن أقاموا فيها. فعلى الصعيد الداخلي، أخذت الدولة على عاتقها فرض اللغات القومية، والأنظمة التربوية الوطنية، والخدمة العسكرية الوطنية، وهلم جراً. وعلى الصعيد الخارجي، بدأت الدول بمراقبة التحركات عبر الحدود، واستعمال التعرفات والرسوم كأدوات السياسة الاقتصادية، ومعاملة الأجانب بصفتهم أصنافاً مميزة من الناس تستحق حقوقاً معينة ومراقبة عن كثب. وكانت النتيجة أن ظهر على الساحة شكلان من أشكال القومية يعزز أحدهما الآخر: يشير الأول إلى تعبئة الشعوب التي لا تملك دولة خاصة بها للمطالبة باستقلالها السياسي. ويشير الثاني إلى تعبئة الشعوب التي تعيش في دولة قائمة حول فكرة انتمائها الوثيق إلى هذه الدولة. وبالإضافة إلى جوانب نمو الدولة الحديثة هذه، ليس وليد المصادفة أن تتزامن مساهمة الجموع في السياسة مع عصر القومية. وفيما أصبحت السياسة أكثر ديمقراطية وخسر الملوك ما تبقى من شرعيتهم السابقة، احتاج الحكام إلى ركيزة جديدة يقيمون عليها سلطتهم.

تقاسمت الليبرالية والقومية اشمئزازاً سلبياً من السلالات الحاكمة، والحكم المطلق، والرقابة، والقمع، الأمر الذي أدى إلى ارتباط مصيرهما ارتباطاً وثيقاً خلال القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر. ولكن نجحت الثورة والحروب النابليونية في تدمير أوجه عديدة للفردية والليبرالية التي كانت جزءاً من القومية. فقد بدأت تسود تاريخ القومية في قارة أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر أفكار مناهضة بشكل متزايد لليبرالية أو الفردية. وقد ألمت الأمم الناشئة في أوروبا بالقومية لا بصفتها محركاً للحرية الفردية بل بصفتها عبادة للقوة الجماعية.

وفي بقاع عديدة من أوروبا الغربية، سبق رسم حدود الدولة – الأمة الجغرافية تشييد الأمة نفسها. فعلى سبيل المثال، قامت مملكة فرنسا قبل قيام الأمة الفرنسية، في حين كان الوضع معكوساً تماماً في أوروبا الوسطى والشرقية. ففي هذه البقاع، رأت الأمم النور قبل ولادة الدولة – الأمة. فقد بسطت أربع امبراطوريات متعددة الجنسيات نفوذها على جزء كبير من أوروبا الشرقية والوسطى وهي ألمانيا، وروسيا، وهابسبورغ، والامبراطورية العثمانية.

وقد سكن الكثيرون في ظل هذه الامبراطوريات من دون أن يحظوا بدولة تاريخية يمكنهم التماثل معها. وبالنسبة إلى الشعوب الساكنة في أوروبا الشرقية والوسطى، حُجبت التطلعات الليبرالية القومية في الوقت الذي أصبح فيه هدف بناء الدولة – الأمة هدفاً سامياً. وقد ترك تنامي دور القوى الأوروبية في آسيا ولاحقاً أفريقيا بصماته عميقاً على تطور القومية في آسيا وأفريقيا في ما بعد. وفي الواقع، كانت آسيا وأفريقيا المحطتين الأخيرتين اللتين تطورت فيهما القومية واللتين تشهدان اليوم أسوأ مظاهرها.

يشوب الغموض دور القومية في العلاقات الدولية. فمن جهة، تبرر القومية تقسيم البشرية على أساس الأرض، ومن جهة أخرى، بما أن الكثير من الحدود الإقليمية قد رُسمت قبل قيام القومية (لا سيما في آسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا)، فإن مبدأ حق تقرير المصير يتعارض تماماً مع القانون الدولي المعاصر المرتكز على سيادة الدولة. ولا تظهر في الأفق بوادر تشير إلى أن هذه المفارقة ستصل إلى نهايتها في المستقبل القريب.

انظر أيضاً: الانفصال؛ العرقية؛ التحريرية الوحدوية؛ تقرير المصير؛ الجمعانية؛ الدولة–الأمة؛ السيادة؛ الشتات؛ الكسموبوليتية؛ المجتمع المتخيَّل.

لمزيد من المطالعة:

Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Oxford: Blackwell, 1983); Liah Greenfeld, *Nationalism: Five Roads to Modernity* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992); Eric J. Hobsbawm, *Nations and Nationalism Since 1780: Programme, Myth, Reality*, Wiles Lectures (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990); James Mayall, *Nationalism and International Society*, Cambridge Studies in International Relations; 10 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990), and Steve Smith, "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory," in: Ken Booth and Steve Smith, eds., *International Relations Theory Today* (Cambridge: Polity Press, 1995).

– ك –

الكسموبوليتية (Cosmopolitanism)

للكسموبوليتية جذور راسخة في الحضارة الغربية، فقد لعبت فكرة «كوزموبوليس»، أو المدينة العالمية دوراً مركزياً في الفلسفة الرواقية، وفي المسيحية على السواء. وقد أعاد أخيراً بعض المنظرين الاجتماعيين والسياسيين إحياء هذا المفهوم وتقديمه جزءاً من سياسة اليسار الجديدة وبديلاً من القومية العرقية. كما برزت الدعوة إلى نوع من الكسموبوليتية في العلاقات الدولية نظراً إلى الوعي المتزايد لحقائق تتخطى حدود القومية في مختلف المستويات. فعلى سبيل المثال، على صعيد عالمي أوسع، يفوق العديد من جداول الأعمال السياسية (بما في ذلك حقوق الإنسان والجريمة والبيئة) قدرات أي دولة على التعاطي معها بفاعلية. وعلى صعيد شخصي بحت، يميل العديد من الأفراد اليوم إلى التعبير عن انتمائهم وولائهم إلى الموضوعات والأشخاص والأمكنة والتقاليد التي تتخطى حدود دولتهم الأم. ونظراً إلى هذه الأسباب كلها، بات من المفهوم الآن تجدد الاهتمام بالكسموبوليتية.

بالنسبة إلى بعض المنظرين، تعني الكسموبوليتية الإمكانات المتعلقة بالديمقراطية العالمية والمواطنية العالمية، أو بالأطر الجديدة للتعاون بين الحركات الاجتماعية التي تتخطى الحدود القومية. وبعضهم الآخر يستشهد بالكسموبوليتية ليدافع عن السياسة غير الجماعية للمصالح المتداخلة، ويتحدى أفكار الانتماء والهوية والمواطنية المتفق عليها. إن تزايد عدد المنشورات المتعلقة بالكسموبوليتية على نحو مطرد، يظهر الطرائق الثلاث التي تطور على أساسها هذا المفهوم.

تشير الكسموبوليتية، أولاً إلى حالة اجتماعية ثقافية مرجعيتها «العالم الكوني»، حيث

يسافر عدد كبير من الناس أكثر من أي وقت سابق وهم يتعرضون بصورة متزايدة لعادات ومأكولات وموضة جديدة؛ وعلى الرغم من ذلك، فإن الكسموبوليتية في هذا السياق حالة لا تنطبق إلا على عدد قليل من الأفراد الذين يستطيعون تحمل تكاليفها وحسب. ويتسم نموذج الكسموبوليتية المشترك بالنخبة المميزة غير الملتزمة سياسياً ـ المؤلفة من قلة من المديرين العامين الأثرياء ومن الجامعيين والمثقفين ـ التي تحافظ على وضعها على أسس الثروة المستقلة وعلى نمط حياة كثير التنقل والأسفار. وفي هذا السياق، تُعَد الكسموبوليتية عامل استهلاك وذوق مكتسباً للموسيقى والأطعمة والموضة والفن والأدب من مختلف أنحاء العالم.

وهي تشير ثانياً إلى أيديولوجيا أو فلسفة. ويميل الفلاسفة السياسيون المعاصرون إلى تقسيم نفسهم إلى جماعيين، يؤمنون بأن المبادئ والواجبات الأخلاقية يجب أن ترتكز على مجموعات وأطر معينة، وإلى كونيين. ويحثنا القسم الأخير منهم إلى النظر إلى أنفسنا على أننا «مواطنون عالميون»، نكوّن جماعة إنسانية أخلاقية عالمية ملتزمة بمثاليات حقوق الإنسان العالمية. وتطرح هذه المجموعة المتنوعة من الحجج مسألة الجمع بين الكسموبوليتية والقومية والوطنية. وهل من الممكن الجمع بينهما عبر نوع من الوطنية الكسموبوليتية التي تحترم مختلف أنماط الوجود في حين تلتزم بالثقافة السياسية لدولة واحدة؟ أم كُتب لها أن تتصادم، فتضع الفرد أمام مفترق طرق وتجبره على الاختيار بينهما؟

ويُستخدم هذا المفهوم ثالثاً للدلالة على مشروع سياسي ونظام جديد للبنى السياسية العابرة للحدود القومية، والتي تمارس ما يُعرف أحياناً بـ«الديمقراطية الكسموبوليتية». ويتطلب هذا المبدأ طبقة من الحكم العالمي يحدد سيادة الدول لا دولة عالمية بحد ذاتها. قد تتعايش المؤسسات الكسموبوليتية مع الدول، وقد تتجاهل سلطتها في نشاطات معينة. وأكثر المؤسسات التي درست إمكاناتها لتشارك في تحقيق مشروع كوني مماثل هي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولا يزال معظم العمل على هذا المشروع غامضاً بطريقة ما. أما عمل مارتا نوسبوم التي وضعت رؤية مفصلة للتعليم الكوني فهو استثناء مميز. وفي دراسة العلاقات الدولية، يُعَد دافيد هلو المفكر الأساسي والمناصر للديمقراطية الكسموبوليتية.

نظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي؛ الأمم المتحدة؛ الجمعانية؛ الحكمانية؛ الدولية الليبرالية؛ السلام الدائم؛ عامل سي إن إن؛ القومية؛ النظرية النقدية؛ الوظيفية.

لمزيد من المطالعة:

Daniele Archibugi, David Held and Martin Köhler, eds., *Re-Imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy* (Cambridge, UK: Polity Press, 1998); Chris Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches* (New York: Columbia University Press, 1992); Derek Benjamin Heater, *World Citizenship and Government: Cosmopolitan Ideas in the History of Western Political Thought* (New York: St. Martin's Press, 1996); David Held, *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance* (Stanford, CA: Stanford University Press; Cambridge: Polity Press, 1995); Kimberly Hutchings and Roland Dannreuther, eds., *Cosmopolitan Citizenship* (New York: St. Martin's Press, 1999); Charles Jones, *Global Justice: Defending Cosmopolitanism* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1999); Martha Craven Nussbaum, *Cultivating Humanity: A Classical Defense of Reform in Liberal Education* (Cambridge, MA: Harvard University Press; London: Harvard University Press, 1997), and Stephen Edelston Toulmin, *Cosmopolis: The Hidden Agenda of Modernity* (New York: Free Press, 1990).

- ل -

اللاجئون (Refugees)

طبقاً للاستخدام التقليدي للكلمة، اللاجئ هو شخص يطلب اللجوء هرباً من الخطر. وفي العلاقات الدولية، نجد التعريف القانوني أكثر حصرية. وكما جرى التعريف به في مؤتمر ١٩٥١ المتعلق بأوضاع اللاجئين، يعتبر اللاجئون أفراداً في حالة خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب عرقية، دينية، وطنية أو لانتمائهم إلى مجموعة اجتماعية أو سياسية، وقد أصبحوا نتيجة هذا الخوف خارج البلد الأم ولا يودون وضع أنفسهم في حماية ذلك البلد. إذاً، اللاجئون بحاجة إلى حماية دولة أجنبية. وطالبو اللجوء يتقدمون بطلب إلى دولة أخرى للإقرار بوضعهم كلاجئين. قد يدخل اللاجئون إلى بلد ما بطرق قانونية أو غير قانونية، أفراداً أو جماعات. وقد يعودون إلى ديارهم أحياناً، أو يستقرون في بلد اللجوء أو ينزحون إلى دولة أخرى تقبل إيواء اللاجئين النازحين من دول مضيفة.

بدأ الاهتمام الدولي الجاد بإعانة اللاجئين بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تم تعيين المفوض السامي لشؤون اللاجئين عام ١٩٢١ لإعانة المواطنين الروس الذين شردتهم الحروب والثورات. وعلى مدى عشرين سنة بعد ذلك، قامت عدة جهات لإعانة اللاجئين، وتأسس المكتب الدولي للاجئين عام ١٩٣٠، ولجنة تعاون الحكومات للاجئين في ١٩٣٨ وإدارة رعاية وإعادة تأهيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٣. وحظيت كل مؤسسة بانتداب أكبر من سابقاتها. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، تأسست المنظمة الدولية للاجئين لتعنى بعودة أو توطين اللاجئين الذين تسببت بهم الحرب في أوروبا. وعلى الرغم من دورها في استتباب التوازن في المنطقة، إلا أن عملها بقي غير كاف إلى أن أسست الأمم المتحدة الهيئة

العليا لشؤون اللاجيئن جزءاً من خطة أشمل لإيجاد إطار رسمي ومتعدد الجهات للتعاطي مع هذه المشكلة.

وانتدبت الهيئة لتعزز قرارات مؤتمر عام ١٩٥١. وإذا كان منشأ الهيئة في الغرب، إلا أن رسالتها الإنسانية هي حماية وحفظ حقوق اللاجئين وهذه الحقوق تشمل: حرية المعتقد (البند ٤)، الحق في اللجوء إلى المحاكم (البند ١٦)، الحق باستعمال المرافق العامة (البند ٢٣)، وحرية التنقل (البند ٢٦). ويُلزم هذا الدول بإعطاء اللاجئين حقوقهم كحقوق المواطنين إلى أبعد حد ممكن. ولكن، على الرغم من الأسس الإنسانية لهذه التشريعات، لا تزال الدول تملك الحق بتحديد مدى بعض الحقوق وتحتفظ بحقها في إرساء قواعد الالتزامات وفقاً للعملية القانونية الخاصة بها. وهذه الصيغة القانونية تحمل اللاجئين مسؤولية إثبات صحة وجدوى مخاوفهم أو هواجسهم.

تغيرت أنماط حركات اللجوء إلى حد كبير في النصف الثاني من القرن العشرين. ففي عام ١٩٤٠، حظي اللاجئون نتيجة الحرب في أوروبا بكل الاهتمام. أما في عام ١٩٥٠، إبان تزايد الاحتقان بين الدول الرأسمالية والمجموعة الشيوعية، بدأ استقبال اللاجئين عملاً إعلامياً لدول الغرب محاولين إظهار تفوق نظامهم السياسي الحر الذي يرتكز على تكريس حقوق الإنسان والفرد. وبما أن التعريف تضمن كلمة الاضطهاد فقبول الهاربين من الأنظمة الشيوعية انعكس سلباً على مجمل المجتمع الشيوعي. وأصبح عدد اللاجئين من دول العالم الثالث في ازدياد مطرد في عام ١٩٦٠، وكذلك تغيرت أنماط اللجوء حتى أصبح في عام ١٩٨٠ ستة ملايين لاجئ ومليوني مهجر في العالم. ومع نهاية العام ١٩٩٥، أصبح عدد اللاجئين إلى خارج دولهم ١٣ مليون، وقارب عدد المهجرين داخل بلادهم ٣٠ مليون شخص. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأغلبية الساحقة لهؤلاء اللاجئين لم تتجه إلى الغرب، إذ إن عدد الذين لجأوا إلى الدول الصناعية بلغ ١٠ في المئة تقريباً.

ويتوقع أن تزداد مشكلة اللاجئين في القرن الحادي والعشرين وذلك لسببين: أولاً، ليس هناك مؤشر إلى أن الأوضاع المسببة للجوء سوف تختفي في المستقبل القريب. إن نماذج المتغيرات السكانية غير منتظمة. والنمو السكاني السريع يقتصر على الدول النامية حيث تتسع الهوة بين الفقر والثراء نتيجة التحديات الاقتصادية والسياسية وغياب المساواة في هذه الدول. ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة انتشار الحروب الأهلية التي جعلت من المدنيين هدفاً بارزاً

لعمليات التطهير العرقي التي حصلت بدعم من حكومات هذه الدول أحياناً. كما التهديد بالقوة نتج من استراتيجية سياسية لبعض الدول كما هي الحال في يوغسلافيا وتيمور الشرقية خلال العقد الماضي. وفي هذه الأوضاع كان لا بد لبعض الدول من أن تشهد تدفقاً كبيراً من اللاجئين. ثانياً، على الرغم من وجود التعاطف الإنساني في الغرب مع مشكلة اللاجئين إلا أن التوجس من مشكلة البطالة وفقدان الأمن الاقتصادي بقي في الواجهة وبالتالي لم يكن من الممكن لدول الغرب أن تخضع مصالحها الوطنية لصالح المبادرات الإنسانية. وحين يزداد عدد الدول التي تحدد كمية إيواء اللاجئين يصعب على بقية الدول ألا تعمل بالمثل وتحذو حذوها. فإذا كان قانون دولة ما أكثر كرماً وتساهلاً في إيواء اللاجئين من قانون دول مجاورة، تتجه حركة اللجوء باتجاه هذه الدولة، وطبيعي أن يتوجه إليها اللاجئون كما كان الحال في ألمانيا. فقبل أن تتحد ألمانيا، أعطى دستور ألمانيا الغربية في أحد بنوده الحق التلقائي باللجوء وهذا أكثر مما تقدمه الهيئة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تزايدت أعداد طالبي اللجوء وتجاوزت غيرها من الدول في أوروبا حتى بلغ العدد أكثر من نصف مليون لاجئ في عام ١٩٩٢ وحده، الأمر الذي استدعى حذف هذه المادة من الدستورالألماني عام ١٩٩٣.

وتعمل الهيئة العليا لشؤون اللاجئين تحت ضغوط كبيرة نتيجة هذه الحركة، فهي تحاول من جهة أن توسع انتدابها لتشمل اللجوء إلى دول مجاورة أو داخل الدولة الواحدة، كما تعمل من أجل تقديم المعونات الإنسانية، أو عودة اللاجئين في مناطق الاقتتال. ويستفيد من هذه المعونات ٥٠ في المئة من مجمل عدد اللاجئين في العالم، كما تعتمد الهيئة على التمويل الطوعي لبرامجها، حيث ارتفعت نفقات برامجها من ٥٥٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٠ إلى مليار ونصف مليار دولار عام ٢٠٠١.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ التطهير العرقي؛ الحرب الباردة؛ الحروب من النوع الثالث؛ الشتات؛ الملاذ الآمن.

لمزيد من المطالعة:

Gil Loescher, *Refugee Movements and International Security*, Adelphi Paper; 268 (London: International Institute for Strategic Studies, 1992), and *Beyond Charity: International Cooperation and the Global Refugee Crisis* (New York: Oxford University Press, 1993); W. Gunther Plaut, *Asylum: A Moral Dilemma* (Westport, Conn.: Praeger,

1995); Anthony H. Richmond, *Global Apartheid: Refugees, Racism, and the New World Order* (Toronto; New York: Oxford University Press, 1994), and The State of the World's Refugees, *2000: Fifty Years of Humanitarian Action* (Geneva: UNHCR; New York: Oxford University Press, 2000).

الليبرالية المثبتة (Embedded Liberalism)

يجب توضيح المعاني الخاصة بكلمتي «ليبرالية» و«مثبتة» لفهم هذا المفهوم. تعود كلمة «ليبرالية» إلى اتفاق جماعي بين الدول الصناعية المتطورة حول الرغبة في الحفاظ على التجارة المفتوحة، بالإضافة إلى خفض حماية الإنتاج الوطني وسياسات إفقار الجار. في الوقت عينه، تعود كلمة «مثبتة» إلى اتفاق جماعي مماثل حول الغاية من التجارة المفتوحة أو التجارة الحرة. ويؤدي هذا المفهوم إلى نظام أكثر فاعلية، ويرفع من مستويات النمو الاقتصادي، كما يجب عدم اعتماد هذه القيم على نحو يمنع الحكومات من إتمام مهامها في تأمين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها. بتعبير آخر، يجب تنظيم الاقتصاد لتتمكن الدول من متابعة سياساتها الاقتصادية الواسعة النطاق للخفض من نسبة البطالة ولإعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الأفراد الأقل شأناً في المجتمع. وبذلك تعدل كلمة «المثبتة» المنحى الذي غالباً ما تتخذه الليبرالية والذي يرتبط بالسياسات والآراء الهادفة إلى تقليص دور الحكومة تجاه السوق. يتناغم مفهوم الليبرالية المثبتة مع ما يعرف أحياناً بالليبرالية الاجتماعية التي تقول إن القيمة الأساسية للتحرر الفردي من الإكراه الحكومي يجب أن تعادل الحرية الإيجابية التي تعززها الدولة من خلال التدخل في المجتمع لتحقيق بعض العدالة بين الأفراد.

في القرن العشرين، درس كارل بولاني وجون روغي، وهما عالما اقتصاد سياسي، هذا المفهوم بعمق. ففي كتابه الشهير الذي تم نشره قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، كشف كارل بولاني عما سمّاه «الحركة المزدوجة». الحركة الأولى هي إيجاد نوع جديد من المجتمع الرأسمالي وفقاً للتقدم الصناعي في القرن الثامن عشر، وقد اتخذت حكومات عدة، تلا بعضها بعضاً، الخطوات العملية اللازمة لتطبيق سياسة عدم التدخل بالرأسمالية. إن تحويل الأرض إلى سلعة وإيجاد سوق عمل تنافسية والإزالة التدريجية للقيود الإدارية المفروضة على السوق، كلها سرّعت في قيام مجتمع السوق. الحركة الثانية بدأت بعد الحرب العالمية الأولى عندما اعترفت

الحكومات بمسؤولياتها في تأمين بعض الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين رداً على التحدي الماركسي وعدم الإنصاف في مجتمع السوق. أراد بولاني أن يبرهن بصورة خاصة أن هذه الحركة المزدوجة التي قامت بها الدول ليست انتقالاً من حالة عدم التدخّل إلى حالة التدخّل. إن الانقسام بين الدولة والسوق ليس انقساماً طبيعياً؛ فيجب إيجاد السوق والعمل على استدامتها وتبريرها من خلال حكومات متتالية.

وقد تم تبني أفكار بولاني في دراسة اقتصادية سياسية دولية قام بها جون روغي، وهو عالم يرتبط اسمه عن كثب بمفهوم الليبرالية المثبتة في دراسة العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد عَدّ في إحدى كتاباته في الثمانينيات، أن الاتفاقيات الموقعة في بريتون وودز (حيث أُنشئَ صندوق النقد الدولي) تمثل وجهاً من الليبرالية المثبتة على المستوى الدولي. لم يعكس النظام الاقتصادي الدولي بين الدول الصناعية المتقدمة قوة الولايات المتحدة الساحقة فقط، بل أظهر أيضاً الهدف المشترك بعدم تكرار انهيار الثلاثينيات. ومن المفترض أن تكون الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول التحرر التجاري متناغمة مع درجة عليا من التدخل المحلي في الاقتصاد. وقد عزت الحكومات العمل لتحقيق مكاسب نسبية وبعض الربح من التجارة، لكن بما أنها ملتزمة أيضاً بمواجهة التوافقات المحلية الاجتماعية التي تسبب تدهور النظام، شجعت التجارة على نحوٍ خاص بين القارات وفي قطاعات اقتصادية معينة؛ فتخلصت عن قصد من أرباح التجارة الحرة واستخدمتها في تأمين الاستقرار المحلي. كذلك، وافقت الدول على مراقبة تدفق رؤوس الأموال المضاربة عبر حدودها، مفترضةً أن الموارد المالية يجب أن تخدم الإنتاج الاقتصادي لا أن ترئسه.

يقول معظم العلماء اليوم إن فترة الليبرالية المثبتة التي تلت الحرب قد انتهت، وإننا الآن وسط فترة حافلة بذكريات القرن التاسع عشر. ومرة أخرى تسعى الحكومات إلى إيجاد بعض السياسات في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية لتخليص السوق من تحكم الدولة. إن معايير اليوم هي حرية التحركات الرأسمالية العالمية، ورفع الأحكام عن أسواق السلع والعمل وسياسات أخرى متوافقة مع «الليبرالية الحديثة». وتصعّب رؤوس المال المتحركة بدورها أكثر فأكثر تطبيق الحكومات للسياسات التي كانت نموذجية في الخمسينيات وفي الستينيات. ومهما كانت قيمها الأيديولوجية، يساراً أو يميناً، تتبع الحكومات الغربية سياسات متشابهة لتضمن موافقة سوق المال العالمية.

اليوم، يجب التأكد من إمكانية استدامة الحركة الحالية البعيدة من ليبرالية ما بعد الحرب المثبتة. وما دامت أهم اقتصادات العالم ـ ولا سيما الولايات المتحدة ـ تنمو باستمرار، فلن نشهد انقلاباً حاداً في الاتجاهات الحالية. من جهة أخرى، إذا واجه الاقتصاد العالمي مشكلات قاسية في المستقبل، فقد تضطر الحكومات إلى توقيع اتفاقيات جديدة مماثلة لبريتون وودز في القرن الحادي والعشرين.

انظر أيضاً: الإقليمية؛ بريتون وودز؛ التجارة الحرة؛ التجارة الموجهة؛ التعددية ؛ الحرب الباردة؛ رأسمالية الكازينو ؛ صندوق النقد الدولي؛ العولمة.

لمزيد من المطالعة:

Stephen Gill, "Globalisation, Market Civilization and Disciplinary Neo-Liberalism," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 3, no. 24 (1995); Karl Polanyi, *The Great Transformation* (New York: Toronto, Farrar and Rinehart, inc., [1944]), and John Gerard Ruggie: "International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order," *International Organization*, vol. 36, no. 2: International Regimes (Spring 1982), pp. 379-415; *Winning the Peace: America and World Order in the New Era* (New York: Columbia University Press, 1996), and *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization*, New International Relations (London; New York: Routledge, 1998).

- م -

ما بعد الحداثة (Postmodernism)

هي مقاربة مميزة في دراسة العلاقات الدولية، ظهرت (في هذا الميدان على الأقل) في الثمانينيات. وهي تتميز بثلاث أفكار رئيسة.

أولاً، يعرب مؤيدو ما بعد الحداثة عن موقف عدائي حيال الادعاء بحقيقة مطلقة أو عالمية. وهم يرفضون الفكرة القائلة بحقيقة خارجية مستقلة عن آرائنا واللغة التي نستعملها للتعبير عن هذه الآراء، ويطالبون بالتالي بتقويض التمييز التقليدي بين النظرية والممارسة. ويقول مؤيدو ما بعد الحداثة إن كل مطالبة بالحقيقة مؤسسة على الحكايات الكبرى أو خلفية النظرة إلى العالم، التي تصح بموجبها أو تسقط مطالبات معينة بالحقيقة. وقد تلخصت عدائية ما بعد الحداثة الراسخة حيال هذه النماذج في تعريف كلاسيكي عن ما بعد الحداثة بصفتها «التشكك بـالحكايات الكبرى». وبوجه خصوصي، علينا أن نحذر المطالبة بـالحكايات الكبرى الحديثة المهيمنة، وبالتفسيرات المتنافسة حول الطبيعة البشرية الكونية، والمعرفة والتقدم التاريخي اللذين يؤلفان أقسام مشروع التنوير المتنوعة ولا سيما الواقعية، والليبرالية، والماركسية، والمناهج العلمية الحديثة. ويدّعي مؤيدو ما بعد الحداثة أنه لم تقم أي مؤسسة بتشريع حكايات كبرى مماثلة تُعنى بقوام المعرفة الشرعية والأنظمة السياسية والأخلاقية، بل تقف وحيدة بالأحرى بصفتها خطابات منفصلة ومميزة تتحادث في ما بينها. وما أن تدخل نطاق الصراع، يستحيل القضاء في ما بينها.

ثانياً، يسعى مؤيدو نظرية ما بعد الوضعية إلى كشف النقاب عن الحكايات الكبرى المحرِرة المزعومة بصفتها تروج القمع. فقد تولد من عمليات تحرير معينة أشكال جديدة من

«السجن». فحررتنا الليبرالية من الإقطاعية لتسلمنا بين يدي الرأسمالية، وأزاحت الماركسية ببساطة الرأسمالية لتضع مكانها الستالينية، وأهمل العلم الحديث أشكال المعرفة الإنسانية لما قبل الحداثة وهمشها. ويستبعد مفهوم الحكايات الكبرى ظلاً له، مفهوم «الآخر» الذي لا يوافق هذه الفئة بالذات، ويمكن بالتالي قمع الآخر المستبعد قمعاً مشروعاً. وفي الواقع، تكون الحقيقة قناعاً للسلطة بحد ذاتها.

ثالثاً، فيما يتبين أن مفهوم ما بعد الحداثة يحظى بموقف أخلاقي مميز خاص به، يمكن تلخيصه بـ«احترام الاختلافات». علينا أن نحذر برامج الليبرالية الواسعة النطاق. وعوضاً عن الثورة، علينا أن نركز على المقاومة على مستوى محلي معين، ونشيح النظر عن المفاهيم والمبادئ العالمية نحو رعاية الآخر واحترامه أشد الاحترام.

في سبيل فهم نظرية ما بعد الحداثة، يتعين على المرء فهم إطار النظرة الحديثة الثقافية والتاريخية إلى العالم. وتؤكد مقولة ديكارت «أنا أفكر إذاً أنا موجود» ضرورة وجود الذات المفكرة، الفردية، المشككة، العقلانية. وأصبح اكتشاف نيوتن الكون المادي الآلاتي القابل للتنبؤ هو البيئة المناسبة، حيث يمكن للأفراد أن يتبينوا مصيرهم ويسيطروا عليه بعقلانية وموضوعية. ويقال إن الحداثة تفترض ضمناً التقدم الإيجابي وتعززه، وهو المؤسس على الحقيقة الموضوعية والفردية في عالم يمكن غزوه والسيطرة عليه.

في دراسة العلاقات الدولية، يلفت العلماء المتأثرون بما بعد الحداثة الانتباه إلى الروابط التي لا تنفصم بين المعرفة والقوة في العلاقات الدولية على صعيدي النظرية والممارسة، وهم يصفون أنفسهم أحياناً على أنهم المنفيون من تلقاء ذاتهم على هامش نظام العلاقات الدولية الأكاديمية، يسبرون باستمرار ظروف إمكانيته، وحدود ادعائه المعرفة الجازم والمزعوم. وبالنسبة إليهم، لن يكف دارسو العلاقات الدولية التقليديون عن البحث عن مثل أعلى صعب المنال (نظام، استقرار، حرية، مساواة)، وعن مؤسسة نقية فلسفياً تمثل مرجيعة المحاسبة وتوصي بالإصلاحات في ممارسة الحكم، كما إنهم ينخرطون في مشاريع «تفكيك» المجالات. ويكمن الهدف في الإفصاح عن الاستراتيجيات التي تُشيد من خلالها خطابات معينة عن السلطة/ المعرفة في الميدان تسلسلاً هرمياً ذا علاقة بالمفاهيم المعارضة (مثل النظام/ الفوضى، الخارج/ الداخل) وتقمع الانشقاق من خلال اللجوء إلى ما يُزعم أنه خصائص موضوعية في العالم.

حمل تلقي هذا النوع من الأعمال ردود فعل مختلطة. فمن جهة، رحب الكثير من العلماء (معظمهم من الشباب) بمساهمة الانتقادات المستوحاة من نظرية ما بعد الحداثة الموجهة إلى المفاهيم التقليدية الإبيستمولوجية. ويوحد صفوف الناقدين المؤيدين لنظرية ما بعد الوضعية (سواء دعوا أنفسهم بمؤيدي ما بعد الحداثة أم لا) استياء مشترك حول الطريقة التي يقضي «النظام» بها يُعتبر نظرية ملائمة على أساس مقاييس غير عملية كبرى وضيقة تدين كثيراً إلى فلسفة العلوم الطبيعية. ومن جهة أخرى، يتهم ناقدو ما بعد الحداثة هذا الفكر بأنه أكثر بقليل من تعبير على الموضة عن النسبية الأخلاقية والإدراكية. فعلى سبيل المثال، يبدو أن نقد مؤيدي نظرية ما بعد الحداثة الموجه ضد العقلانية الحديثة قد استبعدها من المساهمة في أي من الحجج المعيارية والمتجددة بشأن نظام عالمي عادل. ومع اعتبار الحقيقة والأخلاق مجرد قوة، ينتهي تفكيك ما بعد الحداثة للواقعية بالتأكيد مجدداً الفكرة القائلة بأنه لا يمكن السيطرة على القوة في سبيل خدمة مصالح البشر التحريرية، هذا على افتراض أن هذه المصالح قائمة طبعاً.

انظر أيضاً: السلطة؛ الكسموبوليتية ؛ النظرية؛ النظرية النقدية؛ الواقعية؛ الوضعية/ ما بعد الوضعية.

لمزيد من المطالعة:

Richard K. Ashley and R. B. J. Walker, "Introduction: Speaking the Language of Exile: Dissident Thought in International Studies," *International Studies Quarterly: Speaking the Language of Exile: Dissidence in International Studies* (Special Issue), vol. 34, no. 3 (September 1990), pp. 259-268; Molly Cochran, "Postmodernism, Ethics and International Political Theory," *Review of International Studies,* vol. 21 (1995), pp. 237-250; Jim George, *Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations, Critical Perspectives on World Politics* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1994); Darryl S. L. Jarvis, *International Relations and the Challenge of Postmodernism: Defending the Discipline, Studies in International Relations* ([Columbia]: University of South Carolina Press, 2000); Jean-François Lyotard, *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge*, Translation from the French by Geoff Bennington and Brian Massumi; Foreword by Fredric Jameson, Theory and History of Literature; v. 10 (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1984), and Steve Smith, "Is the Truth Out There? Eight Questions about International Order," in: T. V. Paul and John A. Hall, eds., *International Order and the Future of World Politics* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1999).

مأساة العموم (Tragedy of the Commons)

أصبح العالم مكاناً غير متوازن البتة من حيث ظروف الرفاه الإنساني ونوعية البيئة. وتركز اهتمام كبير على الطريقة التي أنتجت فيها القوى الاقتصادية والسياسية هذه الأنواع من الخلل العالمي في طريقة تفاعل المجتمعات الإنسانية مع البيئة، وليس فقط من خلال العلاقات بين المدينة والريف، ولكن بين المجموعات من داخل المجتمع الدولي أيضاً، والتي تتمتع بستويات مختلفة من السلطة والتأثير (النساء والرجال على سبيل المثال، والدول المختلفة). ثمة خلل واضح على السلم العالمي بين الدول الأكثر ثروة والدول الأكثر فقراً. وبشكل عام، الأثرياء القلائل هؤلاء مسؤولون بشكل يفوق حجمهم بكثير عن التلوث البيئي، ولكن في الطرف الآخر من الطيف، يتهم الأكثر فقراً بتحملهم مسؤولية أكبر من تلك التي تتأتى عن أعدادهم.

ينجم الخلل الواقع بين النشاطات الإنسانية والبيئة عن الملكية التفاضلية لبعض الموارد والقيمة الموضوعة على البعض الآخر. يمتلك الأفراد بعض الموارد البيئية بينما تكون الموارد الأخرى ملكية جماعية. تقول إحدى النظريات أن الموارد الخاضعة للملكية الجماعية معرضة للاستخدام المفرط وسوء الاستخدام لهذا السبب بالذات - وهو ما يدعى مأساة العموم. والمثال الذي يقدم على هذا المبدأ هو المراعي المملوكة جماعياً في مجتمعات الرعي. فمن مصلحة الفرد أن يوفر المرعى للعدد الأكبر من مواشيه، ولكن إذا اتخذ الكثير من الأفراد الموقف ذاته، قد تستهلك المراعي وتتدهور حالتها؛ بينما الاستخدام العقلاني لمورد ما من جانب فرد معين قد لا يكون عملاً منطقياً من وجهة نظر المجتمع الأوسع. ويمكن تطبيق المبدأ ذاته لتفسير سوء استخدام موارد أخرى مملوكة جماعياً، كتلويث الهواء والماء أو صيد عدد كبير من الأسماك في البحر.

بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الملكية العمومية لا تؤدي بالضرورة إلى استغلال الموارد. ففي الكثير من المناطق ذات الموارد المملوكة جماعياً، تطورت قواعد اجتماعية وثقافية قوية لمراقبة استخدام هذه الموارد. وفي أوضاع كهذه، يقع تدهور الموارد بسبب انهيار القواعد التقليدية للسيطرة عليها لسبب ما. ومن بين الأسباب المسؤولة عن هذه الحالة، الهجرة إلى منطقة جديدة، تغير في حقوق الملكية والنمو السكاني العالمي. أما في أمثلة كالصيد المفرط في أعالي البحار، نجد أن مأساة العموم تنطبق هناك بسبب عدم وجود قواعد تقليدية للحد من استغلال الموارد.

من المفاهيم المرتبطة بما سبق مفهوم قلة تقدير بعض الموارد. والهواء هنا مثال جيد. الهواء مورد مملوك جماعياً ومستمر في كل الظروف ولكل الأهداف، لذا فهو لا يعطى في الحقيقة أي قيمة اقتصادية. فصاحب الطاحونة الهوائية لا يدفع شيئاً لحركة الهواء التي تستغلها الطاحونة، كما صاحب المصنع الذي يستخدم الهواء كمجال لتفريغ نفايات مصنعه. وبما أن الهواء لا يملك قيمة اقتصادية، فهو معرض للإفراط في استخدامه. وتقترح حجة اقتصادية بسيطة وضع قيمة اقتصادية مناسبة على المورد الطبيعي لتعمل آليات السوق ربما على رفع سعره كلما ندرت كمياته. وحينما تزداد قيمة المورد، ستجري إدارته بحذر أكبر بحسب النظرية ذاتها. من الأهداف الأساسية التي تسعى وراءها الاقتصادات البيئية هو تسعير الموجودات والخدمات البيئية. هذا الأمر ممكن عندما يحدد الثمن الذي يقبل الناس بدفعه من أجل مظهر من مظاهر البيئة أو المبلغ الذي قد يقبلونه في مقابل تعويض خسارة إحدى الموجودات البيئية. وتقول إحدى تبريرات تسعير البيئة أن المال هو اللغة التي تستخدمها خزائن الحكومات والأعمال الكبرى، لذا يجدر التعاطي مع مأساة العموم بطريقة تفهمها هذه الهيئات المؤثرة.

بيد أن هذه المقاربة تحمل معها بعض المشكلات. تعتمد رغبة الناس في الدفع على وعيهم ومعرفتهم بالمورد وبالنتائج المترتبة على خسارته. وحينما تتوافر المعلومات، تصبح عرضة للتلاعب من جانب الإعلام ومجموعات المصالح الأخرى. وفي مواقع حيث يكون المورد فريداً بالمعنى العالمي – الأنواع المهددة بالانقراض أو مكان مثل الوادي الكبير – من يجب أن يطلب منه الدفع؟ هل سيقع ذلك على عاتق السكان المحليين أو المجموعات الوطنية أو المجتمع العالمي؟ إن جهلنا بطريقة عمل البيئة وبطبيعة النتائج المترتبة عن التغيير والتدهور البيئيين يشكل نوعاً من الصعوبة أيضاً. ففي حال التغيرات المناخية الناجمة عن تلويث الإنسان للأجواء، مثلاً، كل ما نعرفه على وجه التأكيد هو أن تركيز غازات الاحتباس الحراري في الجو آخذ بالارتفاع، وأن النشاط الإنساني هو المسؤول عن ذلك على الأرجح. بيد أننا لا نعلم بالتحديد كيف سيتغير المناخ ولا ما هي التأثيرات التي قد تحملها معها هذه التغييرات على مجتمعاتنا الإنسانية. بإمكاننا فقط أن نخمن النتائج حتى نتمكن فقط من تخمين التكاليف.

انظر أيضاً: الاحتباس الحراري؛ التنمية؛ التنمية المستدامة؛ الرأسمالية؛ السلع العامة.

لمزيد من المطالعة:

Benedict Richard O'Gorman Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, Rev. and Extended ed. (London; New York: Verso, 1991), and Garrett Hardin, "The Tragedy of the Commons," Science, vol. 162 (December 1968), pp. 1243-1248.

المثالية (Idealism)

يقال إن المثالية سيطرت على دراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين. تسمى أحياناً بالطوباوية، وهذه الواقعة شكلاً من أشكال الدولية الليبرالية. ومن بين أهم المثاليين الليبراليين إيمانويل كانط وريتشارد كوبدن وجون هوبسون ونومان آنجل وألفر زيمرن وودرو ويليون.

لا يأتي هذا المصطلح في باب المديح، فالمثاليون منفصلون عن التفكير القائم ويضعون المبادئ الأخلاقية قبل الاعتبارات العملية أو التدبيرية، وهم سذّج في ما يتعلق بالعالم من حولهم. هدف المثاليون مستقبليون إلى عالم مثالي. وليس من المدهش في هذه الحالة أن يكون من ادعوا أنهم واقعيون هم الذين وضعوا المصطلح لوصف الدولة الليبرالية التي سادت في حقبة ما بين الحربين العالميتين. ويبقى استحقاقها هذا اللقب مجالاً للنقاش. وتشير الأبحاث الأخيرة إلى أن المفكرين المثاليين في تلك الفترة لم يكونوا «في عالم آخر»، كما يدعي العديد من الواقعيين. بيد أن التسمية قد لازمتهم وما زالت مستخدمة من جانب الواقعيين في نقاشهم المستمر مع الليبراليين ومن جانت المنظرين الذي يكتبون حول حقبة ما بين الحربين العالميتين.

جاءت المثالية إلى الواجهة رد فعل على مذبحة الحرب العالمية الأولى. ودلت أغلبية المثقفين وصانعي السياسة آنذاك بالإصبع إلى السياسة الواقعية التي مارستها القوى العظمى الأوروبية وأوكلت إلى نفسها مهمة إلغاء الحرب أداة لسياسة الدولة. وقام محبو الخير أمثال إندرو كارنجي بوهب الأموال لدراسة المشكلة، وجرى تأليف مجموعات، وبدأت الجامعات تعلم العلاقات الدولية، وأخذ الكثير من المثقفين يحاولون إطلاع الناس على فوائد تطوير توجه دولي. وفي الواقع صادفت ولادة العلاقات الدولية بصفتها مادة دراسة منفصلة مع حصول تلك التطورات. بيد أن أفضل ملخص عن فكر هذه الفترة موجود في «النقاط الأربعة عشر»

التي وضعها وودرو ويلسون، وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ التي حملها معه إلى مؤتمر فرساي للسلام في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨. ولم تؤمن هذه الوثيقة الخطوط العريضة لإنهاء الحرب العالمية الأولى فحسب، بل كانت أيضاً أساس ولادة عصبة الأمم.

وبشكل عام، آمن جميع المثاليين بالتقدم، وكانوا يرون أن آليات الديمقراطية البرلمانية والنقاش تحت حكم القانون يمكن إرساؤها في الدبلوماسية الدولية. لهذا السبب كرسوا أهمية كبرى لعصبة الأمم ولتقوية القانون الدولي.

والسمة المركزية في المثالية هي الاعتقاد بأن ما يجمع البشر أهم مما يفرقهم. ويرفض المثاليون الحجج الجماعية (المرتكزة على المجتمع أو المجموعة المحلية) والواقعية التي تقول إن الدولة نفسها هي مصدر القيم الأخلاقية بالنسبة إلى البشر. وبدلاً من ذلك، دافعوا عن أخلاقيات كسموبوليتية، وسعوا إلى تثقيف الأفراد حول الحاجة إلى إصلاح النظام الدولي. وكانت مثالية ما بين الحربين حركة سياسية بقدر ما كانت حركة فكرية. كان ألفرد زيمرن يعتبر مثلاً أن كرسيه التعليمي في جامعة أكسفورد منصة «للدعوة من أجل العلاقات الدولية».

ساءت سمعة المثالية مع انهيار عصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩. وعلى الرغم من أن المثاليين سعوا إلى استخدام نظام العصبة ليحل محل السياسية الواقعية الأوروبية، إلا أنها أصبحت مجرد منتدى يعكس المصالح القومية المتنافسة بين القوى العظمى في تلك الأيام. ومن وجهة نظر فكرية، جاء انتقاد البريطاني الماركسي، أي. أتش. كار ليقضي بالتالي على مصداقية المثالية بالكامل. وفي نصه الشهير **أزمة السنين العشرين** (*The Twenty Years'Crisis*) (١٩٤٦)، قال كار إن تطلعات المثاليين (الذين صنفهم طوباويين) كانت متوقعة فقط في حقل دراسي جديد حيث الرغبة في التغيير ومتوجبات الحاضر تغطي على كل ما عداها. لم يصبح المفكرون أكثر وضوحاً في التفكير وأكثر حذراً حول طبيعة وهدف موضوعهم إلا بعد أن عانوا خيبة الأمل والفشل. ويذكر كار أن هذا الموقف واقعي لأن وجهة نظر كهذه لا تخاف من إجراء تحليل شاق وقاس للواقع. كما إنه أشار إلى أن المثالية هي تعبير عن الفلسفة السياسية الخاصة بالقوى العظمى الراضية. وكانت ببساطة نتاج مجموعة معينة من الظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية وليس مجموعة قواعد أخلاقية خارجة عن الزمن ومكرسة من أجل أهداف كونية. وحينما واجهت مشكلة سياسية ملموسة، لم تتمكن

من إيجاد معيار مطلق ومجرد من كل مصلحة لإدارة السياسات الدولية. وقد كان المثاليون أيضاً ساذجين في ما يتعلق بدور القوة في العلاقات الدولية. ولا تملك كل الدول، كما يقول كار، مصلحة في السلام، فالذين سيطروا على النظام الدولي أكثر ميلاً إلى طلب السلام لأنه من مصلحتهم الحفاظ على الوضع الدولي القائم. وهكذا، على عكس الاعتقاد الذي يقول به المثاليون، لا يوجد تناغم طبيعي في المصالح بين الدول.

منذ اندلاع الحرب في عام ١٩٣٩، اعتبرت المثالية مثالاً على الفشل السياسي والسذاجة النظرية في العلاقات الدولية. بيد أن المد يبدو وكأنه يغير اتجاهه. ويحظى الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية اليوم قبولاً أكبر مما كان عليه خلال الحرب الباردة، كما إن عدداً من الباحثين يراجعون بعضاً من الحكمة التقليدية القائمة في الفكر «المثالي» في العشرينيات والثلاثينيات.

انظر أيضاً: الجمعانية؛ الدولية الليبرالية؛ السلام الدائم؛ عصبة الأمم؛ القانون الدولي؛ الكسموبوليتية؛ نزع السلاح؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Edward Hallett Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939; an Introduction to the Study of International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan and co. ltd, 1946); Robert M. A. Crawford, *Idealism and Realism in International Relations: Beyond the Discipline*, Routledge Advances in International Relations and Politics; 10 (London; New York: Routledge, 2000); Stanley Kober, "Idealpolitik," *Foreign Policy,* no. 79 (Summer 1990), pp. 3-24; David Long and Peter Wilson, eds., *Thinkers of The Twenty Years' Crisis: Inter-War Idealism Reassessed* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995), and Brian C. Schmidt, *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations,* SUNY Series in Global Politics (Albany, NY: State University of New York Press, 1998).

المجتمع الدولي (International Society)

افترض مفهوم المجتمع الدولي في حيز النظرية الاجتماعية، بشكل عام، مفاهيم تماسك ثقافي واندماج اجتماعي، وهي مفاهيم تخص المجتمعات القومية. بالتالي، تبدو فكرة أن العلاقات بين الدول قد تقوم ضمن إطار مجتمع دولي غريبة بعض الشيء. ومع ذلك، طور

عدد من الباحثين المنتمين إلى ما أصبح معروفاً باسم المدرسة الإنكليزية مجموعة غنية من الأبحاث المرتكزة على هذه الفكرة.

يدل المفهوم إلى مجموعة من الدول التي تتقاسم بعض المصالح أو القيم المشتركة والتي تساهم في الحفاظ على المؤسسات الدولية. في الماضي، أمكنت الإشارة إلى حضارة مشتركة بين دول سهلت الاتصال والتعاون في ما بينها. مثلاً، بإمكان المرء القول إن الغرب المسيحي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أو ربما الثقافة السياسية الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد لجمت الدول في مجال متابعة مصالحها الخاصة في بيئة فوضوية بالكامل. يرجع أغلب الباحثين أصول المجتمع العالمي المعاصر إلى أوروبا، وبشكل خاص إلى سلام وستفاليا في عام ١٦٤٨ الذي ولّد القواعد الأساسية للتعايش بين الدول. اليوم، يضم المجتمع الدولي الكوكب بأسره، مثيراً مسألة ما إذا كان التنوع الديني والثقافي في العلاقات الدولية المعاصرة يجعل المفهوم فائضاً عن الحاجة كأداة للتحليل. يشير المنتمون إلى المدرسة الإنكليزية إلى عدم صحة هذا الافتراض طالما أن المجتمع الدولي المعاصر يستمر في القيام بدور مهم في الحفاظ على النظام الدولي. ما زال القانون الدولي يؤكد أولوية نظام الدولة ويطبقها. وهو يضع الحد الأدنى من شروط التعايش بين الدول، وينظم أسس التعاون بينها في مسائل خلافية متنوعة.

مصطلح «المجتمع الدولي» مهم، إذ يجلب انتباهنا إلى مظهرين أساسيين من مظاهر العلاقات الدولية. يشير الأول إلى أن محاولات إقامة فصل جامد بين السياسات الداخلية (موقع الهرمية التراتبية والنظام وربما العدالة) وبين العلاقات الدولية (الفوضى، غياب النظام موقع سياسات القوة) مكتوب لها الفشل. وبقدر ما تكون العلاقات الدولية محكومة بالقانون، بمعنى أن القوانين ليست مجرد تعبير عن القوة، بل هي تساعد في كبح جماحها، نجد أن المقاربة الواقعية متصدعة في أساسها. أما المظهر الثاني، فيشير إلى أن مصادر قيادة الدولة لا يمكن استنتاجها فقط على أساس عوامل قابلة للملاحظة والقياس. يحتم مصطلح «المجتمع الدولي» القول إن العلاقات بين الدول مشبعة بالمعاني المعيارية. تقيم الدول علاقات، الواحدة مع الأخرى، في إطار مطالبات بالحقوق والواجبات أكثر منها في إطار الصراعات من أجل السلطة وحسب.

يطرح كل من هذين المظهرين في العلاقات الدولية عدداً من المسائل المثيرة للاهتمام. إن لم يكن ممكناً فهم العلاقات الدولية بشكل صحيح إذا ما اعتبرنا أنها مجرد مظهر من

مظاهر سياسات القوة (الواقعية)، هل سيكون من غير الضروري بالتالي تغيير النظام الدولي بشكل جذري لتحقيق السلام والعدالة العالميين (كما يدعي بعض المنظرين الانتقاديين والكسموبوليتيين)؟ أي طرف من الأطراف يستفيد مصلحياً من قوانين التعايش بين الدول؟ هل هذه القواعد قادرة على التأقلم خدمة لمصالح الأفراد، أم إنها مصممة لحماية الدول وحدها؟ هل المجتمع الدولي مفهوم قابل للتطبيق في كل أرجاء الأرض، أم إن مدى اتساعه محصور بدول ومناطق محددة؟

على الرغم من استحالة الإجابة عن هذه الأسئلة بطريقة نهائية، إلا أن مدى الإجابات ما زال يحتل القلب من النقاشات المعاصرة في هذا المجال. ويعتبر بعض الباحثين أن مفهوم المجتمع الدولي لا يضيف سوى القليل إلى فهمنا للعلاقات الدولية. فقواعد التعايش قد تجد تعبيراً واضحاً لها في المواثيق التأسيسية، وقد تشهد المؤسسات الدولية ازدهاراً كبيراً، إلا أن العلاقات الدولية ستبقى في النهاية عالماً حيث «منطق العواقب» يتفوق على «منطق الملاءمة».

ليس المجتمع الدولي مفهوماً جامداً، فقوته تختلف مع الزمان والمكان. عندما كانت الحرب الباردة على أشدها، حينما بدت العلاقات الدولية على أنها موقع لصراع أيديولوجي خطير حول شروط النظام الدولي، كان الدليل على وجود مجتمع من الدول ضعيفاً. وفي الأشهر التي تلت نهاية الحرب الباردة، عاد هذا الأخير ليظهر عنصراً قوياً يسهل العمل الجماعي لقلب غزو العراق للكويت.

وأخيراً، يقول بعض الباحثين إن المفهوم متقادم من حيث الجانب التحليلي. ففي عصر العولمة، نحن بحاجة إلى استكشاف إمكانية قيام علاقات دولية في إطار مجتمع عالمي أوسع تكون فيه الدول مجرد لاعب واحد من بين عدد كبير من اللاعبين الذين يرسمون العالم. كما أنه حتى لو أمكن القول إن عنصر المجتمع الدولي بإمكانه أن يساهم في النظام الدولي، إلا أنه معاد لأفكار العدالة الكسموبوليتية. وإذا قدر لهذه الأخيرة أن تتحقق يوماً ما، لن يكفي أن تتحمل الدول وجود بعضها البعض، بل هي بحاجة إلى المشاركة في مشروع مشترك أوسع يبدأ بالتعاطي مع المشكلات المشتركة كتلك التي يطرحها التدهور البيئي واللامساواة بين البشر.

انظر أيضاً: البنائية؛ الحرب العادلة؛ الدبلوماسية؛ الفوضى؛ القانون الدولي؛ الكسموبوليتية؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, 2nd ed. (New York: Columbia University Press; Basingstoke: Macmillan, 1995); Timothy Dunne, *Inventing International Society: A History of the English School*, St. Antony's Series (New York: St. Martin's Press in Association with St. Antony's College, Oxford, 1998); Martin Griffiths, "Order and International Society: The Real Realism," *Review of International Studies*, vol. 18 (1992), pp. 217-240; Robert H. Jackson and Georg Sørensen, *Introduction to International Relations* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1999); Robert H. Jackson, *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2000), and Martin Shaw, *Global Society and International Relations: Sociological Concepts and Political Perspectives* (Cambridge, UK; Cambridge, MA: Polity Press, 1994).

المجتمع المتخيل (Imagined Community)

هذا المفهوم وليد فكر بنيديكت أندرسون، أحد أكثر الباحثين في مجال القومية تفرداً. وفي كتابه الشهير **المجتمعات المتخيلة: تأملات حول نشأة القومية وامتدادها** (*Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*)، اهتم أندرسون بشكل خاص بكيفية توصل الناس إلى الاعتقاد بأنهم، بصفتهم أفراداً، هم أعضاء في وطن معين له حق السيادة على قطعة أرض، وأن بإمكانهم أن يشعروا بإخلاصهم إلى وطنهم إلى درجة استعدادهم للموت دفاعاً عنه.

ويركز أندرسون على الآلية التاريخية الخاصة بالخيال الجماعي الذي يعتبرها مؤسسة للوطنية. الوطن في الخيال كيان محدود وصاحب سيادة. هو وليد الخيال لأن أفراد الوطن لا يعرفون أغلبية الأفراد الآخرين في وطنهم. وهو محدود في الخيال لأن ما من وطن يرى حدوده مشتركة مع حدود الإنسانية. لقد درس أندرسون مفارقات ثلاث تحملها القومية بنوع من العمق، وهي:

١- الحداثة الموضوعية للأمم في عيون المؤرخين مقابل قدمها الذاتي في عيون الوطنيين؛

٢- شمولية القومية الشكلية بصفتها مفهوماً اجتماعياً وثقافياً مقابل خصوصية تمظهرها؛

٣- القوة السياسية للوطنية مقابل فقرها الفلسفي.

يقول أندرسون إنه يجب فهم القومية ليس في علاقاتها مع الأيديولوجيات المتبعة بشكل واع من قبل الذات، ولكن في علاقتها مع الأنظمة الثقافية الواسعة التي سبقتها. نشأت القومية في زمن حيث كانت ثلاثة مفاهيم متعلقة بالهوية تتضاءل من حيث أهميتها. وكان أولها تغييرات شهدها الدين. حولت القومية القدر بشكل علماني فجعلت منه استمرارية، كما حوّلت الصدف السحرية إلى حوادث دنيوية ذات معنى. وانحدر الانسجام غير الواعي للذات في الدين بعد العصور الوسطى بسبب استكشافات العالم غير الأوروبي وتدني مرتبة اللغة المقدسة تدريجاً. وفقدت المجتمعات القديمة الثقة بقدسية لغتها الفريدة (فكرة أن مخطوطة معينة تقدم مدخلاً متميزاً لفهم الحقيقة الوجودية المقدسة). ثانياً، كان ثمة تغيرات في عالم السلالات. وفي أشكال الخيال الإقطاعي، كان يجري تحديد الدول من خلال «مركزها الأساسي» فالحدود كانت منخورة لا تمايز فيها. ومع انحدار شرعية الملكية المقدسة في القرن السابع عشر، بدأ الناس يطرحون التساؤلات حول الاعتقاد القائل إن المجتمع منظم بشكل طبيعي حول «مراكز أساسية» مثل روما. ثالثاً، وهنا كان أندرسون الأكثر تفرداً، حين قال إنه يجب الأخذ بالحسبان المفهوم الإقطاعي للزمن، حيث لا يجري التفريق بين الكسمولوجيا والتاريخ. وكان التغيير في مفهوم الزمن هو الذي جعل من الممكن «التفكير» بالوطن. وتتميز الحقبة السابقة للحداثة بمفهوم التزامن على طول الزمن، حيث يكون الزمن ممهوراً «بالتصور المسبق والإنجاز». حل محل هذا المفهوم مفهوم آخر هو التزامن عبر الزمن، يقيس الزمن بالساعات والروزنامات. إن فكرة الكيان الاجتماعي المتحرك عبر الزمن بحسب روزنامة معينة هي نظير دقيق لفكرة الوطن الذي ينظر إليه مجموعة صلبة تتحرك بثبات عبر التاريخ.

لقد مهد سقوط الأفكار القديمة المسرح لشكل جديد من الوعي الثقافي الجماعي. يرجع السبب الذي جعله يتخذ شكل القومية إلى التفاعل عن طريق المصادفة بين الرأسمالية وتقنية الاتصالات الجديدة (الطباعة) وبين قدرية التنوع اللغوي. وكانت الرأسمالية مهمة لأن توسع سوق الكتاب ساهم في التحول الثوري للغات إلى لغات عامية. وقد استفادت هذه العملية من دفع اضافي مع إنتاج الكتب المقدسة بكثافة خلال حقبة الإصلاح الديني وانتشار لغات عامية خاصة بصفتها أدوات في سبيل المركزة الإدارية. في المقابل، وضعت اللغات المطبوعة أسس الوعي الوطني بخلق حقول موحدة من التبادل والاتصال. إضافة إلى ذلك، أوجدت الرأسمالية

الطباعية إمكانية نشوء القومية بتأمين وسيط يعبر عن التمثلات الجديدة للزمان والمكان.

باختصار، عند اعتبار القومية رداً على تغير زمني وعند النظر إلى الظروف المادية الثقافية المتاحة لقيام الوطن بصفته مجتمعاً متخيلاً، أصبح عمل أندرسون بمنزلة قراءة أساسية لدارسي القومية. ويطرح التفكير بالوطن بهذه الطريقة تساؤلات حول ما إذا كانت أشكال الاتصالات الجديدة في القرن الحادي والعشرين ترسم بدائل خيالية عن الوطن. أندرسون نفسه متشكك في المسألة، وهو يشير إلى نشوء القومية على مسافة بعيدة من جانب أعضاء في أقليات إثنية في الغرب بإمكانهم أن يستفيدوا من التكنولوجيا الجديدة (كالبريد الإلكتروني) لتكثيف إحساسهم بالانتماء إلى أوطان خيالية بعيدة من الدولة التي يعيشون فيها. ويبقى أن نرى ما إذا كان التسارع الزماني والمكاني المعاصر سيعزز أو يعيق القومية في القرن الحادي والعشرين. ومهما كان من أمر، فإن مساهمة أندرسون في دراسة العلاقات الدولية تبقى دراسته لانعكاس هذه التسارعات خلال القرون الثلاثة الماضية.

انظر أيضاً: الدولة – الأمة؛ الرأسمالية؛ العولمة؛ القومية.

لمزيد من المطالعة:

Benedict Richard O'Gorman Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, Rev. and Extended ed. (London; New York: Verso, 1991), and *The Spectre of Comparisons: Nationalism, Southeast Asia, and the World* (London; New York: Verso, 1998); Partha Chatterjee, *Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative Discourse* (London: Zed Books, 1994); Anthony D. Smith, "The Nation: Invented, Imagined, Reconstructed?," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 20, no 3 (1991), pp. 353-368, and Christopher J. Ullock, "Imagining Community: A Metaphysics of Being or Becoming," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 25, no. 2 (1996), pp. 425-441.

المجتمع المدني العالمي (Global Civil Society)

يرجعنا المجتمع المدني إلى مساحة عامة حيث بإمكان المواطنين والمجموعات أن ينخرطوا في نشاطات سياسية على نحو مستقل عن الدولة. ويتكون المجتمع المدني من

منظمات غير حكومية مختلفة قوية بما فيه الكفاية ليحصل التوازن بين الدول. وبينما لا تمنع الدولة من أداء دورها حامية للسلام وحكماً بين مختلف المصالح الكبرى، بإمكان هذه المنظمات أن تمنع الدولة من السيطرة على باقي المجتمع. بيد أن إحدى فوائد المجتمع المدني السليم هي أنه يقلص من السلطة القمعية للدولة، ويساعد على أن تصبح أكثر استجابة لحاجات مواطنيها. كثيراً ما يُعَد تطوير مجتمع مدني قوي بمنزلة استراتيجية للتغلب على التسلط السياسي وهو حاسم بالنسبة لمجمل آلية الدمقرطة. إليكم على سبيل المثال حركة «التضامن» في بولندا حيث كان أحد أهدافها الأساسية في بداية الثمانينيات تطوير تنظيمات خارجة عن سيطرة الدولة.

توجد المجتمعات المدنية الأقوى في الدول الغربية الليبرالية الديمقراطية، ويعود السبب جزئياً إلى أن حرية الاجتماع والتعبير ضروريتان لوجود مجتمع مدني. بيد أنه على امتداد العقدين الأخيرين، ورد موضوع ثابت في الكتابات السياسية وهو تلاشي المجتمع المدني. ويلقي بعض المراقبين باللائمة على نشوء النقابات، والبعض الآخر على سيطرة السياسات ذات الاتجاه اليميني في أغلبية دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولكن أحد أكبر التهديدات بالنسبة للمجتمع المدني في الغرب هو تنامي النزعة نحو الفتور السياسي وتضاؤل الهوية الجماعية والمشاركة السياسية. وفي مقابل ذلك، قيل إن عدداً أكبر من الناس ينخرط في عمل الجمعيات التطوعي، ويؤدي دوراً ناشطاً بالحياة السياسية في مجتمعاته إذا ما أريد للمجتمع المدني أن يزدهر.

وإذا كان ثمة نقاش حول مستقبل المجتمع المدني في سياق داخلي، فإن الأمر ذاته ينطبق على حال العلاقات الدولية. لقد أدى نشوء مجموعات ناشطة سياسياً وموجهة عالمياً ومعززة بشبكة متطورة جداً وعلاقات كثيرة ومقدرة على تجيير الموارد واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات المعقدة، كما أدى إلى تكاثر الكتابات حول موضوع نشوء مجتمع مدني عالمي.

توجد الآن آلاف عدة من المنظمات غير الحكومية والشبكات السياسية والمجموعات المهتمة بموضوع واحد والجمعيات التطوعية والحركات الاجتماعية العابرة للدول والتي تقف على مسافة كبيرة خارج مخططات أنظمة الدولة، على الرغم من أن بعضاً منها مصدر مهم للخبرة والمعلومات بالنسبة إلى الدول التي تتعاطى المشكلات العالمية. وترتدي هذه

المجموعات الأهمية التالية:

١- إنها تمثل مجموعات سياسية وتحافظ على حس تضامني بين صفوفها.

٢- العديد منها منظم على نطاق عالمي، ولا يعتبر أن الحدود عائق أمام العمل السياسي الفاعل.

٣- لا تنظر إلى الدولة بوصفها السلطة الشرعية الوحيدة على الحلبة الدولية.

٤- تهتم أساساً بالمشكلات السياسية التي تتخطى حدودها الإقليمية.

٥- تنادي عامة بقانون أخلاقي كسموبوليتي تود أن تقبله كل الدول وتمارسه.

يعتبر بعض المعلقين أن المجتمع المدني العالمي جزء من هندسة العولمة، وهو بذلك يؤمن طرقاً جديدة للأفراد حتى يفكروا ويتصرفوا سياسياً. كما يؤمن مجالاً للمجموعات المهمشة لكي يكون لها صوتها السياسي ويساعد على إيجاد هويات جماعية جديدة، ويزيد مستوى الوعي إزاء المشكلات العالمية، ويرعى الفرص من أجل قيام أشكال حكم عالمية جديدة.

يجرى حالياً نقاشان حول طبيعة وآفاق المجتمع المدني العالمي في القرن الحادي والعشرين. يقول الأول بعدم وجود إجماع واضح حول العلاقة المناسبة بين المجتمع المدني العالمي وقوى الرأسمالية العالمية. فبعض المنظمات غير الحكومية مثلاً معادية بشدة للشركات المتعددة الجنسيات، وترى المجتمع المدني العالمي وسيلة لمحاربة قوى الرأسمال العالمي، بينما ترى جمعيات أخرى أكثر استعداداً للعمل مع الدول والشركات المتعددة الجنسيات في تطوير أشكال أكثر إنسانية ومساواة في مجال الحكم العالمي. ويقول الثاني إن آفاق المجتمع المدني العالمي غير واضحة. وهناك نقاش مهم في الكتابات حول مدى وعمق المجتمع المدني العالمي الناشئ. ومثلاً، لا يزال السؤال مفتوحاً حول ما إذا كان الأفراد الذين يعيشون على طرفي العالم ويتفاعلون سياسياً بواسطة تقنيات التكنولوجيا المتقدمة يمثلون حقاً مجموعة ملموسة وقادرة على الاستمرار بذاتها. بيد أنه ما من شك في أن هؤلاء الأفراد الذين يسعون وراء نوع جديد من السياسات العالمية سيفعلون ذلك من خلال ما تقدمه إليهم مؤسسات المجتمع المدني العالمي. وما يدعو للسخرية هو أن مدى نجاحهم سيعتمد على جدية استجابة الدول

للتحديات التي يطرحونها.

انظر أيضاً: الحكمانية العالمية؛ الشركة المتعددة الجنسيات؛ المنظمات غير الحكومية.

لمزيد من المطالعة:

André C. Drainville, “The Fetishism of Global Civil Society: Global Governance, Transnational Urbanism and Sustainable Capitalism in the World Economy,” in: Michael Peter Smith and Luis Eduardo Guarnizo, eds., *Transnationalism from Below, Comparative Urban and Community Research*; v. 6 (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1998); Richard Falk, *Predatory Globalization: A Critique* (Cambridge: Polity Press, 1999); Ronnie D. Lipschutz, “Reconstructing World Politics: The Emergence of Global Civil Society,” *Millennium: Journal of International Studies,* vol. 21, no. 3 (December 1992), pp. 389-420, and Robert D. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon and Schuster, [2000]).

مجموعة الدول الصناعية السبع ((Group of Seven (G 7)

هي منظمة ما بين الحكومات تضم أهم القوى الصناعية في العالم. أعضاؤها هم الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان وكندا. أصبحت مجموعة الدول الصناعية السبع عنواناً عفَّاه الزمن نوعاً ما. فروسيا اليوم عضو كامل العضوية فيها والاتحاد الأوروبي يشارك في قممها السنوية. وقد أدى ذلك ببعض المعلقين إلى الحديث عن مجموعة الدول الصناعية السبع ونصف والثمانية وحتى الثمانية ونصف. بالتأكيد، إن ضم روسيا عضواً رسمياً يعني أن مجموعة الدول الصناعية الثمانية هو اسم أكثر دقة لهذه المنظمة.

بقيت الأهداف الثلاثة لمجموعة السبعة/ الثمانية ثابتة نسبياً منذ قمتها الأولى في رامبويي في فرنسا، عام ١٩٧٥. عليها أن تؤمن القيادة العالمية في الشؤون الاقتصادية، وأن تنسق السياسة الاقتصادية العالمية بين مختلف دولها الأعضاء، وأن تساعد على نشر الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية. لذا، سيكون من الخطأ الاعتقاد أن مجموعة السبعة/ الثمانية هي مؤسسة ذات أهداف اقتصادية بحتة، فهي تحمل أيضاً جدول أعمال سياسية مهماً. بالإضافة إلى ذلك، جرى نقاش مسائل مثل الإرهاب والبيئة والجريمة والأمن الإقليمي على امتداد السنوات. كما

كان الهم الأساسي مؤخراً مساعدة روسيا على إدارة المرحلة الانتقالية التي تمر بها حتى تصل إلى اقتصاد السوق.

جاءت مجموعة السبعة إلى الوجود في أوائل السبعينيات رداً على عدد من المشكلات التي تواجه الاقتصاد العالمي. فبعد حرب الغفران [١٩٧٣] ارتفعت أسعار النفط بشكل درامي، وعانت العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من الركود عام ١٩٧٤، مع ازدياد البطالة والتضخم (وهي ظاهرة معروفة باسم Stagflation). كما أن الاتحاد الأوروبي المعلن حديثاً شهد توسعه الأول بانضمام بريطانيا وجمهورية إيرلندا والدانمارك إليه. بيد أن الأهم كان تفكيك نظام بريتون وودز، الأمر الذي يشير إلى رفض الولايات المتحدة دعم نظام ثابت لتبادل العملات.

وعلى عكس معظم المنظمات الحكومية الدولية لا تمتلك مجموعة السبعة/ الثمانية صورة لافتة مثل الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية. كما إنها لا تمتلك أمانة عامة دائمة ولا بنية تحتية مادية. إضافة إلى ذلك، هي مؤسسة غير رسمية إلى درجة كبيرة، جرت اقتراحات لتحويلها إلى منظمة رسمية، ولكن لا يوجد حالياً إجماع حول هذه المسألة. وفي الواقع اتفقت الدول الأعضاء في طوكيو عام ١٩٩٣ على إبقاء اجتماعات القمة غير رسمية بقدر الإمكان.

يحضر اجتماعات قمم مجموعة السبعة/ الثمانية رؤساء دول، ووزراء مالية وخارجية وممثلون شخصيون عن رؤساء الحكومات. صممت القمم حتى تكون مفتوحة وتسمح بقيام نقاش صريح وصادق حول المسائل السياسية والاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد العالمي. وجاء ضم اليابان ليؤكد أن مجموعة السبعة/ الثمانية ليست مؤسسة أطلسية بالكامل. وتستخدم المنظمة الإجماع أسلوباً لصنع القرار حتى لو إنها ليست قادرة باستمرار على تحقيقه.

وعلى الرغم من عدم مشاركته في القمة، التقى الزعيم السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف أعضاء مجموعة السبعة للمرة الأولى في عام ١٩٩١. لم يحل هذا الحدث التاريخي مشكلة كانت تؤرق محادثات الخفض من الأسلحة الاستراتيجية لعدد من السنوات فحسب، بل مهد الطريق أيضاً لانضمام روسيا الكامل إلى مجموعة السبعة. وفي عام ١٩٩٤، انضمت روسيا رسمياً إلى المحادثات السياسية. إلا أن ضمها كان سمة من سمات وضعيتها القديمة إبان الحرب الباردة أكثر منه نتيجة قوتها الاقتصادية. فالاقتصاد الروسي في النهاية أضعف من

اقتصاد كندا التي هي أصغر اقتصادات مجموعة السبعة.

ربما كان أكثر الانتقادات الموجهة لمجموعة السبعة/ الثمانية شيوعاً هو إنها لم تفِ بما كان متوقعاً منها. ويقول بعض الكتاب إنها فشلت في تطوير مجموعة من سياسات اقتصادية منسقة لإدارة الاقتصاد العالمي. ويذكر مثالاً على هذا الفشل، انهيار سوق الأسهم في عام ١٩٨٧، وفشل التوصل إلى اتفاق حول كيفية التعاطي مع الانهيار المالي الآسيوي في عام ١٩٩٧-١٩٩٨. ومع ذلك، من الأرجح أن تظل مجموعة السبعة/ الثمانية مؤسسة مهمة من مؤسسات الحكم العالمي في السنوات المقبلة.

انظر أيضاً: بريتون وودز؛ تحالف القوى؛ الحكمانية العالمية؛ القوى العظمى.

لمزيد من المطالعة:

Nicholas Bayne, *Hanging in There: The G7 and G8 Summit in Maturity and Renewal*, G8 and Global Governance Series (Aldershot, Hants, England; Brookfield: Ashgate, 2000); C. Fred Bergsten and C. Randall Henning, *Global Economic Leadership and the Group of Seven* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1996); Peter I. Hajnal and Sian Meikle, *The G7/G8 System: Evolution, Role, and Documentation*, with a Contribution by Sian Meikle, G8 and Global Governance Series (Aldershot; Brookfield: Ashgate, 1999); Eleonore Kokotsis, *Keeping International Commitments: Compliance, Credibility, and the G7, 1988-1995, Transnational Business and Corporate Culture* (New York: Garland Pub., 1999), and Michael C. Webb, "The Group of Seven and Political Management of the Global Economy," in: Richard Stubbs and Geoffrey R. D. Underhill, eds., *Political Economy and the Changing Global Order,* 2nd ed. (Don Mills, [North York]: Ontario; New York: Oxford University Press, 2000).

المخاطرة السياسية (Political Risk)

يعيش البشر مع المخاطرة طوال حياتهم. فهم يخاطرون بسعادتهم في علاقاتهم، وبممتلكاتهم إذا أقاموا في أماكن معينة، وبصحتهم إذا دخنوا، وبأموالهم إذا لعبوا الميسر. وفي الواقع، قال أولريخ بيك مؤخراً إن المخاطرة أضحت المبدأ الذي ينظم المجتمع الحديث.

بدأ العلماء بتناول فكرة المخاطرة بجدية خلال عصر النهضة، حين سعى المتخصصون

في الرياضيات (والمقامرون المدمنون) إلى فك رموز رمي النرد. وقد نشأت نظرية الاحتمال عن هذه التساؤلات الباكرة - وهي قلب مفهوم المخاطرة الرياضي. وتأتي كلمة «مخاطرة» (Risk) من الفعل الإيطالي (Risicare) الذي يعني أن يجرؤ. ويجسد المثل الإيطالي (Hi non risica, non rosica) بدقة هذا المعنى، ويُترجم باللغة الدارجة بما معناه «من لا يخاطر بشيء لا يكسب شيئا».

تشير المخاطرة إلى احتمال حدوث أذية غير مقصودة كالتعرض إلى إصابة، أو خسارة دخل، أو ضرر بسبب الشروع في فعل معين. ولكن قد لا تسفر هذه الأذية غير المقصودة عن نتيجة. ويعني تقييم المخاطرة محاولة تحديد احتمال اختلاف نتائج المستقبل عن نتائج الماضي والحاضر.

ليس المقصود بالمخاطرة الافتقار التام إلى السيطرة على المستقبل. لهذا السبب، غالباً ما تناقضت المخاطرة مع الحظ. يلمح الأخير إلى أن المستقبل غير متوقع تماماً، بينما تنطوي المخاطرة على إمكانية إدارة الحظ البحت وتلوينه. وهو أمر يمكن تحقيقه بواسطة طريقتين رئيستين أولهما عبر تصميم سيناريو يستلزم تقييماً مفصلاً حول كامل الأدلة المتوافرة، وطائفة الاستراتيجيات المتاحة بهدف التعامل مع الخسائر الممكنة في المستقبل. أما ثانيهما، فهو التكتيك الأكثر شيوعاً إلى حد بعيد أي شراء بوليصة تأمين. وغالباً ما تستخدم الشركات المستثمرة في البلدان الأجنبية المقاربتين معاً.

يقع تحليل المخاطرة السياسية الذي يُشار إليه أحياناً بتحليل مخاطر البلد أو تحليل المخاطر الكبرى في الخانة الأولى، وهو مثال على علم اجتماعي تطبيقي. وبدقة أكبر، هو نقطة التقاء العلاقات الدولية والتجارية الدولية. وباختصار، يفترض تحليل المخاطر السياسية أن القوى السياسية قد تؤثر في أداء استثمار معين أو في ديمومة استثمار مقصود. ويمثل تحليل المخاطر السياسية أداة تخطيط نافعة تتزايد أهميتها أكثر فأكثر في ظل العولمة، وذلك لحماية المستثمرين من تكبد الخسائر الضخمة، لا سيما في مواقع خارجية متقلبة الوضع.

لقد جرت العادة أن يُعنى تحليل المخاطر السياسية بتحديد مدى تأثير الاستملاك، والتغيير الحكومي، والحرب، والمتغيرات التنظيمية في استثمارات معينة عبر البحار. وكانت هذه هي الحال، لا سيما خلال الستينيات والسبعينيات حين فاضت عمليات الاستملاك ذات الدوافع الأيديولوجية. ففي تشيلي، على سبيل المثال، أممت الحكومة الاشتراكية موجودات

شركتي آي.تي.تي. وأناكوندا كوبر.

ورأى البعض أن المخاطر السياسية مختلفة تماماً عن المخاطر الاقتصادية ذات الصلة بمشكلات العملة، وتزايد الضرائب، وعدم قابلية الأموال للتبديل، والتضخم السريع، ومراقبة الأسعار داخلياً، وتقلبات أسعار الأسهم. ولكن يشوب الغموض اليوم الفرق بين المخاطر السياسية من جهة والاقتصادية من جهة أخرى. ففي النهاية، تمثل الأسواق كيانات سياسية، تحافظ الحكومات عليها وتتأتى عنها نتائج تؤثر في كيان الدولة الكلي. وهكذا، توسع نطاق تحليل المخاطر السياسية ليشمل الاهتمامات الاقتصادية كالتي سبق ذكرها، إضافة إلى الخطف، والإرهاب، وسرقة الملكية الفكرية، وقضايا حقوق الإنسان، والأضرار البيئية، والاضطرابات المدنية، والقرصنة، والاضطرابات الإقليمية، وأعمال الاختلاس والسرقة التي يقوم بها الموظفون، وإلحاق الضرر بالممتلكات، والفساد، والتغييرات التنظيمية في السياسة، والقضايا الثقافية، والإخلال بالعقود، وقضايا الموارد البشرية. وبهذا، يتمثل اهتمام تحليل المخاطر السياسية الأولي في فهم كيفية تأثير البيئة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والاجتماعية في فرص شركة معينة تنوي الاستثمار، واستخدام هذه المعلومات أداة تمكنها من التكهن في سبيل تولي مسألة مخاطر المستقبل.

شهد تحليل المخاطر السياسية، كسواه من علوم الاجتماع التطبيقية، تحولاً منهجياً. ففي الستينيات والسبعينيات، سعى المحللون إلى تطوير نماذج كمية من تقييم المخاطر السياسية على أساس خيار عقلاني ونظرية الاحتمال. واليوم، يلجأ المحللون إلى تقنيات الكمية والنوعية معاً. وقد ابتكر بعضهم أنظمة تقديرية متطورة يطبقونها على البلدان، ويتقصى آخرون أنماط السلوك السابق، ويسعى آخرون إلى المعلومات من أفراد ذوي اطلاع. وليس من توافق حول المقاربة المفضلة.

يبدأ تقييم المخاطر النموذجي بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي في بلد معين، وأداء الاقتصاد، وما آلت إليه حال الشركات في القطاع نفسه، والتوقعات حول التغيير التنظيمي والسياسي، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهكذا دواليك، ثم يقيم المعلومات، ويقدم طائفة من التوصيات. ومن المهم تفهم أن تقييم المخاطر السياسية في تطور مستمر، وأن الإشراف على التقييم بمرور الوقت يشكل جزءاً هاماً من العملية ككل.

لن يجلب تقييم المخاطر السياسية المنفعة ما لم يتم تطبيقه. وتشير بعض الأدلة إلى أن

العديد من رؤساء الشركات التنفيذيين طالبوا بالتقييم لكنهم فشلوا في العمل بموجب المعلومات التي تلقوها، علماً أن تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر يمثل عنصراً حاسماً في أي خطة استثمار أو خطة تجارية متينة. وتكثر الحالات حيث دفعت الشركات ثمناً باهظاً نتيجة فشلها في هذا الصدد. أما الحصول على بوليصة تأمين فهي طريقة تمكن شركة معينة من تقليص المخاطر، لا سيما في سياق عالمي. فقد أنشأت حكومة الولايات المتحدة شركة الاستثمار الخاص الخارجي لهذا السبب بالذات، كما باشر البنك الدولي وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف في عام ١٩٨٨ لإيلاء بعض الثقة في الاستثمار في المشاريع في العالم الثالث.

على الرغم من بقاء مفهوم المخاطر السياسية في حقل السياسة الدولية في حيز غير ملحوظ إلى حد كبير، لا يزال كل صانع سياسة، ومحلل استراتيجي، ومستشار أمني ضمناً مقيماً للمخاطر. وفي الواقع، يصعب تصور تدخل عسكري، أو اتفاقية تجارية، أو مجهود يُعنى بالإغاثة الإنسانية لا يشتمل على واضعي سياسة من الخارج يحددون مستويات المخاطر والطريقة الفضلى لإدارتها.

انظر أيضاً: الشركة المتعددة الجنسيات؛ العالم الثالث؛ العولمة.

لمزيد من المطالعة:

Ulrich Beck, *Risk Society: Towards a New Modernity, Theory, Culture and Society* (Translated by Mark Ritter. London; Newbury Park, CA: Sage Publications, 1992); Peter L. Bernstein, *Against the Gods: The Remarkable Story of Risk* (New York: John Wiley and Sons, 1998); Theodore H. Moran, ed., *Managing International Political Risk* (Oxford; Malden, MA: Blackwell, 1998), and Yaacov Y. I. Vertzberger, *Risk Taking and Decisionmaking: Foreign Military Intervension Decisions* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998).

المرتزقة (Mercenary)

بالمفهوم التقليدي، ترمز السيادة أساساً إلى قدرة الدولة على احتكار وسائل العنف، أي على تأليف قوات عسكرية، ودعمها، واستخدامها. وعلى الرغم من الاستثناءات، تطور النظام

الدولي على مر القرون تطوراً أتاح للقوات التي أنشأتها الدولة أن تقود النزاعات العسكرية.

ولكن في الفترة التي تلت الحرب الباردة، تضاءل حجم القوات العسكرية مع تضاؤل عدد الرجال، وصفقات بيع وشراء الأسلحة تضاؤلاً لافتاً. وعلى الرغم من تراجع عدد الحروب الإجمالي في السنوات الأخيرة، لا تزال نيران الصراع مستعرة في بعض مناطق العالم. فكثيرة هي البلاد التي تحاول السلطات الحاكمة فيها ـ أو التي تسعى إلى الحكم ـ فرض النظام بأي وسيلة ممكنة، فناشد بعضها تدخل دول خارجية. ولكن، إن لم تلمس القوى العظمى فائدة تجنيها، فستتردد في إرسال جيوشها إلى بلدان أخرى في محاولة لإخماد نزاع إثني أو قومي، كما في البوسنة، أو للتدخل لدواع إنسانية، كما في الصومال ورواندا.

وقد ناشدت بعض الدول تدخل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولكن نظراً إلى صعوبة التوصل إلى موافقة الفصائل المتحاربة، وتردد الدول المساهمة في إرسال الرجال والمال، لا يبدو الاستنجاد بالقوى الحافظة للسلام خياراً واقعياً في أغلب الأحيان. وبناء عليه، ليس بالغريب أن تلجأ حكومات عدة إلى القطاع الخاص بحثاً عن الخدمات التي يؤمنها القطاع العام عادة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تحديداً أهمية متزايدة لعودة منظمات المرتزقة العاملة لأجل الربح على الساحة. إلا أن الصورة الحديثة انقلبت رأساً على عقب، والعصابات الغوغائية هذه، المؤلفة من مغامرين، أو قوات شبه عسكرية، أو أفراد وظفتهم حكومات سراً لإنجاز أعمال محددة في الخفاء، أصبحت الآن شركات مرتزقة حديثة مسجلة. وبدلاً من تنظيم أمورها في الخفاء، تعمل هذه الشركات اليوم في العلن، وتدير طاقماً يهتم بالعلاقات العامة، وتملك مواقع على الإنترنت، وتقدم الإعلانات التسويقية.

يُعرف عن المرتزقة عادة أنهم أشخاص من خارج البلاد، تم توظيفهم للاشتراك مباشرة في النزاعات المسلحة بدافع كسب المال وليس ولاء للأمة – الدولة. وعلى الرغم من ارتباط معظم المرتزقة بأيام الاستعمار في أفريقيا، إلا أنهم استخدموا بالواقع في بقاع الأرض كلها. لقد رأوا النور في اليوم الذي وُلدت فيه الحرب. وخلال العصور الوسطى (١١٠٠-١٥٠٠)، استُخدم المرتزقة بانتظام، فاستأجر الحكام خدمات جنود محترفين لحماية دولهم الفتية.

يجدر التمييز بين أربعة أنواع مختلفة من المرتزقة. ينطوي النوع الأول على المرتزقة التقليديين الذين يسعون خلف الربح أو المغامرة. ويتضمن النوع الثاني مجموعات عسكرية صغيرة تعمل لحساب حكومة مضيفة، فتوفّر الأمن في منطقة معينة. ويتكون النوع الثالث من مجموعات أيديولوجية تعمل خارج حدود الوطن، تسوقهم أيديولوجيا معينة، أو دين معين. فعلى سبيل المثال، ينفذ الأصوليون الإسلاميون ما يؤمنون أنها إرادة الله، فيسافرون لمساعدة المقاتلين الإسلاميين المجاهدين في بلدان مختلفة، كما جرى في أثناء احتلال الاتحاد السوفياتي السابق أفغانستان. وأخيراً، يظهر التطور الأكثر حداثة في تطور منظمات المرتزقة إلى شركات ذات هيكلية داخلية مشابهة لهيكلية الشركات المتعددة الجنسيات. وفي حين تطال السلطة القضائية المحلية أو سلطة القانون الدولي العرفي الجنود المأجورين في الأنواع الثلاثة السابقة الذكر، من حيث المبدأ على الأقل، يكون موظفو شركات العمل الدولية مسؤولين أمام الشركة من دون سواها. والفرق الأساسي هنا هو أن شركات مماثلة ترتبط بشروط عقد عمل وليس بأحكام القانون الدولي.

وقد تكون شركتا «أوتكومز أكزيكوتيف»، ومقرها في جنوب أفريقيا، و«ساندلاين إنترناشيونال»، ومقرها في لندن، شركتي المرتزقة الأكثر نجاحاً وشهرة. وهما تعملان في القطاع الخاص، وتوفر كل منهما التدريب العسكري والخدمات، بالإضافة إلى المحاربين الفعليين لاستخدامهم في النزاع.

هل تؤثر الشركات المرتزقة سلباً أم إيجاباً في الأمن والاستقرار الدوليين؟ ترى بعض مجموعات حقوق الإنسان أنه في ظل القانونين الدولي والمحلي الراهنين، لا يتعرض المرتزقة للمحاسبة عن أعمالهم. فالجنود المأجورون يسافرون إلى مناطق محددة على متن مروحيات خاصة تملكها الشركة، كما إنهم يغادرون المنطقة جواً ما أن تنتهي مهمتهم. وهم يلتفون مثلما يريدون حول الإجراءات الجمركية القانونية التي تشتمل على جوازات السفر وتأشيرات الدخول، ما يحول دون احتفاظ الدول الأصغر بسجلات تعرف هوية الداخلين إلى البلاد أو الخارجين منها.

ومن جهة أخرى، يمكن طرح السؤال التالي: إذا امتنعت الدول الأخرى عن المساهمة بقوات حفظ السلام، وصنع السلام المتعددة الجنسيات، لماذا يتعين على الحكومة الامتناع عن استخدام قوة خاصة قادرة على حفظ النظام؟

ينشئ المرتزقة أو يفرضون في أكثر الأحيان، توازناً في منطقة ما من خلال إلغاء المعارضة أو قمعها. ولكن، ليس من الضروري أن يعالج وقف العنف المشكلات الكامنة التي سببت اندلاع القتال في المقام الأول. فاستناداً إلى الأدلة المتوافرة حتى يومنا هذا، أثبتت شركات المرتزقة المسجلة أنها ليست الوسيلة الملائمة المؤدية إلى حل النزاع على المدى الطويل، ذلك أنها تخلف وراءها منطقة معرضة للبلبلة والفوضى كما كانت عليه حالها قبل وصولها. فحين تغادر الشركات المنطقة، ترتد المعارضة المقموعة أو المشكلة حديثاً إلى العنف، لتصبح شركات المرتزقة بذلك وسيلة موقتة تدعم النظام القائم، لكنها لا تحرك ساكناً في سبيل معالجة الأسباب الكامنة خلف حالتي الاضطراب والعنف. وفيما يمثل هذا السبب انتقاداً فاعلاً موجَهاً إلى منافع التدخل العسكري من جانب المرتزقة، كمنافع طويلة الأمد من جهة، فهو من جهة أخرى لا يمس المجموعة نفسها بشعرة. ففي النهاية، تم استخدام المرتزقة لقاء خدماتهم العسكرية تحديداً. وعوضاً عن حظر المرتزقة بالكامل، يشجع مناصرو تجارة المرتزقة الدول التي تسعى إلى خدمات شركة الأمن الخاصة على اللجوء إلى معايير تنظيمية مماثلة.

يمكن القول في ما يتعلق ببعض منظمات المرتزقة على الأقل، إن محاولاتها تدريب القوات العسكرية القومية لا يمكن أن تفوق تدريب الدولة سوءاً. وفي الواقع، يمكن القول إنها الشكل الحديث الأكثر تدميراً للخدمة العسكرية المتمحور حول الدولة. فمنذ قيام الثورة الفرنسية اقترنت الخدمة العسكرية حصرياً بالقومية، الأمر الذي أدى إلى أكثر الحروب تدميراً في التاريخ.

وفي النهاية، يتوقف مستقبل حل النزاعات على إنجازات الأسرة الدولية. ففي عام ١٩٨٩، صاغت منظمة الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم. وتحتاج هذه الاتفاقية إلى تصديق ٢٢ دولة كي تدخل حيز التنفيذ، وأصبحت أستراليا مؤخراً الدولة الثانية عشرة الموقِعة. وعلى أي حال، يدل توقيع دولتي أنغولا وزائير اللتين تستخدمان مرتزقة على أن المعاهدة لا تكفي لإنهاء استخدام القوات المسلحة الخاصة.

نظراً إلى تاريخ المرتزقة الطويل، تبدو محاولة حظرهم محاولة غبية. فتم اقتراح وضع سجل دولي لهذه الشركات لإضفاء الشفافية على نشاطاتها. ومثالاً على ذلك، سجل الأسلحة التقليدية الخاص بالأمم المتحدة الذي يضم تصريحات مستوردي ومصدري الأسلحة التقليدية، ما يتيح

بالتالي التحقق بالمقابلة مع معلومات أخرى. كما يمكن أن يضع مستشارو الشركات العسكرية الخاصة سجلاً مماثلاً يحوي تصريحات المستوردين ـ وهي الدول أو المجموعات التي توظف هذه الشركات ـ وتصريحات المصدرين وهم الشركات نفسها. وإذا امتنعت شركة معينة عن كشف المعلومات بحجة أنها ملك الشركة، يمكن لرب العمل الإدلاء بها.

وفي النهاية، سبيل تهدئة المخاوف حول انتهاك حقوق الإنسان، وبشرط إدارة شركات المرتزقة أعمالها خارج حدود البلاد حيث مقرها، يُطلب من الشركات التقيد بصكوك حقوق الإنسان ذات العلاقة أي بروتوكول جنيف، وقواعد الحرب، والقانون الدولي العرفي. وأما الانتهاكات الموثَقة، فقد تؤدي إلى العقوبات كالغرامات والتوقيف عن العمل. وإذا تبين أن موظف شركة قد أذنب ضد الإنسانية، أو تورط في جريمة حرب لطالما حددت المعاهدات الدولية ماهيتها، يمكن أن يمثل هذا الموظف أو الموظفة أمام محكمة تتمتع بسلطة محاكمة الأفراد. ويمكن إنشاء محكمة دولية دائمة مماثلة في السنوات القليلة المقبلة. وهذا تفصيل مهم، ولا سيما إذا استخدمت مجموعات إقليمية أو حتى الأمم المتحدة نفسها هذه الشركات.

انظر أيضاً: جريمة الحرب؛ الحرب؛ الحروب من النوع الثالث؛ حفظ السلام؛ الدولة الفاشلة.

لمزيد من المطالعة:

Guy Arnold, *Mercenaries: The Scourge of the Third World* (New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Palgrave, 1999); Kenneth Fowler, *Medieval Mercenaries* (Oxford; Malden, MA: Blackwell, [2001]); Abdel-Fatau Musah and Kayode Fayemi, eds., *Mercenaries: An African Security Dilemma*, Foreword by Lord Avebury (London; Sterling, Va.: Pluto Press, 2000), and David Shearer, *Private Armies and Military Intervention*, Adelphi Paper; 316 (Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1998).

المركنتيلية (Mercantilism)

يُنظر إلى المركنتيلية على أنها واحدة من المقاربات الثلاث المتعلقة بالاقتصاد السياسي الدولي على الصعيدين النظري والعملي. تدافع الأولى عن مبدأ الليبرالية الداعي إلى حرية

التصرف الكاملة، وإلى التجارة الحرة، مع حصر تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي والدولي في أدنى الدرجات. وتسعى المقاربة الثانية إلى فهم إنجازات النظام الرأسمالي العالمي للبرهنة عن طبيعته الاستغلالية المتأصلة. وتتنوع وجهات النظر في هذه المقاربة العامة لكنها تحمل كلها الصبغة الماركسية، وأشهرها نظرية النظام العالمي. وأما المقاربة الثالثة فهي المركنتيلية، ويُشار إليها أحياناً بالقومية الاقتصادية، وهي أقدم المقاربات الثلاث. وقد سادت هذه الفلسفة الاقتصادية الدول الأوروبية منذ القرن الخامس عشر وصولاً إلى أواخر القرن السابع عشر. منذ ذلك الوقت، تجلت هذه الفلسفة بأشكال كثيرة، واستمرت بصفتها بديلاً من الليبرالية والماركسية الاقتصادي المهم.

في الأساس، المركنتيلية عبارة عن فلسفة اقتصادية تدعو إلى الأخذ بالإدارة الاقتصادية بصفتها جزءاً مهماً من سعي الدولة وراء مصالحها القومية المتمثلة بالثراء، والسلطة، والمقام. كتب فرانسيس بيكون، أحد أوائل المدافعين عن هذه الفلسفة، أن الخط مباشر «من الإبحار صوب الهند، ومن الهند إلى الثروة، ومن الثروة إلى العظمة». وهكذا، لا يأبه المركنتيليون بتحسين نوعية حياة البشر، أو الحث على علاقات متبادلة بين الدول في النظام العالمي، بل يكمن هدفهم الرئيس في بلوغ ذروة السلطة، ويرون في النشاط الاقتصادي الوسيلة لتحقيق غايتهم.

وفي سبيل بلوغ «العظمة» من خلال «الثروة»، تعتمد الدول المؤيدة للمركنتيلية أمرين: أولاً، توجه اقتصادها المحلي نحو إنتاج ميزان تجاري موات، كما تهدف إلى إنتاج السلع للتصدير، فيما تخفف نسبة الاستيراد. ثانياً، ستعمل على توجيه صناعاتها نحو منتجات القيمة المضافة بواسطة مواد خام مستوردة رخيصة. وهكذا، تميل الدول المؤيدة للمركنتيلية إلى إعاقة الإنتاج الزراعي لمصلحة التصنيع، وفرض رسوم استيراد عالية على المنتجات الأجنبية الصنع، ودعم الصناعات المحلية، وهي معروفة كذلك باتباع سياسة إفقار الجار. وهكذا فإن الدول المؤيدة للمركنتيلية دول تدخلية بدرجة عالية.

على المرء أن يفرق بين المركنتيلية المعتدلة أو الدفاعية، والمركنتيلية المؤذية والعدائية. فالأولى مصمَمة لحماية جوهر قيم الدولة، وحماية استقلالها الذاتي في وجه تدويل الإنتاج، في حين أن النوع الثاني (وكان يحظى بشعبية في الثلاثينيات) يشن حروباً اقتصادية على دول أخرى للتغلب عليها.

من الناحية النظرية، إن لم يكن من الناحية العملية، خسرت المركنتيلية اعتبارها نحو نهاية القرن الثامن عشر. ويرقى أحد أسباب هذه الخسارة إلى مؤلَف كتبه آدم سميث بعنوان **ثروة الأمم** (*The Wealth of Nations*) (١٧٧٦). ويظهر هذا النص الليبرالي الشهير بحق وبوضوح شوائب المركنتيلية. ومن الانتقادات التي طالت المركنتيلية، قال سميث إن لا جدوى من إنتاج سلعة يمكن إنتاجها بتكاليف أقل في دولة أخرى. وقد أصبح هذا القول لاحقاً أساس نظرية ديفيد ريكاردو القائلة بالفائدة المقارنة، وبعقيدة التجارة الحرة. ولكن، يخطئ من يظن أن المركنتيلية أصبحت في خبر كان. فالحمائيون، ومؤيدو النيومركنتيلية يواصلون تأدية دورهم في الفكر الاقتصادي لبعض الدول.

انظر أيضاً: التجارة الحرة؛ التجارة الموجهة؛ نظرية النظام العالمي.

لمزيد من المطالعة:

Robert Gilpin and Jean M. Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987); Lars Magnusson, *Mercantilism: The Shaping of an Economic Language* (London; New York: Routledge, 1994), and David Ricardo, *Principles of Political Economy and Taxation,* Great Minds Series (Amherst, NY: Prometheus Books, 1996).

المساعدة الأجنبية (Foreign Aid)

طويل هو النقاش حول مدى فاعلية ورغبة الدول الغنية في تقديم المساعدات الأجنبية إلى الدول الفقيرة. ويقول مؤيدو فكرة برامج المساعدات الأجنبية إن المساعدة ضرورية لتوفير رأس المال للبلدان الفقيرة حتى تكتسب مهارات وتكنولوجيا جديدة. فالمساعدة التقنية الخارجية تنشر فوائد الأبحاث العلمية التي يقود أغلبيتها أغنى بلدان العالم. بالإضافة إلى ما سبق، تموّل القروض من حكومة إلى حكومة والمساعدة متعددة الجوانب التي تقدمها الأمم المتحدة العديد من المشاريع التنموية بفوائد أقل من الفوائد التجارية. أما المقرِض الأكبر، أي البنك الدولي، فقد اتبع سياسة إعطاء أموال ابتدائية من أجل مشاريع كبرى بهدف جذب استثمارات خاصة أو حكومية محلية مغامرة لا تندرج في إطار المعايير التجارية. غالباً ما تستخدم صناديق المساعدات لإنشاء قطاعات رائدة

في الاقتصاد تستطيع عبر ارتباطها بقطاعات أقل تطوراً أن تدفع بآلية التنمية إلى الأمام. وأخيراً، تقول المستعمرات السابقة أن لدى الدول الثرية واجباً أخلاقياً يفرض عليها مساعدة الفقراء حيثما تولدت ثروة المستعمر الصناعي عن موارد العالم الثالث. حتى لو كان طلب رد الثروات صعباً تبريره، فإن مجرد الشفقة تدعو البلدان الغنية إلى تحمل بعض المسؤولية في التخفيف من أعباء الفقر العالمي.

تقدم منتقدو المساعدات الأجنبية بعدد من الأسباب لشرح عدم فاعلية هذه المساعدات في تعزيز النمو. أولها أن المبالغ مثيرة للشفقة في ضوء عظم المشكلة. وحدها قبضة من الدول قد تمكنت من تحقيق المعايير الدولية التي أعلنتها الأمم المتحدة والتي تتراوح نحو واحد في المئة من إجمالي الناتج الداخلي لدى الدول الصناعية. والولايات المتحدة التي كانت في السابق تحتل المرتبة الأولى على قائمة الواهبين العالميين، تحتل الآن المكانة الرابعة بعد اليابان وألمانيا وفرنسا، من حيث الأرقام المطلقة. أما من حيث النسبة المئوية من إجمالي إنتاجها الداخلي، فإن الولايات المتحدة قد كرست ١ , ٠ في المئة منه للمساعدة الخارجية من أجل التنمية، وهي بذلك في أسفل سلم الدول الصناعية الواهبة. كما إن أغلبية مساعداتها الخارجية تتخذ شكل سلع عسكرية لا تساهم في شيء من الازدهار الاقتصادي. أما أكثر من نصف المساعدات المالية الخارجية التي أعطيت منذ الحرب العالمية الثانية فقد كانت على شكل مساعدات عسكرية. وقد ساهمت هذه الدولارات الهادفة إلى المساعدة الأمنية في ضرب الديمقراطية والتنمية الاقتصادية من خلال دعم سلطة القوات المسلحة في الكثير من البلدان الفقيرة جداً وتشجيع العسكرعلى القيام بدور ناشط في الحياة السياسية.

إن أحد الأسباب الداعية إلى قيام نقاش موسع حول المساعدات هو أن العديد من الأهداف تدفع إلى توزيعها إلى درجة أنه يصعب معها تقدير مدى فاعلية هذه المساعدات. وبينما النمو الاقتصادي لا يمثل الهدف الوحيد للمساعدات الخارجية، يمكن اعتباره واحداً من المجالات القليلة حيث الشواهد على الأرض تمكن من تقدير الفاعلية. والنمو مهم أيضاً، إذ من دونه يصعب، إن لم يستحل، تحقيق كل الأهداف الأخرى ـ الأمن، حقوق الإنسان، الديمقراطية- التي تسعى المساعدات إلى تحقيقها.

في العديد من الدول الأقل تقدماً، توجد علاقة سلبية بين تدفق المساعدات والأداء

التنموي. فأفريقيا مثلاً، تحصل على مساعدات قيمتها عشرة أضعاف للشخص الواحد من أمريكا اللاتينية أو شرق آسيا، وهي مع ذلك تملك أداء أسوأ بكثير من حيث إجراءاتها الاقتصادية. ثمة العديد من الأسباب، ولكن نقطة واحدة واضحة هنا. وهي أنه عند إزالة قيد قاس على الموازنة، يمكن لدفق المساعدة إلى بلد ما أن يعيق تمثّل إجماع داخلي حول الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية صعبة. وتشير الأبحاث إلى أن البلدان التي تعاني نسبة تضخم كبيرة تسعى إلى تحقيق إصلاحات أكثر اكتمالاً، فتتمتع بعدها بمعدل نمو أكثر من ذلك الذي وصلت إليه البلدان التي تتراوح فيها معدلات التضخم حول نسب وسطية. ما يحدث هو أن المساعدة تنقطع عن بلدان تعاني نسب تضخم عالية، وتستمر في بلدان ذات نسب تضحم متوسطة. تحمي هذه المساعدات البلدان من تكاليف السياسات الاقتصادية السيئة، وغالباً ما تحول دون وقوع مشكلات أعمق ودون تعلم دروس سياسية مهمة من التجربة، وقد تكون حاسمة بالنسبة للإصلاح الاقتصادي. وكثيراً ما تضطر البلدان إلى «ملامسة القعر» حتى تحصل على إجماع داخلي حول ضرورة الإصلاحات الاقتصادية. بالطبع، لا يمكن القول إن السماح للبلدان بالانهيار اقتصادياً نصيحة سياسية مقبولة. وحتى تزداد المسألة تعقيداً، يجدر بنا أن نلاحظ أن المساعدات قد أدت في بعض الحالات إلى إنشاء إجماع من أجل إصلاحات في السوق. مثلاً في بولندا عام ١٩٨٩، كان وعد الحكومة بالحصول على مساعدة خارجية أمراً حاسماً في نجاحها في الانتخابات وقيامها بإصلاحات في السوق.

إن كل من التوقيت ودور المساعدات الأجنبية في إنفاذ سياسات الإصلاح ما زالا خاضعين لنقاش واسع. ولكن ما نعلمه هو أن المساعدة المالية لبلدان حيث لا يوجد إجماع البتة حول الإصلاح تحمل انعكاسات سلبية.

لماذا وكيف استمر هذا الكم من المساعدات بالتدفق في ظروف كهذه؟ المشروطية، التي تجعل المساعدة في محلها بالنسبة للجزء الأكبر منها، تطبق عادة قبل إعطاء المساعدة، أي أن البلدان المقترضة يجب أن تلبي عدداً من الشروط حتى تكون جديرة بأن تعطى القرض، ثم يجب أن تستمر في تلبية هذه الشروط طوال مدة تقديم المساعدة. ولكن، على الرغم من تزايد ملحوظ بالقروض المشروطة في العقد الماضي، وزيادة في أعداد الشروط على كل قرض أيضاً، فإن المشروطية لم تكن فاعلة جداً في حمل المقترض على التقيد بالشروط. ويبدو أنه كلما كانت الشروط مرتفعة العدد انخفض دافع المقترض نحو الإصلاحات. وهكذا ينجم عن

الوضع حلقة مفرغة: امتثال ضعيف من جانب المقترض مع شروط الواهب يدفع هذا الأخير إلى فرض شروط أكثر؛ زيادة الشروط تزيد من الدافع لعدم التقيد بها؛ وهكذا دواليك. من جانب الواهب، في هذه الاثناء، يكافئ الدافع الهيكيلي الإقراض المستمر بدلاً من إيقاف الدفق المالي رداً على مخالفة الشروط. وفي النهاية، تصبح المؤسات المتعددة الأطراف هي مؤسسات إقراض، وعليها أن تقرض لتظل عاملة. وهكذا فإن موظف الإقراض العادي في البنك الدولي يملك دافعاً أكبر لتقديم القروض مع الوقت بدلاً من أن يطبق قاعدة التقيد الصارم من جانب المقترض. والنتيجة هي أن العديد من البلدان تستمر في استقبال القروض حتى لو كان لديها سجلات سيئة في الامتثال للشروط وسياسة الإصلاح.

انظر أيضاً: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ البنك الدولي؛ التبعية؛ التنمية؛ الدولة الفاشلة؛ صندوق النقد الدولي؛ عدالة التزويع؛ فخ المديونية.

لمزيد من المطالعة:

Michael Maren, *The Road to Hell: The Ravaging Effects of Foreign Aid and International Charity* (New York: Free Press, 1997); *Foreign Aid and Development: Lessons Learnt and Directions for the Future* (Conference), Edited by Finn Tarp; Editorial Assistant Peter Hjertholm (London; New York: Routledge, 2000), and Sarah J. Tisch and Michael B. Wallace, *Dilemmas of Development Assistance: The What, Why, and Who of Foreign Aid, Dilemmas in World Politics* (Boulder, CO: Westview Press, 1994).

مستويات التحليل (Levels of Analysis)

لا تتحدث الوقائع عن نفسها بل يجب تحليلها. فإذا تعين علينا أن نتجاوز مسألة سرد الوقائع وننتقل إلى التحليل، ما نحتاجه هو وضع نظرية. يجوز للنظريات أن تقوم على مستويات مختلفة من التحليلات والفرضيات حول طبيعة العلاقات الدولية. ويبرز تصنيف شائع بامتياز على الساحة يشير إلى ثلاثة مستويات من التحليل: الدولي، والداخلي، والفردي. على أي مستوى يتعين على التحليل أن يركز؟ من ناحية، الجواب البديهي هو دراسة العلاقات الدولية. فيتمثل منتدى الحوار في الحلبة الدولية التي تؤدي فيها الدول دور اللاعبين الرئيسين. ولكن ليس ضرورياً أن تكون الدولة المستوى المناسب الذي يرتكز عليه التحليل. فخير تفسير يمكن التوصل إليه حول تصرف

الدول على الحلبة الدولية هو القول إنه ثمرة عمليات سياسية داخلية بين مجموعات أو منظمات في داخل الدول، أو ثمرة تصرف أفراد معينين يؤلفون جزءاً من هذه المجموعات أو المنظمات.

من المحتمل أن تركز النظرية حصرياً على النظام السياسي الدولي. وتفترض هذه المقاربة أنه يمكن شرح تصرف الدولة من دون التطرق إلى السياسات الداخلية، وهو تجاهل لا خطورة فيه. مثلاً، يميل مؤيدو الواقعية إلى التركيز على المتغيرات في ميزان القوى بين الدول واعتبارها خاصة بهيكلية النظام الفوضوية. أما الاحتمال الثاني للنظرية حول العلاقات الدولية، فهو التعامل مع تصرف الدول على أنه عاقبة السياسة المحلية، أي تصرفات المجموعات الداخلية أو المنظمات السياسية الداخلية. تؤدي الدول دور اللاعبين الرئيسين في النظام الدولي، ولكن يتحدَد السلوك القومي من خلال الفعل والتفاعل بين البيروقراطية والتشريع، والأحزاب السياسية، والجماعات الضاغطة في العمل والنقابات، ومجموعات أخرى تُعنى بالدفاع عن قضايا معينة. وأخيراً، يمكن التعامل مع سلوك الدول في العلاقات الدولية على أنه عاقبة أفعال وتفاعلات الأفراد، كرؤساء الدول مثلاً. في مفهوم مماثل للعلاقات الدولية، يجوز للسلوك القومي أن يعكس إما الخيارات المهمة التي يتخذها بعض الأفراد النافذين أو العواقب الجماعية لعدد من الخيارات الفردية. ولكن في كلتا الحالين، يتطلب إدراك كيفية تصرف الدول في العلاقات الدولية إيلاء الاهتمام بمصالح الأفراد، وعادات تفكيرهم، أو نظرتهم إلى العالم.

لا إجماع بين العلماء حول مستوى التحليل الأفضل. ويمكن تبين عدم التوافق هذا من خلال إلقاء نظرة سريعة إلى الحوار حول أسباب الحروب. يحاجج بعض العلماء قائلين إن أسباب الحرب الأساسية متوافرة في بنية السلطة والتحالفات في النظام الدولي، أو في طريقة تغير معالم هذه البنية بمرور الوقت. يعزو علماء آخرون أسباب الحرب إلى عوامل داخلية في الدولة وهي العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية. ويحاجج بعض واضعي النظريات الليبرالية قائلين إن الدول الديمقراطية الليبرالية دول مسالمة بطبيعتها، في حين أن الدول المستبدة تميل إلى شن الحروب. ويقول بعض العلماء المتطرفين إن الحرب ناجمة عن نزوع الدول الرأسمالية إلى التوسع في سبيل البحث عن أسواق خارجية، وفرص للاستثمار، والمواد الخام. كذلك، نُسبت أسباب الحرب إلى محاولات القادة السياسيين فض مشكلاتهم السياسية الداخلية من خلال اعتماد سياسات خارجية معادية، على افتراض أن النزاع الخارجي يعزز

الانسجام الداخلي. ويحاجج بعض أصحاب النظريات قائلين إن الحرب ناجمة عن عدم إدراك تأثيرات الضغوط على اتخاذ القرار إبان الأزمة، بالإضافة إلى التصلب البيروقراطي، وشوائب أخرى متوافرة في عملية اتخاذ القرار تحول دون اختيار السياسات التي من شأنها أن تدفع المصالح القومية نحو الأمام. ويصر آخرون على أن قرار الحرب يرتكز على حسابات الخسائر والأرباح بما فيها المصالح، والقيود، والالتباسات.

تتوافر أسباب وجيهة كي نولي مستويات التحليل اهتمامنا. فهي تساعد على توجيه أسئلتنا وتقترح تحري النوع المناسب من الأدلة. وبغض النظر عن غياب التوافق حول الأولوية التي يجب أن تُعطى إلى مختلف المستويات، استطعنا التمييز بينها أم لم نستطع، يبقى القول إن الخيار قد يتنوع، وهذا رهن بالموضوع المحدد الذي هو قيد الدراسة. فمثلاً، قد يبدو مناسباً في ظروف معينة التركيز على أفراد معينين في سبيل شرح مسار الأحداث. فحين تكون المنظمات السياسية غير مستقرة وفتية ومأزومة ومنهارة، يستطيع القادة أن يوفروا لها التأثير الفاعل. فلقد تمتع جورج واشنطن وفلاديمير لينين بتأثير هائل في العلاقات الدولية، نظراً جزئياً، إلى أنهما توليا قيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق في السنوات الأولى لتكوين هاتين الدولتين. وتتمثل أهمية دور أدولف هتلر وميخائيل غورباتشوف جزئياً، في أن بلديهما عانيا أزمة اقتصادية حين تبوّآ السلطة. ولكن بعيداً من هذه الاعتبارات البرغماتية، يبقى ما يدعى بـ«مشكلة مستوى التحليل» سبباً فاعلاً للتركيز في المناظرات والمجادلات النظرية.

انظر أيضاً: البنائية؛ الحرب؛ حوار ما بين النماذج؛ السلام الديمقراطي؛ سوء الإدراك؛ الفوضى؛ النظرية.

لمزيد من المطالعة:

Peter B. Evans, Harold K. Jacobson and Robert D. Putnam, eds., *Double-Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics,* Studies in International Political Economy; 25 (Berkeley, CA: University of California Press, 1993); J. David Singer, "The Level of Analysis Problem in International Relations," in: James N. Rosenau, ed., *International Politics and Foreign Policy; a Reader in Research and Theory*, Rev. ed. (New York: Free Press, [1969]); Kenneth Neal Waltz, *Man, the State, and War; a Theoretical Analysis,* Topical Studies in International Relations (New York: Columbia University Press, 1959), and Alexander Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory,"

International Organization, vol. 41, no. 3 (Summer 1987), pp. 335-370.

المصلحة القومية (National Interest)

تمثل المصلحة القومية، من بين المفاهيم التي تناولها هذا الكتاب، المفهوم الأكثر غموضاً وبالتالي الأسهل استعمالاً واستغلالاً، لا سيما من قبل رجال السياسة. فالادعاء بأن المصلحة القومية تقتضي اتباع سياسة خارجية معينة يضفي درجة من السلطة والشرعية على هذه السياسة. وعلى الرغم من أن المفهوم قد استرعى انتباه عدد وافر من العلماء بُعيد الحرب العالمية الثانية، لا سيما في الولايات المتحدة، فقد تغير الحال اليوم.

ولكن، لا يمكن طرح هذا المفهوم جانباً بصفته مجرد مفهوم خطابي. فمن دون تكوين فكرة مقبولة عن المصلحة القومية، لن يحظى هؤلاء المدعوون إلى تقييم أداء قادتهم بمعيار يساعدهم على تأدية مهمتهم. ويتم استخدام هذا المفهوم عادة بطريقتين مترابطتين. فمن جهة، تنطوي كلمة «مصلحة»، من خلال بعض معايير التبرير، على حاجة بلغت مكانة تخولها حق المطالبة بما هو لصالح الدولة. ومن جهة أخرى، يُستخدم تعبير «المصلحة القومية» أيضاً لوصف سياسات معينة ومساندتها. وتكمن المشكلة في كيفية تحديد المعيار القادر على إقامة تقابل بين مبدأ المصلحة القومية وأنواع السياسات التي تساهم في ارتقائه.

وبعبارات ذات طابع رسمي، يمكن للمرء أن يحدد صفتين تتمتع بهما هذه السياسات. الصفة الأولى هي «الشمولية» التي يتعين بموجبها على السياسات أن تنظر إلى البلد باعتباره وحدة كاملة، أو على الأقل، يتعين على مجموعة جزئية جوهرية من أعضائه أن تسمو فوق مصالح محددة تتعلق بمجموعات معينة. وفي المقابل، تمثل صفة «الحصرية» الصفة الثانية. وتعني أن المصالح القومية لا تتضمن بالضرورة مصالح مجموعات خارج حدود الدولة على الرغم من أنها قد تفعل. ونظراً إلى هاتين الصفتين، أي معيار يربط المفهوم بسياسات معينة؟ من يتعاطون مع هذه المسألة يفعلون ذلك عن طريق سبيل واحد من ثلاثة سبل.

أولاً، يمكن للمرء أن يعادل ببساطة المصالح القومية بسياسات من هم رسمياً مسؤولين عن السياسة الخارجية. المصلحة القومية هي ما يحدده صانعو القرار الذين يتبوأون أعلى المراكز الحكومية. فهم خير من يحكم في سياسة التبادل المتنوعة، وبالتالي، يحدد من يملكون السلطة

والخبرة الملائمتين بتجرد ماهية المصلحة القومية ويدافعون عنها نيابة عن البلاد بأكملها. تكمن مشكلة هذه المقاربة النخبوية في أنها لا تساعد على التمييز بين سياسة خارجية نافعة وأخرى ضارة. فوفقاً لهذه الحجة، لن تستطيع الحكومة التصرف بما يتنافى والمصلحة القومية ما دامت تسعى إلى تحقيق ما تعتبره غايات مجتمعية عامة وذلك لمدة كافية من الزمن.

أما المقاربة الثانية ذات الصلة الوثيقة بمدرسة الفكر الواقعية، فترى المصلحة القومية بمنظار بعض الافتراضات الأساسية حول طبيعة العلاقات الدولية وحوافز الدول. وهي تشمل الفكرة القائلة إن الفوضى تضع الأمن على رأس قائمة اهتمامات الدول على صعيد السياسة الخارجية، وبالتالي، يتطلب الأمن اكتساب السلطة وإدارتها إدارة عاقلة (لا يمكن فصلها تماماً عن القوة العسكرية)، ولا يمكن سوى لسياسات تعمل من هذا المنطلق أن تخدم المصلحة القومية. وبالطبع، تتوقف هذه المقاربة على حقيقة الافتراضات الكامنة. ومع المجازفة بتبسيط مفرط لحوار في غاية التعقيد، تتضمن هذه المقاربة مشكلتين على الأقل. الأولى، تعاني هذه المقاربة في أكثر الأحيان من الحشو. فغالباً ما عُرفت المصلحة بمعنى قوة، والقوة بمعنى مصلحة. فلا فائدة من القول إنه يتعين على الدول السعي خلف القوة لأنها تسعى خلف القوة! والثانية، ثمة توتر شديد بين الإرادة الحرة والحتمية في المقاربة الواقعية. فإذا كان الصراع على القوة يحدد مسار العلاقات الدولية، ليس من الضروري إذاً حث القادة على الالتزام بالمصلحة القومية كما يحددها مؤيدو الواقعية. وإذا كان هذا الحث ضرورياً، فلا يمكن أن يؤتى على ذكر قيود الفوضى المزعومة بصفتها أساساً لتحديد هوية المصلحة القومية.

وعلى عكس ما سبق تماماً، تقترح مقاربة ثالثة للمصلحة القومية أن ماهية هذه الأخيرة تحددها مبادئ العملية السياسية التي تحظى بقيمة معيارية مستقلة ـ هي مبادئ العملية الديمقراطية. وبتعبير آخر، يمكن تحديد ماهية المصلحة القومية حين تتحول إلى تعبير عن تفضيلات الأمة يمكن إثباته. وانطلاقاً من الافتراض القائل إنه لا يمكن لمراقب خارجي التعبير عن مصالح الدولة تعبيراً يفوق تعبير معايير الدولة في دقته، يمكن القول إن هذه المقاربة تقوض وجهتي النظر النخبوية والواقعية. في غياب جملة الأحكام الديمقراطية المعبَر عنها حول هذه المسألة، لا يمكن التقاط الخيط الذي يصل السياسة الخارجية بالمصلحة القومية. لا يعني هذا أن البلدان غير الديمقراطية تفتقر إلى المصلحة القومية، لكن لا يمكننا أن نعلم ماهيتها طالما أن الإجراءات الديمقراطية لم تأت على تحديدها.

انظر أيضاً: الأمن؛ السلطة؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Glenn Chafetz, Michael Spirtas and Benjamin Frankel, eds., The Origins of National Interests, Cass Series on Security Studies; 1363-2329 (London; Portland, OR: F. Cass, 1999); Martha Finnemore, *National Interests in International Society*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996); Stephen D. Krasner, *Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), and Peter Trubowitz, *Defining the National Interest: Conflict and Change in American Foreign Policy, American Politics and Political Economy* (Chicago: University of Chicago Press, 1998).

معضلة الأمن (Security Dilemma)

يرتكز هذا المفهوم على فرضية أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها. وفي كنف نظام عالمي فوضوي لا سلطة فيه قادرة على تأمين النظام، يتعين على الدول أن تهتم بجهودها الخاصة التي توفر لها الحماية. وفي إطار مسعاها لتأمين ذلك، نجدها تكتسب قوة أكثر فأكثر لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى. وهذا بدوره يجعل من الآخرين أقل إحساساً بالأمان، ويدفع بهم لتحضير أنفسهم للأسوأ. وبما أنه ما من دولة باستطاعتها أن تشعر بالأمان الكامل في عالم من الدول المتنافسة، فإن التنافس سيكون حتمياً وتكون النتيجة دوامة متصاعدة من انعدام الأمن بين الدول. تصف معضلة الأمن ظرفاً تبدو فيه الجهود لتحسين الأمن القومي كما لو أنها أعمال مهددة للدول الأخرى فتؤدي بالتالي إلى خطوات عسكرية مضادة. وهذا بدوره قد يقود إلى انحدار واضح في الأمن بالنسبة للدول جميعها.

تحمل المعضلة الأمنية واحداً من الخيارات الصعبة التي تواجه بعض الحكومات. فهذه الأخيرة قادرة من جهة على تخفيف جهودها الدفاعية بهدف تسهيل العلاقات السلمية، والمشكلة هنا هي أنها تجعل بلدها أكثر ضعفاً أمام أي هجوم. وهي قادرة من جهة أخرى على تقوية إجراءاتها الدفاعية ولكن هذا الأمر قد يدل على نية غير مقصودة تؤدي إلى تهديد الأمن على المدى الطويل، إذ تثير الشكوك الدولية، وتقوّي الضغوط من أجل خوض سباق تسلح.

وقد تكون النتيجة نزاعاً عسكرياً كما أشار العديد من المعلقين عند حديثهم عن الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) والتي تمثل مثالاً نموذجياً على المعضلة الأمنية.

وتجدر الملاحظة أن المعضلة الأمنية تنشأ أساساً من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول. يزداد هذا الأساس البنيوي حدة بسبب الميول المحافظة التي نفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية حين يتحضرون للاسوأ ويركزون على قدرات خصومهم بدلاً من اعتمادهم على نواياهم الحسنة. أما الجهل والتنافس بين مختلف قطاعات القوات المسلحة من أجل الحصول على الأموال الحكومية فإنها قد تغذي تحليلاً يعتمد على أسوأ الحالات. وبينما يجب النظر إلى بنية النظام الدولي على أنها شرط مسبق أساسي في المعضلة الأمنية، إلا أن حدة هذه الأخيرة ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية العنيفة بحد ذاتها وعن الدرجة التي تنظر فيها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلاً من أن يكونوا حلفاء. وبما أن هذين العاملين متغيران بحسب الزمان والمكان، تتوزع حدة المعضلة الأمنية بشكل غير متساو للغاية بين الدول. وتجدر الإشارة إلى كيفية اختلاف هذين العاملين.

أولاً، تختلف حدة المعضلة الأمنية اعتماداً على الدرجة التي يمكن التمييز بها بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، وعلى العلاقة في ما بينهما أيضاً. ومع تساوي الأمور الأخرى والاعتراف بأنه يمكن استخدام الأسلحة بشكل هجومي ودفاعي في آن، فإن بعض أنواع الأسلحة أكثر ملاءمة للدفاع منها للهجوم. فمخططات القوة الدفاعية تركز على القوة النارية ذات الحركية والمدى المحدودين (مثلاً صواريخ مضادة للدروع)، بينما تركز مخططات القوة الهجومية على سرعة الحركة واتساع المدى (مثلاً المقاتلات القاذفات). أما الداعون إلى ما يسمى الدفاع غير الهجومي، فإنهم يؤمنون بأن المعضلة الأمنية يمكن تحويلها بتبني المخططات العسكرية الأقل إثارة لإجراءات مضادة لدى الدول الأخرى. ويعتمد هذا الأمر جزئياً على درجة تفوق التكنولوجيا العسكرية الدفاعية على القدرات الهجومية. فإذا آمن الأعداء الممكنون كل من طرفه أن أفضل طريقة للدفاع (والردع) هي التحضير للهجوم، لن يكون من الصعب رؤيتهم ينغلقون في حلقة مفرغة من تزايد شكوك كل واحد منهما بالآخر.

ثانياً، تختلف حدة المعضلة الأمنية بحسب العلاقات السياسية بين الدول. إذ ينبغي عدم النظر إلى القدرات في إطار من فراغ سياسي. ولا تكون درجة الثقة والإحساس بالمصلحة

المشتركة في النظام العالمي ثابتة أو ذات طابع واحد. فما من معضلة أمنية بين أستراليا ونيوزيلاندا لأن أياً من البلدين لا يعتبر الآخر تهديداً لأمنه القومي.

وفي نهاية القرن العشرين، لا يزال الإجماع غائباً حول جدية المعضلة الأمنية وبخاصة بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية. من ناحية، قد تبدو ظاهرة الدمار المتبادل المؤكد على أساس القدرة المضمونة على تسديد ضربة ثانية كما لو أنها تجعل الدفاع متفوقاً على الهجوم. ومن ناحية ثانية، ما زالت هناك شكوك حول مصداقية القدرة الدفاعية التي تقدم خيارات قليلة بين الانتحار والاستسلام. يقول بعض الباحثين أن المعضلة الأمنية ضعيفة للغاية بين القوى العظمى لمجرد أن المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية الناجمة عن توسيع السيطرة على الأراضي قليلة جداً. وفي عصر التبعية الاقتصادية المشتركة، وفي ضوء درجة التكامل الاقتصادي الموجودة حالياً، يمكن القول إن ما يسمى بالمجتمع الأمني موجود في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا وبعض بلدان شرق آسيا على الأقل. والمجتمع الأمني هو مجتمع يكون أفراده واثقين من أن إمكانية استخدام القوة لحل النزاعات بينهم متدنية للغاية. أما في أجزاء أخرى من العالم، كجنوب الصحراء الأفريقية والشرق الأوسط، تظل ديناميات المعضلة الأمنية مصدر خطر كامن.

انظر أيضاً: الأمن الجماعي؛ الأمن المشترك؛ الحرب؛ سباق التسلح؛ سوء الإدراك؛ الفوضى؛ معضلة السجناء؛ نزع السلاح؛ النظام؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Robert Jervis, “Cooperation under the Security Dilemma,” *World Politics*, vol. 30, no. 2 (January 1978), pp. 167-214; Robert I. Rotberg and Theodore K. Rabb, eds., *The Origin and Prevention of Major Wars*, Contributors Robert Gilpin [et al.], Studies in Interdisciplinary History (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1989); Philip Webber, *New Defence Strategies for the 1990s: From Confrontation to Coexistence* (Basingstoke: Macmillan, 1990), and Nicholas J. Wheeler and Ken Booth, “The Security Dilemma,” in: John Baylis and N. J. Rengger, eds., *Dilemmas of World Politics: International Issues in a Changing World* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1992).

معضلة السجناء (Prisoners' Dilemma)

تندرج معضلة السجناء هذه في إطار نظرية اللعبة التي تثبت كيف ولماذا تكون طائفة منتخبة من الاستراتيجيات العقلانية أقل فائدة من طائفة أخرى لا عقلانية في بعض الأوضاع. ولكن قبل وصف هذه اللعبة وطرق تطبيقها على العلاقات الدولية، من المهم أن نفهم مبدأ نظرية اللعبة بشكل عام. فنظرية اللعبة عبارة عن منهج رياضي شكلاني لدراسة اتخاذ القرارات في ظل النزاعات أو المفاوضات، حيث يسعى كل لاعب إلى تحقيق المكاسب الأقصى في ظل شروط عقلانية. وقد يكون اللاعبون أفراداً أو مجموعات كالدول. ويكون اللاعبون إطار نظرية اللعبة، حيث يحمل كل لاعب قيمة محددة، كما يتم تحديد القواعد من أجل حساب الربح لكل مجموعة تحركات يقوم بها اللاعب. ويمكن أن تكون النتيجة محددة (أي ثمة حل واحد منطقي في النتيجة، فشروط اللعبة تعتمد العقلانية التامة)، أو غير محددة (حينما لا تتوافر أي نتيجة منطقية). وغالباً ما تعتمد نظرية اللعبة ألعاباً يؤديها لاعبان، ذلك أن عملية الحسابات وتحديد الاستراتيجيات تزداد تعقيداً كلما ازداد العدد.

وعلى كل لاعب أن يحدد القيمة التي يعلقها على نتيجة محتملة، وذلك كي تسهل عملية حسابات الاستراتيجيات المثالية والربح الناتج من محصلات مختلفة. والاستراتيجية هي سلسلة إرشادات متعلقة بالتحركات في اللعبة، ومصممة للتكيف مع التحركات المحتملة كافة التي يقوم بها الخصم، أو مع مجموع تحركاته. وتتضمن قواعد اللعبة الشروط ذات الصلة التي تحكم اللعبة مثل: أي لاعب يتحرك أولاً، هل تجري التحركات في الوقت نفسه، كيف تتواصل التحركات، أي معلومات تتوافر لكل لاعب في ما يختص بقيم الخصم واستراتيجياته، هل يمكن للتهديدات أن تكون ملزمة، وهل يمكن تقبل الدفعات الجانبية وإلى أي حد (هذه الدفعات يدفعها لاعب للاعب الآخر خارج الإطار القانوني الذي يشمل المكافآت والغرامات، كالرشوة مثلاً). وقد تكون اللعبة صفر الأرباح (حيث إن مجموع أرباح اللاعبين توازي صفراً، اي أن ما يخسره لاعب يربحه لاعب آخر) أو لعبة لا صفر الأرباح (حيث بعض النتائج ممكنة، الأمر الذي يمنح اللاعبين فرص الربح أو الخسارة مقابل نتائج أخرى).

أما لعبة معضلة السجين فهي عبارة عن لعبة لا صفر الأرباح يؤديها سجينان يُشتبه في أنهما ارتكبا معاً جريمة ولكن لم يعترف أي منهما بعد. فيتم وضعهما في زنزانتين منفصلتين، لمنعهما من التواصل مع بعضهما البعض. ويقال لكل سجين التالي:

١- في حال لم يعترف أي منهما، يخرج كلاهما من السجن؛

٢- في حال اعترف كلاهما، يسجن كل منهما؛

٣- في حال اعترف واحد منهما، وأعطى دليلاً واضحاً يدين الآخر، يُكافأ على اعترافه، فيما يبقى الآخر مسجوناً لفترة طويلة.

وبما أن الاعتراف يمثل الحل الأفضل بالنسبة إلى كل سجين بصرف النظر عما يفعله الآخر (فالمكافأة أفضل من مجرد الخروج من السجن، والسجن مدة قصيرة أفضل من المدة الطويلة)، من الطبيعي حينئذ، في غياب التعاون بين السجينين، أن يعترف كلاهما. وكان يمكن أن يكونا بحال أفضل من هذه المعادلة لو وافقا على التعاون وعدم الاعتراف. ولكن لسوء حظهما، يصعب التعاون بما أن لكل منهما حافزاً يرمي إلى فسخ أي اتفاق بمجرد الاعتراف.

إن الدرس الذي يتعلمه دارسو العلاقات الدولية هو أن التعاون بين الدول صعب في غياب التواصل وإيجاد سبل تنفيذ الاتفاقيات. وتناقش بشكل واسع ثلاث استراتيجيات ممكنة لتخطي صعوبات مماثلة.

أولاً، إن مجرد توقع فشل اللاعبين في التعاون يفترض أن اللعبة تجري لمرة واحدة. ولكن إذا تكررت اللعبة مع اللاعبين أنفسهم، وافترضنا أنهما يقدران الاستفادة المستقبلية الناجمة عن التعاون، من المحتمل أنهما سيتعلمان تحقيق نتيجة مرضية للطرفين باستخدام استراتيجية «واحدة بواحدة». هذا يقضي بأن تتعاون دولة ما في البداية لكنها لا تلبث أن تقلد تحرك دولة أخرى سواء بالتعاون أم بالخروج من اللعبة. وعلى مر الوقت، تصبح الدولة الأخرى مقتنعة أنها إذا تعاونت فستتعاون الدولة الأولى.

ثانياً، يظن بعض العلماء أن إنشاء مؤسسات أو أنظمة دولية ذات سلطة يساعد الدول على التعاون حتى ولو أنها موجودة داخل نظام سياسي دولي تميزه الفوضى الهيكلية.

ثالثاً، قد يقول البعض إن درجة خطورة المعضلة المذكورة في السيناريو السابق الذكر بالنسبة إلى الدول مبالغ فيها في كثير من الأحيان. ومن المؤكد أن مشكلات أساسية تنشأ عند محاولة وضع ظروف الحياة الحقيقية في قالب اللعبة، بما في ذلك تحديد الأفضليات (أي درجة تحمس الدول لنيل الربح النسبي أو الكلي من طريق التعاون)، والتعقيدات التي يدخلها فريق

ثالث أو تحالفات أخرى، والتمييز العام بين تعقيدات الظروف الفعلية من جهة والصرامة الشكلية لنظرية اللعبة من جهة أخرى.

انظر أيضاً: سباق التسلح؛ سياسات إفقار الجار؛ ضبط التسلح؛ الفوضى؛ المكاسب النسبية/ المكاسب المطلقة؛ النظام.

لمزيد من المطالعة:

Robert M. Axelrod, *The Evolution of Cooperation* (New York: Basic Books, 1984); Robert M. Axelrod and Robert O. Keohane, "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions," *World Politics*, vol. 38, no. 1 (October 1985), pp. 226-254; John A. C. Conybeare, "Public Goods, Prisoners' Dilemmas and the International Political Economy," *International Studies Quarterly*, vol. 28, no. 1 (March 1984), pp. 5-22; Robert Jervis, "Realism, Game Theory, and Cooperation," *World Politics*, vol. 40, no. 3 (April 1988), pp. 317-349; Thomas C. Schelling, *Choice and Consequence* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1984), and Duncan Snidal, "The Game Theory of International Politics," *World Politics*, vol. 38, no. 1 (October 1985), pp. 25-57.

المكاسب النسبية/ المكاسب المطلقة (Relative Gains/ Absolute Gains)

ما هي العقبات التي تواجهها الدول في عملية التعاون الدولي؟ يعتبر المفكرون أن صانعي القرارات في الدول يخشون من أنه حتى لو حققت كل الدول كسباً من التعاون (زيادة في المكاسب المطلقة) فإن بعضها سيكون أكثر انتفاعاً من غيره فيعزز بذلك قوته. أن هم الدول الأول هو توزيع المكاسب الناتجة من التعاون (أي المكاسب النسبية). أما بالنسبة إلى مفكرين آخرين، فيعتبرون هذا أقل أهمية بالمقابلة مع خشيتهم من أن بعض الدول قد تنحرف أو تتخلى عن اتفاقيات تعاونية بغية الحفاظ على مصالحها الخاصة بغض النظر عن مسألة توزيع المكاسب الناتجة من التعاون الدولي. وفي نظرية العلاقات الدولية، تبقى المسألة مسألة تباين في المنحى بين الواقعيين الجدد والليبراليين المؤسسيين الجدد.

ثمة نهجان أساسيان بين النظريات الرئيسة في مجال العلاقات الدولية في منطقة أمريكا الشمالية، هما الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسسية الجديدة. ويقوم الجدل بين هذين النهجين،

في حين أنهما في الواقع يشتركان في عدد من نقاط الالتقاء.

تتصدر نظرية الواقعية الجديدة بقية النظريات، وتنص على أن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية ضمن النظام العالمي. وتعكس مواقف الدول مواقعها ضمن النظام العالمي. وترتكز اهتماماتها وخططها على احتساب مواقعها ضمن هذا النظام الدولي. فتسعى الدول إلى الحفاظ على مكانتها النسبية داخل هذا النظام. وكلما ازدادت قدرات دولة ما ارتفعت مكانتها في تراتبية السلطة وازداد نفوذها في الساحة الدولية. وتتحدد بنية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول.

ترتكز رؤية الواقعية الجديدة لسلوك الدول على خمس فرضيات أساسية، هي:

١- الفوضوية وانعدام السلطة ضمن نظام دولي ما هو النقطة الأولى والرئيسة، وهذا يعني أن غياب أي سلطة غير سلطة الدول نفسها يمكنها من تعزيز الاتفاقيات الدولية وحماية الحقوق المشروعة لهذه الدول؛

٢- امتلاك بعض الدول للقوة العسكرية قد يمثل خطراً على غيرها لأن القوة، بنظر الواقعية الجديدة، تتلخص بالقدرات العسكرية؛

٣- لا يمكن الوثوق بمواقف الدول من بعضها، إذ إن حليف اليوم قد يصبح عدو الغد؛

٤- تتحرك الدول بدافع الصراع على البقاء؛

٥- الدول هي بالفعل شركاء عقلانيون.

تعني الفوضوية اهتمام الدول المتواصل بمسألة الأمن والبقاء واعتمادها على قدراتها فقط والخوف من الدول الأخرى. وإذا لم تعمل الدول على هذا الأساس من متطلبات الفوضى فستضعف بالنهاية. من هذا المنطلق يعتقد الواقعيون الجدد أن التعاون الدولي يصعب تحقيقه كثيراً لأن هذه الدول تقاطع أي تعاون دولي من شأنه أن يعود بالنفع الأكبر نسبياً على سواها من الدول.

ويعتقد الليبراليون المؤسسيون الجدد بأن التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى وانعدام القانون، من منطلق استخدامهم لإيمان الواقعية الجديدة بأن الدولة كيان عقلاني يراعي مصالحه. ويتابعون، إنه من شأن الأنظمة والمؤسسات لجم وتخفيف تبعات هذه

الفوضى. فيرى الليبراليون الجدد أن الدولة كيان أناني عقلاني تهمها المصلحة الخاصة، وتعمل على زيادة مكاسبها، وهذه الدول لا تأخذ بالحسبان منفعة الدول الأخرى حين تهتم بمصالحها هي. فإذا نتج من أي تعاون مكسب جاد لها، شاركت فيه. ويعتقد الليبراليون الجدد أن هذه النظرية تنطبق على صعيد التعاطي الاقتصادي فقط، إذ إن ديناميات التعاون الأخرى صعبة المنال في الشؤون الأمنية.

ويتفق معظم الليبراليين الجدد مع الواقعيين الجدد على تعريف الفوضوية ضمن النظام العالمي. فالفوضى تعني غياب السلطة الرادعة التي بدورها يمكنها تعزيز آلية تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية. لذا يرى الليبراليون الجدد أن الخوف من الغش والخداع والانشقاق عوائق أساسية في وجه أي تعاون بين الدول. وهذه الريبة تمنع التعاون حتى ولو كان فيه مصلحة متبادلة بين الدول. وتحاول المؤسسات أو الأنظمة أن تعالج هذا الخوف بثلاث طرق مختلفة: اولاً، إيجاد نوع من الالتزام القانوني (أي تبعات قانونية تلزم الدول مراعاة أحكام هذه الاتفاقيات). ثانياً، خفض نفقات الصفقات بين الدول (وتكلفة التفاعلات داخل وبين المسائل المتنازع عليها بما فيها كلفة المخالفات للقواعد المتبعة). ثالثاً، أهم وظيفة للنظام هي تقديم الشفافية والمعلومات حول أي مسائل نزاعية، وأي إجراءات تتخذها الدول فتنخفض درجة الارتياب ضمن هذا النظام، الأمر الذي يشجع الدول على التعاون الأكبر. ويكون النظام قد قام بهذه الطريقة بتخفيف حالة عدم اليقين. ويعتبر الليبراليون الواقعيون الجدد الأنظمة أدوات بأيدي الدول. فتقاس فاعلية النظام مباشرة بمدى احترام ومراعاة الدول لقوانينه.

انظر أيضاً: الأمن الجماعي؛ الدولية الليبرالية؛ السلطة؛ السلع العامة؛ الفوضى؛ النظام؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

David A. Baldwin, ed., *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate, New Directions in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1993); Joseph M. Grieco, *Cooperation among Nations: Europe, America, and Non-Tariff Barriers to Trade*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca: Cornell University Press, 1990), and Robert Jervis, "Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate," *International Security,* vol. 24, no. 1 (Summer 1999), pp. 42-63.

الملاذ الآمن (Safe Haven)

عبارة «ملاذ آمن»، أو ما يسمى أحياناً «منطقة آمنة»، تعني منطقة في بلاد أصلية يكون فيها اللاجئون في مأمن من الحرب أو الاضطهاد، وتكون هي بديلاً من أي ملجأ خارج البلاد. ولدت هذه الفكرة مع عملية التخفيف من الكرب لإيجاد ملاذ آمن شمال العراق في عام ١٩٩١. في ذلك الوقت، كان حوالى أربعمئة ألف كردي عراقي بالقرب أو على الحدود التركية هرباً من قوات صدام حسين المسلحة. إلى ذلك الحين، كان الرد التقليدي على هذا النوع من الظروف فتح بلد الملجأ الأول، وعادة ما يكون بلداً مجاوراً، حدوده ليؤمن على الأقل حماية موقتة، وقيام المجتمع الدولي بتأمن الدعم من أجل تأمين كلفة هذا الملجأ والسعي إلى حلول دائمة. ولم يكتف المجتمع الدولي بتقديم الدعم لتعزيز الملجأ الأول، بل يمارس عند الحاجة ضغطاً كبيراً على بلدان الملجأ الأول حتى لا تطرد اللاجئين من أراضيها.

غيرت عملية التخفيف من الكرب كل هذه المعطيات. وكانت هذه العملية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبدعم من الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الذي تحدث عن اللاجئين العراقيين أنفسهم بوصفهم يمثلون تهديداً للسلام والأمن العالميين. فقرر المجتمع الدولي إرسال قوة عسكرية دولية إلى شمال العراق لحماية الأكراد في أماكن تواجدهم. هذا ما مكن تركيا، التي تعاني مشكلة أمنية كبيرة مع المجموعات الكردية لديها، من دفع الأكراد العراقيين بعيداً من أراضيها من دون أن ترتكب فعل الإعادة القسرية للاجئين وتجبرهم على العودة إلى أماكن اضطهادهم. وتجدر الإشارة إلى أن عملية التخفيف من الكرب لم تهدد يوماً ادعاءات السيادة التي أطلقها صدام حسين على شمال العراق.

في عام ١٩٩١، كان صدام حسين قد مني بهزيمة على يد قوات التحالف حينما أعلن عن قيام منطقة الملاذ الآمن. ولم يكن في موقع يمكنه من المقاومة، كما إن قوات التحالف لم تضطر إلى شق طريقها بالقوة إلى شمال العراق. وكما هو متوقع، خفض المجتمع الدولي، مع مرور الوقت، قواته العسكرية في شمال العراق، وإخذت المظلة الأمنية تعاني خروقاً. وفي عام ١٩٩٦، حين دخلت القوات العراقية الملاذ الآمن في العاصمة الشمالية، إربيل، واعتقلت المئات، وقتلت عدداً كبيراً من الناس، أصبح من الواضح أن المجتمع الدولي لن يضمن سلامة هذه المنطقة. وبضغط من المنظمات غير الحكومية الأمريكية، قبلت الحكومة الأمريكية بإجلاء نحو ٦٥٠٠ عراقي مهدد، أغلبيتهم من الأكراد الذين شاركوا في برنامج المساعدة الإنساني،

أو انضموا إلى العمليات السياسية والأمنية التي قامت بها الحكومة الأمريكية في المنطقة. وقبلت تركيا بالسماح لهم بالمرور عبر أراضيها لفترة تكفي حتى يتم نقلهم إلى غوام، وهي أرض أمريكية في المحيط الهادي.

على الرغم من الشوائب الأساسية التي حملتها عملية التخفيف من الكرب، إلا أنها لم تكن الأولى من نوعها، بل كانت أكثر الملاذات الآمنة فاعلية في فترة التسعينيات. وبالفعل، استمرت الولايات المتحدة في مراقبة القوات الجوية العراقية للتأكد من أنها لا تخترق مناطق حظر الطيران فوق شمال العراق وجنوبه.

مع أن فكرة الملاذ الآمن ظلت جذابة في عيون الدول المضيفة، وعلى الرغم من استمرار المجتمع الدولي في محاولاته لتطبيقها، فإن معيار الأمن في تلك المناطق تدهور بثبات. ومع تحول الملاذات الآمنة إلى أماكن أقل أمناً، برز بوضوح دافع الحكومات الساعية إلى صد موجات اللاجئين للتخلص من عبء تقديم الملجأ لهم.

اتضح هذا الأمر بشكل فاقع مع تدهور مفهوم الملاذ الآمن في يوغسلافيا السابقة. ففي عام ١٩٩٢، مع حدوث عمليات التطهير العرقي وهرب السكان المحليين من هذه العمليات، أخذت الحكومات الأوروبية تفرض قيوداً على تأشيرات الدخول وعقبات أخرى لتحول دون تدفق عدد أكبر من اللاجئين البوسنيين إلى أراضيها. ولتبرير ابقاء اللاجئين البوسنيين في داخل البوسنة، اتخذ مجلس الأمن قرارين في عام ١٩٩٣ يضمنا سلامة سربرنيتشا ومناطق آمنة أخرى. وعلى عكس عملية التخفيف من الكرب، كانت الملاذات الآمنة في البوسنة كلامية أكثر منها حقيقة واقعة. لم يكن المجتمع الدولي مستعداً لتأمين القوة العسكرية اللازمة لحماية سكان المناطق الآمنة من التهديد الوشيك لحياتهم. وباختصار، أصبحت الملاذات الآمنة البوسنية أكثر الأماكن خطورة على الأرض. كما أظهر المجتمع الدولي، في ما يتعلق بالبوسنة، عدم رغبة واضحة في استبدال المساعدة الإنسانية بحماية حقيقية. الأمر الذي يعني أن المجتمع الدولي كان مستعداً لدرء خطر المجاعة عن البوسنيين ولكنه لم يكن مستعداً لحمايتهم من القتل قنصاً وقصفاً. ومع تزايد أعداد الناس في الملاذات الآمنة، قامت القوات الصربية بمحاصرة هذه المناطق المعزولة وقصفها وتجويع سكانها. وحين أحكمت القوات الصربية الحصار على سربرنيتشا وزيبا، لم يقم حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بحماية من

يقع تحت مسؤوليتهم. ففصل الجنود الصرب الرجال عن أسرهم، ونقلوا النساء والأطفال إلى خارج المدن وقتلوا الرجال.

يبدو خيار الملاذ الآمن جذاباً للوهلة الأولى. فهو يعني إبقاء الشعب ضمن أراضي بلاده وتخفيف العبء عن البلدان المضيفة وتأكيد حق المواطنين في البقاء في أرضهم، وضمان سلامتهم حيث يكونون، ومقاومة التطهير العرقي. أما عند التطبيق، لم ترق الملاذات الآمنة إلى المعنى الذي تحمله هذه العبارة. بل هي هددت حق الشعوب الهاربة من الاضطهاد سعياً إلى الملجأ في خارج بلدانها ومثّلت خطراً على حياة الناس الذين كان يفترض بها تعهد حمايتهم. في عام ١٩٩٤، مثلاً، قامت فرنسا بعملية فيروز في جنوب غرب رواندا. مع أن المنطقة كانت بوضوح منطقة إنسانية آمنة، إلا أنها خدمت بوضوح أيضاً أهدافاً سياسية تسعى إلى حماية أفراد الحكومة التي جرى إسقاطها، وهي حكومة مؤلفة من أطراف مساندة لفرنسا عملت على تنظيم الإبادة الجماعية. كان أفراد ميليشيا الهوتو يعملون وضح النهار ويقتلون التوتسي ويروعون الهوتو الذين أرادوا العودة إلى ديارهم. وفي نيسان/ أبريل من العام ١٩٩٥، حينما سلمت فرنسا العملية بأسرها إلى الأمم المتحدة، تحرك الجيش الوطني الرواندي لإخراج اللاجئين من كيبيهو، وهو أكبر مخيم في المنطقة أقيم من أجل استقبال اللاجئين. فقام حاملو السواطير من الهوتو المتطرفين في المخيم بتفجير مواجهة مع جنود الجيش الوطني الرواندي غير المنضبطين الذين ذبحوا بدورهم المئات، إن لم يكن الآلاف من الناس تحت أعين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية.

إن خطورة الملاذات الآمنة والتناقض الكبير الذي تحمله يكمنان في أنها تجتذب الناس الخائفين إلى أماكن ما زال المجتمع الدولي يعترف فيها بسيادة مضطهديهم عليها. وغالباً ما تصبح هذه الأماكن حينئذ أفخاخاً مميتة.

انظر أيضاً: الإبادة الجماعية؛ الأمم المتحدة؛ التدخل لدواعٍ إنسانية؛ التطهير العرقي؛ الحروب من النوع الثالث؛ حفظ السلام؛ اللاجئون.

لمزيد من المطالعة:

William J. Durch, UN *Peacekeeping, American Politics, and the Uncivil Wars of the 1990s* (New York: St. Martin's Press, 1997; 2000); Philip Gourevitch, *We Wish to Inform You that Tomorrow We Will Be Killed with Our Families: Stories from Rwanda* (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 1998); Arthur Jay Klinghoffer, *The International Dimension of Genocide in Rwanda* (New York: New York University Press, 1998); David Rieff, *Slaughterhouse: Bosnia and the Failure of the West* (London: Vintage, 1995), and David Rohde, *Endgame: The Betrayal and Fall of Srebrenica, Europe's Worst Massacre Since World War II* (Boulder, CO: Westview Press, 1998).

المنظمات غير الحكومية (Non-Governmental Organisations (NGOs))

يمثل ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة. فالترابط المتزايد المقترن جزئياً بالتحسينات في مجالي تكنولوجيا الاتصالات والنقل ساهم في إنشاء آلاف المنظمات، والوكالات، والمجموعات المختصة. وهي تتألف من أفراد لا يشغلون منصباً عاماً، يتلقون أجراً، أو يعملون من دون أجر، ويلتزمون بطائفة واسعة من الموضوعات ومن ضمنها حماية البيئة، وتحسين مستوى الحاجات الأساسية في العالم الثالث، والحد من انتهاك حقوق الإنسان، وتأمين الغذاء والدواء للمناطق التي تشتعل فيها نيران الحرب، والدعوة الدينية، وتعزيز قضية المرأة (أنظر دور المرأة في التنمية). ولا يمكن إغفال أن هذه المنظمات تقيم شبكات وصلات معقدة بين الأفراد في العالم أجمع.

تقول الحكمة التقليدية إن هذه الكيانات ثانوية بالنسبة إلى دراسة العلاقات الدولية. ولكن من الصعب الأخذ بهذا الرأي. فكثيرة هي المنظمات غير الحكومية التي تمثل قوة يُحسب لها حساب، فعدد أعضائها هائل، وميزانياتها ضخمة، وهي تتمتع بسلطة التأثير في سياسة الحكومة وصقل معالمها. لذلك، يقوض التعامل مع هذه المنظمات على أساس أنها وجه هامشي من العلاقات الدولية احتمال تفهم تأثيرها تفهماً كاملاً.

بالرغم من أن المنظمات غير الحكومية تمثل مفهوماً أساسياً في مصطلحات العلاقات الدولية، ثمة اتفاق علمي ضئيل حول المعيار الذي يتم على أساسه تحديد المنظمات التي ينبغي تصنيفها ضمن المنظمات غير الحكومية وتلك التي لا ينطبق عليها هذا التصنيف. فبالنسبة إلى بعض الكتاب، تنطبق على كل منظمة عبر الحدود القومية لم تقم دولة بإنشائها صفة

المنظمة غير الحكومية. وعلى هذا الأساس، تندرج المنظمات الإنسانية التي تمنح المساعدات، ومجموعات حقوق الإنسان، والمجموعات الضاغطة (اللوبي)، والعاملون في شؤون البيئة، والهيئات المهنية، والحركات الاجتماعية الجديدة، والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الإجرامية والإرهابية، والمجموعات الدينية والإثنية في قائمة المنظمات غير الحكومية. وتضيق حدود استعمال هذا المصطلح بالنسبة إلى آخرين، فتمثل المنظمات غير الحكومية أي جهة عابرة للحدود القومية، لا تبغي الربح، ولا تدافع عن العنف، وتوافق على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول المحلية، وتقيم علاقة وثيقة بمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها. وانطلاقاً من هذا الرأي، يقتصر هذا المصطلح على المنظمات الإنسانية، وبالتالي تتضح لنا عدم دقة هذا المفهوم.

تكمن الطريقة الوحيدة في توضيح غموض هذا المصطلح في التمييز بين دوافع مختلف المنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك التي تمتلك تطلعات حيادية عالمية من جهة، والمنظمات التي يحركها دافع رئيس وهو المصلحة الذاتية من جهة أخرى. فتنطبق مواصفات الفئة الأولى على منظمة الصليب الأحمر، ومنظمة العفو الدولية، وجيش الخلاص، وأوكسفام، وكير، وغرين بيس، ومنظمة أطباء بلا حدود. ويتمثل هدفها بالمعنى الشامل في تحسين أوضاع البشرية بصفتها كياناً واحداً، في حين تنطبق مواصفات الفئة الثانية على الشركات المتعددة الجنسيات، والكثير من المنظمات الخاصة.

لقد سال الحبر الوفير حول تأثير المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية. ثلاث نقاط تستحق الذكر في هذا الخصوص: أولاً، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن جهات مستقلة ذاتياً إلا أن الكثير منها يعمل عن كثب مع منظمات حكومية دولية أنشأتها دول بغية ترويج مصالحها، وأبرزها منظمة الأمم المتحدة بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، ويمثل أعضاؤها جميعاً دولاً لا أفراد.

تتميز سياسة شبكة الاتصالات بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بفاعليتها، لا سيما في مجالات حقوق الإنسان والتنمية. وكثيرة هي المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالخبرة في تأمين المساعدات وأعمال الإغاثة وتسليمها، بالإضافة إلى تجميع المعلومات وتحليلها، بينما تؤمن المنظمات الحكومية الدولية تمويل نشاطات المنظمات غير الحكومية. فعلى

سبيل المثال، تدعم الحكومات الوطنية نصف ميزانية منظمة أطباء بلا حدود تقريباً. بالإضافة إلى أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات حيادية سياسياً في أكثر الأحيان، ما يعني أنها قادرة على الانتقال إلى مناطق القتال، وإقامة الصلات مع الفصائل المتنازعة، وتأمين المساعدة للمدنيين. ولا يسهل على الدول إنجاز أعمال مماثلة من دون انتهاك مبدأ عدم التدخل. لهذه الأسباب، تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً مفيداً بالنسبة إلى الدول؛ ويصح القول إن المنظمات الحكومية الدولية تستغل على نحو متزايد مكانة المنظمات غير الحكومية الفريدة. وتجدر الإشارة، على سبيل المثال، إلى أن نسبة حجم المساعدات الأجنبية الأوروبية الموزع من خلال المنظمات غير الحكومية قد ارتفعت من ٤٢ إلى ٦٧ في المئة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٤.

وفي الوقت نفسه، تمارس بعض المنظمات غير الحكومية الضغط على مثيلاتها. فيتعين على شركات النفط مثل شركتي شل وأكسون التعامل مع الناشطين في منظمة غرين بيس. وعلى نحو مشابه، قطع اللوبي المناهض للتدخين حول العالم شوطاً طويلاً في استجواب شركات التبغ حول ممارسات التسويق الخاصة بها. وتتمكن المنظمات غير الحكومية من أداء مهامها بالضغط على السياسيين، وفضح الممارسات الفاسدة من خلال الإعلام، وحشد الجماهير وتنظيمها.

ثانياً، يحاجج بعض العلماء قائلين إن المنظمات غير الحكومية قد أصبحت جزءاً مهماً من الصورة الدولية إلى درجة أن مجتمعاً مدنياً عالمياً يظهر على الساحة. ففيما يتفاعل الأفراد على المستوى الدولي، تتخذ مواقفهم طابعاً كسموبوليتياً، ويتضاءل تمسكهم بسيادة الدولة. فهل نستنتج من هذا أن المنظمات غير الحكومية تدمر تدريجاً سلطة الدولة؟ ليس تماماً. ففيما تدير آلاف المنظمات غير الحكومية أعمالها حرفياً حول العالم، تمثل هذه المنظمات على الصعيد العالمي عدداً ضئيلاً من الأفراد. فإذا رأى مجتمع مدني عالمي النور، سيضم أفراداً من النخبة والاختصاصيين.

ثالثاً، يسلط نمو المنظمات غير الحكومية الضوء على نمو «سلطة الشعب» الملحوظ في العلاقات الدولية، بسبب فشل الدول أساساً في تلبية حاجات الأفراد الصحية، والبيئية، والسياسية، والاجتماعية العاجلة. ويتجلى هذا على أحسن صورة في المؤتمر العالمي الرابع حول النساء المنعقد في بكين عام ١٩٩٥ حيث اجتمعت عشرات آلاف النساء من المنظمات غير الحكومية حول العالم لمناقشة طائفة من القضايا، لا سيما تلك التي تمس المرأة. وليس من دليل يشير إلى أن نزعة المنظمات غير الحكومية إلى التدخل على نحو متزايد في العلاقات الدولية المعاصرة ستتضاءل.

انظر أيضاً: الأمم المتحدة؛ المجتمع المدني العالمي؛ دور النساء في التنمية.

لمزيد من المطالعة:

Ann Marie Clark, "Non-Governmental Organizations and their Influence on International Society," *Journal of International Affairs*, vol. 48, no. 2 (1995), pp. 507-526; Thomas Risse-Kappen, ed., *Bringing Transnational Relations Back in: Non-State Actors, Domestic Structures, and International Institutions*, Cambridge Studies in International Relations; 42 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995), and Karsten Ronit and Volker Schneider, eds., *Private Organisations in Global Politics*, Routledge/ ECPR Studies in European Political Science; 15 (London; New York: Routledge, 2000).

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

(Organisation for Security and Cooperation in Europe (OSCE))

قد ترقى أصول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الاقتراحات السوفياتية اعتباراً من منتصف الخمسينيات والداعية إلى عقد مؤتمر يجمع دول أوروبا بغية حل «المسألة الألمانية»، وإقرار الوضع القائم لفترة ما بعد الحرب في أوروبا. لم تبدأ المحادثات قبل العام ١٩٧٣ في هلسنكي برعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، سلف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا غير الرسمي. ضم المؤتمر ٣٥ وفداً بما فيهم الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، كندا، وكامل الدول الأوروبية باستثناء ألبانيا؛ وقد تواصلت المفاوضات حتى العام ١٩٧٥.

توزعت القضايا الرئيسة على ثلاث «سلال» مستقلة. اشتملت السلة الأولى على قضية الأمن، وركزت أولاً على مجموعة مبادئ تحدد العلاقات بين الدول، كما إنها تضمنت تدابير محددة لبناء الثقة، وهي تدابير احتياطية عسكرية ترمي إلى تزويد الأعداء المحتملين بضمانات حول أن بلداً معيناً ليس بوارد شن هجوم مفاجئ. واشتملت السلة الثانية على قضايا التعاون في مجالات الاقتصاد، والعلم، والتكنولوجيا، والبيئة. وتطرقت السلة الثالثة إلى موضوعات حول التعاون في الميادين الإنسانية بما فيها الاتصال البشري، السفر والسياحة، تبادل المعلومات والتبادلات الثقافية، والتربية. وقد تناولت هذه السلة كذلك قضايا عدة حول حقوق الإنسان، لا سيما حركة الشعوب المحررة، والأفكار، والمعلومات عبر الحدود القومية.

وكان في مرحلة ختام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن انعقدت قمة ضمت رؤساء الدول الـ ٣٥، وفيها تم توقيع المحضر الختامي الذي انطوى على الوصايا العشر، وهي عشرة مبادئ، يتعين عليها تسيير العلاقات بين الدول، كما رأت الدول الأعضاء:

١- المساواة في السيادة بين الدول؛

٢- الإحجام عن التهديد أو استعمال القوة؛

٣- حدود غير قابلة للانتهاك؛

٤- سلامة أراضي الدول؛

٥- فض النزاعات سلمياً؛

٦- عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛

٧- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٨- حق الشعوب في تقرير مصيرها؛

٩- التعاون بين الدول؛

١٠-إيفاء الموجبات في ظل القانون الدولي.

وضعت هذه المبادئ العشرة أساس البنية المعيارية التي وطّدت دعامة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ ذلك الوقت. وقد عزز الإسهاب في هذه المبادئ جوهر نظام الأمن الأوروبي - الآسيوي المعياري. لقد ارتدى التدبير الاحتياطي الذي أتاح تغيير الحدود عبر المفاوضات السلمية أهمية خصوصية، وهي مسألة لاقت تأييد الجمهورية الفدرالية الألمانية. ولكن في أثناء الحرب الباردة، برز التناقض بين إصرار الدول الغربية على احترام حقوق الإنسان ومعظم الدول الشيوعية التي رأت في جهود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان تدخلاً في شؤونها الداخلية.

ولكن مع نهاية الحرب الباردة، برز توافق جديد. فحين تقبلت الدول الأعضاء بكامل إرادتها بعض المبادئ ومنها المبادئ العشرة، منح ذلك الأعضاء الآخرين حقوقاً محدودة تتيح لها التدخل في شؤونها الداخلية في سبيل دعم هذه المعايير. وينطبق هذا على قضايا التفتيش المتطفلة للتحقق من الإذعان إلى تدابير بناء الثقة، وحقوق الإنسان والأقليات. لقد تطورت

وصايا هلسنكي العشر تطوراً أضعف الطبيعة المطلقة للدولة ذات السيادة إلى درجة فاقت التوقعات حين تم توقيع المحضر الختامي عام ١٩٧٥.

إثر لقاء القمة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، تطور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى منظمة دولية رسمية. قبل هذا التاريخ، أدى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا دوره من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات، والتحرك من جهة إلى أخرى من دون حيازة مقر دائم. وبعد العام ١٩٩٠، أقام أمانة سر ومركزاً للحؤول دون النزاعات في فيينا، ومكتباً للانتخابات الحرة (سمي لاحقاً مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان) في وارسو، وجمعية برلمانية مؤلفة من برلمانيين من كامل الدول الأعضاء. وفي عام ١٩٩٤، دُعي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأعلنت عن نفسها بصفتها منظمة أمنية إقليمية، كما نص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبحلول العام ١٩٩٨، حظيت المنظمة بميزانية قدرها ١٨٠ مليون دولار، خُصص معظمها لمهام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومشاريعه في يوغسلافيا السابقة، كما بلغ فريق عملها ٢٥٠ شخصاً. تساهم الولايات المتحدة بـ١٠ في المئة تقريباً من إجمالي الميزانية. واليوم، تضم المنظمة ٥٥ من الدول الأعضاء.

تنخرط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأربع مهام رئيسة:

١- المساعدة في إرساء الديمقراطية في أوروبا؛

٢- الدبلوماسية الوقائية؛

٣- فض النزاعات؛

٤- بناء الأمن في فترة ما بعد النزاعات.

لقد تجلى الجانب المتعلق بصلاحية المنظمة الداعية إلى إرساء الديمقراطية في مهماتها في أستونيا ولاتفيا في أوائل التسعينيات حيث تطرقت المنظمة إلى قضايا أساسية كالمواطنة وقوانين اللغة، بالإضافة إلى المناهج المدرسية والهجرة، والحوار بين الجماعات الإثنية المختلفة، باذلة الجهود لتقليص التوتر بين الأغلبية القومية والأقليات الروسية في البلدين. وبرز جانب الدبلوماسية الوقائية خصوصاً في تحذيرات المنظمة الباكرة ونشاطات التدخل الأولى في أوكرانيا. وقد انخرطت المنظمة في مسألة فض النزاع من خلال المساعدة في مفاوضات وقف إطلاق النار

بين الأطراف المتنازعة. بالإضافة إلى أنها أشرفت على قوات حفظ السلام وعلى تدابير أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف. وقد استلزم بناء الأمن في مرحلة ما بعد الحرب التحقق من اتفاقيات نزع السلاح، وإقامة الصلات بين المؤسسات المحلية والمتبرعين الأجانب، والمساعدة على عودة اللاجئين، والإشراف على سير الانتخابات. كانت هذه المهام من ضمن المهام الرئيسة التي تولتها المنظمة في البوسنة، وكرواتيا، وكوسوفو، وألبانيا طوال العقد الماضي.

لا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمرحلة تطورها الأولى، لذا يصعب الحكم على فاعليتها في المحافظة على السلام والأمن في أوروبا. فمن جهة، تقف المنظمة البالغة الصغر في مواجهة تحديات هائلة كانهيار يوغسلافيا العنيف، والقضايا الصعبة التي تفرق الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق. ومن جهة أخرى، تشتمل المنظمة على عضوية واسعة النطاق تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك ـ تفوق العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) والاتحاد الأوروبي، كما إنها المنظمة الوحيدة التي تتعامل مع الصلات بين مختلف أبعاد السلام والأمن في أوروبا على عكس الناتو أو الاتحاد الأوروبي. لقد جمعت المنظمة حتى الآن سجلاً من النجاحات المتواضعة في الحؤول دون نشوب النزاعات العنيفة أو إعادة إطلاق شرارتها، والمساهمة في بناء الأمن عقب النزاعات. وبرهنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تميزها في مجالين وهما قدرتها التي برهنت عليها في تمتين المؤسسات الديمقراطية في المجتمعات التي تمر في فترة انتقالية، وقدرتها على الرد سريعاً على الأزمات. لسوء الحظ، كان فشلها حتى الآن في فض النزاعات الكامنة في المناطق التي اختبرت العنف في السنوات الأولى التي تلت الحرب الباردة مصدراً للخيبة.

انظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي؛ الأمن المشترك؛ بناء السلام؛ الحرب الباردة؛ حفظ السلام؛ الدمقرطة؛ الدبلوماسية الوقائية؛ منظمة حلف شمال الأطلسي؛ النظام.

لمزيد من المطالعة:

Michael Bothe, Natalino Ronzitti, Allan Rosas, eds., *The OSCE in the Maintenance of Peace and Security: Conflict Prevention, Crisis Management, and Peaceful Settlement of Disputes* (The Hague; Boston: Kluwer Law International, 1997); Adrian G. V. Hyde-Price, *European Security Beyond the Cold War: Four Scenarios for the Year 2010* (London: Royal Institute of International Affairs; Newbury Park, CA: Sage Publications, 1991); Stefan Lehne, *The Vienna Meeting of the Conference on Security and Cooperation*

in Europe, 1986-1989: A Turning Point in East-West Relations, Austrian Institute for International Affairs Series (Boulder, CO: Westview Press, 1991), and John J. Maresca, *To Helsinki - The Conference on Security and Cooperation in Europe, 1973-1975*, Duke Press Policy Studies ([Durham, NC]: Duke University Press, 1985).

منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)

(Organisation for Petroleum-Exporting Countries (OPEC))

قد تكون منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) المثال الأكثر شهرة عن الاتحاد الدولي (الكارتل)، على الرغم من أن السيطرة على تجارة الألماس تفوقها نجاحاً. والاتحاد عبارة عن منظمة وطنية أو دولية تضم منتجين يعملون بانسجام لتحديد الأسعار، ورسم حدود المخزون، وتقسيم السوق، وتحديد الحصص. ويسعى الاتحاد إلى أعلى نسبة من الأرباح من خلال القضاء على المنافسة والحد من الإنتاج في الأوقات التي يفيض فيها المخزون. ويوجَه الانتقاد عادة إلى الاتحادات لأنها تتخلص من فوائد أسعار المنافسة. ويقول المدافعون عنها أنها توزع المخاطر، وتساعد على استقرار الأسواق، وتحمي الأعضاء الضعفاء. وغالباً ما تخفق الاتحادات بسبب انحراف أعضائها من الشركات أو الدول عن قواعد الاتحاد في سبيل خدمة مصالحها الخاصة.

قامت منظمة أوبك في مؤتمر عُقد في بغداد في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠، وقد ضمت خمسة أعضاء أساسيين: إيران، العراق، الكويت، السعودية، وفنزويلا. بين العامين ١٩٦٠ و١٩٧٥، توسعت المنظمة لتشمل ١٣ عضواً بعد أن انضم إليها كل من قطر، إندونيسيا، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، نيجيريا، الإكوادور، والغابون. حالياً، تتألف منظمة أوبك من ١١ دولة عضواً (انسحبت الإكوادور في عام ١٩٩٢، والغابون في عام ١٩٩٥)، وتحظى السعودية من بينها بالنفوذ الأكبر.

أنشئت منظمة أوبك للمساعدة على توحيد سياسات الأعضاء الخاصة بالنفط والتنسيق في ما بينهم، بالإضافة إلى حماية مصالحهم. ومنذ أوائل الثمانينيات، تعقد منظمة أوبك، من ضمن نشاطات أخرى، اجتماعات منتظمة يحضرها وزراء النفط لمناقشة الأسعار، ولتحديد حصص الإنتاج. تزود المنظمة كذلك الدول النامية بمساعدات مالية من خلال صندوق

أوبك للتنمية الدولية (تأسس في عام ١٩٧٦)، كما تجري أبحاثاً تتعلق بقضايا مثل تمويل الطاقة، والتكنولوجيا، وقضايا تتعلق بالاقتصاد. تنتج البلدان التي تؤلف منظمة أوبك حوالى ٤٠ في المئة من النفط في العالم، كما تحتكم على أكثر من ٧٧ في المئة من احتياطي النفط المثبت في العالم، كما تشتمل المنظمة على معظم القدرة الإنتاجية الزائدة من النفط في العالم.

تجدر الملاحظة أن منظمة أوبك لم تؤسس اتحاد النفط، بل أمسكت بزمام اتحاد قائم. فقبل فترة الستينيات، سيطرت «الأخوات السبع» (سبع شركات نفط رئيسة منها الشركة البريطانية العالمية للنفط، إسو، شل، غولف، موبيل) على أسعار النفط، وعملت في ما بينها بصفتها اتحاداً منظماً يسيطر على عمليات التنقيب، والإنتاج، والنقل، والتسويق، والتكرير. وفي أثناء الستينيات، لم تنجح المنظمة في الإبقاء على أسعار النفط المرتفعة كما كانت في الخمسينيات، كما عانت من الانقسامات بين الدول الأعضاء الذين غالباً ما رفضوا التقيد بالقرارات المتعلقة بالحصص. فعلى سبيل المثال، كان معدل الإنتاج في الكويت منخفضاً للغاية فطالبت بحصص مرتفعة. ومن جهة أخرى، امتلكت فنزويلا معدلاً إنتاجياً مرتفعاً للغاية يُباع بسعر زهيد، فطالبت بحصص منخفضة لزيادة سعر النفط. وبحلول السبعينيات، أصبحت منظمة أوبك عبارة عن مجموعة من الشركاء الواهنين المعتمدين بقوة على إيرادات النفط ولكن من دون التمكن من اعتماد سياسة متماسكة.

ولكن، في أوائل السبعينيات، تغير الوضع. ففي عام ١٩٦٩، أطاح نظام عسكري بقيادة العقيد القذافي بالحكومة الليبية المدعومة من الأمريكيين، فأوقف القذافي الإنتاج المرتفع من النفط الليبي. وبالإضافة إلى ذلك، منعت ليبيا التجارة مع شركات النفط الرئيسة. وحذت بلدان أخرى حذو ليبيا. والأكثر أهمية هو الاتفاق الذي أُبرم بين دول أعضاء منظمة أوبك نتيجة حرب ١٩٧٣ العربية – الإسرائيلية وقضى بخفض صادرات النفط إلى الدول المؤيدة لإسرائيل، فانخفضت الصادرات تلك السنة بنسبة ٥٠ في المئة. بالإضافة إلى أن أسعار النفط ارتفعت ارتفاعاً جنونياً، الأمر الذي ساهم بانتشار الركود في السبعينيات وألحق الأذى باقتصادات دول العالم الثالث غير المصدرة للنفط.

بدأت منظمة أوبك تخسر سيطرتها على سعر النفط في أواخر السبعينيات. فعلى سبيل المثال، بدأت الدول بحفظ الطاقة واستعمالها استعمالاً أكثر فاعلية رداً منها على الصدمات

النفطية في تلك الحقبة، كما بدأت بالاعتماد على مصادر بديلة للطاقة. وفي اليابان، تراجعت حصة النفط في استهلاك الطاقة الأولي الإجمالي بنسبة ٢٣ في المئة بين العامين ١٩٧٣ و١٩٩٦، في حين ارتفعت حصة الغاز الطبيعي والطاقة النووية بما يزيد على ١٠ و١٤ في المئة على التوالي. ومؤخراً، عجلت المبادرات البيئية الدولية الرامية إلى الحد من إصدارات الكربون ومراقبة الاحترار العالمي في المضي بهذا الاتجاه.

أدى توسع مخزون النفط العالمي إلى تقليص سلطة منظمة أوبك. فخلال السبعينيات، أمسكت المنظمة بزمام صناعاتها النفطية، وأممت عمليات شركات النفط الأجنبية العاملة على أراضيها. وبعد أن حُرمت شركات النفط الرئيسة من فرصة الاستثمار في معظم بلدان منظمة أوبك، بحثت عن الفرص في دول كالنرويج والمملكة المتحدة. والآن، يمثل نفط منظمة أوبك ٢٦ في المئة فقط من حاجات العالم إلى الطاقة من دون الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة، بالمقارنة مع ٥٦ في المئة منذ ٢٠ عاماً. وستُغرق المشاريع الخاصة بالنفط في الدول الآسيوية الوسطى من الاتحاد السوفياتي السابق السوق العالمية أكثر فأكثر.

كما أدت الابتكارات التكنولوجية الأخيرة دوراً في تزايد مخزون النفط. فالنفقات والمجازفات المقترنة بالعثور على النفط وتطويره في أماكن صعبة تراجعت بشكل ملحوظ، وتضاءل الوقت الذي يستغرقه ضخ النفط وإنتاجه. وتوسع المردود بين المنتجين من خارج منظمة أوبك توسعاً ملحوظاً بفضل ثورة تكنولوجيا النفط، لا سيما في بحر الشمال، والجزء الأمريكي من خليج المكسيك، وبعيداً من شواطئ غرب أفريقيا.

على الأرجح، ليس من مؤشر يدل على مدى تغير الزمن أفضل من التأثيرات المختلفة الناجمة عن الحربين في الخليج الفارسي. فقد أوجدت الأزمة الإيرانية في عام ١٩٧٩، والحرب الإيرانية – العراقية في عام ١٩٨٠ نقصاً في كمية النفط كان بمنزلة كسب مفاجئ لمنظمة أوبك. لكن الصدمات التي تلت منذ حرب الخليج عام ١٩٩١ برهنت عن فائدة مزدوجة. فمن جهة، أبقت العقوبات المفروضة على العراق طوال السنوات العشر الماضية منتجاً رئيساً بعيداً من السوق. ومن جهة أخرى، أدت الحرب وتداعياتها إلى صعوبات مالية عانتها الكويت والسعودية على الرغم من الربح المادي الذي حققته الأخيرة نتيجة الحظر المفروض على العراق. فقد حل نفط السعودية محل نفط العراق في السوق بنسبة ٨٠ في المئة، الأمر الذي

ضاعف دخل المملكة. ولكن، ساعد الإنفاق المسرف والإعانات المالية المبذرة الممنوحة إلى المواطنين الكويتيين والسعوديين، بالإضافة إلى صفقات شراء الأسلحة من الولايات المتحدة على استنزاف خزينتي الكويت والسعودية.

مع ذلك، لا ينتظر منظمة أوبك مستقبل مظلم تماماً. فوفقاً للتكهنات الأخيرة، يُتوقع أن يرتفع الطلب الأولي على الطاقة في العالم بنسبة ٤٠ في المئة بحلول العام ٢٠١٠، مع احتلال الوقود الأحفوري نسبة لا تزال تمثل زهاء ٩٠ في المئة من هذا الاستهلاك. وستستهلك البلدان الآسيوية من دون سواها ٤٤ في المئة من هذا الطلب المتزايد، فتمنح منظمة أوبك فرصة ممكنة في السوق. وكذلك، فيما خفضت دول كثيرة من اعتمادها على واردات النفط، زادت الولايات المتحدة من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط.

انظر أيضاً: الاحتباس الحراري؛ العالم الثالث.

لمزيد من المطالعة:

Morris Albert Adelman, *The Genie Out of the Bottle: World Oil Since 1970* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995); Fadhil J. Al-Chalabi, *OPEC at the Crossroads,* with a Foreword by Sheikh Ahmed Zaki Yamani (Oxford; New York: Pergamon Press, 1989); Dag Harald Claes, *The Politics of Oil-Producer Cooperation, Political Economy of Global Interdependence* (Boulder, CO: Westview Press, [2001]); Leo Drollas and Jon Greenman, *Oil: The Devil's Gold* (London: Duckworth, 1989), and Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Simon and Schuster, 1993).

منظمة التجارة العالمية ((World Trade Organisation (WTO))

رأت منظمة التجارة العالمية النور في الأول من كانون الثاني/ يناير العالم ١٩٩٥، بوصفها إحدى نتائج الاتفاق الذي تم التوصل إليه في محادثات الأورغواي التي دامت سبع سنوات حول المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والتي انتهت في السنة التي سبقت ولادة المنظمة. بيد أن تاريخ هذه الأخيرة يعود إلى فترة أبعد، على الأقل إلى منظمة التجارة الدولية التي صممت في منتصف الأربعينيات مع مؤسسات بريتون وودز الأخرى، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لم تتم الموافقة يوماً على منظمة التجارة الدولية وقد لبى جزءاً من

أهدافها الاتفاق العام حول التعرفات والتجارة (الغات) الذي اتفق بالأساس عليه إجراء موقتاً إلى حين الموافقة على منظمة التجارة.

رعت الغات سلسلة من جولات تفاوض حول التجارة، كان أحدثها جولة الأورغواي. وكانت الجولات الأولى تهدف أساساً إلى تقليص التعرفات الجمركية، وكان أنجحها جولة كينيدي التي انتهت في عام ١٩٦٧. وتلتها جولة طوكيو التي بدأت في عام ١٩٧٤ وانتهت في عام ١٩٧٩. وعلى عكس الغات، نشأت منظمة التجارة العالمية منظمة رسمية لا تنحصر أعمالها في تعزيز تحرير تجارة السلع المصنعة وحسب، فهيكلية المنظمة تحوي ثلاثة مكونات: غات معاد النظر فيه، الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات (غاتز) والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس). هذه المكونات كلها تمكن منظمة التجارة العالمية من إنجاز أربع وظائف مهمة في التجارة العالمية.

الأولى وهي أن المنظمة منتدى لتبادل المعلومات والاستشارات والتفاوض بين أعضائها المئة والخمسة وثلاثين. في أعلى المستويات، يلتقي وزراء التجارة من الدول الأعضاء كل سنتين لنقاش السياسات التجارية. ويتبادل الأعضاء الاتصالات من خلال المجموعات العاملة على مختلف القضايا كالبيئة أو سياسة التنافس. إضافة إلى ذلك، من واجب أعضاء منظمة التجارة العالمية إعلام المنظمة متى ينخرطون في سياسات، في مختلف المجالات، من شأنها أن تمثل قيداً عليالتجارة. فالتنظيمات التقنية مثلاً، يجب أن تكون معروفة من جانب الأمانة العامة في المنظمة مع وقت كاف بالنسبة للمصدرين حتى يتأقلموا مع القوانين الجديدة.

الثانية، تضبط منظمة التجارة العالمية نشاطات السياسة التجارية لدى الدول الأعضاء. فما يكمن وراء منظمة التجارة العالمية بأكملها وسابقتها الغات، مبدأ وحيد يقضي بعدم التمييز. وهو يعني أن الرفاه الاقتصادي سيكون أكبر إذا لم تقم السياسات بالتمييز بين المزودين وأصحاب الطلب على السلع الاقتصادية والخدمات. وقد وضعت المنظمة بنوع من التفصيل قائمة طويلة من القيود على سلوك الدول الأعضاء، وهي أمور يجب أن يقوموا بها أو يمنع عليهم القيام بها حتى يعتبروا من الأعضاء المتعاونين. ويبدو الكثير من هذه القيود كما لو أنه بنود من اتفاق الغات الأساسي للعام ١٩٤٧ الذي اتخذ شكل معاهدة وتكوّن من ٣٥ بنداً متفق عليها. وقد جرت مراجعة هذه البنود وتوسيعها وزيادتها باتفاقيات إضافية في جولات

المفاوضات التي حدثت منذ ذلك التاريخ. وتطلب منظمة التجارة العالمية من الدول الالتزام بعدم رفع التعرفات الجمركية إلى ما فوق المستويات التي تفاوضت عليها عند دخولها المنظمة أو خلال مختلف جولات التفاوض المتعددة الأطراف. وتدعى هذه المستويات باسم التعرفات الملزمة. وهي أيضاً تمنع الدول من فرض مجموعة من الحواجز غير الجمركية على التجارة.

الثالثة، تحدد منظمة التجارة العالمية قائمة من الاستثناءات التي تسمح بها بعيداً من القيود الملزمة لأسباب موجبة وبوسائل موجبة. فالاتفاقيات المعقودة بين الحكومات الوطنية يجب أن تترك حيزاً مقبولاً من الليونة. وأي قواعد يجري تبنيها ستكون بالضرورة عرضة للتأويل، ولا يمكن معرفة تأثير هذه القواعد في الاقتصاد بشكل مؤكد. لذا، إن اتفاقيات التجارة الدولية تتضمن بشكل نمطي نوعاً من الشروط الواقية التي تسمح للفرقاء بالتراجع جزئياً عن الاتفاق في حال ثبت أنه أكثر إيذاءً مما هو متوقع. وتحدد المنظمة بتفصيل شديد المعايير التي يتعين على الدول اتباعها بهدف تجنب القيود من دون التعرض للجزاء.

وأخيراً، تقدم منظمة التجارة العالمية آلية لحل النزاعات بين الدول الأعضاء. فلا قيمة للاتفاقيات من دون تنفيذ، ذلك أن الدول قد تنقضها متى رأت لنفسها مصلحة في نقضها. وحين تظن دولة ما أن دولة أخرى تخرق أي مظهر من مظاهر الاتفاق التجاري، بإمكان الدولة المشتكية أن تطلب أولاً التشاور مع المرتكب المزعوم فيسعى الاثنان إلى حل النزاع بينهما. وذت فشل التشاور، يطلب الطرف المشتكي تأليف لجنة من ثلاثة أشخاص من أصحاب الاختصاص المناسب ومن بين الدول غير المعنية بالخلاف. وتقوم اللجنة بتقييم الوقائع في سياق التفسيرات المعطاة لقواعد منظمة التجارة العالمية وتصدر تقريرها. يجري القبول بنتائج التقرير تلقائياً ما لم يقرر أعضاء المنظمة كافة رفضه، أو ما لم يتقدم أحد طرفي النزاع بطلب استئناف. وقد أنشأت المنظمة هيئة استئنافية مؤلفة من سبعة أعضاء، ثلاثة من بينهم ثابتون. وتصدر الهيئة أيضاً تقريراً يكون ملزماً في ما عدا صدور قرار إجماعي برفضه من جانب الدول الأعضاء.

عند انتهاء هذه الآلية، يتوقع من الدول تنفيذ أي توصيات صادرة عن تقرير اللجنة. وإذا لم تفعل، يحق للدول المشتكية أن تطالب بتعويض أو أن تستخدم تعليق الامتيازات التجارية ضدها. وهي امتيازات كانت الدولة المتضررة قد قدمتها سابقاً إلى الطرف المعتدي والتي يمكن سحبها. يعني هذا الأمر في الواقع أن طائفة من الحواجز التجارية المختارة سترفع

مجدداً ضد الدولة المعتدية (وفقط ضدها).

باختصار، تمثل منظمة التجارة العالمية محاولة مهمة لتأمين نظام ممأسس وتنظيمي لقيادة التجارة الدولية. وقد تزايد مدى التنظيم واتساعه مع تضمين مشكلات جديدة وتنظيمات إجبارية أساسية وأكثر تفصيلاً. ولكن يبقى أن نرى كم سيكون هذا التنظيم الجديد فاعلاً. فمن ناحية، ازداد عدد أعضاء المنظمة بشكل كبير جداً على امتداد العقد الأخير. وقد رحب العديد من المراقبين بدخول الصين الرسمي إليها بعد سنوات من المفاوضات. ومن ناحية ثانية، تواجه المنظمة بعض التحديات الصعبة في السنوات المقبلة. وقد أصبح هذا الأمر واضحاً في عام ١٩٩٩ حينما التقت الدول الأعضاء في سياتل لإعطاء إشارة الانطلاق لجولة جديدة من المباحثات التجارية مصممة لزيادة التجارة الحرة وتقليص الحواجز أمام التجارة الدولية. وقد كشفت المحادثات التمهيدية في جنيف عن انقسام حاد جداً بين المشاركين تبين معه أنه من المستحيل إقامة جدول زمني لتحديد اللقاءات. بكلمات أخرى، كان الأعضاء منقسمين إلى درجة أنهم لم يتمكنوا حتى من الاتفاق على ما يجب أن يكون موضوع النقاش. فالولايات المتحدة مثلاً تريد من أوروبا أن ترفع دعمها عن منتجات المزارع حتى تتمكن من بيع المزيد من منتجاتها إلى أوروبا. وقد رفض الأوروبيون هذا الأمر طالما أن التجارة الحرة للمنتجات الزراعية بين الولايات المتحدة وأوروبا ستلحق كارثة بالمزارعين الأوروبيين. كما إن البلدان النامية ترغب في إعفائها من تحرير إضافي لسياساتها التجارية. أما الاتحادات العمالية في البلدان الصناعية فهي تريد أن تضع حداً أدنى لشروط العمل في العالم الثالث، الأمر الذي يجعل هذا الأخير أقل جاذبية للاستثمارات. بينما يريد العالم الثالث التصرف من دون هذه اللفتة الطيبة من الاتحادات العمالية. ويعتمد التحرير الإضافي للتجارة على ما إذا كانت الدول الأعضاء قادرة على التفاوض بشكل مثمر وعلى قاعدة عالمية، أو إذا كانت تريد أن تركز أكثر على الأشكال الإقليمية للتعاون.

انظر أيضاً: بريتون وودز؛ التجارة الحرة؛ التجارة الموجهة؛ الحواجز غير الجمركية؛ الدولية الليبرالية؛ التكتلات التجارية الإقليمية؛ الليبرالية المثبتة؛ النظام.

لمزيد من المطالعة:

Bernard M. Hoekman and Michel M. Kostecki, *The Political Economy of the World Trading System: From GATT to WTO* (Oxford; New York: Oxford University Press,

1995); J. Bhagwati, "Threats to the World Trading System: Income Distribution and the Selfish Hegemon," *Journal of International Affairs,* vol. 48 (1994); John Howard Jackson, *The World Trading System: Law and Policy of International Economic Relations* (Cambridge, MA: MIT Press, 1989), and Ernest H. Preeg, *Traders in a Brave New World: The Uruguay Round and the Future of the International Trading System* (Chicago: University of Chicago Press, 1995).

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD))

يُشار إلى هذه المنظمة في أكثر الأحيان بـ«نادي الأثرياء»، وهي عبارة عن منظمة حكومية دولية تخدم مصالح اقتصادات العالم الأكثر تقدماً. تضم حالياً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٩ من الدول الأعضاء: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، اللوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، والولايات المتحدة.

تأسست المنظمة عام ١٩٦١ للحلول مكان منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي. وعرض وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في خطاب شهير ألقاه في جامعة هارفارد في ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٧ خطة من شأنها إعادة تأهيل اقتصادات أوروبا التي مزقتها الحرب. وقال إن الأمريكيين ليسوا مخولين الإملاء على الأوروبيين كيفية إنفاق المساعدات، وإنه تم تأليف منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي لتوزيعها. وتأسست هذه المنظمة عام ١٩٤٨، وتقدمت بطلب ٢٨ مليار دولار، وافق الكونغرس أخيراً على منح ١٣ مليار دولار كمساعدات خارجية لمدة أربع سنوات.

نجحت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي نجاحاً ملحوظاً في تحقيق أهدافها الرامية إلى استعادة أوروبا عافيتها. ففي منتصف الخمسينيات، تضاعف التداول التجاري بين دول أوروبا الغربية، كما حققت هذه الدول نمواً اقتصادياً على مدى سنوات متتالية. وعلى الرغم من الاعتراف الشامل بقيمة المنظمة كهيئة منسقة، بدأت تحيد عن هدفها بعد توقف المساعدات

عام ١٩٥٢. وبحلول العام ١٩٦٠، سعت الدول الأعضاء إلى ضم الولايات المتحدة وكندا في محاولة لتمتين الروابط الاقتصادية عبر الأطلسي؛ وقد عجل هذا في تغيير الاسم من منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي اعتماد سياسة جديدة أكثر دولية.

تبلغ الميزانية السنوية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومقرها باريس، حوالى ٢٠٠ مليون دولار. أما بنيتها التنظيمية فواضحة المعالم. إذ يمثل المجلس هيئة المنظمة الرئيسة لصنع القرار، وهو يشرف على سياسات اللجان المتعددة المؤلفة من ممثلي الدول الأعضاء. وتدعم أمانة السر نشاطات اللجان، أما اللغات الرسمية في المنظمة فهي الإنكليزية والفرنسية.

تُحدد أهداف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضوح في المادة الأولى من الاتفاقية الموقعة في باريس في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، وهي:

١-تحقيق أعلى نسبة في النمو الاقتصادي المستدام، والتوظيف، ورفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء مع المحافظة على استقرار مادي، وبالتالي المساهمة في الاقتصاد العالمي.

٢-المساهمة في توسع اقتصادي راسخ في الدول الأعضاء، كما في الدول غير الأعضاء في أثناء سير عملية النمو الاقتصادي.

٣-المساهمة في توسع التجارة العالمية على أسس متعددة الأطراف، خالية من التمييز، وبالتوافق مع الموجبات الدولية.

وهكذا، تزود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أعضاءها بمنتدى على قدر من الأهمية لتنسيق سياساتهم الاقتصادية، وتبادل الأفكار، ووضع الاتفاقيات التجارية وغيرها، وتسهيل إقامة الصلات بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء.

فيما تركز المنظمة أساساً على رفاه أعضائها الاقتصادي، بدأت في السنوات الأخيرة بتولي طائفة من القضايا الثقافية، والسياسية، والاجتماعية على نطاق أوسع. وتتصدر جدول أعمالها في الوقت الحاضر قضايا متعلقة بالبيوتكنولوجيا، والاقتصادات الناشئة التي تمر بمرحلة انتقالية، والجريمة العابرة للحدود، والبيئة، والطاقة، ومجتمع المعلومات. وتحافظ منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية على صلات وثيقة بالوكالات الدولية الأخرى، بما فيها صندوق النقد الدولي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والمجلس الأوروبي.

ترتكز المنظمة على تعهد بالتزام جانب الديمقراطية واقتصاد السوق. فهي مصممة على مناهضة مبدأ حماية الإنتاج الوطني، وعلى تعزيز التدفق الحر للسلع والخدمات حول العالم. وطوال السنوات الأربعين الماضية، انضمت تسع دول فقط إلى المنظمة وهي اليابان (١٩٦٤)، وفنلندا (١٩٦٩)، وأستراليا (١٩٧١)، ونيوزيلندا (١٩٧٣)، والمكسيك (١٩٩٤)، والجمهورية التشيكية (١٩٩٥)، وهنغاريا وبولندا (١٩٩٦)، وكوريا الجنوبية (١٩٩٦).

انظر أيضاً: التجارة الحرة؛ الحكمانية العالمية؛ مجموعة الدول الصناعية السبع.

لمزيد من المطالعة:

David J. Blair, *Trade Negotiations in the OECD: Structures, Institutions, and States*, Publication of the Graduate Institute of International Studies, Geneva (London; New York: Kegan Paul International, 1993), and Robert Z. Lawrence, *Single World, Divided Nations?: International Trade and OECD Labor Markets* (Washington, DC: Brookings Institution Press; Paris: OECD Development Centre, 1996).

منظمة حلف شمال الأطلسي

(North Atlantic Treaty Organisation (NATO))

يُشار أحياناً إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) بالحلف الأطلسي، وقد تأسست في عام ١٩٤٩ (ومقرها في بروكسل)، وهي موكلة بحماية أمن أوروبا الغربية، ومفوضة تحديداً بحماية حرية أعضائها وأمنهم، والحفاظ على الاستقرار ضمن منطقة أوروبا والأطلسي، وتولي أمر الأزمات الدولية والحؤول دونها، والعمل بصفتها منتدى استشارياً على قضايا الأمن الأوروبية، وأخيراً دعم قيم منظمة الأمم المتحدة وتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي. أساساً، ناتو هي منظمة دفاع جماعية ترى في الهجوم العسكري على إحدى دولها الأعضاء هجوماً على الدول كلها.

وُقعت المعاهدة الأصلية القاضية بتأليف ناتو في واشنطن في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٤٩،

ودخلت حيز التنفيذ في آب/ أغسطس في السنة نفسها. وقعت اثنتا عشرة دولة المعاهدة بما فيها الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، ودول البنلوكس، وإيطاليا، والنروج، وأيسلندا، والدانمارك، والبرتغال. ومذاك، توسعت عضوية ناتو لتشمل تركيا (١٩٥٢)، واليونان (١٩٥٢)، وألمانيا (١٩٥٥)، وإسبانيا (١٩٨٢)، والجمهورية التشيكية (١٩٩٧)، وبولندا (١٩٩٧)، وهنغاريا (١٩٩٧).

لم تتأسس ناتو لردع الاتحاد السوفياتي عن مهاجمة أوروبا فحسب بل كذلك للتخفيف من حدة المخاوف الأوروبية الغربية من إعادة إحياء النزعة العسكرية الألمانية. وألزمت معاهدة العام ١٩٤٩ الولايات المتحدة بتأدية دور دائم في شؤون الأمن الأوروبية، وهذا تغيير جذري في السياسة يتنافى والقلق الأمريكي التقليدي المتعلق بتفادي «التحالفات المعقدة». وقد خصص الكونغرس أساساً مبلغ ١,٣ مليار دولار لتأليف ناتو، وارتفع المبلغ على نحو ملحوظ بعد الحرب الكورية التي اندلعت في عام ١٩٥٠.

بحلول نهاية العام ١٩٤٩، أقام شركاء الحلف بنية قيادية دائمة للمنظمة. وفي عام ١٩٥٢، برعاية الجنرال دوايت د. آيزنهاور، قامت ناتو بأولى تدريباتها العسكرية المشتركة، وفي سنواتها الأولى، اهتم المنظمون فيها أولاً ببناء قوة قتال مجهزة على أكمل وجه. وبعد أن أصبحت ألمانيا عضواً كاملاً في عام ١٩٥٥، تطورت ناتو إلى قوة دفاعية موحدة تتمتع ببنية عالية الشأن. وقد عجلت عضوية ألمانيا في حث الاتحاد السوفياتي على تأليف حلف وارسو لاحقاً تلك السنة.

تحظى ناتو ببنية تنظيمية في غاية التعقيد، ولسنا هنا بصدد التنويه بهذا التعقيد. وباختصار، تشتمل ناتو على تشكيلة مدنية، وعسكرية، وقيادية عسكرية. ويحكم مجلس شمال الأطلسي قبضته على ناتو، ويتألف من ممثلين عن كل دولة من الدول الأعضاء. ويرئس الأوروبيون القسم المدني، بينما يخضع القسم العسكري إلى سيطرة الولايات المتحدة.

خلال الحرب الباردة، لم تكن ناتو بمنأى عن المنازعات. ففي السنوات الباكرة، أثار استعمال الأسلحة النووية لردع الهجوم السوفياتي المشكلات، وفي منتصف الستينيات، سحبت فرنسا قواتها من مراقبة المنظمة نتيجة قلقها إزاء مصداقية الادعاءات الأمريكية حول استعمالها الأسلحة النووية لردع الهجوم السوفياتي على أوروبا. وقد جلبت ناتو على نفسها سخط الناشطين

في حقلي السلام والبيئة الذين ساورهم القلق حول احتمال نشوب حرب نووية في أوروبا.

ومؤخراً، طرح انهيار الاتحاد السوفياتي، وتوقف حلف وارسو عن مزاولة نشاطه الأسئلة حول علاقة المنظمة بتغيير شامل طال المحيط الأمني الأوروبي. وعنت الأسئلة الرئيسة قضايا دور الولايات المتحدة في المستقبل، وعلاقة ناتو في ما يُسمى بعمليات «خارج حدود المنطقة» (كما في تورطها في يوغسلافيا)، وما إذا عليها التوسع لتشمل المزيد من الدول من أوروبا الشرقية والوسطى.

ومع ذلك، على الرغم من إسدال الستار على الحرب الباردة، تبقى روسيا مصدر قلق مخططي الناتو الرئيسين. فمنهم من يقترح أن توسع المنظمة سيؤدي إلى تكوين صورة جديدة عن القوة في أوروبا، الأمر الذي سيزعزع أمن روسيا. وفي الوقت الحالي، تتوافر إشارات قليلة عن احتمال مماثل. بالإضافة إلى أن بُنى جديدة تطورت للحفاظ على حوار مع روسيا من خلال مجموعات كمجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية، وعملية التخطيط والاستعراض. وفي المستقبل، سينشأ الخطر الأكبر على الناتو من التعاون الدفاعي المتزايد بين الدول الأوروبية (لا سيما فرنسا وألمانيا)، ومن الشكوك المستمرة في التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن أوروبا.

انظر أيضاً: الأمن الجماعي؛ الحرب الباردة؛ الحلف؛ الردع.

لمزيد من المطالعة:

Anton A. Bebler, ed., *The Challenge of NATO Enlargement* (Westport, Conn.: Praeger, 1999); Francis H. Heller and John R. Gillingham, eds., *NATO: The Founding of the Atlantic Alliance and the Integration of Europe,* Franklin and Eleanor Roosevelt Institute Series on Diplomatic and Economic History; 2 (New York: St. Martin's Press, 1992); Todd Sandler and Keith Hartley, *The Political Economy of NATO: Past, Present, and into the 21st Century* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999), and David S. Yost, *NATO Transformed: The Alliance's New Roles in International Security* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1998).

- ن -

نزع السلاح (Disarmament)

هي محاولة القضاء على التسلح أو الحد منه بصورة جذرية. ويختلف نزع السلاح عن مفهوم ضبط التسلح الذي يفرض قيوداً ولا يحدد بالضرورة عدد الأسلحة المتوافرة في الدول المعنية أو أنواعها، وترتكز معظم مقترحات نزع السلاح على فرضية أن الأسلحة في ذاتها هي مصدر مهم للصراعات. تاريخياً، تم نزع السلاح بطريقتين متعارضتين:

أولاً؛ بعد انتهاء حرب ما، كانت الدولة المنتصرة تعمل دائماً على فرض نزع السلاح على الدولة الخاسرة. مثلاً، في عام ١٩١٩ حددت معاهدة فرساي عديد الجيش الألماني بـ ١٠ آلاف جندي، وقضت بالتالي فعلياً على إمكانية إقامة جيش قادر على الهجوم. وقد فُرض تحديد مماثل على اليابان وألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتاريخياً، لم تكن الدول الرابحة قادرة على البقاء موحدة والعمل معاً على تطبيق قرارات الحظر هذه؛ فقد أنشأت ألمانيا النازية مناطق للتدريب ومصانع ذخيرة في الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الأولى من دون مكابدة أي عقوبات، ومع ازدياد حدة الحرب الباردة بعد عام ١٩٤٥، أصبح الاهتمام الأول لسياسة الولايات المتحدة الخارجية هو إعادة بناء القوة العسكرية في اليابان وألمانيا الغربية.

النوع الثاني من نزع السلاح هو نزع السلاح الطوعي والذي تسعى فيه الدول إلى التفاوض للتوصل إلى اتفاق مقبول لدى الأطراف كلها، ويقوم على تقليص الأطراف جميعها حجم مؤسساتها العسكرية. ونظراً إلى أن منطق نزع السلاح المطلق يقوم على التخلص التام من الأسلحة كلها، فإنه يمكن تحديد ثلاثة أنواع من نزع السلاح. النوع الأول هو محاولات الحد من حجم القوات المسلحة الألمانية وتقليصه إلى أقل مستوى له. النوع الثاني هو النزع

العام والتام الذي يسعى إلى التخلص الكامل من الأسلحة كلها. إن حصل هذا، تكن طبيعة العلاقات الدولية الجوهرية تغيرت جذرياً. لسوء الحظ، إن نزع السلاح العام والتام يترافق عادةً مع مثالية متطرفة، على الرغم من وجود أمثلة تاريخية على الاقتراحات المماثلة؛ فخلال قمة ريكيافيك عام ١٩٨٦، اقترح الأمين العام في الاتحاد السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف خطة للتخلص من كل الصواريخ البالستية المسلحة نووياً قبل عام ١٩٩٦، وقد وافق رئيس الولايات المتحدة ريغان عليها. وعلى الرغم من أنه لم يتم تطبيق هذه الخطة، فقد زادت دعم الشعب لغورباتشوف في مرحلة كان يخشى فيها الناس من بلوغ سباق التسلح النووي مستويات خطرة.

النوع الثالث من نزع الأسلحة هو نزع السلاح الإقليمي، وهو يسعى إلى الحد من الأسلحة أو التخلص منها في منطقة جغرافية معينة. في العقود الخمسة الماضية، اتخذت خطط نزع السلاح الإقليمي دائماً صورة اقتراحات تدعو إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. لكن عائقاً كبيراً حال دون نجاح المفاوضات حول اتفاقيات مماثلة؛ وهو أن امتلاك إحدى دول المنطقة سلاحاً نووياً يجعل من الصعب منع الدول الأخرى من القيام بالمثل. تلك كانت المشكلة الأساسية التي حالت في النهاية دون إقامة المنطقة الآسيوية الجنوبية الخالية من الأسلحة النووية والتي كثيراً ما اقتُرحت. اليوم، تمتلك كل من الهند وباكستان أسلحة نووية ويُستبعد تطبيق هذا الاقتراح في المستقبل القريب. مع ذلك، ليس تاريخ نزع السلاح الإقليمي ميؤوساً منه على وجه العموم، فلا تزال أربع اتفاقيات دولية قيد التنفيذ. ففي عام ١٩٦٧، تم توقيع اتفاقية حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، وهي معروفة أيضاً باتفاقية تلاتيلولكو. هذه الاتفاقية تحظر اختبار الأسلحة النووية وامتلاكها ونشرها في المنطقة. كذلك، في عام ١٩٥٩ حظرت اتفاقية القطب الجنوبي استعمال منطقة المحيط المتجمد الجنوبي لأهداف عسكرية، بما فيها اختبار الأسلحة النووية. وفي عام ١٩٦٧، حظرت اتفاقية مماثلة تمركز الأسلحة النووية في محور الأرض أو في الفضاء الخارجي. وفي عام ١٩٧١، تم توقيع اتفاقية تمنع الدول من وضع الأسلحة النووية في قعر المحيط.

وفيما يمنح وجود اتفاقيات مماثلة الأمل لمؤيدي نزع السلاح بإمكانية توسيعها، تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقيات التي ذُكرت لا تتعلق بنزع السلاح بالمعنى الحرفي، بل تمثل اتفاق الدول على عدم تطوير أسلحة لم تكن تنوي صناعتها أصلاً، وعلى عدم نشر الأسلحة في مناطق

ذات قيمة استراتيجية سطحية. وإذا تغيرت هذه الظروف، فمن غير المرجح أن يحول وجود هذه الاتفاقيات دون خرقها من جانب الدول المتضررة.

يحمل مفهوم نزع السلاح مشكلتين أساسيتين. أولاً، لا يبدو واضحاً ما إذا كان افتراض أن «الأسلحة تسبب الحرب» صحيحاً. وفي الثمانينيات، قال كثير من مؤيدي حملة نزع الأسلحة النووية ونزع الأسلحة النووية الأوروبية إن سباق التسلح النووي خرج عن سيطرة السياسيين. ودعموا نزع الأسلحة النووية الأحادي الجانب بهدف كسر حلقة السباق إلى التسلح. مع ذلك، حصل بعد نهاية الحرب الباردة تقليص كبير في الأسلحة قامت به القوى العظمى، قائلةً إن السباق إلى التسلح تسببه النزاعات السياسية الكامنة. ولا يرجح أن تنجح مقترحات نزع السلاح التي تعالج عوارض المشكلة فقط دون أسبابها. وهنالك مشكلة ثانية في هذا المفهوم تتمثل بصعوبة التحقق من تطبيق اتفاقيات نزع السلاح. وفي غياب تحقق موثوق به، قد يجعل نزع السلاح العالم مكاناً أكثر خطورة.

في النهاية، قد يُكتب لنزع السلاح النجاح حين تتوصل الدول إلى إجماع على أن امتلاك أسلحة معينة لم يعد مبرَّراً، وحين توضع أنظمة تحقق من تطبيق الاتفاقيات موثوق بها. فالأسلحة التي يُرجح أن توافق الدول على نزعها في المستقبل القريب هي الألغام الأرضية ضد الأشخاص، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من العمل لتحقيق هذا الهدف المحدد.

انظر أيضاً: الأمن المشترك؛ الردع؛ سباق التسلح ؛ ضبط التسلح؛ المثالية؛ معضلة الأمن.

لمزيد من المطالعة:

Eric Arnett, ed., *Implementing the Comprehensive Test Ban: New Aspects of Definition,* Organization and Verification, SIPRI Research Report; no. 8 (Oxford: New York: Oxford University Press, 1994); Mats Berdal, *Disarmament and Demobilisation after Civil Wars: Arms, Soldiers and the Termination of Armed Conflicts*, Adelphi Paper; 303 (Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1996); Regina Cowen Karp, ed., *Security without Nuclear Weapons?: Different Perspectives on Non-Nuclear Security* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1992), and Lawrence S. Wittner, *The Struggle against the Bomb*, Stanford Nuclear Age Series, 3 vols. (Stanford, CA: Stanford University Press, 1993-2003).

النِسوية (Feminism)

يتضمن التعريف البسيط للنِسوية دراسة النساء والحركة النسائية ليس بوصفها موضوعاً من موضوعات المعرفة، ولكن بوصفها ذاتاً قادرة على المعرفة. حتى الثمانينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من الخروقات التي حققتها مفاهيم الأنوثة في العلوم الاجتماعية الأخرى، بقي دور الجندر (بمعنى العلاقة بين الجنس والسلطة) في نظرية العلاقات الدولية وتطبيقاتها مجهولاً بالكامل. واليوم، لم يعد الأمر كذلك، بعد أن قام عدد من المفكرات الأنثويات بإلقاء نظرة نقدية على حقل كان يعاني تقليدياً من عمى الجندر. وعلى امتداد العقد الأخير، برزت المفاهيم الأنثوية باعتبارها منظوراً أساسياً من ضمن دراسة العلاقات الدولية. وكان الزخم الأول الذي حمله هذا النقد موجهاً لتحدي التشويهات الأساسية في مادة العلاقات الدولية وإلقاء الضوء على الطرق التي تستبعد فيها النساء من التحليلات الخاصة بالدولة والاقتصاد السياسي العالمي والأمن الدولي. أما الآن، فبوسعنا التمييز بين نوعين أساسيين من المفاهيم الأنثوية في مجال دراسة العلاقات الدولية.

الموجة الأولى من الدارسات النسائية في الثمانينيات، وتدعى اليوم بالأنثوية التجريبية، هي محاولة من جانب الباحثات في حقل العلاقات الدولية للمطالبة بصوت النساء المخفي ولعرض أدوارهن المتعددة في المساهمة بالقوى الاقتصادية العالمية، وبالتفاعلات بين الدول. لدينا على سبيل المثال، مشاركة النساء وانخراطهن اللذين سهلا السياحة والاستعمار وسيطرة الدول القوية اقتصادياً على الدول الضعيفة. وتعتمد المحافظة على الاقتصاد السياسي العالمي على علاقات سياسية وعسكرية مستقرة بين الدول. وفي المقابل، كان إنشاء مجموعات دبلوماسية وعسكرية مستقرة من مسؤولية النساء في أغلب الأحيان (زوجات وصديقات وعاهرات). تعرض الدراسات النسائية التجريبية لدور النساء وتثبت أهميتهن في مجالات متعددة جداً. وفي حال ظن أحدهم أن دور النساء هامشي في مجال اقتصاد الأعمال العالمي الحقيقي، ما عليه سوى النظر إلى النساء الفليبينيات اللواتي يعملن خادمات في المنازل خارج بلادهن ويساهمن بهذه الطريقة في الاقتصاد الفليبيني أكثر مما تفعل صناعة السكر القومية والمناجم.

توجهت الأبحاث النسائية إلى مجال ثانٍ، وهو تفكيك النصوص الأساسية المحددة في مجال دراسة العلاقات الدولية وكشف الانحيازات الجندرية في مجموع النقاشات التي سادت

مجال البحث منذ قيامه في عام ١٩١٩. هذا النوع من الدراسات النسائية الذي يسمى بوجهة النظر الأنثوية، يدعو إلى بناء المعرفة بالارتكاز على الظروف المادية لتجارب النساء التي تعطي صورة أكثر اكتمالاً عن العالم طالما أن من عانوا الاضطهاد والتمييز غالباً ما يفهمون بشكل أفضل من مضطهديهم مصادر اضطهادهم. وبينما تستعرض الدراسات الأنثوية التجريبية دورالنساء في العلاقات الدولية، تلفتنا الدراسات من وجهة النظر الأنثوية إلى الطرق التي تكون فيها الدراسات الدولية التقليدية بحد ذاتها موجهة جندرياً.

على الرغم من صعود الدراسات النسائية في هذا الحقل، إلا أنه ما زال التوازن يعاني خللاً كبيراً بين الباحثين الذكور والباحثات الإناث في مجال العلاقات الدولية، كما يهاجم الكثير من الباحثين الأنثويين الطريقة التي تعكس فيها تجارب الرجال كما لو أنها تمثل وجهة نظر عالمية شاملة. وطبقاً لوجهة نظر الأنثويين، فإن أغلبية التقاليد الفكرية الغربية من واقعية وليبرالية قد استوحيت من مفاهيم الذكورة المحددة ثقافياً مع تأكيدها قيمة القرار الذاتي والاستقلالية والسلطة. ولقد صاغت هذه التقاليد فرضياتها حول السلوك ما بين الدول والأمن والتقدم والنمو الاقتصادي بطريقة تساهم في استمرار تهميش النساء وإبعادهن عن الأنظار.

وتمثل المفاهيم الأنثوية حقلاً من الأبحاث في دراسات العلاقات الدولية يتسم في نهاية القرن العشرين بالغنى والتعقيد والتناقض في أغلب الأحيان. وهي بالمعنى الواسع مصطلح مظلة، يضم مدى واسعاً من نظرية نقدية هدفها دراسة دور الجندر في العلاقات الدولية. بيد أنه يوجد مفاهيم أنثوية ليبرالية وأخرى جذرية وأخرى ماركسية وما بعد ماركسية أو أنثوية اشتراكية وما بعد حداثية، والقائمة لم تنته بعد. ونظراً إلى التزام جميع الأنثويين بنوع من الأخلاقية المرتكزة على المساواة بين النساء والرجال، فإن أعمالهم تخضع أحياناً إلى مساواتها مع المثالية. كما خضع أصحاب الفكر الأنثوي إلى نقدهم أيضاً لأنهم تجاهلوا الرجال في حماستهم لتعزيز تحرر النساء. يبقى أن نرى كم أن الدراسات الأنثوية تتطور الآن لتضم جدول أعمال أوسع من القضايا حول الجندر في نظرية العلاقات الدولية وتطبيقاتها.

انظر أيضاً: دور النساء في التنمية؛ ما بعد الحداثة؛ النظرية؛ النظرية النقدية؛ الوضعية/ ما بعد الوضعية.

لمزيد من المطالعة:

J. Ann Tickner, *Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security, New Directions in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1992), and "You Just Don't Understand: Troubled Engagements between Feminists and IR Theorists," *International Studies Quarterly*, vol. 41, no. 4 (December 1997), pp. 611-632; Cynthia Enloe, *Bananas, Beaches & Bases: Making Feminist Sense of International Politics* (Berkeley: University of California Press, 1990); Adam Jones, "Does "Gender" Make the World Go Round? Feminist Critiques of International Relations," *Review of International Studies,* vol. 22, no. 4 (1996), pp. 405-429; Craig N. Murphy, "Seeing Women, Recognizing Gender, Recasting International Relations," *International Organization,* vol. 50, no. 3 (Summer 1996), pp. 513-538; M. J. Peterson, *Recognition of Governments: Legal Doctrine and State Practice, 1815-1995*, Studies in Diplomacy (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1997), and Christine Sylvester, *Feminist Theory and International Relations in a Postmodern Era*, Cambridge Studies in International Relations; 32 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1994).

النظام (Order)

هو نمط ثابت من العلاقات بين الجهات الدولية يعزز مجموعة أهداف أو غايات مشتركة. ينبغي ألا نخلط بين النظام من جهة والسلام أو العدالة من جهة أخرى. ولكي يستتب النظام، يجب أن يتوافر شرطان: أولاً، على الجهات الموافقة ضمناً على التقيد بممارسات متشابهة معينة من شأنها أن تحافظ على النظام الدولي ككل. ثانياً، ينبغي ألا تنتشر النزاعات المسلحة انتشاراً يقوض وحدة النظام.

منذ القرن السابع عشر، مثلت الدول المستقلة ذات السيادة الأطراف الرئيسة في النظام الدولي. وحين تعم الفوضى، تصعب المحافظة على النظام على الصعيدين النظري والعملي. ويحاجج بعض مؤيدو الواقعية أن ميزان القوى، والدبلوماسية، وقيام التحالفات تزود كلها أفضل الوسائل للمحافظة على النظام. ويدافع أنصار الدولية الليبراليين عن دور أعظم تؤديه المؤسسات الدولية في تطوير معايير وقواعد السلوك المقبولة المتبادلة. ويقدم الكثيرون من المنظرين الناقدين حلاً أكثر تطرفاً لمشكلة النظام. فهم يسعون إلى تجاوز النظام الدولي الحالي

برمته بحجة أن ما يُدعى النظام هو أكثر بقليل من الجور المؤسسي. فالنظام إذاً مفهوم يثير الجدل، مع شيء من التوافق العلمي حول مقوماته، وكيفية المحافظة عليه على أفضل وجه، وارتباطه بالعدالة، وما إذا يمكن لا بل يجب تجاوز النظام الدولي الحالي.

لم يقم أي عالم بتحليل مفهوم النظام تحليلاً أعمق من الذي قدمه هادلي بول. فقد ميز الأخير بين ثلاثة مستويات من النظام يمكن إدراكها في العلاقات الدولية. يشير أكثر هذه المستويات تجريداً، وهو النظام في الحياة الاجتماعية، إلى التدابير الأساسية في مجتمع معين، التي تتيح له تعزيز الأهداف الأساسية كالأمن ضد العنف، وحماية الملكية الخاصة. أما النظام الدولي فهو نمط من النشاط يعزز أهداف مجتمع الدول الأولية، وعددها أربعة وفقاً لبول: المحافظة على المجتمع الدولي بحد ذاته، استقلال الدول الأعضاء، السلام والاستقرار وتطوير معايير السلوك الدولي وقواعده كقوانين الحرب. ويمثّل النظام العالمي المستوى الثالث، وهو نظام يسود البشرية جمعاء. وبالنسبة إلى بول، ليست الدول الوسيلة الوحيدة التي ينظم البشر أنفسهم فيها، إذ يمكن تخطي نظام الدولة في يوم من الأيام. وفي الواقع، يقول بول إن النظام الدولي عبارة عن شكل عابر من النظام. فنظراً إلى أن الأفراد هم وحدة الحياة الاجتماعية الأساسية، يتمتع النظام العالمي بقيمة أكثر رسوخاً، في حين أن قيمة النظام الدولي هي قيمة مساعدة فحسب. وعلى الرغم من الاعتراف بالتوتر القائم بين النظام الدولي والنظام العالمي، لا يخطئ النقاد في الإشارة إلى أسلوب بول في تجاهل مشاريع النظام العالمي (على الأقل في أعماله الباكرة). فهو يقول إن ثمة إمكانات في متناول نظام الدولة القائم تساعد على تحقيق نظام عالمي أفضل من أي شكل من أشكال الحكومة العالمية. بالإضافة إلى أن بول نفسه لم يصرح البتة بأي رؤية حول نظام عالمي عادل يتعدى نظام الدولة القائم على الرغم من الاهتمام العميق في أبعاد المجتمع الدولي المعيارية، لا سيما العلاقة بين النظام والعدالة.

تسلط أنواع النظام المختلفة هذه الضوء على التوتر الكامن بين النظام والعدالة. فمن الجائز قيام علاقات نمطية بين الجهات التي تعزز نظاماً جائراً. وقد حاجج كتاب كثر في كون هذا الأمر بالتحديد هو مشكلة النظام الدولي المعاصر. ويعلق آخرون (ومنهم هادلي بول) قائلين إنه يجب دوماً أن ترجح كفة النظام على كفة العدالة، ذلك أن النظام شرط مسبق لتحقيق باقي القيم. لكن، يعارض علماء كثر هذا الرأي، ويقولون إنه بغياب بعض معايير العدالة، سيسود عدم الاستقرار والجور على الأرجح أي نظام. وليس من حل بديهي لهذا الانقسام بين

النظام والعدالة فيما تواصل الدولة ذات السيادة احتلال موقع محوري في النظام الدولي. على أي حال، ثمة إشارات تدل إلى إمكانية تداعي الدولة ذات السيادة. فالعولمة، وتزايد المشكلات خارج الحدود القومية كالاحتباس الحراري والإرهاب، تمثل كلها تحديات هائلة تقف في وجه وحدة الدولة والنظام الدولي، كما إنها ستنجم عن تداعيات مهمة حول النزاع القائم بين النظام والعدالة.

انظر أيضاً: توازن القوى؛ عدالة التوزيع؛ الفوضى؛ الليبرالية الدولية؛ النظرية النقدية؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, 2nd ed. (New York: Columbia University Press; Basingstoke: Macmillan, 1995); Robert Cox and Timothy J. Sinclair, *Approaches to World Order,* Cambridge Studies in International Relations; 40 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996); Kalevi J. Holsti, *Peace and War: Armed Conflicts and International Order, 1648-1989*, Cambridge Studies in International Relations; 14 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991); T. V. Paul and John A. Hall, eds., *International Order and the Future of World Politics* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1999), and N. J. Rengger, *International Relations, Political Theory, and the Problem of Order: Beyond International Relations Theory*?, New International Relations (London; New York: Routledge, 2000).

نظام الحكم (Regime)

الأنظمة جملة أحكام وقواعد وسنن وقوانين تحكم مساحات نزاعية معنية في إطار العلاقات الدولية. وأهمية هذه النظم هي في كونها تسهل نوعاً من الحكم الدولي في مناطق الفوضى. وهي تعكس واقع تقاطع المصالح بين الدول واستعدادها للتعاون في سبيل تحقيق مصالحها. ويعتبر المفكرون أن هذه النظم تؤدي دوراً مهماً في فض النزاعات بين الدول وتسهل التعاون في ما بينها عليالمستوى الدولي.

وقد تأخذ هذه الأنظمة شكل المؤتمرات والاتفاقيات الدولية والمعاهدات أو المؤسسات

الدولية، كما يمكن تأسيسها في معظم ميادين النزاعات بما فيها ميدان الاقتصاد والبيئة والشرطة الأمنية والنقل والأمن والاتصالات وحقوق الإنسان وضبط التسلح وحتى حقوق النشر وحقوق براءة الاختراعات. والواقع أن هذه النظم موجودة في المجالات كافة حيث تتقاطع مصالح الدول. فمنظمة التجارة العالمية ومعاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار ومعاهدة الأسلحة الكيميائية هي أمثلة على هذه النظم الثابتة.

ويمكن للنظام أن يكون بين طرفين أو متعدد الأطراف أو إقليمياً أو عالمياً في مداه، كما يمكن أن يكون رسمياً ومؤسسياً أو غير رسمي ومتحركاً. ومنظمة التجارة العالمية هي مثال على النظام، أما معاهدة قانون البحار ومعاهدة الأسلحة الكيميائية فهما غير محكومتين بتركيبة مؤسسية محكمة بيد أنها كلها ملزمة بأحكام قوانين المراعاة بين الدول، إذ يتوجب على الدول الموافقة على شروط هذه الأنظمة أن تلتزم بأحكامها.

إن فكرة تقاطع المصالح مهمة جداً في فهم طبيعة الأنظمة. فالأنظمة تسلم بأن لدى الدول مصالح متشابهة في عدة مجالات، وأن تحقيق هذه المصالح رهن بالتنسيق في ما بينها. وبكلام آخر، إن الأنظمة توجد أطراً منظمة للدول بحيث تسهل وجود ما يشابه الحكومة الدولية. فتخيل مثلاً صعوبة إيصال رسالة إلى أحد في الجانب الآخر من العالم لو لم يكن هناك اتفاق رسمي ينظم عملية البريد. أو تخيل أيضاً مدى الفوضى في الأجواء في غياب القوانين والإجراءات التي تنظم حركة النقل الجوي. فمن يجرؤ على رحلة ما وراء البحار في هذه الظروف؟

ويعتقد المفكرون أن الأنظمة تعمل بجدوى عندما تكون السلطة بأيدي دولة راجحة ومتينة، فيما تقول نظرية الاستقرار المهيمن بأن وجود القيادة الواحدة أو الزعامة الواحدة لدولة على باقي الدول يسهل ويعزز القوانين والقواعد في مساحات النزاع. فإن دور الولايات المتحدة في فرض نظام تجاري مفتوح في أعقاب الحرب العالمية الثانية هو مثل على القوة المنفردة في تحديد مدى نجاح أي نظام.

منذ سنة ١٩٧٠، أصبحت الدراسات النظرية للأنظمة صناعة متنامية، أما اليوم فهناك على الأقل ثلاثة أقسام ضمن نظرية النظام المعاصرة:

- النظرية الواقعية وتعزز دور السلطة في إيجاد التعاون بين الدول؛
- نظرية المصالح وتضيء على أهمية الأنظمة في إيجاد مصالح مشتركة بين الدول؛
- نظرية المعرفة وتركز على دور الأفكار والقواعد في تمثيل فهم المشكلات الدولية ودور الأنظمة في هذه العملية.

وعلى الرغم من الفروقات في محاور الاهتمام في النظريات الثلاثة كلها تتفق على أن الأنظمة هي مصدر مهم لإيجاد الاستقرار في الحلبة الدولية. وخصوصاً كون هذه الدول تواجه مشكلات تتعدى احترام الحدود الدولية وتستلزم تعاوناً دولياً.

انظر أيضاً: البنائية؛ الحكمانية العالمية؛ الفوضى؛ المجتمع الدولي؛ نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Vinod K. Aggarwal, ed., *Institutional Designs for a Complex World: Bargaining, Linkages, and Nesting* (Ithaca: Cornell University Press, 1998); Robert M. A. Crawford, *Regime Theory in the Post-Cold War World: Rethinking Neoliberal Approaches to International Relations* (Eldershot, Eng.; Brookfield, USA: Dartmouth, 1996); Andreas Hasenclever, Peter Mayer and Volker Rittberger, *Theories of International Regimes,* Cambridge Studies in International Relations; 55 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997); Stephen D. Krasner, ed., *International Regimes,* Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), and Susan Strange, "Cave! Hic Dragones: A Critique of Regime Analysis," *International Organization*, vol. 36, no. 2: International Regimes (Spring 1982), pp. 479-496.

النظرية (Theory)

تستخدم كلمة «نظرية» بطريقة مذهلة التنوع في مجال دراسة العلاقات الدولية. وهي تطبق على مقترحات وحجج على مختلف مستويات التجريد، كما إن النقاشات حول معناها الأفضل قد جرت بسرعة ولم تحمل معها أي إجماع حول الموضوع. وإن لم يكن هناك اتفاق حول أفضل طريقة لفهم هذه الكلمة، هذا عدا عن أفضل طريقة للمضي في تطوير وانتقاد

المخزون الحالي من النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية، فإن هناك إجماعاً أكبر حول الطرائق التي تستخدم فيها هذه الكلمة. ومن هذه الطرائق ثلاث بارزة.

الأولى، هي أن أغلبية الباحثين يعتبرون النظرية مجرد تفسير لحدث أو نمط من السلوك في العالم «الحقيقي». وهذا معروف باسم النظرية «تجريبية». تفسر النظرية هكذا أنماط انطلاقاً من أسباب حدوثها. وبتعبير شهير (ولكن غير مطرِ) تشرح النظرية قوانين السلوك. وطبقاً لهذا المفهوم، تكون النظريات أدوات مفيدة. وإذا كنا نعرف لماذا وكيف تتصل الأحداث الواحد منها بالآخر، قد نكون قادرين على التدخل وربما على تغيير الواقع ليناسب أهدافنا. ويرتكز مفهوم النظرية التجريبية على فرضيتين أساسيتين: تقول الأولى بوجود تمييز تام بين النظرية والممارسة. يتكون العالم من مجموعة عشوائية ظاهرياً من الوقائع التي تحتاج إلى وصف ودراسة لمعرفة كيفية ارتباط الواحدة منها بالأخرى. وترتبط النظرية بالممارسة عبر مقولات تجريبية تلخص الدرجة التي تتصل فيها الوقائع بوقائع أخرى. وحينما نمتلك مجموعة كبيرة من هذه المقولات، يمكننا البدء بالعمل الشاق القاضي بمحاولة تفسيرها. ثانياً، لا تكون النظريات في أي حال من الأحوال صحيحة أو خاطئة بمعنى مطلق. وإذا كان يجب على الدوام اختبار النظرية في ضوء الواقع، إلا أنه يمكن استبدالها فقط بنظريات أفضل تكون إما أكثر انسجاماً أو أكثر شمولية في مدى قدرتها التفسيرية بالمقارنة مع نظريات أخرى منافسة.

ويجب الإشارة إلى أن التنوع في النظرية التجريبية في حقل دراسة العلاقات الدولية واسع للغاية. ومن الشائع التمييز بين النظرية المتوسطة المدى والنظرية الشاملة. ثمة فرق كبير، على سبيل المثال، بين نظرية تحاول أن تشرح حدثاً واحداً، كاجتياح العراق للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠، وبين نظرية تحاول أن تشرح تغير أنماط الحرب والسلام بين القوى الكبرى على امتداد السنوات المئتين الأخيرة، وبين نظرية أخرى تحاول أن تشرح لماذا تقع الحرب بحد ذاتها.

ثانياً، من الشائع الوقوع على عبارة نظرية معيارية. وعلى عكس النظرية التجريبية، تهتم النظرية المعيارية بوضع معايير أخلاقية تستخدم للحكم على السلوك الدولي. وتتمتع اليوم النظرية المعيارية بمتن كبيرة يعنى باستخدام القوة (نظرية الحرب العادلة) وبالعدالة التوزيعية في العلاقات الدولية. متى يصح استخدام القوة أو متى يكون استخدامها مناسباً؟

هل التوزيع الحالي للثروة والدخل العالميين توزيع عادل؟ تلك هي أنواع الأسئلة التي تسعى النظرية المعيارية إلى الإجابة عنها.

ثالثاً، يستخدم المصطلح أحيانا بطريقة تأسيسية. على عكس النظرية التجريبية والنظرية المعيارية، يلقى هذا النوع من الاستخدام أفضل تعبيراته عبر مفاهيم أخرى، مثل نموذج، ونظرة عالمية، وإطار تحليلي. وبعض الكلمات المستخدمة في هذا الكتاب، مثل مصطلح الواقعية، النظرية النقدية، والدولية الليبرالية هي أمثلة على النظرية التأسيسية في دراسة العلاقات الدولية.

إضافة إلى ثلاثية المعنى المعروفة هذه، من المهم فهم تمييز أساسي بين النظرية والميتانظرية. فالأخيرة تعنى بالمعايير التي تستخدم للفصل بين مختلف معاني النظرية وأي منها يجب تقديمه على غيره من المعاني. ومن الأنصاف القول إن حقل الدراسات الدولية قد شهد في السنوات العشرين الماضية نقاشاً ذا طبيعة ميتانظرية أكثر منه نظرية.

انظر أيضاً: الارتدادية؛ البنائية؛ حوار ما بين النماذج؛ عدالة التوزيع؛ ما بعد الحداثة؛ النِسوية؛ نظرية التحديث؛ نظرية النظام العالمي؛ النظرية النقدية؛ الوضعية/ ما بعد الوضعية.

لمزيد من المطالعة:

Ken Booth and Steve Smith, eds., *International Relations Theory Today* (Cambridge: Polity Press, 1995); Chris Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches* (New York: Columbia University Press, 1992); Martin Hollis and Steve Smith, *Explaining and Understanding International Relations* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1990), and Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories," *Foreign Policy,* no. 110 (Spring 1998) pp. 29-45.

نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة (Hegemonic Stability Theory)

الفكرة المركزية خلف نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة هي أن العالم بحاجة إلى دولة مسيطرة واحدة لتضع وتنفذ قواعد التجارة الحرة بين أهم أعضاء النظام. وحتى تكون دولة ما هي الدولة المهيمنة يجب أن تتمتع بالقدرة على إنفاذ قواعد النظام، وبالرغبة في القيام بذلك،

والالتزام بنظام تعتبره أغلبية البلدان مصدر كسب متبادل لها. وتعتمد القدرة بدورها على ثلاث سمات: اقتصاد نام وكبير، السيطرة في قطاع تقني أو اقتصادي مهم والقوة السياسية التي تدعمها القوة العسكرية. ومع الوقت، سينشأ نمو غير متساو للقوة ضمن النظام مع تطوير تكنولوجيات جديدة. وسينجم عن ذلك نظام غير مستقر إذا قامت التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها بتعرية الهرمية التراتبية الدولية وبتهديد موقع الدولة المسيطرة. وسينشأ مرشحون يطالبون بالهيمنة إذا كانت قواعد النظام ظالمة لدرجة غير مقبولة.

طور النظرية في السبعينيات والثمانينيات مفكرون أمريكيون من المدرسة الواقعية، تعرفوا إلى توزيع القوى بين الدول بكونه العامل المركزي في تفسير انفتاح الاقتصاد الدولي واستقراره. ذلك أن دولة قوية تتمتع بتقدم تكنولوجي على دول أخرى سترغب بنظام تجارة مفتوح لأنها تسعى وراء أسواق لتصدير منتجاتها. والدول الكبيرة أقل تعرضاً لمخاطر الاقتصاد العالمي من الصغيرة. وستسمح الدولة المهيمنة لغيرها من الدول بـ«الاستفادة مجاناً» من المكاسب التي تؤمنها هي إلى الاقتصاد العالمي على شكل سلع عامة. وهي نوع من السلع حيث استبعاد المستهلكين يكون مستحيلاً، ويكون استهلاك السلعة من جانب لاعب واحد لا يستنفذ إتاحتها للآخرين. في مجال أعمال الاقتصاد الدولي، تكون السلع العامة عبارة عن نظام تجارة مفتوح وحقوق ملكية محددة بشكل جيد ومعايير مشتركة للاجراءات التي تتضمن الأموال الدولية وسياسات اقتصادية كبروية، وعمل مناسب في حال قيام أزمة اقتصادية ونسبة تبادل نقدي مستقرة.

في المقابل، إذا كانت القوة موزعة بشكل أكثر تساوياً بين الدول، فإنها ستكون أقل ميلاً إلى دعم نظام التجارة المفتوحة. فالدول الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية ستحاول تجنب مخاطر الهشاشة السياسية المصاحبة للضغوط التي يمارسها الآخرون، بينما الدولة التي تكون هيمنتها في حالة انحدار ستخشى خسارة قوتها لمصلحة منافسيها وستجد من الصعب مقاومة الضغوط الداخلية للحماية من السلع المستوردة الرخيصة.

على الرغم من بساطتها الجذابة، تعاني النظرية من قلة حالات الاستقرار المرتكز على الهيمنة والمتفق عليها. ويذكر الباحثون على الأرض ثلاث حالات من الاستقرار المرتكز على الهيمنة: الأراضي الواطئة في القرن السابع عشر؛ بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات

المتحدة بعد العام ١٩٤٥. لا بد إن إرساء نظرية كاملة على ثلاث حالات أمر يطرح مشكلة. كما إن حالة الولايات المتحدة تظل مثاراً للجدل لسببين. أولهما، إنه خلال مرحلة الركود الكبير، حينما كانت الولايات المتحدة قادرة على جعل النظام مستقراً، ولكنها لم تفعل ذلك حتى لو كان من المؤكد أن التثبيت لمصلحتها ولمصلحة العالم. ثانيهما، إن الهيمنة الأمريكية كانت سريعة الزوال. وكانت العلامة الأساسية التي تركتها هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي في العقود التي تلت مباشرة العام ١٩٤٥. فمنذ الستينيات تضاءلت أهمية الولايات المتحدة مع تآكل سيطرتها لمصلحة اليابان وألمانيا. فكيف تكون الولايات المتحدة حالة دامغة على الاستقرار المرتكز على الهيمنة إذا كنا نستطيع أن نشير فقط إلى ٢٧ سنة تقريباً من السيطرة الاقتصادية (١٩٤٤-١٩٧١)؟ تكمن إحدى الصعوبات في تقييم نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة في غياب معيار متفق عليه لقياس الهيمنة. جرى تطوير النظرية على أساس نتاج انحدار الهيمنة الأمريكية ونشوء القوة اليابانية نشوءاً مؤثراً. ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان انهيار الاتحاد السوفياتي السابق والركود الطويل المدى في اليابان قد أجبرا العديد من الباحثين على إعادة النظر في تقييماتهم لانحدار الهيمنة.

إضافة إلى ما سبق، سببت النظرية قيام جدل ما زال مستمراً، وقد تخطى الآن المناقشات حول الاستقرار المرتكز على الهيمنة. وتفترض النظرية علاقة سببية مباشرة بين توزيع القوة وبين النتائج على مستوى الاقتصاد العالمي. إذ يقول منتقدو النظرية من الليبراليين إن هذا بمنزلة نظرة تبسيطية بالغة إلى الأمور. ويدّعون أنه على الرغم من ضرورة وجود دولة مسيطرة لإرساء المؤسسات والأنظمة التي تسهل التجارة الحرة، إلا أن هذه الأخيرة يمكن الحفاظ عليها على الرغم من التغيرات في توزيع القوة. وإذا كانت كل الدول رابحة من عالم اقتصاده مفتوح، فهي تملك مصلحة مشتركة في التعاون للحفاظ على المؤسسات التي تعزز هذه المكاسب الجماعية. واليوم، وبينما بهت بعض الشيء الاهتمام الخاص بتفاصيل نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة، تبقى مسألة ما إذا كانت الدول مهتمة بالأرباح المطلقة/ النسبية الناجمة عن التعاون مسألة خلافية في هذا المجال.

انظر أيضاً: التبعية المتبادلة؛ التجارة الحرة؛ توازن القوى؛السلع العامة؛ القوى العظمى؛ المكاسب النسبية/ المكاسب المطلقة؛ الهيمنة؛ الواقعية.

لمزيد من المطالعة:

Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1981), and "The Cycle of Great Powers: Has it Finally Been Broken?," in: Geir Lundestad, ed., *The Fall of Great Powers: Peace, Stability, and Legitimacy* (Oslo: Scandinavian University Press; New York: Oxford University Press, 1994); Isabelle Grunberg, "Exploring the "Myth" of Hegemonic Stability," *International Organization*, vol. 44, no. 4 (Autumn 1990), pp. 431-477; Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Random House, 1987); Robert Owen Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984); Charles Poor Kindleberger, *The World in Depression, 1929-1939*, History of the World Economy in the Twentieth Century; v. 4 (Berkeley, CA: University of California Press, [1973]); Stephen D. Krasner, "State Power and the Structure of International Trade," *World Politics,* vol. 28, no. 3 (April 1976), pp. 317-345, and Susan Strange, "The Persistent Myth of Lost Hegemony," *International Organization*, vol. 41, no. 4 (Autumn 1987), pp. 551-574.

نظرية التحديث (Modernisation Theory)

يمثل الاقتصاد الإنمائي واحداً من أكثر الميادين اضطراباً في العلاقات الدولية. فهو غارق في وفرة من النظريات المتنافسة في ما بينها حول أسباب التخلف، ومزدحم بمقاربات لا حصر لها حول السياسة الإنمائية. نظرية التحديث، مقاربة من النوع السالف الذكر، طورها بعض علماء الاجتماع الأوروبيين والأمريكيين لشرح عملية التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة. وتم تعريف المجتمعات التقليدية على أنها تتميز بالقرى الصغيرة، وتعتمد على الزراعة وسيلة للعيش، وتتألف من بُنى اجتماعية بسيطة، وتمتلك أشكالاً سلوكية خاصة بها. ومن جهة أخرى، تتميز المجتمعات الحديثة بأنها قائمة على المدن، والبلدات، والزراعة التجارية، والصناعة، وبُنى اجتماعية معقدة، وأشكال سلوكية ذات طابع عالمي. ظن المفكرون في مجال التحديث أن الانتقال إلى الحداثة، وحيازة مقوماتها يجب أن تمر بالمراحل التي مرت بها التجربة الأوروبية. فقد ساد الافتراض القائل إنه يمكن للمستعمرات السابقة أن تمر بمرحلة إنمائية مماثلة لتلك التي شهدتها الدول الأوروبية، وينتهي بها الأمر إلى أنها شبيهة بها إلى حد بعيد.

طور نظرية التحديث الاقتصادي الأكثر شهرة اقتصادي أمريكي يدعى و. و. روستو (١٩٦٠). وقد وصف روستو خمس مراحل يمر بها النمو، استخدمها لاحقاً لشرح فترات التقطع الرئيسة في النمو الاقتصادي التي أصابت الدول الماضية في طريق الصناعة. وتكمن قوة نظرية روستو في أنها متجذرة عميقاً في التاريخ الاقتصادي للبلدان الغنية، في حين يكمن ضعفها في الافتراض القائل إن سبب فقر البلدان الفقيرة يرقى ببساطة إلى أنها «أقلعت» بعد الدول الغنية (أو أنها لم «تقلع» بعد).

يحدد روستو معالم الفترة ما قبل الفترة الصناعية التي تسم المجتمع التقليدي. تكمن الخطوة الأولى نحو الإنماء في توافر الشروط التي تسبق عملية «الإقلاع». وهذا يشمل تحديث الزراعة تحديثاً كافياً لتغذية عدد السكان المتزايد من فئة غير المزارعين؛ توافر بعض البُنى التحتية المتمثلة بالطرقات، أو الأقنية، أو سكك الحديد؛ وتنامي تأثير وسلطة مجموعة معينة مستعدة وقادرة على قيادة البلاد باتجاه التصنيع. ما إن تتوافر الشروط المسبقة، حتى تستعد البلاد لعملية «الإقلاع». ويمكن توظيف ١٠ – ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بانتظام في صناعة تحويلية أو أكثر. وهذه هي المرحلة التي يبدأ فيها النمو المستدام بشكل ذاتي. وتقوم الصناعة الرائدة باستقدام صناعات أخرى عبر صلات أمامية وخلفية. فمثلاً، تنامى تصدير الخشب السويدي سريعاً في ستينيات القرن التاسع عشر، الأمر الذي وفر فرصاً للتوظيف في صناعتي الاحتطاب والنشر. ولاحقاً، نمت صناعة شفرة المنشار (صلة خلفية) وصناعات المنتجات الخشبية كالأثاث (صلات أمامية). والجدير بالملاحظة أن بعض الصناعات لا تحظى بصلات كافية تمثل القوة الدافعة نحو «الإقلاع» بالاقتصاد. تشق صادرات جامايكا من صخر البوكسيت طريقها من المناجم إلى المرافئ من دون أي روابط تصلها بالاقتصاد المحلي ما عدا أعمال التعدين.

وتقوم الخطوة الثانية بتوسيع القاعدة الاقتصادية للاقتصاد المتنامي. وفي هذه المرحلة، تتبدل الاستعارة التي استعملها روستو، وتتحول إلى ما يسميه بالسير في طريق النضوج، حيث المزيد من الصلات الأمامية والخلفية. فيقوم مصدر مادة الكاكاو بتصدير الشوكولاتة، وتصنيع الآلات الزراعية المستخدمة في مزارع الكاكاو. وتوسعت صادرات المنتجات الخشبية السويدية لتشمل عيدان الثقاب، فيما مثّل استخدام القوة الكهرمائية في تشغيل المناشر الخطوة الأولى نحو تطوير الصناعة الكهربائية. وبدأت المرحلة الأخيرة، وهي ذروة عصر الاستهلاك الجماعي، حين أدى ارتفاع الأجور إلى زيادة استهلاك السلع الاستهلاكية الجديدة.

تفيد نظرية التحديث أن الإنماء سيتواصل بصورة طبيعية ما إن يحقق اقتصاد معين الشروط التي تسبق عملية «الإقلاع» (أو الشروط التي تسبق الرأسمالية من وجهة النظر الماركسية). ويمكن لعملية الإنماء أن تتسارع من خلال كميات صغيرة نسبياً من المساعدات الأجنبية التي تستهدف بلداناً على حافة «الإقلاع». وقد ظن روستو (في عام ١٩٦٠) أنه يمكن لأربعة مليارات دولار أمريكي (حوالى ٢٥ مليار د.أ. قياساً بعملة اليوم) أن تدفع بالعالم المتخلف إلى مرحلة «الإقلاع».

تفترض هذه الطريقة في فهم التحديث أنه يمكن للدول كلها، بمرور الوقت، المرور عبر عملية عالمية واحدة ترمي إلى تأليف دولة. وهي تفترض كذلك، أن الدول الأوروبية الأساسية قد وصلت إلى نهاية هذه العملية. وتتمثل النقطة النهائية التي يُزعم أن الدول غير الأوروبية تسير نحوها، وإن يكن بمستويات مختلفة، في الدولة – الأمة الصناعية، الديمقراطية، المدنية، البيروقراطية، والمتماسكة ثقافياً كالتي في أوروبا. وتعتبر وجهة النظر هذه أولاً وأساساً، منافية للتاريخ، إذ إنها تعتبر أن تأليف الدولة هو خطوة عالمية محتمة بدلاً من كونها ثمرة ظروف وأفعال تاريخية. أولاً، وجهة النظر هذه أيديولوجية بطريقتين: فهي أولاً تختفي عن الأنظار، وتبرر ضمناً العمليات العنيفة في أكثر الأحيان التي فرض الأوروبيون من خلالها الدولة في البقاع غير الأوروبية. وثانياً، تعتبر وجهة النظر هذه سمات الدولة الإيجابية هدية حضارة عصرية، عقلانية، أوروبية تُقدَم إلى العالم غير الأوروبي، كما ترى في سماتها السلبية ثمرة عجز الشعوب غير الأوروبية عن الارتقاء إلى المعايير الأوروبية المتقدمة. ومرة أخرى، تتلخص النتيجة في تبرير نظام أوروبي عالمي إما يلغي طرق عيش غير الأوروبيين أو يلحقها به، محولاً إياها كي تعزز النظام العالمي.

انظر أيضاً: الإمبريالية؛ البلدان الحديثة التصنيع؛ التبعية؛ التنمية؛ علم الاجتماع التاريخي؛ المساعدة الأجنبية؛ نظرية النظام العالمي.

لمزيد من المطالعة:

Leonard Binder [et al.], contribs., *Crises and Sequences in Political Development,* Studies in Political Development; 7 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971); Cyril Edwin Black, *The Dynamics of Modernization; a Study in Comparative History* (New York: Harper and Row, [1966]); Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*

(New Haven: Yale University Press, 1968); Walt Whitman Rostow, *The Stages of Economic Growth, a Non-Communist Manifesto* (Cambridge: Cambridge University Press, 1960), and Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States, A.D. 990-1990,* Studies in Social Discontinuity (Cambridge, MA: B. Blackwell, 1990).

نظرية النظام العالمي (World-System Theory)

كثيراً ما يأتي الباحثون في مجال العلاقات الدولية إلى موضوع دراستهم حاملين مجموعة من الأحكام المسبقة والفرضيات. وأكثر الأفكار تجذراً هي أنهم يدرسون عالماً يتسم أساساً بالانقسام. قد نحمل رغبة في دراسة العلاقات الدولية بهدف حمل الدول والشعوب إلى الاقتراب أكثر من بعضها البعض، إلا أن نقطة الانطلاق هي إمكانية توحيد عالم هو حالياً منقسم بالمعنى الاقتصادي والسياسي والثقافي. وعلى الرغم من أن منظري النظام العالمي لا ينكرون وجود هذا النوع من الانقسامات، إلا أنهم يقولون إن أفضل طريقة لفهمها هي بتحديدها في سياق الوحدة. ويشير مفهوم النظام العالمي إلى أن أكثر وحدات الضغط الاجتماعي البدائية ذات معنى، ومواقع صناعة القرار الاجتماعي هو هذا النظام العالمي وليس الدول الأمم التي استخدمت تقليدياً وحدات تحليل.

على الرغم من استيحائه نظريات التبعية الجذرية المتعلقة بالتخلف التي سادت في الخمسينيات، والمنشورات السنوية لمدرسة علم التأريخ الفرنسية (أنال) أيضاً، فإن أهم رائد في نظرية النظام العالمي المعاصرة هو إيمانويل فالرشتاين. كان هو من وضع إصبعه على أصول النظام العالمي الحديث في ما قال إنه «القرن السادس عشر الطويل»، من نحو ١٤٧٠ إلى ١٦٧٠. قبل هذه المرحلة، كانت أوروبا الغربية إقطاعية، وارتكز الإنتاج الاقتصادي بالكامل تقريباً على الزراعة. ومن العام ١٣٠٠ وما بعد، انحدر الإنتاج الزراعي بسرعة مع التغيرات الحاصلة في المناخ الأوروبي التي ساهمت في انتشار الأوبئة السريع بين الفلاحين. ولم تنتقل أوروبا إلى إقامة اقتصاد عالمي رأسمالي ألا في القرن السادس عشر، حيث توجه الإنتاج نحو التبادل في السوق بدلاً من الاستهلاك الموسمي، وصار من ينتج السلع يكسب أقل من قيمتها، وصارت القوة الدافعة للرأسمالية هي تراكم السلع المادية الذي لا نهاية له.

أدى النمو الاقتصادي في الحقبة الجديدة إلى توسع السوق على المدى الجغرافي، وإلى

تطوير مختلف أشكال التحكم بالعمل، كما إلى نهوض دول قوية في أوروبا. فاختلف الاقتصاد العالمي الناشئ عن الامبراطوريات السابقة، إذ إنه تعايش مع تعددية السلطات السياسية، وتميز بتقسيم جديد ووحيد للعمل بين المركز والأطراف.

وكان قلب النظام العالمي يضم تلك المناطق التي استفادت أكثر من غيرها من التغيير. في فترة التوسع الأولى شملت هذه المناطق أغلبية أوروبا الشمالية الغربية (فرنسا، إنكلترا وهولندا). وتميزت المنطقة بحكومات مركزية قوية وبجيوش مرتزقة كبيرة. مكنت هذه الأخيرة البرجوازية من التحكم بالتجارة الدولية واستخراج فائض من التجارة والتبادل. وغذت تحركات فلاحين لا أرض لهم من الريف إلى المدن نمو الصناعة المدينية، بينما أمنت التحسينات التي طرأت على التكنولوجيا الزراعية استمرار الزيادة في الإنتاجية الزراعية. أما مركز النظام العالمي فهو حيث يكون رأس المال مركزاً دائماً في أشكاله الأكثر تقدماً. المصارف، المهن، التجارة والصناعة الماهرة انتشرت كلها بشكل كاف لتغذي اقتصاداً يرتكز على العمل المأجور.

أما الأطراف في المقابل، فهي تدل إلى مناطق تفتقر إلى حكومات مركزية قوية وتعتمد على الإكراه بدلاً من العمل المأجور، كما تعتمد اقتصاداتها على تصدير المواد الأولية إلى المركز. وكانت أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية أطرافاً أساسية في القرن السادس عشر. وفي أمريكا اللاتينية، دمرت الغزوات الإسبانية والبرتغالية القادة السياسيين المحليين واستبدلتهم ببيروقراطيات ضعيفة تحت السيطرة الأوروبية. قتلت الشعوب المحلية أو استعبدت. وجرى استيراد العبيد الأفارقة للعمل في المزارع والمناجم وكانت الأرستقراطية المحلية متواطئة مع نظام أبقاها في السلطة، بينما قامت هي بالإشراف على إنتاج السلع للاستهلاك الأوروبي أساساً. وفي الأطراف كانت الزراعة المكثفة ومعها التحكم الإكراهي باليد العاملة يبقيان على الإنتاج الزراعي زهيد الكلفة.

إضافة إلى التمييز المهم بين المركز والأطراف، تشير نظرية النظام العالمي إلى مناطق تعرف بشبه أطراف. يمكن أن تضم هذه المناطق جغرافياً إلى المركز، ولكنها تشهد عملية انحدار نسبي أو أنها تشهد نهوضاً لاقتصاداتها في الأطراف. وهي مناطق يستغلها المركز ولكنها في المقابل تستغل هي الأطراف. كانت بصفتها شبه أطراف حاسمة لتمثل منطقة عازلة بين المركز والأطراف.

تاريخياً، مر تطور النظام العالمي الحديث بمرحلتين من القرن السادس عشر إلى القرن الحادي والعشرين. فحتى القرن الثامن عشر، كان النظام يتميز بتزايد قوة الدول الأوروبية بعد فشل امبراطورية الهابسبورغ في تحويل الاقتصاد العامي الناشئ إلى امبراطورية عالمية. واغتنت نخبة قليلة من التجار بفضل توسع التجارة مع الأمريكيتين ومع آسيا على حساب العمل المأجور في أوروبا، بينما وسع الملوك من سلطتهم لفرض الضرائب واقتراض الأموال وتوسيع ميليشياتهم لدعم أنظمتهم الملكية المطلقة. وأصبحت الشعوب المحلية في أوروبا متجانسة التكوين بشكل متزايد مع طرد الأقليات من بينها، وبخاصة اليهود.

في القرن الثامن عشر، حل التصنيع محل التركيز على الإنتاج الزراعي ودخلت الدول الأوروبية في بحث حثيث عن أسواق جديدة تستغلها. وعلى امتداد المئتي سنة الماضية، جرى ابتلاع مناطق جديدة ضمن النظام العالمي الحديث، مثل آسيا وأفريقيا الأمر الذي زاد من الفائض المتوافر. بيد أن النظام العالمي لم يصبح عالمياً حقاً إلا في السنوات الأولى من القرن العشرين.

يرى منظرو النظام العالمي أن الاقتصاد العالمي الرأسمالي يتميز بأربع تناقضات أساسية ستؤدي في الآخر إلى نهايته حتى ولو بدت أنها تقوي سيطرته العالمية مع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة. أول هذه التناقضات، استمرار الخلل بين العرض والطلب. وطالما أن القرارات حول طبيعة السلع والكميات التي يجب إنتاجها ما زالت تصنع على مستوى المؤسسات، فإن الخلل سيظل النتيجة غير المقصودة لاستمرار المكننة والتسليع. ثانيها، بينما يكون منطقياً بالنسبة للرأسماليين تحقيق أرباح على المدى القصير بسحب الفائض من الاستهلاك المباشر، إلا أن إنتاج فائض إضافي على المدى الطويل سيحتاج طلباً كثيفاً يمكن تلبيته فقط بإعادة توزيع الفائض. ثالثاً، توجد حدود للدرجة التي تستطيع بها الدولة إلحاق العمال قسراً للمحافظة على شرعية النظام الرأسمالي. وأخيراً، هناك تناقض ما بين الواحد والكثرة، أي تعايش نظام متعدد الدول ضمن نظام عالمي واحد. فبينما سهل هذا التعايش توسع النظام، إلا أنه يعيق أي محاولة لتطوير تعاون أكبر لمواجهة أزمات تطال النظام بذاته.

انظر أيضاً: التبعية؛ التنمية؛ الرأسمالية؛ علم الاجتماع التاريخي؛ العولمة؛ نظرية التحديث.

لمزيد من المطالعة:

Robert A. Denemark, "World System History: From Traditional International Politics to the Study of Global Relations," *International Studies Review*, vol. 1, no. 2 (Summer 1999), pp. 43-75; Andre Gunder Frank and Barry K. Gills, eds., *The World System: Five Hundred Years or Five Thousand*? (London; New York: Routledge, 1993); Terence K. Hopkins [et al.], *World-Systems Analysis: Theory and Methodology, Explorations in the World-Economy*; v. 1 (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1982); Immanuel Maurice Wallerstein, *The Modern World-System,* Studies in Social Discontinuity, 3 vols. (New York: Academic Press, 1974-1989), and Aristide R. Zolberg, "Origins of the Modern World System: A Missing Link," *World Politics,* vol. 33, no. 2 (1981), pp. 253-281.

النظرية النقدية (Critical Theory)

تتألف النظرية النقدية من مجموعة تحليلات نقدية مستوحاة من الماركسية وموجهة إلى النظرية الدولية وممارستها. وعلى الرغم من وجود تقليد معقد خاص بالنظرية النقدية في مجال الفلسفة السياسية، تأثر دارسو العلاقات الدولية بالمنظِّر النقدي الألماني يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) الذي يشدد على الصلة الحميمية بين المعرفة والمصالح؛ إذ تخدم المعرفة دائماً شخصاً ما أو هدفاً ما، فهي نتاج اجتماعي وتاريخي لا يمكن فصله عن محيطه. وتعترف النظرية النقدية بأنها في ذاتها نتاج المجتمع، لكنها في الوقت عينه تحاول أن تبتعد من المجتمع في محاولة لفهمه وتغييره، والهدف من ذلك إمعان النظر في النظام الاجتماعي القائم وحدود المعرفة، فالانخراط في النظرية النقدية هو القيام بعمل نظري وسياسي على السواء.

يميز هابرماس، في سعيه إلى وضع أساس بديل من الوضعية بين ثلاث «مصالح مؤدية إلى المعرفة»، استوحاها من مختلف أوجه الحياة الاجتماعية. الأولى هي المصلحة في المعرفة التقنية، وتدفعنا إليها حاجتنا المادية إلى البقاء على قيد الحياة، الأمر الذي أدى إلى مصلحة في التنبؤ ومراقبة البيئة، وتمثل هذه المصلحة علماً تحليلياً تجريبياً. الثانية يحددها هابرماس بالقول إنها مصالح معرفية عملية تولدها رغبة في زيادة الفهم الذاتي المشترك والمتبادل. وقد أدت هذه الفائدة إلى تطوير مجالات الدراسة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعنى اللغة والرموز والمعايير والتصرفات. أما الثالثة فتتألف من فوائد معرفية تحررية، تنتج من قدرة الإنسان على الالتزام في التفكير التأملي. عندئذٍ، يمكننا عبر التأمل الذاتي أن نرى المجتمع موقعَ صراع للقوى يحول

دون تحقيق الإمكانات الإنسانية، ومن ذلك تنشأ مصلحتنا في التحرر. وتمثل المصلحةُ المعرفيةُ التحريرية النظريةَ النقدية ذاتها. ولا يعني تركيز هابرماس على المصلحة التحريرية، أن أي نظرية تروج للتحرر «صحيحة» بالضرورة؛ لأنه لا يقبل بأن «أي شيء» يرى الحاجة إلى معيار صحة مستقل يمكن تسميته نظرية الصحة. ويتبلور مفهوم الصحة لدى هابرماس من خلال إجماع عقلاني؛ فالصحيح في رأيه هو ما تم التوافق على صحته، لكن يجب أن يتحلى هذا الإجماع بمزايا عقلانية معينة وإلا فقدت الصحة معناها.

وقد اعتمد روبرت كوكس وغيره من الباحثين على النظرية النقدية في دراسة العلاقات الدولية. ويؤكد كوكس العلاقة بين المعرفة والمصلحة، وهو يشدد أيضاً على الحاجة إلى الارتدادية، فيجب أن تكون النظرية قادرة على إمعان النظر في نفسها. ويميز كوكس بين رؤيتين حول النظرية تعتمدان على هدفها. الأولى هي نظرية «المشكلة ـ الحل» التي تؤدي فيها النظرية دور المرشد الذي يساعد على إيجاد الحلول للمشكلات من وجهة نظر إطار عملها الخاص أو في داخله. الثانية هي النظرية النقدية، وتدرس افتراضات النظرية نفسها وعملية التنظير؛ والقيام بذلك يعني أن تتاح إمكانية الاختيار، ويصبح من الممكن اختيار رؤية مختلفة تتضمن مختلف الافتراضات، وتسعى إلى تحقيق مختلف القيم من نظرية المشكلة ـ الحل. يُعَد كوكس من أهم المفكرين في مجال تطوير أهداف النظرية النقدية في العلاقات الدولية. وتوجه النظرية النقدية أسئلة إلى النظام العالمي المسيطر عبر اتخاذها موقفاً تأملياً حول إطار عمله. وبذلك تطرح أيضاً علامات استفهام حول أصل المؤسسات السياسية والاجتماعية وشرعيتها وطريقة تغيرها مع الوقت؛ حيث يتم النظر إلى التاريخ باعتباره عملية تغيير مستمرة. كما تسعى النظرية النقدية إلى تحديد أي العناصر عالمي في النظام العالمي وأيُّها متغير تاريخياً.

يَعُد أندرو لينكلاتر ـ أحدُ المنظرين الناقدين البارزين في هذا المجال ـ مسألةَ التضمين والاستثناء في العلاقات الدولية مهمة جداً؛ فهو ليس من مناصري نظام الدول ذات السيادة بسبب طابع الاستثناء الذي تتمتع به. في المقابل، يفضل لينكلاتر مجتمعاً بشرياً، لذا يريد بناء أنماط جديدة من العلاقات السياسية الدولية بإمكانها أن تضم الناس جميعاً على قاعدة المساواة. ويكمن هدف النظرية النقدية المعياري بالنسبة إليه في تسهيل توسع الجماعة الأخلاقية والسياسية لتطال الشؤون الدولية. وتوفر النظرية النقدية التي تشدد على التواصل العقلاني طريقة لدعم نزعة كونية متسامحة وتضمينية من دون أن ننكر التنوع والاختلاف الثقافيين أو نقضي عليهما.

ويوجه الهدفُ المعياري الباطني الساعي إلى تحقيق الإمكانات الإنسانية، النظريةَ النقدية. ولا يحتسب هابرماس أن أمراً مماثلاً موجود وحسب؛ بمعنى وجود طاقات إنسانية كامنة يمكن تحقيقها، بل يقول إنه يمكن للمجتمع أن يسعى تدريجاً إلى تحقيق هذه الطاقات، وهذا هدف يَعُده هو شخصياً هدفاً عالمياً ومرغوباً فيه. ويؤمن هابرماس بالتطور الاجتماعي والتقدم الأخلاقي عبر تعلم استخدام مبادئ أخلاقية عالمية لحل المطالب المتضاربة حول تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية.

أخيراً، يجدر التمييز بين النظرية النقدية ونظرية ما بعد الحداثة. يَعُد كثير من أنصار نظرية ما بعد الحداثة أفكارَ التقدم الأخلاقي والأخلاق العالمية مسألة اعتباطية برمتها؛ فهم يؤمنون بأن ما نراه حقيقة بديهية في مجال التقدم والأخلاق العالمية أدى إلى استبعاد بنيوي لعدد من المجموعات والأفكار وإلى ادعاءات بوجود حقيقة توتاليتارية. أما هابرماس (وأولئك العلماء في العلاقات الدولية الذين استوحوا منه)، فيسعى إلى التقدم نحو تحقيق الإمكانات الإنسانية من خلال محاولة إيجاد سبيل لتخطي الاختلافات عبر التوافق العقلاني المبني على حجج عقلانية.

انظر أيضاً: الارتدادية؛ الكسموبوليتية؛ ما بعد الحداثة؛ النظرية.

لمزيد من المطالعة:

Chris Brown, “Turtles All the Way Down: Anti-Foundationalism, Critical Theory and International Relations,” *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 23, no. 2 (June 1994), pp. 213-236; Richard Devetak, “The Project of Modernity and International Relations Theory,” *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 24, no. 1 (March 1995), pp. 27-51; Jürgen Haacke, “Theory and Praxis in International Relations: Habermas, Self-Reflection, Rational Argumentation,” *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 25, no. 2 (Summer 1996), pp. 255-289; Mark Hoffman, “Critical Theory and the Inter-Paradigm Debate,” *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 16, no. 3 (1987), pp. 231-249; Beate Jahn, “One Step Forward, Two Steps Back: Critical Theory as the Latest Edition of Liberal Idealism,” *Millennium: Journal of International Studies,* vol. 27, no. 3 (1998), pp. 613-641; Andrew Linklater, “The Question of the Next Stage in International Relations Theory: A Critical-Theoretical Point of View,” *Millennium: Journal of International Studies,* vol. 21, no. 1 (1992), pp. 77-98, and Mark Neufeld, “Reflexivity and International Relations Theory,” *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 22, no. 1 (March 1993), pp. 77-88.

النمو السكاني (Population Growth)

في بداية العام ١٩٩٢، ضمت الأرض ٥,٤ مليارات نسمة، وهو ارتفاع مفاجئ منذ العام ١٩٠٠ حين ضمت الأرض حوالى ١,٦ مليار نسمة. وفي عام ٢٠٠٠، تجاوز عدد سكان العالم ٦ مليارات نسمة.

كل يوم، يزداد عدد سكان العالم حوالى ٢٥٠ ألف نسمة، أو أكثر من ٩٠ مليون نسمة كل سنة. وتعادل هذه الزيادة السنوية تقريباً عدد سكان المكسيك. ونظراً إلى معدل ارتفاع عدد السكان، بالكاد تتمكن الكوارث الطبيعية من إبطائه. فعلى سبيل المثال، في حزيران/ يونيو ١٩٩٠، أودى زلزال في إيران بحياة ما يقدر بـ٤٠ ألف نسمة. وفي غضون ست ساعات، عوضت الولادات الجديدة في أرجاء العالم عدد القتلى في هذه المأساة الهائلة.

لا يرقى سبب نمو السكان إلى مجرد زيادة في الولادات فحسب، بل إلى زيادة حالات الولادة التي فاقت حالات الوفاة. فقد عززت التحسينات في مجالي الصحة العامة والطب حول العالم النمو السكاني من خلال تمكين الناس من العيش مدة أطول. ويغذي النمو نفسه بنفسه فيما تبلغ النساء سن الإنجاب، وتبدأن بإنجاب الأطفال.

يؤدي هذا التقدم إلى زيادة نمو السكان في العالم بمعدل لم يسبق له مثيل. ففي عام ١٠٠٠، نما عدد السكان بمعدل بطيء إلى درجة أمكنها أن تحول دون مضاعفة عدده طوال ٥٧٥ عاماً لو استمر على هذا المنوال. وبحلول العام ١٨٢٥، انخفضت مدة تضاعف العدد إلى ١٠٠ سنة. واليوم، يتضاعف عدد سكان العالم كل ٣٥ إلى ٤٠ سنة.

ولكن يتفاوت معدل النمو تفاوتاً ملحوظاً من بلد إلى آخر. ففي الدول الصناعية الغنية أمثال الولايات المتحدة، وكندا، واليابان، وبلدان أوروبا الغربية يبلغ معدل نمو السكان ٠،٥ في المئة سنوياً. ويبلغ معدل النمو في ألمانيا وهنغاريا أحياناً أقل من الصفر، ما يعني أن عدد السكان يتناقص في هذين البلدين. أما في البلدان النامية، فيرتفع معدل نمو السكان؛ وقد سجلت أفريقيا، والدول العربية في الخليج الفارسي معدل النمو الأعلى.

على الرغم من أن معدلات نمو السكان المقدرة بالنسبة المئوية قد تبدو تافهة، لكن الفرق بين معدل نمو عالمي يبلغ ١ في المئة وآخر يبلغ ٣ في المئة هو الفرق بين زيادة ٥٤ مليون نسمة

وزيادة ٢٠٠ مليون نسمة سنوياً. وعلى سبيل المثال، سيسبب معدل نمو عالمي مستدام يبلغ ٣,٧ في المئة بمضاعفة عدد سكان الأرض في ٢٠ عاماً فقط.

يظن اقتصاديون ومصممون اجتماعيون كثر أن النمو الاقتصادي يمثل مفتاح الحد من نمو السكان. ففي البلدان الفقيرة، حيث يقتات الكثيرون من الزراعة، تتواجد ميزة اقتصادية في إنجاب أطفال عدة يقدمون العون ويلبون حاجات الأهل في الشيخوخة. ولكن حين تتقدم المجتمعات على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي، تمكن التقنيات الزراعية الحديثة من إنتاج كمية الغذاء نفسها باستخدام عدد أقل من الناس. وفي مجتمعات مماثلة، تصبح العائلات الكبيرة غير ضرورية ومكلفة، وبالنتيجة، يتقلص حجم العائلة. وقد ساعد ما سمي بالانتقال الديمغرافي هذا في تقليص نمو السكان في البلدان الصناعية الأكثر غنى.

للأسف، يمكن لعدد السكان المتزايد على نحو سريع أن يحول بنفسه دون تحسن اقتصاد بلد نام. فيزداد فقر الشعب فيما يتجاوز نمو السكان النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، ستحظى كينيا في عام ٢٠١٢ بزيادة ٤٨ مليون نسمة، بعد أن بلغ عدد سكانها ٢٤ مليوناً في عام ١٩٩٢، إذا استمر معدل نمو السكان الحالي. وتظن قلة من الخبراء أن ظروف كينيا الاقتصادية يمكن أن تتحسن خلال ذلك الوقت، الأمر الذي يكفي لتلبية حاجات هذا العدد من السكان. وقد تتفاقم حالة الفقر في كينيا ما لم تحد من نمو سكانها.

يزداد عدد السكان في مناطق عديدة لأن الناس ببساطة يفتقرون إلى الوعي حول تحديد النسل، أو القدرة على تحديد حجم عائلاتهم. وفي حالات أخرى، لا تُتاح أمام الناس الذين يبتغون الحد من نمو عائلاتهم في البلدان النامية فرصة النفاذ إلى وسائل منع الحمل، ولا تحظى بقاع واسعة في العالم بأساليب تنظيم الأسرة. ولكن تصطدم محاولات الحد من نمو السكان بما يفوق المشكلات الاقتصادية والتربوية. فعملية التكاثر البشرية قضية بالغة الأهمية على الصعيدين الديني والثقافي. وتحظر التعاليم الدينية لكثيرين استعمال وسائل منع الحمل أو تثني عن استعمالها، كما تظهر بعض الثقافات عادة التقدير للعائلات الكبيرة بصفتها رمز الهيبة والسلطة.

لقد حض نمو السكان العشوائي الحكومة الصينية في عام ١٩٥٥ على قصر العائلات على طفل واحد. والصين واحدة من البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، وعدد سكانها هو الأعلى إذ يبلغ ما يزيد على مليار نسمة. وتشغل مساحة الصين البالغة ٩,٦ مليون كلم

مربع (٣,٧ مليون ميل مربع) كثافة سكانية تبلغ ١١٩ نسمة في الكلم المربع الواحد (٣٠٩ نسمة في الميل المربع). ولكن بما أن الأرض غير مأهولة بالكامل، ترتفع الكثافة في بعض الأمكنة أكثر مما تظهره هذه الأرقام.

وبالمقابل، تحظى الولايات المتحدة التي يعيش سكانها البالغ عددهم ٢٧٠ مليون نسمة في مساحة تعادل تقريباً مساحة الصين بكثافة سكانية تصل إلى ٣٠ نسمة فقط في الكلم المربع (٧٠ نسمة في الميل المربع).

يقول الخبراء إن برنامج تنظيم السكان في الصين لم يحقق نجاحاً ملحوظاً. فقد تم تعديل قوانين الحكومة لتطال مجموعة معينة ضمن عدد السكان الهائل. كذلك، غالباً ما رغبت العائلات في طفل ذكر، وهي أمنية قد تسفر عملياً عن قتل المولودات الإناث أو ببساطة التغاضي عن القيود الحكومية. لذلك، تتكاثر الولادات بما يفوق العدد المسموح به رسمياً في سبيل إنجاب الذكور. وفي التسعينيات، على الرغم من خبرة دامت سنوات عديدة مع هذه السياسة، يواصل عدد السكان في الصين ارتفاعه بنسبة ١,٤ في المئة سنوياً. وبمعدل مماثل، سيتضاعف عدد سكان الصين في حوالى ٥٠ سنة.

تكمن إحدى مشكلات عدد السكان المتزايد في العالم في صعوبة توفير الطعام للجميع، ويموت ١٣ مليون نسمة كل سنة نتيجة سوء التغذية والمجاعة على الرغم من استمرار ارتفاع إنتاج الطعام في العالم، كما يفي مخزون الطعام الإجمالي في العالم بالمطلوب. وبالطبع، ثمة عوامل اقتصادية وسياسية معقدة تؤدي إلى الفقر والجوع في مختلف المناطق. ولكن يخشى بعض العلماء أن يتجاوز الطلب على الموارد الزراعية قدرة الأرض على تلبية حاجات السكان بانتظام. فمن العام ١٩٥٠ إلى العام ١٩٨٤، ازداد الإنتاج الزراعي العالمي ثلاث مرات إلا أنه استقر في منتصف الثمانينيات، وتراجع في بعض الأمكنة.

أما السبب الرئيس في تراجع الإنتاج الزراعي فهو خسارة الأراضي الزراعية. وترقى خسارة هذه الأراضي المستعملة إلى أسباب عدة، لكن السببين الرئيسين هما التآكل والتمليح. ويحدث التآكل حين تسلب الرياح والماء الأرض تربتها الغنية بالمواد المغذية. أما التمليح فهو تراكم الأملاح في التربة، وهي مشكلة شائعة في المناطق حيث يُستخدم الري. وأخيراً، فيما تنمو المدن، تستولي على الأراضي المتوفرة للزراعة. وهكذا، تقل أكثر فأكثر مساحة الأراضي

التي يتوجب عليها إطعام عدد أكبر فأكبر من الناس نتيجة لهذه العوامل جميعها. ولكن ليس تضاؤل المساحات الزراعية بالمشكلة الوحيدة. وعبر الكرة الأرضية، يواصل عدد السكان المتزايد في استنفاذ الأراضي الزراعية، ومصائد الأسماك، والموارد المائية، ومخزون الطاقة. ويخشى بعض العلماء أن ينجم عن نمو السكان العشوائي نزاعات خطيرة بين الدول والمناطق حول النفاذ إلى موارد الأرض الطبيعية.

انظر أيضاً: التنمية؛ التنوع الحيوي؛ الدولة الفاشلة؛ العالم الثالث.

لمزيد من المطالعة:

Joel E. Cohen, *How Many People Can the Earth Support*? (New York: Norton, 1995); L. T. Evans, *Feeding the Ten Billion: Plants and Population Growth* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1998); Thomas Homer-Dixon and Jessica Blitt, eds., *Ecoviolence: Links among Environment, Population and Security* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1998); Robert D. Kaplan, *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War* (New York: Random House, 2000); Massimo Livi Bacci, *A Concise History of World Population,* Translated by Carl Ipsen, 2nd ed. (Oxford; Cambridge, MA: Blackwell, 1997); Cecilia Nathansen Milwertz, *Accepting Population Control: Urban Chinese Women and the One-Child Policy*, Nordic Institute of Asian Studies Monograph; no. 74 (London: Curzon Press, 1997), and Mike Parnwell, *Population Movements and the Third World*, Routledge Introductions to Development (London; New York: Routledge, 1993).

نهاية التاريخ (End of History)

يرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بفرانسيس فوكوياما الذي لم يعرفه معظم العلماء في هذا المجال إلا بعد أن نشر كتابه نهاية التاريخ والرجل الأخير عام ١٩٩١. وجاء الكتاب رداً على مسألة طرحت في مقال نشره الكاتب قبل ثلاث سنوات. وبين ليلة وضحاها، أصبحت عبارة «نهاية التاريخ» تستخدم مرادفاً لفترة ما بعد الحرب الباردة، وسرعان ما أصبح فوكوياما مفكراً مشهوراً. وقد كان ذلك مؤسفاً من بعض النواحي؛ لأن حكمة أقواله تاهت في الجدل. لم يقل فوكوياما إن نهاية «التاريخ» اقتربت، بمعنى أن السياسات والحروب والنزاعات ستتوقف عن الحدوث. ولم يقل إن انهيار الشيوعية سيضمن قيام الديمقراطية الليبرالية في الدول كلها. إن

حكمة أفكاره ـ التي تُعَد مزيجاً عبقرياً من الفلسفة السياسية والتحليل التاريخي واستشفاف المستقبل ـ تكمن في قراءة نصوصه بدقة، وهذا ما غفل عن فعله عديد من النقاد. فحين يرى النقاد التشاؤم الموجود بين سطور نص فوكوياما، لن يجدي نفعاً أن يحتفوا به، أو ينددوا بآرائه على أساس الافتراض الخاطئ بأن كتابه ليس سوى صورة لروح الانتصار في نهاية الحرب الباردة.

يعود فوكوياما بقوله «نهاية التاريخ» إلى تاريخ الفكر المنظوم المتعلق بأول المبادئ الشرعية حول التنظيم السياسي والاجتماعي. وبراهينه معيارية في الأصل؛ ففي نهاية القرن العشرين، أثبت تحالف الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية قوته ـ فعلياً ومعنوياً ـ أمام أي نظام سياسي ـ اقتصادي بديل، ويعود السبب في ذلك إلى قدرته على تلبية حاجات الإنسان الأساسية.

وبحسب فوكوياما، إن طبيعة الإنسان مؤلفة من رغبتين رئيستين. الأولى هي الرغبة في السلع المادية والثروة. أما الثانية فهي أن يدرك الناس من حولنا قيمتنا كبشر. الرأسمالية هي النظام الاقتصادي الأكثر فاعلية في زيادة إنتاج السلع والخدمات وفي استغلال التكنولوجيا العلمية لإرباء الثروات الكبيرة. غير أن النمو الاقتصادي ليس سوى جزء من الحكاية، حيث يدعو فوكوياما إلى اعتماد مفهوم الاعتراف الذي أطلقه الفيلسوف الألماني هيغل، بالإضافة إلى نظرية التاريخ الغائي لتفسير تفوق الديمقراطية الليبرالية على منافساتها في الساحة السياسية. يستطيع النمو الاقتصادي أن يتعزز في ظل من الأنظمة السياسية الكثيرة بما فيها الفاشية والشيوعية، لكن الديمقراطية الليبرالية وحدها تلتقي مع حاجات الإنسان الأساسية كالاعتراف والحرية السياسية والمساواة. إن هيغل هو من افترض أن نهاية التاريخ ستحل عندما ينجز البشر نوع الحضارة الذي يرضي رغباتهم الأساسية. بالنسبة إلى هيغل، نقطة النهاية هذه هي الدولة الدستورية. وفي نصه، يشير هيغل إلى أن نابليون كان الرائد في هذا المجال في بداية القرن التاسع عشر. ويقول فوكوياما إننا بحاجة إلى اعتماد مثالية هيغل الفلسفية من جديد والتخلي عن فلسفة ماركس وأتباعه المادية، التي تقول إن الاشتراكية ضرورية لتخطي اللامساواة في المجتمعات الرأسمالية. كما يجد فوكوياما في نظريات هيغل تفهماً عميقاً لطبيعة الإنسان لا توحي به أفكار فلاسفة آخرين كتوماس هوبز وجون لوك اللذين يقدمان الحفاظ على النفس على الإدراك.

إضافة إلى هيغل، يأتي فوكوياما على ذكر أفلاطون وألكسندر كوييف؛ وهو أحد أفضل

مفسري فلسفة هيغل في القرن العشرين. وينقل فوكوياما فكرة «تيموس» من أفلاطون وقد تترجم بالروحانية أو الشجاعة أو الرغبة. «الميغالوثيميا» هي «تيموس» الرجال العظماء محركي التاريخ كقيصر وستالين. من جهة أخرى، «إيزوثيميا» هي المطالبة المتواضعة بالاعتراف بواسطة المساواة لا التفوق، والتاريخ هو صراع بين هذين الشغفين. أما عبقرية الديمقراطية الليبرالية فتتجلى في أنها تمثل نهاية الصراع. وإن جدلية السيد والعبد هي محرك أول للتاريخ الذي لا يمكن أن يشهد الاستقرار ما دام البشر منقسمين إلى سادة وعبيد. فلن يقبل هؤلاء إطلاقاً بصفة التبعية المنسوبة إليهم، وهنا تظهر عبقرية الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية في قدرتها على المصالحة بين أنواع الرغبة التي ذكرها أفلاطون؛ فتحل المساواة السياسية في المجتمع بدلاً من التفوق والسيطرة. وحجة هؤلاء الذين يناضلون من أجل السيطرة هي فكرة إيجاد الثروة التابعة للفكر الرأسمالي وجمعها.

ويعتمد فوكوياما أيضاً على تفسير فلسفة هيغل الذي قدمه ألكسندر كوييف، الفيلسوف السياسي الروسي المنفي. ففي الأربعينيات، كتب كوييف عن أن دولة الرفاه قد حلت مشكلات الرأسمالية التي طرحها ماركس. وقد نجحت الرأسمالية في إزالة تناقضاتها الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، هي لا تؤمّن الازدهار المادي فقط، إنما أيضاً الأفكار والقيم المتجانسة وتضعف اصطدام الأيديولوجيات بين الدول، لذا فهي تقلل من خطر الحرب والتهديد بها. إن هيغل نفسه لم يعتقد أن نهاية الحرب بين الدول قد تكون محتملة على الصعيد الدولي. اتفق كوييف وفوكوياما على أنه فيما تستمر الحروب، يعزز تجانسُ القيم بين القوى العظمى عملية السلام في الدول الكبرى، وهي الأهم على المدى البعيد.

تبلورت آراء فوكوياما الفلسفية بالتزامن مع تدقيق مفصل قام به لدراسة ما قيل إنه اتجاه لا مفر منه نحو قيام أنواع من الحكومات الديمقراطية الليبرالية في القرن العشرين. وأقر بأن اقتصاد السوق الحرة والديمقراطية البرلمانية في أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا وأوروبا الشرقية، مع بعض الاستثناءات المهمة، أصبحا معيار اليوم. كما أعلن أن عدد الدول الديمقراطية الليبرالية كان ١٣ دولة فقط في عام ١٩٤٠، ثم أصبح ٣٧ دولة في عام ١٩٦٠، و٦٣ دولة في عام ١٩٩٠. كما رسم انخفاض نسبة الحروب بين الدول الديمقراطية مع مرور الزمن، مبرهناً أن السلام بين الدول على علاقة وثيقة بموقفها تجاه معايير الديمقراطية الليبرالية.

لكن «نهاية التاريخ» في نظر فوكوياما ليست بالضرورة خبراً ساراً. فعلى الرغم من انتصار الديمقراطية الليبرالية على منافسيها بوصفها نموذجاً معيارياً، يهتم فوكوياما بدور «الميغالوثيميا» الثانوي أمام «الإيزوثيميا» الذي قد يكون عبارة عن اختيار المساواة على حساب التميز. إذا كانت المساواة سائدة بصورة كلية وما من مسائل عظيمة لتناضل الشعوب من أجلها، فقد يثور الناس على النظام الذي فرض السلام والأمن. لا يمكن الاعتماد على المساواة في الحقوق والراحة المادية فقط، وإلا لأصبحنا كما يقول فوكوياما (مردداً ما قاله نيتشه) «آخر البشر». وأنهى فوكوياما كتابه بنبرة تحذيرية تقول إنه إذا لم يكن هناك من طرق للتعبير عن «الميغالوثيميا» في المجتمعات التي بلغت «نهاية التاريخ» (ووفقاً لإحصاءاته الخاصة، أقل من ثلث الدول بلغ هذا الحد)، فسوف تنكمش الديمقراطية الليبرالية وتموت.

انظر أيضاً: الحرب الباردة؛ الدولية الليبرالية؛ الدمقرطة؛ الرأسمالية؛ السلام الدائم؛ السلام الديمقراطي؛ الشيوعية؛ صدام الحضارات؛ العولمة.

لمزيد من المطالعة:

Perry Anderson, *A Zone of Engagement* (London; New York: Verso, 1992); Chris Brown, "History Ends, Worlds Collide," *Review of International Studies* (Special Issue), vol. 25 (December 1999), pp. 41-58; S. Drury, "The End of History and the New World Order," *International Journal*, vol. 48, no. 1 (1993), pp. 80–99; Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press; London, Hamish Hamilton; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1992); Fred Halliday, "International Society as Homogeneity: Burke, Marx, Fukuyama," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 21, no. 3 (December 1992), pp. 435-461, and Howard Williams, David Sullivan and E. Gwynn Matthews, *Francis Fukuyama and the End of History,* Political Philosophy Now (Cardiff: University of Wales Press, 1997).

– هـ –

الهيمنة (Hegemony)

تعني كلمة هيمنة (Hegemonia) بالمعنى اليوناني الأصلي «قيادة». وفي العلاقات الدولية، المهيمن هو «القائد» أو «الدولة القائدة» لمجموعة من الدول. بيد أن «مجموعة من الدول» تفترض علاقات في ما بينها. وبالواقع، إن القيادة تفرض بالضرورة درجة معينة من النظام الاجتماعي والتنظيم الجماعي. والدول التي تمثل المجموعة عبارة عن وحدات تكون فيها الدولة المهيمنة وحدة بدورها على الرغم من أنها الأهم. ومن الواضح بالتالي أنه حين نفكر بالهيمنة، نفكر أيضاً بالأنظمة ما بين الدول. لا توجد هيمنة بحد ذاتها، بل إنها ظاهرة سياسية فريدة موجودة ضمن نظام ما بين الدول هو بدوره نتاج ظروف تاريخية وسياسية خاصة.

الهيمنة عبارة عن امتلاك مجموعة متعددة الوجوه من مصادر السلطة. والأهم أن كل الدول المهيمنة تشترك في سمة واحدة، هي أنها تمتلك «سلطة بنيوية». هذه السلطة البنيوية هي التي تمكّن الدولة المهيمنة من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص، ومن أداء دور قائد فيه إذا اختارت أن تفعل ذلك. وفي الحقيقة، تكون المقدرة على رسم أولويات الدول الأخرى ومصالحها كبيرة بقدر ما هي كبيرة قدرة الدولة المهيمنة على السيطرة على مصادر السلطة، ذلك أن ممارسة السلطة البنيوية لن تجبر بالضرورة الدولة المهيمنة على تعبئة مواردها بطريقة مباشرة وضاغطة. وهذا هو السبب الذي يجعل بعض الدول فقط قادرة على أن تصبح دولاً مهيمنة مع ما تتمتع به من موارد طبيعية وإنسانية.

الهيمنة إذاً، التي تدعمها في العديد من الحالات المرتبة الأولى في القوة المادية، قد تجد

غذاء لها من خلال ثقافة مهيمنة وعابرة للحدود القومية تشذ عن القواعد والأصول الخاصة بنظام تراتبي هرمي بين الدول.

يعود الفضل إلى الكاتب الشيوعي الإيطالي أنطونيو غرامشي، في الطريقة التي يستخدم فيها بعض الباحثين (المنظرون الناقدون بشكل خاص) مفهوم الهيمنة. كتب غرامشي في الثلاثينيات من القرن العشرين مشيراً إلى أن ماركس كان مصيباً حين قال إن «الأساس الاقتصادي» يضع الشروط المحددة للسياسات والأيديولوجيا والدولة. إلا أن الأساس في عمل غرامشي يبتعد تماماً عن أشكال الاختزالية الاقتصادية البسيطة. فقد تعاطى أساساً مع الطبيعة المعقدة للعلاقات بين البنية التحتية والبنية الفوقية التي قال إنه لا يمكن اختزالها إلى مجرد انعكاس للظروف الاقتصادية الضيقة. وكانت فرادته النظرية تكمن في سلسلة من المفاهيم الجديدة التي استخدمها لتوسيع وتغيير فهمنا للسياسات.

كان غرامشي شديد الاهتمام بطابع علاقات الدولة والمجتمع المدني السائدة في المجتمعات الحديثة نسبياً، وبخاصة الديمقراطيات الغربية. وقد تحدى المفهوم الاختزالي للدولة بوصفها دولة طبقية حصراً، ومجرد أداة قمع وسيطرة بيد الطبقة الحاكمة. وأصر على الدور التربوي للدولة ومعناه في بناء تحالفات يمكن أن تكسب دعم مختلف الطبقات الاجتماعية، ودور الدولة أيضاً في تأمين القيادة الثقافية والمعنوية. وعلى الرغم من أن البنية الاقتصادية قد تكون في النهاية هي المحددة، إلا أن غرامشي أعطى أهمية أكبر لآثار طريقة إدارة الصراع من أجل القيادة، عبر جبهة واسعة وعلى مختلف المواقع والمؤسسات. وقال إن دور الحزب الشيوعي هو في خوض وقيادة معركة واسعة ومتعددة الوجوه من أجل الهيمنة مع الدولة الرأسمالية. وكانت النقلة في الاستراتيجية السياسية الاشتراكية ضرورية بعيداً من هجوم مباشر على الدولة إلى كسب مواقع استراتيجية على عدد من الجبهات. وقد اعتبر الصراع الاشتراكي بمنزلة «حرب مواقع» في المكانة الأولى ضد قوى الهيمنة الرأسمالية في المجتمع المدني وفي الثقافة.

وهكذا، فإن الهيمنة على المستوى العالمي لا تعني بالضرورة أنها مساوية للسيطرة المادية أو العسكرية (كما في بعض أشكال الواقعية، وبخاصة في الطريقة التي يقيم فيها الواقعيون نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة)، ولا هي بالضرورة سلعة عامة مرغوب فيها (كما في بعض أشكال الأممية الليبرالية).

انظر أيضاً: السلطة؛ السلع العامة؛ النظرية؛ نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة.

لمزيد من المطالعة:

Robert Cox, "Social Forces, States and World Order: Beyond International Relations Theory," *Millennium: Journal of International Studies,* vol. 10, no. 2 (1981), pp. 126-155; Stephen Gill and James H. Mittelman, eds., *Innovation and Transformation in International Studies* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997); Charles A. Kupchan, "After Pax Americana: Benign Power, Regional Integration, and the Sources of a Stable Multipolarity," *International Security,* vol. 23, no. 2 (Autumn 1998), pp. 40-79; Joseph S. Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990), and David P. Rapkin, ed., *World Leadership and Hegemony,* International Political Economy Yearbook; v. 5 (Boulder, CO: L. Rienner, 1990).

- و -

الواقعية (Realism)

الواقعية اسم أطلق على مقاربة نظرية معينة في دراسة العلاقات الدولية. ويرد دعاة الواقعية جذورها الفكرية إلى التاريخ القديم، وتيوكليدس مؤرخ الحرب البلوبونيزية. ولقد عزا تيوكليدس أسباب الحرب بين أثينا وإسبارطه إلى تفوق قوة أثينا العسكرية، الأمر الذي ولّد تخوفاً في إسبارطه من هذه القوة. وتعتبر ملاحظات تيوكليدس هذه وغيرها حول تصرف الدول نواة إحدى المنهجيات الأساسية في تقييم العلاقات الدولية. ومن أوائل دعاة هذا النهج الفكري مكيافيللي وتوماس هوبز وماكس فيبر، علماً أنه قد يكون بين العديد من الفلاسفة واللاهوتيين والمؤرخين والمحللين السياسيين من يصنفوا كواقعيين، إلا أن ما من أحد بين هؤلاء المفكرين اعتبر نفسه واقعياً. وعلى الرغم من أن جذور الواقعية نمت في كتابات هؤلاء المفكرين، إلا أنها لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا مؤخراً، وتحديداً في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين وبدايات الأربعينيات.

وكان ل هـ. كار وهانز مورغنهاو الأثر الكبير في هذا التطور. فقد كانا من أوائل المفكرين الذين اعتمدوا التسمية «الواقعية»، وثبتوا أسسها في مقابل الأبحاث المثالية المزعومة في مجال العلاقات الدولية التي كانت سائدة في الفترة ما بين الحربين العالميتين. ولقد آمن الكاتبان بعدم وجود تناغم طبيعي بين مصالح مختلف الدول وأنه لمن الغباء والخطورة بمكان أن نأمل بإمكانية لجم الصراع بين الدول بواسطة القانون الدولي والدمقرطة والتجارة الدولية. واعتبر هذان المفكران أن فشل دعاة المثالية والدبلوماسيين معهم في فهم هذه الأطر الأساسية أدى إلى فشل عصبة الأمم بمنع اندلاع الحرب العاملية الثانية وسيطرة هتلر على معظم أجزاء أوروبا.

على الرغم من الاختلافات الكثيرة بين المفكرين الواقعيين، إلا أنهم يتفقون جميعهم على منطلق مشترك وهو أن مجال السلوك ما بين الدول كاف بحد ذاته من أجل وضع تفسير له وإرساء تبرير معياري. يرسم الواقعيون صورة قاتمة عن العلاقات السياسية الدولية. وضمن حدود الدولة ذات السيادة الشكلية، تكون السياسات نشاطاً ينم عن تقدم أخلاقي ممكن عبر بناء حكومة دستورية. أما في ما وراء الحدود الخاصة بالوجود السيادي، فإن السياسات تصير جزءاً من صراع البقاء وليس من التقدم. وتكون الضرورة، وليس الحرية، هي نقطة الانطلاق المناسبة أو الواقعية لفهم العلاقات الدولية. وأفضل ما يمكن أن نأمل به في مجال الفوضى الدولية هو شكل هش من النظام عبر موازين القوى وليس العدالة الكسموبوليتية: إنه لعالم من الصراعات المستمرة من أجل القوة والأمن بين الدول. وهكذا، فإن الواقعية وصف للعلاقات الدولية وتوصيات بشأنها.

يعشق الواقعيون التاريخ، فهو، كما يقولون، يعلمنا أن الحرب والنزاعات هي القاعدة في العلاقات الدولية. أما مقترحات السلام الدائم فهي تنتثر هباء عبر التاريخ وتفشل في أن تأخذ بالحسبان كون الطبيعة الإنسانية مبنية على الخطأ. وهذا الموقف المتشدد والجازم من جانب الواقعيين إزاء العلاقات الدولية أكسبهم صفة المحافظين المتشائمين.

على الرغم من أن الواقعية احتلت الصدارة في حقبة ما بعد ١٩٤٥، إلا أنها واجهت الكثير من النقد، معظمه من بين صفوف المؤمنين ببعض مبادئها الأساسية. مثلاً، إن فهم مورغنهاو للواقعية قد أزعج العديد من المفكرين، حيث إنه استعمل كلمة «القوة» في عدة أوجه مختلفة حتى بات معناها مبهماً. ولقد اعتبر المفكرون في الستينيات والسبعينيات أن على الواقعية أن تخضع لتعديل حتى تستوعب ازدياد مستوى التبعية المتبادلة المؤسسية والاقتصادية بين الدول. ولعل أهم نقد وجه إلى الواقعية هو اعتقادها أن الإنسان شرير بطبيعته. فإذا كانت هذه المقولة صحيحة فكيف تفسر فترات السلام والتعاون من وقت لآخر؟ وقد تغلبت الواقعية الجديدة على هذه المعضلة من خلال أحد دعاتها، والتز، بقوله إن الفوضى هي من المكونات الأساسية للنظام العالمي وأن الحروب تندلع نتيجة هذا النظام وليس نتيجة الشر في الطبيعة الإنسانية.

قد يكون والتز أنقذ الواقعية من بعض النقد إلا أن نظريته أصبحت الهدف الأساسي لنقد أشمل وأوسع مما عرفته النظرية قبل تعديلها. فهاجم النقاد ادعاء العلمية في الواقعية

الجديدة وكذلك مقولة أن قطبية الحرب الباردة مسؤولة عن حفظ النظام الدولي وعن تهميشها الجانب الأخلاقي.

أما اليوم، فيطرح المفكرون جدوى النظرية الواقعية ومدى علاقتها بهذا العالم المنكمش والمعولم حيث أصبح العنف السائد داخل الدولة الواحدة بديلاً من الحروب بين الدول. الزمن كفيل بالرد. ولكن للنظرية الواقعية القدرة على التغيير والتعديل. ومن لديهم آمالاً بأن تضمحل وتنتهي سينتظرون طويلاً حتى تتحقق آمالهم.

انظر أيضاً: البنائية؛ التبعية المتبادلة؛ حوار ما بين النماذج؛ الجمعانية؛ الفوضى؛ السلطة؛ المثالية؛ المصلحة القومية؛ توازن القوى؛ النظرية؛ نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة؛ نهاية التاريخ.

لمزيد من المطالعة:

Jack Donnelly, *Realism and International Relations,* Themes in International Relations (Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 2000); Martin Griffiths, *Realism, Idealism, and International Politics: A Reinterpretation* (London; New York: Routledge, 1995); Stefano Guzzini, *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold, New International Relations* (London; New York: Routledge, 1998); Robert Owen Keohane, ed., *Neorealism and its Critics, Political Economy of International Change* (New York: Columbia University Press, 1986); Michael Mastanduno, "A Realist View: Three Images of the Coming International Order," in: T. V. Paul and John A. Hall, eds., *International Order and the Future of World Politics* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1999), and Kenneth Neal Waltz, *Man: the State, and War; a Theoretical Analysis*, Topical Studies in International Relations (New York: Columbia University Press, 1959), and *Theory of International Politics,* Addison-Wesley Series in Political Science (Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co., 1979).

الوضعية/ ما بعد الوضعية (Positivism/ Postpositivism)

ما بعد الوضعية عبارة عن مصطلح واسع يشتمل على طائفة متنوعة من وجهات النظر التي انتشرت في الميدان منذ أواخر السبعينيات، وقد تضمنت النظرية النقدية، والبنائية،

والأنثوية، وما بعد الحداثة، بالإضافة إلى النقاش في نظرية العلاقات الدولية المعيارية بين الكوسموبوليتانية والمجتمعانية. وعلى الرغم من الاختلافات في ما بين المصطلحات التي تنتهي بـ«ية»، يمكن النظر إليها كجزء من حقبة ما بعد الوضعية في دراسة العلاقات الدولية. ويعني هذا أن مفهوم الوضعية خسر سيطرته على عملية صقل طبيعة نظرية العلاقات الدولية المعاصرة وحدودها، على الرغم من أن النقاش بين مؤيدي الوضعية ومناهضيها يثير الجدل. فعوضاً عن استكشاف تجليات ما بعد الوضعية، يتعين على الدارسين تبين ما هي الوضعية (أو ما كانت عليه!) في الميدان.

بداية، من المهم التمييز بين الإبيستمولوجيا (نظرية المعرفة) والمنهجية. يأتي المصطلح إبيستمولوجيا من الكلمة اليونانية «إبيستمي» وتعني المعرفة. وبكلمات بسيطة، إبيستمولوجيا هي فلسفة المعرفة أو كيفية التوصل إليها. من ناحية أخرى، تُعنى المنهجية كذلك بكيفية التوصل إلى المعرفة لكنها بطبيعتها أكثر عملية، وهي تركز على طرق معينة يمكننا استعمالها في محاولة فهم عالمنا. وترتبط الإبيستمولوجيا والمنهجية ارتباطاً وثيقاً: فتشتمل الأولى على فلسفة كيفية التوصل إلى المعرفة، وتشتمل الثانية على الممارسة.

الوضعية عبارة عن حركة فلسفية تتميز بتشديدها على العلم والمنهج العلمي بصفتهما مصدر المعرفة الوحيد، كما إنها تميز تمييزاً قاطعاً بين عالم الحقائق والقيم، وتعرب عن عدائية راسخة نحو الدين والفلسفة التقليدية. ويرى مؤيدو الوضعية أن للمعرفة مصدرين لا غير (على عكس الرأي): العقلانية المنطقية، والاختبار التجريبي. فيثبت تصريح معين جدواه إذا تبرهنت صحته أو خطأه لا غير، على الأقل في المبدأ، ومن خلال الاختبار. ويسمى هذا التأكيد المبدأ الذي يمكن إثباته. ويكمن معنى تصريح معين في منهج إثباته؛ وندرك معناه إذا عرفنا الظروف التي تبين صحته أو خطأه.

الوضعية إذاً، في معناها الواسع النطاق، موقف ينطوي على الفكرة القائلة إن هدف المعرفة هو ببساطة وصف الظواهر التي نختبرها، وهدف العلم الالتصاق بما نلاحظه ونقيسه. أما المعرفة التي تخرج من هذا النطاق فهي مستحيلة بنظر مؤيد الوضعية. وبما أننا عاجزون عن ملاحظة المشاعر والأفكار مباشرة (مع العلم أننا قد نتمكن من قياس بعض المرافقات المادية والفيزيولوجية)، فليست هذه بالموضوعات المقبولة لدراسة علمية.

من وجهة نظر وضعية عن العالم، العلم عبارة عن وسيلة لبلوغ الحقيقة، لفهم العالم فهماً كافياً يمكنه من التنبؤ به والتحكم به. العالم والكون حتميان يخضعان لقوانين السبب والنتيجة التي يمكننا تبينها إذا طبقنا مقاربة المنهج العلمي الفريدة. والعلم مسألة آلاتية أو آلية إلى حد بعيد. ونستعين بالمنطق الاستدلالي لنفترض نظريات يمكننا اختبارها. وبالنظر إلى نتائج دراستنا، قد نستخلص أن نظريتنا لا تتطابق والوقائع فنحتاج بالتالي إلى إعادة النظر فيها في سبيل استبيان الواقع على نحو أفضل. ويؤمن مؤيد الوضعية بالمذهب التجريبي، وهي الفكرة القائلة إن الملاحظة والقياس يؤلفان جوهر العلم. ويبقى الاختبار المقاربة الرئيسة للمنهج العلمي في محاولة لتبين قوانين السلوك.

يتشارك الذين يدعون أنفسهم «مؤيدي ما بعد الوضعية» في خاصية واحدة في دراسة العلاقات الدولية، وهي رفض جانب أو أكثر من الوضعية. وبالأكثر، تتحدى نظرية ما بعد الوضعية الإيجاز السهل، وقد تُرى على أنها محاولة متعددة الأبعاد ترمي إلى توسيع الآفاق الإبيستمولوجية والمنهجية في الميدان. وعلى الرغم من أن هذه المحاولة قد أدت إلى ادعاءات تناولها بعض العلماء مفادها أن دراسة العلاقات الدولية قد نالها التشويش، لا تزال أغلبيتهم ترحب بالمضي باتجاه نظرية ما بعد الوضعية، وإن استمرت ترتاب من بعض تجلياتها في مجال نظرية العلاقات الدولية.

انظر أيضاً: الارتدادية؛ البنائية؛ ما بعد الحداثة؛ النِسوية؛ النظرية؛ النظرية النقدية.

لمزيد من المطالعة:

Martin Griffiths and T. O'Callaghan, "The End of International Relations?," in: Robert M. A. Crawford and Darryl S. L. Jarvis, eds., *International Relations: Still an American Social Science?: Toward Diversity in International Thought,* SUNY Series in Global Politics (Albany, NY: State University of New York Press, 2001); Yosef Lapid, "The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era," *International Studies Quarterly*, vol. 33, no. 3 (September 1989), pp. 235-254; Larry Laudan, *Beyond Positivism and Relativism: Theory, Method, and Evidence* (Boulder, CO : Westview Press, 1996); Claire Turenne Sjolander and Wayne S. Cox, eds., *Beyond Positivism: Critical Reflections on International Relations* (Boulder, CO: Lynne Rienner Pub., 1994), and Steve Smith, ed., *Positivism and After* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

الوظيفية (Functionalism)

يجب التعاطي مع هذه المفهوم في إطار آلية الاندماج بين البلدان. وقد جرى تطوير تطبيقه النظري بشكل موسع في أوروبا الغربية أكثر منه في أي مكان آخر. ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى أن هذا الجزء من العالم قد سار شوطاً أطول على طريق الاندماج. في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، كانت الوظيفية هي الحل المقترح لمشكلة جعل البلدان تقترب الواحدة من الأخرى حتى تتمكن من التعاطي مع المشكلات التي تتجاوز حدودها الإقليمية.

قدم ديفيد متراني، أحد رواد النظرية الوظيفية، المقاربة الوظيفية على أنها بديل من أشكال الاندماج السياسي والدستوري. وبعد فشل المخططات الدستورية الكبرى مثل عصبة الأمم في الفترة الفاصلة ما بين الحربين، مثلت الوظيفية شكلاً جذري الاختلاف من أشكال التعاون الدولي الذي قد يتجنب الهموم المتعلقة بالترتيبات الفدرالية وما يرافقها من مصاعب قانونية ودستورية. الوظيفية هي الفكرة القائلة إن التعاون الدولي يجب أن يبدأ بالتعاطي مع المشكلات الخاصة العابرة لحدود الوطن، (كالسيطرة على انتشار الأمراض) حيث توجد إمكانية تطبيق معرفة تقنية متخصصة على أمل أن النجاح في الترتيبات الوظيفية المتخذة سيؤدي إلى جهود إضافية لإعادة إنتاج التجربة من ضمن آلية دائمة التوسع. وفي السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، طرح هذا التوقع نتيجة الاعتراف بأن الحكومات تواجه مسؤولية متزايدة في تأمين رفاه مواطنيها، وهذه مسؤولية لا يمكن أن تقوم بها وهي في حالة عزلة.

وترتكز الوظيفية أيضاً على الأمل القائل إنه إذا ما بدأت الحكومات بنقل مسؤولياتها الوظيفية إلى الوكالات الدولية مع إعطائها تفويضاً محدداً بالتعامل مع المشكلات التي تضم إجماعاً واسعاً في ما يتعلق بالحاجة إلى التعاون من أجل حلها، فإن مبدأ السيادة الإقليمية والقانونية سيضعف مع مرور الزمن. وفي الأربعينيات من القرن العشرين، كان الأمل بأن يتمكن النظام ما بين الدول من التحول إلى ما كان يدعى بـ «نظام سلام عامل». يمكن القول بطريقة ما إن الوظيفية هي البديل الاقتصادي والاجتماعي لمفهوم الإعانية المعاصر والذي يستخدم في سياق الاندماج الأوروبي، وهي فكرة تقول إن القرارات السياسية يجب أن تتخذ على أدنى درجات التنظيم المناسبة بشكل أفضل لمن يتأثرون بها مباشرة.

يمكن التقاط تأثير الأفكار الوظيفية في تطوير منظمات مثل منظمة الصحة العالمية واتحاد البريد العالمي، وفي قطاعات مثل الطيران المدني. ومع ذلك، فإن المفهوم ومعه نظريات الاندماج المرتبطة به قد لقي انتقادات ترتكز على أسس ثلاثة.

الأول، يمكن القول إن فكرة إمكانية فصل المسائل التقنية عن المسائل السياسية ثم إلحاق الأخيرة بالأولى هي فكرة ساذجة نوعاً ما. ثانياً، على الرغم من أن الوظيفية تقدم على أنها مقاربة كونية وغير سياسية تتعاطى مشكلات الاندماج العالمي، إلا أنها في الحقيقة ترتكز على قيم سياسية ليبرالية نفعية. لذا، قد تكون فضائل الوظيفية محصورة بتلك المناطق من العالم التي تتقاسم قيم الرفاه التي تدعي الوظيفية تعزيزها. وليس من الواضح ما إذا كانت الثقافات والحكومات غير المتشبعة بهذه القيم يمكنها أن تنجذب إلى شبكة الدمج الوظيفية على أساس الفوائد المفترضة التي تقدمها. ثالثاً، ترتكز الوظيفية على نظرة متفائلة تقول إن فوائد التعاون التقني ستولد آثاراً «تنسكب» على قطاعات أخرى. لم يكرس المفكرون الوظيفيون الأوائل إلا حيزاً قليلاً من التفكير بآلية التعلم والتأقلم الفعلية المطلوبة للحفاظ على المنطق الوظيفي لدى انتقاله من المشكلات الأقل مدعاة للخلاف إلى المشكلات الأكثر مدعاة له. وكما تثبت تجربة الاتحاد الأوروبي، لا يمكن اعتبار «الانسكاب» أمراً مضموناً، ولا يمكن أن يترك التخطيط السياسي والمؤسسي من أجل الاندماج حتى يتأقلم عضوياً مع المتطلبات التقنية الخاصة بمشكلة ما في قطاع ما.

في الستينيات والسبعينيات، رد القائلون بالأفكار الوظيفية على هذه الانتقادات بالتقليل من حماستهم إزاء الوظيفية العالمية وبالاهتمام أكثر بمشكلات الانسكاب. وما أصبح معروفاً بالوظيفية الجديدة كان أداة مفهومية معتدلة لوضع آلية اندماج في أوروبا الغربية. وترتبط الوظيفية الجديدة بشكل خاص مع إيرنست هاس الذي اعترف بأن آلية الوظيفية أسهل على مستوى إقليمي، مثل أوروبا الغربية، خصوصاً في ضوء تاريخها وقيمها الديمقراطية المشتركة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى عكس ميتراني، أعترف أيضاً أنه سيكون من الصعب فصل المسائل التكنولوجية عن المسائل السياسية أو تفادي النزاعات بين الدول إذا كانت مكاسب التعاون غير موزعة بشكل متساو في ما بينها. وبالنتيجة، تصبح إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها أن تفرض الاتفاقيات بين الدول وتدعمها أمراً حاسماً. إن هكذا مؤسسات يجب ان تتمتع ببعض الاستقلالية إزاء حكوماتها القومية إذا أريد لها أن تكون فاعلة، ولا

يمكن للعملية كلها أن تسير قدماً إلا إذا قبلت الدول بحكم القانون (وهكذا يصعب قلب التعدي على سيادة الدول) ومبدأ اتخاذ القرار بالأغلبية على حد سواء.

بالإضافة إلى هذه التعديلات، بذل الوظيفيون الجدد المتأثرون بهاس اهتماماً أكبر بآليات الانسكاب والعوائق التي تقف أمامه. وقد درسوا مسائل مثل التعلم الاجتماعي والتعاوني بين النخب السياسية، مشددين على أن الوظيفية الجديدة المعروفة باسم «الفدرالية بالتقسيط» تعتمد على مهارة متعهدين سياسيين وخبراء تقنيين لتطبيق معرفة تحظى بالإجماع لحل مشكلات مشتركة. وعلى الرغم من أن العديد من المفكرين الوظيفيين والوظيفيين الجدد قد أصابتهم الخيبة نوعاً ما مع مشروع التقدم نحو الاندماج في أوروبا الغربية فخففوا من اندفاعهم في الثمانينيات والتسعينيات بشكل كبير، إلا أن الأفكار والنظريات المرتبطة بهذه المفاهيم ما زالت مفيدة في دراسة التعاون الدولي.

انظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي؛ الاندماج؛ التبادلية؛ السيادة؛ المثالية؛ المكاسب النسبية/ المكاسب المطلقة؛ المنظمات غير الحكومية؛ النظرية.

لمزيد من المطالعة:

Lucian M. Ashworth and David Long, eds., *New Perspectives on International Functionalism* (New York: St. Martin's Press, 1999); Ernst B. Haas, *Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1964); David Mitrany, *The Functional Theory of Politics* ([London]: London School of Economics and Political Science; New York: St. Martin's Press, 1975), and Donald J. Puchala, "The Integration Theorists and the Study of International Relations," in: Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf, eds., *The Global Agenda: Issues and Perspectives,* 2nd ed. (New York: Random House, 1988).

- ي -

اليورو (Euro)

في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، مثلت النمسا وبلجيكا وفنلنده وفرنسا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا واللكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا الاتحاد الاقتصادي والنقدي، واعتمدت اليورو عملة جديدة رسمية في التعامل التجاري.

يشكل اعتماد اليورو أهم خطوة منذ أن بدأت أوروبا عملية التوحيد في أواخر الخمسينيات. مع ذلك لا تزال هذه العملية «في طور التشكل». لم تنضم دول أوروبا الغربية والوسطى كلها إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي، فقد بقيت الدانمارك وبريطانيا خارجه.

حدث أول تطور بارز في الانتقال إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. ففي ذلك التاريخ، تعهد القادة الوطنيون في المجتمع الأوروبي بالتعاون الوثيق في السياسة والاقتصاد من خلال توقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي ومعاهدة الاتحاد الاقتصادي والنقدي. دخل اتفاق اعتماد عملة أوروبية موحدة حيز التنفيذ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ بعد أن صادقت عليه الدول المشاركة كلها.

يمثل البنك الأوروبي المركزي قلب الاتحاد الاقتصادي النقدي. فهو يحل مكان المؤسسة النقدية الأوروبية بصفته المنظمة الاقتصادية الجوهرية في أوروبا. يتولى البنك الأوروبي المركزي مسؤولية إدارة احتياطي الدول الأعضاء من العملة الأجنبية ومعدلات الفائدة وتحديد معدلات صرف العملات الأجنبية، والأهم على الأرجح أن البنك يتمتع بحق تحديد قيمة العملات الوطنية في أوروبا بالمقابلة مع اليورو. كما يتولى مسؤولية إصدار الأوراق النقدية والعملات المعدنية.

في البدء، كان اليورو عملة تجارية فحسب. لم يكن من الممكن استخدامه لشراء البضائع أو دفع ثمن الخدمات. لكن في الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، أصبحت الأوراق المالية والقطع النقدية متوافرة، وتم سحب العملات الوطنية كالفرنك والمارك الألماني تدريجاً من التداول. مع ذلك، يجب أن ندرك أن اليورو سيكون عملة قانونية في «منطقة اليورو» بكاملها على الرغم من عدم عضوية بعض الدول في الاتحاد الاقتصادي والنقدي. يُقدر مثلاً أن ٥٠ في المئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بريطانيا لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع الاتحاد الأوروبي، وستستخدم اليورو على أساس أنه وسيلة التبادل المفضلة لديها.

ثمة معايير صارمة تتعلق بالعضوية في الاتحاد الاقتصادي النقدي. تعتمد هذه العملية أولاً على تقارير مالية مواتية من اللجنة الأوروبية والمؤسسة النقدية الأوروبية. هنالك أيضاً عدد من «معايير التقارب» التي تستخدمها هذه المؤسسات لتحديد الأهلية. يجب أن يكون لدى البلد الذي يسعى إلى العضوية نسبة تضخم منخفضة ومعدلات فائدة منخفضة، وألا تتخطى نسبة الدين المحلي لديه الستين في المئة من قيمة اقتصاده الإجمالية. لكن القرار النهائي يأخذه البرلمان الأوروبي. طبقاً لهذه الشروط، يصعب أن نعرف كيف ستتمكن دولة مثل اليونان أن تنضم إلى الاتحاد. في الواقع، قد يكون الاتحاد الاقتصادي والنقدي خطوة لا يمكن أن تحققها إلا الدول الأوروبية المهمة اقتصادياً، كما إن الأثر البعيد الأمد في الاقتصادات الأضعف في أوروبا لا يزال مجهولاً.

يقول مناصرو اليورو إن العملة الواحدة والثابتة ستحسن تنافسية أوروبا في السوق العالمية من خلال خفض تكاليف العمليات التجارية. فيما يظن آخرون أن اليورو سيعزل أوروبا عن دورة اقتصاد العالم الحديث المزدهرة ويأتي بانعكاسات عميقة على مكانة أوروبا في التجارة العالمية لأن القرارات التي يأخذها البنك المركزي الأوروبي ستؤثر بشكل ملحوظ في تدفق رؤوس الأموال العالمية. ومن المبكر على الأرجح توقع ما إذا كانت هذه التنبؤات ستحدث فعلاً. لكن لا شك في أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي هو إحدى التجارب الاقتصادية والسياسية الأكثر أهمية منذ اتفاق بريتون وودز.

انظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي؛ الإقليمية؛ الاندماج؛ بريتون وودز.

لمزيد من المطالعة:

Christian N. Chabot, *Understanding the Euro: The Clear and Concise Guide to the New Trans-European Economy* (New York: McGraw Hill, [1999]); Paul de Grauwe, *The Economics of Monetary Union* (Oxford: Oxford University Press, 1997); Peter B. Kenen, *Economic and Monetary Union in Europe: Moving Beyond Maastricht* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995), and Kathleen R. McNamara, *The Currency of Ideas: Monetary Politics in the European Union,* Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998).

ملحق

المواقع الإلكترونية للعلاقات الدولية على شبكة الإنترنت

تمثل الشبكة العالمية أداة بحثٍ للدارسين في مجال العلاقات الدولية. ذلك أننا نهتم بالأحداث والمتغيرات الحاصلة بين يوم وآخر وفي كل أنحاء الأرض. وغالباً ما تزودنا المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت بالمعلومات الجديدة، إلا أن أهمية الشبكة لا تقتصر على هذا الأمر وحسب، فهي تمكننا أيضاً من الإطلاع على آخر الأبحاث العلمية ومن الحوار مع أفراد يشاطروننا الاهتمامات الأكاديمية عينها والاشتراك في مجموعة محترفة من العلماء. لا نقول إن ما سبق كان مستحيلاً قبل الإنترنت، إلا أن سرعة استخراجنا للمعلومات الآن زودتنا بوسيلة تعلم متطورة جداً. ومع ذلك يجب ألا نحصر اهتمامنا بها وحسب، إذ لا بديل للمنشورات الكتابية المختلفة ذات الجودة العالية. ويجب النظر إلى المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت على أنها مصدر واحد للمعلومات من بين مصادر عدة ومتنوعة.

في ما يلي لائحة بالمواقع الإلكترونية التي قد تعود بالفائدة على دارسي العلاقات الدولية. وقد تم تقسيمها إلى عشر فئات من أجل تسهيل استخدامها. الفئات العشرة هي:

- دراسات مناطقية
- منظمات دولية
- مصادر العلاقات الدولية

- مجلات أكاديمية في العلاقات الدولية
- مشكلات وموضوعات
- صحف
- شبكات الأخبار والأحداث الجارية
- منظمات غير حكومية
- منظمات ومؤتمرات محترفة
- مراكز بحوث، معاهد ومؤسسات فكرية
- مصادر للدارسين.

من المؤكد أنه ثمة آلاف المواقع الإلكترونية في مجال العلاقات الدولية إلا أنه يستحيل ذكرها كلها. وغايتنا هنا وضع قائمة نموذجية لبعض المواقع المعروفة والمفيدة في هذا المجال. ويجب النظر إلى هذه القائمة بوصفها نقطة انطلاق لبحث معمق ومدخلاً لمواقع إلكترونية أخرى على شبكة الإنترنت. فمعظم المواقع المذكورة في ما يلي مزودة بصلات تنقل مستخدمها إلى مواقع أخرى مهمة أيضاً.

كانت كل هذه المواقع ناشطة عند إصدار هذا الكتاب. إلا أن إحدى مشكلات الإنترنت هي أن المواقع الإلكترونية قد يتوقف العمل بها أو قد تغير عنوانها. ومن الجدير ذكره أن المواقع الواردة في هذا الكتاب ناشطة منذ عدة سنوات.

١ - دراسات مناطقية

دراسات مناطقية وإثنية

http: //www.usg.edu/galileo/internet/area/areamenu.html

دراسات آسيوية

http: //www.coombs.anu.edu.au/WWWVL-AsianStudies.html

المكتبة الرقمية: أفريكانا

http://www.digital-librarian.com/africana.html

المكتبة الرقمية: مصادر آسيوية

http: //www.digital-librarian.com/asian.html

المكتبة الرقمية: أمريكا اللاتينية
http: //www.digital-librarian.com/latinamerican.html
المكتبة الرقمية: الشرق الأوسط
http: //www.digital-librarian.com/middle.html
مصادر الشبكة حول الاتحاد الأوروبي
http://www.lib.berkeley.edu/GSSI/eu.html
دراسات حول العالم
http: //www.wcsu.ctstateu.edu/socialsci/area.html

٢- منظمات دولية

نظام المجلس الأكاديمي لمنظمة الأمم المتحدة
http: //www.yale.edu/acuns
جامعة الدول العربية
http: //www.arab.de/arabinfo/league.htm
رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)
http://www.asean.or.id/
بنك أسيا للتنمية
http: //www.adb.org
منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC)
http: //www.apec.org/
بنك التسويات الدولية
http://www.bis.org/
مجلس أوروبا
http:///www.coe.fr/index.asp
الاتحاد الأوروبي (EU)
http: //europa.eu.int/
مركز معلومات مجموعة الثماني
http://www.g7.utoronto.ca/
مواقع إلكترونية للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية
http: //www.uia.org/website.htm
الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)
http://www.iaea.org.at

محكمة العدل الدولية (ICJ)

http: //www.icj-cij.org/

دليل شبكة المنظمات الدولية ما بين الحكومية

http: //www.libsci.sc.edu/bob/IGOs.htm

صندوق النقد الدولي (IMF)

http://www.imf.org

منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NFTA)

http: //www.mac.doc.gov/nafta/nafta2.htm

منظمة حلف شمال الأطلسي(NATO)

http: //www.nato.int/

منظمة الوحدة الأفريقية (OAU)

http://www.oau-oua.org/

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

http: //www.oecd.org/

منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC)

http: //www.opec.org/

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

http: //www.osce.org/

شراكة من أجل السلام

http: //www.nato.int/pfp/pfp.htm

الأمم المتحدة (UN)

http://www.un.org/

البنك الدولي

http://www.worldbank.org

منظمة الصحة العالمية (WHO)

http://www.who.int/

منظمة التجارة العالمية (WTO)

http://www.wto.org

٣- مصادر العلاقات الدولية العامة

معلومات أكاديمية

http: //www.academicinfo.net/poliscied.html

شبكة قضايا دولية (Case Net)

http://csf.colorado.edu/CaseNet/index.html

وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)

http://www.cia.gov/

موقع كولومبيا للقضايا الدولية

http://www.ciaonet.org

دساتير ومعاهدات وإعلانات

http: //www.psr.keele.ac.uk/const.htm

مؤشرات السياسة الخارجية بحسب البلدان

http: //www.carleton.ca/~dcarment/presents/cifp/sld003.htm

دراسات حول البلدان

http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/

الشبكة الأكاديمية التفاعلية العالمية

http://www.indiana.edu/~global/giant.htm

الشبكة الدولية لإدارة المعلومات

http: //www.infomanage.com/

معلومات حول الحكومات والقادة السياسيين

http://www.psr.keele.ac.uk/govinfo.htm

شبكة الشؤون الدولية- المكتبة الافتراضية

http://www.etown.edu/vl/

صفحة معلومات العلاقات الدولية

http: //home.regent.edu/kevipow/data.html

مصادر العلاقات الدولية لمدرسة القوات الكندية

http://www.cfcsc.dnd.ca/links/intrel/intrel.html

مصادر العلاقات الدولية على الشبكة

http: //mitpress.mit.edu/journals/INOR/ deibert-guide/TOC.html

جاينز

http: //www.janes.com

دليل جامعة كيل للشؤون الدولية

http: //www.keele.ac.uk/deptsi/por/irbase.htm

أوفستات: دراسات إحصائية حول بلدان العالم

http: //www.auckland.ac.nz/lbr/stats/offstats/OFFSTATSmain.htm

باب معلومات العلوم الاجتماعية حول العلاقات الدولية
http: //sosig.ac.uk/roads/subject-listing/World/intrel.html
مصادر جامعة كولومبيا البريطانية حول العلاقات الدولية
http: //www.library.ubc.ca/poli/international.html
مختارات من مصادر معلومات مكتبة جامعة يال
http: //www.library.yale.edu/ia-resources/resource.htm
أمتكم
http://www.your-nation.com/
مركز واترهيد للشؤون الدولية
http: //data.fas.harvard.edu/cfia/links
حكومات العالم
http: //www.polisci.com/almanac/world.htm

٤- المجلات الجامعية في العلاقات الدولية

Arms Control Today
http://www.armscontrol.org/ACT/act.html
American Diplomacy
http: //www.unc.edu/depts./diplomat/
American Political Science Review
http: //www.ssc.msu.edu/~apsr/
Antipodium
http: //www.vuw.ac.nz/atp/
Bulletin of the Atomic Scientists
http: //www.bullatomsci.org/
Consequences: The Nature and Implications of Environmental Change
http://www.gcrio.org/CONSEQUENCES/introCON.html
Current History
http: //www.currenthistory.com/
Electronic Green Journal
http: //egj.lib.uidaho.edu/
Electronic Journal of Africana Bibliography
http://sdrc.lib.uiowa.edu/ejab/
Far Eastern Economic Review
http://www.feer.com/
Foreign Affairs
http: //www.foreignaffairs.org/

Foreign Policy
http://www.foreignpolicy.org/
Harpers Monthly
http: //www.harpers.org/
Intermarium: Online Journal of East Central European Postwar History and Politics
http: //www.columbia.edu/cu/sipa/REGIONAL/ECE/intermar.html

International Negotiation: A Journal of Theory and Practice

http: //www.business.carleton.ca/interneg/reference/journals/in/

International Security

http://mitpress.mit.edu/journal-home.tcl?issn = 01622889

International Studies Quarterly

http: ///www.public.iastate.edu/~isq/

Journal of World Systems Research

http: //csf.colorado.edu/jwsr/

Military History

http: //www.thehistorynet.com/MilitaryHistory

Millennium: Journal of International Studies

http://www.lse.ac.uk/Depts/intrel/millenn/

Mother Jones

http: //motherjones.com/magazine/MA01/index.html

National Security Studies

http: //www.georgetown.edu/sfs/programs/nssp/nssq/index.html

Negotiation Journal

http: //www.pon.harvard.edu/publ/negojnl/index.html

New York Review of Books

http://www.nybooks.com/

OJCPR: Online Journal of Peace and Conflict Resolution

http://www.trinstitute.org/ojpcr/

Peacemagazine

http://www.peacemagazine.org/

Political Science Quarterly

http://www.psqonline.org/

The Atlantic Monthly Online

http: //www.theatlantic.com/

The History Net

http: //www.thehistorynet.com/

The Nation

http://www.thenation.com/

The National Review

http://www.nationalreview.com/

The New Republic

http: //magazines.enews.com/magazines/tnr/

The Washington Monthly

http: //www.washingtonmonthly.com/

World Politics

http: //muse.jhu.edu/journals/world_politics/

٥- مشكلات المناطق وموضوعاتها

الإبادة الجماعية

دراسات عن المحرقة والإبادة الجماعية

http://www.webster.edu/~woolflm/holocaust.html

مصادر على الشبكة حول الإبادة الجماعية والقتل الجماعي

http: //www.ess.uwe.ac.uk/genocide.htm

مركز سايمون ويزنستال

http://www.wiesenthal.com/

الإرهاب

الإرهاب
http://www.cdiss.org/terror.htm

مركز الأبحاث حول الإرهاب
http://www.terrorism.com/

مصادر الإرهاب
http: //www.cfcsc.dnd.ca/links/intrel/terror.html

الاستخبارات

وكالة الاستخبارات المركزية
http: //www.cia.gov/index.html

مركز دراسة الاستخبارات
http: //www.odci.gov/csi/index.html

مشروع الاستخبارات على الشبكة
http: //www.interaccess.com/intelweb/

تنبؤات استراتيجية
http://www.stratfor.com/

استخبارات استراتيجية
http: //www.loyola.edu/dept/politics/intel.html

أسلحة الدمار الشامل

مشروع برادفورد لدعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة البيولوجية
http: //www.brad.ac.uk/acad/ /sbtwc/home.htm

مركز تحليل المعلومات الكيميائية والبيولوجية
http: //www.cbiac.apgea.army.mil/

منظمة من أجل حظر الأسلحة الكيميائية
http: //www.opcw.nl/

مشروع سيبري للأسلحة البيولوجية والكيميائية
http: //www.sipri.se/projects/group-cw/

الأسلحة النووية

معلومات أكاديمية: دراسات حول القضايا والمصادر النووية
http://www.academicinfo.net/histnuke.html

التكتل من أجل خفض المخاطر النووية
http: //www.clw.org/coalition/

القنابل النووية الطليقة: تقصي خطر تهريب المواد النووية

http: //www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/nukes

السباق على القنبلة النووية

http: //www.pbs.org/wgbh/pages/amex/bomb

الاقتصاد السياسي الدولي

معهد الدراسات الاقتصادية

http://www.epinet.org/

أيانويب: الاقتصاد السياسي العالمي

http://www.pitt.edu/~ian/resource/ipe.htm

معهد دراسات الاقتصادات الانتقالية

http://www.online.ru/sp/iet/index.html

مصادر الأعمال الدولية على الشبكة

http: //ciber.bus.msu.edu/busres.htm

شبكة الاقتصاد السياسي الدولي (IPNET)

http: //csf.colorado.edu/ipe/

الألغام الأرضية

الحملة العالمية لحظر الألغام الأرضية

http://www.icbl.org/

الأمن والاستراتيجيات والدفاع

مركز المعلومات الدفاعية

http://www.cdi.org/

مركز الدراسات الدفاعية والأمن العالمي

http://www.cdiss.org/hometemp.htm

مركز الدراسات العسكرية والاستراتيجية

http: //www.stratnet.ucalgary.ca/

مركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية

http: //www.csis.org/

الأرشيف الرقمي للأمن القومي

http: //nsarchive.chadwyck.com/

المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية

http://www.isn.ethz.ch/iiss/

شبكة العلاقات العامة والأمن

http://www.isn.ethz.ch/

أرشيف الأمن القومي

http://www.gwu.edu/~nsarchiv/

المصادر الأمنية والاستراتيجية

http: //www.cfcsc.dnd.ca//links/intrel/sec.html

برنامج الدراسات الأمنية في معهد ماشوستس للتكنولوجيا

http://web.mit.edu/ssp/

دور النساء في الأمن العالمي

http://www.puaf.umd.edu/WIIS/

بحوث السلام وحل النزاعات

مصادر النزاعات وحل النزاعات

http: //www.cfcsc.dnd.ca/links/intrel/confli.html

لجنة كارنيجي لاستباق النزاعات المميتة

http://www.ccpdc.org/

شبكة استباق النزاعات

http: //www.caii-dc.com/ghai/welcome.htm

المنبر الأوروبي للوقاية من النزاعات وتحويلها

http: //www.oneworld.org/euconflict/

مؤسسة التعاون العالمي والنزاعات

http://www-igcc.ucsd.edu/

فريق الأزمات العالمية

http://www.itnl-crisis-group.org/

مركز مصادر السلام

http: //www1.umn.edu/humanrts/peace/

بيس نت

http://www.igc.org/igc/gateway/pnindex.html

مشروع بلوغشيرز

http://www.ploughshares.ca/

المشروع حول السلام العالمي والمعلومات الأمنية على الشبكة

http: //www.ssrc.org/search/ipsintro.htm

البحث عن أرض مشتركة

http: //www.sfcg.org/

مؤسسة ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي - سيبري

http: //www.sipri.se

ترانيت (TRANET)

http://www.nonviolence.org/tranet/104-3.htm

مشروع اليونسكو للأبحاث المتعددة المجالات: نحو ثقافة السلام

http: //www. unesco.org/cpp/uk/

وجهات نظر عالمية

http://www.igc.org/worldviews/index.html

البيئة

المكتبة الرقمية: البيئة

http: //www.digital-librarian.com/environment.html

الشبكة الأوروبية حول البيئة والأمن

http: //www.keele.ac.uk/depts/spire/Research/cres/eunes/eunes_home.htm

غرين بيس

http://www.greenpeace.org/

معهد موارد العالم

http://www.wri.org/wri/

معهد وورلد واتش

http://www.worldwatch.org/

التنمية

مركز التنمية وأنشطة السكان

http://www.cedpa.org/

مجلس الأرض

http: //www.ecouncil.ac.cr/

معهد دراسات حول التنمية

http://www.ids.ac.uk

شبكة دراسات حول التنمية الدولية (IDS NET)

http://www.idsnet.org

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

http://iisd1.iisd.ca/

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

http://www.undp.org/

دور المرأة في التنمية

http://www.iadb.org/sds/WID/index_wid_e.htm

شبكة دور المرأة في التنمية

http: //www.focusintl.com/widnet.htm

الثقافة والإثنية

البقاء الثقافي

http: //www.cs.org/

دراسات حول إثنيات العالم

http://www.partal.com/ciemen/ethnic.html

قضايا عالمية مشتركة بين الثقافات

http://www.etown.edu/vl/gilobal.html

البوابة الإسلامية

http://www.ummah.org.uk/

الجنسانية والعلاقات الدولية

المكتبة الرقمية: مصادر نسائية

http: //www.digital-librarian.com/women.html

قسم النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة

http://www.undp.org/fwcw/daw.htm

النساء والجنسانية والدراسات العالمية: مكتبة ومصادر على الشبكة

http://www.libraries.wright.edu/libnet/subj/gen/pls470.html

شبكة دور النساء في التنمية

http://www.focusintl.com/widnet.htm

دور النساء في الأمن العالمي

http://www.puaf.umd.edu/WIIS/

المجموعة النسائية في السياسة الخارجية

http://www.wfpg.org/

الحرب الباردة

موقع سي إن إن عن الحرب الباردة

www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/

مشروع التاريخ الدولي حول الحرب الباردة

http://cwihp.si.edu/default.htm

مشروع هارفارد حول دراسات الحرب الباردة

http: //www.fas.harvard.edu/~hpcws/

الحرب والنزاع

القوات المسلحة في العالم

http://www.cfcsc.dnd.ca/links/milorg/index.html

النزاعات المعاصرة

http://www.cfcsc.dnd.ca/links/wars/index.html

إنكور: خدمة المعلومات حول النزاعات

http: //www.incore.ulst.ac.uk/cds/countries/index.html

مؤسسة دراسات النزاعات العالمية والتعاون

http://www-igcc:.ucsd.edu/

مراقبة الإنفاق العسكري

http: //www.cdi.org/msc/clock.html

دراسات السلام والنزاعات

http: //www.library.utoronto.ca/pcs/

سيبري والإنفاق العسكري

http://www.sipri.se/projects/Milex/introductrion

أضواء على الأخبار العسكرية والقضايا الدولية

http: //www.cfc.dnd.ca/spotlight.en.html

حفظ السلام

المركز الكندي للتدريب على حفظ السلام

http: //www.cdnpeacekeeping.ns.ca/

صفحة قوات حفظ السلام: موقع كندي

http://pk.kos.net/

عمليات حفظ السلام والعمليات المتعلقة بها

http://www.unbsj.ca/library/subject/peace1.htm

الأمم المتحدة وحفظ السلام

http: //www.un.org/Depts/dpko/dpko/home_bottom.htm

عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة: ماضيها وحاضرها

http: //www.clw.org/pub/clw/un/unoperat.html

حقوق الإنسان/ القانون الدولي

معلومات أكاديمية: حقوق الإنسان

http://www.academicinfo.net/human.html

منظمة العفو الدولية

http://www.amnesty.org

فريدوم هاوس

http://www.freedomhouse.org/

الشبكة التفاعلية لحقوق الإنسان

http: //www.webcom.com/hrin/welcome.html

مكتبة حقوق الإنسان

http://www.umn.edu/humanrts/

مصادر حقوق الإنسان في مدرسة القوات المسلحة الكندية

http: //www.cfcsc.dnd.ca/links/intrel/hum.html

هيومن رايتس ووتش

http://www.hrw.org

محكمة العدل الدولية

http://www.icj-cij.org/

قانون دولي

http://www.cfcsc.dnd.ca/links/intrel/intlaw.html

مكتبة جاي دبل يو لونغ: القانون الأجنبي والقانون الدولي

http://www.willamette.edu/law/longlib/forint.htm

القانون الدولي العام

http: //www.law.ecel.uwa.edu.au/intlaw/

لجنة الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان

http: //www.unhchr.ch/

الحكمانية العالمية

لجنة الحكمانية العالمية

Commission on Global Governance

http://www.cgg.ch/

منتدى السياسة العالمية

http://www.globalpolicy.org/

الدبلوماسية والسياسة الخارجية

الموارد الدبلوماسية لمدرسة القوات الحربية الكندية

http: //www.cfcsc.dnd.ca/links/intrel/diplo.html

الدين

معلومات أكاديمية: دين

http: //www.academicinfo.net/religindex.html

السكان

الديمغرافيا والموارد الإنسانية

http://www.pstc.brown.edu/resources.html

Popnet بوب نت

http://www.popnet.org/

مراقبة سكان العالم

http://www.census.gov/cgi-bin/ipc/popclockw

السكان المحليون

مركز دراسات السكان المحليين في العالم

http: //www.cwis.org/

قضايا السكان المحليين

http: //www.nativeweb.org/

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات

http://www.minorityrights.org/

حركات الاستقلال والانفصال

http://www.constitution.org/cs_separ.htm

منظمة الدول والأمم غير الممثلة

http://www.unpo.org/

الشركات المتعددة الجنسيات

مراقبة الشركات المتعددة الجنسيات

http://www.essential.org/monitor/

الصحة

مركز الوقاية ومكافحة الأمراض

http://www.cdc.gov/

شبكة الصحة العالمية

http: //www.pitt.edu/HOME/GHNet/

صلات على الشبكة حول الصحة

http://www.jhuccp.org/netlinks/

المكتب المرجعي لمكتبة منظمة الصحة العالمية
http://www.who.int/hlt/virtuallibrary/English/virtuallib.htm

ضبط السلاح ونزعه

جمعية ضبط التسلح
http: //www.armscontrol.org/home.htm

مشروع تحويل الأسلحة
http: //www.gn.apc.org./acp/

مشروع مراقبة مبيعات الأسلحة
http://sun00781.dn.net/asmp/

مشروع تحويل الأسلحة التقليدية
http: //www.clw.org/cat/

- الأدوات الدولية الأساسية الخاصة بنزع السلاح والمشكلات المتعلقة به
http: //www.unog.ch/frames/disarm/distreat/warfare/.htm

- الأمم المتحدة ونزع السلاح
http: //www.un.org/Depts/dda/index.html

- الوكالة الأمريكية لنزع السلاح وضبطه
http: //dosfan.lib.uic.edu/acda/

العولمة

عولمة
http://www.uq.edu.au/jrn/global/

الفقر

شبكة الجوع
http://www.brown.edu/Departments/World_Hunger_Program/

شبكة الفقر
http: //www.worldbank.org/poverty/

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نحو القضاء على الفقر
http: //www.undp.org/poverty/

السنة العالمية للجوع
http: //www.worldhungeryear.org /

جيران في العالم

http://www.wn.org/

قضايا الشمال والجنوب

مجلس القضايا نصف الأرضية

http://www.coha.org/

معهد الشمال والجنوب

http://www.nsi-ins.ca/

شبكة عالم واحد

http://www.oneworld.org/

اللاجئون والهجرة

مصادر اللاجئين والهجرة

http: //www.cfcsc.dnd.ca/links/intrel/refu.html

المخاطر

تحليل مخاطر البلدان

http: //www.duke.edu/~charvey/Country_risk/couindex.htm

المرتزقة

محصلات تنفيذية

http://www.fas.org/irp/world/para/executive_outcomes.htm

معهد **MPRI**

http://www.mpri.com

ساندلاين أنترناشيونال

http://www.sandline.com/site/index.html

٦- شبكات الأخبار والقضايا المعاصرة

All Africa

http://www.africanews.org/

Arabic News

http://www.arabicnews.com/

Asia Times Online

http://www.atimes.com/

BBC World Service

http: //www.bbc.co.uk/worldservice/index.shtml

China Daily

http: //www.chinadaily.net/

CNN Network
http: //www.cnn.com
Documents in the News
http://www.lib.umich.edu/libhome/Documents.center/
Earth Times
http: //www.earthtimes.org/
Economist
http://www.economist.com
Financial Times
http://news.ft.com/
Guardian Unlimited
http://www.guardianunlimited.co.uk/
Internet Press
http: //www.wwideweb.com/link40.htm
Jerusalem Report
http: //www.jrep.com/
Media Links: Online Media Directory
http://emedia1.mediainfo.com/emedia/
Muslim News Online
http://www.muslimnews.co.uk/
New York Times
http: / www.nytimes.com/
Newsweek
http://www.newsweek.com/
Omnivore Daily News and Information Service
http://way.net/omnivore/
Pacific Rim Review
http://pacificrim.bx.com/
Palestine Times
http://www.ptimes.com/
Time Magazine
http: //www.time.com/

٧- منظمات غير حكومية

كير (CARE)

http: //www.care.org/

غرفة التجارة الدولية

http: //www.iccwbo.org/

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

http: //www.icrc.org/

أطباء بلا حدود

http://www.msf.org/

مؤسسة نوبل

http: //www.nobel.se/

منظمات لا تبغى الربح

http://www.digital-librarian.com/nonprofits.html

أوكسفام

http://www.oxfam.org/

٨- منظمات ومؤتمرات محترفة

جمعية الدراسات الأفريقية

http: //www.africanstudies.org/

الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية

http://www.apsanet.org/

جميعية أسياتيكا

http:// www.asiatica.org/

الجمعية الأستروآسيوية للعلوم السياسية

http: //www.une.edu.au/apsa/main.htm

الجمعية البريطانية للدراسات الدولية

http://www.bisa.ac.uk/

الجمعية الكندية للعلوم السياسية

http://www.sfu.ca/igs/cpsares.html

الجمعية الدولية لدراسات أوروبا الوسطى والشرقية (CEEISA)

http://ian.vse.cz/ceeisa/

جمعية الدراسات الدولية

http://www.isanet.org

جميعة دراسات أمريكا اللاتينية

http://lasa.international.pitt.edu/

جمعية دراسات السلام

http: //sobek.colorado.edu/SOC/ORGS/peace.html

المعهد الملكي للشؤون الدولية

http://www.riia.org/

٩- مراكز بحوث، معاهد تعليمية ومؤسسات فكرية

المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية

http: //www.ciss.ca/

مجلس كارينغي للأخلاقيات والشؤون الدولية

http: //www.cceia.org

مركز كارتر

http: //www.cartercenter.org

مؤسسة كاتو

http: //www.cato.org/

مجلس العلاقات الخارجية

http: //www.foreignrelations.org

مركز هنري ل. ستيمسون

http: //www.stimson.org/

مؤسسة التراث

http: //www.heritage.org/

معهد هوفر لدراسات الحرب والثورة والسلام

http://www.hoover.org/

مركز نيكسون

http: //www.nixoncenter.org/

مؤسسة راند

http://www.rand.org/

مؤسسة سوروس

http://www.soros.org/

مؤسسة المعهد الأمريكي للسلام

http://www.usip.org

مؤسسة ألتون جون

http://www.wajones.org/

مركز وودرو ويلسون

http://wwics.si.edu

الدليل العالمي للمؤسسات الفكرية

http: //www.nira.go.jp/ice/tt-info/nwdtt99/

١٠- مصادر للدارسين

دليل الألفاظ الأوائلية

http: //www.acronymfinder.com/

جمعية جامعات الكومنولث

http://www.acu.ac.uk/

جمعية المدارس المحترفة الخاصة بالشؤون الدولية

http: //www.apsia.org/

فهرس جامعة براين تراك

http: //www.braintrack.com/

صفحات الجامعات والمدارس بحسب الدول

http://www.mit.edu:8001 /people/cdemello/geog.html

مركز موارد الكومنولث: منح علمية ودراسية

http: //www.commonwealth.org.uk/resource/reslists/grants.htm

المكتبة الرقمية: المدارس والجامعات

http: //www.digital-librarian.com/college.html

شبكة السفارات

http://www.embpage.org/

صلات مع الحكومات الأجنبية

http://www.lib.berkeley.edu/GSSI/foreign.html

برنامج فولبرايت

http://www.iie.org/fulbright/

فهرس المنح العلمية والدراسية

http: //www.ala.org/work/awards/grtscidx.html

شبكة غرانت

http://www.grantsnet.org/

معهد جون ف. كنيدي لقضايا الحكم: جامعة هارفارد

http://www.ksg.harvard.edu

مكتبة الكونغرس: مجموعات وخدمات

http://www.loc.gov/library/

مجموعة خرائط بيري كاستانادا
http: //www.lib.utexas.edu/Libs/PCL/Map_collection/Map_collection.html

الدراسة والعمل في الخارج
http://www.etown.edu/vl/study.html

الجامعات والمدارس في المملكة المتحدة
http://www.scit.wlv.ac.uk/ukinfo/alpha.html

الجامعات والمدارس
http: //www.universities.com/

الجامعات حول العالم
http: //geowww.uibk.ac.at/univ/

دليل مكتبة الشبكة العالمية
http: //www.webpan.com/msauers/libdir/

محرك البحث الأكاديمي

غوغل
http: //www.google.com/

المراجع

Books

Adelman, Morris Albert. *The Genie Out of the Bottle: World Oil Since 1970.* Cambridge, MA: MIT Press, 1995.

Adler, Emanuel (ed.). *The International Practice of Arms Control.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1992.

Aggarwal, Vinod K. (ed.). *Institutional Designs for a Complex World: Bargaining, Linkages, and Nesting*. Ithaca: Cornell University Press, 1998.

Al-Chalabi, Fadhil J. *OPEC at the Crossroads*. With a Foreword by Sheikh Ahmed Zaki Yamani. Oxford; New York: Pergamon Press, 1989.

Allison, Graham T. *Avoiding Nuclear Anarchy: Containing the Threat of Loose Russian Nuclear Weapons and Fissile Material.* Cambridge, MA: MIT Press, 1996. (CSIA Studies in International Security; no. 12)

________ and Philip Zelikow. *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis.* 2nd ed. New York: Longman; Reading, MA: Addison-Wesley, 1999.

Andelson, Robert V. (ed.). *Commons without Tragedy: Protecting the Environment from Overpopulation -- A New Approach.* London: Shepheard-Walwyn; Savage, Md.: Barnes and Noble, 1991.

Anderson, Benedict Richard O'Gorman. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism.* Rev. and Extended ed. London; New York: Verso, 1991.

_________. *The Spectre of Comparisons: Nationalism, Southeast Asia, and the World.* London; New York: Verso, 1998.

Anderson, Perry. *A Zone of Engagement*. London; New York: Verso, 1992.

Archibugi, Daniele. David Held and Martin Köhler (eds.). *Re-Imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy*. Cambridge, UK: Polity Press, 1998.

Arnett, Eric (ed.). *Implementing the Comprehensive Test Ban: New Aspects of Definition, Organization and Verification.* Oxford: New York: Oxford University Press, 1994. (SIPRI Research Report; no. 8)

Arnold, Guy. *Mercenaries: The Scourge of the Third World*. New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Palgrave, 1999.

Arthur, John and William H. Shaw (eds.). *Justice and Economic Distribution.* 2nd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1991.

Asch, Ronald G. *The Thirty Years War: The Holy Roman Empire and Europe, 1618-48.* New York: St. Martin's Press, 1997.

Ashcroft, Bill, Gareth Griffiths and Helen Tiffin. *Key Concepts in Post-Colonial Studies*. London; New York: Routledge, 1998. (Key Concepts Series)

Ashworth, Lucian M. and David Long (eds.). *New Perspectives on International Functionalism.* New York: St. Martin's Press, 1999.

Axelrod, Robert M. *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books, 1984.

Axtmann, Roland. *Liberal Democracy into the Twenty-First Century: Globalization, Integration, and the Nation-State.* Manchester; New York: Manchester University Press, [1996]. (Political Analyses)

Badsey, Stephen (ed.). *The Media and International Security*. London; Portland, OR: F. Cass, 2000. (Sandhurst Conference Series; 1483-1153)

Baehr, Peter R. and Leon Gordenker. *The United Nations at the End of the 1990s.* 3rd ed. New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 1999.

Baldwin, David A. (ed.). *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*. New York: Columbia University Press, 1993. (New Directions in World Politics)

Barnet, Richard J. and John Cavanagh. *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order*. New York: Simon and Schuster, 1994.

Barry Jones, R. J. and Peter Willetts (eds.). *Interdependence on Trial: Studies in the Theory and Reality of Contemporary Interdependence*. London: F. Pinter, 1984.

Barston, Ronald Peter. *Modern Diplomacy.* Harlow: Addison Wesley Longman, 1996.

Bartkus, Viva Ona. *The Dynamic of Secession.* Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999. (Cambridge Studies in International Relations; 64)

Baylis, John and N. J. Rengger (eds.). *Dilemmas of World Politics: International Issues in a Changing World.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1992.

Baylis, John and Steve Smith (eds.). *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1997.

________. ___________. New York: Oxford University Press, [1999].

Bayne, Nicholas. *Hanging in There: The G7 and G8 Summit in Maturity and Renewal.* Aldershot, Hants, England; Brookfield: Ashgate, 2000. (G8 and Global Governance Series)

Bebler, Anton A. (ed.). *The Challenge of NATO Enlargement.* Westport, Conn.: Praeger, 1999.

Beck, Ulrich. *Risk Society: Towards a New Modernity.* Translated by Mark Ritter. London; Newbury Park, CA: Sage Publications, 1992. (Theory, Culture and Society)

Becker, Lawrence C. *Reciprocity*. London; Boston: Routledge and Kegan Paul; Chicago, IL: University of Chicago Press, 1986.

Beigbeder, Yves. *Judging War Criminals: The Politics of International Justice*. New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 1999.

Beitz, Charles R. *Political Theory and International Relations*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Bell, Andrew Villen. *Ethnic Cleansing*. New York: St. Martin's Press, 1996.

Berdal, Mats. *Disarmament and Demobilisation after Civil Wars: Arms, Soldiers and the Termination of Armed Conflicts*. Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1996. (Adelphi Paper; 303)

_________. *Whither UN Peacekeeping*?. London: International Institute for Strategie Studies, 1993. (Adelphi Paper; no. 281)

_________ and David M. Malone (eds.). *Greed & Grievance: Economic Agendas in Civil Wars.* Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000.

Berger, Peter L. and Thomas Luckmann. *The Social Construction of Reality; a Treatise in the Sociology of Knowledge*. New York: Anchor; Garden City, NY: Doubleday, 1966.

Bergsten, C. Fred and C. Randall Henning. *Global Economic Leadership and the Group of Seven.* Washington, DC: Institute for International Economics, 1996.

Berki, R. N. *Insight and Vision: The Problem of Communism in Marx's Thought*. London: J. M. Dent, 1983.

Bernstein, Peter L. *Against the Gods: The Remarkable Story of Risk.* New York: John Wiley and Sons, 1998.

Bernstein, Richard and Ross H. Munro. *The Coming Conflict with China.* New York: A. A. Knopf, 1997.

Best, Geoffrey. *War and Law Since 1945.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1994.

Betts, Raymond F. *Decolonization*. London; New York: Routledge, 1998. (Making of the Contemporary World)

Bhalla, A. S. and P. Bhalla. *Regional Blocs: Building Blocks or Stumbling Blocks*. New York: St. Martin's Press; Basingstoke, Macmillan, 1997.

Biersteker, Thomas J. and Cynthia Weber (eds.). *State Sovereignty as Social Construct*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

_________. ___________. Cambridge: Cambridge University Press, 1996. (Cambridge Studies in International Relations; 46)

Binder, Leonard [et al.] (contribs.). *Crises and Sequences in Political Development.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971. (Studies in Political Development; 7)

Black, Cyril Edwin. *The Dynamics of Modernization; a Study in Comparative History*. New York: Harper and Row, [1966].

Blackburn, Robin (ed.). *After the Fall: The Failure of Communism and the Future of Socialism*. London; New York: Verso, 1991.

Blair, David J. *Trade Negotiations in the OECD: Structures, Institutions, and States*. London; New York: Kegan Paul International, 1993. (Publication of the Graduate Institute of International Studies, Geneva)

Blomström, Magnus and Björn Hettne. *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*. London: Zed Books, 1984.

Bohman, James and Matthias Lutz-Bachmann (eds.). *Perpetual Peace: Essays on Kant's Cosmopolitan Ideal*. Cambridge, MA: MIT Press, 1997. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Booth, Ken (ed.). *New Thinking about Strategy and International Security*. London: HarperCollins Academic, 1991.

__________. *Statecraft and Security: The Cold War and Beyond*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1998.

_________ and Steve Smith (eds.). *International Relations Theory Today*. Cambridge: Polity Press, 1995.

Boserup, Ester. *Woman's Role in Economic Development*. London: Earthscan, 1989.

Bothe, Michael, Natalino Ronzitti, Allan Rosas (eds.). *The OSCE in the Maintenance of Peace and Security: Conflict Prevention, Crisis Management, and Peaceful Settlement of Disputes*. The Hague; Boston: Kluwer Law International, 1997.

Boulding, Elise and Kenneth E. Boulding. *The Future: Images and Processes*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 1995.

Boutros-Ghali, Boutros. *An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking, and Peace-Keeping: Report of the Secretary-General Pursuant to the Statement Adopted by the Summit Meeting of the Security Council on 31 January 1992*. New York: United Nations, 1992.

Braden, K. and E. Shelley. *Geopolitics*. London: Longman, 1998.

Bretherton, Charlotte and John Vogler. *The European Union as a Global Actor*. London; New York: Routledge, 1999.

Brewer, Anthony. *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey.* London; Boston: Routledge and Kegan Paul, 1980.

Brown, Chris. *International Relations Theory: New Normative Approaches.* New York: Columbia University Press, 1992.

Brown, Michael E., Sean M. Lynn-Jones and Steven E. Miller (eds.). *Debating the Democratic Peace.* Cambridge, MA: MIT Press, 1996. (International Security Readers)

Brzezinski, Zbigniew and Paige Sullivan (eds.). *Russia and the Commonwealth of Independent States: Documents, Data, and Analysis.* Armonk, NY: London: M. E. Sharpe, 1997.

Buchanan, Allen. *Secession: The Morality of Political Divorce from Fort Sumter to Lithuania and Quebec*. Boulder, CO: Westview Press, 1991.

Bull, Hedley. *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics.* 2nd ed. New York: Columbia University Press; Basingstoke: Macmillan, 1995.

Burchill, Scott [et al.]. *Theories of International Relations.* Basingstoke: Macmillan, 1996.

Burtless, Gary [et al.]. *Globaphobia: Confronting Fears about Open Trade.* Washington, DC: Brookings Institution; Progressive Policy Institute; New York: Twentieth Century Fund, 1998.

Buzan, Barry. *People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations.* 2nd ed. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1991.

Cameron, Gavin. *Nuclear Terrorism: A Threat Assessment for the 21st Century.* New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Palgrave, 1999.

Caporaso, James A. (ed.). *Continuity and Change in the Westphalian Order.* Oxford, UK; Malden, MA: Blackwell, 2000. (International Studies Review Presidential Series)

Carr, Edward Hallett. *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939; an Introduction to the Study of International Relations*. 2nd ed. London: Macmillan and co. ltd, 1946.

Chabot, Christian N. *Understanding the Euro: The Clear and Concise Guide to the New Trans-European Economy.* New York: McGraw Hill, [1999].

Chafetz, Glenn, Michael Spirtas and Benjamin Frankel (eds.). *The Origins of National Interests.* London; Portland, OR: F. Cass, 1999. (Cass Series on Security Studies; 1363-2329)

Chatterjee, Partha. *Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative Discourse*. London: Zed Books, 1994.

Chazan, Naomi (ed.). *Irredentism and International Politics*. Boulder, CO: L. Rienner Publishers; London: Adamantine Press, 1991. (Studies in International Politics. Adamantine International Studies)

Cigar, Norman. *Genocide in Bosnia: The Policy of "Ethnic Cleansing"*. College Station: Texas A&M University Press, 1995. (Eastern European Studies; no. 1)

Cimbala, Stephen J. *The Past and Future of Nuclear Deterrence*. Westport, Conn.: Praeger, 1998.

Claes, Dag Harald. *The Politics of Oil-Producer Cooperation.* Boulder, CO: Westview Press, [2001]. (Political Economy of Global Interdependence)

Clapham, Christopher S. *Third World Politics: An Introduction.* London: Routledge, 1992.

Claude, Inis L. *Power and International Relations*. New York: Random House, [1967].

Clemens, Walter C. *Dynamics of International Relations: Conflict and Mutual Gain in an Age of Global Interdependence*. Lanham, Md.: Rowman and Littlefield Publishers, 1998.

Cohen, Benjamin J. *Organizing the World's Money: The Political Economy of International Monetary Relations.* New York: Basic Books, 1977. (Political Economy of International Relations Series)

Cohen, Joel E. *How Many People Can the Earth Support?*. New York: Norton, 1995.

Cohen, Robin (ed.). The Cambridge Survey of World Migration. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995.

______. *Global Diasporas: An Introduction*. Seattle, WA: University of Washington Press, 1997. (Global Diasporas)

Cole, Leonard A. *The Eleventh Plague: The Politics of Biological and Chemical Warfare.* New York: W. H. Freeman, 1997.

Coleman, William D. and Geoffrey R. D. Underhill (eds.). *Regionalism and Global Economic Integration: Europe, Asia, and the Americas*. London; New York: Routledge, 1998.

Cooper, Andrew F., Richard A. Higgott and Kim Richard Nossal. *Relocating Middle Powers: Australia and Canada in a Changing World Order.* Vancouver: University of British Columbia Press, 1993. (Canada and International Relations; 6)

Cortright, David and George A. Lopez (eds.). *Economic Sanctions: Panacea or Peacebuilding in a Post-Cold War World?*. With a Foreword by Ronald V. Dellums. Boulder, CO: Westview Press, 1995.

Coulon, Jocelyn. *Soldiers of Diplomacy: The United Nations, Peacekeeping, and the New World Order.* Translated by Phyllis Aronoff and Howard Scott. Toronto; Buffalo: University of Toronto Press, 1998.

Cox, Michael, G. John Ikenberry and Takashi Inoguchi (eds.). *American Democracy Promotion: Impulses, Strategies, and Impacts*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2000.

Cox, Robert and Timothy J. Sinclair. *Approaches to World Order.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996. (Cambridge Studies in International Relations; 40)

Craft, Cassady. Weapons for Peace, *Weapons for War: The Effect of Arms Transfers on War Outbreak, Involvement, and Outcomes.* New York; London: Routledge, 1999.

Craig, Gordon Alexander and Alexander L. George. *Force and Statecraft: Diplomatic Problems of Our Time.* 2nd ed. New York; Oxford: Oxford University Press, 1990.

Crawford, Robert M. A. *Idealism and Realism in International Relations: Beyond the Discipline*. London; New York: Routledge, 2000. (Routledge Advances in International Relations and Politics; 10)

________. *Regime Theory in the Post-Cold War World: Rethinking Neoliberal Approaches to International Relations*. Eldershot, Eng.; Brookfield, USA: Dartmouth, 1996.

________ and Darryl S. L. Jarvis (eds.). *International Relations: Still an American Social Science?: Toward Diversity in International Thought*. Albany, NY: State University of New York Press, 2001. (SUNY Series in Global Politics)

Crockatt, Richard. *The Fifty Years War: The United States and the Soviet Union in World Politics, 1941-1991*. London; New York: Routledge, 1995.

Croft, S. *Cooperative Security in Europe.* London: Brassey's, 1993.

Dahl, Robert Alan. *Democracy and its Critics.* New Haven: Yale University Press, 1989.

Danaher, Kevin (ed.). *50 Years Is Enough: The Case Against the World Bank and the International Monetary Fund*. Boston, MA; London: South End Press, 1994.

Davidson, Donald L. *Nuclear Weapons and the American Churches: Ethical Positions on Modern Warfare*. Boulder, CO: Westview Press, 1983.

Dent, Martin and Bill Peters. *The Crisis of Poverty and Debt in the Third World*. Brookfield, VT: Ashgate Pub., 1999.

Dicken, Peter. *Global Shift: Transforming the World Economy.* 3rd ed. New York: Guilford Press; London: Sage, 1998.

Diehl, Paul F. *The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1997.

Dinan, Desmond. *Ever Closer Union: An Introduction to European Integration*. 2nd ed. Boulder, CO: L. Rienner Publishers, 1999.

Dobkowski, Michael N. and Isidor Wallimann (eds.). *The Coming Age of Scarcity: Preventing Mass Death and Genocide in the Twenty-First Century.* With a Foreword by John K. Roth. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1998. (Syracuse Studies on Peace and Conflict Resolution)

Dodds, Klaus and David Atkinson (eds.). *Geopolitical Traditions: A Century of Geopolitical Thought*. London; New York: Routledge, 2000. (Critical Geographies; 7)

Donnelly, Jack. *International Human Rights.* Boulder, CO: Westview Press, 1997. (Dilemmas in World Politics)

________. *Realism and International Relations.* Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 2000. (Themes in International Relations)

Doremus, Paul N. [et al.]. *The Myth of the Global Corporation.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Dorraj, Manochehr (ed.). *The Changing Political Economy of the Third World.* Boulder, CO: L. Rienner Publishers, 1995.

Doxey, Margaret P. *International Sanctions in Contemporary Perspective*. 2nd ed. New York: St. Martin's Press, 1996.

Doyle, Michael W. *Empires*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986. (Cornell Studies in Comparative History)

________. *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism.* New York: Norton, 1997.

Drake, Frances. *Global Warming: The Science of Climate Change*. London: Arnold; New York: Co-Published in the United States of America by Oxford University Press, 2000.

Drollas, Leo and Jon Greenman. *Oil: The Devil's Gold*. London: Duckworth, 1989.

Dunn, Lewis A. *Containing Nuclear Proliferation.* London: International Institute for Strategic Studies, 1991. (Adelphi Papers; 263)

Dunne, Timothy. *Inventing International Society: A History of the English School*. New York: St. Martin's Press in Association with St. Antony's College, Oxford, 1998. (St. Antony's Series)

________ and Nicholas J. Wheeler. *Human Rights in Global Politics.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1999.

Dunning, J. H. *The Globalisation of Business.* London: Routledge, 1993.

Durch, William J. *UN Peacekeeping, American Politics, and the Uncivil Wars of the 1990s*. New York: St. Martin's Press, 1997; 2000.

Dyker, David A. (ed.). *Foreign Direct Investment and Technology Transfer in the Former Soviet Union*. Cheltenham, UK; Northampton, MA: Edward Elgar, 1999.

Eban, Abba. *Diplomacy for the Next Century.* New Haven: Yale University Press, 1998.

Edwards, Sebastian (ed.). *Capital Controls, Exchange Rates, and Monetary Policy in the World Economy*. Cambridge; New York, NY: Cambridge University Press, 1997.

Eldon, Stewart. *From Quill Pen to Satellite: Foreign Ministries in the Information Age*. London: Royal Institute of *International Affairs*, European Programme, 1994.

Elias, Robert and Jennifer Turpin (eds.). *Rethinking Peace*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1994.

Enloe, Cynthia. *Bananas, Beaches & Bases: Making Feminist Sense of International Politics*. Berkeley: University of California Press, 1990.

Etcheson, Craig. *Arms Race Theory: Strategy and Structure of Behavior*. New York: Greenwood Press, 1989. (Contributions in Military Studies; no. 87)

Evangelista, Matthew. *Innovation and the Arms Race: How the United States and the Soviet Union Develop New Military Technologies.* Ithaca: Cornell University Press, [1988]. (Cornell Studies in Security Affairs)

Evans, Gareth. *Cooperating for Peace: The Global Agenda for the 1990's and Beyond.* St. Leonards, NSW, Australia: Allen and Unwin, 1993.

Evans, L. T. *Feeding the Ten Billion: Plants and Population Growth.* Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1998.

Evans, Peter B., Harold K. Jacobson, Robert D. Putnam (eds.). *Double-Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics.* Berkeley, CA: University of California Press, 1993. (Studies in International Political Economy; 25)

Falk, Richard. *On Humane Governance: Toward a New Global Politics. The World Order Models Project Report of the Global Civilization Initiative.* University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1995.

Falk, Richard. *Predatory Globalization: A Critique*. Cambridge: Polity Press, 1999.

Fawcett, Louise and Andrew Hurrell (eds.). *Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order*. New York: Oxford University Press, 1995.

Finger, J. Michael and Nellie T. Artis (eds.). *Antidumping: How it Works and Who Gets Hurt.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993. (Studies in International Trade Policy)

Finnemore, Martha. *National Interests in International Society*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996. (Cornell Studies in Political Economy)

Fowler, Kenneth. *Medieval Mercenaries*. Oxford; Malden, MA: Blackwell, [2001].

Fox, William T. R. *The Super-Powers: The United States*, Britain, and the Soviet Union – their Responsibility for Peace. New York: Harcourt, Brace and company, [1944].

Franck, Thomas M. *The Power of Legitimacy among Nations.* New York; Oxford: Oxford University Press, 1990.

Frank, Andre Gunder and Barry K. Gills (eds.). *The World System: Five Hundred Years or Five Thousand?.* London; New York: Routledge, 1993.

Frankel, Jeffrey A., Ernesto Stein and Shang-Jin Wei. *Regional Trading Blocs in the World Economic System.* Washington, DC: Institute for International Economics, 1997.

Freedman, Lawrence. *The Evolution of Nuclear Strategy*. New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 1981.

Fukuyama, Francis. *The End of History and the Last Man.* New York: Free Press; London, Hamish Hamilton; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1992.

Gaddis, John Lewis. *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1982.

________. *We Now Know: Rethinking Cold War History.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997.

Gallagher, Nancy W. (ed.). *Arms Control: New Approaches to Theory and Policy.* London; Portland, OR: Frank Cass, 1998.

Gallie, W. B. *Philosophers of Peace and War: Kant, Clausewitz, Marx, Engels, and Tolstoy*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, [1978]. (Wiles Lectures; 1976)

Gamble, Andrew and Anthony Payne (eds.). *Regionalism and World Order.* New York: St. Martin's Press, 1996.

Garran, Robert. *Tigers Tamed: The End of the Asian Miracle.* Honolulu, Hawaii: University of Hawaii Press, 1998.

Garten, Jeffrey E. *A Cold Peace: America, Japan, Germany, and the Struggle for Supremacy*. New York: Times Books, 1992.

Gellner, Ernest. *Nations and Nationalism*. Oxford: Blackwell, 1983.

Geoger, Till and Dennis Kennedy (eds.). *Regional Trade Blocs, Multilateralism and the GATT: Complementary Paths to Free Trade?*. London; New York: Pinter, 1996.

George, Alexander L. and Jane E Holl. *The Warning-Response Problem and Missed Opportunities in Preventive Diplomacy*. Washington, DC: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, 1997.

George, Jim. *Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1994. (Critical Perspectives on World Politics)

George, Susan. *The Debt Boomerang: How Third World Debt Harms Us All.* London: Pluto Press, 1991.

________. *A Fate Worse than Debt.* Harmondsworth: Penguin, 1988

Gill, George. The League of Nations: from 1929 to 1946. New York: Avery, 1996.

Gill, Stephen (ed.). *Globalization, Democratization, and Multilateralism*. New York: St. Martin's Press, 1997. (Multilateralism and the UN System)

_______ and James H. Mittelman (eds.). *Innovation and Transformation in International Studies*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997.

Gilligan, Michael J. *Empowering Exporters: Reciprocity, Delegation, and Collective Action in American Trade Policy.* Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1997.

Gilpin, Robert. *War and Change in World Politics*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1981.

________ and Jean M. Gilpin. *The Political Economy of International Relations.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.

Goldstein, Judith and Robert O. Keohane (eds.). *Ideas and Foreign Policy:*

Beliefs, Institutions, and Political Change. Ithaca: Cornell University Press, 1993. (Cornell Studies in Political Economy)

Gong, Gerrit W. *The Standard of "Civilization" in International Society.* Oxford: Clarendon Press, 1984.

Gourevitch, Philip. *We Wish to Inform You that Tomorrow We Will Be Killed with Our Families: Stories from Rwanda.* New York: Farrar, Straus, and Giroux, 1998.

Grauwe, Paul de. *The Economics of Monetary Union*. Oxford: Oxford University Press, 1997.

Gray, Colin S. and Geoffrey Sloan (eds.). *Geopolitics, Geography, and Strategy.* London; Portland, OR: Frank Cass, [1999].

Greenfeld, Liah. *Nationalism: Five Roads to Modernity.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992.

Greider, William. *One World, Ready or Not: The Manic Logic of Global Capitalism.* New York: Touchstone, 1998.

Grieco, Joseph M. *Cooperation among Nations: Europe, America, and Non-Tariff Barriers to Trade.* Ithaca: Cornell University Press, 1990. (Cornell Studies in Political Economy)

Griffiths, Martin. *Fifty Key Thinkers in International Relations.* London: Routledge, 1999.

Griffiths, Martin. *Realism, Idealism, and International Politics: A Reinterpretation.* London; New York: Routledge, 1995.

Guibernau, Montserrat and John Rex (eds.). *The Ethnicity Reader: Nationalism, Multiculturalism, and Migration.* Cambridge, UK: Polity Press; Malden, MA: Blackwell Publishers, 1997.

Guillemin, Jeanne. *Anthrax: The Investigation of a Deadly Outbreak*. Berkeley: University of California Press, 1999.

Guzzini, Stefano. *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold.* London; New York: Routledge, 1998. (New International Relations)

Haas, Ernst B. *Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1964.

Habermas, Jürgen. *On the Logic of the Social Sciences.* Translated by Shierry Weber Nicholsen and Jerry A. Stark. Cambridge, MA: MIT Press, 1994. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Haggard, Stephan. *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990. (Cornell Studies in Political Economy)

Haglund, David G. and Michael K. Hawes (eds.). *World Politics: Power, Interdependence and Dependence.* Toronto: Harcourt Brace Javanovich, 1990.

Hajnal, Peter I. and Sian Meikle. The *G7/G8 System: Evolution, Role, and Documentation.* With a Contribution by Sian Meikle. Aldershot; Brookfield: Ashgate, 1999. (G8 and Global Governance Series)

Hall, Thomas E. and J. David Ferguson. *The Great Depression: An International Disaster of Perverse Economic Policies.* Ann Arbor; Michigan, IL: University of Michigan Press, 1998.

Handelman, Howard. *The Challenge of Third World Development.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1999.

Hannum, Hurst. *Autonomy, Sovereignty, and Self-Determination: The Accommodation of Conflicting Rights.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1990.

Hardin, Russell. *Collective Action.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982.

Harmon, Christopher C. *Terrorism Today.* London; Portland, OR: Frank Cass, 2000. (Cass Series on Political Violence; [7])

Harrison, Paul. *Inside the Third World: The Anatomy of Poverty.* Harmondsworth: Penguin, 1993.

Harvey, Charles (ed.). *Constraints on the Success of Structural Adjustment Programmes in Africa.* Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, [1996].

Hasenclever, Andreas, Peter Mayer and Volker Rittberger. *Theories of International Regimes.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997. (Cambridge Studies in International Relations; 55)

Haynes, Jeffrey. *Third World Politics: A Concise Introduction.* Oxford: Blackwell Publishers, 1996.

Heater, Derek Benjamin. *World Citizenship and Government: Cosmopolitan Ideas in the History of Western Political Thought.* New York: St. Martin's Press, 1996.

Heilbroner, Robert. *21st Century Capitalism*. New York: Norton, [1993].

Held, David. *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance.* Stanford, CA: Stanford University Press; Cambridge: Polity Press, 1995.

Helleiner, Eric. *States and the Reemergence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990s.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.

Heller, Francis H. and John R. Gillingham (eds.). *NATO: The Founding of the Atlantic Alliance and the Integration of Europe.* New York: St. Martin's Press, 1992. (Franklin and Eleanor Roosevelt Institute Series on Diplomatic and Economic History; 2)

Herzog, Roman [et al.]. *Preventing the Clash of Civilizations: A Peace Strategy for the Twenty-First Century*. Edited by Henrik Schmiegelow. New York: St. Martin's Press, 1999.

Higgins, Rosalyn. *Problems and Process: International Law and How We Use it.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, [1994].

Hobsbawm, Eric J. *Nations and Nationalism Since 1780: Programme, Myth, Reality.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990. (Wiles Lectures)

Hobson, John Atkinson. *Imperialism, a Study.* New Introd. by Philip Siegelman. [Ann Arbor]: University of Michigan Press, [1965]. (Ann Arbor Paperbacks; AA103)

Hodder, Dick, Sarah J. Lloyd, and Keith McLachlan (eds.). *Land-Locked States of Africa and Asia.* London; Portland, OR: F. Cass, [1998].

Hoekman, Bernard M. and Michel M. Kostecki. *The Political Economy of the World Trading System: From GATT to WTO.* Oxford; New York: Oxford University Press, 1995.

Holbraad, Carsten. *Middle Powers in International Politics.* New York: St. Martin's Press, 1984.

Hollis, Martin and Steve Smith. *Explaining and Understanding International Relations.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1990.

Holsti, Kalevi J. *Peace and War: Armed Conflicts and International Order, 1648-1989.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991. (Cambridge Studies in International Relations; 14)

________. *The State, War, and the State of War.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996. (Cambridge Studies in International Relations; 51)

Holton, Robert J. *Globalization and the Nation-State.* Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1998.

Homer-Dixon, Thomas and Jessica Blitt (eds.). *Ecoviolence: Links among Environment, Population and Security.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1998.

Hopkins, Terence K. [et al.]. *World-Systems Analysis: Theory and Methodology.* Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1982. (Explorations in the World-Economy; v. 1)

Houghton, John Theodore. *Global Warming: The Complete Briefing.* 2nd ed. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997.

Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon and Schuster, 1996.

________. *Political Order in Changing Societies.* New Haven: Yale University Press, 1968.

Hurrell, Andrew and Ngaire Woods (eds.). *Inequality, Globalization, and World Politics*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1999.

Hutchings, Kimberly and Roland Dannreuther (eds.). *Cosmopolitan Citizenship.* New York: St. Martin's Press, 1999.

Hutchinson, J. and A. D. Smith (eds). *Ethnicity*. Oxford: Oxford University Press, 1996.

Hyde-Price, Adrian G. V. *European Security Beyond the Cold War: Four Scenarios for the Year 2010.* London: Royal Institute of International Affairs; Newbury Park, CA: Sage Publications, 1991.

International Chamber of Commerce. *The Extraterritorial Application of National Laws.* Edited by Dieter Lange and Gary Born. Paris; New York: ICC Pub.; Deventer; Boston: Kluwer Law and Taxation Publishers, 1987. (ICC Publication; 442)

Isaacs, J. and Downing, T. *The Cold War.* London: Bantam Press, 1998.

Jackson, John Howard. *The World Trading System: Law and Policy of International Economic Relations.* Cambridge, MA: MIT Press, 1989.

Jackson, Robert H. *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States.* Oxford; New York: Oxford University Press, 2000.

________. *Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the Third World.* Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 1990. (Cambridge Studies in International Relations; 12)

_______ and Alan James (eds.). *States in a Changing World: A Contemporary Analysis*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993.

Jackson, Robert H. and George Sorensen. *Introduction to International Relations.* Oxford; New York: Oxford University Press, 1999.

Janis, Irving L. *Victims of Groupthink; a Psychological Study of Foreign-Policy Decisions and Fiascoes*. Boston: Houghton, Mifflin [1972].

Jarvis, Darryl S. L. *International Relations and the Challenge of Postmodernism: Defending the Discipline.* [Columbia]: University of South Carolina Press, 2000. (Studies in International Relations)

Jervis, Robert. *Perception and Misperception in International Politics.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976.

________ [et al.]. *Psychology and Deterrence*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1985. (Perspectives on Security)

Jett, Dennis C. *Why Peacekeeping Fails*. New York: St. Martin's Press, 2000.

Joffe, Josef. *The Great Powers*. London: Phoenix, 1998. (Predictions; 18)

Johnson, James Turner. *Can Modern War Be Just?*. New Haven: Yale University Press, 1984.

Jones, Charles. *Global Justice: Defending Cosmopolitanism.* Oxford; New York: Oxford University Press, 1999.

Jones, Siân. *The Archaeology of Ethnicity: Constructing Identities in the Past and Present.* London; New York: Routledge, 1997.

Kabeer, Naila. *Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought.* London; New York: Verso, 1994.

Kahler, Miles (ed.). *Capital Flows and Financial Crises.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.

Kaldor, Mary. *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era.* Stanford, CA: Stanford University Press; Cambridge: Polity Press, 1999.

Kant, Immanuel. *Kant: Political Writings. Edited by Hans Reiss*. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Kaplan, Edward S. *American Trade Policy: 1923-1995.* Westport, Conn.; London: Greenwood Press, 1996. (Contributions in Economics and Economic History; no. 172)

Kaplan, Robert D. *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War.* New York: Random House, 2000.

Kapur, Devesh, John P. Lewis and Richard Webb. *The World Bank: Its First Half Century.* Washington, DC: Brookings Institution, 1997. 2 vols.

Karp, Regina Cowen (ed.). *Security without Nuclear Weapons?: Different Perspectives on Non-Nuclear Security.* Oxford; New York: Oxford University Press, 1992.

Katzenstein, Peter J. (ed.). *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics.* [Sponsored by the Committee on International Peace and Security of the Social Science Research Council]. New York: Columbia University Press, 1996. (New Directions in World Politics)

Keal, Paul (ed.). *Ethics and Foreign Policy.* St. Leonards, NSW: Allen and Unwin; Canberra, ACT: Dept. of International Relations, RSPacS, Australian National University, 1992.

Kegley, Charles W. (ed.). *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge.* New York: St. Martin's Press, 1995.

________ and Eugene R. Wittkopf (eds.). *The Global Agenda: Issues and Perspectives.* 2nd ed. New York: Random House, 1988.

Kegley, Charles W. and Gregory *A. Raymond. How Nations Make Peace.* New York: St. Martin's; Worth Publishers, 1999.

Kelstrup, Morten and Michael C. Williams (eds.). *International Relations Theory and the Politics of European Integration: Power, Security, and Community.* London; New York: Routledge, 2000.

Kenen, Peter B. *Economic and Monetary Union in Europe: Moving Beyond Maastricht.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995.

________. *Managing Exchange Rates.* New York: Council on Foreign Relations Press, 1988. (Chatham House Papers)

Kennedy, Paul M. *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000.* New York: Random House, 1987.

Kenny, Michael and James Meadowcroft (eds.). *Planning Sustainability.* London; New York: Routledge, 1999. (Environmental Politics)

Keohane, Robert Owen. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Keohane, Robert Owen (ed.). *Neorealism and its Critics.* New York: Columbia University Press, 1986. (Political Economy of International Change)

_________ and Jospeh S. Nye. *Power and Interdependence.* 3rd ed. Reading, MA: Addison Wesley, 2000.

Keylor, William R. *The Twentieth-Century World: An International History.* 2nd ed. New York: Oxford University Press, 1992.

Khan, Shahrukh Rafi. *Do World Bank and IMF Policies Work?.* New York: St. Martin's Press, 1999.

Khazanov, Anatoly Michailovich. *After the USSR: Ethnicity, Nationalism and Politics in the Commonwealth of Independent States.* Madison, Wis.; Ann Arbor, MI: University of Wisconsin Press, [1995].

Kiely, Ray and Phil Marfleet (eds.). *Globalisation and the Third World. London;* New York: Routledge, 1998.

Killick, Tony. *IMF Programmes in Developing Countries: Design and Impact.* London; New York: Routledge, 1995. (Development Policy Studies)

Kindleberger, Charles Poor. *The World in Depression, 1929-1939.* Berkeley, CA: University of California Press, [1973]. (History of the World Economy in the Twentieth Century; v. 4)

Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Simon and Schuster, 1994.

Klare, Michael. *Rogue States and Nuclear Outlaws: America's Search for a New Foreign Policy.* New York: Hill and Wang, 1995.

________ and Yogesh Chandrani (eds.). *World Security: Challenges for a New Century.* 3rd ed. New York: St. Martin's Press, 1998.

Klinghoffer, Arthur Jay. *The International Dimension of Genocide in Rwanda.* New York: New York University Press, 1998.

Kliot, Nurit and David Newman (eds.). *Geopolitics at the End of the Twentieth Century: The Changing World Political Map.* London; Portland, OR: Frank Cass, 2000. ([Cass Studies in Geopolitics; no. 2])

Knock, Thomas J. *To End All Wars: Woodrow Wilson and the Quest for a New world Order.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

Kokotsis, Eleonore. *Keeping International Commitments: Compliance, Credibility, and the G7, 1988-1995.* New York: Garland Pub., 1999. (Transnational Business and Corporate Culture)

Korten, David C. *When Corporations Rule the World.* West Hartford, Conn.: Kumarian Press; San Francisco, CA: Berrett-Koehler Publishers, 1995.

Krasner, Stephen D. *Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

________. (ed.). *International Regimes.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983. (Cornell Studies in Political Economy)

________. *Sovereignty: Organized Hypocrisy.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Krause, Keith. *Arms and the State: Patterns of Military Production and Trade.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992. (Cambridge Studies in International Relations; 22)

Kressel, Neil Jeffrey. *Mass Hate: The Global Rise of Genocide and Terror.* New York: Plenum Press, 1996.

Krugman, Paul R. (ed.). *Strategic Trade Policy and the New International Economics.* Cambridge, MA: MIT Press, 1986.

Kuhn, Thomas S. *The Structure of Scientific Revolutions.* 2nd ed. Enl. Chicago: University of Chicago Press, 1970. (International Encyclopedia of Unified Science; v. 2, no. 2)

Kürti, László and Juliet Langman (eds.). *Beyond Borders: Remaking Cultural Identities in the New East and Central Europe.* Boulder, CO: Westview Press, 1997.

Kymlicka, Will. *Contemporary Political Philosophy: An Introduction.* Oxford [England]: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1990.

Lafferty, William M. and James R. Meadowcroft (eds.). *Implementing Sustainable Development: Strategies and Initiatives in High Consumption Societies.* Oxford; New York: Oxford University Press, 2000.

Lake, David A. and Donald S. Rothchild (eds.). *The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Landes, David S. *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are so Rich and Some so Poor.* New York: W.W. Norton, 1999.

Lapid, Yosef and Friedrich Kratochwil (eds.). *The Return of Culture and Identity in IR Theory.* Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1996. (Critical Perspectives on World Politics)

Laqueur, Walter and Yonah Alexander (eds.). *The Terrorism Reader: A Historical Anthology.* Rev. ed. New York: NAL Penguin, 1987.

Laudan, Larry. *Beyond Positivism and Relativism: Theory, Method, and Evidence.* Boulder, CO: Westview Press, 1996.

Laurance, Edward J. *The International Arms Trade.* New York: Lexington Books; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1992. (Issues in World Politics Series)

Lawler, Peter. *A Question of Values: Johan Galtung's Peace Research*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995. (Critical Perspectives on World Politics)

Lawrence, Robert Z. *Single World, Divided Nations?: International Trade and OECD Labor Markets.* Washington, DC: Brookings Institution Press; Paris: OECD Development Centre, 1996.

Leaver, Richard and Dave Cox (eds.). *Middling, Meddling, Muddling: Issues in Australian Foreign Policy.* St. Leonards, NSW: Allen and Unwin, 1997.

Lebow, Richard Ned. *Between Peace and War: The Nature of International Crisis.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1990.

Lederberg, Joshua (ed.). *Biological Weapons: Limiting the Threat.* [Foreword by William S. Cohen]. Cambridge, MA: MIT Press, 1999. (BCSIA Studies in International Security)

Lee, Rensselaer W. *Smuggling Armageddon: The Nuclear Black Market in the Former Soviet Union and Europe*. New York: St. Martin's Press, 1998.

Lehne, Stefan. *The Vienna Meeting of the Conference on Security and Cooperation in Europe, 1986-1989: A Turning Point in East-West Relations.* Boulder, CO: Westview Press, 1991. (Austrian Institute for International Affairs Series)

Lehning, Percy B. (ed.). *Theories of Secession.* London; New York: Routledge, 1998.

Lenin, Vladimir. *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism: A Popular Outline.* Moscow: Foreign Languages Pub. House, 1968.

Lepgold, Joseph and Thomas G. Weiss (eds.). *Collective Conflict Management and Changing World Politics.* Albany: State University of New York Press, 1998. (SUNY Series in Global Politics)

Leys, Colin. *The Rise & Fall of Development Theory.* Nairobi: EAEP; Bloomington: Indiana University Press, 1996.

Light, Margot and A. J. R. Groom. *International Relations: A Handbook on Current Theory.* Boulder, CO: L. Rienner; London: Pinter, 1985.

Little, Daniel. *Development Ethics: Justice, Well-being and Poverty in the Developing World.* Boulder, CO: Westview Press, 2001.

Litwak, Robert. *Rogue States and U.S. Foreign Policy: Containment after the Cold War.* Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press; [Baltimore]: Distributed by the Johns Hopkins University Press, 2000.

Livi Bacci, Massimo. *A Concise History of World Population.* Translated by Carl Ipsen. 2nd ed. Oxford; Cambridge, MA: Blackwell, 1997.

Loescher, Gil. *Beyond Charity: International Cooperation and the Global Refugee Crisis.* New York: Oxford University Press, 1993.

________. *Refugee Movements and International Security.* London: International Institute for Strategic Studies, 1992. (Adelphi Paper; 268)

Long, David and Peter Wilson (eds.). *Thinkers of The Twenty Years' Crisis: Inter-War Idealism Reassessed.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995.

Lukes, Steven. *The Curious Enlightenment of Professor Caritat: A Comedy of Ideas.* London; New York: Verso, 1995.

_______. *Power: A Radical View.* London; New York: Macmillan, 1974. (Studies in Sociology)

Lund, Michael S. *Preventing Violent Conflicts: A Strategy for Preventive Diplomacy.* Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1996.

Lundestad, Geir. *East, West, North, South: Major Developments in International Politics, 1945-1996.* Translated from the Norwegian by Gail Adams Kvam. 3rd ed. Oslo; Boston: Scandinavian University Press, 1997.

________ (ed.). *The Fall of Great Powers: Peace, Stability, and Legitimacy.* Oslo: Scandinavian University Press; New York: Oxford University Press, 1994.

Lyons, Gene M. and Michael Mastanduno (eds.). *Beyond Westphalia?: State Sovereignty and International Intervention.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995.

Lyotard, Jean-François. *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge.* Translation from the French by Geoff Bennington and Brian Massumi; Foreword by Fredric Jameson. Minneapolis: University of Minnesota

Press, 1984. (Theory and History of Literature; v. 10)

MacMillan, John and Andrew Linklater (eds.). *Boundaries in Question: New Directions in International Relations.* London; New York: Pinter Publishers, 1995.

Magnusson, Lars. *Mercantilism: The Shaping of an Economic Language.* London; New York: Routledge, 1994.

Malanczuk, Peter. *Akehurst's Modern Introduction to International Law.* 7th rev. ed. London; New York: Routledge, 1997.

Maren, Michael. *The Road to Hell: The Ravaging Effects of Foreign Aid and International Charity.* New York: Free Press, 1997.

Maresca, John J. *To Helsinki - The Conference on Security and Cooperation in Europe, 1973-1975.* [Durham, NC]: Duke University Press, 1985. (Duke Press Policy Studies)

Marx, Karl and Frederick Engels. *The Communist Manifesto: With Related Documents.* Harmondsworth: Penguin, 1999.

Mason, T. David and Abdul M. Turay (eds.). *Japan, NAFTA, and Europe: Trilateral Cooperation or Confrontation?*. New York: St. Martin's Press, 1994.

May, Ernest R. *"Lessons" of the Past; the Use and Misuse of History in American Foreign Policy.* New York: Oxford University Press, 1973.

Mayall, James. *Nationalism and International Society.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990. (Cambridge Studies in International Relations; 10)

McDonough, Frank. *Neville Chamberlain, Appeasement, and the British Road to War.* Manchester; New York: Manchester University Press; New York: Distributed exclusively in the USA by St. Martin's Press, 1998. (New Frontiers in History)

McNamara, Kathleen R. *The Currency of Ideas: Monetary Politics in the European Union.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998. (Cornell Studies in Political Economy)

McNamara, Robert. *Blundering into Disaster: Surviving the First Century of the Nuclear Age.* New York: Pantheon Books, 1986.

McQuillan, Lawrence J. and Peter C. Montgomery (eds.). *The International Monetary Fund--Financial Medic to the World?:* A Primer on Mission, Operations, and Public Policy Issues. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1999.

Mehmet, Ozay. *Westernizing the Third World: The Eurocentricity of Economic Development Theories.* 2nd ed. London: New York: Routledge, 1999.

Midlarsky, Manus I. (ed.). *The Internationalization of Communal Strife.* London; New York: Routledge, 1992. (Studies in International Conflict Series. Studies in International Conflict; v. 7)

Miller, David. *Market, State, and Community: Theoretical Foundations of Market Socialism.* Oxford, England: Clarendon Press; Oxford; New York: Oxford University Press, 1989.

Milner, Chris (ed.). *Developing and Newly Industrializing Countries.* Cheltenham, UK; Northampton, MA: Edward Elgar, 1998. 2 vols. (Globalization of the World Economy; 4. Elgar Reference Collection)

Milner, Helen V. *Resisting Protectionism: Global Industries and the Politics of International Trade*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Milwertz, Cecilia Nathansen. *Accepting Population Control: Urban Chinese Women and the One-Child Policy.* London: Curzon Press, 1997. (Nordic Institute of Asian Studies Monograph; no. 74)

Mitrany, David. *The Functional Theory of Politics.* [London]: London School of Economics and Political Science; New York: St. Martin's Press, 1975.

Moeller, Susan D. *Compassion Fatigue: How the Media Sell Disease, Famine, War, and Death.* New York: Routledge, 1999.

Moore, Margaret (ed.). *National Self-Determination and Secession.* Oxford; New York: Oxford University Press, 1998.

Moran, Theodore H. (ed.). *Managing International Political Risk.* Oxford; Malden, MA: Blackwell, 1998.

Mueller, John. *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War.* New York: University of Rochester Press, 1996.

Mulhall, Stephen and Adam Swift. *Liberals and Communitarians.* Oxford, UK; Cambridge, MA: Blackwell, 1992.

Musah, Abdel-Fatau and Kayode Fayemi (eds.). *Mercenaries: An African Security Dilemma.* Foreword by Lord Avebury. London; Sterling, Va.: Pluto Press, 2000.

Myers, Norman and Julian L. Simon (eds.). *Scarcity or Abundance?: A Debate on the Environment.* New York: W.W. Norton, 1994.

Naimark, Norman M. *Fires of Hatred: Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe.* Boston; Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.

Nash, Manning. *The Cauldron of Ethnicity in the Modern World.* Chicago: University of Chicago Press, 1989.

Neale, Alan D. and Mel L. Stephens. *International Business and National Jurisdiction.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1988.

Neuman, Stephanie G. (ed.). *International Relations Theory and the Third World.* New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 1998.

Nordlinger, Eric A. *Isolationism Reconfigured: American Foreign Policy for a New Century.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

Nossal, Kim Richard. *Rain Dancing: Sanctions in Canadian and Australian Foreign Policy.* Toronto; Buffalo: University of Toronto Press, 1994.

Nugent, Neill. *The Government and Politics of the European Union.* Basingstoke: Macmillan, 1994.

Nussbaum, Martha Craven. *Cultivating Humanity: A Classical Defense of Reform in Liberal Education.* Cambridge, MA: Harvard University Press; London: Harvard University Press, 1997.

Nye, Joseph S. *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power.* New York: Basic Books, 1990.

O'Meara, Patrick, Howard Mehlinger and Matthew Krain (eds.). *Globalization and the Challenges of a New Century: A Reader.* Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 2000.

Ohmae, Kenichi. *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies.* New York: Free Press, 1995.

Okpewho, Isidore, Carole Boyce Davies and Ali A. Mazrui (eds.). *The African Diaspora: African Origins and New World Identities.* Bloomington: Indiana University Press, 1999.

Olson, Mancur. *The Logic of Collective Action; Public Goods and the Theory of Groups.* Cambridge, MA: Harvard University Press, [1971]. (Harvard Economic Studies; v. 124)

Oommen, T. K. *Citizenship, Nationality, and Ethnicity: Reconciling Competing Identities.* Cambridge, MA: Polity Press, 1997.

Oxley, Alan. *The Challenge of Free Trade.* New York: St. Martin's Press, 1990.

Parker, Geoffrey (ed.). *The Thirty Years' War.* With Contributions by Simon Adams [et al.]. 2nd Rev. ed. London; New York: Routledge, 1997.

Parnwell, Mike. *Population Movements and the Third World.* London; New York: Routledge, 1993. (Routledge Introductions to Development)

Paterson, Matthew. *Global Warming and Global Politics.* London; New York: Routledge, 1996. (Environmental Politics)

Paul, T. V. and John A. Hall (eds.). *International Order and the Future of World Politics.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1999.

Payer, Cheryl. *Lent and Lost: Foreign Credit and Third World Development.* London; Atlantic Highlands, NJ: Zed Books, 1991.

Perlman, Dan L. and Glenn Adelson. *Exploring Values and Priorities in Conservation.* Oxford; Malden, Massachusetts: Blackwell Science, 1997.

Peterson, M. J. *Recognition of Governments: Legal Doctrine and State Practice, 1815-1995.* Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1997. (Studies in Diplomacy)

Peterson, V. Spike (ed.). *Gendered States: Feminist (Re)Visions of International Relations Theory.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 1992. (Gender and Political Theory)

Phillips, Robert Lester and Duane L. Cady. *Humanitarian Intervention: Just War vs. Pacifism.* Oxford: Rowman and Littlefield, 1995.

Pierre, Andrew J. (ed.). *Cascade of Arms: Managing Conventional Weapons Proliferation.* Washington, DC: Brookings Institution Press; Cambridge, MA: World Peace Foundation, 1997.

Pinkney, Robert. *Democracy in the Third World.* Buckingham: Open University Press, 1993.

Plaut, W. Gunther. *Asylum: A Moral Dilemma.* Westport, Conn.: Praeger, 1995.

Pohl, J. Otto. *Ethnic Cleansing in the USSR, 1937-1949.* Westport, Conn.: Greenwood Press, 1999. (Contributions to the Study of World History; no. 65)

Polanyi, Karl. *The Great Transformation.* New York: Toronto, Farrar and Rinehart, inc., [1944].

Porter, Gareth and Janet Welsh Brown. *Global Environmental Politics.* Boulder, CO: Westview Press, 1991. (Dilemmas in World Politics)

Powaski, Ronald E. *Return to Armageddon: The United States and the Nuclear Arms Race, 1981-1999.* Oxford; New York: Oxford University Press, 2000.

Preeg, Ernest H. *Traders in a Brave New World: The Uruguay Round and the Future of the International Trading System.* Chicago: University of Chicago Press, 1995.

Prestowitz, Clyde V. *Trading Places: How We Allowed Japan to Take the Lead.* New York: Basic Books, 1988.

Price, Richard M. *The Chemical Weapons Taboo.* Ithaca: Cornell University Press, 1997.

Putnam, Robert D. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community.* New York: Simon and Schuster, [2000].

Ramsbotham, Oliver and Tom Woodhouse. *Humanitarian Intervention in Contemporary Conflict: A Reconceptualization.* Cambridge, MA: Polity Press, 1996.

Rapkin, David P. (ed.). *World Leadership and Hegemony.* Boulder, CO: L. Rienner, 1990. (International Political Economy Yearbook; v. 5)

Rashid, Salim (ed.). *The Clash of Civilizations?:* Asian Responses. Karachi; New York: Oxford University Press, [1997].

Rawls, John. *The Law of Peoples.* Harvard, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1999.

________. *A Theory of Justice.* Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1971.

Ray, James Lee. *Democracy and International Conflict: An Evaluation of the Democratic Peace Proposition.* Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1995. (Studies in International Relations)

Reiss, Mitchell. *Bridled Ambition: Why Countries Constrain their Nuclear Capabilities.* Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 1995. (Woodrow Wilson Center Special Studies)

Reiter, Dan. *Crucible of Beliefs: Learning, Alliances, and World Wars.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996. (Cornell Studies in Security Affairs)

Rengger, N.J. *International Relations, Political Theory, and the Problem of Order: Beyond International Relations Theory?.* London; New York: Routledge, 2000. (New International Relations)

Reno, William. *Corruption and State Politics in Sierra Leone.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995. (African Studies Series; 83)

Rhodes, Carolyn. *Reciprocity, U.S. Trade Policy, and the GATT Regime.* Ithaca: Cornell University Press, 1993.

Ricardo, David. *Principles of Political Economy and Taxation.* Amherst, NY: Prometheus Books, 1996. (Great Minds Series)

Rice, Edward E. *Wars of the Third Kind: Conflict in Underdeveloped Countries.* Berkeley: University of California Press, 1990.

Richmond, Anthony H. *Global Apartheid: Refugees, Racism, and the New World Order*. Toronto; New York: Oxford University Press, 1994.

Rieff, David. *Slaughterhouse: Bosnia and the Failure of the West.* London: Vintage, 1995.

Ries, Christine P. and Richard J. Sweeney (eds.). *Capital Controls in Emerging Economies.* Boulder, CO: Westview Press, 1997. (Political Economy of Global Interdependence)

Risse, Thomas, Stephen C. Ropp and Kathryn Sikkink (eds.). *The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change.* New York; Cambridge: Cambridge University Press, 1999. (Cambridge Studies in International Relations; 66)

Risse-Kappen, Thomas (ed.). *Bringing Transnational Relations Back in: Non-State Actors, Domestic Structures, and International Institutions.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995. (Cambridge Studies in International Relations; 42)

Robbins, Keith. *Appeasement*. 2nd ed. Oxford, UK; Malden, MA: Blackwell Publishers, 1997. (Historical Association Studies)

Roberts, Adam and Benedict Kingsbury (eds.). *United Nations, Divided World: The UN's Roles in International Relations.* 2nd ed. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993.

Roberts, Russell D. *The Choice: A Fable of Free Trade and Protectionism.* Updated and rev. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2001

Robertson, Geoffrey. *Crimes Against Humanity: The Struggle for Global Justice.* Harmondsworth: Penguin, 2000.

Robinson, P. Stuart. *The Politics of International Crisis Escalation: Decision-Making under Pressure.* London; New York: Tauris Academic Studies, 1996. (Library of International Relations; 8)

Roemer, John E. *A General Theory of Exploitation and Class.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982.

_________. *Theories of Distributive Justice.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996.

Rohde, David. *Endgame: The Betrayal and Fall of Srebrenica, Europe's Worst Massacre Since World War II.* Boulder, CO: Westview Press, 1998.

Ronit, Karsten and Volker Schneider (eds.). *Private Organisations in Global Politics.* London; New York: Routledge, 2000. (Routledge/ ECPR Studies in European Political Science; 15)

Rosecrance, Richard. *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World.* New York: Basic Books, 1986.

Rosenau, James N. (ed.). *International Politics and Foreign Policy; a Reader in Research and Theory.* Rev. ed. New York: Free Press, [1969].

________ and Ernst-Otto Czempiel (eds.). *Governance without Government: Order and Change in World Politics.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992. (Cambridge Studies in International Relations; 20)

Rostow, Walt Whitman. *The Stages of Economic Growth, a Non-Communist Manifesto.* Cambridge: Cambridge University Press, 1960.

Rotberg, Robert I. and Theodore K. Rabb (eds.). *The Origin and Prevention of Major Wars.* Contributors Robert Gilpin [et al.]. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1989. (Studies in Interdisciplinary History)

Ruggie, John Gerard. *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization.* London; New York: Routledge, 1998. (New International Relations)

__________ (ed.). *Multilateralism Matters: The Theory and Praxis of an Institutional Form.* New York: Columbia University Press, 1989.

_________. *Winning the Peace: America and World Order in the New Era.* New York: Columbia University Press, 1996.

Rupesinghe, Kumar (ed.). *Conflict Transformation.* New York: St. Martin's Press, 1995.

Russett, Bruce. *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World.* With the Collaboration of William Antholis [et al.]. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Sagan, Scott Douglas and Kenneth N. Waltz. *The Spread of Nuclear Weapons: A Debate.* New York: W. W. Norton, 1995.

Said, Edward W. *Culture and Imperialism.* New York: Vintage Books, 1994.

Sandler, Todd and Keith Hartley. *The Political Economy of NATO: Past, Present, and into the 21st Century.* Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999.

Sandole, Dennis J. D. and Ingrid Sandole-Staroste (eds.). *Conflict Management and Problem Solving: Interpersonal to International Applications.* Foreword by Kenneth E. Boulding. New York: New York University Press, 1987.

Sarooshi, Danesh. *The United Nations and the Development of Collective Security: The Delegation by the UN Security Council of its Chapter VII Powers.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1999. (Oxford Monographs in International Law)

Schechter, Michael G. (ed.). *Future Multilateralism: The Political and Social Framework.* Basingstoke: Palgrave, 1998.

Schelling, Thomas C. *Choice and Consequence.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1984.

Schild, Georg. *Bretton Woods and Dumbarton Oaks: American Economic and Political Postwar Planning in the Summer of 1944.* New York: St. Martin's Press, 1995.

Schmidt, Brian C. *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations.* Albany, NY: State University of New York Press, 1998. (SUNY Series in Global Politics)

Scholte, Jan Aart. *Globalization: A Critical Introduction.* New York: St. Martin's Press; Basingstoke: Macmillan, 2000.

Schulze, Günther G. *The Political Economy of Capital Controls.* Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2000.

Schwartz, Peter and Blair Gibb. *When Good Companies Do Bad Things: Responsibility and Risk in an Age of Globalization.* New York: John Wiley, 1999.

Searle, John R. *The Construction of Social Reality.* New York: Free Press, 1995.

Sen, Amartya Kumar. Development as Freedom. New York: Knopf, 1999.

Sen, Gita. *Development, Crises, and Alternative Visions: Third World Women's Perspectives.* New York: Monthly Review Press, 1987. (New Feminist Library)

Sewell, James P. (ed.). *Multilateralism in Multinational Perspective: Viewpoints from Different Languages and Literatures.* Basingstoke: Palgrave, 2000.

Shaw, Martin. *Global Society and International Relations: Sociological Concepts and Political Perspectives.* Cambridge, UK; Cambridge, MA: Polity Press, 1994.

______. *International Law.* 4th ed. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Shawcross, William. *Deliver Us from Evil: Peacekeepers, Warlords, and a World of Endless Conflict.* London: Bloomsbury, 2000.

Shearer, David. *Private Armies and Military Intervention.* Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1998. (Adelphi Paper; 316)

Shehadi, Kamal S. *Ethnic Self-Determination and the Break-up of States.* London: International Institute for Strategic Studies, 1993. (Adelphi Paper 283)

Sloan, Elinor C. *Bosnia and the New Collective Security.* Westport, CT: Praeger, 1998.

Smith, Anthony D. *Nations and Nationalism in a Global Era.* Cambridge, UK: Polity Press, 1995.

Smith, Dennis. *The Rise of Historical Sociology.* Cambridge: Polity Press, 1991.

Smith, E. Timothy. *Opposition Beyond the Water's Edge: Liberal Internationalists, Pacifists, and Containment, 1945-1953.* Westport, Conn.; London: Greenwood Press, [1999]. (Contributions to the Study of World History; no. 67)

Smith, Michael Peter and Luis Eduardo Guarnizo (eds.). *Transnationalism from Below.* New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1998. (Comparative Urban and Community Research; v. 6)

Smith, Steve (ed.). *Positivism and After.* Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

________, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996.

Snyder, Glenn Herald. *Alliance Politics.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997. (Cornell Studies in Security Affairs)

Snyder, Jack. *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991. (Cornell Studies in Security Affairs)

Spinner, Jeff. *The Boundaries of Citizenship: Race, Ethnicity, and Nationality in the Liberal State.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994.

The State of the European Union. Oxford; New York: Oxford University Press, 1995-2005. 7 vols.

Vol. 5: *Risks, Reform, Resistance, and Revival.* Edited by Maria Green Cowles and Michael Smith.

The State of the World's Refugees, 2000: Fifty Years of Humanitarian Action. Geneva: UNHCR; New York: Oxford University Press, 2000.

Steans, Jill. *Gender and International Relations: An Introduction.* Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Strange, Susan. *Casino Capitalism*. Manchester: Manchester University Press, 1997.

________. *Mad Money: When Markets Outgrow Governments.* Manchester: Manchester University Press, 1998.

________. *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy.* New York: Cambridge University Press, 1996. (Cambridge Studies in International Relations; 49)

Strobel, Warren P. *Late-Breaking Foreign Policy: The News Media's Influence on Peace Operations.* Washington, DC: U.S. Institute of Peace Press, 1997.

Strozier, Charles B. and Michael Flynn (eds.). *Genocide, War, and Human Survival.* Lanham, Md.: Rowman and Littlefield Publishers, [1998].

Stubbs, Richard and Geoffrey R. D. Underhill (eds.). *Political Economy and the Changing Global Order.* 2nd ed. Don Mills, [North York]: Ontario; New York: Oxford University Press, 2000.

Sullivan, Michael P. *Power in Contemporary International Politics.* Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1990. (Studies in International Relations)

Suny, Ronald Grigor. *The Soviet Experiment: Russia, the USSR, and the Successor States.* New York: Oxford University Press, 1998.

Sylvester, Christine. *Feminist Theory and International Relations in a Postmodern Era*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1994. (Cambridge Studies in International Relations; 32)

Tanter, Raymond. *Rogue Regimes: Terrorism and Proliferation.* Basingstoke: Macmillan, 1998.

Thakur, Ramesh and Edward Newman (eds.). *New Millennium, New Perspectives: The United Nations, Security, and Governance.* Tokyo; New York: United Nations University Press, 2000. (UNU Millennium Series)

Thomas, Caroline. *Global Governance, Development and Human Security: The Challenge of Poverty and Inequality.* London; Sterling, VA: Pluto Press, 2000. (Human Security in the Global Economy)

Thompson, Janna. *Justice and World Order: A Philosophical Inquiry.* London; New York: Routledge, 1992.

Tickner, J. Ann. *Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security.* New York: Columbia University Press, 1992. (New Directions in World Politics)

Tilly, Charles. *Coercion, Capital, and European States, A.D. 990-1990.* Cambridge, MA: B. Blackwell, 1990. (Studies in Social Discontinuity)

Tisch, Sarah J. and Michael B. Wallace. *Dilemmas of Development Assistance: The What, Why, and Who of Foreign Aid. Boulder,* CO: Westview Press, 1994. (Dilemmas in World Politics)

Törnquist, Olle. *Politics and Development: A Critical Introduction.* London; Thousand Oaks, CA: SAGE, 1999.

Totten, Samuel, William S. Parsons, Israel W. Charny (eds.). *Century of Genocide: Eyewitness Accounts and Critical Views.* New York: Garland Pub., 1997. (Garland Reference Library of Social Science; vol. 772)

Toulmin, Stephen Edelston. *Cosmopolis: The Hidden Agenda of Modernity.* New York: Free Press, 1990.

Trubowitz, Peter. *Defining the National Interest: Conflict and Change in American Foreign Policy.* Chicago: University of Chicago Press, 1998. (American Politics and Political Economy)

Tsagourias, Nikolaos K. *The Jurisprudence of Humanitarian Intervention.* Manchester: Manchester University Press, 2000. (Melland Schill Studies in International Law)

Turenne Sjolander, Claire and Wayne S. Cox (eds.). *Beyond Positivism: Critical Reflections on International Relations.* Boulder, CO: Lynne Rienner Pub., 1994.

Tyson, Laura D'Andrea. *Who's Bashing Whom?: Trade Conflicts in High-Technology Industries.* Washington, DC: Institute for International Economics, 1993.

Ulam, Adam Bruno. *The Communists: The Story of Power and Lost Illusions, 1948-1991.* New York: Scribner's; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1992.

Ullock, Christopher J. "Imagining Community: A Metaphysics of Being or Becoming?" *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 25, no. 2, 1996.

Van Creveld, Martin L. *The Rise and Decline of the State.* Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1999.

________. *The Transformation of War.* New York: Free Press; Simon and Schuster; Maxwell Macmillan International; Toronto: Collier Macmillan Canada, 1991.

Väyrynen, Raimo (ed.). *Globalization and Global Governance.* Lanham, Md.: Rowman and Littlefield Publishers, 1999.

Vertzberger, Yaacov Y. I. *Risk Taking and Decisionmaking: Foreign Military Intervension Decisions.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1998.

Vogel, Ezra F. *The Four Little Dragons: The Spread of Industrialization in East Asia.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991.

Waites, Bernard. *Europe and the Third World: From Colonisation to Decolonisation, c. 1500-1998.* New York: St. Martin's Press, 1999.

Walker, Martin. *The Cold War and the Making of the Modern World.* London: Fourth Estate, 1993.

Wallerstein, Immanuel Maurice. *The Modern World-System.* New York: Academic Press, 1974-1989. 3 vols. (Studies in Social Discontinuity)

Walt, Stephen M. *The Origins of Alliances.* Ithaca: Cornell University Press, 1987. (Cornell Studies in Security Affairs)

Walters, Francis Paul. *A History of the League of Nations.* Westport, Conn.: Greenwood Press, 1986.

Waltz, Kenneth Neal. *Man, the State, and War; a Theoretical Analysis.* New York: Columbia University Press, 1959. (Topical Studies in International Relations)

________. *Theory of International Politics.* Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co., 1979. (Addison-Wesley Series in Political Science)

Walzer, Michael. *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations.* 2nd ed. [New York]: Basic Books, [1992].

Weart, Spencer R. *Never at War: Why Democracies Will Not Fight One Another.* New Haven: Yale University Press, 1998.

Webber, Mark. *The International Politics of Russia and the Successor States.* Manchester; New York: Manchester University Press, 1996. (Regional International Politics Series)

Webber, Philip. *New Defence Strategies for the 1990s: From Confrontation to Coexistence.* Basingstoke: Macmillan, 1990.

Weine, Stevan M. *When History Is a Nightmare: Lives and Memories of Ethnic Cleansing in Bosnia-Herzegovina.* New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1999.

Weiss, Thomas G. [et al.] (eds.). *Political Gain and Civilian Pain: Humanitarian Impacts of Economic Sanctions.* Foreword by Lakhdar Brahimi. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1997.

Welhengama, Gnanapala. *Minorities' Claims: From Autonomy to Secession: International Law and State Practice.* Aldershot, Hampshire, England; Burlington, VT: Ashgate, 2000. (Interdisciplinary Research Series in Ethnic, Gender, and Class Relations)

Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics.* Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999. (Cambridge Studies in International Relations; 67)

Westad, Odd Arne (ed.). *Reviewing the Cold War: Approaches, Interpretations, and Theory.* London; Portland, OR: F. Cass, 2000.

Westlake, Martin. *A Modern Guide to the European Parliament.* With a Preface by Sir Leon Brittan. London; New York: Pinter, 1994.

Wheeler, Nicholas J. *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society.* Oxford; New York: Oxford University Press, 2000.

Whittaker, David J. *Conflict and Reconciliation in the Contemporary World.* London; New York: Routledge, 1999. (Making of the Contemporary World)

Wilkinson, Rorden. *Multilateralism and the World Trade Organisation: The Architecture and Extension of International Trade Regulation.* London; New York: Routledge, 2000. (Routledge Advances in International Political Economy)

Williams, Howard, David Sullivan and E. Gwynn Matthews. *Francis Fukuyama and the End of History.* Cardiff: University of Wales Press, 1997. (Political Philosophy Now)

Wittner, Lawrence S. *The Struggle against the Bomb.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1993-2003. 3 vols. (Stanford Nuclear Age Series)

World Commission on Environment and Development (WCED). *Our common future.* Oxford; New York: Oxford University Press, 1987. (Oxford Paperbacks)

_________. *Our Common Future Reconvened. London:* WCED, 1992.

Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power.* New York: Simon and Schuster, 1993.

Yost, David S. *NATO Transformed: The Alliance's New Roles in International Security.* Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1998.

Young, Oran R. *International Governance: Protecting the Environment in a Stateless Society.* Ithaca: Cornell University Press, 1994. (Cornell Studies in Political Economy)

Zartman, I. William (ed.). *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority.* Boulder, CO: L. Rienner Publishers, 1995. (SAIS African Studies Library)

Zilinskas, Raymond A. (ed.). *Biological Warfare: Modern Offense and Defense.* Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000.

Periodicals

Adler, Emanuel. "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics." *European Journal of International Relations:* Vol. 3, No. 3, 1997.

Allen, Chris. "Warfare, Endemic Violence and State Collapse in Africa." *Review of African Political Economy:* Vol. 26, no. 81, September 1999.

Ashley, Richard K. and R. B. J. Walker. "Introduction: Speaking the Language of Exile: Dissident Thought in International Studies." *International Studies Quarterly* (Special Issue): Speaking the Language of Exile: Dissidence in International Studies: Vol. 34, no. 3, September 1990.

Axelrod, Robert M. and Robert O. Keohane. "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions." *World Politics:* Vol. 38, no. 1, October 1985.

Baldwin, David A. "Security Studies and the End of the Cold War." *World Politics:* Vol. 48, no. 1, October 1995.

Barkin, J. Samuel and Bruce Cronin. "The State and the Nation: Changing Norms and the Rules of Sovereignty in International Relations." *International Organization:* Vol. 48, no. 1, Winter 1994.

Betts, Richard K. "The New Threat of Mass Destruction." *Foreign Affairs:* Vol. 77, no. 1, January- February 1998.

Bhagwati, J. "Threats to the World Trading System: Income Distribution and the Selfish Hegemon." *Journal of International Affairs:* Vol. 48, 1994.

Brown, Chris. "History Ends, Worlds Collide." *Review of International Studies* (Special Issue): Vol. 25, December 1999.

_______. "Turtles All the Way Down: Anti-Foundationalism, Critical Theory and International Relations." *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 23, no. 2, June 1994.

Butfoy, Andrew. "Collective Security: Theory, Problems and Reformulations." *Australian Journal of International Affairs:* Vol. 47, no. 1, May 1993.

Carlsnaes, Walter. "The Agency-Structure Problem in Foreign Policy Analysis." *International Studies Quarterly:* Vol. 36, no. 3, September 1992.

Carment, David and Patrick James. "Internal Constraints and Interstate Ethnic Conflict: Toward a Crisis-Based Assessment of Irredentism." *Journal of Conflict Resolution:* Vol. 39, no. 1, March 1995.

Chalk, Peter. "The Evolving Dynamic of Terrorism in the 1990s." *Australian Journal of International Affairs:* Vol. 53, no. 2, July 1999.

Clark, Ann Marie. "Non-Governmental Organizations and their Influence on International Society." *Journal of International Affairs*: Vol. 48, no. 2, 1995.

Cochran, Molly. "Postmodernism, Ethics and International Political Theory." *Review of International Studies:* Vol. 21, 1995.

Cohen, Benjamin J. "Phoenix Risen: The Resurrection of Global Finance." *World Politics:* Vol. 48, no. 2, January 1996.

Conybeare, John A. C. “Public Goods, Prisoners’ Dilemmas and the International Political Economy.” *International Studies Quarterly:* Vol. 28, no. 1, March 1984.

Cox, Robert. “Social Forces, States and World Order: Beyond International Relations Theory.” *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 10, no. 2, 1981.

Denemark, Robert A. “World System History: From Traditional International Politics to the Study of Global Relations.” *International Studies Review:* Vol. 1, no. 2, Summer 1999.

Deudney, Daniel and G. John Ikenberry. “The Nature and Sources of Liberal International Order.” *Review of International Studies* (Special Issue): Vol. 25, December 1999.

Devetak, Richard. “The Project of Modernity and International Relations Theory.” *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 24, no. 1, March 1995.

Dewitt, David. “Common, Comprehensive and Cooperative Security.” *Pacific Review:* Vol. 7, no. 1, 1994.

Diamond, Larry. “Is the Third Wave Over?.” *Journal of Democracy:* Vol. 7, no. 3, 1996.

Drury, S. “The End of History and the New World Order.” *International Journal:* Vol. 48, no. 1, 1993.

Eckhardt, W. “Death by Courtesy of Governments, 1945–1990.” *Peace Research:* Vol. 24, no. 2, 1992.

Feldstein, Martin. “Refocusing the IMF.” *Foreign Affairs:* Vol. 77, no. 2, March-April 1998.

Fox, William T. R. “The Super-Powers Then and Now.” *International Journal:* Vol. 35, no. 3, Summer 1980.

Franceschet, Antonio. “The Ethical Foundations of Liberal Internationalism.” *International Journal:* Vol. 54, no. 3, 1999.

Freeman, Michael. “The Right to Self-Determination in International Politics: Six Theories in Search of a Policy.” *Review of International Studies* (Special Issue): Vol. 25, December 1999.

Galtung, Johan. "Twenty-Five Years of Peace Research: Ten Challenges and Some Responses." *Journal of Peace Research:* Vol. 22, no. 2, 1985.

Gill, Stephen. "Globalisation, Market Civilization and Disciplinary Neo-Liberalism." *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 3, no. 24, 1995.

Goldgeier, James M. and Michael McFaul. "A Tale of Two Worlds: Core and Periphery in the Post-Cold War Era." *International Organization:* Vol. 46, no. 2, Spring 1992.

Gorry, Jon. "Just War or Just War?: The Future(s) of a Tradition." *Politics*: Vol. 20, no. 3, September 2000.

Goulding, Marrack. "The Evolution of United Nations Peacekeeping." *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs 1944-): Vol. 69, no. 3, July 1993.

Gowa, Joanne. "Democratic States and International Disputes." *International Organization*: Vol. 49, no. 3, Summer 1995.

_______. "Rational Hegemons, Excludable Goods, and Small Groups: An Epitaph for Hegemonic Stability Theory?." *World Politics:* Vol. 41, no. 3, April 1989.

Griffiths, Martin. "Order and International Society: The Real Realism." *Review of International Studies:* Vol. 18, 1992.

Grunberg, Isabelle. "Exploring the "Myth" of Hegemonic Stability." *International Organization:* Vol. 44, no. 4, Autumn 1990.

Gutmann, Myron P. "The Origins of the Thirty Years' War." *Journal of Interdisciplinary History: The Origin and Prevention of Major Wars:* Vol. 18, no. 4, Spring 1988.

Haacke, Jürgen. "Theory and Praxis in International Relations: Habermas, Self-Reflection, Rational Argumentation." *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 25, no. 2, Summer 1996.

Haas, Ernst B. "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda." *World Politics:* Vol. 5, no. 4, July 1953.

Halliday, Fred. "International Society as Homogeneity: Burke, Marx, Fukuyama." *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 21, no. 3, December 1992.

Hardin, Garrett. "The Tragedy of the Commons." *Science*: Vol. 162, December 1968.

Helman, Gerald B. and Steven R. Ratner. "Saving Failed States." *Foreign Policy:* no. 89, Winter 1992-1993.

Heraclides, Alexis. "Secession, Self-Determination and Non-Intervention: In Quest of a Normative Symbiosis." *Journal of International Affairs:* Vol. 45, no. 2, Winter 1992.

________. "Secessionist Minorities and External Involvement." *International Organization:* Vol. 44, no. 3, Summer 1990.

Hobson, John M. "The Historical Sociology of the State and the State of Historical Sociology in International Relations." *Review of International Political Economy:* Vol. 5, no. 2, 1998.

Hoffman, Mark. "Critical Theory and the Inter-Paradigm Debate." *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 16, no. 3, 1987.

Hoffmann, Stanley. "The Crisis of Liberal Internationalism." *Foreign Policy:* No. 98, Spring 1995.

Hopf, Ted. "The Promise of Constructivism in International Relations Theory." *International Security:* Vol. 23, no. 1, Summer 1998.

Horowitz, Donald L. "Irredentas and Secessions: Adjacent Phenomena, Neglected Connections." *International Journal of Comparative Sociology:* Vol. 33, nos. 1-2, 1992.

Hoyt, P. D. "The "Rogue State" Image in American Foreign Policy." *Global Society:* Vol. 14, no. 2, April 2000.

Huntington, Samuel P. "The Clash of Civilizations?." *Foreign Affairs:* Vol. 72, no. 3, Summer 1993.

Hurrell, Andrew. "Kant and the Kantian Paradigm in International Relations." *Review of International Studies:* Vol. 16, no. 3, July 1990.

Jahn, Beate. "One Step Forward, Two Steps Back: Critical Theory as the Latest Edition of Liberal Idealism." *Millennium: Journal of International:* Vol. 27, no. 3, 1998.

Jarvis, Anthony. "Societies, States and Geopolitics: Challenges from Historical Sociology." *Review of International Studies:* Vol. 15, no. 3, July 1989.

Jervis, Robert. “Cooperation under the Security Dilemma.” *World Politics:* Vol. 30, no. 2, January 1978.

______. “Realism, Game Theory, and Cooperation.” *World Politics:* Vol. 40, no. 3, April 1988.

______. “Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate.” *International Security:* Vol. 24, no. 1, Summer, 1999.

Jones, Adam. “Does “Gender” Make the World Go Round? Feminist Critiques of International Relations.” *Review of International Studies:* Vol. 22, no. 4, 1996.

Jonge Oudraat, Chantal de. “Humanitarian Intervention: The Lessons Learned.” *Current History:* Vol. 99, no. 641, December 2000.

Kaldor, Mary. “Europe at the Millennium.” *Politics*: Vol. 20, no. 2, May 2000.

Karl, Terry Lynn. “Dilemmas of Democratization in Latin America.” *Comparative Politics:* Vol. 23, no. 1, October 1990.

Katzenstein, Peter J. “Regionalism in Comparative Perspective.” *Cooperation and Conflict:* Vol. 31, no. 2, 1996.

Kegley, Charles W., Jr., and Gregory A. Raymond. “Must We Fear a Post-Cold War Multipolar System?.” *Journal of Conflict Resolution:* Vol. 36, no. 3, September 1992.

Keohane, Robert Owen. “Reciprocity in International Relations.” *International Organization:* Vol. 40, no. 1, Winter 1986.

Kindleberger, Charles Poor. “Dominance and Leadership in the International Economy: Exploitation, Public Goods, and Free Rides.” *International Studies Quarterly:* Vol. 25, no. 2, 1981.

Kober, Stanley. “Idealpolitik.” *Foreign Policy:* No. 79, Summer 1990.

Koslowski, Rey and Friedrich V. Kratochwil. “Understanding Change in International Politics: The Soviet Empire’s Demise and the International System.” *International Organization:* Vol. 48, no. 2, Spring 1994.

Krasner, Stephen D. “State Power and the Structure of International Trade.” *World Politics:* Vol. 28, no. 3, April 1976.

Kupchan, Charles A. “After Pax Americana: Benign Power, Regional Integration, and the Sources of a Stable Multipolarity.” *International Security:* Vol. 23, no. 2, Autumn 1998.

Lake, Anthony. “Confronting Backlash States.” *Foreign Affairs:* Vol. 73, no. 2, March - April 1994.

Lapid, Yosef. “The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era.” *International Studies Quarterly:* Vol. 33, no. 3, September 1989.

Layne, Christopher. “The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise.” *International Security:* Vol. 17, no. 4, Spring 1993.

Lijphart, Arend. “The Structure of the Theoretical Revolution in International Relations.” *International Studies Quarterly*: Vol. 18, no. 1, March 1974.

Linklater, Andrew. “The Question of the Next Stage in International Relations Theory: A Critical-Theoretical Point of View.” *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 21, no. 1, 1992.

Lipschutz, Ronnie D. “Reconstructing World Politics: The Emergence of Global Civil Society.” *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 21, no. 3, December 1992.

McKinney, J. A. “The World Trade Regime: Past Successes and Future Challenges.” *International Journal:* Vol. 49, 1993-1994.

Meadwell, Hudson. “Secession, States and International Society.” *Review of International Studies:* Vol. 25, no. 3, July 1999.

Mearsheimer, John J. “Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War.” *International Security:* Vol. 15, no. 1, Summer 1990.

________. “The False Promise of International Institutions.” *International Security:* Vol. 19, no. 3, Winter 1994-1995.

Milner, Helen V. “The Assumption of Anarchy in International Relations Theory.” *Review of International Studies:* Vol. 17, no. 1, January 1991.

Mittelman, James H. “Rethinking the “New Regionalism” in the Context of Globalization.” *Global Governance:* Vol. 2, no. 2, May-August 1996.

Mueller, John. “The Banality of “Ethnic War”.” *International Security*: Vol. 25, no. 1, Summer 2000.

Murphy, Craig N. “Seeing Women, Recognizing Gender, Recasting International Relations.” *International Organization:* Vol. 50, no. 3, Summer 1996.

Neufeld, Mark. "Reflexivity and International Relations Theory." *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 22, no. 1, March 1993.

Nodia, Ghia. "How Different Are Post-Communist Transitions?." *Journal of Democracy:* Vol. 7, no. 4, 1996.

Orme, John. "The Utility of Force in a World of Scarcity." *International Security:* Vol. 22, no. 3, Winter 1997-1998.

Pape, Robert A. "Why Economic Sanctions Do Not Work." *International Security:* Vol. 22, no. 2, Autumn 1997.

Patomaki, Heikki and Colin Wight. "After Postpositivism? The Promises of Critical Realism." *International Studies Quarterly:* Vol. 44, no. 2, June 2000.

Philpott, Daniel. "In Defense of Self-Determination." *Ethics:* Vol. 105, no. 2, January 1995.

Powell, Robert. "Anarchy in International Relations Theory: The Neo-Realist-Neo-Liberal Debate." *International Organization:* Vol. 48, no. 2, 1994.

Reno, William. "Clandestine Economies, Violence and States in Africa." *Journal of International Affairs:* Vol. 53, no. 2, Spring 2000.

Rogers, Paul and Oliver Ramsbotham. "Then and Now: Peace Research-Past and Future." *Political Studies:* Vol. 47, no. 4, September 1999.

Rosecrance, Richard. "A New Concert of Powers." *Foreign Affairs:* Vol. 71, no. 2, Spring 1992.

Ruggie, John Gerard. "International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order." *International Organization:* Vol. 36, no. 2: International Regimes, Spring 1982.

________. "Trade Protectionism and the Future of Welfare Capitalism." *Journal of International Affairs:* Vol. 48, no. 1, Summer 1994.

Sharp, Paul. "Adieu to the Superpowers?." *International Journal:* Vol. 47, 1992.

______. "For Diplomacy: Representation and the Study of International Relations." *International Studies Review:* Vol. 1, no. 1, Spring 1999.

Smith, Anthony D. "The Nation: Invented, Imagined, Reconstructed?." *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 20, no 3, 1991.

Smith, Tony. “The Underdevelopment of Development Literature: The Case of Dependency Theory.” *World Politics:* Vol. 31, no. 2, January 1979.

Snidal, Duncan. “The Game Theory of International Politics.” *World Politics:* Vol. 38, no. 1. October 1985.

Stein, Arthur A. “When Misperception Matters.” *World Politics:* Vol. 34, no. 4, July 1982.

Stopford, John. “Multinational Corporations.” *Foreign Policy,* No. 113, Winter 1998.

Strange, Susan. “Cave! Hic Dragones: A Critique of Regime Analysis.” *International Organization:* Vol. 36, no. 2: International Regimes, Spring 1982.

_______. “The Persistent Myth of Lost Hegemony.” *International Organization:* Vol. 41, no. 4, Autumn 1987.

Strobel, Warren P. “The CNN Effect.” *American Journalism Review:* Vol. 18, May 1996.

Tamir, Yael. “The Right to National Self-Determination.” *Social Research:* Vol. 58, no. 3, Fall 1991.

Thomas, Caroline. “Where is the Third World Now?.” *Review of International Studies:* Vol. 25, no. 5, 1999.

Tickner, J. Ann. “You Just Don’t Understand: Troubled Engagements between Feminists and IR Theorists.” *International Studies Quarterly:* Vol. 41, no. 4, December 1997.

Tinker, Irene and Jane Jaquette. “UN Decade for Women: Its Impact and Legacy.” *World Development:* Vol. 15, no. 3, 1987.

Volker Bornschier, Christopher Chase-Dunn, Richard Rubinson. “Cross-National Evidence of the Effects of Foreign Investment and Aid on Economic Growth and Inequality: A Survey of Findings and a Reanalysis.” *American Journal of Sociology:* Vol. 84, no. 3, November 1978.

Wagner, R. Harrison. “What Was Bipolarity?.” *International Organization:* Vol. 47, no. 1, Winter 1993.

Walt, Stephen M. “Building up New Bogeymen.” *Foreign Policy:* No. 106, Spring 1997.

______. "International Relations: One World, Many Theories." *Foreign Policy:* No. 110, Spring 1998.

Welch, David A. "Crisis Decision Making Reconsidered." *Journal of Conflict Resolution:* Vol. 33, no. 3, September 1989.

Wendt, Alexander. "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory." *International Organization:* Vol. 41, no. 3, Summer 1987.

Wendt, Alexander. "Anarchy Is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics." *International Organization:* Vol. 46, no. 2, Spring 1992.

Wilkinson, David. "Unipolarity without Hegemony." *International Studies Review:* Vol. 1, no. 2: Prospects for International Relations: Conjectures about the Next Millennium, Summer 1999.

Zerubavel, Eviatar. "Horizons: On the Sociomental Foundations of Relevance." *Social Research:* Vol. 60, no. 2, Summer 1993.

Zolberg, Aristide R. "Origins of the Modern World System: A Missing Link." *World Politics:* Vol. 33, no. 2, 1981.

Conferences

The Absolute Weapon Revisited: Nuclear Arms and the Emerging International Order. Edited by T. V. Paul, Richard J. Harknett and James J. Wirtz. Ann Arbor; Michigan, IL: University of Michigan Press, 1998.

Foreign Aid and Development: Lessons Learnt and Directions for the Future. Edited by Finn Tarp; Editorial Assistant Peter Hjertholm. London; New York: Routledge, 2000.

The Future of Terrorism. Edited by Max Taylor and John Horgan. London; Portland, OR: Frank Cass, 2000. (Cass Series on Political Violence; [9])

Regionalism Versus Multilateral Trade Arrangements. Edited by Takatoshi Ito and Anne O. Krueger. Chicago: University of Chicago Press, 1997. (NBER-East Asia Seminar on Economics; v. 6)

Understanding Interdependence: The Macroeconomics of the Open Economy. Edited by Peter B. Kenen. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

نبذة عن المؤلفَين

مارتن غريفيثس

يعمل مارتن غريفيثس محاضراً أول في كلية الدراسات السياسية والدولية في جامعة فليندرز في جنوب استراليا. له عدة كتب، منها: **خمسون مفكراً في العلاقات الدولية**، الذي صدرت الترجمة العربية له عن مركز الخليج للأبحاث أيضاً؛ و**الواقعية والمثالية والسياسة الدولية** عن دار روتليدج للنشر، ١٩٩٢.

تيري أوكلاهان

محاضر في مدرسة العلاقات الدولية في جامعة جنوب استراليا، ومدير مركز إدارة المخاطر الدولية؛ ومحاضر سابق في جامعة كولومبيا البريطانية؛ كما عمل محاضرا زائرا في جامعة سيدني.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

ترجمة ونشر:

مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الى اللغة العربية.

العنوان	المؤلف	ISBN
المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية	هيدلي بول	ISBN: 9948 424 89 1
نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	ISBN: 9948 424 44 1
قضايا في السياسة العالمية	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	ISBN: 9948 400 22 4
فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN: 9948 400 14 3
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	جيفري نيونهام غراهام ايفانس	ISBN: 9948 400 10 0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN: 9948 400 04 6
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس، ستيف سميث	ISBN: 9948 400 07 0
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبن	ISBN: 9948 400 16 X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN: 9948 400 00 3
لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غور	ISBN: 9948 400 08 9
التوازن العسكري ٢٠٠٥-٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 432 77 0
التوازن العسكري ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 91 3
التوازن العسكري ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 58 1
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 85 9

سياسات تركيا تجاه شمال العراق– المشكلات والآفاق المستقبلية	بيل بارك	ISBN: 9948 432 41 X
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 434 25 0
التوازن العسكري ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 434 35 8
المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية	تيم نيبلوك	ISBN: 9948 434 20 X
النصر المهدور: الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق	لاري دايَموند	ISBN: 9948 432 79 7

إصدار ونشر:

سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN: 9948 400 21 6
ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN: 9948 400 20 8
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 400 66 6
الخليج في عام ٢٠٠٥– ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 432 20 7
الخليج في عام ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 400 91 7
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 400 25 9
دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب	مصطفى العاني، لانا نسيبه، فريدة العجمي	ISBN: 9948 432 61 4
مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل	مصطفى العاني	ISBN: 9948 432 51 7
النظام الاقليمي الخليجي	عبدالخالق عبدالله	ISBN: 9948 432 71 1
دول الخليج: التقارير المقدمة إلى لِجان مكافحة الإرهاب – مجلس الامن	مصطفى العاني	ISBN: 9948 432 75 4
تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 434 65 0
قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي	أشرف سعد العيسوي	ISBN: 9948 434 54 4

سلسلة سياسات عامة:

أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

العنوان	المؤلف	ISBN
أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج	موسى حمد القلاب	ISBN: 9948 424 79 4
قوات السلام العربية	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 424 06 9
إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون: الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية	إميلي روتلدج	ISBN: 9948 424 24 7
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN: 9948 424 04 2
الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 400 23 2

سلسلة أوراق بحثية:

دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

العنوان	المؤلف	ISBN
المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان	جوزيف كشيشيان	ISBN: 9948 432 00 2
الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 424 93 X
العلاقات الخليجية - العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠	سامح راشد	ISBN: 9948 424 56 5
دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN: 9948 400 43 7
دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف الجعيلي	ISBN: 9948 400 29 1
العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي	إليزابيث ستيفنس	ISBN: 9948 400 67 4
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان	سونوكو سونایاما	ISBN: 9948 400 63 1
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	عبده شريف	ISBN: 9948 400 33 X

مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي	مصطفى العاني	ISBN: 9948 424 61 1
اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة	السيد أحمد مصطفى عمر	ISBN: 9948 432 49 5
إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 424 50 6
العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل	عمار علي حسن	ISBN: 9948 432 30 4
العلاقات الخليجية ـ الأردنية الواقع والمستقبل: ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤	عدنان محمد هياجنة	ISBN: 9948 434 08 0
الصناعات العراقية الصغيرة بعد الحرب ـ الواقع وآفاق المستقبل ـ	ميسر إبراهيم أحمد	ISBN: 9948 432 34 7
الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي نحو شراكة جديدة	جاكومو لوشياني فيلكس نيوجارت	ISBN: 9948 432 26 6
نحو مشروع أوروبي ـ خليجي لتطوير قطاع الغاز في مجلس التعاون الخليجي	ناجي أبي عاد	ISBN: 9948 432 06 1
الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة أقلمة وتدويل الأمن في العراق	إبراهيم خليل العلاف	ISBN: 9948 432 33 9
آثار قرار حل الجيش العراقي في الوضع الأمني في العراق	محمود أحمد عزت	ISBN: 9948 432 32 0
تغير المناخ في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسياسات الاستجابة	أسماء علي أباحسين	ISBN: 9948 434 37 4

سلسلة أوراق خليجية:

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار «برنامج الدراسات الخليجية» منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ويرتز	ISBN: 9948 424 48 4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN: 9948 400 75 5
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشيا بيرويك	ISBN: 9948 424 17 4
أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة	ايكارت ورتز	ISBN: 9948 432 59 2

سلسلة دراسات عراقية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 400 41 0
الاحتلال والمقاومة في العراق – دراسة في المشروعية	خليل اسماعيل الحديثي	ISBN: 9948 424 32 8
التحولات الديمقراطية في العراق – القيود والفرص	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN: 9948 424 42 5
خمسة خيارات أمريكية سيِّئة للتعامل مع العراق	دانيال بايمان	ISBN: 9948 424 59 X
المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية	مراد بطل الشيشاني	ISBN: 9948 432 08 8
الجيش العراقي ١٩٢١–٢٠٠٤ دراسة وتحليل	موسى حمد القلاب	ISBN: 9948 432 14 2

سلسلة دراسات يمنية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN: 9948 400 68 2

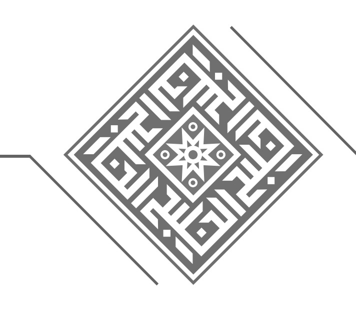
سلسلة ترجمات خليجية:

يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 53 0
الامتثال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 34 4
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 08 5
ترجمات خليجية (العدد الرابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 82 4
ترجمات خليجية (العدد الخامس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 81 6

ترجمات خليجية (العددالسادس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 45 2
ترجمات خليجية (العدد السابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 46 0
ترجمات خليجية (العدد الثامن)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 47 9
ترجمات خليجية (العدد التاسع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 48 7

مركـز الخليــج للأبحــاث
المعـــرفـــة للجــمـــيـــع



نموذج طلب شراء إصدار

اسم الكتاب	ISBN	الكمية
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....

على العنوان التالي:

الاسم : ....

المؤسسة : ....

القسم : ....

العنوان : ....

المدينة/الدولة : ....

ص.ب/الرمز البريدي : ....

الهاتف : ....

أرسل طلبك على العنوان التالي

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١ - ٣٠٣ شارع الشيخ راشد ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي،

الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+

فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+

البريد الالكتروني: nada@grc.ae

اطلب عبر الإنترنت: www.grc.ae

طريقة الدفع:

١. تحويل مصرفي

اسم الحساب : مركز الخليج للأبحاث

العنوان : ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي، الإمارات العربية المتحدة

رقم حساب : ٠١٠-٤٧٤٧٥٥-٠٠٢٢ (بالدولار)

٠٠١-٤٧٤٧٥٥-٠٠٢٢ (بالدرهم)

البنك : بنك الإمارات الدولي

العنوان : المكتب الرئيسي ـ دبي، الإمارات العربية المتحدة

رمز التحويل السريع : EBILAEAD

٢. بطاقة إئتمان

نوع البطاقة: ☐ Visa ☐ Master card

القيمة : ....

تاريخ الانتهاء : ....

رقم البطاقة : ....

رقم الهاتف : ....

التوقيع : ....

☐ يرجى إرسال فاتورة مبدئية

www.grc.ae

المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية

تمثل العلاقات الدولية مجالاً بحثياً أكاديمياً للجذور والمحصلات الخاصة بعالم منقسم إلى دول مختلفة. وتعد العلاقات الدولية من خلال هذا التعريف مجالاً شاسعاً، إذ تضم مجموعة منوعة من الحقول الفرعية، مثل فن الدبلوماسية، وتحليل السياسات الخارجية، والسياسات المقارنة، وعلم الاجتماع التاريخي، والاقتصاد السياسي العالمي، والدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ونظرية السياسة الدولية...

يتناول هذا الكتاب ١٥٠ مفهوماً أساسياً من مفاهيم العلاقات الدولية؛ لذا فهو يعد كتاباً شاملاً ودليلاً مرجعياً ومتابعاً للحدث بالنسبة إلى كل من يهتم بالعلاقات الدولية والموضوعات المهمة ذات الصلة.

ويتضمن الكتاب إشارات إلى كثير من الكتب والدراسات والمطالعات الحيوية المهمة في موضوع العلاقات الدولية، كما يقدم قائمة فريدة في نوعها لمواقع شبكة الانترنت الخاصة بهذا الموضوع؛ وهو مرجع سهل الفهم والمتابعة، وهو يمثل دليلاً قيّماً في مجال يشهد توسعاً شديداً؛ لذا فهو يعد الكتاب المثالي بالنسبة إلى الباحثين والطلاب والقراء غير المتخصصين على السواء.

ISBN 9948-434-88-9
9789948434887

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
البريد الإلكتروني: info@grc.ae
www.grc.ae